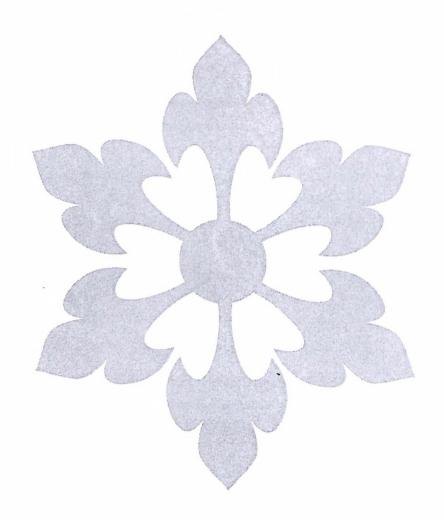
المنافقية المنافقية المنافقية

تأليف

أستاذ الفقه الشافعي وقواعده بكلية الشريعة في جامعة المركز كاليكوت - الهند عِبْنُ الْمِصَانِينِ مِنْ الشَّعِ الْمُلِينِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللللّهِ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

مع حاشية للمؤلف دعامة الألعية إلى دراسة موسوعية لاصطلاحات الشافعية





المنافعية





جَائِرُ النَّهُ وَالْمِبْيِرِ للنَّشِيْرُوالنَّوْرُيْعِ

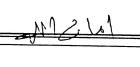
عرَّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com www.darannor.com

مصورات أبي أحمد السريلانكي

جميع الحقوق محفوظة الايسمح بإعادة وإصدار هذا الكتاب أو أي جز، منه أو تجزئة في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطر سانة , من الناش

all rights resrved.no part of this book may be reproduced in a retrieval.orcopid in any from or by any means without prior written permission from the publishar.

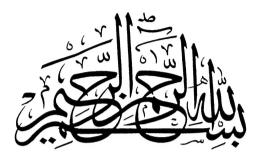


2015

تأليف أستاذ الفقه الشافعي عبد البصير بن سليمان الشافعي المليباري

مع حاشية للمؤلف دعامة الألمعية إلى دراسة موسوعية





بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن تم تحريره أرسل المؤلِّفُ أولَ نسخة منه وبعضَ المدائح النبوية إلى حضرة رسول الله ﷺ في يد بعض أصدقائه، ليقرأ بعضًا منها عند قبره الشريف، ويضعها هناك تبركا، وكتب على غلافها:

رَسُولَ الله مِنْ قَلْبِي إِلَيْكَ فَخُذْ بِيَدِي أُقَرَّبْ مِنْ يَدَيْكَ مَدِيحًا فِيكَ مَوْضُوعًا لَدَيْكَ مَقَالاَتِي ؟ قَبُولاً فِي يَدَيْكَ صَلاَةٌ ثُمَّ تَسليمٌ عَلَيْكَ لِزَوْدِكَ شَائِقٌ عَبْدُ الْبَصِيرِ وَهَذَا مِنْ تَصَانِيفِي وَقَوْلِي وَعَبْدُ الله خِلِي قَادِئٌ مِنْ

الأهداء

إلى روح شيخِنا الفقيد الشيخ عبد الرحمن بن محيي الدين كُوتِي الفَيْضِي التُّوتُوبِلِي اللهُ يُوبِلِي اللهُ المتوفَّق سحرَ يوم الاثنين ثلاثين ذي القعدة سنة ١٤٢٨هـ، تَضمَّنَها عددُ حرُوف قولنا: «غَابَ بَدْرُ الحُقِّ لَيْلِيَ» الموافق لعاشر ديسمبر سنة ٢٠٠٧م وعمره: ٥٨ عددُ أَحرُف «نَهْج» نوَّر الله تعالى مرقده، وجعل الجنة مثواه، وقلتُ في صورة رِثائه:

أَلِلـشمس في وقـتِ الـزُّوالِ مَغِيـبٌ؟ أَمَا ذاك مِنْ أَشْراط مَوْتِ العَوَالم ؟ نَعَمْ إِنَّ شمس العلمِ غَابَت تَّعَجَّلَتْ ضَحِرنا من الدنيا فقد ساء فِعلُها فوَيْلاً لَهُ إِنَّ المصائبَ جَلَّتِ نُعِي شَيخُنا شيخُ العُلوم و رِفعةٍ دُهِ شْنَا كَأَنَّ الكُلَّ مِن شِدَّةِ الأَسَى سِرَ اعًا أَتَوْا يَتْلُونَ لِيسَ دَارَهُ وَ أَبْكَى سَاءً ثَمَّ أَرْضًا جميعَها فَلِلَّهِ وبِّ العهالَينَ جميعانا فَقَدْنَا فَقِيهًا مُتْقِقًا ومُحَقِّقًا وَقُرورٌ حَلِيمٌ في قدناعةِ صالِح عزيزٌ عظيمٌ في تُقّبى وَتُواضّع وَ فِي خدمةٍ للدين قَـدْ عَـاشَ عُمْـرَهُ

وهــلْ ذاكَ إلاَّ فِي الوُّجُــودِ غَـــرِيبُ! وَمِنْ مِثْلَهِ قَلْبُ الجميع كَرِيبُ أُفُولًا وفينا في الظَّلام دَبيبُ بذِي العِلْم والإِيمَانِ كيف نَطِيبُ! علينا شكيد " وَقْعُها وَ عَجيبُ بعَبْدٍ لِرَحْمانٍ تَسسَمَّى مَهِيبُ نَـشَاوَى وَ لِلقـلبِ الكَلِـيم نَحِيـبُ بَكِيٌّ لَه الْقَاصِي بَكَاهُ قَرِيبُ فبالْعِلْم لِلدُّنْياحَياةٌ وَطِيبُ وَ إِنَّا إليهِ للرُّجُهِ وَ رَكِيهِ فُ نُونَ عُل وم إن لَهُ لَ نَجِيبُ ذَكِ عَنْ وَلك نَ إِنَّ هُ لَلَب يبُ وَلَمْ يُلْفَ فِي الْأَقْرَانِ فِيهِ ضَريبُ لَــهُ في نَــشاطَاتِ الرَّشـادِ مَــشِيبُ

وَعِنْد بِحارِ الْعِلْمِ مِنه التَتَلْمُذُ كَمَر حومِنا الشيخ المحقِّقِ «مَيَّدُ» إلى الموت حتى قبل يومَين درَّسا وَإِذْ حَسِجٌ بِيستَ الله قَد رَاح زائِرًا وَ مَا زال مَسْحورًا سِنينَ طويلةً أَطِبَ اوُّه لَمْ يُسدر كُوا وَصْفَ دائِ فِ وقالوا أخريرًا بعد فَحْرِص مُكرَّر: ضجيعَ سَرير طُولَ يومين شَاقَهُ ففِسي بسوم الاثنين المبساركِ فجْسرهِ فَلَبَّسِي نِداءَ الربِّ عَنْ كُلِّ أهلِهِ بذي القَعْدةِ المُيْمُون آخر لَيلِهِ وَ قُـلْ: «غَـابَ بَـدْرُ الْحُـقِّ لَـيْلِيَ» إنـهُ وأَيْتَــــمَ أولادًا وأَرْمَـــلَ زوجَـــهُ لتجهيزهِ حَــشْدٌ كئــيرٌ تَجَمَّعُــوا قُبِيلً أَذَانِ العَصر في السُّرُب غَيَّهُ وا فَ «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ جَـزَى اللهُ عـن كـلِّ التَّلاَمِيـذِ شـيخَنَا ونسقًلْ بهدم ميسزان أعسمال بسرِّهِ وصالً على طه وآلٍ وصحبه فساعَلَّمَ العِلْمَ العَلِيمُ بنَـشْرِهِ

بِتدقيقِ علم إنه لَربيبُ و«إِي كِي» العَلِيِّ الصِّيتِ وهو أَرِيبُ نَعَهُ حاضَرَ الأقوامَ وهو خطيبُ شَفِيعَ الورَى للنُّور منه شَريبُ وَ فيه لِأنواع السَّقَام نَصيبُ وَهَــلُ للقـضاء في الأنام طبيبُ؟ «رئاتٌ له بادت، ونَحنُ نَخِيبُ» لِقاءُ الإلهِ الحقِّ وهو مُنيبُ وَ مِن جوفِ مُسْتشفًى دعَاه رَقيبُ وأحبابهِ وَامَانْ يَطِيرُ يَغِيبُ! تَلاثينَ «نَهُ جُجٌ» عُمْرُهُ فَيَطِيبُ لَعِامُ الوفاةِ وَالْحِسابُ مُصِيبُ تَمَـــانيةٌ أولادهُ فأُصِيـــانيةٌ وَفيهم عَليمٌ، صالِحٌ، وَأَدِيبُ جَلِيلاً وَلَيْتِي قبل ذاك أَغِيبُ ! وَ نُخْرِجُكُمْ مِنْهَا» تَللاَهُ قَرِيبُ جــزَاءً وفَـاقًا يَـا كَـريمُ مُجِيبُ وَأَدْخِ للهُ فِي الفِ رْدَوسِ رَبُّ حَسِيبُ وَسلِّمْ لكَ الْحَمدُ الكشيرُ مُثِيبُ وَحَـنَّ إِلَى جَنْبِ الْحِبِبِ حَبِيبُ

تقريظً

سُلطان العُلماء فضيلة الشيخ / أبي بكر أحمد المليباري مَتَّعَنا اللهُ تعالى بفيَضان بركاتِه وطولِ عافيتِه آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمدُ لله الذي أَسَّسَ لِبُنيانِ دينهِ قواعدَ راسِخات، والصلاةُ والسلامُ على مَن أُعطي جوامعَ الكَلِم السابغات، وعلى آلهِ الطيِّبين وأزواجِه الطاهرات، وأصحابهِ أُولِي القُلوب الواعيات، وأتباعهِ وأنصارهِ ذَوي الحِمَم العاليات.

أما بعدُ فإنَّ مِن ضَروراتِ كلِّ متفقِّهِ شافعيٍّ وَعْيَهُ التامَّ بتلك الكَمِّيَّة الكبيرة من قواعدِ وأصولِ المذهبِ الشافعيِّ، وشعورَه الصحيحَ بدلالات المصطلحات العديدة، العامَّة والخاصَّة، والتي تتكرر في عبارات الفقهاء الشافعية كأنها تُمَثِّل قواعدَ معروفة لديهم ؛ فإن مَن يَقُرأُ كتبَهم بدون هذا الوعي والشعور لا شك يَرْتَبِكُ عليه الأمرُ، ويَتِبهُ في الوصول إلى مقاصدهم فيكون فهمُه أقربَ إلى الوهم، وبالتالي عُنِيَ أعلامُ الشافعية منذُ عهدٍ مبكِّرٍ بهذين العلمين تصنيفًا وتدريسًا.

وإنَّ مَا يُثيرُ بالغَ مَسرَّاتِ أَنْ وَقَفْتُ على ما جَرَى على قلم تلميذِنا أحدِ مدرِّسِي جامعةِ المركز عبد البصير بن سليان الثقافي من إعدادِ جزءين وَجيزين في هذين العلمين يَضُمَّان كفاية الطالب المعتنِي من العِلمين، وقد أعدَّهما كَمُقرَّر لِطُلاب «الكلِّيات الأَزهريَّة»، إحدى أهمًّ شُعَبِ جامعةِ المركز، والتي ابْتَنَها الجامعةُ لِكَيْ تُحيِيَ فنونَ العلمِ النافعة، والمفقودة مُؤخَّرًا من رُبوع كيرالا، وتُضيفَ بعضَ ألوانِ جديدةٍ من مُتطلَّبات العصر، فتقبَّله اللهُ تعالى منه عملاً صالحًا.

وأرجو من المهتمين بالفقه الشافعي أن يُدرِكوا ما فيهما من عُصارةِ معلوماتٍ جاءتْ بها كُتبُ الأوَّلين، وفَّقنا اللهُ تَعالى جميعًا لخدماتٍ جليلةٍ للدين الإسلامي.

فضيلة الشيخ أبو بكر أحمد المليباري، حفظه الله تعالى الأمين العام لجمعية علماء أهل السنة والجماعة بعموم الهند وعميد كلية الشريعة، وشيخ الجامعة جامعة مَرْ كَزِ الثَّقَافَةِ السُّنِّية الإِسلامية ـ كارَنْتُور، كاليكُوت، الهند

خُطبة المؤلِّف

بِسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم ٱلحُمْدُ للهَّ الَّذِي وَضَعَ لِشَرْحِ شَرَائِعِ دِينِهِ رُمُوزَ الْمُفْرَدَات^(١)، وَفِي نَظْمِ بَدَائِعِ آيِهِ حُرُوفًا مُقَطَّعَات، فَكَانَّ ذَلِكَ أَصْلاً لِسَائِرِ الرُّمُوزِ وَالْمُصْطَلَحَات.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وبارَكَ على مَن اصْطَلَحَ بهِ الأَوْسُ وَالْخُزْرَجُ حِينَا لاَ يَبعُدُ انْصِرَامُهم على العَصِيَّات (٢)، سَيِّدِنَا مُحُمَّدٍ المخصوصِ بأَجْلَى صِفةِ الشَّافِعِيَّةِ وأعلَى الدَّرَجَات، وعلى آلِه المُخْتَارِينَ بكلِّ صِيغِ التَّرْجِيحِ وَوُجُوهِ المُزِيَّات، وعلى أَصْحَابهِ الَّذين ظَلَّتْ أقوالهُم في دِرَاسَةِ المُخْتَارِينَ بكلِّ صِيغِ التَّرْجِيحِ وَوُجُوهِ المُزِيَّات، وعلى أَصْحَابهِ الَّذين ظَلَّتْ أقوالهُم في دِرَاسَةِ حَياتِهِ المُوسُوعِيَّةِ مُعْتَمَدَات، وأَصْبَحَ إِجماعُهمْ أَصَحَّ الأَدِلَّةِ الدِّينِيَّات، وعلى الأئِمَّةِ الأَلْعِيِّنَ كَياتِهِ المُوسُوعِيَّةِ مُعْتَمَدَات، وأَصْبَحَ إِجماعُهمْ أَصَحَّ الأَدِلَّةِ الدِّينِيَّات، وعلى الأَئِمَّةِ الأَلْمِيِّينَ اللَّذِينَ وَضَعُوا على شَرْحِ تِلكَ الْحَيَاةِ لَمُسَاتٍ فَنَيَّات.

وَأَشْهَدُ أَن لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ الدالُّ على توحيدِه أَظهرُ المُدارِكِ العَقْليَّات، وَأَشْهَدُ أَنَّ سيدَنا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْباحِثُ مُقتَضَياتِ القرآنِ الغامِضات^(٣)، ورسولُه الذي فَاقَ أَصْلُ رَوْضَتِه (٤)

(١) بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله، وَصَلَّى اللهُ تَعالَى وَسَلَّمَ وبارَكَ علَى سيدِنا محمدٍ، وعلى آلِه وأصحابه، وَأَشْهَدُ أَنَّ سيدَنا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورسولُه.

أَمَّا بعد: فهذه حَواشٍ هامَّةٌ على «دِرَاسَة مَوْسُوعِيَّة لاصْطِلاَحَاتِ الشَّافِعِيَّة» تَمَسُّ الحاجةُ إليها، كتبتُها عند كتابة المتن، وما جعلتُ مباحثَها حَواشيَ لِقلة جَدواها بل نَظَرًا لسَلاسَة المتن، وخوفَ الإطالة فيه، فتضر مُبتدئًا أَلهمهُ اللهُ تَعالَى قراءته وحفظه، وسمَّيتُها: «دِعَامَة الألمُعِيَّة إلى دِرَاسَة مَوْسُوعِيَّة لاصْطِلاَحَاتِ الشَّافِعِيَّة».

قوله: «لِشَرْح شَرَائِع دِينِهِ» أي لِبيانِ أَحكام دينِه، قال في التحفة في شرح خطبة المنهاج: «الدِّينُ: عُرْفًا وَضْعٌ إِلَمِي سَائِقٌ لِذَوِي الْعُقُولِ بِاخْتِيَارِهِمْ المُحْمُودِ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ هَكُمْ بِالذَّاتِ، وَقَدْ يُفَسَّرُ بِهَا شُرِعَ مِنْ الْأَحْكَامِ وَيُسَاوِيهِ الْمِلَّةُ مَاصَدَقًا كَالشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا يُدَانُ أَيْ يُخْضَعُ لَمَا تُسَمَّى دِينًا، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا يُحْتَمَعُ عَلَيْهَا وَتُمْلَى أَحْكَامُهَا تُسَمَّى مِلَّةً، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُقْصَدُ لِإِنْقَاذِ النَّفُوسِ مِنْ مُهْلِكَاتِهَا تُسَمَّى شَرِيعَةً» اهـ. عَلَيْهَا وَتُمْلِى أَمُوزَ المُفْرَدَات» وهى الألفاظ الشرعية كالصلاة والصيام والزكاة وغيرها.

- (٢) لا يخفى ما في قوله: «لا يَبعُدُ» من براعة الاستهلال كما اشتمل عليها أكثر الجمل.
- (٣) الْباحِثُ: المبيِّنُ قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا ٓ إِلَيْكَ الذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].
- (٤) قوله: «أَصْلُ رَوْضَتِه» المراد بالروضة هنا: القبر الشريف _ زاده الله شَرَفًا _ وبأصلها ما مسّه جَسَدُهُ ﷺ الشرفة الشريف؛ وقد أطلقها عليه بعضُ العلماء قديمًا وحديثًا كأبي البقاء محمد المكي الحنفي في تاريخ مكة المشرفة حيث ذكر «قبة الروضة الشريفة» وكالشامي في سبل الهدى، وإن كان أكثر إطلاقها على ما بين المنبر والقبر الشريف. وما مسّه الجسدُ الشريف أَفْضَلُ من العالمَ العُلُويِّ والسُّفْلِيِّ حَتَّى مِنْ الْعَرْش ؛ قال في التحفة في =

سائرَ الْبِقَاعِ السَّامِيَات، وزَوَائِدُها وحَوَاشِيها الْعَدِيدَ من الأَمَاكِن الشَّاخِحَات، صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ صَلاَةً يُولِينَا بِهَا تُحْفَةَ شَفَاعَتِه، وَيُحَقِّقُ لنا مِنْهَاجَ مُتابَعَتِه، ويُسْدِي إِلَينا نِهَايَةَ حُبِّهُ غَزِيرًا، وَسَلَّمَ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا مُغْنِيًّا كَثيرًا.

أُمَّا بعد فإنَّ مِن مُلْزِماتِ كُلِّ مُفْتٍ (١) ثلاثةَ أمورٍ:

الأول: حصولُه على مُعْطَيَاتٍ^(٢) عامَّة، وخِبرةٍ تامَّة حولَ الكُتب الفقهيَّة والتي تُراجَع في الإفتاء والقضاء.

والثاني: إِلمامُه القَويمُ بـ «علم القواعد الفقهيَّة الكليَّة».

والثالث: إدراكُه السَّديدُ لِكَمِّيَّةٍ هائلةٍ من مُصْطَلَحَات الفقهاءِ.

فهذه الثلاثة هي الآدابُ المُحَتَّمةُ على مُفتِي العصرِ الحاضِر، وهو: الذي يُبيَّنُ للناس أحكامَ الشرع بمراجَعة نحوِ التحفة والنهاية والمغني. وأما المفتي في العصر الغابِر فقد ألَّفَ الفُقهاءُ القُدَامَى مؤلَّفاتٍ شاملةً لأنواعه، حافلةً لآدابه، كأدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح^(٣) رحمه الله تعالى وكباب آداب الفتوى والمفتي والمستفي من مقدمة «المجموع» للإمام النووي (٤) رحمه الله تعالى.

بَابِ دُخُولِ المُحْرِمِ مَكَّةَ: «وَهِيَ كَبَقِيَّةِ الْحُرَمِ أَفْضَلُ الْأَرْضِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ اللَّهُ عَلَيْ اللَّرْبَةَ الَّتِي ضَمَّتْ أَعْضَاءَهُ الْكَرِيمَةَ اللَّهُ عَلَيْ فَهِي أَفْضَلُ إِجْمَاعًا حَتَّى مِنْ الْعَرْشِ» اهـ.

وفي الحُجَج المبينة في التفضيل بين مكة والمدينة للسيوطي: «بعد بيان الخلاف في التفضيل بين مكة والمدينة: «محل هذا الخلاف في غير قبره ﷺ أما هو فأفضل البقاع بالإجماع ؛ نبه على ذلك القاضي عياض وغيره بل أفضل من الكعبة بل رأيتُ بخط القاضي تاج الدين السبكي عن ابن عقيل الحنبلي أنه أفضل من العرش» اهم، وفي حاشية الإيضاح في الباب الخامس بَسْطٌ فراجعه إن شئتَ.

(١) المُلْزِمُ: ما يجب التقيُّدُ به ولا بُدَّ من القيام به ؛ يقال: «قَرارٌ مُلْزِمٌ» و «واجبٌ مُلْزِمٌ».

(٢) المعْطَيَات: المعارف والمعلومات.

(٣) تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردي الشَّهْرُزُورِيِّ أبو عمرو بن الصلاح ولد سنة سبع وسبعين وخمسائة، وتوفي سحر يوم الأربعاء خامس عشري ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة اهـ طقات الكرى.

(٤) يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزَام شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا =

أما الأمر الأول: فلأن مَنْ ليست عنده تلك المعرفةُ العامَّة، والخِبرة التامَّة، والوَعْيُ الكامِل بمعتمَد كُتب المذهب يَتعذَّر عليه الاطلاعُ على الحُكم المعتمَد، فإن كُتب المذهب كثيرةٌ، فها لا يوجَد حُكمُه صريحًا في التحفة والنهاية والمغني، وحواشي الأوليَين قد يَتواجد التصريحُ به في شرح المنهج وحواشيه، كها قد يُضْطَرُّ – لاستِطْلاع الحُكم المصرَّح به – إلى مُراجعة شُروح «متن بافضل» وحواشيها، أو شروح «متن الغاية» وحواشيها، أو «شرح التحرير» وحواشيه، أو «شرح البهجة» وحواشيه، إلى غير ذلك من الكُتب الشهيرة المتدوّالة في المذهب. وقد جَمعتُ فيه كُتيِّبَ «مَدْخَلُ إلى الفقه الشافعي» وهي رسالةُ ابتكارٍ انْتَدَبْنا فيه أهلَ العلم إلى تَوليدِ فَرْع جديدٍ من فروع علم الفقه، مَوسوم بِـ «مَناهِجِ الفُقَهَاء»، ولكنها في الملغة المُلكالِيَّة، وفي خُطَّتي أن أنقلها إلى العربية بمزيدٍ من التوشُّع إن شاء الله تعالى.

وأما الأمر الثاني: فإنَّ عباراتِ المتأخرين عامَّةً، وأبحاثَ ابنِ حجر ومُعاصرِيه على الخصوص لا تُدرَك حق الإدراك إلاَّ بدراسة القواعد الفقهية فإن عباراتِهم مَليئةٌ بإيهاءاتٍ إلى هذه القواعد ربها لا يَتفطن لهَا مَن لم يَقُمْ بدراستها كفرْعٍ من فروع علم الفقه. وقد أقنعتُكَ بتلخيصِ مهاتِها وتوضيحِها في كتابي المُتُواضِع «إشباع البصائر بعُصارة الأشباه والنظائر».

وأما الأمر الثالثُ: فإن لِفقهائنا الشافعيَّة مِن لَدُن الإمام المطَّلبي الشافعي – رضي الله تعالى عنه – إلى عهد الشيخ ابن حجر المكي ومَنْ بَعده إصطلاحاتٍ خاصةً وعامَّةً، لا يَجِقُ لِمِنْ بَعده إصافعيٍّ أن يُطالِعَ أويقراً كتبَ المذهب إلا بعد إدراكه القويم واستيعابِه لتلك العامَّة والخاصَّة من المصطلَحات العديدة فضلاً عن تأهله للقضاء أو الإفتاء بها فيها.

فالمصطلَحاتُ العامَّة: هي التي تَشترك فيها كافَّةُ الفقهاءِ الشافعيَّة فأنتَ تَجدهم في الكلام على مسألةٍ يعبِّرون: «... كما قاله النووي في الروضة»، «... على ما في الروضة»، «... كما رجَّحه في المجموع لكن الذي في الروضة...»، «بَحثَ ابن الرفعة... لكن الذي يظهر»، «... كذا أطْبقُوا عليه لكن الذي اقتضاه كلامُ المجموع...»، «وبَحثَ الأذرعيُّ... ومقتضَى كلام التحقيق خلافُه»، إلى غير ذلك من استعمالاتٍ غيرِ قليلةٍ تَحْمِل مَفاهيمَ خاصَّةً في

الحِزَامِيّ ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وتوفي في رجب سنة سبع وسبعين وستمائة اهـ طبقات الكبرى.

التصحيح والتمريض وغيرِهما من الأغراض، حتى أصبحتْ هذه الاصطلاحاتُ كالقواعد الفقهيَّة الكليَّة والتي لا ينبغي أن تَغيب عن ذهن المتفقِّه.

أما المصلحاتُ الخاصَّة: فهي التي يَختص بها بعضُهم كاصطلاحات الإمام النووي في كتبه «الروضة» و «المنهاج» و «التحقيق»، وكاصطلاحات الشَّيخَيْنِ المتأخِّرينِ ابنِ حجرٍ الهيتميِّ نوويِّ زمانِه (۱)، ومحمد الرمليِّ رافعيِّ إِبَّانِه (۲)، واصطلاح الشيخ محمد الخطيب الشِّربيني رحمهم الله تعالى.

ومعلومٌ أَنَّ الشيخينِ الرافعيَّ (٣) والنوويَّ – رحمها الله تعالى – بَذَلًا قُصارى جُهودِهما

⁽١) قوله: «نوويِّ زمانِه» أي من حيث وفرة الإحاطة لكلام متقدميه ومعاصريه وتعقيب ما يتعقب منه، ومن حيث الإدراك الخاص وسلوك سبيل التشديد فيها ذهب إليه من الأبحاث والترجيح كما يعلم بالسبر والمقارنة.

وابن حجر هوالشيخ الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمي السَّعُدي الأنصاري المصري المكي الشافعي الأشعري الجنيدي، له من المصنفات تحفة المحتاج بشرح المنهاج والإمداد في شرح الإرشاد وفتح الجواد والإيعاب في شرح العباب وصل فيه إلى الإقرار وشرح المقدمة الحضرمية والفتاوى الفقهية الكبرى وفتح الإله شرح المشكاة وأشرف الوسائل شرح الشائل والفتح المبين بشرح الأربعين النووية والفتاوى الحديثية والمنح المكية بشرح الهمزية والجوهر المنظم والزواجر والصواعق المحرقة والإعلام بقواطع الإسلام وغيرها كثير ولد في رجب سنة تسع وتسعائة وكان بحراً في علم الفقه وتحقيقه لا تكدره الدلاء وإمام الحرمين كما أجمع على ذلك العارفون وتوفي في رجب سنة أربع وسبعين بعد التسعائة بمكة، ودفن بالمعلاة راجع للمزيد نفائس الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر لأبي بكر باعمر والنور السافر عن أخبار القرن العاشر.

⁽٢) في هدية العارفين: «الرملي: محمد بن شهاب الدين أحمد بن أحمد حزة الأنصاري شمس الدين ولد سنة ٩١٩ وتوفي بمصر سنة ١٠٠٤ أربع وألف، من تصانيفه: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للنووي وحاشية على شرح التحرير لشيخ الإسلام وحاشية على العباب ومختصر الحاوي الصغير وشرح البهجة الوردية وغاية البيان في شرح زبد ابن رسلان وغاية المرام في شرح شروط المأموم والإمام لوالده والغرر البهية في شرح مناسك النووية وفتح الجواد بشرح منظومة ابن العهاد وغير ذلك»اهـ.

⁽٣) الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل القَزْويني الإمام البارع المتبحر في المذهب، وعلوم كثيرة كان أوحد عصره في العلوم الدينية أصولها وفروعها، وكان زاهدًا ورعًا متواضعًا من الصالحين المتمكنين، وكانت له كرامات كثيرة ظاهرة، صَنَف شرح مسند الشافعي وشرح الوجيز، ثم صَنَف أوجز منه، وفاته في سنة أربع وعشرين وستهائة، وكانت وفاته في أوائلها أو في أواخر السنة التي قبلها بقزوين، رحمه الله تعالى» اهـ تهذيب الأسماء واللغات.

في تحريرِ المذهب، وتنقيحِ النصوص من شواذِّ التخريجات، وضعيف الروايات، وإحاطةِ كلامِ السابقِين والمعاصرِين، وتنقيبِه وتعقيبِه، فكَانَ مسلكُهما ممتازًا عن الآخرِينَ، وكانتْ خدماتُهما مَلحوظةً ومَحْظيَّةً بعنايةِ علماءِ المذهب، حتى جَعلوهما شيخي المذهبِ الفَذَّيْنِ، إذا تعرّضًا أو أحدُهما إلى حكمٍ يَتَلقَّونه بالقبول بلا إحجام.

وقد تَأكّدتْ هذه العِنايةُ بمَجِيءِ أبن حجر والرمليِّ والشِّربيني حيث وَضَعُوا مَوْسُوعاتِهم الفقهيَّة كَشروحٍ على المنهاج، وسلكوا وبخاصة ابن حجر والرملي رحمها الله تعالى نفسَ مَسلك الشيخينِ في التحرير والإحاطة والتنقيب والتعقيب، وتنقيح أقوال الشيخين محقَّقة ومدقَّقة، وتقرير الأبحاث معلَّلةً مدلَّلة، فعوَّل عليها فقهاءُ وقتِها حتى كان شرحاهما «التحفةُ» و«النهايةُ» ثم «المغني» للشَّرْبيني عند الشافعيَّة نَصْبَ عيونهم في الإفتاء والقضاء والعمل، فكانت مصطلحاتُ الإمامِ النووي رحمه الله تعالى في المنهاج كاصطلاحاتِ على عامَّةِ الشافعيَّة، وذلك لانتِهاجِ كثيرينَ مِنْ بعدِه نفسَ مصطلحاته، وتعويلِ المتأخرين على منهاجه وشروحِه.

وبالتالي فإني – ولله الحمد والمنة – قد قمتُ لي ولك – أيها القارئُ العزيز! – بدراسةٍ عميقة لهذه المصطلَحات، وقد طالعتُ لذلك زُهاءَ مِئَةٍ وسَبعين مُصنَّفًا (١)، ثم أتيتُ إليك بها يَرتبط مِن مباحثها بالاصطلاحات.

وسمَّيتُه: «دِرَاسَة مَوْسُوعِيَّة لاصْطِلاَحَاتِ الشَّافِعِيَّة».

ثم إِنَّ مِنْ أهم الدَّوَافِع لهذا التاليف ثلاثة أمور:

وفي أوائل حاشية القليوبي: «أَنَّ الرَّافِعِيَّ أَوَّلُ مَنْ ابْتَكَرَ تَرْجِيحَ وَاحِدِ مِنْ الْخِلَافَاتِ الْمَتَعَدِّدَةِ، وَتَبِعَهُ النَّووِيُّ عَلَيْهِ مَعَ زِيَادَةِ تَمْيِيزِ الْأَقْوَالِ وَغَيْرِهَا، وَلَعَلَّ مَنْ بَيْنَهُمَا فِي التَّرْجِيحِ كَذَلِكَ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ فَإِنَّ النَّووِيَّ أَخَذَ عَنْ الْكَمَالِ سَلَّار، وَهُو عَنْ الشَّيْخِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقَزْوِينِيِّ طَالِكَمَالِ سَلَّار، وَهُو عَنْ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ صَاحِبِ الشَّامِلِ الصَّغِير، وَهُو عَنْ الشَّيْخِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقَزْوِينِيِّ صَاحِبِ الشَّامِلِ الصَّغِير، وَهُو عَنْ الْإِمَامِ الرَّافِعِيِّ، وَهُو عَنْ الْإِمَامِ الرَّافِعِيِّ، وَهُو عَنْ اللَّهِ مَعْمَدٍ أَبِي الْفَضْلِ، وَهُو عَنْ أَبِي بَكُو الْقَفَّالِ صَاحِبِ النَّالِيِّ، وَهُو عَنْ إمّامِ الْرَّوْفِيِيِّ، وَهُو عَنْ وَالِدِهِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيِّيِّ، وَهُو عَنْ أَبِي بَكُو الْقَفَّالِ وَهُو عَنْ أَبِي بَكُو الْقَفَّالِ اللَّوْوَئِيِّ، وَهُو عَنْ أَبِي بَكُو الْقَفَّالِ الْمُؤْوِيِّ، وَهُو عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْأَثْمَاطِيِّ، وَهُو عَنْ اللَّرْوَزِيِّ، وَهُو عَنْ الْمُؤَلِيِّ، وَهُو عَنْ اللَّرْوَزِيِّ، وَهُو عَنْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمُهُمْ اللهُ أَجْمَعِينَ» اهـ.
 وهُو عَنْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمُهُمْ اللهُ أَجْمَعِينَ» اهـ.

⁽١) في الفقه ومتعلِّقاته فقط.

الأول: أَنّني قرأتُ لِكثيرِ من دَكَاتِرةِ الجامعات العربية مقدِّماتٍ قدَّموها لِمَا يُحقِّقونه من كُتب الشَّافِعِيَّة التُّراثية – والله يَشكر مساعيهم –، يَسْرُدون في تلك المقدِّمات بعض اصْطِلاَ حَاتِ الشَّافِعِيَّة نقْلاً عن «الفوائد المكية» أو «مختصر الفوائد المكية»، ونُسَخُها – على كثرتها في البلاد الهندية والعربية – مَشحونةٌ بالأغلاط الفادحة (١١)، وكلُّهم يُحاكون في مقدِّماتهم تلك الأغلاط، من غير تصحيح أو إظهار تردد في العبارة، كما أنِّي رأيتُ بعضَ مَنْ أَلْفَ منهم مُؤَخَّرًا في هذا الفن أخطأ في فهم «الفوائد المكية» في غير موضع، فراجعتُ مَراجعَ الكِتابين، وأحببتُ أنْ أذكرَ تلك المُصْطَلَحَاتِ مع تَدارُك الأغلاط.

الثاني: خُلُوُّ المكتبات الإسلامية حسب معرفتي عن كِتابِ شاملٍ لجُلِّ اصطلاحات الشافعية، والكُتبُ التُّراثية في هذا الفن لا تَضُمُّ إلا مُصْطَلَحَاتِ مَعدودة، على تفاوت بينها في الكمِّ، فوَدِدتُّ أَنْ أَسُدَّ هذه الفَجْوة، وقمتُ لذلك بعَمَلٍ مُرْهِق حيث راجعتُ أمهاتِ الكمِّ، وسَبرتُ منها مواضعَ عديدة حتى يَتبين معنى بعض المصطلحات التي ليس لها ذِكرٌ في كُتب هذا الفن.

الثالث: أن ما في كُتب هذا الفن من شرح المصطلَحات غيرُ كافٍ، فأردتُ أَنْ أَشرح ما خَفِيَ منها شرحا وافيًا بالتمثيل والتطبيق كُلم كان ذلك ضروريًّا.

وقد احْتَفَلْتُ بعَزْوِ العبارات والفوائد إلى أهلها(٢)، وما تجد من مُستَجاداتٍ غيرِ

⁽۱) ولِلأَسف لم يَخْظَ هذان الكتابان - رغم كثرة فوائدهما - بتحقيق، غير أن الدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي أستاذ الفقه الشافعي في كلية الشريعة بجامعة بيروت الإسلامية قام بتحقيق «مختصر الفوائد المكية»، وهو وإن أُخرجه فنَيًّا لم يَنجح تمامًا في تحقيقه ؛ حيث إنه - والله يشكر ما قدَّمه من اجتهاد - تَرَكَ في تحقيق النص والتعليق عليه فَلَتاتٍ، وقد قام هذا الفقير بتحقيق نصه، وشرحه شرحا وافيا، وسميتُه: «الفرائد المحوية في شرح مختصر الفوائد المكية»، ولكني ما قمتُ حتى الآن بتحريره لما كان عليَّ تقديم ما هو أهم منه.

⁽٢) فقد قال الإمامُ النووي في بستان العارفين: «ومن النصيحة أن تُضاف الفائدةُ التي تُسْتَغرَب إلى قائلها فمَن فَعل ذلك بُورك له في علمه وحاله ومن أوهم ذلك فيها يأخذه من كلام غيره أنه له فهو جدير أن لا ينتفع بعلمه، ولا يبارك له في حاله، ولم يزل أهل العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها، نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائما» اه..

معزوَّةٍ إلى أحد فمما فتح الله تعالى على هذا الفكر الكليل، وقد نبَّهتُ على بعضِها بنحو قولي: «قلتُ» و «والله تعالى أعلم» لِلطيفةٍ يقتضيها المقام.

فَدُونَكَ كِتَابًا مُوجَزًا وَاضِحَ الْعِبارَات، عَلَى أُسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ وِفْقًا لِسِيكُولُوجِيَّةِ التَّرْبَوِيَّات (١)، سَتَجِدُهُ كَشَرْحٍ للمُصنَّفَاتِ السَّابِقةِ في الإصْطِلاحات (٢)، مُحيطٍ لِما فيها معَ تَدَارُكَاتٍ وتَعْقِيبَات (٣)، فإِنِّي لا أَنْقُلُهَا عَشْوَائِيًّا بِل أَقومُ عندها قيامَ النَّاقِدِ البَصِير، وأُضْفِي

(١) أي الشُّؤونِ التَّرْبَوِيَّاتِ كالتعليم والتصنيف، وسِيكُولُوجِيَّتُها: قوانينُ علمِ النَّفس التَّرْبَوِي، وعلم النَّفس: عبارة عن إعداد أسهل طريق لبلوغ الغرض المنشود في شتى جوانب الحياة.

ثم قال: «اعْلَمْ أَنَّ الإعْتِرَاضَ عَلَى كَامِلٍ بِرَدِّ شَاذَّةٍ وَقَعَتْ لَهُ لَا يَقْدَحُ فِي كَمَالِهِ، وَلَا يُؤْذِنُ بِالإسْتِهْتَارِ بِوَاجِبِ =

⁽٢) وهي أربعة عشر مؤلَّفا: ١ - الفوائد المدنية، و٢ - عُقُود الدُّرَر في مصطلح تحفة الشيخ ابن حجر، و٣ - مقلّبُ مقدِّمة «المُسْلَك العَدْل حاشية شرح بافضل» الثلاثةُ للكردي، و٤ - تذكرة الإخوان للعليجي، و٥ - مَطْلبُ الأَيْقاظ للسيد عبد الله بن الحُسين، و٦ - الفوائد المكية، و٧ - مختصر الفوائد المكية، و٨ - مقدمة «الترشيح» الثلاثةُ للسيد عَلَوِيِّ السَّقَّاف، و٩ - سُلَّمُ المتعلِّم للسيد أحمد مَيْقَرِيّ شُمَيلَة الأهدل، و١٠ - سُمُوط الدُّرَر نظم اصطلاح تحفة ابن حجر لحبيب بن يوسف، و١١ - مقدمة «البُرْهَان الصَّرَاح» لمحمد بن عوض، و٢١ - الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج للسيد أحمد العَلَوي الحَضْرَمي، و٣٢ - العَوائد الدِّينية لأحمد كُويَا الشَّالياتي المليباري، و١٤ - رسالة التنبيه في اصطلاحاتِ فقهائنا لشيخ شيخنا بيران كُوتي الكَيْبَاتِي المليباري رحمهم الله تعالى.

⁽٣) وَهَذَا لَيسَ بِتَنْقِيصِ لِذَواتِهِم وَاسْتِهْتَار بِوَاجِبِ رِعَايَةٍ حُقُوقهِم وتعظيمهم كها قد يَتوهمه الضَّعَفَاءُ؛ وَلَنَا دَرْسٌ فيها قاله الشيخُ ابن حجر الهيتمي في كتابه «قُرَّةِ الْعَيْنِ بِبَيَانِ أَنَّ النَّبَرُّعَ لَا يُبْطِلُهُ الدَّيْنُ» في الرد على فتوى الشيخِ ابْنِ زِيَادٍ مُفْتِي زَبِيدَ: «عَدَمُ المُحَابَاةِ فِي الدِّينِ حَتَّى لِأَكَابِرِ المُجْتَعِدينَ هُو دَأْبُ سَادَاتِنَا الْعُلَهَاءِ الْعَامِلِينَ كَا يَعْلَمُهُ مَنْ وَقَفَ عَلَى النَّهَايَةِ وَأَحَاطَ بِقَوْلِهَا: «هَذِهِ زَلَّهُ مِنْ الشَّيْخِ» مَعَ بُلُوغِهِ فِي الإِجْتِهَادِ وَالْوِلايةِ الْعَامِلِينَ كَا يَعْلَمُهُ مَنْ وَقَفَ عَلَى النَّهَايَةِ وَأَحَاطَ بِقَوْلِهَا: «هَذِهِ زَلَّهُ مِنْ الشَّيْخِ» مَعَ بُلُوغِهِ فِي الإِجْتِهَادِ وَالْوِلايةِ الْعَامِلِينَ كَا يَعْلَمُهُ مَنْ وَقَفَ عَلَى النَّهَايَةِ وَأَحَاطَ بِقَوْلِهَا: «هَذِهِ زَلَّهُ مِنْ الشَّيْخِ» مَعَ بُلُوغِهِ فِي الإِجْتِهَادِ وَالْوِلايةِ الْعَلَيْةِ وَمُن أَيْعُولُ مِنْ الشَّيْخِ الْمُؤْوِيقِ فَي اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ مِنَا عَلَى اللَّهُ مِنَا عَلَى اللَّهُ مِنَا عَلَى اللَّهُ مِنَا عَلَمُ مُونَا عَلَى اللَّهُ مِنَا عَلَى اللَّهُ مِنَا عَلَيْهِمْ الْعَلَى وَلَا فِيهِ أَدْنَى دَخُلِ إِلَّا بَيْثُوهُ، وَلَا لِفَاعِلِ فِعْلَا فِيهِ تَحْرِيفٌ إِلَّا قَوْمُوهُ، حَتَّى النَّيْمِ الْعَنْ عَلَى الْمُونَةُ مِنْ كُولِ الْمُعْولِ عَلَى اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنَا عَلَى اللَّهُ مَا الْمُونَةُ مِنْ كَيْدِ الْحُسِيدِينَ وَسَفَهِ الْمُلْحِدِينَ، فَضَرَاعَةً إِلَىٰكَ اللَّهُمَّ أَنْ تُدِيمَ لَمَا وَلِهَا مِنْ الْمُعْمَاءِ مَلَى اللَّهُمَّ أَنْ تُدِيمَ لَمَا وَلِي اللَّهُمَّ أَنْ تُدِيمَ لَمَا وَلَا اللَّهُمَّ أَنْ تُدِيمَ لَمَا وَلَقِلَ الْمُ وَالْمُ الْمُونَةُ مِنْ كَيْدِ الْحُلُولِ وَالْمُونَةُ وَالْمُؤْمِ مِنْ الْأَغْيَارِ، إلْأَعْمَامِ وَالْمُ الْمُعْولِ مِنْ الْمُعْمَامِ الْمُعَلِي اللَّهُمَّ أَنْ تُولِيمَ الْمَاعُ اللَّهُ الْمَالِمُ وَالْمُونَةُ وَالْمُ اللَّهُ مَنْ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ اللَّهُ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْمَامِ الْمُعْم

إليهَا ابتكاراتٍ نفيسةً يُذعِنُ بها مَن له إِلمَامٌ بهذا الفنِّ يَسير، وهي أَبْحاثُ هامَّةٌ يُعَدُّ جهلُها من التقصير، ومُصْطلَحاتٌ مَزيدةٌ لَوْ رَاجَعتَها فِي الأَسْفارِ لاَنْقَلَبَ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِير، وَلاَ أُطْنِبُ فِي وَصْفِهِ كَثِيرًا فَالمَوَقَّقُ لِمُطالَعتِه لا يَحتاج إلى تَفْسِير، وَلاَ أَصِفُهُ - يَا أَخِي - عَلَى طَريقِ الصَّلَفِ وَالتَّذَكير.

رِعَايَة حَقِّهِ وَإِفْضَالِهِ، إذْ السَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ، وَلَمْ تَكُثُرُ فَرَطَاتُهُ وَزَلَاتُهُ ؛ وَكُلْنَا مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ إِلَّا الْمُعْصُومِينَ، وَلَيْسَ الإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ مُؤَدِّيَا لِخِقْدِ، بَلْ لَمْ يَزَالُوا مِنْ ذَلِكَ مُبَرَّئِينَ» اهد. وقال في ذَيْلِهِ «كَشْفِ الْعَيْنِ عَمَّنْ ضَلَّ عَنْ مُحَاسِنِ قُرَّةِ الْعَيْنِ»: «فَلْيَأْخُذْ مَا يَأْتِيه مِنْ وَضَائِحِ الرَّدِّ وَحَقَائِقِ الْحَيْنِ اللهِ الْعَيْنِ عَمَّنْ ضَلَّ عَنْ مُحَاسِنِ قُرَةِ الْعَيْنِ»: «فَلْيَأْخُذْ مَا يَأْتِيه مِنْ وَضَائِحِ الرَّدِّ وَحَقَائِقِ الْحَقِّ وَالنَّقْ مِنْ اللهِ الْمَعْنَاقِ مَا يُسَلِّمُهُ تَالِد الْحَقْ وَالنَّقْ مِنْ الْمِثَالِهُ لِللهُ عَلَى مَا يُسَلِّمهُ تَالِد مِنْ خُلُو قُلُوبِنَا عَنْ الْحِقْلِم وَالنَّفُوقِ وَإِنَّهَا اصْطَرَّنَا إِلَى ذَلِكَ خَوْفُ اغْتِرَادِ الْعَوَام بِهَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ السَّقَطَاتِ وَالْأَوْهَام عِمَّا قَدْ يَسْتَزِلُ الضَّعَفَاءَ الْقَاصِرِينَ» اهد.

وفي كشف الظنون: أن ابن العِمَاد الأَقْفَهْ بِي في تعليقاته - المسهاة بالتعقبات على المههات - على «مُهِمَّات» الإسنوي أَكْثَرَ مِنْ تخطئته، ونَسَبَه لِسُوء الفَهْم وفَساد التَّصوُّر مع قوله: إنه قرأ «المههات» على مصنفه، واعتذر عنه بعضُهم بأنه لو أَوْرَدَ الكلامَ سَاذِجًا لم يَلتفتوا إليه لكون الإسنوي عندهم أجلَّ وأعلمَ» اهد. وفي الفوائد المكية نقلاً عن مختصر فتاوَى ابنِ حجر: «من المعلوم بين الأئمة أن ما يقع لبعضهم في بعض كقوله: «هذا غلط وخطأ» لا يُريدون به تنقيصًا ولا بُغضًا بل بيانَ المقالاتِ الغيرِ المرتضاة ؛ وهذا شانُ الإِسنوي مع الشيخين، وشانُ الأذرعي والبُلقيني وابنِ العهاد وغيرهم في الردِّ على الإِسنوي بإغلاظ وجفاء ونسبتِه لما هو بَرِيءٌ منه غالبًا، لكنه لمَّا تَجاوَزَ في حق الشيخين قَيَّضَ اللهُ مَنْ تَجاوَزَ في حقه جَزاءً وِفاقًا، ومع ذلك معاذ الله ! أن يَقصِدَ أحدٌ منهم غيرَ بيانِ وجهِ الحقّ مع بقاءِ تعظيمِ بعضِهم لبعضٍ، فكذا نحنُ ومَن اعترضنا عليه واعترَض علينا مع اعتقاد صلاحِهم وأنهم القُدوة للناس في ذلك الإِقليم» اهد.

وفي العوائد: «قال أبو القاسم الرافعي: «مِن لُطفِ الله تعالى على هذه الأمة وما خصها به من الكهالات أن علماءَها لا يَسكتون على غلط غيرهم، ولا عن بيان حالهم، وإن كان المعترَض عليه والِدًا، فضلا عن غيره. ومازالت العلماء قديما وحديثا يُخالِف المفضولُ منهم الفاضلَ، ويَرُدُّ على أَجَلِّهم مَنْ هو عن مرتبته نازلٌ، ومازال قصدُهم بذلك وجهَ الله وإظهارَ الصواب.

وبهذه النعمة التي أنعم الله بها على هذه الأمة، مِن عدم سكوتِ أحدٍ منهم على خطإ غيره، عَصَم الله هذه الشريعة من التغيير والتبديل، وكانت معصومة عن الخطإ، فكان إجماعُها حجة قطعية لا يتطرق إليه رِيبة، بخلاف سائر الأمم والأديان، فافهم ذلك كله؛ فإنه يُسهِّل عندك ما يقع بين علماء هذه الأمة من الاعتراضات والتغليطات والتجريحات، كـ«فلانٌ فاسقٌ، ومبتدعٌ، وكذابٌ» إلى آخر ما أطال به الشيخ ابن حجر في «فهرسة مشايخه» اهـ.

وَأَبْتَهِلُ إِلَى اللهِ السَّمِيعِ الْبَصِيرِ، مُتَوَسِّلاً بحبيبهِ الأَعْظَمِ البَشِيرِ، أَنْ يَعُمَّ بهِ النَّفْعَ الْغَزِير، فَحَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ نِعْمَ المُوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُيَسِّرُ كُلِّ عَسِيرٍ.

الفقير: عبدُ البَصير بن سُليهان الثقافي المَلَيباَري الشافعي جامعة المركز ـ كارنتور، كاليكوت، كيرالا، الهند 1٤ / شعبان المبارك / ١٤٦٩ هـ. ١٦ / أُغسطس / ٢٠٠٨ م البريد الإلكتوني: aboolabeebsaqafi @gmail.com (١٩٠١)

الباب الأول

فِي بِيانِ كُتُب الشَّافِعِيَّة المُعتبرَة في بيانِ كُتُب الشَّافِعِيَّة المُعتبرَة في المُعتبرَة في

الباب الأول فِي بيانِ كُتُب الشَّافِعِيَّة المُعتبَرَة في الإفتاء والقضاء

قال في التحفة: «إِنَّ الْكُتُبَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَى الشَّيْخَيْنِ لَا يُعْتَمَدُ (١) شَيْءٌ مِنْهَا إلَّا بَعْدَ مَزِيدِ الْفَحْصِ وَالتَّحَرِّي حَتَّى يَعْلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ المُذْهَبُ وَلَا يُعْتَرُّ بِتَتَابُعِ كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى حُكْمٍ الْفَحْصِ وَالتَّحَرِّي حَتَّى يَعْلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ المُذْهَبُ وَلَا يُغْتَرُّ بِتَتَابُعِ كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ هَذِهِ الْكَثْرَةَ قَدْ تَنْتَهِي إلَى وَاحِدٍ أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْحَابَ الْقَفَّالِ أَوْ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ مَعَ كَثْرَتِهِمْ لَا يُفَرِّعُونَ وَيُؤَصِّلُونَ إلَّا عَلَى طَرِيقَتِهِ غَالِبًا، وَإِنْ خَالَفَتْ سَائِرَ الْأَصْحَابِ فَتَعَيَّنَ سَبْرُ كُتُبِهِمْ.

هَذَا(٢) كُلُّهُ فِي حُكْمٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الشَّيْخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَإِلَّا فَالَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمُتَا خُرِينَ ـ وَلَمْ تَزَلْ مَشَا بِخُهُ اللَّهُ مُن مَشَا بِخِهِمْ وَهُمْ عَمَّنْ قَبْلَهُمْ، وَهَكَذَا... ـ أَنَّ الْمُتَمَدَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ [أَيْ مَا لَمْ يُجُمِعْ مُتَعَقِّبُو كَلَامِهِمَا عَلَى أَنَّهُ سَهْوٌ وَأَنَى بِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كَادُوا المُعْتَمَدَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ [أَيْ مَا لَمْ يُجُمِعْ مُتَعَقِّبُو كَلَامِهِمَا عَلَى أَنَّهُ سَهْوٌ وَأَنَى بِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كَادُوا يُجْمِعُونَ عَلَيْهِ فِي إِيجَابِهِمَا النَّفَقَةَ بِفَرْضِ الْقَاضِي (٣) وَمَعَ ذَلِكَ بَالَغْتُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ كَبَعْضِ يُجْمِعُونَ عَلَيْهِ فِي إِيجَابِهِمَا النَّفَقَة بِفَرْضِ الْقَاضِي (٣) وَمَعَ ذَلِكَ بَالَغْتُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ كَبَعْضِ

⁽١) أي في الإفتاء والقضاء لا في العمل لنفسه كما يُعلَم من بشرى الكريم ومطلب الأيقاظ والفوائد المدنية والفوائد المكية وغيرها.

⁽٢) أي الاعتماد بَعْدَ مَزِيدِ الْفَحْصِ الخ وأما في حكم تعرَّضَا له ووافَقَه ما في تلك الْكُتُب الْمُتَقَدِّمَة فلا نزاع في جواز الاعتماد عليها.

⁽٣) وتلك المسألة ما في المنهاج مع التحفة: «(وَتَسْقُطُ) مُؤنُ الْقَرِيبِ الَّتِي أَهُ يَأْذَنِ الْمُنْفِقُ لِأَحَدِ فِي صَرْفِهَا عَنْهُ لِقَرِيبِهِ (بِفَوَاتِهَا) بِمُضِيِّ الزَّمَنِ، وَإِنْ تَعَدَّى المُنْفِقُ بِالمُنْعِ... (وَلَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بِفَرْضِ قَاضٍ) بِالْفَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ [القَاضِي] لَمِنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ فَيَكُفِي [فِي صَيْرُورَتِهَا دَيْنًا] قَوْلُهُ: فَرَضْتُ، أَوْ قَدَّرْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْبُتَ عِنْدَهُ احْتِيَاجُ الْفُرْعِ، وَغِنَى الْأَصْلِ (أَوْ إِذْنِهِ) وَلَوْ لِلْمَمُونِ إِنْ تَأَهّلَ (فِي اقْتِرَاضِ) لِكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْبُتَ عِنْدَهُ احْتِيَاجُ الْفُرْعِ، وَغِنَى الْأَصْلِ (أَوْ إِذْنِهِ) وَلَوْ لِلْمَمُونِ إِنْ تَأَهّلَ (فِي اقْتِرَاضٍ) بِالْقَافِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الإِقْتِرَاضُ عَنْ الْإِذْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إطلاقُهُمْ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ السُّبْكِيُّ وَبَحَثَ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ وَيْنَا إِلَّا بَعْدَ الإِقْتِرَاضِ، قِيلَ: فَعَلَيْهِ الإِسْتِثْنَاءُ فِي المُّنِ لَفُظِيٍّ ؛ لِلدُخُولِهِ فِي مِلْكِ المُسْتَقْرِضِ فَالْوَاجِبُ [عَلَى الْمُنْفِقِ (أَنْ مُنْفِي الْمُسْتُفِي أَوْ إِنْ تَأَنَّهُ لَالِيَّهُ فَالدَّيْنَ إِنَّى الْمُنْفِقِ (أَوْ مَنْعٍ) صَدَرَ مِنْهُ فَجِينَئِذِ تَصِيرُ دَيْنًا لِتَأَكُدِهَا بِقَرْضِهِ، وَ الْقَاضِي أَوْ إِذْنِهِ فِي الإِقْتِرَاضِ] إِنْ كَانَ (لِغَيْبَةٍ) لِلْمُنْفِقِ (أَوْ مَنْعٍ) صَدَرَ مِنْهُ فَجِينَئِذِ تَصِيرُ دَيْنًا لِتَأَكُّرِهَا بِقَرْضِهِ، = الْقَاضِي أَوْ إِذْنِهِ فِي الإِقْتِرَاضِ] إِنْ كَانَ (لِغَيْبَةٍ) لِلْمُنْفِقِ (أَوْ مَنْعٍ) صَدَرَ مِنْهُ فَجِينَئِذِ تَصِيرُ دَيْنًا لِتَأَكِيدُ وَالْكَيْنَ الْفَرْضِهِ، =

أَوْ إِذْنِهِ، وَنَازَعَ كَثِيرُونَ الشَّيْخَيْنِ فِي ذَلِكَ وَأَطَالُوا بِهَا رَدَدْتُه عَلَيْهِمْ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَرَاجِعهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ مَمْلَ كَلَامِهِما [فِي مَسْأَلَةِ الْفَرْضِ] عَلَى مَا إِذَا قَدَّرَهَا وَأَذِنَ لِآخَرَ فِي أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الْقَرِيبِ مَا قَدَّرَهُ، فَإِذَا تَعْضُهُمْ مَمْلَ كَلَامِهِما [فِي مَسْأَلَةِ الْفَرْضِ] عَلَى مَا إِذَا قَدَّرَاضِ الْتَهَى، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ: بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنْ الإِقْتِرَاضِ الْقَاضِي أَنْفَقَ صَارَتْ حِيتَئِذِ دَيْنًا قَالَ، وَهَذَا غَيْرُ مَسْأَلَةِ الإِقْتِرَاضِ الْتَهَى، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ: بَلْ هُو نَوْعٌ مِنْ الإِقْتِرَاضِ الْقَاضِي نَابَ عَنْهُ وَهُو الْغَائِبُ، أَوْ المُمْتَئِعُ فَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنَ الْقَاضِي أَذِنَ الْقَاضِي أَذِنَ الْقَاضِي أَوْنَ الْقَاضِي أَوْ اللَّهُ اللِللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وفي المغني: «تَنْبِيهٌ: تَبعَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الإسْتِثْنَاءِ كَالْمُحَرَّرِ وَالشَّرْحَيْنِ الْغَزَالِيَّ فِي الْوَسِيطِ وَالْوَجِيزِ، وَلَا ذِكْرَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الطَّرِيقَيْنِ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى، وَخُكَّامُ الْعَصْرِ يَحْكُمُونَ بِذَلِكَ ظَانِّينَ أَنَّهُ المُذْهَبُ فَيَجِبُ النَّنَبُّهُ لَمَّا وَتَحْرِيرُهَا وَبَسَط الْكَلَام فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَالْحُقُّ أَنَّ فَرْضَ الْقَاضِي بِمُجَرَّدِهِ لا يُؤَثِّرُ عِنْدَنَا بِلَا خِلَافٍ، وَمُحَاوَلَةُ إِثْبَاتٍ خِلَافٍ مَذْهَبِيِّ فِيهِ تَكَلَّفٌ مَحْضٌ» اهـ.

فَالْمُعْتَمَدُ كُمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بِاقْتِرَاضِ قَاضٍ بِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونِهِ، وَيُمْكِنُ حُلُ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ وَالشَّيْخَيْنِ كُمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى مَا إِذَا فَرَضَ الْقَاضِي النَّفَقَةَ، أَيْ قَدَّرَهَا، وَأَذِنَ الْإِنْسَانَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الطَّفْلِ مَثَلًا مَا قَدَّرَهُ فِي غَيْبَةِ الْقَرِيبِ أَوْ مَنْعِهِ وَيَرْجِعَ عَلَى قَرِيبِهِ، فَإِذَا أَنْفَقَ صَارَ فِي ذِمَّةِ الْقَرِيبِ، قَالَ: وَهِي الطَّفْلِ مَثَلًا مَا السِّفْرَاضِ، وَقَوْلُ المُصَنَّفِ أَوْ إِذْنِهِ فِي اقْتِرَاضٍ يَفْتَضِي أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ يَصِيرُ دَيْنًا فِي الذَّمَّةِ.

قَالَ السُّبْكِيُّ: «وَالْظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ الْإِسْتِقْرَاضُ بَعْدَ إِذْنِ الْقَاضِي وَمَضَى زَمَنْ لَمْ يُسْتَقْرَضْ فِيهِ لَمْ يَجِبْ فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَذِنَ فِي الإِسْتِقْرَاضِ فَاسْتَقْرَضَ» اهـ.

وَهَذَا الْحَمْلُ هُوَ الْمُرَادُ، وَإِلَّا فَيُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَيَكُونُ الإِسْتِثْنَاءُ حِينَئِذٍ مِنْ اللَّفْظِ لَا مِنْ المُعْنَى ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْقَرِيبِ إِنَّمَا هُوَ وَفَاءُ الدَّيْنِ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا الْوَفَاءُ نَفَقَةً» اهـ.

وفي حاشية البجيرمي عَلَى الخطيب: «قَالَ الزِّيَادِيُّ نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْعِهَادِ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَالرَّافِعِيُّ صَحِيحٌ. وَصُورَتُهُ: أَنْ يُقَدِّرَهَا الْحَاكِمُ وَيَأْذَنَ لِشَخْصٍ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الطَّفْلِ فَإِذَا أَنْفَقَهُ صَارَ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْغَائِبِ أَوْ المُمْتَنِع وَهِيَ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الإِفْتِرَاضِ.

وَأَمَّا إِذَا قَالَ الْحَاكِمُ قَدَّرْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا وَلَمْ يَقْبِضْ شَيْئًا لَمْ تَصِرْ دَيْنًا بِذَلِكَ. وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُمَّا أَيْ فَلَا تَصِيرُ دَيْنًا بِمُجَرَّدٍ فَرْضِ الْقَاضِي أَمَّا إِذَا فَرَضَ وَأَذِنَ لِشَخْصِ فِي الإقْتِرَاضِ لِلطَّفْلِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ أَوْ فَلَا تَصِيرُ دَيْنًا بِمُجَرَّدٍ فَرْضِ الْقَاضِي أَمَّا إِذَا فَرَضَ وَأَذِنَ لِشَخْصٍ فِي الإقْتِرَاضِ لِلطَّفْلِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ أَوْ الْعَرْضَ مَالًا اللَّهُ مَّ الْفَقَى عَلَيْهِ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ أَوْ أَمَرَ الْقَاضِي شَخْصًا بِأَنْ يَقْتَرِضَ مَالًا اللهَ أَمْ الْقَاضِي مَالًا ثُمَّ أَنْفَقَ عَلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا فِفِي هَذِهِ الصَّورِ الثَّلَاثِ تَصِيرُ دَيْنًا فَتَأَمَّلُ » اهـ.

وفي غاية تلخيص المراد: «نفقة القريب تستقرّ بفرّض القاضي بالفاء إنّ استدان القريب لها، فإن أكل من كسبه بأن تكلفه أو سأل الناس فينبغي أن ليس له المطالبةُ بها هذا هو المتعين، ويحمل عليه كلام الشيخين» اهـ. الُمَحَقِّقِينَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ] فَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْمُصَنِّفُ [النووي - رحمه الله تعالى-](١) فَإِنْ وُجِدَ لِلرَّافِعِيِّ تَرْجِيحٌ دُونَهُ فَهُوَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ سَبَبَ إِيثَارِهِمَا وَإِنْ خَالَفَا الْأَكْثَرِينَ فِي خُطْبَةِ شَرْحِ النُّعْبَابِ بِهَا لَا يُسْتَغْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ(٢).

(١) (قَوْلُهُ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْمُصَنَّفُ) يَنْبُغِي أَنْ يُقَالَ غَالِبًا، وَإِلَّا فَقَدْ اعْتَمَدَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا مِمَّنْ لَهُ غَايَةُ الإعْتِنَاءِ بِهِمَا مَا قَالَةُ الرَّافِعِيُّ فِي نَظَرِ الْأَمْرِدِ. سم اهـ شرواني. فالرافعي قَيَّدَ حرمة نظر الأمرد بالشهوة، واعتمده الرملي، والنووي قال بحرمته بدونها أيضا، وظاهر كلام التحفة اعتباده. عبارة النهاية بعد بيان الخلاف: «فَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا قَالَهُ اللَّصَنَّفُ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّهْمَبُ، وَأَنَّ المُعْتَمَدَ مَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِعِيُّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُرَجِمَةُ اللهُ تَعَالَى اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ

وفي العوائد: «ولا ينافي ما ذُكِرَ كونُ التقي السبكي أعلمَ من النووي، وكذلك كونُ ابن الرفعة شيخِ التقي أعلمَ من النووي، وكذلك كونُ ابن الرفعة شيخِ التقي أعلمَ من النووي، وإن النووي كان أورع من والمم من التقي ؛ كما قال التاج السبكي: إن والده التقي كان أعلم من والدي بذلك والده. وسئل التقي: أهو أعلم أم شيخُه ابن الرفعة؟ فقال: هو أعلم مني. قال التاج: «لم يرد والدي بذلك التواضع، فإن ابن الرفعة كان أعلم من والدي في الواقع».

ولا ينافي الأعلمية اشتهارُ كتب الإمام النووي -رضي الله عنه -؛ لأن اشتهار الكتب والعملَ بالقول فضلُ الله يُؤتيه من يشاء. قال ابن حجر في «التحفة»: «وكُشِف بعضُ الصالحين عن النووي بعد موته أنه وقع له حَظٌ وافرٌ مِن تجلِّي الله عليه برضاه وعَطفه، فسأل عَودَ بعضِه على كتبه، فعَمَّ النفعُ بها شرقًا وغربًا للشافعية وغيرهم، كما هو مشاهَد» اهد.

(٢) قال في الإِيعاب في شَرْحِ الْعُبَابِ: «والرَّأْيُ أَنَّ الأصوبَ ما عليه الشيخان أو النووي، وأن كُلا منهما أدرى بمدارك المذهب ممن جاء بعده، وأنه الحقيق بقول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدً قوها فإن القول ما قالت حذام

وقد أجمع المحققون على أن المفتى به ما ذكراه فالنوويُّ، وعلى أنه لا يُغْتَرُّ بمن يَعترِض عليهما بنصِّ «الأم» أو كلامِ الأكثرين أو نحوِ ذلك، لأنهما أعلمُ بالنصوص وكلامِ الأصحاب من المعتَرِضِ عليهما، فلم يخالفاه إلا لموجِب، عَلِمَه من عَلِمَه وجَهِلَه من جَهِلَه.

ومما يَدُلَّك على صحةِ ذلك أنهما صرَّحا بكراهة ارتفاع المأموم على الإمام وعمَّما ذلك فلم يُقَيِّداه بمسجدٍ ولا غيره، فجاء بعضُ المتأخرين واعتَرَض عليهما بأنه نُصَّ في «الأم» على أن محل كراهة ذلك في غير المسجد، وتبعه كثيرون، ومِلْتُ إلى موافقتهم زمنًا طويلا، حتى رأيتُ للشافعي – رضي الله عنه -نصا آخر مصرِّحا بكراهة العُلُوِّ في المسجد، فإنه كَرِهَ صلاةَ الإمام داخلَ الكعبةِ والمأمومُ خارجها، وعَلَّله بعُلوِّه عليهم فانظر كيف عَلِيًا أن له نَصَّيْنِ أخذ بأحدهما لموافقته للقياس، من أن ارتفاع أحدهما على الآخر يُخِلُّ بتهام المتابَعة المطلوبِ بين الإمام والمأموم، وتركا النصَّ الآخر لمخالفته للقياس المذكور، لا عَبَنًا، إذ مزيدُ ورعِهما وشدةُ =

وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ [أي النووي – رحمه الله تعالى–] مِنْ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ [المنهاج] مُقَدَّمٌ عَلَى بَقِيَّةِ كُتُبِهِ لَيْسَ عَلَى إطْلَاقِهِ بَلْ الْغَالِبُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ مُتَتَبَعٌ فِيهِ كَالتَّحْقِيقِ فَالمُجْمُوعِ

تَحَرِّيها في الدين قاضٍ بذلك. ولو أُمعِنَ تفتيشُ كتبِ الشافعيِّ – رضي الله عنه – والأصحابِ لَظَهَرَ أنهما لم
 يخالفا نصًّا له إلا لما هو أرجح منه.

فظهر بها قرَّرتهُ أنه لا يُغْتَرُّ بَقُول المصنَّفِ [ابنِ المُزَجَّد]: «خلافًا للشيخين أو النووي»، ولا بقول مَنْ هو أجلُّ منه في كلامهما أو كلامِه: «هذا ضعيفٌ»، أو «... سهوٌ»، أو «... غلطٌ»، أو نحو ذلك، إِلاَّ إِن اتَّفَق جميعُ المتأخرين على السهو والغلط، وأَنَّى بذلك؟ فحينئذ قد يُترَك ما قالاه أو النوويُّ.

وقد أطالوا في تزييفِ ما قالاه في وجوب نفقة القريب بفرض القاضي [تزييفًا] بالِغًا، إلى أن جاء بعضُ محقِّقِي المتأخرين فرَدَّ عليهم ذلك أبلغَ ردَّ وأوضحَه، ومن ثم تبعتُه في «شرح الإرشاد» وزِدتُ عليه بها يَظهَر حُسنُ وَقْعِه عند مَنْ تأمله.

هذا، ومن أعذارِ المصنِّف [ابنِ المُزَجَّد] في مخالفتهما أنه يَرَى غيرَه يَعترض عليهما غالبا بأن الأكثرين على خلافِ ما قالاه، فيتبعه، نظرًا إلى أن نقْلَ المذهب روايةٌ، فرَجَّح بالكثرة، لأن الخطأ إلى القليل أقرب. وهذه غفلةٌ عظيمةٌ، فقد صرَّح النووي في «مجموع» له بأن ذلك خاصٌّ بمن ليس فيه أهليةٌ للتخريج أما مَن فيه أهليةُ ذلك كالشيخين فلا يَتقيد بترجيح الأكثرين ولا غيرهم.

على أن الزركشي قال: وهذا الذي قالوه من الترجيح بالكثرة بَنَوْهُ على أن نقل المذهب من باب الرواية، فيرجَّح بالكثرة، والحقُّ خلافُه. وإنها يُرجَّح بها في الرواية من حيث إنها إِخبارٌ ونَقُلْ، والكثرةُ توثَّر في مثل ذلك غلبةَ الظن، وأما الاجتهادُ – والعُمدة فيه على الدليل وقوةِ النهم منه – فالشخصُ الواحدُ قد يكون أكثر تحقيقا وفَها مِن كثيرين، وأيضا فقد تكون الجهاعةُ أَتْباعَ رجلٍ واحدٍ كأَتباعِ الشيخ أبي حامد على كثرتهم، وكذلك أصحابُ القفال على كثرتهم، فيكون ذلك بمثابة الواحد، فإنهم قلًا يُخالِفون صاحب طريقتهم.

فتأمَّلُ ما تَقرَّر تَعلمْ به تزييفَ الاعتراضِ على الشيخين -بأنهما رجَّحا خلافَ ما عليه الأكثرون وبأن نقلَ المذهب من باب الرواية -، وَأَنَّ مَن اعترضَ عليهما بذلك فقد غَفل عما قررتُه، وَأَنَّ مَن تبع أولئك المعترِضين كالمصنَّف [ابنِ المُزَجَّد] فقد سهَى سهوًا بيِّناً وغلِط غلَطًا فاحشًا.

فإن قلتَ: يؤيِّد أولئك أن الرافعيَّ إذا جَزم ببحْثِ قد يَعترض عليه النوويُّ بمخالفة الأكثرين؟ قلتُ: ذلك إنها يقع له -كما يعلم من استقراء كلامها- حيث خالف الرافعيُّ كلامَ الأكثرين لا لمُدْرَكِ، فحينئذ يَعترض عليه لمخالفته لكلامهم، لأن مخالفته إنها تسوغ لمُدرَكِ، كما مر، على أنه إذا خالَف المدركَ اعترضَه وإن لم يُخالِفْ كلامَ الأكثرين.

فعلِمْنا أن مَنشأ الاعتراض مخالَفةُ المدرك، لا مخالفةُ كلامِ الأكثرين ؛ ومن ثم قال بعض الأئمة: ما قَوِيَ مُدرَكُه هو المُقدَّم عند المحققين، وإن لم يَقلْ به إلا واحد، ومن ثم وافق الأصحابُ، على كثرتهم الشافعيَّ – رضى الله عنه – في مسائل انفرد بها عن أكثر الأئمة، نظرا إلى قوة مدركه» اهـ بحذف.

فَالتَّنْقِيحِ (١)، ثُمَّ مَا هُوَ مُخْتَصِرٌ فِيهِ كَالرَّوْضَةِ فَالْمِنْهَاجِ، وَنَحْوُ فَتَاوَاهُ (٢) فَشَرْحِ مُسْلِمٍ فَتَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ وَنُكَتِهِ مِنْ أَوَائِلِ تَأْلِيفِهِ، فَهِيَ مُؤَخَّرَةٌ عَمَّا ذُكِرَ.

وَهَذَا تَقْرِيبٌ، وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَ تَعَارُضِ هَذِهِ الْكُتُبِ مُرَاجَعَةُ كَلَامِ مُعْتَمِدِي الْمُتَأَخِّرِينَ وَاتِّبَاعُ مَا رَجَّحُوهُ مِنْهَا» اهـ ما في التحفة.

قال في مَطْلَب الأَيْقَاظ للسيد عبد الله بن الحُسين بَلْفَقِيه (٣): «اعلم أن شرح المنهاج

(١) نقل الكردي - رحمه الله تعالى - في الفوائد المدنية عن حاشية الإيضاح لابن حجر في الكلام على كتب النووي - رحمه الله تعالى -: «... فيعتمد المتأخر منها الذي يكون تتبعه فيه لكلام الأصحاب أكثر كالمجموع فالتحقيق فالتنقيح فالروضة فالمنهاج، وما اتفق عليه الأكثر من كتبه مقدَّم على ما اتفق عليه الأقل منها غالبا، وما كان في بابه مقدم على ما في غيره غالبا أيضا» اهى قال الكردي: «وتقديم التحقيق على المجموع كما صنعه في التحفة أولى من عكسه الذي في الحاشية لتأخر تأليفه عن المجموع» اهـ.

(٢) قوله: «وَنَحْوُ» مبتدأ خبره «مِنْ أَوائِلِ» قوله: «فَشَرْحِ» بالجر عطف على «فَتَاوَاهُ»، وأدخل بالنحو ما سوى المتبَّع فيه والمختصر من كتبه.

فإن قلتَ: إن فيه تقديمَ الفتاوى على المصنَّف وهو عكس ما تقرر؟ قلتُ: هو مبنيٌّ على تنزيل فتاوِيه منزلة مصنَّفه ؛ فإن النوويَّ – رحمه الله تعالى – نفسَه جمّعها وغيَّرَ صِيَغَها وحرَّرَها وهذَّبها وقام فيها بأعمالٍ فجعَلَها مُصنَّفًا كسائر المصنَّفاتِ لا الإفتاءاتِ المتشتتة المنزَّلةِ على أحوال السائلين ؛ كما يدل عليه قولُهُ: «مِنْ أَوَائِلِ تَوْلِيهِ إَنْ كَمَا للهِ مَعْلَم وقولُ النووي – رحمه الله تعالى – في خطبة فتاوِيهِ [كما نقله عنه تلميذهُ ابن العَطَّار في مقدمة ترتيبه للفتاوى]: «ولا ألتزمُ فيها ترتيبًا لكونها على حسب الوقائع – فإن كملت أرجو ترتيبها – وألتزمُ فيها الإيضاحَ وتقريبَها إلى أفهام المبتدئين ومَن لا اختلاطَ له بالفقهاء لتكون أعمَّ نفعا، وأحرِصُ على إتقانها وتهذيبِها والإشارةِ إلى بعضِ الأدلة مما قد يخفى منها وإضافةِ بعضِ ما يُستغرَب منها إلى قائله أو ناقله، وأقتصرُ على الأصح في معظم ذلك، ولا أذكرُ الخلافَ في المسائل المختلف فيها إلا نادرًا لحاجةٍ وبالله التوفيق» اهـ.

و فتاوِيه هذه رتبها ابن العَطَّار بعد وفاته على أبواب الفقه وزاد فيها فتاوِيَ لم يذكرها فيها كما قاله في مقدمة ترتيبه، وهي المطبوعةُ الشائعة بيننا باسم «فتاوَى الإمام النوويّ» لا الأصلُ، وله فتاوَى أُخَرُ رتَّبها بخطه مما لم يذكر في فتاوِيه كما في تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي لابن العَطَّار.

فُليس ما في التحفة مبنيًّا على ما وقع له في أوائل شرح العباب من الإشارة إلى تقديم الفتاوَى على المصنَّف، فسيأتي كلام الكردي فيه ونقلُه عن شرح العباب نفسِه ما يخالفه، والله تعالى أعلم.

(٣) «مطلب الأَيْقَاظ في الكلام على شيءٍ من غُرَر الأَلْفاظ» الأيقاظ: بفتح الهمزة أي النابهين ؛ جَمْعُ يَقْظانَ وقيل جَمْعُ يَقِظ كما في تاج العروس، لا بكسرها فتكون لفظةُ «مَطلب» كالحشو وإن أخطأتْ فيه المطابعُ. وهو كتابٌ في اصطلاحات الشافعية للسيد عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن بَلْفَقِيه بن محمد باعلوي، وفي =

المسمى بـ «تحفة المحتاج» لما كان آخِرَ مصنَّفاتِ الشيخِ ابنِ حجر – رحمه الله تعالى – في الفروع الفقهية وكثيرًا ما قُرِئَ عليه وتحرر وتهذب لديه كان أشهر كتبه تصحيحا وأظهرها تنقيحا وترجيحا فلها كان بهذا المقام التام، تلقته بالقبول أئمة الاسلام، وصار عمدة للخاص والعام، ومرجعا للقضاة والحكام، حتى نُقِل أن بعض الأئمة تتبع كلام التحفة لابن حجر والنهاية للجهال الرملي فوَجَدَ مافيهها عمدة مذهب الشافعي – رضي الله تعالى عنه – وزبدته، بل نُقِل عن بعضهم (۱) أيضا أنه كان يُقرِّر للطلبة عدم جواز الإفتاء بها يخالف التحفة والنهاية وهو وإن كان لا يُوافق على إطلاق ذلك، لكن تُعلَم به جَلاَلةُ هذين الكتابين وعلوُ شأن مؤلِّفيها إذ صارا عند المتأخرين عَلَمَي هُدًى وإمامَي حقٍ ؛ إلى أقوالهما يتسارع العلماء بالقبول، ويقدمونها على مَن يُباريهما من الأكابر الفحول، فشكرالله سعيهما ونفعنا بهها.

واختلف في الترجيح بين قوليهما عند تَخالُفهما، فذهب أهل حَرضَرَ مَوت والـشام والأكراد وداغستان (٢) وأكثر أهل اليمن وغيرِ ذلك من البُلدان (٣) إلى أن المعتمد ما قاله

الأعلام لأبي الغيث خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزَّرِكِلِيِّ الدمشقي [١٣١٠ - ١٣٩٦هـ] ومعجم المؤلفين: «عبد الله بَلْفَقِيه (١١٩٨ – ١٢٦٦ هـ / ١٧٨٤ – ١٨٥٠ م) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بَلْفَقِيه، باعلوي (عفيف الدين) عالم، فقيه، نشأ بتريم، وتوفي بها،من تآليفه: بذسل النحلة في تسهيل سلسلة الوصلة إلى سادتنا أهل القبلة، وفتاوى في مجلد ضخم» اهـ.

⁽١) قوله: «عن بعضهم» ثم قوله: «لا يُوَافَق على إطلاق ذلك» فيه تأييد لما يأتي عن الكردي – رحمه الله تعالى – من جواز الإفتاء بها يخالف التحفة والنهاية وإنكار دعوى الاتفاق على عدم الجواز.

⁽٢) في فتح رب الأرباب بها أهمل في لب اللباب: «الداغستاني نسبة لداغستان من نواحي مدينة باب الأبواب فيها أظن على بحر الحَزَر، ولم أر من ذكرها وهناك باكويه المعروفة الآن بباكو وتلك النواحي من نواحي شَرُوان مدينة بناها أنوشروان فسميت باسمه ثم خُفِّفت بإسقاط صدرها وذكر بعضهم أن شروان بلادٌ وشَهَاخِي مدينتها» اهـ.

وفي معجم البلدان: «شَرُوانُ: مدينة من نواحي باب الأبواب الذي تسميه الفرس الدربَنْد بناها أنوشروان فسميت باسمه ثم خففت بإسقاط شطر اسمه وبين شروان وباب الأبواب مائة فرسخ خرج منها جماعةٌ من العلماء ويقولون: بالقرب منها صخرةُ موسى عليه السلام الذي نَسِيَ عندها الحوت. وباب الأبواب على بحر طبرستان وهو بحر الحَزَر» اهـ.

⁽٣) كبلاد الهند، وبخاصةٍ ديار مليبار، والسببُ الرئيسيُّ في ذلك أمرانِ، الأولُ: أن الشيخ زين الدين بن محمد الغزالي المليباري تَتَلْمَذَ على الإمام الهيتمي صاحبِ التحفة- رحمهما الله تعالى – ولذلك يصفه طيلةَ كتابِهِ =

ابن حجر، وذهب أهل مصر أو أكثرهم إلى أن القول ما قاله الجال الرملي رحمه الله تعالى.

وأما أهل الحرمين فكان في الأزمنة السابقة القولُ عندهم ما قاله ابن حجر -رحمه الله تعالى - إلى أن فشا قولُ الجال الرملي فيها من علماء مصر وتقريرُهم له في دروسهم معتمدة حتى صار مَن له إحاطةٌ بقولي الجال الرملي وابن حجر من أهل الحرمين يقرر قوليهما من غير ترجيح بينهما.

وقد سئل الإمام العلامة السيد عمر بن عبد الرحيم البَصْري تلميذ الشيخ ابن حجر (١) نفع الله بهم أجمعين عما إذا اختلف الرملي وابن حجر وغيرهما مثلا فأجاب بجوابٍ

[«]فتح المعين بشرح قرَّة العين» بـ«شيخنا». ولكتابه «فتح المعين» دورٌ بالغٌ في نشر المذهب الشافعي في الهند وما يجاورها من الأقطار، كسريلنكا وماليزيا وإندونيسيا ومالديف، وسيأتي في المبحث الثاني من الخاتمة بَسْط الكلام على ما يتعلق بـ«فتح المعين». والثاني: ما بين هذه البلاد واليمن، لا سيها حضرموت من العلاقات القوية منذ قديم الزمان.

تنبية: ليس معنى ترجيح التحفة على النهاية عدم جواز الإفتاء عند المرجحين بها في النهاية وإنها هذا الترجيح عادة جرى عليها أهل تلك البلاد لأسباب خاصة وإلا فصاحب فتح المعين الذي هو الأسوة لأهل مليبار – فكأن من بعده عيال عليه في الفقه الشافعي – هو أول من سن الترجيح بها يخالف التحفة ويوافق النهاية مع أنه تلميذ صاحب التحفة.

السيد عمر بن عبد الرحيم البَصْري الحُسيني الشافعي نزيل مكة المشرَّفة الإمام المحقق أُستاذ الأستاذين كان فقيها عارفا مربياً كبير القدر عالي الصيت حسن السيرة كامل الوقار، أدرك الإمام الشمس محمد الرملي والشهاب أحمد بن قاسم العبادي وأخذ عنها عدة علوم وقرأ على الشيخ الشهاب ابن حجر الهيتمي وغيرهم وفاق في الفنون، وأنجب تلامذة أفاضل وألحق الأواخر بالأوائل، وأخذ عنه خلق كثير من أجلهم الشيخ عبد الله بن سعيد باقشير والشيخ علي بن الجهال والشيخ محمد بن عبد المنعم الطائفي، وله كتابات حسنة على هامش التحفة وعلى شرح الألفية للسيوطي وله فتاوى مفيدة، وصحب أكابر العارفين وأخذ عنهم علوم التصوف والحقائق، ومن كراماته وهي أشهر من أن تُذْكَر أنه ما كان يَسبِق لسانُه إلى كلام يُقرَّره في الدَّرْس إلا وهو حقٌّ يتعين المصيرُ إليه، وكانت وفاته مع أذان ظهر يوم الخميس الثامن عشر وقيل الثامن والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة سبع وثلاثين وألف ودفن بالمُعلَاقً» اهـ من المشرع الروي وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر.

بسيط حاصله أن العالم إن كان من أهل النظر في المأخذ والأدلة فلْيَرِدْ مما وَرَدَ منه (١) الشيخان المذكوران [ابن حجر والرملي] أو غيرهما وإن كان ممن لاقدرة له على ذلك تَخيَّرَ في الأخذ بأيها شاء (٢).

وسئل حبيبنا الشيخ الإمام فريد العصر عبد الرحمن بن الشيخ القطب الإمام عبد الله بن الشيخ أحمد بَلْفَقِيه عما إذا اختَلف ابن حجر ومعاصروه فأجاب السائل بقوله: «اعزِل الحظَ والطَّمَع وقلِّدْ مَن شئتَ فإنهم أكفاءٌ».

وفي فوائد العلامة عبد الله بن أبي بكر - رحمه الله تعالى -: من المعلوم أن غالبَ العمل اليوم بمصر وعملَ بعض الحرمين على مرجَّح الشمس الرملي عند الاختلاف مع العلم بأن الشيخ ابن حجر أجلُّ كها أَفادَنَاهُ الشيوخُ والذي أفاده شيخنا الإمام شهاب الدين أحمد البَهْجُورِيُّ (٢) إنها سبب ذلك جلالةُ والدِه الشهابِ الرملي وإمامتُه، فَسَرَتْ الشهرةُ منه إلى ابنه محمد وللشهرة عملٌ » اهم ما في المطلب.

وفي الفوائد المدنية للشيخ محمد بن سليمان الكردي المدني - رحمه الله تعالى -: «ورأيتُ في كتاب الصلاة من فتاوى السيد عمر البصري ما نصه: «الشيخ ابن حجر بالغ في اختصار هذا الكتاب - يعني التحفة - إيثارًا للحرص على إفادة الطلبة بجميع الشوارد وتكثير الفوائد والفرائد إلا أنه بلغ في الاختصار إلى حالة بحيث لا يمكن الخروج عن عُهدة مطالعته إلا بعد تقدم الإحاطة بمنقول المتقدمين ومناقشات المتأخرين» اه.

وفي الفوائد المكية وغيرها: أن النهاية قُرئتْ على المؤلِّف إلى آخرها في أربعهائة من العلماء فنَقَدوها وصحَّحوها فبلَغت صحتُها إلى حد التواتر، وأن التحفة قرأها على المؤلِّف المحققون الذين لا يُحصَون كثرةً» اهـ(٤).

⁽١) قوله: «فلْيَرِدْ الخ» أي فلْيَسْتَقِ من المدارك التي اسْتَقَيَا منها، يقال: وَرَدَ فُلانٌ الماءَ: أتاه لأخذه فضُمَّن الوُرود هنا معنى الاستقاء يقال: استقى من النهر: أخذ من مائه.

⁽٢) وزاد في الفوائد المكية: «وأما التزام واحد على التعيين في جميع المواد وتضعيف مقابله فالحامل عليه محض التقليد» اهــ.

⁽٣) البَهْجُوري: بفتح أوله وضم الجيم وراء نسبة إلى بَهجُورة قرية بالصعيد اهدلب اللباب في تحرير الأنساب.

⁽٤) فائدتان، الأولى: قال في خطبة التحفة أنه عَزَم ثَانِيَ عَشْرَ مُحُرَّمٍ سَنَةَ ثَهَانٍ وَخَسْسِينَ وَتِسْعِمِاتَةٍ عَلَى شرح المنهاج =

قال شيخُ شيخِنا العلامةُ بِيرَانْ كُوتِي الكَيْبَاتيُّ المليباري رحمه الله تعالى(١) في «رسالة

وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقِعْدَةِ سَنَةَ ثَهَانِ وَخُسِينَ وَتِسْعِائَةٍ [90/ / / / 90]» اهى وَقَالَ الْحَطِيبُ الشَّرْبِينِيُ إِنَّهُ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقِعْدَةِ سَنَةَ ثَهَانِ وَخُسِينَ وَتِسْعِائَةٍ [90 / 1 / / 90]» اهى وَقَالَ الْحَطِيبُ الشَّرْبِينِيُ إِنَّهُ شَرَعَ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ فِي شَرْحِ الْمِنْهَ وَسِتِّينَ وَتِسْعِائَةٍ وَصِتَينَ وَتِسْعِائَةٍ وَصِتَينَ وَتِسْعِائَةٍ [90 / 1 / 7 / 90]» اهى وَقَالَ الجِّهَالُ الرَّمْلِيُّ: إِنَّهُ شَرَعَ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ فِي الْآخِرَةِ عَامَ ثَلَاثُ وَسِتِّينَ وَتِسْعِهائَةٍ [9 / 1 / 7 / 90]» اهى وَقَالَ الجِّهالُ الرَّمْلِيُّ: إِنَّهُ شَرَعَ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ فِي الْآخِرَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَتِسْعِهائَةٍ [9 / 1 / 7 / 90]» اهى وَثُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ فَرَغَ مِنْهُ لَيْلُمَ الْجُمُعَةِ تَاسِعَ مَشْرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَتِسْعِهائَةٍ [9 / 1 / 7 / 90]» اهى وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَ تَأْلِيفَ النَّهُايَةِ عَشْرَ جُمَادَى الْآخِوةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَتِسْعِهائَةٍ [9 / 1 / 7 / 90]» اهى وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَ تَأْلِيفَ النَّهُايَةِ مُثَاثِّرُ عَنْ تَأْلِيفِ التَّحْفَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عِ شُ وَأَنَّ تَأْلِيفَ المُعْنِي مَنْ أَلِيفِ التَّحْفَةِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فِي نحو عشر من عظيم كرامته – رحمه الله تعالى – وأن المُعْنِي مؤلَّفٌ في نحو أربع سنوات، وأن النَهَايَة مؤلَّفةٌ في نحو عشر سنوات. وأن النَهُايَة مؤلَّفةٌ في نحو عشر سنوات.

والثانية: في مطلب الأيقاظ: «سُئِلَ العلامة السيد عُمر البَصْرِي - رحمه الله - عن توافق عبارات المغني والتحفة والنهاية هل ذلك من وضع الحافِر على الحافر أو استمداد بعضهم من بعض؟ فأجاب - رحمه الله تعالى - بقوله: «شرح الخطيب الشربيني مجموع من خلاصة شروح المنهاج مع توشيحه من فوائد من تصانيف شيخ الإسلام زكريا - رحمه الله -، وهو متقدمٌ على التحفة، وصاحبة في مرتبة مشايخ شيخ الإسلام ابن حجر - رحمه الله - لأنه أقدم منه طبقة، وأما صاحب النهاية فالذي ظهر لهذا الفقير من سبره أنه في الربع الأول يُهاشي الشيخ الخطيب الشربيني، ويُوشِّح من التحفة، ومن فوائد والده وغير ذلك وفي الثلاثة الأرباع يُهاشي التحفة، ويُوشِّح من غيرها اهـ.

(١) وهو العالم الكبير، والعَبقَرِي الشهير، الفقيه المحقق، والنبيه المدقق، الشيخ بِيرَانْ كُوتِي مسليار بن «أُوَرُوتِي أَدِكَارِ» (Avaruttiadhikari)[١٤٠٨ هـ – ١٤٠٨ هـ)].

قال شيخُنا بِيرَانْ كُوتِي مسليار الْوَالاَكُلاَمِي في «قبسات شتى من حياة شيخنا كيباتا»: «ولد – رحمه الله تعالى – بقرية «كَيْبَاتا» (kaipatta) من مقاطعة مالابرم (Malappuram) من ولاية كيرالا سنة سبع عشرة وثلاثهائة وألف (١٣١٧ هـ) وكان أبوه وأمُّه تاجُّمَّ (Thajumma) صالحين، ونشأ الشيخُ – رحمه الله تعالى – بتلك القرية كيباتا وتربى في كفالة والديه على العفاف والطهارة والديانة.

وتَتَلْمَذَ – رحمه الله تعالى – لأخذ فنون العلم على أكابر مشايخ وقتِه، منهم محمد كُوتِي مسليار التِّرُورَنْكَادِي (Thirurangadi) قرأ عليه بالمسجد الجامع بقرية جمَّامْ كَدَوْ (Chemmemkadav) قريب مالابرم وكان أستاذه هذا حينئذ من أهل السنة والجماعة ثم صار رئيسًا للمبتدعة – خذلهم الله تعالى-، فاشتهر بـ «ك. أمْ مَوْلَوِي» (K.M.maulavi)، فهَجَرَهُ الشيخُ منذ ذلك الوقت.

ثم تَتَلْمَذَ عَلَى الشيخ المشهور مَعَدُوقِي مسليار (Mammuttimusliya) الكيباقي شارح «مرشد الطلاب»، و «فتح القيوم» – رحمه الله تعالى –، و عَلَى الشيخ المشهور ببَابُوقِي مسليار (-Bapputti) تلميذ الشيخ المشهور ببَابُوقِي مسليار (Chalilakath) – رحمه الله تعالى –، و عَلَى الشيخ كُنْجَينْ مسليار الشهير أُحيمد الحاج الشَّالِلكَاتِي (Cheushola kunhain) والشيخ محمد مسليار المعروف بـ «الشيخ مدار عالم صاحب»، والشيخ سيد علوي الشِيرُوشُولِي والشيخ المحقق أحمد مسليار الكودَنْجِيرِي التِّرُورَنْكَادِي صاحب حاشية «تصريح المنطق» المتوفى سنة ١٣٥٦هـ [وقبره قدام المسجد الجامع الكبير بيرُورَنْكَادِي]، والشيخ شمس العلماء محمد مسليار المشهور بالقطبي – رحمه الله تعالى – وزميله الشيخ المحقّق الصوفي أحمد مسليار المشهور بكنيّث (Kanniyyath)، وشيخ المشايخ العلامة النّحرير الشهير أحيمد الحاج الشّالِلكَاتِي بكنيّث (Chalilakath) والشيخ المحقّق الشيخ عبد الرحمن الآينْجِيرِي (Aayanjei) صاحب التقريرات لألفية ابن مالك وشرحِها وشيخ الحديث شمس الحق الكشميري تلميذ الشيخ محمد أنورشاه الكشميري مصنف فيض الباري على صحيح البخارى.

وله مؤلَّفاتٌ مفيدةٌ في عدة فنون من أهمها: «رسالة التنبيه على اصطلاح فقهائنا وتراجم بعض أصحابنا» وهي قسان، الأول: في اصطلاحات الشافعية عامة، واصطلاحات شرح المحلي على المنهاج خاصة. والثاني: في تراجم الشافعية المذكورين في شرح المحلي، والكتابُ نفيسٌ في بابه. ومنها: رسالة «ماذا وظيفة الفقهاء!!»، و «البراهين في علم الميقات»، و «الجُغُرافية في علم تقويم البلدان والقارَّات» و «الورقات في قصص الأنبياء المذكورين في القرآن الكريم» وغيرها.

توفي – رحمه الله تعالى– عشية يوم الجمعة في السابع عشر من جُمادَى الآخرة سنة ثمان وأربعمائة وألف (١٤٠٨ هـ)، وعمره واحد وتسعون اهـ بحذف كثير.

ومن أخصً تلامذته وأحبهم له صاحب «قبسات شتى»، وهو شيخُنا الشيخُ الفقيهُ فضيلةُ الأستاذ بِيرَانْ كُوتِي مسليار ابن المرحوم الشيخ أحمد مسليار بن محمد مسليار الْوَالاَكُلاَمِي حيث إنه قرأ عليه طَوالَ عشر سَنُوات كُتباً عديدة، منها: الأجزاء الأربعة من شرح المنهاج للمحلي فأكمل قراءتها عليه بتحقيقاته النفيسة، وتقريراته القيِّمة طيلةَ تسع سنوات! ومنها: أوائل «تحفة المحتاج»، والصحاح الستة ولم يكمل قراءتها إلا صحيح مسلم ونخبة الفكر، وكتاب «مصطلح الحديث»، وأوائل «إرشاد الساري في شرح البخاري» للقسطلاني ومقدمة المطول والكافية في علم النحو، والشافية في علم الصرف و «التشريح»، والسَّبْع الشِّداد، والحِعْمِيني [الثلاثة في علم الهيئة] والهديَّة السَّعدية، وشرح الميذي (كاملاً)، وكتاب أُقْلِيدس في أصول الهندسة والحساب، والمعلَّقات السبع، ومقامات الحريري (كاملاً)، وكليلة ودِمنة، ومتن الكافي في علمي العَروض والقوافي، ورسالة المارديني في الميقات، وكتاب شيخه: «الجُغْرافية في علم تقويم البلدان العَروض والقوافي، ورسائة المارديني في الميقات، وكتاب شيخه: «الجُغْرافية في علم تقويم البلدان والقارَّات»، وسائر الكتب المتدوّالة في ديار مليبار إلى أن تخرَّجَ عليه وأذن له في التدريس، حينها استشاره في الالتحاق بكلية أو جامعة، فلم يلتحق بكلية ولا جامعة.

التنبيه»: «قال الكردي في الفوائد [ص ٤٤] - نقلاً عن شيخه الشيخ سعيد سُنبُل المكي -: «إن أئمة المذهب قد اتفقوا على أن المعوَّل عليه والمأخوذ به كلامُ الشيخ ابن حجر والرملي في التحفة والنهاية إذا اتفقا فإن اختلفا فيجوز للمفتي الأخذُ بأحدهما على سبيل التخيير إلا إذا كان فيه أهلية الترجيح».

ثم قال (١) [ص ٤٦]: «والذي لدى الفقير أنه لا شبهة في جواز الإفتاء بما في التحفة والنهاية من قبيل السهو –».

ثم قال [ص ٢١٠] بعد كلام كثير: «أن ما قاله شيخنا المرحوم العلامة الشيخ سعيد المكي - من اعتباد ما في التحفة والنهاية للمفتي وغيره بشرطه الذي نبهتُ عليه (٢) - ظاهِرٌ لا يُتوقَّف في صحته. وأما ما ذكرَه - من عدم جواز الإفتاء والحُكم بها يخالفهها (٣) - فلا يظهر وجهُه، وأغربُ مِن ذلك حكايةُ الاتفاق عليه!» اهـ كلام شيخ شيخِنا.

ومن شيوخه فضيلة الأستاذ الشاعر المفْلِق الشيخ بَابُو مسليار التَّرُورَنْكَادِي بارك الله في عمره وعافيته، فإنه قرأ عليه في مسجد بلدته «شرح مُلاَّحَسَن». [وقد قرأ عليه هذا الفقيرُ أيضا - والحمد لله - في منزله شيئا من متن «الكافي في العروض والقوافي» واستجزتُه هذا الكتابَ فأجازنيه للمطالعة والتدريس والرواية]. ولما قضى في التدريس في الحَلقات المسجدية - كها هو عادة كيرالا - أربعا وثلاثين سنة استدعاه شيخُنا «قَمَرُ العلهاء» فضيلة العلامة أبو بكر بن أحمد الكاندبرمي - رعاه الله تعالى ومد ظلَّه العالي - للتدريس في جامعته «أزهر الهند» جامعة مركز الثقافة السنية الإسلامية أكبر جامعة في الهند، (بكاليكُوت، كيرالا) في قسمها كلية الشريعة. وذلك سنة ١٤١٤ هـ (١٩٩٤ م.) فقضى هناك - بفضل الله تعالى - نحو ثلاث عشرة سنة ونصف، يُفيد الطلاب المتعطشين بزُلال فوائده الكيباتية.

وقد تَتَلْمَذَ هذا الفقيرُ عليه من هذه الكُلِّية المباركة بقراءة صحيح مسلم، ثم قرأتُ عليه في منزله بعضَ الشيء من كتاب شيخِه: «رسالة التنبيه»، وأجازنيه للمطالعة والتدريس والرواية عنه عن شيخِه المؤلِّف. وهو الآن يَستريح في منزله، ولايزال أسيرَ السقم والهرَم الذين يُعَرُّقِلان عن طموحه في متابعة تدريسه إلى موافاة المنية، فشفاه الله تعالى وجميع شيوخنا، وبارك في عمرهم وعافيتهم، ووقانا وإياهم كيد الكائدين.

⁽١) أي قال الكُردي في الفوائد ردا لما نقله عن سعيد سنبل.

⁽٢) وهو قوله السابق: «ما لم يكن ما في التحفة والنهاية من قبيل السهو».

⁽٣) نقل الكردي في الفوائد عن شيخه سعيد سنبل: «لا تجوز الفتوى بها يخالف ابن حجر والرملي بل بها يخالف التحفة والنهاية إلا إذا لم يتعرضا له» اهـ.

وأشار إليه أيضا في مقدمة الحواشي المدنية حيث قال: «وأتعرض كثيرا فيها للخلاف بين المتأخرين كشيخ الاسلام زكريا والخطيب الشربيني والشارح [ابن حجر] والرملي إذ هؤلاء الأربعة قريبو التكافؤ في مذهب الشافعي كها أوضحته في الفوائد المدنية فيمن يُفتَى بقوله من متأخري الأئمة الشافعية» اهـ.

وعبارته في المسلك العدل – بعد نقله عن فتوى السيد عمر البصري ما يخالف كلام الشيخ سعيد سُنبُل المكي –: «وأذكر كثيرا في الحاشية وأصلَيْها الخلاف الكائن بين الشارح [ابن حجر] وم ر وشيخَيْهما شيخ الإسلام والخطيب فإنهم مما اتُفق على جلالتهم، وعُذري في عدم التصريح بالترجيح في كثير من المسائل المختلف فيها بينهم ما تقدم في كلام السيد عمر وغيره فإن من هو من أهل الترجيح لا يتقيد بها أرجّحه، ومن لا في رتبته له التخيير، فأيُ ثَمَرة له في الترجيح ؟» اهد.

وقد وَهِم الشيخ عليّ بَاصَبْرَيْنِ (١) [تلميذ باعشن والباجوري - رحمهم الله تعالى-] في «إثمد العينين» حيث نَسب إلى الفوائد المدنية نقيضَ ما فيها من أن خلاصة ما فيها عدم جواز الإفتاء والحُكم بها يخالف التحفة والنهاية، كها وقع في هذا الوهم بعضُ أهل العصر فتح الله تعالى عليهم.

وأما قولُ السيد السقّاف في الترشيح: «قال الكُردي: «فإن تخالفتْ كُتب النووي فالغالب أن المعتمد التحقيق... ثم قال: «وعندي لا تجوز الفتوى بها يخالفهها (٢) بل بها يخالف التحفة والنهاية» اهد ففيه إيهامان: إيهامُ أن ضمير «ثم قال» راجعٌ إلى الكُردي مع أنه راجعٌ

⁽۱) علي بن أحمد بن سعيد بن محمد بن سعيد باصبرين من أهل حضر موت ولد بها وتلقى علومه فيها ثم رحل إلى جدة فدرس الفقه على المذاهب الأربعة ثم تحول إلى عدن وتوفي بعد سنة ١٣٣٩ وفي بعض المصادر وفاته سنة ١٣٠٥هـ ومن كتبه: إعانة المستعين حاشية فتح المعين، وكتاب في الفقه على المذاهب الأربعة، والجمل من المهات الدينية في بعض المرتكب من المناهي الربانية، وإثمِد النواظر، والتحفة السنية المقربة في بيان مرمي جمرة العقبة، وإثمِد العينين في بعض اختلاف الشيخين الرملي وابن حجر» اهـ من مصادر الفكر الإسلامي في اليمن.

⁽٢) يعني ابن حجر والرملي رحمهما الله تعالى.

إلى شيخ الكُردي الشيخ سعيد سنبل كما يعلم من الفوائد المدنية، وإيهامُ أن الكُرديَّ أقرَّ هذا الرأيَ ولم يَستدركُ عليه مع أنه قائلٌ بخلافه واستدرك عليه بكلام طويل، وصاحبُ الترشيح نفسه نقل ذلك الاستدراكَ في الفوائد المكية ومختصرها.

وليس معنى ما ذكره العلامة الكردي – رحمه الله تعالى – جواز اعتماد كلِّ كتابٍ في المذهب فإنه إنها سوَّى بين أئمةٍ معيَّنين وهم ابن حجر والرملي وشيخ الإسلام والخطيب والزيادي وابن قاسم وعميرة والشبراملسي والحلبي والشوبري والعِناني – رحمهم الله تعالى – كما سيأتي نصه، وقد تَعَرَّضْتُ لهذا البحث في مؤلَّفي «رَدِّ الْهَفُوَة» بها لا مزيد عليه، فراجعه فإنه مُهمُّ (۱).

(۱) ومن كلامي فيه بعد تقرير عبارة الفوائد: «هذا ما قرَّره الكُردي في «الفوائد المدنية». وكذلك لا يقول الكردي بوجوب الترتيب بين أرباب الشروح والحواشي - كها ادَّعاه سعيد سنبل أيضا - فإن الكردي قال - [تعقيباً على ما نقل عن سعيد سنبل: «لا تجوز الفتوى بها يخالف حج وم ربل بها يخالف التحفة والنهاية إلا إذا لم يتعرضا له فيفتى بكلام شيخ الاسلام ثم بكلام الخطيب ثم بكلام حاشية الزيادي ثم بكلام حاشية البن قاسم ثم بكلام عميرة ثم بكلام حاشية الشبراملسي ثم بكلام حاشية الحلبي ثم بكلام حاشية الشوبري ثم بكلام حاشية العيناني»] - ما نصه: «وأقول: والذي يتعين اعتهاده أن هؤ لاء الأئمة المذكورين من أرباب الشروح والحواشي كلُّهم إمامٌ في المذهب يَستمد بعضُهم من بعض يجوز العمل والافتاء والقضاء بقول كل منهم وإن خالف من سواه ما لم يكن سهوا أو غلطا أو ضعيفا ظاهر الضعف» اهـ نقله العليجي في التذكرة [ص ٤]، والسقاف في الفوائد المكية [٣٧] ومختصرها [٣] ونحوه في الفوائد المدنية [٢٣٢].

وعلى رأي الكرديِّ العلامةُ باعشن [تلميذُ الباجوري] أيضا فإنه قال في مقدمة بُشرَى الكريم: «ورمزتُ لأحمد بن حجر بـ«حج» ولمحمد الرملي بـ«م ر» ولابن قاسم بـ«سم» والشبراملسي بـ«ع ش» والزيادي بـ«زي» والقليوبي بـ«ق ل» والحلّبي بـ«ح ل» والبجيرمي بـ«بج» وغيرهم أصرح باسمه. وقد أذكر اسم بعضهم. وجميع أقوال هؤلاء متقاربة ويجوز العمل بكل في حق النفس وإفتاءً وحكما إلا ما اتفق على أنه غلط أو سهو أو ضعيف لكن العمل في حق النفس يجوز حتى بالأقوال والأوجه الضعيفة واختيارات أئمة المذهب الخارجة عنه» اهـ بشرى الكريم ١/٢.

ولكن مما نقضي العجب منه أن بعض الناظرين - على جلالتهم - قد أخطؤوا في فهم الفوائد المدنية ونسبوا إلى الكردي ضد ما قرَّره فيها وما أوقعه في الخطإ إلا استعجاله فإن كثرة تفاريع «الفوائد» وانتشار كلامها إلى نواحي عدة قد تطلبا ضرورة انتباه مطالعها وتذكره وتفكره على أكمل وجه فلا يبلغ إلى حقيقة ما فيها إلا يقظان مُتَصبِّرٌ على المطالعة مفرِّغٌ طويته من الأشغال المشوشة كركوب البحر المائج، وطلب النقد =

وفي الفوائد المكية: «نقل عن الامام العلامة السيد حامد بن عمر حامد - رحمه الله تعالى -: «أن معتمد سلَفنا العلويين في الفقه على ما قاله الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وليس ذلك لكثرة علمه فان الشيخ عبد الله بامخرمة (١) رحمه الله تعالى أوسع علمًا منه ولكن

الرائج؛ أما هو فلا يخفى عليه صحة ما نسبناه إليه ؛ ثم رأيتُ شيخَ شيخِنا العلامة بيران كُوتِي الكَئبَاتي رحمه الله تعالى - في كتابه: «رسالة التنبيه» قد حقَّق «الفوائد» كما ذكرتُ فالحمد لله على ذلك.

وقد انسل بعضهم من عُقدة استشكالنا - بتصريحات الكردي - قائلا: "إن مثل هذا الاختلاف قد وقع في تقديم الشيخين - النووي والرافعي رحمها الله تعالى - على غيرهما أيضا مع أننا نقول بتقديمها ولا نبالي بمن يخالفه وهذا الانسلال غير صحيح فانه - وإن وقع في ذلك نوع مخالفة من بعضهم - قد انعقد على تقديمها على غيرهما إطباق المحققين. وبذلك تواصى أسلافنا ومشايخنا منذ عصرهما إلى عصرنا هذا ؟ فأنت ترى حج يقول عن ذلك: "... هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين - ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عمن قبلهم وهكذا... - أن المعتمد ما اتفقا عليه... فإن اختلفا فالمصنف (النووي) اه (تحفة ١/ ٣٩)، وليست قضيتنا كذلك فإنها لم يقع فيها هذا الإطباق والإيصاء بل الذي حققه الكردي أن علماءنا من زمن حج وم ر إلى زمننا كانوا يختلافنها في كثيرٍ من المسائل وأن ما ادعاه الشيخ سعيد المكي من الاتفاق أمرٌ مستغرّبٌ فكم من فرقي بين الاختلافين؟!

وأنت ترى تلميذ حج العلامة زين الدين الصغير - رحمها الله تعالى - يخالف التحفة كثيرا فقد وقع ذلك في أبواب الجماعة والجنازة والحج وغيرها.

فها اشتهر بين متفقهة العصر من عدم تعويل ما خالف التحفة والنهاية ليس مما اتفقوا عليه بل ليس لمن يقول بذلك وثيقة وية إلا ما وجدوا علويًا السقاف صاحب «الترشيح» والفوائد المكية، وعليا باصبرين في «الإثمد»، والسيد البكري في «الإعانة» صرحوا بذلك، وأما هؤلاء الثلاثة فوثيقة الأولين في ذلك ما حكاه الكردي في «الفوائد المدنية» عن شيخه سعيد سنبل كها نصا عليه، وأما صاحب الإعانة فقد صرح فيها أنه ينقله عن فتاوي المرحوم الشيخ أحمد الدمياطي عن الشيخ سعيد سنبل، وقد رأيتَ الكُردي - رحمه الله تعالى -ردً ما حكاه عنه ردا مقنعا وقرَّر خلافه» اهـ.

فها قاله الكُردي - رحمه الله تعالى - غيرُ بعيد، ولذا نقله شيخُ شيخِنا العلامة الكَيْبَاتي - رحمه الله تعالى -، وأقرَّه، وهو حَذَام هذا الباب.

(۱) في مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: «عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد بامخرمة ولد بعدن سنة ۸۷۰ وأخذ عن جماعة من علماء عدن وزبيد وهو من أحسن الفقهاء تدريسا حتى أصبح في آخر عمره عمدة الناس في الفتوى وكانت له عدة مشاركاتٍ في علومٍ مختلفة كالتاريخ والتفسير والحديث والنحو واللغة وولي قضاءً عدن وظل به مدة من الزمن إلى أن أصابه مرضٌ منعه عن الحركة توفي سنة ٩٤٧» اهـ.

ابن حجر رحمه الله تعالى له إدراكٌ قويٌّ أحسن منه بل ومِنْ غيرِه من الفقهاء المصَنَّفين (١) فلذا اعتمده سلَفُنا بتَريم».

وفي الإيعاب: «أن ما قوي مُدرَكه (٢) هو المقدَّم عند المحققين، وإن لم يقل به إلا واحدٌ، أو خالف كلام الأكثرين ؛ ومن ثم وافق الأصحابُ على كثرتهم الشافعي - رضي الله تعالى عنه - في مسائل انفرد بها عن أكثر الأئمة نظرا إلى قوة مدركه» اهـ.

قال الكردي [في المسلك]: «نعم وقع في كلامهم حتى التحفة والنهاية مسائل من قبيل الغلط أوالضعيف الواضح الضعف فلا يجوز الإفتاء بها مطلقا وقد أوضحتُ جملةً منها في كتابي «الفوائد المدينة فيمن يفتى بقوله من متأخري السادة الشافعية» بها لم أقف على من سبقني إليه فليراجعه من أراد الإحاطة بذلك فإنه جَمَعَ فأوعى» اهـ.

أقول: «ينبغي لكل فقيهٍ الوقوفُ على هذه المسائل التي وقعت في كلامهم من قبيل الغلط أو الضعيف الواضح الضعف بل لو قيل بوجوب ذلك على كل مُفتٍ لئلا يقع في الإفتاء بشيء منها لم يبعد» اهـ ما في الفوائد المكية.

ثم بعد التحفة يُقَدَّم من كتب الإمام ابن حجر - رحمه الله تعالى - ؛ كما في الفوائد

(١) وفي العوائد: «أن زكريا – رحمه الله تعالى – كان في الغاية من الاطلاع على المنقول، وابن حجر من معرفته بالمُدرك واعتهادِ ما عليه الشيخان، والجهال الرملي من التحري في النقل وتقريرِ كُتبِه من علماء الأئمة أهل مصر، ومثلُه الشَّربيني، لكنه كثيرًا ما يُقلِّد شيخَ الإسلام، ومثلُه الشهاب الرملي» اهـ.

(٢) في الشَّبْرَامَلِينِ: «قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ: المُدْرَكُ بِضَمَّ الْمِيمِ يَكُونُ مَصْدَرًا وَاسْمَ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، تَقُولُ أَدْرَكُته مُدْرَكًا: أَيْ مَوْضِعُ إِدْرَاكِهِ أَوْ زَمَنُ إِدْرَاكِهِ، وَمَدَارُك الشَّرْعِ مَوَاضِعُ طَلَبِ الْأَحْكَامِ، وَهِي أَيْ إِدْرَاكِهِ أَوْ زَمَنُ اللَّحْكَامِ، وَهِي حَيْثُ يُسْتَدَلُّ بِالنَّصُوصِ وَالإِجْتِهَادِ مِنْ مَدَارِك الشَّرْعِ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ فِي الْوَاحِدِ مَدْرَكٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ فِي الْوَاحِدِ مَدْرَكٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ فِي الْوَاحِدِ مَدْرَكٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَالْمُعْتَى مِنْ أَفْعَلَ، وَاسْتُشْنِيَتْ كَلِهَاتَ وَلَيْسَ لِتَخْرِجِهِ وَجُهُ، وَقَدْ نَصَّ الْأَئِمَةُ عَلَى طَرْدِ الْبَابِ فَيُقَالُ مُفْعَلٌ بِضَمِّ الْمُيمِ مِنْ أَفْعَلَ، وَاسْتُشْنِيَتْ كَلِهَاتُ مَسْمُوعَةٌ خَرَجَتْ عَنْ الْقِيَاسِ» اهدالمُرَادُ مِنْهُ رَحِمَهُ الللهُ، لَكِنْ فِي حَوَاشِي الشَّنوَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِشَيْعِ مَنْ الْقِياسِ» اهدالمُرَادُ بِفَتْحِ الْمِيمِ» اهدكلام الشَّبْرَامَلِينِ مَن الْقَيْرِقِي أَنَّ المُدْرِكَ بِفَتْحِ الْمِيمِ» اهدكلام الشَّبْرَامَلِينَ عَلَى الْمُورِ الشَّورَة فَي الْمُولِي الشَّرَامَلُينَ عَلَى الْمُؤَلِّي عَلَى الْمُؤَلِّي عَلَى الْمُؤَلِّي عَلَى الْمُؤْرِقِي الْمُؤْمِودِي الْمُؤَلِّي عَلَى الْمُؤَلِّي عَلَى الْمُؤْمِ وَيَ أَنْ المُدْرِكَ بِفَتْحِ الْمِيمِ» اهدكلام الشَّبْرَامَلُونِ الشَّورَامُ والسَّفَي المُعْولِي السَّورَ الْوَامِ وَالْمَلْ وَالْمُ السَّفِيةِ لِلْمُعَلِّي الْمُؤْرِقِ عَلَى الْمُؤْرِقِ عَلَى الْمُؤْمِ وَالْمَالِي الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمَلْ وَالْمُؤَلِّي عَلَى الْمُؤْمِ وَالْمَالِي الْمَلِي وَالْعَلَى الْمُؤْمِ وَالْمَلْكُومُ الْمُؤْمِ وَالْمَلْكِيمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمَالْمُؤْمِ وَالْمَلْكُومِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَلَالْمَلِهُ وَالْمَلْمُ وَالْمَلْكِي الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمَلْمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمَالِقُومُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمِي وَالْمُؤْمِ وَالْمَلْمُ وَال

أقول: الله الله الله على الله صاحبُ الْمِصْبَاحُ فَهَذه الْمَادَّة لم يُسمَع في فعلها ثلاثيٌّ أصلاً، ونظيرها الإِشْبَاه ؛ كما لا يخفى على مَن راجعَ أمهات كتب اللغة، وأما ما قاله الْغَزِّيّ والشَّنوَانِيِّ فلعلهما تبعا فيه ما سمعا من أفواه بعض مشايخهما، والمرجع في مثل هذا ما اتفقت عليه أمهات كتب اللغة. المكية والمدنية فتحُ الجواد ثم الإمداد (١) ثم شرح مختصر بافضل ثم الإيعاب شرح العباب ثم فتاويه (٢).

وفي الفوائد المدنية: «وفتحُ الجواد والإمداد يُفتَى بها فيهها لأنهها غالبًا موافقانِ لمحمد الرملي، والحواشي غالبا موافِقةٌ لمحمد الرملي، فالفتوى بها معتبرة عند المتأخرين» اهـ.

وفيها أيضا: «... بل ينبغي أن يكون جميعُ ما في «شرحِ الإيضاح» [إيضاح المناسك للنووي- رحمه الله تعالى -] للجَمالِ الرملي (٣) - مما يُخالِف نهايتَه - هو المعتمدَ ؛ وذلك لتأخرِ شرحِ الإيضاح عن النهاية فإنه شرع في تأليف نهايته في شهر ذي القعدة الحرام سنة ثلاث وستين وتسعمائة [٩٦٣]، وفرغ من تأليفها ليلة الجمعة تاسع جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة [٩٧٣]، وكان شروعه في شرح الإيضاح في حال مجاورته بمكة المشرفة سنة تسعين وتسعمائة [٩٧٣]، وكان فراغه من تأليفه في شهر ذي الحجة الحرام ختام سنة شروعِه فيه».

قال (٤): وقد قَرَّرُوا أنه يُؤخَذ بالآخِرِ فالآخِرِ من كلام المشايخ ؛ وعبارة التحفة: «ثُمَّ الرَّاجِحُ مِنْهُمَا [من الْقَوْلَيْنِ] مَا تَأَخَّرَ...» إلى آخر ما قاله. وفي «الْإِثْخَافِ بِبَيَانِ أَحْكَامِ إِجَارَةِ الْأَوْقَافِ» أَثناءَ كلام: «وَأَقَرَهُ الشَّيْخُ [شَيْخُ الْإِسْلَامِ] عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى التَّنَزُلِ فَكِتَابُهُ «عِمَاهُ الْأَوْقَافِ» أَثناءَ كلام: «وَأَقَرَهُ الشَّيْخُ [شَيْخُ الرِّسْلَامِ] عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى التَّنَزُلِ فَكِتَابُهُ «عِمَاهُ اللَّرْضَاء فِي أَدَبِ الْقَضَّاءِ» مُتَأَخِّرٌ عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ؛ وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ أَقْوَالِ الْإِنْسَانِ بِالْمُتَأْخِرِ مِنْهَا» اهـ.

ثم قال: «وبالجملة فمن قال شيئاً ثم قال بخلافه فلا وجهَ لمقلِّده إلا العملُ بِالْمُتَأَخِّرِ» اهـ.

⁽١) وفي الفوائد المدنية [ص ٣٨]: «ثم الإمداد لا شرح العباب لأن الشيخ قصد فيه الجمع أللهم إلا إذا وجدت المسألة فيه فقط اهـ.

⁽٢) هذا موافقٌ لقاعدة تقديم الكتاب على الفتوى ؛ وهو ما في الفوائد المكية، أنه منقول عن المسلك العدل للكردي ففيه بيانٌ لما أجمل في الفوائد المدنية حيث قال عاطفًا بالواو: «ثم الإمداد ثم الفتاوى وشرح العباب» اهـ.

⁽٣) وللجمال الرَّمْلِي أيضاً حاشية عَلَى التَّحْرِيرِ كما نقل البجيرمي والشرواني.

⁽٤) أي الكردي في الفوائد.

وفيها أيضا: «ويُفتَى بكلام شيخ الإسلام في شرح بهجته الصغير (١) [مختصر الغُرر] ثم ما في منهجه لأنه لا يخرج عن كلام التحفة والنهاية (٢)» اهـ.

وفيها أيضا: «ذكر بعضهم أن شرح «البهجة» الكبير [الغُرَر البهية] قُرِئَ على مؤلِّفه شيخ الإسلام زكريا سبعا وخمسين مرة وكان كلما يُقرَأ عليه شيءٌ من مؤلفاته يُصلِح ما يظهر له عدم استحسانه» اهـ.

وقال السيد محمد بن عوض الحسيني في البُرهان الصَّرَاح: "وسئل شمس الدين محمد بن أحمد شهاب الدين الرملي عن المقدم من كلام والده إذا تعارضَ ما في حواشيه على شرح الروض [أسنى المطالب] مع ما في الفتاوى فأجاب بأن المُقدَّم ما في الحواشي لأن شرح الروض نصب عينيه وعليه معوَّله في الإفتاء والمراجعات نقله صديقنا العلامة الشيخ أحمد الطبلاوي في كتابه البرهان» اه.

وحَكَى الكُردي في «الفوائد» عن الشيخِ سعيد سنبل المكيِّ – القائلِ بأنه لا تجوز الفتوى بها يُخالِف ابنَ حجر والرمليَّ^(٣) بل بها يُخالِف التحفةَ والنهاية – «إلا اذا لم يتعرَّضا له،

⁽١) وهذا الشرح الصغير المسمى بالخلاصة الحموية في شرح البهجة الوردية مختصر للكبير المسمى بالغرر البهية كما لا يخفى على مَن راجَع الغرر وإياه عنى بقوله في الصغير: «الأصل» كما يعلم من التحفة. وفي معجم المطبوعات: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية وهو الشرح الكبير فرغ من تأليفها سنة ٨٦٧» اهـ.

وفي التحفة في الكلام على حروف الفاتحة: «... وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الصَّغِيرِ فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ أَنَّهَا مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعْتُهُمْ فِي الْأَصْلِ، وَالْحُقُّ أَنَّهَا مِائَةٌ وَتَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ بِالإَبْتِدَاءِ بِأَلِهَاتِ الْوَصْلِ اهـ. وفي حاشية الغرر عند قوله: «وَهِيَ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا بِقِرَاءَةِ مَلِكِ بِلَا إلا بْتِدَاء بِأَلِهَاتِ الْوَصْلِ اهـ. وفي حاشية الغرر عند قوله: «وَهِيَ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا بِقِرَاءَةِ مَلِكِ بِلَا أَلْفِ» ما نصه (فَوْلُهُ: وَهِيَ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَأَرْبَعُونَ) قَالَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعْتُهُمْ فِي الْأَصْلِ وَالْحَقِّ أَنَّهَا مِائَةٌ وَتَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ بِالإِبْتِدَاءِ بِأَلِهَاتِ الْوَصْلِ اهـ.

وإنها استوضحنا هَذا الواقع بهذه النصوص لأن بعض الكُتَّاب المُحدَثين قد تَوَهَّم فيه وجعَلَ «الغُرُر» هو الصغير، ولو أنه راجَعَ خطبةَ «الغُرَر» لمَا وقَع في ذلك.

⁽٢) فيُفتِي بها فيه مَنْ لا ترجيح عنده إلا في فسخ النكاح بغيبة الزوج وانقطاع خبره الذي رجح هو فيه أن لها الفسخ به» اهـالفوائد المدنية.

⁽٣) سبقت تصانيفه في حاشية الخطبة.

فيُفتَى بكلام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري^(۱) ثم بكلام الخطيب الشَّرْبِيني^(۲) ثم بكلام حاشية الزِّيَادي^(۳) ثم بكلام شهاب الدين أحمد عميرة البُرُلُّسِي^(۵).

- (۱) القاضي زكريا بن محمد بن زكريا زين الدين أبو يحيى الأنصاري السُنيَكي، المصري، الأزهري، الشافعي ولد في سنة ست وعشرين وثمانيائة بسنيكة من الشرقية بمصر وتوفي: سنة ٢٦، ست وعشرين وتسعائة، تفقه عن جماعة منهم الحافظ العسقلاني، وأخذ عنه أحمد البُرُلُسي الملقب بعميرة ومؤلفاته كلها حافلة، جليلة، معتبرة، مقبولة فها يتعلق بالفقه منها: المنهج وشرحه وشرح البهجة الكبير الغرر البهية في شرح البهجة الوردية والصغير الخلاصة الحموية في شرح البهجة الوردية، وحاشية على شرح البهجة للولي العراقي وشرح الروض أسنى المطالب، وشرح التنقيح، وتحرير تنقيح اللباب، وشرحه تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ومختصر أدب القضاء للغزي، والفتاوى، وما يتعلق بعلم الفرائض شرحان على الفصول لابن الهائم، وشرح الكفاية له، وشرح النفحة القدسية له أيضاً اهـ من الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة وإيضاح المكنون والضوء اللامع.
- (٢) شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني توفي سنة ٩٧٧ هـ، أخذ عن الشيخ أحمد البرلسي الملقب بعميرة، وشهاب الدين أحمد الرملي وله مغنى المحتاج والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع وشرح التنبيه ومناسك الحج اهـ من الكواكب السائرة ومعجم المطبوعات.
- (٣) نور الدين على بن يحيى الزِّيَادِي المصري الشافعي المتوفى سنة ١٠٢٤ أربع وعشرين وألف له حاشية على شرح المنهاج شرح المنهج مقبول بين العلماء، وشرح المحرر للرافعي القزويني في الفروع وحاشية على شرح المنهاج للمحلي كما في كشف الظنون وهدية العارفين وإيضاح المكنون.
- (٤) شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٢ اثنتين وتسعين وتسعيائة أخذ العلم عن شهاب الدين البرني المعروف بعميرة وعن ابن حجر الهيتمي ومحمد الرملي له فتح الغفار بكشف مخبأة غاية الاختصار البرني المعروف بعميرة وعن ابن حجر الهيتمي ومحمد بن قاسم بن على الغزي الشافعي المتوفى سنة ٩١٨ ثمان عشرة وتسعيائة وسماه القول المختار] وحاشية على التحفة والمنهج والغرر شرح البهجة الكبير لشيخ الاسلام وعلى شرح المحلي على الورقات لإمام الحرمين والآيات البينات حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع والحواشي والنكات والفوائد المحررات على مختصر السعد في المعاني والبيان وحاشية على شرح بدر الدين بن مالك للألفية» اهر من: الكشف، والشذرات، وإيضاح المكنون، واكتفاء القنوع، ومعجم المطبوعات.
- (٥) أحمد البرلسي المصري الشافعي، شهاب الدين الملقب بعميرة توفي ٩٥٧ هـ له حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي والبرلسي بضم الموحدة والراء واللام مع تشديدها نسبة إلى البرلس ثغر عظيم من سواحل مصر اهـ من الأعلام، والضوء اللامع.

ثم بكلام حاشية الشَّبْرَامَلِّيي^(۱) ثم بكلام حاشية الحَلَبي^(۲) ثم بكلام حاشية السَّوْبَري^(۳) ثم بكلام حاشية العِنَانِيّ^(٤) ما لم يُخالِفوا أصلَ المذهب كقول بعضهم: «لونُقلت صخرةٌ من أرضِ عرفاتٍ الى غيرها يصح الوقوف عليها» اهـ.

(١) أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشَّبْراملِّي القاهري الأزهري الشافعي المتوفى: سنة سبع وثهانين وألف له حاشية على النهاية وعلى شرح أبي شجاع لابن قاسم وعلى شرح الشيائل لابن حجر وعلى شرح الجزرية للقاضي زكريا وعلى نهاية السول شرح منهاج الأصول لشمس الدين الرملي وعلى شرح المواهب اللدنية للقسطلاني. والشَّبْراملِّي نسبة إلى شَبْرًا كسَكْرَى مضافةً إلى مَلِّس بفتح الميم وتشديد اللام المكسورة مركبة تركيب مزج قرية بمصر اهدمن هدية العارفين والرسالة المستطرفة.

-وفي القاموس: «وشَبْرَى كسَكْرَى: ثَلاثَةٌ وخَمْسُونَ مَوْضِعاً،كُلَّهَا بِمِصْرَ» اهـ.

(٢) في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: «علي بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن عمر الملقب نور الدين بن برهان الدين الحلبي القاهري الشافعي صاحب السيرة النبوية الإمام الكبير أجل أعلام المشايخ وعلامة الزمان ولد بمصر سنة خمس وسبعين وتسعائة وروى عن الشمس الرملي ولازمه سنين عديدة وعن الأستاذ محمد البكري والنور الزيادي والشهاب ابن قاسم وأبي النصر الطبلاوي وعبد الله الشنشوري وسعد الدين المرحومي وانتفع به خلق لا يحصون كثرة منهم النور الشبراملسي وألف المؤلفات البديعة منها السيرة النبوية التي سهاها إنسان العيون في سيرة النبي المأمون في ثلاث مجلدات اختصرها من سيرة الشيخ عمد الشامي وزاد أشياء لطيفة الموقع وله حاشية على منهج القاضي زكريا وحاشية على شرح المنهاج للجلال المحلي وحاشية على شرح الورقات للجلال المذكور وحاشية على شرح التصريف للسعد وشرح على البردة وزهر المزهر وهو مختصر المزهر للسيوطي في اللغة وشرح على شرح القطر للفاكهي والتحفة السنية شرح الأجرومية وكانت وفاته يوم السبت آخر يوم من شعبان سنة أربع وأربعين وألف» اهد بحذف.

وربوين ورب المسام المسام والله عند المام والله والله والمام والمعة المام والمام وا

(٣) الشوبري: شمس الدين محمد أحمد الخطيب الشافعي الشوبري وشوبر ككوثر قرية بمصر ولد سنة ٩٧٧ وتوفي سنة ١٠٦٩ تسع وستين وألف له حاشية على شرح المنهج وشرح التحرير وشرح أربعين النووية وشرح المواهب اللدنية للقسطلاني اهـ هدية العارفين.

(٤) شمس الدين محمد بن داود بن سلّيهان الْعِنَانِيّ القَهْرِي الشّافعي المتوفى سنة ١٠٩٨ ثهان وتسعين وألف، له فتح الكريم الوهاب على شرح تنقيح اللباب [حَاشِيّة عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ لِشَيْخِ الْإِسْلامِ] تفقّه هو والشّبْراملِّسي على نور الدين الحلبي صاحب السيرة، اهـ من هدية العارفين والإتحاف. ونقل الشرواني عن حاشيته على شَرْحِ التَّحْرِيرِ كثيرا. وفي تاج العروس: «عِنانٌ ككِتابٍ هو وادٍ في دِيارِ بَني عامِرٍ، أَعْلاه لَبَني جَعْدَة وأَسْفَله لقُشْيرٍ، والقَهْرُ: موضعٌ ببلادِ بَني جَعْدة اهـ.

ولكن الكردي - رحمه الله تعالى - لا يقول بالتزام هذا الترتيب بين أرباب الشروح والحواشي فإنه قال مُعقِّباً على ما حكاه: "وأقول: والذي يتعين اعتباده أن هؤلاء الأئمة المذكورين من أرباب الشروح والحواشي كلهم إمامٌ في المذهب يَستمد بعضهم من بعض يجوز العمل والإفتاء والقضاء بقول كل منهم، وإن خالف مَنْ سواه ما لم يكن سهوا أو غلطا أو ضعيفا ظاهر الضعف» اهـ. ونقله أيضا تلميذه العليجي (١) في التذكرة والسقاف في الفوائد المكية ومختصرها، وأقراه.

وذكر العلامةُ سعيد بن محمد باعشن [تلميذُ الشرقاوي والباجوري] (٢) في مقدمة بُشرَى الكريم: «وجميع أقوال أحمد بن حجر ومحمد الرملي وابن قاسم والشَّبْرَامَلِّيي والزيادي والقليوبي والحلبي والبجيرمي متقاربة ؛ ويجوز العمل بكلٍ في حق النفس وإفتاءً وحُكمًا إلا ما اتُفق على أنه غلط أو سهو أو ضعيف لكن العمل في حق النفس يجوز حتى بالأقوال والأوجه الضعيفة واختيارات أئمة المذهب الخارجة عنه اهدبتصرف.

فقوله: «ويجوز العملُ بكلٍ» أي بكلِّ قولٍ من أقوال أحمد بن حجر ومحمد الخ وبهذا صرَّح تلميذُه (٣) على باصبرين في إعانة المستعين فقال: «وعبارةُ شيخِنا تُعْطِي بل صريحةٌ في أن كلا من حجر وم ر وشيخ الإسلام والخطيب وبالمخرمة والمُزَجَّد (٤) وابن زياد مُكافٍ للآخَر

⁽۱) محمد بن إبراهيم العليجي القَلْهَاتِي، وقلهات: قال في تاج العروس: «قَلْهَت وقَلْهَات: مدينة في أَعالي حَضْرَمَوْتَ وقدورَدَهَا ابنُ بَطُّوطةَ وذكرَهَا في رِحْلِتَه» اهم وفي معجم البلدان: «قلهَاتُ: بالفتح ثم السكون وآخره تاء مدينة بعُهان على ساحل البحر إليها ترفأ أكثر سُفُن الهند» اهم، وفيه: «عُهان: بضم أوله وتخفيف ثانيه وآخره نون: اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند» اهم.

⁽٢) سعيد بن محمد باعلي باعشن من علماء القرن الثالث عشر أخذ عن جماعة من علماء عصره منهم الشرقاوي والباجوري في مصر ونبغ على يديه جَمعٌ من التلاميذ توفي سنة ١٢٧٠هـ، مقدمة مواهب الديان» اهمصادر الفكر الإسلامي في اليمن.

⁽٣) تلميذُ باعشن صاحبِ بُشرَى الكريم.

⁽٤) في «النور السافر عن أخبار القرن العاشر»: «وفي فجر يوم الأحد شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وتسعائة توفي الشيخ الإمام شيخ الإسلام العلامة ذو التصانيف المفيدة والفتاوَى السديدة المجمع على جلالته وتحريه ورعه أَقضَى قُضاةِ المسلمين أوحد عباد الله الصالحين صفي الدين أبو السرور القاضي أحمد بن عمر بن =

وأقوالهُم متكافيةٌ أو متقاربةٌ وتجوز الفتوى بكلِّ فضلاً عن العمل في النفس» اهـ. فقوله: «شيخِنا» أراد به صاحب بُشرَى الكريم كما صرح به في مقدمته (١).

وفي البرهان الصَّراح: «نص العلامة سيدي محمد البديري الدمياطي المشهور بابن الميت (٢) في فتاويه الدمياطية: «أن حاشية ابن قاسم على التحفة محررةٌ»، قال: «فالاعتباد عليها، بخلاف حواشي المنهج لأنه جمَعَها في حال الابتداء كها قاله مشايخنا» اه.

⁼ محمد بن عبد الرحمن ابن القاضي يوسف بن محمد بن علي بن محمد بن حسان ابن الملك سيف بن ذي يزن المدحجي السيفي المرادي شهاب الدين الشهير بالمُزَجَّد بميم مضمومة ثم زاء مفتوحة ثم جيم مشددة مفتوحة ودال مهملة آخر الحروف الشافعي الزبيدي ببلدة زَبِيد [مدينة مشهورة باليمن] ومن مصنفاته المشهورة في الفقه: العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب ومنها تجريد الزوائد وتقريب الفرائد في مجلدين» اهـ.

وأما ما في أوائل تنشيط المطالعين حاشية فتح المعين من أنه «المُزْجَد» بفتح الميم والجيم وتخفيفها وسكون الزاي مَنحوتٌ من قولهم: «مَزَجَ جَدُّهُ» عَلَمٌ على قبيلته – رحمه الله –» اهى أي إن أحد أجداده كان يَقري الضيفَ بهاء ممزوج بلبن فقيل «مَزَجَ جَدُّهُ» فهذا الضبط غريبٌ خلاف ما جرى على ألسنة العلماء، كما هو خلاف ما نص عليه المؤرخ محيي الدين عبد القادر العيدروسي وهو من أهل بلده يمنيٌّ حضرميٌّ فها في «نوره» أنور وأشهر.

وما في أواخر «الأجوبة العجيبة» نقلاً عن ابن زياد: «إن شيخنا العلامة صفي الدين أحمد بن عمر المُزَجَّد بفتح الجيم...» اهى فضبطه بفتح الجيم احترازٌ عن قراءته بزنة اسم الفاعل، وإشارةٌ إلى أنه بزنة اسم المفعول المضعف، فلعل هناك مَنْ يَلحن بكسره فنَبَّه عليه ؛ فلا يتأيد به ما في «التنشيط» كما ظُن.

⁽١) وصرح أيضا بأنه شيخه في مقدمة «إِثْمِد العينين في بعض اختلاف الشيخين».

⁽٢) أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد البُدَيْرِي الدِّمْياطي الشافعي المعروف بابن الميت من رجال الشاذلية المتوفى سنة ١١٤٠ أربعين ومائة وألف»اهـ هدية العارفين.

الباب الثانس

في لصْصُلِحاتِ الفُقَهاءِ الشَّافِعيَّة

البابُ الثاني في اصطلاحات الفقهاء الشافعية

تَنبِيهُ هام:

فمن اصطلاحاتهم حتى أصبحتْ كالقواعد الكلية عندهم: ما نَسرُده:

قواعد:

الأولى: إِذَا وَجَدْنَا فِي المَسأَلَة كَلَامًا فِي المُصَنَّف وكلامًا فِي الفَتَوَى فالعُمدةُ على ما في المُصَنَّف كما في مطلب الأيقاظ والفوائد المكية وغيرهما.

وفي الإيعاب في شرح خطبة «العباب» ما نصُّه: «وقد قيل: إن الإسنوي – رحمه الله وشكر سعيه – كان يُفتي بها في «الروضة»، وإن ضعَّفَه في «مهاته»، وهو غير بعيد ؛ إذ الشخص كثيرًا ما يعتمد في تصنيفه خلاف ما يُفتي به؛ لأنه فيه يُبين الراجح عنده، وفي إفتائه يبين الراجح من المذهب» اه.

قال في «الفوائد المدنية» بعد نقلهِ: «وهذا الذي ذكره ابن حجر بقوله «لأنه فيه يُبين الراجح» إلخ يَقتضي أن يكون ما في الفتاوى مقدَّمًا على ما في التآليف؛ إذ السائلُ إنها يَسأل عن الراجح في مذهب الشافعي، لا عن الراجح عند المسؤول، كها لا يخفى، وهذا خلافُ المقرَّر من أن ما في التصانيف مقدَّمٌ على ما في الفتاوَى.

وقد قال ابنُ حجر نفسُه في التيمم من كتابه المذكور ما نصُّه: «فائدةٌ: نَقَلَ التاجُ السبكيُّ عن والِدهِ واعتمَدَه: أنه حيث وُجِدَ لأَحَدٍ من الأصحاب كلامٌ في فتاويه مخالِفٌ لكلامه في تصنيفه اعْتُمِدَ ما في تصنيفه لأنه موضوعٌ لِذِكرِ ما هو الأمرُ الكليُّ الذي يَشترِك فيه جميعُ الناس دون ما في فتاويه لأنها لتنزيل ذلك الكليِّ على الجزئيِّ وقد تختلف الأبوابُ والأحوالُ في التنزيل فلسنا منها على ثِقةٍ» انتهى كلام «شرح العباب» اهم ما في «الفوائد المدنية» (۱).

⁽١) ينبغي أن يقال: إن الفتاوي إذا جَمعها صاحبُها وهذَّبها وحرَّرها وحوَّلها إلى صورة مصنَّفٍ موضوع لِذِكرِ ما =

الثانية: إذا وَجَدْنا كلامًا في الباب وكلامًا في غير الباب فالعُمدةُ على ما في باب المسألة كما في المطلب والفوائد المكية وغيرهما.

وفي «الْإِثْحَافِ بِبَيَانِ أَحْكَامِ إجَارَةِ الْأَوْقَافِ» لابن حجر - رحمه الله تعالى - أثناءَ كلام مانصه: «إنَّ مَا صَحَّحَهُ الشَّافِعِيُّ أَوْ غَيْرُهُ فِي بَابِهِ أَوْلَى بِالاِعْتِهَادِ مِمَّا صَحَّحَاهُ فِي غَيْرِ بَابِهِ ؛ لِأَنَّ الإعْتِنَاءَ بِتَحْرِيرِ الْسَائِلِ فِي أَبْوَابِهَا أَكْثَرُ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا» اهـ.

الثالثة: إذا وَجَدْنا كلامًا في المُظِنَّة وكلامًا في غير المُظِنَّة استطرادًا فالعُمدةُ على ما في المُظِنَّة، كما في المُطلب والفوائد المكية وغيرهما.

الرابعة: إذا كان للشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - كلامٌ في التحفة وكلامٌ في غيرها فالعمدة على ما في التحفة لأنها آخِرُ مصنَّفاته، كما في المطلب.

الخامسة: أن أَدَواتِ الغايات كَـ«لَوْ» و «إِنْ» للإشارة إلى الخلاف ؛ فإذا لم يوجد خِلافٌ فهي لتعميم الحُكْم، كما في المطلب والفوائد المكية وغيرهما.

السادسة: في مطلب الأيقاظ: «إذا نَقَلُوا عن الغير ولم يَتَعَقَّبُوه فهو تقريرٌ^(١)، وعلامةٌ على اعتماده.

وفي فتاوى العلامة عبد الله بن أحمد بازرعة - رحمه الله تعالى - والقاعدة: أَنَّ مَنْ نَقلَ كلامَ غيرِه وسكَتَ عليه فقد ارتضاه ؛ قال العلامة الكردي - رحمه الله تعالى - في «كاشِف اللَّمَام عن حُكم التَّجَرُّد قبل الميقات بلا إحرام» في أثناء كلامٍ: «لأن نقْلَه منه وسكوتَه عليه مع عدم التبري منه ظاهرٌ في تقريره».

هو الأمرُ الكليُّ الذي يَشترِك فيه جميعُ الناس فهو كالمصنَّف، وقد سبق أن هذا مَلْحظُ صاحبِ «التحفة»
 حيث قال في تقيديم كتب النووي – رحمه الله تعالى –: «وَنَحْوُ فَتَاوَاهُ فَشَرْحِ مُسْلِمٍ فَتَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ وَنُكَتِهِ
 مِنْ أَوَائِلِ تَأْلِيفِهِ، فَهِيَ مُؤَخَّرَةٌ عَمَّا ذُكِرَ أي التَّحْقِيقِ فَالمُجْمُوعِ فَالتَّنْقِيحِ...، فتنبه.

⁽۱) قوله: «تقرير» لعل الأولى «إقرار»؛ ففي المعجم الوسيط: «أقر بالحق وله: اعترف به وأثبته؛ ويقال أقر على نفسه بالذنب، والشيء في المكان: ثبّته فيه، والعامل على العمل: رضي عمله وأثبته، والرأي: رضيه وأمضاه وقرَّرَ الشيء في المكان: أقره، والشيء في محله: تركه قارا؛ ويقال قرر الطائر في وكره وقرَّر العامل على عمله، وقرَّر الناعمل على عمله، وفلانًا بالذنب: حمله على الاعتراف به، وقرَّرتُ عنده الخبرَ حتى استقرَّ: ثبت بعد أن حققتُه له، وقرَّر المسألة أو الرأي: وضَّحه وحقَّقه (مولَّدٌ)» اهد.

وقد قال الإمام النووي في «المنسك الكبير» له عقِبَ كلامِ ابن عبدان في كسوة الكعبة ما نصه: «هذا كلام ابن عبدان وحكاه الإمام أبو القاسم الرافعي عنه ولم يَعترِض عليه فكأنه وافقه عليه» انتهى.

وفي صفة الصلاة من شرح المنهج أثناءَ كلام له ما نصه: «وَمِمَّنْ جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي مَخْمُوعِهِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ النَّصَّ وَلَمْ يُخَالِفْهُ» انتهى بحروفه، فجعل ما أقره النووي من النص جَزْمًا به» اهـ.

وقال في موضع آخر من «كاشِف اللَّنام»: «وكونُ تقريرِ النقلِ عن الغير يدل على اعتهاده هو مفهومُ كلامِهم في مواضع كثيرة ؛ فقول الجهال الرملي - رحمه الله تعالى - في باب زيارة قبره ﷺ من شرح الإيضاح - عند قول المصنف: «ويَقِفُ» - ما نصه: «ونقلُ التخييرِ عن غيره، ولم يَتَعَقَّبُه لا يَقتضي ترجيحه» لا يخلو عن نَظَرٍ، وإنْ وافقه ابن عَلاَّن في شرحه، وسبقَهما إليه ابن حجر - رحمه الله تعالى - في الحاشية. نعم قد يجاب عنه بأن عدم التعقيب ظاهرٌ في ترجيحه، لا أنه يقتضيه فإن «الاقتضاء» رتبةٌ فوق «الظاهر»، ودون «التصريح».

ثم رأيتُ في «خادم» الزركشيِّ تفصيلاً فيها ذكرتُه وعبارته قبيل كتاب الطهارة: «فَصْلُ: سكوتُ الرافعي على مسائل نقلها يظن أكثر الناس أنه دليل الموافقة والرضى وليس هذا على إطلاقه بل إن كان المسكوت عنه نصًّا للشافعي أو الأصحاب فهو دليل الرضى وإن كان كلامًا لبعض الأصحاب فقد يكون سكوتُه لأنه لم يجد سواه، وقد يكون استَغْنَى بها سبق له من التصريح بخلافه كالفروع المنثورة آخر الإجارة والطلاق والدعاوي وغيرها المنسوبة لكثير من فتاوَى الأصحاب فإنه لم يقصِد بها التصحيح بل إحاطة الذهن والتنبيه على كثرة المأخذ والخلاف» انتهت عبارة الخادم» اهدما في كاشِف اللّنام.

وفي خط الشيخ العلامة محمد بن عبد المُوْلَى بَارَجَا: "إذا حكى الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى - في تحفته أو غيرها قولاً لأحدٍ أو مبحثا وسكت عليه فلم يقل: "وهو وَاهٍ" مثلاً، ولا "وهو الأصح»، ولا غيرهما مما يصرح بترجيحه أو تضعيفه فسكوتُه ليس ترجيحاً ولا تضعيفًا لكن لك أن تأخذ بالمذكور والعُهدة على قائله لا على الشيخ. فإن لم يسكت

الشيخ على ما حكاه بل قال: «وفيه ما فيه» أو «على ما فيه» فهو تضعيفٌ له منه. فإن لم يقل ذلك، بل قال: «وَهُوَ الْقِيَاسُ» أو نحوه (١) فهو ترجيح له منه. فإن حَكَى بعد قوله: «وَهُوَ الْقِيَاسُ» قولاً يُناقض القياس فلا اعتهاد عليه فإن لم يحكِ ذلك بل استدرك عليه بِـ «لَكِنْ» فهو ترجيحٌ، واستدراك الشيخ بـ «لَكِنْ» ليس ترجيحًا على إطلاقه فقد يَستدرِك بـ «لَكِنْ» لِقوَّة رآها في المستدرَك به اهـ.

فإطلاق هذه العبارة ربها ظاهرُه يُخالِف ما مر عن الشيخ محمد بن سليهان ولعله مُقيَّدٌ بتفصيل عبارة الخادم المذكورة آنفًا اهم ما في المطلب.

السابعة: أن الترجيح في المسائل يكون بالتصريح، كما يكون بالإشارة، فالأول: كقولهم: "وهو المعتمد" أو كإيراد مصطلحات صريحة في الترجيح كـ "يَنبغي" و "مُحْتَمَلً" بفتح الميم -، وستأتي ألفاظٌ أخرى، والثاني: كالتقديم لِرأي من الآراء المختلفة، والجواب عنه مع توقف ما في مقابله، والتفريع عليه، وعَزْوِه لنحو الأكثرين، وتوجيهه، وذكر ما يُؤيِّده، وذكرِه في المظنة، وإقرارِه بالسكوت عليه بعد نقله عن آخر، وذكرِ المقابل بأدوات الغايات كإنْ، وذكرِه بلفظ "خِلاَفاً لفلان"، والفَرْقِ(٢)، ذكره في سُمُوط الدُّرَر(٣).

الثامنة: قال الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في التحفة في فُرُوعٌ فِي التَّقْلِيدِ من باب القضاء: «وَقَدْ أَخَذَ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ المَجْمُوعِ وَتَبِعُوهُ أَنَّ إطْلَاقَاتِ الْأَئِمَّةِ إِذَا تَنَاوَلَتْ شَيْئًا، ثُمَّ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِهَا يُخَالِفُ فِيهِ فَالمُعْتَمَدُ الْأَخْذُ فِيهِ بِإطْلَاقِهِمْ» اهـ.

وفي مطلب الأيقاظ: «قال النووي - رحمه الله تعالى - في مجموعه: «أن المسألة إذا دخلتْ تحت إطلاقِ كلامِ الأصحاب كانت منقولةً لهم».

⁽١) كقوله: «هذا هو القياس».

⁽٢) ومن أمثلة الفرق قول التحفة: «(وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ) أَيْ الْمَأْمُومِ (بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ بِأَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْضَ صَفّ يَسْمَعَهُ أَوْ مُبَلِّغًا) بِشَرْطِ كَوْنِهِ ثِقَةً كَمَا قَالَهُ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخِّرُونَ أَيْ عَذْلَ رِوَايَةٍ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يُقْبَلُ إِخْبَارُهُ نَعَمْ مَرَّ قَبُولُ إِخْبَارِ الْفَاسِقِ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ فَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِنَظِيرِهِ هُنَا [في المُبَلِّغ] إلَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ ذَاكَ إِخْبَارٌ عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا بِخِلَافِ هَذَا» اهـ. أي فإن هَذَا إخْبَارٌ عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرَيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ لَنْهِمِ فَصَرِيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ لَنْهِمِ فَى فَعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرَيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُه عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُهُ عَنْ فِعْلِ الْوَيْمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُهُ عَنْ فِعْلِ الْإِمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُهُ عَنْ فِعْلِ الْمَعْمِ صَوْبَارُهُ عَنْ فَعْلِ الْعَلَالِ فَيْ لِ الْفِي قَعْلَ الْمُ عَنْ فَعْلِ الْمُعْتَقِدُهُ وَى الْمُتَامِ صَلَى الْمَامِ صَرِيحًا وإخْبَارُهُ عَنْ فِعْلِ الْمُقْلِقِ فَالِ الْمُعْمَامِ صَرِيحًا وأَنْ عَنْ فِعْلِ الْمِقْولِ فَعْلِ الْمُعْمِ فَيْمَامِ فَيْقَوْلُ الْمَامِ صَلَيْنَا إِلَيْهِ الْمَامِ فَالْمُ عَنْ فَعْلِ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْمِ فَيْ فَعِلْ الْمَامِ صَلَيْعَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَامِ عَلْمُ الْمَامِ صَلَيْعَالِ الْمُؤْمِ فَيْعِلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَامِ عَنْ عَلْمَامِ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَامِ مِلْمُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُومِ ال

⁽٣) سُمُوط الدُّرَر نظم اصطلاح تحفة ابن حجر للعلامة حبيب يوسف فرغ منه سنة ١٣١٦ هـ.

ونقل العلامة الحبيب عبد الرحمن بن محمد العيدروس عن فتاوى السيد عمر البصري ما حاصله: «أن ما ذكره الشيخ ابن حجر في باب القضاء عن الأسنوي من أن إطلاقات الأصحاب مقدَّمةٌ على غيرها وإِنْ رَجَّحَ بعضُ المتأخرين خلافَها فهو كذلك غيرَ أنه محمولٌ على ما إذا لم يُعارِضْ من مُقتضَى قواعدِهم ونصوصِهم ما يُقيِّد ذلك الإطلاق وإلا فيلزم على ما إذا لم يُعارِضْ من مُقتضَى قواعدِهم ونصوصِهم ما يُقيِّد ذلك الإطلاق وإلا فيلزم على الأخذ بإطلاق ما ذُكر - أنه لا يُعْتَدُّ بتقييدِ متأخرٍ لإطلاق متقدِّم أبدًا! ولا سبيل إلى ذلك ؛ وإلا لَزِمَ إلغاءُ كثيرٍ من تصريحات الأئمة فإنه ما مِن طبقةٍ من الطبقات من عصرِ إمامِنا الشافعيِّ إلى عصرنا إلا وقد أجمع أهلُها أو معظمُهم على تقييد إطلاقِ مَنْ سَبقَهم» اه.

وقال الإمام الطَّنْبَدَاوي (١) في «تصحيح تحرير المقال» [لابن زياد]: «أن التمسك بالإطلاق إنها يكون حيث لم يُوجَد في كلام المطْلِقِينَ ما يقتضي تقييدَ إطلاقِهم. وأما مع وجوده فلا، وكذا إذا قامت دلالةٌ على أن ذلك الإطلاقَ غيرُ مُرادٍ» اهـ.

ونَقَل في المطلب عن العلامة علي بَاكَثير: «من قواعدهم: أن القَرائنَ والسِّياقَ تُخَصِّص العامَّ» (٢) اه.

قال العلامة على بن عبد الرحيم بَاكَثير: «وكَمْ للأئمة من تخصيصٍ لإطلاقٍ أو تقييدٍ لُهِمَلِ كما لا يخفى على ذي فضيلة» اهـ ما في المطلب.

وقال الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في فتاويه: «قاعدة الفقهاء أنهم يُطلِقون في محلٍ اتِّكالاً على ما قَدَّموه في محلٍ آخر أو على ما هو معلومٌ» اهـ.

⁽١) الطنبداوي: أحمد بن الطيب ابن محمد بن عبد العزيز الطبنداوي ولد بزبيد سنة ٨٧٥ وأخذ عن جماعة من علماء عصره في مكة واليمن منهم السَّمهودي وأحمد المزجد وغيرهما وانتهت إليه رئاسة الفتوي في مدينة زبيد وولي التدريس في كثير من مساجدها وعندما ظهرت القهوة في القرن العاشر كان من أوائل القائلين بحلها توفي بمدينة زبيد سنة ٩٤٨» اهـ مصادر الفكر.

⁽٢) «العامّ» و «المطلَق» وإن كانا متغايرين عند الأصولين إلا أنها هنا قريبان، قال الشيخ عبد الرحمن الشربيني في حاشية الجمع: «الماهيَّةُ في ذاتها لا واحدةٌ ولا متكثَّرةٌ، واللفظُ الدال عليها من غير تعرُّض لقيدٍ مَّا هو «المطلَق»، ومع التعرض لكثرةٍ معيَّنةٍ هو اسمُ العدد، ولكثرةٍ غيرِ معيَّنة هو «العام»، ولوحدةٍ معيَّنة هو المعرفة، ولوحدةٍ غير معيَّنة هو النكرةُ، قاله صاحب الكشف» اهد.

التاسعة: أن المفهوم لا يَرُدُّ الصَّريح ؛ كما في المطلب والفوائد المكية وغيرهما، سواءٌ في المفهوم ما فُهِم ظُهورًا أواقتضاء (١) فإن «الاقتضاء» رتبةٌ فوق «الظهور»، ودون «التصريح» كما سيأتي ففي التحفة: «وَيَجِبُ الإعْتِدَالُ (٢) وَالجُّلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطُّمَأْنِينَةْ فِيهِمَا وَلَوْ فِي النَّفْلِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِ فَاقْتِضَاءُ بَعْضِ كُتُبِهِ عَدَمَ وُجُوبِ ذَيْنِك فَضْلًا عَنْ طُمَأْنِينَتِهِمَا غَيْرُ مُرَادٍ أَوْ ضَعِيفٌ خِلَافًا لِجُزْمِ الْأَنْوَارِ وَمَنْ تَبِعَهُ بِذَلِكَ الإِقْتِضَاء غَفْلَةً عَنْ الصَّرِيحِ المُذْكُورِ فِي التَّحْقِيقِ كَمَا تَقَرَّر» اهد.

العاشرة: إن البَحْثَ (٣) والاستشكال (٤) والإسْتِحْسَانَ والنَّظَرَ – وهو التَّنْظيرُ بقولهم:

(١) ولكنهم قد يرجحون الإفْتِضَاء عَلَى الصَّرِيحِ لما قام عندهم ؛ ولذا قال العبادي: «وَقَدْ قدَّم الإفْتِضَاء عَلَى الصَّرِيح فِي مَوَاضِعَ فِي كَلَام الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا كَمَا لَا يَخْفَى» اهـ.

- (٢) قَوْلُ الْمُثَنِ (الإغْتِدَالُ) أَيْ وَلَوْ فِي النَّافِلَةِ عَلَى المُعْتَمَدِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي قَالَ ع ش وَكَالِاعْتِدَالِ الجُّلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي أَنَّهُ رُكُنٌ وَلَوْ فِي نَفْلٍ وَهَذِهِ الْغَايَةُ لِلرَّدِّ عَلَى مَا فَهِمَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ كَلَامِ النَّوويِّ وَقَدْ جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْقُورِي مِنْ عَدَم وُجُوبِ الإعْتِدَالِ وَالجُّلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي النَّفْلِ، وَعَلَى مَا قَالَهُ النَّويِيِّ وَقَدْ جَزَمَ بِهِ ابْنُ القُورِي مِنْ عَدَم وُجُوبِ الإعْتِدَالِ وَالجُّلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي النَّفْلِ، وَعَلَى مَا قَالَهُ فَهَلُ يَخِرُ سَاجِدًا مِنْ رُكُوعِهِ بَعْدَ الطُّمَأْنِينَةِ أَوْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ قَلِيلًا أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟ وَلَعَلَ الأَقْرَبَ النَّانِي اهـ شرواني.
- (٣) يحتمل أن يكون المراد بالبحث هنا ما يَشمَل البحثَ المتعارَف بينهم، والبحثَ القريبَ من التَّنْظير وهو قولهم: «فِيهِ نَظَرٌ» من أن الأول أعم من أن يكون لاستلزام الفساد أو للتحقيق.
- (٤) وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ عَنْهُ جَوَابٌ كما في التنوير، ومن أمثلته ما نقلتُه عن غيرِ واحدٍ في «رد الهفوة لزاعمي سنية صلاة الجنازة للنسوة»: «أن صلاة الصبي المميز على الميت الحاضر صحيحة مُسقِطة للفرض ولو مع وجود الرجال دون صلاته على الغائب والقبر وهو مشكِل فليُحرَّرْ فرقٌ ظاهرٌ اهـ سم على التحفة ٣/ ١٥١ ونقله عنه الجمل (٢/ ١٨٢) والبجيرمي (١/ ٤٧٩) والذهبي (١/ ٨٨) ولم يُبدوا فرقًا ظاهرًا إلا الذهبي فانه حَدَّر ذلك و أحسنَ حيث قال بعد نقله: «ويجاب بأن الصلاة على القبر أو الغائب جاءت على خلاف القياس لصحتها مع حيلولة القبر ومع كون الغائب قد يكون خلف المصلي وصلاة الصبي جاءت أيضا على خلاف القياس إذ المخاطب غيره فلو صحت منه على القبر أو الغائب لزم ارتكاب خلاف القياس من خلاف القياس إذ المخاطب غيره فلو صحت منه على القبر أو الغائب لزم ارتكاب خلاف القياس من الرسالة الذهب تأباه بخلاف صلاته على الحاضرة ليست فيها نخالفة القياس إلا من جهة فتدبر» اهـ الرسالة الذهبية ١/ ٨٨.

«فِيهِ نَظَرٌ» - لا يَرُدُّ المُنْقُولَ ؛ كما في المطلب. قال الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في «تَنْوِيرِ الْبَصَائِرِ وَالْعُنُونِ بِإِيضَاحِ حُكْمِ بَيْعِ سَاعَةٍ مِنْ قَرَارِ الْعُيُونِ» في أثناء كلام: «لَوْ سَلَّمْنَا لِلبَّرِدُ كَشِيِّ إشْكَالَهُ هَذَا وَأَنَّهُ لَا جَوَابَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَادِحًا فِي الإسْتِدْلَال بِكَلَّامِهِمَا لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدهمْ أَنَّ الْإِشْكَالَ لَا يَرُدُّ المُنْقُولَ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ عَنْهُ جَوَابٌ» اهد.

الحادية عشرة: قال في «المطلب»: «أن الراجح - الذي عليه الفتوى وأحكام القُضاة -

ومنها: ما في حاشية الشبراملسي على قول النهاية: «[وَيُشْتَرَطُ كَوْتُهَا] أَيْ الْخُطْبَةِ وَالْرَادُ بِهَا الْجِنْسُ الشَّامِلُ لِلْخُطْبَةِنِ كَهَا أَنْ الْمُرَادَ بِهَا أَرْكَاتُهُا [عَرَبِيَّةً] مما نصه: (قَوْلُهُ: كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَرْكَاتُهُا) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا بَيْنَ أَرْكَانِهَا بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَضُرَّ، وَيَجِبُ وِفَاقًا لِم رَأَنَّ حَلَّهُ إِذَا لَمْ يَطُلُ الْفَصْلُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيِّ وَإِلَّا ضَرِّ لِإِخْلَالِهِ بِالْمُوالَاةِ كَالسُّكُوتِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ إِذَا طَالَ بِجَامِعِ أَنَّ غَيْرَ الْعَرَبِيِّ لَغُو لا يُحْسَبُ، لِأَنَّ غَيْرَ الْعَرَبِيِ لَا يُحْبَيلِ الْمُحْرِيِ لَهُ وَعَلَى الْعَرَبِي وَهُو لَغُو الْنَجْوِي لَعْوَلِهُ عَلَى الشَّكُوتِ الْمُعْرَبِي فَهُو لَغُو الْنَجْوِي لَعْوَلِ الْعَرَبِي فَهُو لَغُو الْنَجْوِي الْمُحْرِي فَيْرُ الْعَرَبِي فَهُو لَغُو النَّهُ وَبَيْنَ السُّكُوتِ الْمُرَبِي فَهُو لَغُو النَّهُ عَلَى السَّكُوتِ إِعْرَاضًا عَنْ الْخُطْبَةِ بِالْكُلِّيَةِ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَرَبِي فَإِنَّ فِيهِ وَعْظَا فِي الجُمْمُ وَ الشَّكُوتِ إِعْرَاضًا عَنْ الْخُطْبَةِ بِالْكُلِّيَةِ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَرَبِي فَهُو لَفَيْ السَّكُوتِ إِعْرَاضًا عَنْ الْخُطْبَةِ إِلْكُلِّيَةِ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَرَبِي فَإِلَى فِيهِ وَعْظَا فِي الجُمْرِقُ وَي السَّكُوتِ إِعْرَاضًا عَنْ الْخُطْبَةِ إِلْكُلِّيَةِ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَرَبِي فَيْوَالَ فِيهِ وَعْظًا فِي الجُمْرُةُ وَلَا يَعْرَافُ عَلَا لَكُولُ الْمُلْولِ فَلَا الشَروانِ على التحفة. فقُولُهُ: وَالْقِيَاسُ على التحفة. فقُولُهُ: وَالْقِيَاسُ على التعارف على المنابِعلى فسيأتي أن قولهم: «وَالْقِيَاسُ» صيغة بَعْنِ السَّه الأبحاث فهو هنا - لكونه للاستشكال أو الاعتراض - لا يرد المنقول فكان هو ولا فحكمه حكم سائر الأبحاث فهو هنا - لكونه للاستشكال أو الاعتراض - لا يرد المنقول فكان هو المُول فكان هو المُول فكان اللهُ الله المُولِ فكان هو المُؤْلُ الْمَلِي في الشَّول فكان هو المُول فكان هو المُؤْلُولُ فكان هو المُولُ فكان هو المُؤْلُ في الشَالِولُ في الشَالِولُ فكان الله المُؤْلِي الْمُؤْلِ في الشَالِولُ في الشَالِولُ في الشَائِولُ في الشَالِولُ في الشَائِولُ في الشَائِولُ في الشَائِولُ في الْمُؤْلِقُ ا

على أنه يحتمل وفاق الشبراملسي للرملي بحمل الواو في قَوْله: «وَالْقِيَاسُ» على الحالية كها قاله العلامة الشالياتي في فتوى له ؛ فهو مجرد إظهار قياس وبيان أنه خارج عن القياس لأن من قواعدنا: «كَوْنُ الجُوَازِ أَقْيَسَ لاَ يُنَافِي كُوْنَ المُنْعِ أَظْهَرَ» كها يأتي آخر هذه القواعد. ولذلك تجد في فتح المعين بشرح قرة العين: «وبحث الأذرعي في قن صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر ندبا بالصلاة والصوم ويحث عليها من غير ضرب ليألف الخير بعد بلوغه، وإن أبى القياسُ ذلك انتهى» اهـ. وعبارة التحفة: «نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي قِنَّ صَغِيرٍ لَا يُعْرَفُ إِسْلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِهَا أَيْ وُجُوبًا لِاحْتِيَالِ كُفْرِهِ وَلَا يُنْهَى عَنْهَا لِعَدَمِ كَفُرِهِ، وَالْأَوْجَهُ نَدْبُ أَمْرِهِ لِيَأْلَفَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَاحْتِيَالُ كُفْرِهِ إِنَّا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَقَطْ» اهـ.

ونظير هذه العبارة ما في التحفة والنهاية في بَابِ اخْتِلَافِ المُتَبَايِعَيْنِ: «لَوْ طَالَبَهُ بَائِعُهُ بِالثَّمَنِ فَقَالَ المَبِيعُ لِزَوْ جَتِكَ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهُ ثُمَّ هَمَا انْتِزَاعُ المَبِيعِ مِنْهُ لِإِقْرَارِهِ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ بِتَسَلَّمِهِ لَهُ مُصَدِّقٌ لَهُ، وَلَوْ قَالَ: نَعَمْ هَمَا لَكِنَّهَا وَكَلَتْنِي أُجْبِرَ المُشْتَرِي عَلَى دَفْعِ الثَّمَنِ إلَيْهِ لِأَنَّهُ بِشِرَائِهِ مِنْهُ مُقِرِّ بِصِحَّةِ قَبْضِهِ، قَالَهُ الْقَاضِي. قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَالْقِيَاسُ أَنَّ لِلْمُشْتَرِي إجْبَارَ الْبَائِعِ عَلَى إثْبَاتِ وَكَالَتِهِ عَلَى الْقَبْضِ مِنْهُ » اهـ. من الأقوال والأوجه هو: ما عَبر [المنهاج] فيه بـ«الجديد» - إلا فيما استُثني -، و «النص»، و «المشهور»، و «الأظهر»، و «الصحيح»، و «الأصح»، و «المذهب».

وأما العملُ في خَاصَّة النفس فيجوز تقليدُ الأقوال الضعيفة. و «القول الضعيف» - كما في الفوائد المدنية للكردي -: شامِلٌ لخلاف الأصح وخلافِ المعتمَد وخلافِ الأوجَه وخلافِ المُتَجِه، وأما خلاف «الصحيح» فالغالب أنه فاسدٌ ؛ لا يجوز الأخذُ به (١)» اهم ما في «المطلب».

ويَشمل «القولُ الضعيف» أيضًا مُقَابِلَي «الأظهرِ» و «المشهورِ» في المنهاج فيجوز العملُ بها في خَاصَّة النفس؛ قال في «المطلب»: «ويجوز تقليد مقابل «الأظهر» لِما علمتَ من ظهوره وقوته لكن لمن يريد العمل به في خاصَّة نفسِه لا في قضاء مطلقا إذا لم يكن القاضي من أهل الترجيح، ولا في إفتاء مع إطلاقِ نسبتِه إلى مذهب الشافعي؛ أما الإفتاءُ على طريق التعريف بحاله، وأنه يجوز للعامي تقليده بالنسبة للعمل به فغيرُ ممتنع على كلامٍ يطول في ذلك... ويجوز تقليد مقابل «المشهورِ» كمقابل الأظهر فيها مَرَّ لما مَرَّ (٢) اهـ.

وسيأتي (٣) ما يؤيد جواز العمل بمقابل «المشهور»، خلافا لما في سلم المتعلم للسيد أحمد مَيْقَرِيّ شُمَيلَة الأهدل (٤) حيث قال: «قال السيد العلامة محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل رحمه الله تعالى: مما وجدتُه بخطِ صحيحٍ عن الشيخ سعيد هلال مفتي مكة المكرمة

⁽١) ونقَل مثلَه أيضا الكردي عن شيخه سعيد سنبل، وأقرَّه. والمراد بخلاف «الصحيح» مقابلُ «الصحيح» في المنهاج كما يُعلَم من السياق، ومثله مقابلُ «الصحيح» في الروضة لأن اصطلاحهما واحدٌ كما سيأتي، بخلاف مقابل «الصحيح» في كتاب التحقيق فإنه ليس واهيًا بل هو متماسِكٌ فإن الواهي الفاسد في اصطلاحه هو مقابلُ «الصواب» كما سيأتي.

⁽٢) لعله كون مقابل المشهور خفيا غريبا غير فاسد.

⁽٣) في الكلام على مصطلح المشهور.

⁽٤) سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج للسيد أبو محمد أحمد مَيْقَرِيّ بن السيد أحمد بن السيد عبد الرحمن بن السيد حسين بن السيد حسين بن السيد على الملقب شُمَيلَة بن السيد حسن بن السيد محمد بن عبد الباري الأهدل [١٣٣٦ - ١٣٩٠ هـ].

في الكلام على المنهاج: أنه يجوز تقليد مقابل الأظهر والأصح، دون مقابل المشهور والصحيح» اه..

وأما القديم - الذي نص في الجديد على خلافه - فلكونه مَرجوعًا عنه (١) ليس مذهبًا للشافعي - رضي الله تعالى عنه - لا يُعمَل به ولو في خاصَّة نفسِه (٢)، أما قديم لم يخالفه في الجديد أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد فهو مذهبُ الشافعي واعتقادُه ويُعمَل به ويُفتَى عليه فإنه قاله ولم يرجع عنه ذكره في مقدمة المجموع.

هذا هو المعتمد، وفي المسألة خلافٌ بَسَطَه في الفوائد المدنية، فمِنْ كلامها: «ثم إن خالف الجديدُ القديمَ فالعمل على الجديد؛ لرجوعه عن القديم، إلا في مسائل تأتي (٢)، فلا يجوز الحكم والإفتاء بالقديم. وأما تقليده للعمل وما أُلحق به من الفتوى به مع بيان الحال فهل يمتنع أو لا ؟ ففيه خلاف، وذكر الإسنوي في «المهات»: أن محل الخلاف إذا لم يُشِر الشافعي إلى الرجوع عنه، وإن نص في القديم على شيءٍ ونص في الجديد على خلافه ولم يصرح بالرجوع عن القديم ففيه خلافٌ للأصحاب والراجحُ عند الإمام أنه رجوعٌ لكن أئمة المذهب يعتادون توجية الأقوال القديمة، واختار النووي في «شرح المهذب» مارآه الإمام، ونسَب خلافه إلى الغلط، وهو ظاهرٌ (٤).

⁽١) وفي النهاية والمغني: «وَقَدْ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللهِ عَنْهُ - عَنْ الْقَدِيمِ، وَقَالَ: «لَا أَجْعَلُ فِي حِلِّ مَنْ رَوَاهُ عَنِّي». وَقَالَ الْإِمَامُ: «لَا يَجِلُّ عَدُّ الْقَدِيمِ مِنْ المُذْهَبِ» اهـ.

وفي مقدمة المجموع: «وقال بعض أصحابنا إذا نص المجتهد على خلاف قولِه لا يكون رجوعا عن الأول بل يكون له قولان: قال الجمهور هذا غلطٌ لأنها كنصين للشارع تعارضا» اهـ.

 ⁽٢) هذا ما لم يَخْتَرْهُ نحوُ المُجْتَهِدِ المُذْهَبِيّ، وإلا فيجوز تقليدُ اختياره ؛ ولذا قال في التحفة في شرح خطبة المنهاج:
 «أَنَّ مَنْ رَجَّحَ أَحَدَ الْأَقْوَالِ لِلشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ - مِنْ مُجْتَهِدِي المُذْهَبِ لَا يُعَدُّ خَارِجًا عَنْهُ اهـ.

⁽٣) وهي نحو الثماني عشرة.

⁽٤) وفي اللمع: «فصلٌ: فأما إذا ذكر المجتهد قولا ثم ذكر قولا آخر بعد ذلك كان ذلك رجوعا عن الأول ومن أصحابنا من قال ليس ذلك برجوع بل هو تخريج للمسألة على قولين وهذا غير صحيح لأن الثاني من القولين يناقض الأول فكان ذلك رجوعا عن الأول كالنصين في الحادثة» اهد.

وقال أبو محمد عبد الحميد ابن أبي الدنيا: «سألتُ عزَّ الدين بنَ عبد السلام: هل يجوز الأخذُ بالقول الأول الذي رجع عنه الإمام المقلَّدُ أم لا ؟ فقال لي: ذلك جائز» اهم ووجهه أن الرجوع عنه إنها هو لِأرجحيَّةِ الثاني عليه، وكونُ الأول مرجوحًا لا يَمنع من جواز تقليده عنده، والرجوعُ لا يَرفع الخلافَ السابق كها في أوائل «الخادم».

لكن في أوائل كتاب اللباس والزينة من «شرح مسلم» ما نصه: «الصحيح عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين: أن المجتهد إذا قال قولا، ثم رجع عنه لا يبقى قولا له، ولا يُنسَب إليه، قالوا: وإنها يُذكر القديم وينسب إلى الشافعي مجازا، وباسم ما كان عليه، لا أنه قول له الآن»، وسبق أن النووي اختاره في «المجموع» ونَسَب خلافه إلى الغلط فليكن هو المعتمد» اهربحذف.

الثانية عشرة: قال شيخُ شيخِنا - رحمه الله تعالى - في رسالة التنبيه: «كُوْنُ الجُوَازِ أَقْيسَ لاَ يُنَافِي كَوْنَ المُنْعِ أَظْهَرَ»؛ قال في الوجيز في الجمعة: «والعذر الطارئ بعد الزوال مرخّصُ الا السفر فإنه يحرم إنشاؤُه. وفي جوازه قبل الزوالِ بَعد الفجر قولان أقيسُها الجوازُ». وفي الشرح الكبير: «وأما قبل الزوال وبعد طلوع الفجر الثاني هل يجوز إنشاءُ السفر فيه ؟ قولان قال في القديم وحرملةُ: «يجوز»، وقال في الجديد: «لا يجوز»، قال أصحابنا العراقيون: «وهو الأصح لأن الجمعة وإن كان يَدخُل وقتُها بالزوال فهي مضافةٌ إلى اليوم. والحكم بأن الجوازَ أقيسُ لا يُنافي كونَ المنعِ أظهرَ لأنه قد يكون أحدُ طرَفي الخلافِ أقربَ إلى القياس، وإن كان الثاني أظهرَ فإذًا ليس ما في الكتاب مخالِفًا لما قاله العراقيون» اه.

الثالثة عشرة: أنه قد يَخْتلف الترجيح في مسائل مع كون أصل الخلاف فيها مبنيًا على مأخذٍ واحدٍ ؛ كما نَبَّه عليه في رسالة التنبيه، وفيها: «قال في شرح المهذب: «[فرعٌ] قد ذكرنا أن الصلاة خلف المُحدِث والجنب صحيحةٌ إذا جهل المأموم حدثه ؛ وهل تكون صلاة جماعةٍ أم انفرادٍ ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب التتمة وآخرون: أصحهما وأشهرهما أنها صلاة جماعة، وبه قطع الشيخ أبو حامد والأكثرون، ونص عليه الشافعي في الأم ؛ قال صاحب التتمة: «هو ظاهر ما نقله المزني»، وقد صرح المصنف به هنا في آخر تعليله، قال الرافعي والأكثرون:

حَدَثُ الامام لا يمنع صحة الجماعة، وثبوت حكمها في حق المأموم الجاهل حالَه، ولا يمنع نيل فضيلة الجماعة، ولا غيره من أحكامها ؛ ودليل هذا الوجه أن المأموم يعتقد صلاتَه جماعةً وهو ملتزِمٌ لأحكامها، وقد بَنَيْنَا الأمرَ على اعتقاده وصحَّحنا صلاتَه اعتمادا على اعتقاده. والثاني: أنها صلاةُ فرادَى لان الجماعة لا تكون إلا بإمام مصلً، وهذا ليس مصليا.

قال صاحب التتمة: «ويُبْنَى على الوجهين ثلاثُ مسائل: إحداها: إذا أدركه مسبوقٌ في الركوع إن قلنا: صلاتُه جماعةٌ حُسِبت له الركعةُ، وإلا فلا. الثانية: لو كان في الجمعة وتم العدد دونه إن قلنا: صلاتُهم جماعةٌ أجزأتْ وإلا فلا. الثالثة: إذا سها الإمام المحدِث ثم علموا حدثه قبل الفراغ وفارقوه أو سها بعضُهم ولم يسهُ الإمامُ فإن قلنا: صلاتُهم جماعةٌ سجدوا لسهو الإمام لا لسهوهم وإلا سجدوا لسهوهم لا لسهوه».

ولا يُتوهم من هذا البناء ترجيحُ إدراكِ الركعة لمدرِك ركوعِ الإمام المحدِث فإن ذلك ليس بلازمٍ في البناء في اصطلاح الأصحاب بل يكون أصل الخلاف في مسائل مبنياتٍ على مأخذٍ ويختلف الترجيح فيها بحسب انضام مرجِّحات إلى بعضها دون بعضٍ ؛ كما قالوا: "إن النذر هل يُسلك به مسلك الواجب أم الجائز؟» و "إن الإبراء هل هو إسقاطٌ أم تمليكٌ؟» و "إن الحوالة بيعٌ أم استيفاءٌ ؟» و "إن العين المستعارة للرهن يكون مالكها مُعيرًا أم ضامنا؟» (١)، وفَرَّعوا على كل أصلٍ من هذه مسائل يَختلف الراجحُ منها، وسنوضِّحها في مواضعها - إن شاء الله تعالى -» اه ما في رسالة التنبيه.

وفي قُرَّةِ الْعَيْن بِبَيَانِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يُبْطِلُهُ الدَّيْن: «قَالَ التَّاجُ السُّبْكِيّ فِي رَفْعِ الْحَاجِبِ: «رُبَّ فَرْعِ لِأَصْلٍ ذَلِكَ الْأَصْلُ يَظْهَرُ فِي الْحُكْمِ أَقْوَى مِنْ ظُهُورِهِ فِيهِ لِإِنْتِهَاضِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ «رُبَّ فَرْعِ لِأَصْلٍ ذَلِكَ الْأَصْلُ يَظْهَرُ فِي الْمُبْنِيِّ بِخِلَافِ مَا يُصَحِّحُونَهُ فِي المُبْنِيِّ عَلَيْهِ» اهد. وَلِهَذَا تَرَى الْأَصْحَابَ كَثِيرًا مَا يُصَحِّحُونَ فِي المُبْنِيِّ بِخِلَافِ مَا يُصَحِّحُونَهُ فِي المُبْنِيِّ عَلَيْهِ» اهد.

وَقَدْ أَفْرَدَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيِّ الْمُواضِعَ الَّتِي صَحَّحُوا فِيهَا خِلَافَ مُقْتَضَى الْبِنَاءِ بِتَأْلِيفٍ دَالِّ عَلَى مَزِيدِ كَثْرَتِهَا فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ الْبِنَاءِ الاِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ قَالَ وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّ عَلَى مَزِيدِ كَثْرَتِهَا فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ الْبِنَاءِ الاِتِّحَادُ أَكْثُرُ لَا غَيْرُ عَلَى أَنَّ مُحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي المُنْقُولِ مَا يَرُدُّهُ ﴾ اهـ.

⁽١) هذه الأربعة من القواعد المختلَف فيها التي تُسْرَد بصيغة الاستفهام، وقد أشبعنا بشرحها في «إشباع البصائر».

الرابعة عشرة: قال صاحبُ «المطلب»: «قال الإمام محمد بن سليهان الكردي: «ومعلومٌ أن المذهب نقلٌ ؛ وفي كتاب قرة العين للشيخ ابن حجر ما نصه: «المذهب نقلٌ يجب أن يتطوَّق به أعناقُ المقلِّدين حتى لا يَخرُجوا عنه وإن اتَّضحتْ مَداركُ المخالِفين» انتهى. وفي النفقات من التحفة في أثناء كلام له: «المذهبُ نقلٌ ؛ كهاقاله الأذرعي».

والبحثُ عَنْ المصالح والمفاسد إنها هو وظيفةُ المجتهدين. وأما المقلّد المحض فلا يجوز له أن يَنظر إلى ذلك ويخالِف كلام أئمته ؛ وإنها عليه النظرُ في كلام إمامه، وأئمةِ مذهبِه ؛ والناسُ في هذه المدة الطويلة أي منذ سبعهائة سنة إنها يَعملون بقول المجتهدين، ووجوهِ الأصحاب من أقوال المجتهدين باعتبار أنها مأخوذةٌ منها، وكلُ عالمٍ في تلك المدة لا يَنطق إلا بها يليق بقواعدِ مذهبِهِ، لاَقَ بأهلِ زمانهِ أم لا» اهـ.

الخامسة عشرة: قال في التحفة في شرح خطبة المنهاج: "[تَنْبِيهُ:] مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ مِنْ جَوَاذِ النَّقْلِ مِنْ الْكُتُبِ المُعْتَمَدَةِ وَنِسْبَةِ مَا فِيهَا لَمُؤَلِّفِيهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ سَنَدُ النَّاقِلِ مِنْ الْكُتُبِ المُعْتَمَدةِ وَنِسْبَةِ مَا فِيهَا لَمُؤلِّفِيهَا مُحْمَعٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ سَنَدُ النَّاقِلِ بِمُؤلِّفِيهَا، نَعَمْ النَّقْلُ مِنْ نُسْخَةِ كِتَابِ لَا يَجُوزُ إلَّا إنْ وَثِقَ بِصِحَّتِهَا، أَوْ تَعَدَّدَتْ تَعَدُّدًا يَعْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّتُهَا، أَوْ رَأَى لَفْظَهَا مُنْتَظِيًا وَهُو خَبِيرٌ فَطِنٌ يُدْدِكُ السِّقْطَ وَالتَّحْرِيفَ» اهـ.

ويجوزُ النقلُ بالواسطة بدون تصريح بها ؛ قال الهيتميُّ في كتابه «الحُقِّ الْوَاضِحِ الْمُقرَّر فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بِالنَّصِيبِ الْمُقَدَّرِ» أثناءَ كلام: «وَأَمَّا كُتُبُ الْأَصْحَابِ المُبْسُوطَةُ كَالْحَاوِي وَالنَّهَايَةِ وَالْبَحْرِ وَالتَّعَالِيقِ الَّتِي عَلَى المُخْتَصِرِ وَغَيْرِهَا فَلَمْ يَتَيَسَّرْ لَنَا الْآنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا بَلْ كَثِيرٌ مِنْ مَبْسُوطَاتِمِمْ لَمُ نَرَهَا وَإِنَّهَا نَنْقُلُ عَنْهَا بِالْوَسَائِطِ» اهد.

السادسة عشرة: قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - في الأربعين: «اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال» اه.

وفي الأذكار: «قال العلماءُ من المحدّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحبّ العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكامُ(١)

⁽١) وكذا العقائد وصفات الله تعالى كها نقله في الفتوحات الربانية عن النووي.

كالحلال والحرام والبيعُ والنكاحُ والطلاقُ وغيرُ ذلك فلا يُعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحَسَن إلا أن يكون في احتياطٍ في شيء من ذلك كما إذا وردَ حديثٌ ضعيفٌ بكراهة بعض البيوع أو الأَنكِحة فإن المستحبَّ أن يتنزّه عنه ولكن لا يجب» اهـ.

وفي المجموع في باب الاستطابة: «وقد اتفق العلماء على أن الحديث المرسل والضعيف والموقوف يُتسامَح به في فضائل الأعمال ويُعمَل بمقتضاه»اهـ.

قال ابن علان في الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: «قال بعض المتأخرين من شراح الأربعين هنا تحقيقٌ مُهِمٌ هو أن معنى قولهم: «يجوز العمل بالحديث الضعيف الخ أن الراغب في الخير إذا سمع خبرا مضمونه: «مَن عمِلَ كذا كان له من الثواب كذا» جاز أن يعمل ذلك العمل قصدا لتحصيل ذلك الثواب وإن كان ذلك الحديث ضعيفا، وليس معناه أن يكون ذلك العمل مشروعا استحبابا إذ الاستحباب أحد الأحكام، ولا يثبت حكمٌ شرعيٌ بحديث ضعيف» اهـ.

قال الجلال الدواني في كتابه أنموذج العلوم: «اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية ثم ذكروا أنه يجوز ويُستحبّ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وممن صرح به النووي سيما في كتاب الأذكار، وفيه إشكالٌ لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الخمسة الشرعية فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث كان فيه ثبوت الحكم بالحديث الضعيف» اه.

وأجيب عنه بها حاصله أن الجواز معلومٌ من خارج والاستحبابُ معلومٌ أيضا من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في الدين فلم يثبت بالحديث الضعيف شيءٌ من الأحكام بل أوقع الضعيف شبهة الاستحباب فصار الاحتياطُ أن يُعمَل به واستحبابُ الاحتياط معلومٌ من القواعد الشرعية، كذا في بعض شروح الأربعين النووية، وهو تحقيقٌ نفيسٌ جدًّا» اهـ كلام ابن علان.

وفي شرح الأربعين لابن دقيق العيد: «وشرط جواز العمل به: أن لا يشتد ضعفه بأن لا يخلو طريقٌ من طرقه من كذابٍ أو متهَم بالكذب، وأن يكون داخلاً تحت أصل كلي كما إذا

ورد حديثٌ ضعيفٌ بصلاة ركعتين بعد الزوال مثلاً فإنه يُعمَل به لدخوله تحت أصلٍ كليِّ وهو قوله ﷺ: «الصلاة خير موضوع فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر» اهـ.

وفي المغني عند قول المنهاج في سنن الْوُضُوءِ "وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ (١)» ما نصه: فَائِدَةٌ: شَرْطُ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ شَدِيدَ الضَّعْفِ، وَأَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَصْلِ عَامِّ، وَأَنْ لَا يُعْتَقَدَ سُنَيَّتُهُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ» اهـ.

وذكرها في النهاية أيضا ثم قال: وَفِي هَذَا الشَّرْطِ الْأَخِيرِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى» اهم، يعني أنه إذا استُحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان فيه ثبوت الحكم به فتَعَيَّنَ اعْتِقَادُ سُنيَّتِهِ به فكيف يُشترط خلافه ؟ وهذا الاعتراض مُندفِعٌ بها علمتَ من كلام ابن علان السابق من أن استحباب العمل إنها هو بمقتضى القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط، ولذا نقل ابن علان ذلك الشَّرْطَ عن ابن عبد السلام بقوله: "وَأَنْ لَا يُعْتَقَدَ عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط» اهد.

وعلى هذا الجواب يُحمَل ما في كلامهم مما يُوهِم ثبوتَ بعض السنن بالحديث الضعيف كقول التحفة في صفة الصلاة: «... أَمَّا الْمُسَافِرُ فَيُسَنُّ لَهُ فِي صُبْحِهِ فِي الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِخْلَاصُ لِحَدِيثٍ فِيهِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا» اهـ(٢).

⁽١) وَأَفَادَ الشَّارِحُ أَنَهُ فَاتَ الرَّافِعِيَّ وَالنَّووِيَّ أَنَهُ رُوِي عَنْهُ ﷺ مِنْ طُرُقٍ فِي تَارِيخِ ابْنِ حِبَّان وَغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً ؛ لِلْعَمَلِ بِالْحُدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ. وَلِمِّذَا اعْتَمَدَ الْوَالِدُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - اسْتِحْبَابَهُ، وَأَفْتَى بِهِ» اهـ نهاية المحتاج. وأجاب عنه ابن حجر في التحفة بقوله: «وَوُرُودُهُ مِنْ طُرُقٍ لَا نَظَرَ إلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا وَأَفْتَى بِهِ» اهـ نهاية المحتاج. وأجاب عنه ابن حجر في التحفة بقوله: «وَوُرُودُهُ مِنْ طُرُقٍ لَا نَظَرَ إلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا كُلَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ كَذَّابٍ أَوْ مُتَّهَم بِالْوَضْعِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْحُقَاظِ فَهِيَ سَاقِطَةٌ بِالْمُرَّةِ وَمِنْ شَرْطِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ كَمَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنْ لَا يَشْتَدَّ ضَعْفُهُ فَاتَّضَحَ مَا قَالَهُ المُصَنِّفُ وَانْدَفَعَ مَا أَطَالَ بِهِ الشُّرَّاءُ عَلَيْهِ» اهـ.

⁽٢) تَوَهَّم بعضُ البُسَطاء أن كل حديث فيه مطعونٌ بأي طعن كان فهو ضعيفٌ، ويظنون أن لديهم قدرة التصحيح والتضعيف على هذا الأساس، فقد أبعدوا في الشطط.

قال في طبقات الشافعية الكبرى: «قاعدةٌ في الجرح والتعديل ضروريةٌ نافعةٌ لا تراها في شيء من كتب الأصول، فإنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل ورأيت الجرح والتعديل وكنت غرا بالأمور حسبت أن العمل على جرحه فإياك ثم إياك والحذر كل الحذر من هذا الحسبان بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحه وكانت هناك قرينةٌ دالة على سبب جرحِه من =

تعصبِ مذهبي أو غيرِه فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة وإلا فلو فتحنا هذا الباب أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سَلِمَ لنا أحدٌ من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون... فالجارح لا يُقبل منه الجرح – وإن فسَّره – في حقّ مَنْ غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذامّيه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينةٌ يَشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون من النُظراء أو غير ذلك فنقول مثلا لا يُلتفَت إلى كلام ابن أبي ذيب في مالك وابن مَعين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب، فلو صح لتوفرت الدواعي على نقله وكان القاطع قائبا على كذبه، ومما ينبغي أن يُتفقًد عند الجرح حالُ العقائد واختلافُها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربها خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه ذلك» اهـ.

وفي تقريب النواوي مع تدريب الراوي: «(من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في كتاب أو جزء لم يَنص على صحته حافظٌ معتمَد) في شيء من المصنفات المشهورة (قال الشيخ) ابن الصلاح («لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان») قال: «لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله مَن اعتمَد في روايته على ما في كتابه عَرِيّاً عما يُشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان»، قال في المنهل الروي: مع غلبة الظن أنه لو صح لما أهمله أئمةُ الأعصار المتقدمة، لشدة فحصهم واجتهادهم.

قال المصنف: («والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته»).

قال العراقي: «وهو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صَحَّح جماعةٌ من المتأخرين أحاديثَ لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً فمن المعاصرين لابن الصلاح: أبو الحسن علي بن القطان صاحب كتاب «الوهم والإيهام» ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد المقدسي جمع كتاباً سهاه: «المختارة» التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسبَق إلى تصحيحها، ومنهم الحافظ زكي الدين المنذري ثم صَحح الطبقةُ التي تلي هذه، فصحح الحافظ شرف الدين الدمياطي حديث جابر: «ماء زمزم لما شُرِب له»، ثم صحح طبقةٌ بعد هذه، فصحح الشيخ تقي الدين السبكي حديث ابن عمر في الزيارة. قال: ولم يزل ذلك دأبَ مَنْ بلغ أهليّة ذلك منهم، إلا أن منهم مَن لا يُقبَل ذلك منهم، وكذا كان المتقدمون ربها صَحح بعضُهم شيئاً فأنكر عليه تصحيحه» اهد. وفي التقريب مع التدريب أيضا: «(إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك أن تقول هو ضعيف بهذا الإسناد ولا تقل: «ضعيفُ المتن») ولا «ضعيف»، وتُطلِقُ (لمجرد ضعف ذلك الإسناد) فقد يكون له إسنادٌ آخر صحيحٌ (إلا أن يقول إمامٌ إنه لم يُروَ من وجه صحيح) أو ليس له إسنادٌ يَثبت به (أو «إنه حديثٌ ضعيف» مفسًاً أضعفَه» اهد.

وفي شفاء السّقام في زيارة خير الأنام: «ومما يجب أن يُتنبَّه له أن حكم المحدثين بالإنكار والاستغراب قد يكون بحسَب تلك الطريق فلا يلزم من ذلك رد متن الحديث بخلاف إطلاق الفقيه أن الحديث موضوعٌ فإنه حُكمٌ على الحديث من حيث الجملة» اهـ.

والسببُ في اختلاف الحُكمين أن أكثر نظر المحدثين في تضعيف الحديث إلى الإسناد الذي وصل به إليهم بخلاف الفقهاء.

مُفْرَدَاتُ اصْطِلاَحِيَّةً

«الْقَوْل»، «الْوَجْه»:

«القول» في اصطلاح الفقهاء الشافعية:خاصٌّ بقول الإمام، و «الوجه» خاصٌّ بها قاله الأصحاب الله في دقائق المنهاج: «الأقوال للشافعي رحمه الله، والوجوه للأصحاب» اه.

وقال ابنُ النقيب - رحمه الله تعالى - في السِّراج في شرح المنهاج: «الأقوال: ما نُقِلَ عن الشافعي - رحمه الله - نَصَّا (٢)، والأَوْجُهُ: هي ما خرَّجَه مَنْ هو أهلٌ للتَّخْرِيجِ من الأصحاب على قواعده حيث لم يَجِدُوا نَصًّا في عين المسألة» اه.

وفي المجموع: «الأقوال: للشافعي، والأوجُه: لأصحابه المنتسِبين إلى مذهبه يُخرِّ جونها على أصوله ويستنبطونها من قواعده ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله (٣)... ثم قد يكون القولان قديمين وقد يكونان جديدين أو قديها وجديدا وقد يقولهما في وقت وقد يقولهما في وقتين قد يُرجِّح أحدَهما وقد لا يرجِّح، وقد يكون الوجهانِ لشخصين ولشخصي والذي لِشخصي ينقسم كانقسام القولين» اه.

واختصاصُ «القول» بالإمام عند الإطلاق؛ وإلا فكثيرًاما تُوجَد في التحفة وغيرها أمثالُ «قَوْل الدَّارِمِيِّ» و«قَوْل المُاوَرْدِيِّ» و«قَوْل الزَّرْكَشِيِّ» و«قَوْل الْإِسْنَوِيِّ».

وقد يُطلَق «القولُ» ويُراد به «الوجهُ» ؛ كما وَرَدَ في التحفة في غيرِ موضعٍ كقولها في صفة الصلاة: «(وَلَا تُسَنُّ) الصَّلَاةُ (عَلَى الْآلِ فِي) التَّشَهُّدِ (الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ) لِبِنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ وَلِأَنَّ فِيهَا نَقْلَ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ عَلَى قَوْلٍ وَهُوَ مُبْطِلٌ عَلَى قَوْلٍ» اهـ.

⁽١) كقول المنهاج: «وَلَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرِ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا رَقِيقٍ، وَفِي المُكَاتَبِ وَجُهُ الهـ.

⁽٢) فلا يكون القولُ المخرَّجُ والوجه قولاً له كما سيأتي.

⁽٣) أي من دليله، فإن لم يُنافِ ذلك قواعدَه عُدَّ من المذهب، وإن نافاها لم يُعد وجها مذهبيا كما سيأتي.

فقوله: «عَلَى قَوْلٍ» أراد به في المَرتينِ «الوجه» لِقول المنهاج في سُجُود السَّهْوِ: «وَلَوْ نَقَلَ رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُّدٍ لَمْ تَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ» اهـ. ولِقوله: «وَلَا تُسَنُّ وَلَا تُسَنُّ وَالطَّلَاةُ] عَلَى الْآلِ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيجِ، وَتُسَنُّ فِي الْأَخِيرِ، وَقِيلَ تَجِبُ» (١) اهـ.

وكقولها: «(وَالْأَصَحُّ وُجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ) فِي مَكْتُوبَةٍ وَنَذْرٍ وَصَلَاةِ جِنَازَةٍ... وَمُعَادَةٍ.. وَلَتُحَاكِيَ الْأَصْلِيَّةَ ؛ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ اعْتَادُ مَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا مِنْ وُجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ عَلَى الصَّبِيِّ لِتُحَاكِيَ الْفَرْضَ أَصَالَةً، وَيُؤيِّدُهُ وُجُوبُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ وَلَوْ نَظَرُوا لِكَوْنِهَا نَفْلًا فِي حَقِّهِ لَمْ يُوجِبُوهُ لِتُحَاكِيَ الْفَرْضَ أَصَالَةً، وَيُؤيِّدُهُ وُجُوبُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ وَلَوْ نَظَرُوا لِكَوْنِهَا نَفْلًا فِي حَقِّهِ لَمْ يُوجِبُوهُ فَتَصُويِبُ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ تَصُويِبَ المُجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَدَمَ وُجُوبِهَا عَلَيْهِ لِذَلِكَ يْرَدُّ بِهَا ذَكَوْتُه. فَإِنْ فَتَصُويِبُ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ تَصُويِبَ المُجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَدَمَ وُجُوبِهَا عَلَيْهِ لِذَلِكَ يْرَدُّ بِهَا ذَكُوتُه. فَإِنْ قُلْتَ لِمُ الْمُعْرِيةِ لَلْكَ يُوبِهِ فَيْ الْمُعْرِهِ وَصَلَاةِ الصَّبِيِّ، وَلَمْ يَخْولُ فِي وَجُوبِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعَلِّمِ عِلَى قَوْلٍ النَّيَّةِ قَلْبِي خَفِي وَاللَّهُ وَهِي بِالْقِيَامِ حِلِيِّ ظَاهِرٌ وَبِالنَّيَّةِ قَلْبِي خَفِي وَاللَّهُ وَالَمُ اللَّهُ وَا إِلْالْاَقَ لِ [أَي الْقِيَامِ] فَوَجَبَ دُونَ النَّانِي فَلَمْ تَحِبْ عَلَى قَوْلٍ " الْقَرَامِ الْأَقَلِ [أَي الْقِيَامِ] فَوَجَبَ دُونَ النَّانِي فَلَمْ تَحِبْ عَلَى قَوْلٍ " الْمَالَةُ وَلِي النَّيَةِ فَلْمِي الْمَالَةُ الْمَالِكُونُ اللَّالَيْ فَلَمْ تَحِبْ عَلَى قَوْلٍ " الْمَالَةُ الْمَالِقُولِ [أَي الْقِيَامِ] فَوْجَبَ دُونَ النَّانِي فَلَمْ تَعِبْ عَلَى قَوْلٍ " المَالِكَةُ وَلَا اللَّهُ وَلِي النَّانِ الْمَالِقُولِ إِلْمُولِ إِلْمَا لَمُولُ إِلْمُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَالِي الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَالِي الْمَالَعُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَالِمُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَالِمُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِلُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُولِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْم

فقوله: «عَلَى قَوْلِ» أراد به مقابلَ الْأَصَحِّ المذكورِ ومقابلَ تَصْوِيبِ المُجْمُوعِ وَغَيْرِهِ (٣٠).

⁽١) ومعلومٌ أنَّ «قِيلَ كذا» في المنهاج وجهٌ لا قولٌ.

⁽٢) وكقولها: «(وَلَا يُحَرِّكُها [أي المُسَبِّحة] عِنْدَ رَفْعِها... وَفِي التَّحْرِيكِ قَوْلٌ بِأَنَهُ حَرَامٌ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ فَمِنْ ثَمَّ قُلْنَا بِكَرَاهَتِهِ» اهـ. فقوله: «وَفِي التَّحْرِيكِ قَوْلٌ» هو الوجه الثاني في مقابل الْأَصَحِّ في قول المنهاج: «وَتَبْطُلُ بِالْوَثْبَةِ الْفَاحِشَةِ لَا الْحُرَكَاتِ الْحَقِيفَةِ المُتَوَالِيةِ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سَبْحَةٍ، أَوْ حَكَّ فِي الْأَصَحِّ» اهـ. وفي بِالْوَثْبَةِ الْفَاحِشَةِ لَا الْحُرَكَاتِ الْحَقِيفَةِ المُتَوَالِيةِ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سَبْحَةٍ، أَوْ حَكَّ فِي الْأَصَحِّ» اهـ. وفي حاشية الجمل عند قول شرح المنهج: «(وَلَا يُحَرِّكَهَا) فَلَوْ حَرَّكَهَا كُرِهَ وَلَمْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ» ما نصَّه: «(فَوْلُهُ أَيْضًا وَلَمْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ) صَرَّحَ بِهِ لِلرَّدِ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ وَحَلَّ عَدَمِ الْبُطْلَانِ مَا لَمْ تَتَحَرَّكُ كُفُّهُ فَإِنْ تَحَرَّكُ تَتَحَرِّلُ كَفُّهُ فَإِنْ تَحَرَّكُ تَلْ اللهُ الله عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ مَا لَمْ تَتَحَرِّلُ كَفُهُ فَإِنْ تَحَرَّكُ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ مَا لَمْ تَلَعُلُ وَلِنَ مَ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ مَا لَمْ تَلْكُولُ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ مَا لَمْ مَتَعَلِلُ وَلِاتَهُ فِعْلً خَوْمِهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالتَّذِبُ وَالتَّذِي مَا مُعَالَقُهُ وَالتَّذِي مَا مُنَا اللهُ وَالله الْكَرَاهَةُ وَالنَّذِبُ وَالتَّذِي مَا مَعَ الْبُطُلانِ إِنْ حَرَّكَهَا ثَلَانَهُ أَوْ اللهُ اله

⁽٣) وفي المنهاج في المُعَادَةِ: «وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي بِالفَّانِيَةِ الْفَرْضَ» اهـ. وفي المجموع: «واختلفوا في اشتراط أمورٍ،أحدها: الفَريضة وفيها الوجهانِ اللذانِ حكاهما المصنفُ، الأصحُ عند الأكثرين اشتراطها سواءٌ كانت قضاءً أم أداءً وممن صححه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبغوي قال الرافعي: «وسواءٌ كان الناوي بالغًا أو صبيًا» وهذا ضعيفٌ والصوابُ أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفريضة» اهـ.

وكثُر إطلاقُ «الوَجْه» في التحفة والنهاية والمغني وغيرها بمعنى المَتَّجِه الراجح^(۱) كقول التحفة:«لَوْ قَالَ: «إِنْ أَبْرَأَنِي فُلَانٌ مِنْ كَذَا لَهُ عَلَيَّ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَأَبْرَأَهُ وَقَعَ بَائِنًا، وَهُوَ الْوَجْهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ رَجْعِيُّ» اهـ.

«التَّخْرِيجِ»، «الْقَوْلُ الْمُخَرَّجِ»:

«التَّخْرِيجُ»: ثلاثةُ أنواع، الأولُ: تَخْرِيجُ المجتهِدِ المَقَيَّدِ - حيثُ لم يَجِدْ في مسألةٍ لإمامه نصًا معيَّنًا- مِن نصِّهِ في مسألةٍ أخرى.

الثاني: تَخْرِيجُه مِنْ أصولِ الإمامِ حيثُ لم يَجِدْ له نصَّا معيَّنًا يُخَرِّجُ منه، والمُخَرَّجُ على هذين النوعين هو المسمَّى بـ«الْوَجْه»، ولا يُسَمَّى قَولاً مُخَرَّجًا(٢).

ويشملُ النوعينِ قولُ ابنِ النقيب - رحمه الله تعالى - السابقُ آنفًا في شرح المنهاج: «والأَوْجُهُ: هي ما خرَّجَه مَنْ هو أهلٌ للتَّخْرِيجِ من الأصحاب على قواعده حيث لم يَجِدُوا فيه نَصًّا في عين المسألة» اهـ.

وقولُ المجموع السابقُ آنفًا أيضًا: «والأَوْجُهُ: لأصحابه المنتسِبين إلى مذهبه يُخَرِّجونها على أصوله ويعتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله» اهـ.

الثالث: تَخْرِيجُه مِنْ كلِّ واحدةٍ مِنْ مسألتينِ متشابهتين فيهما نصّانِ متخالِفينِ إلى الأخرى، فَيَحْصُلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا نَصُّ للإمام وقَوْلٌ مُخَرَّجٌ للأصحاب، وهذا المُخَرَّجُ هو المسمَّى بـ«القَول المُخَرَّج»(٣).

⁽١) في المصباح:«وَالْوَجْهُ: مَا يَتَوَجَّهُ إلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنْ عَمَلِ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُهُمْ: «الْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ كَذَا» جَازَ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا وَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْقَوِيِّ الظَّاهِرِ وَ«لِهَذَا الْقَوْلِ وَجْهٌ» أَيْ مَأْخَذٌ وَجِهَةٌ أُخِذَ مِنْهَا» اهـ.

⁽٢) وإن كان قد يُعَبِّرُ عن «القَول المُخَرَّج» بـ «الْوَجْه»، كما سيأتي آنفا.

⁽٣) مثاله ما في المنهاج مع المحلي: «(فَإِذَا تَيَمَّمَ [مَنْ كَانَ بِعُضْوِه سَاتِرٌ كَجَبِيرَةٍ لَا يُمْكِنُ نَزْعُهَا] لِفَرْضٍ ثَانٍ وَلَمْ يُعْدِثُ لَمْ يُعِدْ الجُنُبُ عَسْلَ وَيُعِيدُ المُحْدِثُ) عَسْلَ (مَا بَعْدَ عَلِيلِهِ وَقِيلَ يَسْتَأْنِفَانِ) الْعَسْلَ وَالْوُضُوءَ وَيَأْتِي يُعْدِثُ لَمْ يُعِدْ الجُنُبُ عَسْلَ وَالْوُضُوءَ وَيَأْتِي المُحْدِثُ بِالتَّيَمُّم فِي مَحَلِّهِ، وَهَذَا مُحُرَّجٌ مِنْ قَوْلٍ قُدِّمَ فِي مَاسِحِ الْخُفِّ أَنَّهُ إِذَا نَزَعَهُ أَوْ انْتَهَتْ المُدَّةُ، وَهُو بِطُهْرِ المُحدِثُ بِالتَّيَمُّم فِي مَحَلِّهِ، وَهَذَا مُخَوَّجٌ مِنْ قَوْلٍ قُدِّمَ فِي مَاسِحِ الْخُفِّ أَنَّهُ إِذَا نَزَعَهُ أَوْ انْتَهَتْ المُدَّةُ، وَهُو بِطُهْرِ الْمُحدِثُ بِالتَّيَمُّم فِي مَحَلِهِ وَقِدْ بَطَلَ الْأَصْلُ بِبُطْلَانِ الْبَدَلِ الْمُحْوِمِ فَيْ اللَّهُ اللَّهُ وَهُو اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلَانِ الْبَدَلِ الْمُعْلَلُ الْأَصْلُ بِبُطْلَانِ الْبَدَلِ هُنَاكُ فَكَذَا هُنَا» اهـ.

وفي شرح المحلي في زَكَاةِ التِّجَارَة عند قول المنهاج: «شَرْطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ الْحُوْلُ وَالنِّصَابُ مُعْتَبَرًا بِآخِرِ الْحُوْلِ، وَفِي قَوْلٍ بِطَرَفَيْهِ، وَقَوْلٍ بِجَمِيعِهِ» ما نصه: «وَمِنْهُمْ مَنْ عَبَّرَ هُنَا وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرًا بِآخِرِ الْحُوْلِ، وَفِي قَوْلٍ بِطَرَفَيْهِ، وَقَوْلٍ بِجَمِيعِهِ» ما نصه: «وَمِنْهُمْ مَنْ عَبَّرَ هُنَا بِالْوَجْهِ لِأَنَّ الْأَوَّلِ مَنْصُوصٌ وَالْآخَرَانِ مُخُرَّجَانِ ؛ وَاللَّخَرَّجُ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْوَجْهِ تَارَةً وَبِالْقَوْلِ الْخَرَى (١)» اهـ.

قال في التحفة عند قول المنهاج «أَوْ قَوْلٌ مُخْرَجٌ» ما نصُه: «مِنْ نَصِّهِ فِي نَظِيرِ الْمُسْأَلَةِ عَلَى حُكْمٍ مُخَالِفٍ بِأَنْ يَنْقُلَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ نَصَّ كُلِّ إِلَى الْأُخْرَى فَيَجْتَمِعُ فِي كُلِّ مَنْصُوصٌ وَيُخَرَّجُ (٢)، ثُمَّ الرَّاجِحُ إِمَّا اللُّخَرَجُ، وَإِمَّا اللُّصُوصُ، وَإِمَّا تَقْرِيرُ النَّصَيْنِ وَالْفَرْقُ وَهُوَ الْأَغْلَبُ؛

(١) فيقال عنه: «هذا قَوْلٌ مُحَرَّجٌ لِلشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى -»، أو «هذا وجهٌ»، أو «هذا قَوْلٌ» من غير تصريح بإطلاق نسبته لِلشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى - فلا يقال مثلاً: «هذا قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ» لأَنَّ الْقَوْلَ المُخَرَّجَ لا يُنْسَبُ لِلشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى - إلاَّ مُقَيَّدًا، كها سيأتي.

(٢) قال شيخٌ شيخِنا في حاشية رسالته بعد نقله عن شرح المحلي للجمع: "فَوِنْهُمْ مَنْ يُقَرِّرُ النَّصَّيْنِ فِيهِمَا وَيَفْرُقُ بَيْنُهُمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّجُ نَصَّ مَلْ يُغَرِّجُ نَصَ مَلْ يُعَرِّرُ نَصَّ مسألة فقط ويُحَرِّج نص مسألة أخرى فيحكي في الأولى قولين مَنْصُوصا وَنُحَرَّجا وفي الأخرى قولاً واحدًا وهو المنصوص ؛ انظر شرح المنهاج للمحلى ٢/ ٢٧٠» اهـ.

وهذا يَقتضِي أن وجودَ مَنْصُوصِ وَمُحَرَّجِ فِي كُلِّ من المسألتين غيرُ لازمٍ للقول المخرَّج؛ فإنه أطلق القول المخرَّج على الصورة التي ذكرها، وهذا – وإن صَحَّ حَمُلُ كلامَي المجموع وابنِ الصلاح الآتينِ عليه خُلفٌ لِما صرَّح به في شرح المحلي للجمع والتحفة والنهاية والمغني والنجم الوهاج وبداية المحتاج في شرح المنهاج لابن قاضي شهبة، ولم أر عبارةً تُؤيَّد ما قاله الشيخ. وقوله: «انظر شرح..» أشار به إلى قول المحلي: «وَلَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ) الرَّهِنُ أَوْ المُرْتَبِنُ (فَئِلَ الْقَبْضِ... لمْ يَبْطُلُ الرَّهْنُ فِي الْأَصَحِ)... وَمَسْأَلَةُ المُوتِ نَصَّ فِيهَا فِي المُخْتَصَرِ عَلَى عَدَم الْبُطْلَانِ بِمَوْتِ المُرْتَبِنِ، وَنُقِلَ نَصُّ آخَرُ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِمَوْتِ الرَّاهِنِ، وَخُرِّجَ مِنْ كُلِّ فِيهَا فِي المُخْتَصَرِ عَلَى عَدَم الْبُطْلَانِ بِمَوْتِ المُرتَّبِنِ، وَنُقِلَ نَصُّ آخَرُ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِمَوْتِ الرَّاهِنِ، وَخُرِّجَ مِنْ كُلِّ فِيهَا فِي المُخْتَصَرِ عَلَى عَدَم الْبُطْلَانِ فِيهِمَا، والتَّرْبِيمُ النَّعَيْنِ فِيهِمَا، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِعَدَم الْبُطْلَانِ فِيهِمَا، وَالتَّحْرِيمُ وَقَرَرَ بَعْضُهُمُ النَّعَيْنِ فِيهِمَا، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ النَّعَلِينِ فَوْلًا إللهُ اللهُ وَلِيهِ اللهُ اللهُ عَلْمَ المُعْرَبِهُ المَّالِقِ مَوْتِ المُولِينِ فِيهِمَا، وَاللهُ اللهُ اللهُ عَدَم الْبُطْلَانِ] في مَسْأَلَةٍ مَوْتِ المُورِّ الأول: ليس في كلام المحلي أن نفسَ هذا القطع مؤتر الرَّاهِ ولَي يُعرِّ حتى يُستدل به أن القول المخرَّج لا يلزمه ما سبق، بل الذي يظهر من قوله: «وَخُرِّجَ» الخ ثم وقَطَع مَد وقَطَع » الخ ثم «وَقَطَع» الخ أن القول المخرَّج غير المقطوع به، الثاني: لا يَصدُق عليه قولُه: «مَن يُقرِّر نصَّ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى» فإن ما فيه تقريرُ نصَّ مسألة وتغْرِيخ نصِّها، لا نصَّ مَسْأَلَة أُخْرَى» فإن ما فيه تقريرُ نصَّ مسألة وتغْرِيخ نصِّها، لا نصَّ مَسْأَلة أُخْرَى» وان ما فيه تقريرُ نصَّ مسألة وتغْرِيخ نصِّها، لا نصَّ مَسْأَلة أَخْرَى» عن منا الله عنصَّ مَسْأَلة أَخْرَى» عن مسألة وتغْرِج نصَّها، لا نصَّ مَسْأَلة أَخْرَى» عن ما المنافية وتغْرِع فَصَالِع المَّوْلِ المَنْ المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْرَافِي المُعْ

وَمِنْهُ [أَيْ الْأَغْلَبِ] النَّصُّ فِي مُضْغَةٍ قَالَ الْقَوَابِلُ: «لَوْ بَقِيَتْ لَتَصَوَّرَتْ» عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهَا ؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى تَيَقُّنِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ وَقَدْ وُجِدَ، وَ [عَلَى] عَدَمِ حُصُولِ أُمَيَّةِ الْوَلَدِ بِهَا ؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى وُجُودِ اسْمِ الْوَلَدِ وَلَمْ يُوجَدْ» اهـ.

وفي حاشية العطار على شرح جمع الجوامع فِي التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ: «وَلاَ يُمْكِنُ تَرْجِيحُ المُّخَرَّجِ فِي كُلِّ مِنْ النَّصَّيْنِ» اهـ.

وفي النهاية والمعني: «وَكَيْفِيَّةُ التَّخْرِيجِ - كَمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ -: أَنْ يُجِيبَ الشَّافِعِيُّ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي صُورَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ وَلَمْ يَظْهَرْ مَا يَصْلُحُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، فَيَنْقُلَ الشَّافِعِيُّ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي صُورَةٍ إِلَى الْأُخْرَى فَيَحْصُلُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْهُمَا قَوْلَانِ مَنْصُوصٌ الْأَصْحَابُ جَوَابَهُ مِنْ كُلِّ صُورَةٍ إِلَى الْأُخْرَى فَيَحْصُلُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْهُمَا قَوْلَانِ مَنْصُوصٌ وَخُرَّجُ، المُنْصُوصُ فِي تِلْكَ هُوَ المُخَرَّجُ فِي هَذِهِ، وَخُرَّجُ، المُنْصُوصُ فِي تِلْكَ هُو المُخَرَّجُ فِي تِلْكَ، وَالمُنْصُوصُ فِي تِلْكَ هُو المُخَرَّجُ فِي هَذِهِ، وَحَينَئِذٍ فَيَقُولُونَ: «قَوْلَونَ: «قَوْلَانِ بِالنَّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ (١)»... ثُمَّ الْغَالِبُ فِي مِثْلِ هَذَا عَدَمُ إطْبَاقِ وَحِينَئِذٍ فَيَقُولُونَ: «قَوْلِيقٍ يَمْتَنِعُ وَيَسْتَخْرِجُ اللَّ ضُورِيقٍ يُخَرِّجُ، وَفَرِيقٍ يَمْتَنِعُ وَيَسْتَخْرِجُ الْمُسْتَنِدُ الْمُورَتَيْنِ لِيَسْتَنِدَ الْمُورَةِ اللَّ فَرِيقَيْنِ: فَرِيقٍ يُخَرِّجُ، وَفَرِيقٍ يَمْتَنِعُ وَيَسْتَخْرِجُ فَا اللَّ فَرِيقَ يَمْتَنِعُ وَيَسْتَخْرِجُ اللَّهُ وَرَيْقٍ يَنْ لِيَسْتَنِدَ الْمُورَةَ الْمَالِي لِيَسْتَنِدَ الْمُورَةَ الْمُؤْلِ اللَّهُ وَيَقَالِمُ اللَّهُ وَلِيقًا بَيْنَ الصُّورَةِ الْمُؤْلِ لِيَسْتَنِدَ الْمُؤْلِ اللَّهُ وَرِيقٍ يُخْرِبُهُ إِلَى السَّورَةِ الْهُمَالِ لَكُولُ السَّورَةِ الْمُؤْلِ السَّورَةِ الْمَالِي السَّورَةُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللَّهُ وَلِيقَ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمِلْكُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمَعْمَالِ اللَّهُ وَلِيقِ الْمُؤْلِقُ الللَّهُ وَلِيقُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمِنْ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمِيقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْ

وفي شرح المهذب في حقّ أصحاب الوجوه: «ثم إذا أَفتَى [المجتهِدُ المَقيَّدُ] بتخريجه فالمستفتِي مقلِّدٌ لإمامه لا له، هكذا قطع به إمامُ الحرمين في كتابه «الغياثي» قال الشيخ أبو عمرو [ابن الصلاح في فتاوِيه]: «وينبغى أن يُخرَّج هذا على خلافٍ حكاه الشيخ أبو اسحاق الشيرازي وغيره أن ما يُخرِّجه أصحابُنا هل يجوز نسبتُه إلى الشافعي ؟ والأصح أنه لا يُنسَب إليه.

الثالث: لا يَصدُق عليه قولُه: «فيحكي في الأولى قولين مَنْصُوصا وَمُحَرَّجا» فإن هذه طريقٌ قاطعةٌ لا حاكيةٌ لقولين. فلا يظهر لي وجهُ ما قاله الشيخُ ولا أستحضر له مثالاً، وأماً تَعَقُّبُ غيرهِ – بناءً على كلامهِ – قولَ الشارح المحقِّق في شرح الجمع: «فَيَحْكِي فِي كُلِّ قَوْلَيْنِ مَنْصُوصًا وَمُحَرَّجًا» بـ «أَنَّ هَذَا لَيس بِلازمٍ» – من غير أن يأتي له بدليل أو مثالٍ يُستأنشُ به – فممنوعٌ.

⁽١) والنقلُ بمعنى نَقْلِ الْمُنْصُوصِ وروايتِه فَيُفَهَم منه صريحًا أَنَّ فِي كُلِّ مِنْ الصُّورَتَيْنِ قَوْلًا مَنْصُوصًا وَآخَرَ مُخَرَّجًا وهذا هو الأظهرُ، أو بمعنى نَقْلِ المُنْصُوصِ مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَى تِلْكَ وَبِالْعَكْسِ فيكون عطفُ التَّخْرِيجِ عليه للتفسير فلا يُفهَم منه صريحًا ما مرَّ ؛ راجِع النهاية.

ثم تارةً يُخَرِّجُ [المجتهِدُ المَقَيَّدُ] من نصِّ معيَّنٍ لإِمامهِ، وتارةً لا يَجده فيُخَرِّجُ على أصولِه بأن يَجد دليلاً على شرطِ ما يَحتجُّ به إمامُه فيفتِي بموجَبه.

فإنْ نَص إمامُه [أي إمامُ المجتهِدِ المَقَيَّدِ] على شيءٍ ونَصَّ في مسألةٍ تُشْبِهُها على خلافه فخَرَّجَ مِن أحدهما إلى الآخر سُمِّي [المُخَرَّجُ] قَولاً مُخَرَّجًا، وشرْطُ هذا التخريجِ أن لا يَجدَ بين نصَّيْه فرقا فان وجده وجب تقريرهما على ظاهرهما. ويختلفون كثيرا في القول بالتخريج في مثل ذلك لاختلافهم في إمكان الفرق، قلتُ: وأكثرُ ذلك يُمْكن فيه الفرقُ وقد ذكروه» اه.

وفي فتاوى ابن الصلاح: «تخريجُه [أي المجتهِدِ المَقَيَّدِ] تارةً يكون من نص معيَّن لإمامه في مسألة معينة، وتارةً لا يجِد لإمامه نصًّا معيَّنًا يُخَرِّجُ منه فيُخَرِّجُ على وِفق أصولِه بأن يجِد دليلاً مِن جنس ما يَحْتَجُ به إمامُه وعلى شرطِه فيُفتِيَ بموجَبِه، ثم إِنْ وَقَع النوعُ الأولُ من «التَّخْرِيج» في صورة فيها نصُّ لإمامه مُحُرَّجُا خلافَ نصِّه فيها من نصَّ آخر في صورة أخرى سمي قولا مخرجا، وإذا وقع النوع الثاني في صورة قد قال فيها بعضُ الأصحاب غيرَ ذلك سُمِّي ذلك «وجهًا»، ويقال: «فيها وجهانِ» اهد.

وفي التحفة والنهاية: «وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْقَوْلَ الْمُخَرَّجَ لَا يُنْسَبُ لِلشَّافِعِيِّ إلاَّ مُقَيَّدًا (١) ؛ لِأَنَّهُ رُبَّهَا يَذْكُرُ فَرْقًا ظَاهِرًا لَوْ رُوجِعَ فِيهِ » اه. .

وفي التبصرة: «لا يجوز أن يُنسَب إلى الشافعي -رضي الله عنه - ما يُخرَّج على قوله فيُجعَلَ قولاً له ومن أصحابنا من قال يجوز، لنا أَنَّ قول الإنسان ما نَص عليه أو دَل عليه بها يَجري مجرى النص وما لم يَقله ولم يَدل عليه فلا يَحل أن يُضاف إليه ولهذا قال الشافعي -رحمه الله -: «ولا يُنسَب إلى ساكتٍ قولٌ» واحتج المخالِفُ بأن ما اقتضاه قياسُ قولِه جاز أن يُنسَب إلى الله -عز وجل - وإلى رسوله عَنِي ما دَل عليه قياسُ قولِها، قلنا: ما دل عليه القياسُ في الشرع لا يجوز أن يقال: إنه قول الله -عز وجل - ولا قولُ رسولِ الله عَنِي أنها دَلا عليه» اهـ. يقال: إن هذا دين الله ودين رسوله عَنِي أنها دَلا عليه» اهـ.

⁽١) أي فلا يقال مثلاً: «هذا قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى -»، وإنها يقال: «هذا قَوْلٌ مُخُرَّجٌ لِلشَّافِعِيِّ»، أو «هذا وجهٌ»، أو «هذا قَوْلٌ» من غير تصريحِ بإطلاق نسبته لِلشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى - كها سبق.

وفي فتاوى ابن حجر الكبرى في القضاء نقلاً عن التَّقِيّ السُّبْكِيّ رَحِمَها اللهُّ تَعَالى: «اخْتَلَفُوا فِيهَا هُوَ مُخُرَّجٌ هَلْ يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ هَذَا فِي الْقَوْلِ الْمُخَرَّجِ وَأَمَّا الْوَجْهُ فَلَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ، نَعَمْ هُوَ مُقْتَضَى مَذْهَبِهِ أَوْ مِنْ مَذْهَبِهِ اللهِ بِلَا خِلَافٍ، نَعَمْ هُوَ مُقْتَضَى مَذْهَبِهِ أَوْ مِنْ مَذْهَبِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ مَذْهَبِهِ» اهد.

«الوَجْهُ الشَّاذِّ»، «الشَّادُّ الْمُنكر»:

قال شيخُ شيخِنا في رسالته: «هو الوجه الذي خرَّجَه الأصحاب واستنبطوه باجتهادهم على غير قواعد الإمام أو نصوصه ؛ قال في التحفة: «وقد يَشُذُّون - أي الأصحابُ (١) - عن نصوص الإمام وقواعده كالمزَني وأبي ثور فتُنسَب لهما ولا تُعد وُجُوها في المذهب» اه.

وقد يطلق «الشاذ» على ما خالف الاتفاقَ وإن لم يَخْرُج عن المذهب» اهـ كلام شيخِ شيخِنا.

وفي مقدمة طبقات الشافعية الكبرى: «قال النووي في مقدمة شرح المهذب: «والأوجُه: لأصحابه المنتسِبين إلى مذهبه يُخَرِّجونها على أصوله ويستنبطونها من قواعده، ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله (٢)» انتهى، وقوله: «ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله» يُوهِم أنه يُعَدُّ من المذهب مطلقا وليس كذلك بل القول الفَصْل فيها اجتهدوا فيه ولم يأخذوه من أصله أنه لا يعد إلا إذا لم يناف قواعدَ المذهب فإن نافاها لم يعد وإن ناسَبها عُد، وإن لم يكن فيه مناسبةٌ ولا منافاةٌ – وقد لا يكون لذلك وُجودٌ لإحاطة المذهب بالحوادث كلها – ففي إلحاقه بالمذهب تردُّدٌ.

⁽١) قَوْلُهُ وَقَدْ يَشُذُّونَ عَنْهُمَا أَيْ يَخْرُجُونَ عَنْ قَوَاعِدِ الشَّافِعِيِّ وَنُصُوصِهِ وَيَجْتَهِدُونَ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَخْذِ مِنْهُمَا بَلْ عَلَى خِلَافِهِمَا» اهـ.

⁽٢) أي من دليله، فإن لم يناف ذلك قواعدَه عُدَّ من المذهب، وإن نافاها لم يُعد وجهًا مذهبيًّا كما قاله التاج السبكي.

وكلُّ تخريج أطلقه المخَرِّجُ إطلاقًا فيظهر أن ذلك المخرِّج إن كان ممن يغلب عليه التمَذْهُبُ والتقيدُ كالشيخ أبي حامد والقفال عُدَّ من المذهب، وإن كان ممن كثر خُروجه كالمحمَّدِينَ الأربعة (١) فلا يعد.

وأما المزَني وبعده ابن سريج فبين الدرجتين لم يَخْرُجوا خروجَ المحمَّدِين ولم يتقيدوا بقيد العراقيين والخراسانيين» اهـ.

قال الشيخُ في حاشية الرسالة: «وقد يُوصَف «الشاذ» بالإنكار كما في المحلي [ج ا ص ٢٦]: «قال في أصل الروضة: وهو شاذٌ مُنكَرٌ» ما المراد بالإنكار ؟» اهـ كلام الشيخ.

قلتُ: كثُر ذلك في الروضة وأصلها والمجموع كقول الروضة: «باب زكاة الفطر: هي واجبة وقال ابن اللّبَان (٢) من أصحابنا غير واجبة، قلتُ: قول ابن اللبان شاذٌ منكرٌ بل غلطٌ صريحٌ والله أعلم» اهـ.

وقولها: «وفي تكبيرة الافتتاح [في سجود التلاوة خارج الصلاة] أوجُه أصحها: أنها شرط، والثاني: مستحبة، والثالث: لا تُشرَع أصلا قاله أبو جعفر الترمذي، وهو شاذ منكر، قلتُ: قد قاله أيضاً صاحبُ التهذيب و التتمة، وأنكره إمام الحرمين وغيره قال الإمام ولم أر لهذا ذِكْرا ولا أصلاً» اهـ.

فالمراد بالإنكار تزييفُه واستقباحُه كها هو ظاهر عبارة الروضة الأولى، ويؤيده الإضراب بقولها: «بل غلَطٌ صريحٌ» ؛ كها توصف «البدعة» في كتب الفقه – وهي المذمومة – بالذم والإنكار لذلك، أوالمراد به استغرابُه ؛ كها هو ظاهر عبارة الروضة الثانية، والله تعالى أعلم.

⁽۱) إن المحمدين الأربعة ابن جرير وابن خزيمة وابن نصر وابن المنذر وإن كانوا من أصحابنا فربها ذهبوا باجتهادهم المطلق إلى مذاهب خارجة عن المذهب فلا نعد تلك المذاهب من مذهبنا بل سبيلها سبيلُ مَن خالف – من المتأخرين أو المتقدمين – إمامَه في شيء اهـ طبقات الشافعية الكبرى.

⁽٢) اللبان: بفتح اللام وتشديد الباء هذه النسبة إلى بيع اللبن، وابن اللبان هو أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن بن اللبان الفرضي البصير الفقيه، إمام عصره في الفرائض، وله في ذلك التصانيف المشهورة اهـ طبقات الشافعية الكبرى والأنساب.

«القَولُ الشَّاذّ»:

قال الشيخُ في حاشية الرسالة: «وفي المحلي في بعض المواضع تعبيرٌ بالقول الشاذ [كما في ج ٢ ص ٢٨٧] فانظر هل المراد به هو الوجه الشاذ أم هو قولُ الشافعي فما معنى الشاذ؟ طالِعْ وحرِّر» اهـ.

قلتُ: كثر ذلك في الروضة والمجموع، والمراد به قولُ الشافعي ؛ كما يدل عليه قولُ المحلي في التفليس – الذي أشار إليه الشيخ –: «(فَلَوْ بَاعَ [المحجورُ عليه] سَلَمًا) طَعَامًا أَوْ غَيْرَهُ (أَوْ اشْتَرَى) شَيْئًا بِثَمَنٍ (فِي الذِّمَّةِ فَالصَّحِيحُ صِحَّتُهُ وَيَثْبُتُ) المُبِيعُ وَالثَّمَنُ (فِي ذِمَّتِهِ) فَيْرَهُ (أَوْ اشْتَرَى) شَيْئًا بِثَمَنٍ (فِي الذِّمَّةِ فَالصَّحِيحُ صِحَّتُهُ وَيَثْبُتُ) المُبِيعُ وَالثَّمَنُ (فِي ذِمَّتِهِ) وَالثَّانِي قَوْلًا شَاذًا» اهم وَالثَّانِي: لَا يَصِحُّ لِلْحَجْرِ عَلَيْهِ كَالسَّفِيهِ، وَفِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا حِكَايَةُ الثَّانِي قَوْلًا شَاذًا» اهم يعني أن التعبير بالصَّحِيح يُؤذِن أن مقابله وجه واهٍ ولكنه حكاه فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا قَوْلًا شَاذًا.

فمعنى الشذوذ خُرُوجهُ عَلَى خِلَافِ قَاعِدَتِهِ فَفي فتاوى الشهاب أحمد الرملي: ﴿وَقَدْ تَرَكَ الْأَصْحَابُ نُصُوصَهُ الصَّرِيحَةَ لِخُرُوجِهَا عَلَى خِلَافِ قَاعِدَتِهِ، وَأَوَّلُوهَا ﴿ اهـ، ومثله في الفوائد المدنية للكردي، والله تعالى أعلم.

«البَحْث»:

قال العليجي تلميذ الكردي في التَّذْكِرَة: «قال السيد عمر - رحمه الله تعالى - في فتاويه: «البَحْثُ: هو الذي استنبطه الباحِثُ [أي الفقيهُ] من نُصوصِ الإمام وقواعدِهِ الكلِّيتين»، قال شيخنا [الكُردي]: «لا يكون البحث خارجًا عن مذهب الإمام ؛ وقولُ بعضهم - في بعض مسائل الأبحاث -: «لَمْ نَرَ فِيهِ نَقْلاً» يريد به نقلاً خاصًا ؛ فقد قال إمام الحرمين: «لا تكاد توجد مسألةٌ من مسائل الأبحاث خارجةً عن المذهب مِن كلِّ الوجوه» اهـ كلام العليجي.

أقول: قوله: «استنبطه الباحثُ مِنْ...» أي مُباشَرةً أو بوَسَاطةٍ بأن يَستنبطَه من الكلامِ العامِّ لِلأَصْحَابِ الذي استَخْرَجُوه مِن نُصوص الإمام وقواعده الكلِّيَّتَين ؛ كما يُستفاد من

رسالة ابن حجر - رحمه الله تعالى - المسهاة بـ «الحُقِّ الْوَاضِحِ الْمُقَرَّر فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بِالنَّصِيبِ المُقَدَّر»(١)، فتعريفُ السيد عمر -رحمه الله تعالى- جامعٌ للنوعين، فهو أحسن.

(١) عبارة ابن حجر في رسالته المذكورة - وهو يُعَقِّب على عبارةِ بعضِ مُفْتِي مُعاصِرِيه -: «قَوْلُهُ: «فَظَاهِرٌ أَنَّ الْوَصِيَّةَ بِنِصْفِ الْمُالِ»: هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِنَّمَا تُقَالُ -كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ مَارَسَ عِبَارَ تَهُمْ - فِي بَحْثِ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْوَصِيَّةَ بِنِصْفِ الْمُالِ»: هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِنَّمَا تُعُلُم مَنْ صَلَّ حُوا بِذَلِكَ فَلَا يُحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ الْمُعْتِي اله.. اللَّهُ عِمَةُ أَنَّ ذَلِكَ بَحْثٌ مِنْ هَذَا المُنْتِي » اه..

فقوله: "فِي بَحْثِ يُفْهَمُ..." لا يَخفَى أنه ليس تعريفاً للبحث، وإنها هو ذِكْرٌ لِنوع منه - وهو البحثُ المفهومُ مِنْ كَلَامِهِمْ فَهُمَا وَاضِحًا-، وتَنبيهُ على أن نحو قولهم: "فَظَاهِرٌ أنَّ..." بالتنوين إنها يُستعملُ في النوع المذكور وهو ظَاهِرٌ يَقضِي به السَّبرُ، ويَشهدُ له ذَوقُ التعبير، وعَجِيبٌ من الشيخِ الكُرْديِّ هَيْتَمِيِّ زمانِه [رحمه الله تعالى وأفاض علينا مِنْ بركاته] - على جلالة قدرِه - جَعْلُه تعريفًا حيث قال - كها نقله عنه العليجيُّ في التَّذْكِرَة -: "وقال الشيخُ ابن حجر - رحمه الله - في رسالته في الوصية بالسَّهُمِ المُقدَّرِ -: "البَحْثُ: مَا يُفهَم فهمًا واضحًا من الكلام العامِّ للأصحاب المنقولِ عن صاحب المذهب بنقلٍ عامٍّ، وقال السَّيدُ عُمَرُ في فتا ويه: "البَحْثُ، هو الذي استنبطه الباحِثُ من نصوصِ الإمام وقواعدِه الكليّين" ؛ قال العليجي: "قال شيخنا [الكردي]: "وعلى كلا التعريفين لا يكون البحثُ خارجًا عن مذهب الإمام" اهـ ؛ ففيه ما فيه، وإن أقرَّه الناقلون عن "التَّذْكِرَة" لِعدم مُراجَعتهم عبارة تلك الرسالة.

وصحيحٌ أن في تلك العبارة إشارة إلى ما سيأي من الفرق بين صِيغتي البحثِ من أنَّ «ظَاهِرٌ» بالتنوين في بحثِ مفهوم مِنْ كَلَامِهِمْ فَهُمَّا وَاضِحًا، ونحوُ «الظَاهِرُ» بِأَلْ في بحثِ مفهوم مِنْ النَّصُوص فَهُمَّا لا يكون فيه ذلك الوضوحُ، وإن كان أصلُ الوضوح لا يخلو عنه الاستنباطُ الذي هو البحثُ ؛ وهذا هو الذي استفادة السيدُ عمرُ البَصْريُّ وحمه الله تعالى من تلك العبارة حيث تعرَّضَ إليها في حاشية التحفة، وقال ما نصُّهُ: «وقد أفادَ الشارحُ في رسالته في الوصية بالسَّهُم المُقدَّرِ أن لفظَ «ظَاهِرٌ» يعني بالتنكير إنها يقال حكما لا يَخْفَى عَلَى مَنْ مَارَسَ عِبَارَاتهم في الوصية بالسَّهُم أمِنْ كَلَامِ الأَصْحَابِ فَهُمَّا وَاضِحًا لا فِيمَا هُوَ مَنْصُوصٌ هَمُّم» اهد. وقل مَنْ مَارَسَ عِبَارَاتهم في بَحْثِ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الأَصْحَابِ فَهُمَّا وَاضِحًا لا فِيمَا هُو مَنْصُوصٌ هَمُّم» اهد. إلاّ أَنْ يقال: إنَّ الكُرْديَّ و رحمه الله تعالى – أراد بجعلِه تعريفًا إفادة أمرينِ، الأولُ: أَنَّ ذلك الكلامَ يَدل على أنَّ المستنبَطُ من كلامِ الأصحاب بَحثُ أيضا. والثاني: أن جُلَّ أبحاثِ المتأخرين أو كلَها إنها هو مستنبَطٌ مِن كلامِ الأصحاب بَحثُ الضاء والثاني: أن بُعرِّ فا النوع العالبَ من البحث عند المتأخرين ؛ ولذلك قدَّمه على تعريف السيد البصريَّ، وإن شَمِلَ تعريفُ السيد كِلاَ النوعين، إلا أن شُمولَه للنوع ولذلك قدَّمه على تعريف السيد البصريِّ، وإن شَمِلُ تعريفُ السيد كِلاَ النوعين، إلا أن شُمولَه للنوع الغالِب في كلام الأصحاب المتقدمين أوضَحُ، فإنْ كانوا من المجتهدين المُقيَّدين – الذين هم أصحابُ الموجوه – كانتْ تخريجاتُهم من النصوص والقواعدِ وُجُوهًا في المذهب ؛ يدل عليه جعلُ الشيخين وغيرهما احته الحتالاتِ الإمام وأبحاتُه وُجوها في المذهب ؛ يدل عليه جعلُ الشيخين وغيرهما احتمالاتِ الإمام وأبحاتُه وُجوها في المذهب ؟ يدل عليه جعلُ الشيخين وغيرهما احتمالاتِ الإمام وأبحاتُه وُجوها في المذهب كها سيأتي آنفا.

وقوله: «وقواعده...» وهي القواعد الفقهية الكلية التي هي فَرْعٌ من فروع علم الفقه، وكانت مادَّة تصنيفِ الفقهاء، وموضوع تدريسِهم، ومِحْوَر بَحثِهم، منذ القرن الرابع الهجري إلى هذا اليوم، فمن تلك القواعد قولهم: الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ المُحْظُورَاتِ بِشَرْطِ عَدَمِ نُقْصَانِهَا عَنْهَا، وتُدْرَأُ أَعْظُمُ المَفْسَدَتَيْنِ بِاحْتَهَالِ أَيْسَرِهِمَا، والْيَقِينُ لَا يُزَالُ بِالشَّكَ، والتَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى المَّبُوعِ، والمُيشورُ لَا يَسْقُطُ بِالمُعْسُورِ، إلى غير ذلك مما جمعتُ فيها كتابًا كافيًا، سميتُه: «إِشْبَاع الْبَصَائِر بِعُصَارَةِ «الأَشْباهِ والنَظائر» كما أشرتُ إليه في الخطبة.

ثم إن الاستنباط من النصوص والقواعد الكلِّيَّين شاملٌ للإلحاق ؟ (١) ولذا قال الإمام السيوطي في مقدمة الأَشْبَاه وَالنَّظَائِر: «إِنَّ فَنَ الأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِر فَنُّ عَظِيم،... بِهِ يُقْتَدَر عَلَى الإلحَاق وَالتَّطْورَةِ، وَالحَوَادِث وَالْوَقَائِع الَّتِي لَيْسَتْ بِمَسْطُورَةٍ، وَالحَوَادِث وَالْوَقَائِع الَّتِي لا تَنْقَضِي عَلَى مَرَ الزَّمَان» اهـ.

وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوَى الكبرى في القضاء نقلاً عن النَّووِيِّ وَابْنِ الصَّلَاحِ (٢) - رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى-: «وَمَا لَمْ تَجِدْهُ مَنْقُولًا إِنْ وُجِدَ فِي المُنْقُولِ مَعْنَاهُ بِحَيْثُ يُدْرَكُ بِغَيْرِ كَبِيرِ فِكْرٍ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا جَازَ إِلْحَاقَةُ بِهِ فِي الْفَتْوَى (٣) وَكَذَا مَا يُعْلَمُ انْدِرَاجُهُ تَحْتَ ضَابِطٍ بِغَيْرِ كَبِيرِ فِكْرٍ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا جَازَ إِلْحَاقَةُ بِهِ فِي الْفَتْوَى (٣) وَكَذَا مَا يُعْلَمُ انْدِرَاجُهُ تَحْتَ ضَابِطٍ

ثم إِنَّ قولَ الكُردي في التعريف: «الْعَامِّ» زادَه على الشيخ ابن حجر لِمَا كان مُسَلَّماً أن الجزئيَّ غيرُ كاسِبٍ.
 وقوله: «المنقولِ عَنْ...» زادَه عليه لأن ما خالَف نُصوصَ الإمامِ وقواعدِه لا يُعوَّل عليه فضلاً عن الاستنباط منه؛ فالمراد بالنقل العامِّ – كها لا يخفى – تخريجُهم ذلك من نصوصه العامَّة وقواعدِه الكلية ؛ فكلُّ ما زاده وإن لم يكن في عبارة ابن حجر إلا أنه مُرادٌ له ولذلك عَزَا إليه كلَّ ذلك.

ولكن في اشتراطِهِ وُضوحَ الفَهْمِ نَظَرٌ فإن الوضوحَ المذكورَ في كلام ابن حجر إنها هو مُقتضَى صِيغةِ البحثِ لا مُقتضَى البَحْثِ مُطلَقًا، وإن كان أصلُ الوُضوح لا يخلو عنه أيُّ بحثٍ كها مرَّ، والله تعالى أعلم.

⁽١) ومن ذلك قولهم في بعض الأَبْحَاث: «والقياس كذًا» كما سيأتي.

⁽٢) أما النَّوَوِيُّ ففي مقدمة المجموع وأما ابْنُ الصَّلَاحِ ففي فتاوِيه بَعْدَ أَنْ ذَكَرَا المُجْتَهَدَ المُنتَسِبَ وَمُجْتَهِدَ المُذْهَبِ والمرتبة الثَّالِئَة - وهي أَنْ لَا يَبْلُغَ مَرْتَبَةَ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ لَكِنَّهُ فَقِيهُ النَّفْسِ حَافِظٌ مَذْهَبَ إمَامِهِ عارفٌ بأدلتهِ قائمٌ بتقريرها - والرَّابِعَة - وهي أَنْ يَقُومَ بِحِفْظِ المُذْهَبِ وَفَهْمِهِ وَلَكِنْ عِنْدَهُ ضَعْفٌ فِي تَقْرِيرِ أَدِلَتِهِ وَتَحْدِيرِ أَقْسَتِهِ -.

⁽٣) كما في الأَمَة بالنسبة إلى العبد المنصوص عليه في إعتاق الشريك جاز له إلحاقه به والفتوى به» اهـ فتاوى ابن الصلاح.

مُهَّدٍ فِي المُذْهَبِ وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ يَجِبُ إمْسَاكُهُ، وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ نَادِرًا فِي حَقِّ [الفَقِيهِ] المُذْكُورِ (١) إذْ يَبْعُدُ كَمَا قَالَ إمّامُ الْحُرَمَيْنِ أَنْ تَقَعَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُنَصَّ عَلَيْهَا فِي المُذْهَبِ، وَلَا هِيَ فِي المُذْكُورِ (١) إذْ يَبْعُدُ كَمَا قَالَ إمّامُ الْحُرَمَيْنِ أَنْ تَقَعَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُنصَّ عَلَيْهَا فِي المُذْهَبِ، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى المُنْصُوصِ، وَلَا مُنْدَرِجَةٌ ثَحْتَ ضَابِطٍ» اهـ.

وَالظَّاهِرُ مِن كلامهم - وإن لم أَسْتحضِرُ فيه الآنَ عبارةً صريحةً - أن للمتأخرِين عن أمثالِ ابن حجر والرملي والخطيبِ حتى لِفَقِيهِ هذا العصر الْبَحْثَ فَإِخْاقَ مَا لَمْ يَجِدوهُ مَنْقُولًا في كلامهم بمنقولهم ومَبْحوثهم، وإن لم يكن كلام أصحابِ الوجوه (٢)، إذا كان بِحَيْثُ يُدْرَكُ بِغَيْرِ كَبِيرِ فِكْرٍ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، بشرطِ اطلاعِهم على نصوص الشافعية وقواعدِهم، وإن لم يكن مُحيطًا بها (٣)؛ كما بحث بعضُهم وجوبَ الزكاة في النُّقُود الوَرَقيَّة، وليس هذا بالقياس الذي يختص به المجتهد، والله تعالى أعلم.

قال صاحب مطلب الأيقاظ نقلاً عن تأليفه «المنهل الأكمل» الذي التقطه من «القول الأجمل» للعلامة الشيخ النحرير على بن عبد الرحيم باكثير: «قال والد الشيخ على باكثير: «وغيرُ خافٍ وُجودُ الأَبْحاث من العلماء من الزمان المتقادم إلى الآن، والحاجةُ بل الضرورةُ ماسَّةٌ إلى بيان الكلام فيها، وقد عُلِمَ كلامُ الأئمة وتفاصيلُهم وتفاريعُهم واختلافُهم في تلك الأَبْحاث، ووُقُوعُ الناس فيها حُكِمًا، وإفتاء، وعملاً في حق النفس ؛ فمن العلماء مَنْ أطلق العملَ وغيرَه بكلِ قولٍ صَدَرَ مِن متأهلٍ ما لم يَجُرَّ لمفسدةٍ ولم يكن عن هَوَى، ومنهم مَن حصَرَ العملَ وغيرَه بكلِ قولٍ صَدَرَ مِن متأهلٍ ما لم يَجُرَّ لمفسدةٍ ولم يكن عن هَوَى، ومنهم مَن حصَرَ

⁽١) قال في المجموع: "وشرطه كونه فَقِيهَ النفس ذا حَظِّ وافر من الفقه، قال أبو عمر و[ابنُ الصلاح]: "وأن يُكتفَى في حفظ المذهب في هذه الحالة والتي قبلها بكون المعْظَم على ذهنه ويتمكن لِدُرْبَتِهِ من الوقوف على الباقي على قرب» اهـ. وفي فتاوى ابن الصلاح: "متمكنا من الوقوف على الباقي بالمطالعة أو ما يلتحق بها على القرب» اهـ. وقوله: "لِدُرْبَتِهِ» أي لخِبْرته.

⁽٢) قوله: «وإن لم يكن» أي منقولُ ومَبْحوثُ أمثالِ ابن حجر والرملي والخطيبِ، فسيأتي قريبًا أن أبحاثَ السابقين منقولاتٌ للاحقين.

⁽٣) فالقولُ بـ «أَنَّ خلاصةَ البحث: التفحُّصُ الشديد عن المسألة هل دخلت في تضاعيفِ أيَّ أصلِ من الأصول أو أيِّ قاعدة من القواعد... ولا يَستطيع هذا البحثَ إلا من أحاط بأصول الشافعية وقواعدهم وهذا ليس بِيَيِّنِ» اهـ فيه أنَّ الحُكْمَ بعدمِ دخولِ مسألةٍ في شيءٍ مِنْ نصوصهم وقواعدهم هو الذي يُخوِج إلى الإحاطة بها، والبحثُ هو الحكمُ بأنها دخلتْ في إحداهما.

التقليد في الأربعة، ومنهم مَن صرَّح بتعيين الحُكْم بالراجح في مذهب الحاكم المقلِّد غيرَه فحينئد إذا وجدنا الأَبْحاث في المصنَّفاتِ والإفتاءِ فهل نقول بإجرائها مجرى المعتمد في المذهب لأن الظاهر أن قائلها يَتحرَّى كها يَتحرَّى المفتِي فلا يُفتِي إلا بالمعتمد عنده في مذهب إمامه أم ماذا الحُكم مع أن منها ما قد يكون داخلاً في إطلاقهم، ومنها ما يُؤخَذ من نظير ذلك وقد صرَّح الشيخ ابن حجر وغيرُه بـ«أن الفقية المتأهِّل للفتوى في مذهب إمامه في هذه الأعصار قائمٌ مقام المجتهِد» ؟ وعليه فهل يُؤخَذ منه ومن كلام السبكي أن المُولَّداتِ [أي الأَبحاث المولَّدة من نصوص ابنِ حجر، والرمليِّ، وأضرابِهم] إذا خاض فيها أمثالهُم من معاصريهم ومَن بعدهم وقرَّروها تكون كمُولَّداتِ مَنْ ذُكر ؟ يُنظَر في ذلك» اهد.

قال الشيخ على باكثير بعد نقله ذلك: «والإجماع الفِعْليُّ في وقت المُشار إليهم ومَنْ بعدهم على قبول أقوالهم في فتاوِيهم والأخذِ بها في مصنفاتهم عبادةً ومُعاملةً وغيرَ ذلك من غير نكير ؟ وذلك شاهدٌ على أنهم عالمون باتصافهم بالأهلية للأخذ بأقوالهم بَحْتًا وترجيحًا، وتَجاذبُهم وتَنازعُهم واختلافُهم وتَناظرُهم في الجواب وتشديدُ بعضِهم النكيرَ على بعض من غير أن يَقدح أحدٌ منهم ولا مِن غيرهم في أهليتهم أعظمُ شاهدٍ على تأهّلهم.

وقد قال الأشخرُ (١) في حق الأذرعي ومَن وافقه في مسألةٍ: «والقائلون بهذا أئمة وفيها قالوه نوعُ قوةٍ؛ ويجوز تقليدهم في ذلك الخ» ؛ وفيه فوائد نفيسة منها: أن هؤلاء المختارين ممن يجوز تقليدهم، والمعلوم أنه لا يجوز تقليدُ مَن ليس من أهل الاجتهاد – ولو في المذهب –

⁽۱) في النور السافر: "وفي سنة إحدى وتسعين توفي الفقيه العلامة جمال الدين محمد أبي بكر الأشخر – بالشين المعجمة الساكنة والخاء المعجمة بعدها راء مهملة – واحد الدهر وشافعي العصر الفاضل الكامل سابق الأوائل شيخ الإسلام مفتي الأنام الفرد الإمام الحافظ الحُجة قرأ على جماعة من الأكابر الجِلّة، وحصل له من الجميع الإجازة. منهم شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، وإبراهيم مُطير، والعلامة ابن زياد، وأول تخرُّجِه بأبيه ولد –رحمه الله تعالى – في اليوم الثاني والعشر من شهر ذي الحجة الحرام سنة خس وأربعين وتسعائة، وله مؤلفات كثيرة منها: منظومة الإرشاد، وشرح الشذور، ومنظومة في أصول الفقه وشرحها، ومختصر المحرَّر للسَّمهودي في تعليق الطلاق، ومنظومة في أسهاء الرجال، وألفية في النحو نظمها في مرض موته، وشرح حديث أم زرع وهو آخر مؤلفاته، وله فتاوى في مجلد ضخم، وله شرح على بهجة المحافل، واختصر التفاحة في علم المُساحة، وله غير ذلك من المختصرات» اهـ.

فأفاد أنهم مجتهدون. ومنها: أن أبحاث المتأخرين- كالأذرعي ومَن وافقه، وأمثالهِم في المُولَّدات - مُعتبَرةٌ، ما لم يَرُدَّها مَنقولٌ.

وما أحسنَ ما نقله السيوطي عن التاج السبكي !: «غالِبُ مسائل الأَقدمين مُولَّداتٌ إلا أَنَّ خَوْضَهم فيها صَيَّرَها منقولةً لنا ومُولَّداتُ هؤلاء - أي أمثالِ والدِه التقي السبكي وابنِ الرفعة - لم تَصِرْ تُعَدُّ منقولةً ؛ وقد يَتهادَى عليها الزمانُ فتصير إلى ما بَعدُ منقولةً كها صارتْ مُولَّداتُ أولئك منقولةً إلينا» اهـ.

قال الشيخ على باكثير: «وبه يعلم أن مُولَّداتِ مَن ذُكر مِن المتأخرين لها حُكمُ المنقول الآن» اهـ.

وقال في موضع آخر: «والإطباقُ حاصلٌ على اعتبار أقوال الأئمة الذين بَعد الشيخين ترجيحًا في المنقول والمبحوث، وعلى ذلك مَبْنَى مصنَّفاتِهم وشروحِهم وحواشِيهم وفتاوِيهم من غير نكير» اهما في مطلب الأيقاظ.

وقد يأتي «البحثُ» في كلامهم بمعنى البيان (١١).

«الْمُخْتَارِ»، «الاخْتِيَارِ»، «اِخْتَارَ»:

قال الكُردي في الفوائد المدنية: «اشتهر عندهم استعمالُ التعبير بـ «المختار»: لما يختاره قائله من جهة الدليل (٢).

⁽١) ومنه ما في التحفة في شُرُوطُ الصَّلَاةِ: «... فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قَدَّمُوا بَحْثَ مَا عَدَا السَّتْرَ وَلَمْ يَنْضُوا عَلَى شَرْطِيَّتِهِ إِلَّا هُنَا مَا عَدَا الاِسْتِقْبَالَ قُلْت نَظَرُوا فِي الْبَحْثِ عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى كَوْنِهَا وَسَائِلَ مُقَدَّمَةً أَمَامَ المُقْصُودِ وَأَمَّا نَصُّهُمْ أَوَّلًا عَلَى شَرْطِيَّةِ الإِسْتِقْبَالِ فَوَقَعَ اسْتِطْرَادًا وَأَمَّا تَأْخِيرُهُمْ شَرْطِيَّةِهَا إِلَى كَوْنِهَ إِلَى كَوْنِهَ لِلْمَقْصُودِ وَأَمَّا نَصُّهُمْ أَوَّلًا عَلَى شَرْطِيَّةِ الإِسْتِقْبَالِ فَوَقَعَ اسْتِطْرَادًا وَأَمَّا تَأْخِيرُهُمْ الْبَحْثَ عَنْ السَّنْرِ فَإِشَارَةٌ إِلَى وُجُوبِهِ لِلذَاتِهِ تَارَةً وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ شَرْطًا أُخْرَى فَلِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالصَّلاةِ لَمْ الْبَحْثَ عَنْ السَّنْرِ فَإِشَارَةٌ إِلَى وَجُوبِهِ لِلذَاتِهِ تَارَةً وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ شَرْطًا أُخْرَى فَلِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالصَّلاةِ لَمْ يُبْحَثْ عَنْهُ مَعَ الْبَقِيَّةِ أُولًا وَلِكَوْنِهِ فِيهَا شَرْطًا أَدْرَجُوهُ مَعَ بَقِيَّةٍ شُرُوطِهَا الْمَتْكَلَمِ عَلَيْهَا هُنَا إِجْمَالًا مِنْ حَيْثُ لَا يُنْ عَلْتَ السَّنْرَ وَالتَّأْنِيثُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى مَا الشَّرْطِيَّةُ مَعَ ذِكْرِ تَوَابِعِهَا فَتَأَمَّلُهُ الهَ وَعَلْهُ إِعْتِبَارٍ لَفُظِهِ الهِ شرواني.

⁽٢) أي مخالِفًا للمعتمَد من حيث المذهبُ فهو خارجٌ عن معتمَد المذهب كما سيأتي آنفا بيانه.

وعبارة النووي في «التحقيق»: «ومتى جآء بشيءٍ رَجَّحَتْه طائفةٌ يسيرةٌ، وكان الدليل الصحيحُ الصريحُ يؤيِّده، قلتُ: «المختارُ كذا» ؛ فيكون «المختار» تصريحًا بأنه الراجح دليلاً، وقالت به طائفةٌ قليلة، وأن الأكثر الأشهر في المذهب خلافه» اهـ كلام التحقيق، وتبِعه على ذلك المتأخرون.

ومحل ذلك في غير «الروضة» أما هي فقد رأيتُ في كلام بعضهم أنه حيث عَبَّر فيها بالمختار ولم يُنبَّه على أنه مختارٌ من حيث المدليلُ يكون مراده أنه مختارٌ من حيث المذهبُ فهو بمعنى المعتمد من حيث المذهبُ فتنبَّه له !، ويؤيد ذلك أن النووي لم يذكر في أول الروضة حكم التعبير بالمختار وأنه يخالف الراجح في المذهب» اهـ كلام الكُردي.

أقول: الظاهر أن «المختار» في كتاب «التحقيق» غيرُ الذي اشتهر بين المتأخرين – من أنه المعتمَد من حيث الدليلُ – لأن صاحب «التحقيق» الْتَزَمَ فيه بأن يكون معتمدا عند طائفة قليلة لا عند واحدٍ فقط بخلاف الذي عند المتأخرين فكثيرًاما يكون معتمدا عند واحدٍ فقط فقول الكردي – بعد كلام التحقيق –: «وتبِعَه على ذلك المتأخرُون» مُشكِلٌ. وأن «المختار» الذي في الروضة – بمعنى المعتمَد من حيث المذهبُ – هو الذي قد يقع في كلام الفقهاء ؛ ولذلك لم يتعرَّضْ في مقدمة الروضة إلى معنى «المختار» مع أنه مخالِفٌ لمعناه المشتهر عندهم.

ولذا قال شيخُ شيخِنا المحقِّقُ في رسالته - بعد أن نَقَل عن الفوائد المدنية كَلامًا طَويلاً -: «فعُلِم مما تقدم كلِّه أن لِلمختار ثلاثَ إطلاقات: أحدها - وهو المشهور -: ما يختاره قائله من جهة الدليل ؛ وهو خارجٌ عن المذهب. وثانيها: مرادفٌ للمعتمَد. وثالثها: اصطلاح كتاب «التحقيق» للنووي - رحمه الله تعالى -» اهـ كلام شيخ شيخِنا.

والشيخ الكردي جَعلَ الأولَ والثالثَ شيئًا واحدًا، وهو غيرُ ظاهر، وإن أقرَّه عليه في مطلب الأيقاظ، والله تعالى أعلم.

ونقل العليجي عن الكُردي معنى آخر لـ«المختار» المشهورِ حيث قال: قال شيخنا: «الاختيارُ: هو الذي استنبطه المختارُ [أي الفقيهُ] عن الأدلة الأصولية (١) بالاجتهاد - أي على

⁽١) أي أخذًا عن الأدلة الأصولية - إما بتأسيسه لها أو بأخذه عن صاحب المذهب أَوْ مِنْ مُجْتَهِدٍ كَامِلٍ آخر - بتطبيقها على التفصيلية، وليس المعنى خروجًا عن الأدلة الأصولية كما تُوُهِّم.

.. ...

القول بأنه يَتجَزَّأُ^(۱)، وهو الأصح^(۲)- مِن غير نقلٍ له عن صاحب المذهب، فحينئذ يكون خارجًا عن المذهب ولا يُعوَّل عليه» اهـ^(۳).

فعلى هذا المعنى يكون «المختار» خارجًا عن المذهب لخروجِه عن نصوصِ الإمام وقواعدِه إلى الاستنباط مباشرةً بالأدلة الأصولية.

وعلى المعنى الأول لا يكون خارجًا عن المذهب من كل الوجوه وإن كان خارجًا عن معتمَده ؛ قال في الفوائد المكية: «اعلم أن أئمتنا الشافعية - رضوان الله تعالى عليهم - لهم اختياراتٌ مخالِفةٌ لمذهب الإمام الشافعي -رضي الله عنه - اعتمَدوا العملَ بها لِتعشُرِ أو تعذرِ

(١) قوله: «بأنه يَتجَزَّأُ» أي بأن الاجتهاد يَتجَزَّأُ، وقد وقع - في جميع كُتب الاصطلاح القديمة والحديثة التي وقَفتُ عليها - تصحيفُ «يَتجَزَّأُ» إلى «يَتحَرَّى» بالراء المهملة.

(٢) في الجمع وشرحه: «(وَالصَّحِيحُ جَوَازُ تَجَزُّوِ الإِجْتِهَادِ) بِأَنْ تَخْصُلَ لِبَعْضِ النَّاسِ قُوَّةُ الإِجْتِهَادِ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ كَالْفَرَائِضِ بِأَنْ يَعْلَمَ أَولَتَهُ بِاسْتِقْرَاءٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ مُجْتَهِدٍ كَامِلٍ، وَيَنْظُرَ فِيهَا، وَقَوْلُ المَّانِعِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا لَمْ يَعْلَمُهُ مِنْ الْأَدِلَةِ مُعَارِضٌ لِمَا عَلِمَهُ بِخِلَافِ مَا أَحَاطَ بِالْكُلِّ وَنَظَرَ فِيهِ بَعِيدٌ جِدًّا» اهـ.

(٣) فالفرق بين «البحث» و «الاختيار» من أوجُه، الأول: أن البحث: هو المستنبَط من نصوص الإمام وقواعده الفقهية الكلية المبنيَّة على الأدلة الأصولية التي أسَّسها الإمام أوَّلاً ؛ فهو يصدر عن غير المجتهد المذهبي أيضا كابن حجر والمتأخرين عنه، والذي يصدر عن أصحاب الوجوه يختص باسم «الوجه» ؛ ولذا جعلَ الشيخان وغيرهما احتمالاتِ الإمام وأبحانه وبجوها في المذهب كها سيأتي، والاختيار: إما المستنبَطُ من الأدلة الأصولية مباشَرة باجتهادٍ نِسْبيِّ فهو الصادر عن المجتهد النِسْبيّ – وهو المستقل في بعض الأبواب فله الخروج فيها عن قواعد المستقل ونصوصه – وإما ما يختاره قائله من جهة الدليل خلاف ما هو المعتمد في المذهب.

فإن قلتَ: فيكون الفرق بين «البحث» و«الوجه» اعتباريًا؟ قلتُ: لا، وإنها كان بحثُ أصحاب الوجوه «وجهًا» لاستيفائهم شروطًا ذكروها في المجتهد المذهبي حتى تُعَد تخريجاتُه وجوهًا مذهبية.

والثاني: أن البحث: غير خارجٍ عن المذهب، والاختيار: خارجٌ عن المذهب من كل الوجوه [على المعنى الثاني] أوبعضِها [على المعنى الأول].

والثالث: أن البحث: كثيرًا ما يكون معتمدًا في الإفتاء وغيره بخلاف الاختيار فلا يُعمل به إلا في حق النفس لخروجه عن معتمد المذهب ؛ قال في الفوائد المكية: «ويجوز تقليد المختارين كالنووي وابن المنذر والسيوطى في اختياراتهم لأنهم بالنسبة لتلك المسئلة مجتهدون» اهـ.

العملِ بالمذهب وهي كثيرةٌ مشهورةٌ، وعند التحقيق فهي غيرُ خارجة عن مذهبه وذلك إما بالاستنباط أو القياس أو الاختيار من قاعدة له أو على قول قديم أو لدليل صحيح لقوله: - رضي الله تعالى عنه - «إذا صح الحديثُ فهو مذهبي»(١) اهـ.

قال شيخُ شيخنا في حاشية الرسالة: «قوله الاختيار: هو الذي استنبطه المختار الخ انظر فها الفرق بين الاختيار والوجه الشاذ؟» اهـ.

(١) بقيةُ كلامِه: «فمن الاختيارات العمل بمذهب مالك في أن الماء لا يَنجس مطلقا إلا بالتغير، ومنها الاكتفاء في النية بالمقارَنة العرفية لأن القلوب لما أظلمت وضَعُفت عن القدرة على ما شرطوه من مقارنة النية للتكسر من أوله الى آخره بالاعتبار الذي ذكروه الذي قيل فيه إنه خارجٌ عن مقدور البشر رأى جمعٌ منهم الحُجة الغزالي - نفع الله به - الاكتفاءَ بالمقارنة العرفية عند العوام واختاروه وقرَّروه لما في ذلك من المشقة والعسر، ومنها نقلُ الزكاة، ودفعُها الى صنف واحد، ومنها المعاطاة في بعض البيع، ومنها بيع العُهدة المعروف عند علماء حَضْر مَوت، ومنها معاملة السفيه، وكون الرشد إصلاح الدنيا دون الدين، ومنها المزارعة والمخابرة والمفاخذة والمناشرة [بالنون لا بالباء]، ومنها رد الباقي بعد ذوي الفروض عليهم غير الزوجين إذا لم ينتظم بيتُ المال فإن فُقِد فلذوي الأرحام، ومنها ولاية الفاسق في النكاح، ومنها جواز العمل بالقول القديم فيمن انقطع حيضها لغير علة بأن تتربص أربعة أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر، ومنها الفسخ لغائبة الزوج اذا تعذر تحصيل النفقة، ومنها قبول شهادة الأمثل فالأمثل إذ عم الفسق الى غير ذلك مما هو مذكور في محله» اهـ. قَوْلُهُ: «بَيْع الْعُهْدَةِ» قال الشرواني: «وَصُورَتُهَا أَنْ يَقُولَ الْمِدِينُ لِدَائِنِهِ بِعْتُك هَذِهِ الدَّارَ مَثَلًا بِهَا لَك فِي ذِمَّتِي مِنْ الدَّيْنِ وَمَتَى وَفَّيْتُ دَيْنَك عَادَتْ إِلَيَّ دَارِي» اهـ. وفي بُغية المسترشدين: «ما حكم المزارعة والمغارسة والمخابرة والمناشرة؟ ومن جوّزها من العلماء؟ أما المزارعة وهي العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها، والبذر من المالك والمخابرة كذلك، إلا أن البذر من العامل، وصيغتها أن يقول: زارعتك على هذه الأرض على أن لك نصف زرعها أو ثلثه مثلاً، فقد ذهب كثير من العلماء إلى جوازهما، وأما المغارسة ويقال لها المناصبة والمفاخذة والمخالعة وهي أن يدفع صاحب الأرض أرضه لمن يغرسها من عنده ويكون الشجر بينها أو بينهما وثالثٍ ويعمل ما يحتاجه الغرس، فقد قال السبكي: لا شك أن من منع المخابرة يمنعها، ومن جوّزها يحتمل أن يجوّزها ويحتمل المنع، وأوسع المذاهب في ذلك مذهب ابن أبي ليلي وطاوس والحسن والأوزاعي، فمقتضي مذهبهم تجويز المغارسة أيضاً، والفرق بينهما عسير، وأما المناشرة ويقال لها المفاخذة وهي أن يدفع الأرض الدامِرة لمن يعمرها ويرد مكاسرها ويحرسها، بحيث تستعد للزراعة بجزء منها، قال أبو صهى وأبو حويرث وأبو يزيد: إن عمل أهل حضر موت على ذلك قياساً على اختيار المخابرة، ويقررهم علماؤهم على ذلك وفيها ما فيها» اهـ.

قلت: لعل الفرق بينها أن «الوَجْهَ الشَّاذّ»: خاصٌّ بأصحاب الوجوه، و «الاختيار»: أعم يطلق على ما يقع لهم كما يطلق على ما يقع لغيرهم، ولذا تجد في شرح المهذب كثيرا إطلاق نحو «اختاره المزني» (۱) و «اختاره الروياني» و «اختاره إمام الحرمين» كما تجد في التحفة وغيرها إطلاق نحو «اختاره السبكي» و «اختاره البلقيني» و «واختاره جمع متأخرون» ؛ فالقول بأن «الاختيار» خاصٌّ بغير أصحاب الوجوه فيه نظرٌ.

«طَرِيقُ الْعِرَاقِيِّينَ»، «طَرِيقُ الْخُرَاسَانِيِّينَ»، «طَرِيقُ الْمَرَاوِزَة»:

بعد أَنْ بَثَّ أصحابُ الإمامِ الشافعيِّ - رضي الله تعالى عنه وعنهم -إجتهاداتِه في الأمصار بَرَزَتْ لدى الشافعيَّة طريقتانِ في التَّعامُل مع أقوالِ الإمام ووُجوهِ متقدِّمِي أصحابِه.

الطَّرِيقَةُ الأُولَى: مَنْهَجُ الْعِرَاقِيِّينَ، قال في شرح المهذب: «إن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعيِّ وقواعدِ مذهبِه ووُجوهِ متقدِّمِي أصحابِنا أَتقنُ وأثبتُ مِن نقل الخراسانيين غالبا» اهـ.

فطريقتُهم ممتازةٌ بترجيحاتهم المذهبية، وتحرير الروايات المنقولة عن الإمام، مع ضبط آراء أصحابه المتقدمين، وتقرير قواعدِ الترجيح في المذهب بناءً على ذلك.

الطريقة الثانية: مَنْهَجُ الْخُرَاسَانِيِّينَ، ويقال «طَرِيقُ الْمُرَاوِزَةِ»(٢) أيضًا، قال في شرح المهذب: «والخراسانيون أحسنُ تصرفًا وبحثًا وتفريعًا وترتيبًا غالبًا» اهـ.

وقال التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة القفال الصغير المروزي شيخٍ

⁽١) كقول المجموع: «وقد ذكرنا القولين في وجوب إفاضة الماء على ظاهر شعور الوجه الخارجة عن حده والصحيح منهما عند الأصحاب الوجوب محكي عن مالك وأحمد، وعدم الوجوب محكي عن أبي حنيفة وداود واختاره المزني» اهـ.

الخراسانيين: «وطريقتُه في مذهب الشافعي التي حَمَلَها عنه فقهاءُ أصحابِه من أهل البلاد أَمْتَنُ طريقةٍ وأوضحُها تهذيبًا وأكثرُها تحقيقًا» اهـ.

فطريقتُهم ممتازةٌ بترجيحاتهم المذهبية والتصرُّف في الروايات المنقولة تعليلاً وتخريجًا فتوسَّعتْ جهودُهم في جانب الدِّراية أكثرَ من الرواية.

فحينَ غَدَا كلُّ من الفريقين يَسلُكُ مَنهجًا في التعامُل مع الأقوال والوجوه - تصحيحًا وتضعيفًا - ممتازًا عن الآخر في الجملة كثرت المصنفات الفقهية على منهج كلِّ منها، إلى أن ظهر الميلُ إلى الجمع بين هاتين الطريقتين بصورةٍ تَتَوَحَّدُ فيها الاتِّجاهاتُ المذهبية غالبًا، حرصًا على تكامُلِ الطريقتين في خدمة المذهب، وكيلا تزدادَ الشُّقَةُ بينها فيَعْتَاصَ على الناظر التوفيقُ بينها فضلاً عن تحقيق الفروع المذهبية.

وفي الطبقات الكبرى في ترجمة القفال أيضًا: «حاملُ لواءِ طريقةِ العراق أبو حامدٍ الإسفرايني، والقائمُ بأعباءِ طريقةِ خراسان القفالُ المروزيُّ ؛ هما - رحمهما الله - شيخا الطريقتين إليهما المرجِع وعليهما المعوَّلُ» اهـ.

وسيأتي عن «تهذيبِ» النوويِّ – رحمه الله تعالى –: «أبو إسحاق المُرْوَزِي: إمامُ جماهيرِ أصحابنا وشيخ المذهب، وإليه ينتهي طريقةُ أصحابنا العراقيين والخراسانيين^(۱)، تفقه على أبي العباس بن سُريج، توفي سنة أربعين وثلاثيائة. وأبو حامد الإسفراييني: إمام طريقة أصحابنا العراقيين، وشيخ المذهب، وعنه انتشر فقه طريقة أصحابنا العراقيين (۲).

وسيأتي عن طبقات ابن قاضي شهبة: القفالُ الصغير المروزي: شيخُ طريقةِ خراسان توفي بمرو سنة سبع عشرة وأربعهائة.

⁽۱) فإن أبا حامد الإسفراييني أخذ عن أبي القاسم [عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز] الدَّارَكِيّ المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثهائة عن أبي إسحاق المُرْوَزِي، والقفالُ الصغير المروزي أخذ عن أبي زيد [محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني – بفاء وشين معجمة ونون –] المُرْوَزِي المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثهائة عن أبي إسحاق المُرْوَزي كها في طبقات ابن قاضي شهبة وطبقات ابن هداية الله وغيرهما.

⁽٢) وتوفي في شوال سنة ست وأربعمائة.

وفي الطبقات الكبرى: «أبو على الحُسين بن شُعيب بن محمدِ السَّنْجي أولُ مَنْ جَمَعَ بين طريقتي العراق وخراسان وهو والقاضي الحُسين أنجبُ تلامذةِ القفال وقد تفقه على شيخ العراقيين الشيخ أبي حامد ببغداد وعلى شيخ الخراسانيين أبي بكر القفال بمرو وهو أخص به» اهـ(١).

وقال في الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج (٢): «وأصحاب الشافعيّ الآخِذون عنه بالواسطة كثيرون لا يُحصّون، لكن اشتهر منهم جماعةٌ في استنباط الأحكام من نصوصه وتوجيهها والتفريع عليها ويُسمُّون بـ«أَصْحَابِ الْوُجُوه».

(۱) ولعل مِن أواخر مَنْ جَمَعَ بين الطريقتين الإمام النووي - رحمه الله تعالى - فقد قال في التهذيب في بيان سلسلة سنده: «فأما أنا فأخذتُ الفقة قراءةً، وتصحيحًا، وسياعًا، وشرحًا، وتعليقًا، عن جماعاتٍ أولهُم شيخي الإمام أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي ثم المُقدِسِي ثم شيخنا أبو محمد عبد الرحمن بن نوح بن محمد بن إبراهيم بن موسى المقدسي ثم الدمشقي ثم شيخنا أبو حفص عمر بن أسعد بن أبي غالب الرَّبَعِيُّ الإِرْبِلُيُ ثم شيخنا أبو الحسن سَلاَّر بن الحسن الإِرْبِلُيُ ثم الحلكي ثم الدمشقي وتفقه شيوخنا الثلاثةُ الأولون على شيخهم الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح، وهو على والدِه، وهو في طريقة العراقيين على أبي سعيد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن على بن أبي عصرون المُوصِلي، وهو على القاضي أبي الطيب وهو على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وهو على القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبّري، وهو على أبي الحسن محمد بن علي بن سهل بن مصلح الماسَرْ جِسِي، وهو على أبي المعسل بن بشار الأنّماطي، وهو على أبي إبراهيم إساعيل بن يحيى المُزنِي، وهو على أبي عبيد الله محمد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه.

وأما طريقة أصحابنا الخراسانيين فأخذتُها عن شيوخِنا المذكورين، وأخذها شيوخُنا الثلاثةُ عن ابن الصلاح، عن والده، عن أبي القاسم بن الْبَزْرِي الجُزَرِي، عن أبي الحسن على بن محمد بن علي إِلْكِياً الْمُرَّاسِي، عن أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ابن عبد الله بن يوسف إمام الحرمين، عن والده أبي محمد، عن أبي بكر عبد الله بن أحمد الله بن أحمد القفال المروزي الصغير، وهو إمام طريقة خراسان، عن أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي، عن أبي إسحاق المروزي، عن ابن سُريج، كما سبق. وتفقه شيخُنا الإمام أبو الحسن سَلاً على جماعاتٍ منهم الإمام أبو بكر الماهاني، وهو على ابن البَزْرِي بطريقه السابق، فهذا مختصر السلسلة» اهـ.

(٢) للسيد أحمد بن أبي بكر بن شُمَيْط العلوي الحَضْرَمي [١٢٧٧ - ١٣٤٣ هـ].

منهم: أحمد بن سيّار (۱)، ومحمد بن نصر المروزي، وهما من الطبقة الثانية. ومنهم: أبو الطيب بن سلمة، وأبو عبد الله الزُبيري، وابن حَرْبويه، وأبو حفص الْبَابُشَامِيُّ، وأبو علي بن خَيرَان، وأبو بكر النيسابوري، وأبو سعيد الإصطخري، وأبو بكر الصّيرفي، وابن القاص، وأبو إسحاق المروزي، وأبو بكر الصبغي، وأبو علي بن أبي هريرة، وابن الحداد، وأبو علي الطّبَري، وأبو بكر المحمودي، وأبو الحسن الصابوني، وابن القطان، والقفال الشاشي، وابن العِفْرِيس (۲)، وأبو سهل الصّعْلُوكي، وأبو زيد المروزي، وأبو أحمد الجُرجاني، والماسَرْجِسِيُّ (۳)، وأبو القاسم الصّيمُري، وزاهر السّرَخْسِي، وابن لآلٍ، والخِضْرِيّ (٤)، وأبو الحسن الخُوْرِي (٥)، وأبو عبد الله الحَنَاطي (٢)، وهم من الطبقة الثالثة.

(١) أحمد بن سيار بن أيوب أبو الحسن المروزي الحافظ الفقيه أحد الأعلام توفي في ربيع الآخر سنة ثهان وستين ومائتين عن سبعين سنة من الطبقة الثانية ممن لم يدرك الشافعي - رضي الله عنه-وسيار بسين مهملة مفتوحة وياء مشدودة بنقطتين من تحت» اهـ طبقات ابن قاضي شهبة.

(٢) أبو سهل بن العفريس الزوزني صاحب جمع الجوامع في نصوص الشافعي هو إمام أواخر الطبقة الثالثة أو أوائل الرابعة والعفريس فيها كُنا نلفظ به بكسر العين المهملة بعدها فاء ساكنة ثم راء مكسورة ثم آخر الحروف ساكنة ثم سين مهملة لكني رأيتُها مضبوطة بفتح العين والفاء وإسكان الراء بعدها نون ساكنة ثم سين مهملة والله أعلم أي الأمرين صوابٌ "اهد طبقات الشافعية الكبرى. وفي تاج العروس: «وابنُ العِفْرِيس كَقِنْدِيلٍ: هو أَبُو سَهْل أَحْدُ بنُ مُحَمَّدٍ الزَّوْزَنِيُّ الشّافِعِيُّ الإمام الفَقِيةُ المتكلّم صاحِبُ جَمْع الجَوَامع " اهد.

(٣) أبو الحُسن الماسر جسي من أئمة أصحابنا أصحاب الوجوه وهو بسينَ مهملة مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم جيم مكسورة، ثم سين مهملة مكسورة»اهـ تهذيب الأسهاء واللغات.

- (3) في وفيات الأعيان: «الخضري أبو عبد الله محمد بن أحمد الخضري المروزي الفقيه الشافعي، إمام مرو ومقدم الفقهاء الشافعية، صحب أبا بكر الفارسي، وكان من أعيان تلامذة أبو بكر القفال الشاشي، وأقام بمرو ناشرا فقه الشافعي، وكان يضرب به المثل في قوة الحفظ وقلة النسيان، وله في المذهب وجوه غريبة نقلها الخراسانيون عنه وتوفي في عشر الثمانين والثلثمائة، والخضري: بكسر الخاء المعجمة وسكون الضاد المعجمة وبعدها راء، هذه النسبة إلى بعض أجداده، واسمه الخضر، هذا عند من يكسر الخاء ويسكن الضاد من الخضر، وهي إحدى اللغتين، فأما من يقول الخضر بفتح الخاء وكسر الضاد فقياسه أن يقال الخضري بفتح الضاد» اهد.
- (٥) على بن الحسن القاضي أبو الحسن الجوري والجُور بضم الجيم ثم الواو الساكنة ثم الراء بلدة من بلاد فارس أحد الأئمة من أصحاب الوجوه»اهـ طبقات الشافعية الكبرى.
- (٦) أبو عبد الله الحناطي الطبري والحناطي بحاء مهملة بعدها نون مشددة وهذه النسبة لجماعة من أهل طبرستان منهم هذا الإمام ولعل بعض آبائه كان يبيع الحنطة»اهـ طبقات الشافعية الكبرى.

ومنهم: أبو طاهر الزيادي، وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر النُّوقَاني^(۱)، وأبو حاتم القزويني، والشريف ناصر العُمْري^(۲)، وأبو عبد الله القَطَّان، وأبو عبد الرحمن القَزَّاز، وأبو عاصم العَبَّادي^(۳) الشالُوسِي^(٤)، وأبو خَلَف الطَّبَري، وهم من الطبقة الرابعة.

ثم جاء بعدهم بقية أصحاب الوجوه طبقة بعد طبقة حتى جاء الشيخ أبو حامد أحمد الفقيه المعروف بالإسفراييني الذي انتهت إليه الرياسة في فقه الشافعي ببغداد، قيل: كان يحضر درسه سبع مئة فقيه. وتبعه جماعة لا يُحصَون عددا، أخصهم به القاضي أبو الحسن الماوردي صاحب «الحاوي» البصري المتوفى سنة أربع مئة وخسين من الهجرة، والقاضي أبو الطيب الطّبري صاحب الكتاب المسمى بـ «التعليقة» في نحو عشر مجلدات كثير الاستدلال والأقيسة، المتوفى سنة أربع مئة وخسين من الهجرة، والقاضي أبو على البَنْدَنيجي، وأبو الحسن أحمد بن عمد المُحَامِلي المتوفى سنة أربع مئة وخس عشرة صاحب كتاب «المقنع»، وسُليم الرازي (٥)، وسلكوا طريقة في تدوين الفروع، واشتهرت طريقتهم في ذلك بطريقة العراقيين.

(١) في طبقات ابن قاضي شهبة: «محمد بن بكر بن محمد أبو بكر الطوسي النوقاني تفقه بنيسابور على الماسرجسي ونوقان بنون مضمومة» اهم وفي طبقات الشافعية الكبرى: محمد بن بكر بن محمد أبو بكر الطوسي النوقاني من نوقان بفتح النون ثم واو ساكنة ثم قاف يليها ألف ثم نون إحدى مدائن طوس» اهـ.

وفي لب اللباب: «النوقاني: بالفتح والسكون وقاف إلى نوقان مدينة بطوس» اهـ.

وفي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: «نوقان مدينة بطوس، وقرية بنيسابور» اهـ.

وفي معجم البلدان:«نوقان: بالضم والقاف وآخره نون: إحدى قصبتي طوس لأن طوس ولاية ولها مدينتان إحداهما طابران والأخرى نوقان وبنيسابور قرية أخرى يقال لها نوقان» اهـ.

- (٢) والشريف بالفاء قال في التهذيب: «ناصر العمري: بضم العين، من أصحابنا أصحاب الوجوه، واشتهر بالشريف ناصر العمري» اهـ.
- (٣) هو بفتح العين، وتشديد الباء، منسوب إلى عَبَّاد جد جد أبيه، وهو أحد فقهاء أصحابنا أصحاب الوجوه» اهـ تهذيب الأسهاء.
- (٤) عبد الكريم بن أحمد بن الحسن بن محمد الطبري أبو عبد الله الشالوسي من قرية شالُوس بفتح الشين المعجمة وضم اللام بعد الألف بعدها واو ساكنة ثم سين مهملة وهي من نواحي آمل طبرستان»اه طبقات الشافعية الكبرى.
- (٥) سُليم بضم السين أبو الفتح سُليم بن أيوب الرازي من فقهاء أصحابنا وأئمتهم ومصنفيهم، تفقه وهو كبير، وكان يشتغل في أول عمره بالنحو، واللغة، والتفسير، والمعاني، ثم بالحديث، ثم رحل إلى بغداد، واشتغل بالفقه على الشيخ أبي حامد الإسفراييني إمام أصحابنا العراقيين» اهـ تهذيب الأسهاء.

وجاء القفال المروزي وسلك طريقة أيضا في تدوين الفروع، وتبعه جماعة، أخصهم الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف النيسابوري المعروف بالجُويني المتوفى سنة أربع مئة وثهانية وثلاثين، وصاحب كتاب «الإبانة» أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الفُوراني المروزي المتوفى سنة أربع مئة واثنين سنة أربع مئة وإحدى وستين، والقاضي حسين بن محمد المروزي المتوفى سنة أربع مئة واثنين وستين، وله كتاب سهاه: «التعليقة» أيضا في الفروع، وأبو على السِّنْجي (۱)، والمسعودي، واشتهرت طريقة هؤلاء ومن تبعهم بطريقة الخراسانيين، ويقال لهم: المرازوة أيضا ؛ لأن شيخهم ومعظم أتباعهم مرازوة، فتارة يقولون: «قال الخراسانيون...»، وتارة يقولون: «قال المراوزة كذا»، فها عبارتان عن مُعَبَّر واحدٍ.

ثم مِنْ بعد أصحاب الطريقين جماعةٌ من أصحاب الشافعي ينقلون الطريقين ؟ كأبي عبد الله الحليمي، والرُوياني صاحب «البحر»، واسمه عبد الواحد بن إسهاعيل بن أحمد الروياني المتوفى سنة خس مئة واثنين، والقاضي أبي المعالي مجُلِّ صاحب «الذخائر» المتوفى سنة خس مئة وخس، والشيخ أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي صاحب «المهذب» و «التنبيه» المتوفى سنة أربع مئة وست وسبعين، وإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجُويني المتوفى سنة أربع مئة وثهانية وسبعين صاحب «نهاية المطلب في دِراية المذهب»، وعبد الرحمن بن المأمون المعروف بالمتولي النيسابوري المتوفى سنة أربع مئة وثهانية وسبعين، صاحب «تتمة الإبانة»، والإمام حجة الإسلام الغزالي وغيرهم، وربها يعتمد كلُّ ما ظهر له وإن خالف مَنْ نَقَل عنه في بعض الفروع» اهما في الابتهاج.

وعدَّد الشيخ التقي السبكي رحمه الله تعالى في تكملة المجموع: «من كتب العراقيين وأتباعهم: تعليقة الشيخ أبي حامد الإسفراييني والذخيرة للبندنيجي وتعليقة البندنيجي أيضا والمجموع للمحاملي والأوسط للمحاملي والمقنع للمحاملي واللباب للمحاملي والتجريد للمحاملي وتعليقة القاضي أبي الطيب الطبري والحاوي للهاوردي والإقناع له واللطيف لأبي

⁽١) أبو على السنجي: من أصحابنا المصنفين أصحاب الوجوه، هو بكسر السين المهملة وإسكان النون وبالجيم، منسوب إلى سنج، قرية من قرى مرو، واسمه الحسين ابن شعيب» اهـ تهذيب الأسماء.

الحسن بن خيران والتقريب لسُليم والمجرد له والكفاية له والكفاية للعبدري والتهذيب لنصر المقدسي والكافي وشرح الإشارة له والكفاية للمحاجري والتلقين لابن سراقة وتذنيب الأقسام للمرعشي والكافي للزبيدي والمطارحات لابن القطان والشافي للجرجاني والتجريد له والمعاياة له والبيان للعِمْراني والانتصار لابن عصرون والمرشد له والتنبيه والإشارة له والشامل لابي نصر ابن الصباغ والعُدَّة لأبي عبد الله الحسين بن علي الطبري والبحر للروياني والحلية للروياني والتنبيه للمصنف وشرحه لابن يونس وشرحه لشيخنا ابن الرفعة ودفع التمويه عن مشكلات التنبيه لأحمد بن كتاسب وغير ذلك مما هو مشهور.

ومن كتب الخراسانيين وأتباعِهم: تعليقة القاضي حسين والفتاوى له والسلسلة للجويني والجمع والفَرْق له والنهاية لإمام الحرمين والتذنيب للبغَوي والإبانة للفُوراني والعمدة للفوراني وتتمة الإبانة للمتولي والبسيط والوسيط والوجيز والخلاصة وشرح الوسيط لشيخنا ابن الرفعة وإشكالات الوسيط والوجيز للعجيلي وحواشي الوسيط لابن السكري وإشكالات الوسيط لابن الصلاح والشرح الكبير للرافعي والشرح الصغير له والتهذيب له والروضة للنووي ومختصر المختصر للجويني وشرحه المسمى بالمعتبر، والمحرّد والمنهاج وتذكرة العالم لأبي علي بن سُريج واللباب للشاشي» اهد.

قال بعضُهم: "إذا أطلقوا لفظ «قال أصحابُنا العراقيون كذا»، و «طريقة أصحابِنا العراقيين كذا» فمرادهم أبو حامد الإسفراييني وأتباعُه، أو لفظ «قال أصحابنا الخراسانيون كذا»، و «طريقة أصحابِنا الخراسانيين كذا» فمرادهم القفالُ المروزي وأتباعُه، وإذا أطلقوا: «في كتب الخراسانيين كذا» فهو يشمل أصحابَ الطريقة المذكورين وسائر كتب أئمة خراسان، أو «في كتب العراقيين كذا» فهو يشمل أصحابَ الطريقة المذكورين وسائر كتب أئمة العراق» اهـ.

«النَّيْسَابُورِيُّونَ»، «الخُراسَانِيُّونَ»، «الْمَرَاوِزَةُ»، «الْعِرَاقِيُّونَ»:

قال التاجُ السبكيُّ - رحمه الله تعالى - في مقدمة طبقاته الكبرى: «اعلم أن أصحابنا فِرَقٌ تَفَرَّقوا بتفرق البلاد، فمنهم: «أصحابنا بالعراق» كبغداد وما والاها.

ومنهم: «النَّيْسَابُورِيُّونَ» ؛ وقد كانت نيسابور من أَجَلِّ البلاد وأعظمِها لم يكن بَعْدَ بعْدادَ مثلُها.

ومنهم: «الخراسانيون»، والخراسانيون: أعم من النيسابوريين إذ كلُ نيسابوري خراساني، ولا يَنعكسُ، وليس الخراسانيون مع نيسابور كالعراقيين مع بغداد ؛ فتَمَّ جَمْعٌ يفُوقُونَ عَددَ الحصا من خُراسان لم يدخُلوا نيسابور، بخلاف العراقيين لاتساع بلادِ خراسان، وكثرة المدنِ العامرة فيها، والعلماء بنواحيها، إذ من جملتها: «مَرْو» وهي المدينة الكبرى، والدارُ العظمى، ومَرْبعُ العلماء، ومرتعُ الملوك والوزراء. و «خراسان»: عُمدتها مدائنُ أربعةٌ كأنها هي قوائمها المبنية عليها، وهي: «مَرْو» و «نيسابور» و «بَلْخ» و «هَرَاة»، هذه مُدنُهُ العظام. ولا مَلامَ عليك لو قلت: «بل هي مُدن الإسلام»؛ إذ هي كانت ديار العلم على اختلاف فنونِه والمُلكِ والوزارة على عظمتها، و «مَرْو»: واسطة العِقْد وخلاصة النَّقد، وكفاك قول أصحابنا تارة: «قال الخراسانيون»، وتارة: «قال المراوزةُ» وهما: عبارتانِ عندهم عن مُعَيَّرٍ واحدٍ. والخراسانيون نِصفُ المذهب؛ فكأن مَرْوَ في الحقيقة نصفُ المذهب، وإنها عَبروا بالمراوزة عن الخراسانيون نِصفُ المذهب؛ فكأن مَرْوَ في الحقيقة نصفُ المذهب، وإنها عَبروا بالمراوزة عن الخراسانيين جميعًا لأن أكثرَهم من «مَرْوَ»، وما والاها، وكفاك بأبي زيد عبروا بالمراوزة عن الخراسانيين جميعًا لأن أكثرَهم من «مَرْوَ»، وما والاها، وكفاك بأبي زيد المروزي وتلميذِه القفالِ الصغير ومَن نبغ من شِعابها وخرج من بابها» اهـ.

«الطُّرُق»، «الطَّرِيق»، «الطَّرِيقَة»:

الطُّرُق لغةً: جمع طريقٍ ؟ قال الراغب الإصفهاني في المفردات: «الطريقُ: السبيلُ الذي يُطْرَق بالأَرجُل أي يُضرَب، وعنه استُعير كلُّ مسلكِ يَسلُكه الإنسان في فعلٍ محمودًا كان أو مذمومًا. وجمع الطريق: طُرُق، وجمع طريقةٍ: طَرَائِق»اهـ.

وفي «المحكم والمعجم الأعظم» لابن سِيدَهْ: «والطريق: السبيل تذكر وتؤنث... والطريقة: السيرةُ» اهـ.

وفي مختار الصحاح: «الطريق: السبيل، وطريقةُ الرجل: مَذهبُه، يقال: «ما زال فلانٌ على طريقةٍ واحدةٍ أي حالةٍ واحدةٍ» اهـ.

فعلم أنَّ الطريقَ في أصل معناه بمعنى السبيل ويُطلَق مجازًا على المسلك وهو المذهبُ والسِّيرة، وأن الطريقة بالتاء: حقيقةٌ في السِّيرةِ والمذهبِ فهما كالمكان والمكانة.

وأما الفقهاء فهم يُطلِقون في حالة الإفراد «الطريق» و «الطريقة» بمعنَّى واحدٍ سيأتي حتى جَعَلَ الدَّمِيريُّ الطُّرُقُ جمعَ طريقةٍ حيث قال في شرح المنهاج: «الطُّرْقُ:جمعُ طريقةٍ، وهي مذهبُ الرجل؛ تقول: «ما زال فلانٌ على طريقةٍ واحدةٍ أي حالةٍ واحدةٍ» اهـ.

وفي اصطلاح كافة الفقهاء الشافعية: اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ قولِ الإمامِ أو وجهِ الْأَصْحَابِ السَّابقينَ بِحِكَايَةِ بعضِهِمْ خِلاَفًا وإنكارِ بعضِهِمْ له، وبعبارةٍ أخرى اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ هل في المسألة خِلاَفٌ أم لا؟ فيقولُ بَعْضُهُمْ: «لاّ» وبَعْضُهُمْ: «نَعَمْ»(١).

قال في الدقائق: «والطرقُ (٢): اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ المُذْهَبِ اهـ، ومثله في التحقيق.

وفي المحلي والنهاية والمغني: «وَهِيَ [أي الطُّرُقُ] اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ اللهُّرُقُ] الْخِيلَافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ اللهُّهُ مَا اللهُّهُ مَا يَعْضُهُمْ بِأَحَدِهِمَا» اللهُ هَبِ كَأَنْ يَحْكِيَ بَعْضُهُمْ بِأَحَدِهِمَا» اهـ.

وفي شرح المهذب: «وأما الطُّرُق فهي اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ المُذْهَبِ ؛ فيقولُ بعضُهم مثلاً: «في المسألة قَوْلانِ»، أو «... وَجْهانِ»، ويقولُ الآخَرُ: «لاَ يَجوزُ» قولاً واحدًا أو

⁽١) كمسألة ما لَوْ أَجْنَبَ ثُمَّ أَحْدَثَ فهلْ يَكْفِيهِ الْغُسْلُ عن الْوُضُوءِ؟ فيها طَرِيقَانِ، أولاهما: قولُ بعضِهم: فيها خلافٌ من وجهين: الأولُ كَفَى الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي لَا يَكْفِي الْغُسْلُ وَإِنْ نَوَى مَعَهُ الْوُضُوءَ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي لَا يَكْفِي الْغُسْلُ وَإِنْ نَوَى مَعَهُ الْوُضُوءَ، والطريق الثانية: قولُ بعضِهم: ليس فيها خلافٌ، بل يَكْفِي الْغُسْلُ قَطعًا، فالطريق الأولى طَرِيقُ قَطْع.

⁽٢) المراد بالطُّرق في كلام الدقائق والمجموع وبضميرها في كلام غيرهما ما زاد على واحد أعم من أن يكون اثنين فأكثر فإن الاختلاف يتصور بطريقين فقط أيضا كها يتصور بالطرق. ولا يصح إرجاع الضمير إلى «الطريق» المعلوم من المقام نظرًا إلى أن مسمى «الطريق» أو «الطريقة» هو نفسُ حكاية الخلاف أو نفسُ القطع فإن الخبرَ هو «اختلافُ» وهو لا يتصور في طريق واحدةٍ.

وجهًا واحدًا، أو يقولُ أحدُهما: «في المسألة تفصيلٌ» ويقولُ الآخَرُ: «فيها خِلافٌ مطلَقٌ»،» اهـ.

فقوله: «قولانِ أو وجهانِ» أي كقولهم في مسألةٍ من المسائل: «يجوز» و «لا يجوز» مثلا. وقوله: «في المسألة وقوله: «ويقول الآخرُ» أي في تلك المسألة. وقوله: «لا يجوزُ» أي مثلا. وقوله: «في المسألة تفصيلٌ» أي ليس فيها خلافٌ مطلَقٌ.

فظهر من هذه العبارة أنَّ الطُّرُقَ – كالطريقينِ – لا بُدَّ وأنْ تكونَ فيها طريقُ قطْعٍ وطريقُ خلافٍ، فلا يكون الاختلافُ إلا بقَطْعٍ وخلافٍ ؛ ولهذا لمَّا كان «المذهبُ» في اصطلاح المنهاج حيثُ يكونُ الخلافُ من طريقين أو طُرقٍ كانتْ في مواضع التعبير به طريقٌ حاكيةٌ وطريقٌ قاطعةٌ على الأقلّ، وقد تتعدَّدَانِ أو إحداهما(١) كما سَتَرى بعضَ أمثلة ذلك – حاكيةٌ وطريقٌ قاطعةٌ على الأقلّ، وقد تتعدَّدَانِ أو إحداهما(١) كما سَتَرى بعضَ أمثلة ذلك إن شاء الله تعالى – ؛ فقولُ المجموع: «فيقولُ بعضُهم...» تفسيرٌ للاختلاف لا مجرَّدُ تمثيلٍ. ولذلك كتب الإمامُ القليوبي – رحمه الله تعالى – على قول الجلال: «كَأَنْ يَحْكِيَ»: «ولو قال: «بأنْ يَحْكِيَ» لكان أولى(٢).

⁽١) سيأتي آنفا مثال تعددهما معا، ومن أمثلة تعدد القاطعة مسألة ولاية الفاسق ففي شرح المحلي: «(وَلَا وِلَايَة لِفَاسِقِ عَلَى المُذْهَبِ) مُجُبِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ فَسَقَ بِشُرْبِ الْحَمْرِ أَوْ بِغَيْرِه، أَعْلَنَ بِفِسْقِهِ أَوْ أَسَرَّهُ وَالْقَوْلُ النَّانِي: أَنَّهُ يَلِي وَقَطَعَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِالْأَوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي، وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ المُجْبِرَ يَلِي بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَبَعْضُهُمْ بِالنَّاقِي، وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ فَسَقَ بِغَيْرِ شُرْبِ الْحَمْرِ وَلِي أَوْ بِشُرْبِهِ، فَلَا يَلِي وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ أَسَرَّ فِسْقَهُ وَلِي بِعَكْسِ ذَلِكَ وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ فَسَقَ بِغَيْرِ شُرْبِ الْحَمْرِ وَلِي أَوْ بِشُرْبِهِ، فَلَا يَلِي وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ أَسَرً فِسْقَهُ وَلِي وَالْعَلِي وَبَعْضُهُمْ مِأْنَّهُ إِنَّ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِهِ اللهِ لَا يَقُولُهُ وَالْقُولُ الثَانِي السَّرَةُ إِلَى القول وَأَعْنَى الْغَزَالِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِهِ اللهِ فقوله: «والقول الثَانِي» إشارة إلى القول والثاني من الحاكية التي عليها وقع التعبير بالمذهب، وإلى أنها هي الراجحة. وقوله: «وقطع بعض الثاني من الحاكية التي عليها وقع التعبير بالمذهب، وإلى أنها هي الراجحة. وقوله: «وبعضهم...» وبعضهم...» الشارة إلى القول القليوبي: «قَوْلُهُ: (عَلَى المُذْهَبِ) هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ مِنْ الطَّرِيقِ الْحُاكِيَةِ وَيُقَابِلُهَا سَبْعُ طُرُقٍ بِجَعْلِ كَلَامِ الْغَزَالِي القول طَرِيقَةً مُسْتَقِلَةً هُمْ مُشْتَقِلَةً هُمُ الْمَدَالِي القول عَلَيْهُ مَنْ الطَّرِيقِ الْخَاكِيَةِ وَيُقَابِلُهَا سَبْعُ طُرُقٍ بِجَعْلِ كَلَامِ الْغَزَالِيَ القولِهُ عَلَيْهُ مُسْتَقِلَةً وَسُقَةً مُسْتَقِلَةً اللهُ الْفَولُ الْمُهُ مِنْ الطَّرِيقِ الْخَاكِيةِ وَيُقَابِلُهَا سَبْعُ طُرُقٍ بِجَعْلِ كَلَامِ الْغَزَالِيَ الْمُهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمَ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْ

⁽٢) ولكن الإمام المحلي إنها أتى بالكاف إشارةً إلى أن تعدُّد الطرق - بأن توجد حاكيةٌ وقاطعةٌ - لا ينحصر في هذين المثالين ؛ فإنَّ من وُجوه القَطْع أن يَقطع بعضُهم بقولٍ أو وَجهٍ مغايرٍ لما في طريقِ الخلاف من قولين أو وجهين أو أكثر.

ويَدُلُّكُ أيضًا - على أن الطرقَ لا بُدَّ فيها مِنْ حاكيةِ وقاطعةِ على الأقل، وأن المذهبَ الآتي في المنهاج مِن طريقين أو طرق يجب أن توجَد معه حاكيةٌ وقاطعةٌ (١١ - مَواضعُ من الرَّتي في المنهاج مِن طريقين أو طرق يجب أن توجَد معه حاكيةٌ وقاطعةٌ (١١ - مَواضعُ من شرح المحلي وحواشيه كقوله: «(وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الجُنَازَةِ الْحَاْضِرَةِ وَلَا الْقَبْرِ) فِي الصَّلاةِ عَلَيْهِمَا (عَلَى المُذْهَبِ فِيهِمَا) وَالرَّافِعِيُّ قَالَ [في المحرَّر]: «حَرْمَتْ الصَّلاةُ عَلَى الصَّحيحِ»، وَعِبَارَةُ أَصْلِ الرَّوْضَةِ فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ: «وَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَى الْجُنَازَةِ الْحَاضِرَةِ أَوْ الْقَبْرِ لَمُ الصَّحِيحِ»، وَعِبَارَةُ أَصْلِ الرَّوْضَةِ فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ: «وَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَى الْجُنَازَةِ الْحَاضِرَةِ أَوْ الْقَبْرِ لَمُ تَصِحَّ عَلَى اللهَّوْمَ عَلَى الْجُنَازَةِ، وَقَالَ: «قَالَ فِي تَصِحَّ عَلَى اللهَّوْمَ عَلَى الْجُنَازَةِ أَوْ الْجَنَازَةِ مَ مَنْ النَّقَالِ فِي النَّهَايَةِ: «خَرَّجَهُ الْأَصْحَابُ عَلَى الْقُوْلَيْنِ فِي تَقَدُّمِ الْمُأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ، وَنَزَّلُوا الجُنَازَةَ مَنْزِلَةً النِّمَامِ»، قَالَ [في النَّهَايَةِ]: «وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: تَجْوِيذُ التَّقَدُّمِ عَلَى الْجُنَازَةِ أَوْلَى فَإِنَّا لَيْسَتْ إِمَامًا الْإَمَامِ»، قَالَ الْجَنَازَةِ الْفَائِقَةَ اللهَوْرِيُ التَقَدُّمِ عَلَى الْجُنَازَةِ أَوْلَى فَإِنَّا لَيْسَتْ إِمَامًا النَّوَوِيُّ بَحْثَ الْإِمَامِ (٣) طَرِيقَةً قَاطِعةً النَّعَلَ الْخُوازِ، وَطَرَدَهَا فِي المُشَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مُقْتَضَى اصْطِلَاحِهِ فِي تَعْبِرِهِ بِالمُذْهَبِ» المَدْ

فالجلالُ المحلي - رحمه الله تعالى - هنا يُحاوِلُ محاولةً ناجِحةً لإثبات طريق القطع في المسألتين اللتين عَبَّر فيهما في المنهاج بالمذهب، أما في الأولى فبجعل بحثِ الإمامِ السابقِ طريقَ قطع، وأما في الثانية فبطَرْدِ نفسِ هذا البحثِ فيها. ثم يُبيِّنُ أنَّ وجود طريق القطع مما لا بُد منه على مقتضى اصطلاحِ النووي -رحمه الله تعالى -.

⁽١) قال ابنُ النقِيب في السِّراج في شرح المنهاج: "قولُه: "وَحَيْثُ أَقُولُ: المُذْهَبُ فَمِنْ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطُّرُقِ» كذا في الروضة والتحقيق أيضا وهو غيرُ ناصِّ على المقصود؛ فإنه قد يكون أصحَّ طريقةُ الجزمِ أو طريقةُ الخلافِ، وعلى الثاني فالجازمةُ المقابلةُ لها قد تُوافِق المصحَّحَ من الخلاف، وقد يُخالِفه، وقد يكون فيها طُرُقُ أو أكثرُ، والمصحَّحةُ منها إما جازمةٌ وإما حاكيةُ الخلاف وإما مفصِّلةٌ ؛ ولا إشعارَ للفظة «المذهب» بشيء من هذا التفصيل...» اهى ففيه ما يدلُّ على ما ذكرنا من عدمِ خُلُوِّ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرُقِ عن حاكيةٍ وجازِمةٍ أي قاطِعةٍ.

⁽٢) أي من قوله: «وَلَا يَبْعُدُ...» وَ «لَا يَبْعُدُ»:صيغةُ بحثٍ كها سيأتي، وقوله: «ترتيب الخلاف» أي جعْلِ الخلاف هنا خلافًا مُرتَّبًا وهو الخلاف المبنى على خلافٍ آخر كها سيأتي بيانه.

⁽٣) وهو قوله: «وَلَا يَبْعُدُ...». ولنا في «تَصْوِير المُطْلَبِ فِي التَّعبِيرِ بِالمَدْهَبِ» شرحٌ كافٍ لهذه العبارة.

ولذا(١) بَيَّنَ الرافعيُّ - رحمه الله تعالى - في العزيز، والنوويُّ - رحمه الله تعالى - في المجموع حينها كان الخلافُ طُرُقًا أنَّها من حاكيةٍ وقاطعةٍ أو أكثر. وأما الروضةُ فقد تُبيَّنُ ذلك وقد لا تُبيِّنُ، وأما التحقيقُ والمنهاجُ فهُما وإن لم يَتعرَّضَا لبيانِ كيفيةِ الطُّرُق إلاَّ أن مَسائلَ التعبيرِ بالمذهبِ منهما تُوجَد فيها قاطعةٌ وحاكيةٌ على الأقلِّ - اللهُمَّ إلاَّ إذا كان التعبيرُ به على خلافِ اصطلاحِه -كها بَيَّنَه الإمامُ المحليُّ في شرح المنهاج، وإن انعَلقتْ مواضعُ على أَفْهَامٍ، لِمَا أنَّ الجلال - رحمه الله تعالى - بَيَّنه بإشارةٍ دقيقةٍ.

كقوله في صلاة الجماعة: «(وَلَوْ أَحَسَّ) الْإِمَامُ (فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ بِدَاخِلٍ لَمْ يُكُرَهُ انْتِظَارُهُ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ، قُلْتُ: المُذْهَبُ اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ) بِالشُّرُ وطِ المُذْكُورَةِ (وَاللهُ أَعْلَمُ) وَأَصْلُ الْخِلَافِ هَلْ يَنْتَظِرُهُ أَوْ لَا ؟ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا نَعَمْ بِالشُّرُ وطِ المُذْكُورَةِ، حَكَاهُمَا حَيَا قَالَ فِي شَرْحِ المُهَذَّبِ حَثِيرُونَ مِنْ الْأَصْحَابِ فِي الْكَرَاهَةِ نَافِينَ الْإَسْتِحْبَابَ، وَآخَرُونَ فِي الْإِسْتِحْبَابِ نَافِينَ الْكَرَاهَةَ، فَمَعْنَى «لَا يَنْتَظِرُ» عَلَى الْكَرَاهَةِ نَافِينَ الإَسْتِحْبَابِ نَافِينَ الْكَرَاهَةَ، فَمَعْنَى «لَا يَنْتَظِرُ» عَلَى الْأَوْرِةِ يَكُورُهُ، وَعَلَى الثَّانِي: لَا يُسْتَحَبُّ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ أَقُوالُ (٢): يُكْرَهُ، يُسْتَحَبُّ، المُورِدِيُّ المَّانِي عَلَى الثَّانِي: لَا يُسْتَحَبُّ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ أَقُوالُ (٢): يُكْرَهُ، يُسْتَحَبُّ، وَهُوَ مُرَادُ الرَّافِعِيِّ بِهَا رَجَّحَهُ أَيْ يُبَاحُ كَمَا حَكَاهُ اللَّاوَرْدِيُّ اهد.

ففي المسألة إِحْدَى عَشْرةَ طَريقةً: أربعُ حاكياتٍ وسبْعُ قواطعَ، أشار الشارحُ المحقِّقُ إلى أربع منها: حاكيتينِ وقاطعتينِ، فالحاكيةُ الأُولى: قولانِ مُطلَقانِ: «يُكْرَهُ» و «لَا يُكْرَهُ». والحاكيةُ الثانيةُ: قولانِ مُطلَقانِ: «يُسْتَحَبُّ» وَ «لَا يُسْتَحَبُّ». والقاطعةُ الأولى: «لَا يُسْتَحَبُّ مُطلَقًا» قولاً واحدًا، إلا أنَّ القاطعة بعَدم مُطلَقًا» قولاً واحدًا، إلا أنَّ القاطعة بعَدم الإسْتِحْبَابِ هي الحاكيةُ لقولينِ في الْكَرَاهَةِ، كها أن أنَّ القاطعة بعَدم الْكَرَاهَةِ هي الحاكيةُ لقولينِ في الْكَرَاهَةِ، كها أن أنَّ القاطعة بعَدم الْكَرَاهَةِ هي الحاكيةُ لقولينِ في الْكَرَاهَةِ، كها أن أنَّ القاطعة بعَدم الْكَرَاهَةِ هي الحاكيةُ لقولينِ في الْكَرَاهَةِ، كها أن أنَّ القاطعة بعَدم الْكَرَاهَةِ هي الحاكيةُ لقولينِ في الْاسْتِحْبَابِ» أي قائِلينَ: «لَا يُسْتَحَبُّ مُطلَقًا، قولاً واحدًا مقطوعًا به وإنها القولانِ في الْكَرَاهَةِ»، وكذا قوله: «نَافِينَ الْكَرَاهَة»؛ ولقد أصابَ قولاً واحدًا مقطوعًا به وإنها القولانِ في الْكَرَاهَةِ»، وكذا قوله: «نَافِينَ الْكَرَاهَة»؛ ولقد أصابَ

⁽١) أي ولأن الطرقَ لا بُدَّ فيها مِنْ حاكيةٍ وقاطعةٍ على الأقل.

⁽٢) أَيْ ثَلَانَةٌ أَحَدُهَا: «يُكْرَهُ» وَهُوَ مَعْنَى «لَا يَنْتَظِرُ» عَلَى الْأَوَّلِ، وَثَانِيهَا: «يُسْتَحَبُّ» وَهُوَ مَعْنَى «يَنْتَظِرُ» عَلَى الْأَوَّلِ «وَلَا يُسْتَحَبُّ» وَهُوَ مَعْنَى «لَا يَنْتَظِرُ» عَلَى النَّانِي النَّانِي، وَثَالِثُهَا: «لَا يُكْرَهُ» وَهُوَ مَعْنَى «لَا يَنْتَظِرُ» عَلَى النَّانِي وَهُمَا بِمَعْنَى يُبَاحُ» اهـ قليوبي.

القليوبيُّ - رحمه الله تعالى - حيث قال: «وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ طُرُقِ، فَتَعْبِيرُهُ بِالمُذْهَبِ صَحِيحٌ» اهـ.

والحاكيةُ الثالثةُ: قولانِ مُطلَقانِ: «يُسْتَحَبُّ» و «يُكْرَهُ» (١)، والحاكيةُ الرابعةُ: قولانِ مُطلَقانِ: «تَبطلُ به الصلاةُ» وَ «لَا تَبطلُ» كما في «البيان» للعِمْراني - رحمه الله تعالى.

وبقيَّةُ القواطع مُفَصِّلةٌ، فالقاطعةُ الثالثةُ: «انتَظرَه إنْ لم يَعرِفْ عَينَ الداخِلِ وإلا فلا قولاً واحدًا»، والقاطعةُ الرابعةُ: «انتَظرَه إنْ كان ملازِمًا للجهاعة وإلا فلا قولاً واحدًا»، والقاطعةُ الخامسةُ: «انتَظرَه إنْ لم يَشُقَّ على المأمومين قطعًا وإلا فقولانِ (٢٠)»، والقاطعةُ السادسةُ: «ينتَظرُه يَسيرًا، ولا يَنتظره كثيرًا ؛ حكاها العِمْرَاني - رحمه الله تعالى - في «البيان». والقاطعةُ السابعةُ: «لا يَنتظِر قولا واحدا وإنها القولان في الانتظار في القيام».

والمعبَّر عنه بالمذهب مُخالِفٌ للقاطعاتِ^(٣) من طريقِ الخلاف ؛ فإنه ليس في المسألة قاطعةٌ بالإسْتِحْبَابِ مُطلَقًا.

فهذا مثالٌ لتعدُّد الحاكياتِ والقاطعاتِ في الطرق.

ويَكفيكَ دليلاً على ما بَيَّنَا ما في شرحِ المهذب، ونصُّه: إذا دَخل الإمامُ في الصلاة ثم طُوَّلَ لانتظارِ مُصلِّ فله أحوالُ، أحدها: أَن يُحِسَّ وهو راكعٌ بِمَنْ يريد الاقتداءَ فهل ينتظره ؟ فيه قولان (٤)، أصحُّهما عند المصنف والقاضي أبي الطيب والأكثرين: يستحب انتظارُه، والثاني: يكره. وقال كثيرون من الأصحاب:

⁽١) ففي أصل الروضة: «واختلفوا في كيفية القولين فقال معظم الأصحاب: ليس القولان في استحباب الانتظار بل أحدهما: يكره وأظهرُ هما: لا يكره، وقيل: أحدهما: يستحب والثاني: لا يستحب، وقيل: أحدهما: يستحب والثاني يكره»اهـ.

وفي «البيان»: «وحكى صاحب الإبانة أن من أصحابنا مَنْ قال: القولان في البطلان» اهـ.

⁽٢) فهذه القاطعةُ مع قطعها بالانتظار عند عدم المشقة حاكيةٌ لقولينِ عند المشقة نظيرةُ القاطعتين الأُولَيين.

⁽٣) فهو قولٌ بالإسْتِحْبَابِ مُطلَقًا من قولَي الطريقِ الحاكيةِ الثالثةِ -كما هو ظاهرُ المجموع - أو الثانيةِ.

⁽٤) ولم يَقل: «فيه طريقانِ» أو «فيه طرقٌ» جريًا على تعبير المهذَّب بالقولين، ولكنه لم يَذكر غيرَ هما، والمجموعُ بيَّن فيه طُو قا.

«لا يستحب الانتظار وإنها القولانِ في أنه يكره أم لا»، وهذه طريقة الشيخ أبي حامدٍ وطائفة، قال القاضي أبو الطيب: «هذه الطريقة غَلَطٌ لأن الشافعي نَص على الاستحباب في الجديد». وقال آخرون: «لا يكره وإنها القولانِ في استحبابه وعدمِه»، وقيل: «إنْ عَرَفَ عَينَ الداخِلِ لم ينتظره وإلا انتَظرَه»، وقيل: «إنْ كان ملازِمًا للجهاعة انتَظرَه وإلا فلا»، وقيل: «إنْ كان ملازِمًا للجهاعة انتَظرَه وإلا فلا»، وقيل: «إنْ كان ملازِمًا للجهاعة انتَظرَه وإلا فلا»، وقيل: «لا يَنتظِر قطعًا» اهـ.

وفي أصل الروضة: «وقيل لا ينتظره قولاً واحدًا وإنها القولانِ في الانتظار في القيام (١٠)» اهـ.

فالقولُ به أنَّ وجه التعبير بالمذهب يَظهر بإمعانِ النَّظَر في تقرير الشارح ؛ فإن الحاصلَ من هذا الخلاف ثلاثة أقوالٍ فمجموع الأول [يُكْرَه] والثاني [يُسْتَحَبُّ] طريقة حاكية للخلاف، والقولُ الثالثُ طريقة قاطعة بعدم استحبابه وبعدم كراهته أيضًا» اهد فيه أخطارٌ، الأولُ: ليستْ في المسألة قاطعة بعدم الإسْتِحْبَابِ وبعدم الْكَرَاهَةِ معًا، والقولُ به يُؤدِّي إلى الختلاقِ قاطعة لم يَحْكِها الأصحابُ. الثاني: ليست الحاكية هي المتحصلة بإمعانِ النظر في حاصلِ الخلافِ فبالجمع والتركيبِ بين الأوَّل والثاني ؛ فكثيرًاما يُؤدِّي مثلُ هذا العمل إلى الاختلاق. الثالثُ: هذا الصّنيع يُوهِم أن بيانَ الحاكيةِ والقاطعةِ لا يَتوقَف على الرواية، مع المنها إنها تُعْلَمَانِ بالنقلِ لا بالعقل، وأسهلُ سَبيلِ إليه مُراجعةُ نحوِ المجموع والروضة والعزيز والبيان والتهذيب من الكُتب التي تُبِيِّن كيفيةَ الطُّرق كها فَعَل الشارحُ المحقّق.

وإنها بَسَطْنا الكلامَ إلى هذا الحدِّ لاعْتِيَاصِ هذا المقامِ على كثير.

وزَعَمَ بعضُ المعاصِرِين - فتح اللهُ تعالى عليهم - أن الطرقَ تكونُ بغير قاطعةٍ أيضًا، فالتعبيرُ بالمذهب في المنهاج لا يَستلزم وجودَ القاطعةِ مُتَوَرِّطِينَ في عبارة التحفة هذه: "وَهِيَ فالتعبيرُ بالمذهب في المنهاج لا يَستلزم وجودَ القاطعةِ مُتَوَرِّطِينَ في عبارة التحفة هذه: "وَهِيَ الطُّرُقُ]: اخْتِلَافُهُمْ فِي حِكَايَةِ المُذْهَبِ فَيَحْكِي بَعْضُهُمْ نَصَّيْنِ، وَبَعْضُهُمْ نُصُوصًا،

⁽١) وفي أصل الروضة: «ولو أحس بالداخل في التشهد الأخير فهو كالركوع، وإن أحس به في سائر الأركان كالقيام والسجود وغيرهما لم ينتظره على المذهب الذي قطع به الجمهور، وقيل هو كالركوع، وقيل القيام كالركوع دون غيره» اهــ.

وَبَعْضُهُمْ بَعْضَهَا، أَوْ مُغَايِرَهَا حَقِيقَةً كَأُوجُهِ بَدَلَ أَقْوَالِ، أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ كَتَفْصِيلِ فِي مُقَابَلَةِ إطْلَاقٍ وَعَكْسِهِ؛ فَلِهَذَا كَثُرَتْ الطُّرُقُ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْمَسَائِلِ» اهـ. ولنا شرْحٌ وافٍ لهذه العبارة في «تَصْوِير المُطْلَبِ فِي التَّعبِيرِ بِالمُذْهَبِ» فراجِعْهُ فإنَّ فيه ما يُزَيِّفُ تعليلَهم، ويَشفِي غَليلَهم (۱).

(١) وَلْنُورِدْ هنا قَدْرًا ضروريًّا من ذلك الشرّح الممزوج:«(فَيَحْكِي بَعْضُهُمْ) قد سبق مثله في عبارة «المجموع» أيضًا وبَيَّنَّا هناك أن ذلك تفسيرٌ للاختلاف لا مجرَّدُ تمثيل فقولُ الْمُحَشِّى الشرواني– رحمه الله تعالى–: «قَوْلُهُ فَيَحْكِي إِلَحْ تَفْسِيرٌ لِلاخْتِلافِ، عِبَارَةُ غَيْرِهِ كَأَنْ يَخْكِيَ إِلَّحْ» اهى يُريد أن عبارةَ غيرِه أحسنُ - في غير مَحَلَّهِ. (نَصَّيْنِ) أي مَنْتُولَينِ قولاً أو وَجْهًا ؛ فالمراد بالنصِّ هنا: ما يَعم القولَ والوجهَ كما هو أحدُ إطلاقاته، وسيأتي بيانُه فعَبَّر هنا بالنص مقامَهما اختصارًا؛ ويَدلُّ عليه قولُه الآتي: «كَأَوْجُهِ بَدَلَ أَقْوَالِ أَوْ عَكْسِهِ». يعني يَحكي بعضُهم مَنقولين ويَحكى يعضُهم بعضَهما أو مغايرَهما حقيقةً -كوجهٍ بدلَ قولينِ أو قولٍ بدلَ وجهينِ -أو بِاعتبارٍ كما سيأتي. فقولُنا: «ويحكي بعضُهم بعضَهما...» جُملةٌ طويلةٌ حُذِفتْ للاختصار اكتفاءً بدلالة السياق عليها؛ قال المُحَشِّي - رحمه الله تعالى-: «قَوْلُهُ: «بَعْضُهُمْ نَصَّيْنِ» لَعَلَّ هُنَا حَذْفًا يُعْلَمُ مِمَّا بَعْدَهُ أَيْ «وَبَعْضُهُمْ بَعْضَهُمَا أَوْ مُغَايِرَهُمَا حَقِيقَةً» ؛ وَإِلَّا فَيُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: «وَبَعْضُهُمْ بَعْضَهَا» مَا قَبْلَهُ» اهم، قوله: «أَوْ مُغَايِرَهُمَا حَقِيقَةً» أي أو بِاعتبارٍ، ولعل هذا ساقِطٌ من النُّسَّاخ أو حَذَفَه لعِلمِه بالمقايَسة. وقوله:«وَإلَّا فَيُغْنِي...» هذه مُشكلِةٌ في التعبيرِ، وهناك مُشكِلةٌ مَعْنوِيَّة أيضًا وهيَ خُلُوُّ الطريقين من القاطعة، ولَعلَّه أَهْمَلَ هذه المشكلةَ لاحتمالِ أَنْ يَقُولَ قائلٌ: إِنَّ المثالَ الأولَ لم يتم إلا عند قَوْلِهِ: «وَبَعْضُهُمْ بَعْضَهَا» وهو إشارةٌ إلى القاطعة، فيكون حاصلُه مثالاً للطُّرُق حاكيتينِ وقاطعةٍ فاكتفَى المُحَشِّي بمشكلة التكرار. وقولُه: «مَا قَبْلَهُ» وهو قَوْلُهُ: «بَعْضُهُمْ نَصَّيْنِ» لأنها يَصْدُق عليهما أنها بعضُ النُّصوص، ولو فُرِضَا مغايِرَينِ لها يُستغنَى عن قوله: «أَوْ مُغَايِرَهُمَا». فالبعضُ الأولُ في قَوْلهِ: «بَعْضُهُمْ نَصَّيْنِ» إشارةٌ إلى الحاكية، والبعضُ الثاني في هذه الصُّور المقدَّرة إشارةٌ إلى القاطعة.

(وَ) يَحْكِي (بَعْضُهُمْ نُصُوصًا) أي أقوالاً أو أَوْجُهَا ثلاثةً فأكثر، فهذه حاكيةٌ لأكثر من قولين أو وجهين. وأشار إلى القاطعة بقوله: (وَ) يَحْكِي (بَعْضُهُمْ بَعْضَهَا) أي بعضَ تلك النصوص يعنِي واحدًا من جُملتها على وجه القطع به (أَوْ) يَحْكِي البَعْضُ الثاني (مُغَايِرَهَا) أي ما يُغايِرُ جميعَ النصوص التي حكاها البعضُ الأولُ فهو عطفٌ على «بَعْضَهَا». وهذا التغايرُ إمَّا أن يكونَ (حَقِيقَةً) والتغايرُ الحقيقيُّ ما ليس باعتبار الإطلاقِ والتفصيلِ بأن يكون المقطوعُ به قولاً رابعًا - إذا كانت في الحاكية ثلاثةُ أقوالٍ-،أو وَجهًا رابعًا إذا كانت فيها ثلاثةُ أَوْجُهِ، أو بأن يُحْكَى قولٌ مقطوعٌ به في مقابلة الأَوْجُهِ أو وجهٌ مقطوعٌ به في مقابلة الأقوال ؛ وإلى هاتين الأخيرتين أشار بقوله: (كَأَوْجُهِ بَدَلَ أَقْوَالٍ) يَعنِي كَأَنْ يَحكي بعضُهم أَوْجُهًا - فهذه طريق خلاف -، ويقطع بعضُهم بقولٍ أي ليس في المسألة إلا قولٌ واحدٌ، لا وَجْهَ ولا قولَ سوى هذا (أَوْ) كـَ(عَكْسِهِ) يَعنِي =

= كَأَنْ يَحَكَيَ بعضُهم أقوالاً ويَقطعَ بعضُهم بوَجْهِ أي ليس في المسألة إلا وجهٌ واحدٌ، لا قولَ ولا وجهَ سوى هذا.

فليس المعنى كَأَنْ يَحكيَ بعضُهم أَوْجُهًا وبعضُهم أقوالاً أو عَكْسِهِ كها قد يُتَوَهَّم فيكون العكسُ عينَ ما قبله وتخلو الصورةُ عن طريق القطع.

وإنها أَتَى بالكاف للإشارة إلى عدم انحصار التغايُرِ الحقيقيِّ فيها دَخلتْ عليه ولا في عكسِه كها ذكرنا صورتين أُخْريَيْنِ قبل هاتَينِ ؛ فَ«أَوْ» في كلامه بمعناها الحقيقي لا بمعنى الواو، وأنَّ قوله: «أَوْ عَكْسِهِ» غيرُ مُكرَّرٍ مع قوله: «كَأُوجُهِ...» ؛ فجعلُ المحشي «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاوِ»، وجعلُه قولَه: «أَوْ عَكْسِهِ» شَبيهًا بقولِه الآتي: «وَعَكْسِهِ» مُكرَّرًا مع ما قبله اسْتِرْوَاحٌ.

فإن قُلتَ: لِمَ قالَ: «كَأُوجُهِ بَدَلَ أَقْوَالٍ» بالجَمْع في الجانِينِ على أساسِ هذا الشرح؟

قلتُ: نَظَرًا إِلَى قوله: «أَوْ عَكْسِهِ» فإنه لو قال: «كَأُوجُه بَدَلَ قولِ أَوْ عَكْسِهِ» لأَوْهَمَ إِيهامًا قَوِيًّا أَنَّ عَكْسَهُ: قَوْلٌ بَدَلَ أُوجُهِ، وهذا العكسُ عينُ الصورةِ الأولى إذ لا فرق إلا في التقديم والتأخير، وكذا الحالُ لو قال: «كَأَفْوَالِ بدلَ وَجهٍ أَوْ عَكْسِهِ» فيكون في كلامه تكرارٌ بلا فائدةٍ مع أنه إنها أرادَ بقوله: «أَوْ عَكْسِهِ» مثالاً آخرَ ولذلك أتى به أَوْ» التي تُفيد استقلالَ كلِّ واحدٍ منها بذاته. وهو لا يُفهَم من التعبير بالإفراد فإن الإيهامَ فيه أكثر من التعبير بالجمع ؛ فعَبَّرَ بقوله: «كَأَوْجُهِ بَدَلَ أَفْوَالٍ أَوْ عَكْسِهِ» تَلميحًا إلى أنها من الموادِّ التي تَتَكُوّنُ منها أمثلةُ التغايرِ الحقيقيِّ لا أنها نفسُ الأمثلة، أو إفادةَ أَنَّ المفْرَدَ في هذا المثال جَمْعٌ في ذاك والجمعَ في ذاك مفردٌ في هذا المثال جَمْعٌ في ذاك والجمعَ في ذاك

فلا يُخالِف قولُه ما تَقَرَّر من أن واحدةً من الطريقين لا بد وأن تكون قاطعةً، فتَنبَّهُ.

فإن قُلتَ: لعلَّ قولَه: «كَأُوجُهِ بَدَلَ أَقْوَالٍ» تمثيلٌ لقوله: «أَوْ مُغَايِرَهَا حَقِيقَةً» يعني لمجرَّد التغايُرِ الحقيقيِّ دون وروده في طريقين؟

قَلَتُ: لا، لَئلا يكُونَ قُولُه: «أَوْ عَكْسِهِ» لغوًا، ولعل المحشيَ عدَّه لغوًا نظرًا إلى ما قلتَ، ولعل جعلَه «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاوِ» محاولةُ فِرارٍ من التكرار الذي تَوَهَّمَه، على ما يأتي بيانُه آنفًا عند قولِه: «وَعَكْسِهِ».

(أَوْ) يكونَ التغايرُ (بِاغْتِبَارٍ) للتفصيلِ، وأشار إلى مثالٍ إجماليَّ له بقوله: (كَتَفْصِيلٍ) في طريق وهي قاطعةٌ (في مُقَابَلَةِ) طَرِيقِ (إطْلَاقٍ) وهي حاكيةٌ كما في مسألةِ دفع الصَّائِل ففي شرح المحلي: «(وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخَفُ مُقَابَلَةِ) طَرِيقِ (إطْلَاقٍ) وهي حاكيةٌ كما في مسألةِ دفع الصَّائِل ففي شرح المحلي: «(وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخَفُ فَإِنْ أَمْكَنَ بِكَلَامٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ حَرُمَ الضَّرْبُ أَوْ بِضَرْبِ بِيدٍ حَرُمَ سَوْطٌ أَوْ بِسَوْطٍ حَرُمَ عَصًا أَوْ بِقَطْعٍ عُضْوٍ حَرُمَ قَرْلُ النَّانِي: لَا يَجِبُ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: حَمَلَ حَرُمَ قَتْلُ، فَإِنْ أَمْكَنَ هَرَبٌ فَالمُذْهَبُ وُجُوبُهُ وَتَحْرِيمُ قِتَالٍ)، وَالْقَوْلُ النَّانِي: لَا يَجِبُ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: حَمَلَ مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنُ اللَّذِجَاةَ بِهِ، وَنَصَّ عَدَمِهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ » اهـ. فالطَّرِيقُ الثَّانِي قاطعٌ يَنفِي وجودَ القولين ويُفَصِّل أَنَّ النَّصَينِ محمولانِ على حالينِ.

وكما في مسألة زكاة الإبل وهي ما إذا اتَّفق فَرْضَانِ فيها كمائتي بعيرِ فرضُها بحساب بنات اللبون - وهو أن في كل أربعين بنتَ لبون - خسُ بنات لبون، وبحساب الحقاق - وهو أن في كل خسين حِقةً - أربعُ حقاق، فالمذهبُ أنه لا يتعين الحقاقُ، وهذا قولٌ جديدٌ، والقولُ الثاني - وهو قديم -: يتعين الحقاقُ، فهذان قو لانِ = إِلاَّ أَنَّ المنهاجَ عَبَّر في مَواضعَ بـ ﴿ المُذْهَبِ على خلافِ اصطلاحِه فلا تُوجَد فيها قاطعةٌ وحاكيةٌ ؛ كقوله مع شرح المحلي في فَصْلٌ يُشْتَرَطُ فِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ: ﴿ فَإِنْ صَدَّقَهُ وَالضَّامِنَ المُضْمُونُ لَهُ) مَعَ تَكْذِيبِ الْأَصِيلِ (أَوْ أَدَّى بِحَضْرَةِ الْأَصِيلِ) مَعَ تَكْذِيبِ الْمُضْمُونِ لَهُ (رَجَعَ [عَلَى الْأَصِيلِ] عَلَى المُذْهَبِ) أَيْ الرَّاجِحِ مِنْ الْوَجْهَيْنِ فِي المُسْأَلَتَيْنِ ﴾ المُشْالَتَيْنِ ﴾ المُشالَتيْنِ المُسْأَلَتيْنِ اللهُ ا

مطلقانِ في الحاكيةِ، والقاطعةُ تَنفِي وجودَ القولين وتُفَصَّل أَنَّ القولَ بتعيُّن الحقاق فيها إذا لم تُوجد إلا الحقاق، والقولَ بعدم تعينها فيها إذا وُجِد النوعانِ ؛ وهذا معنى عبارة الجلال – رحمه الله تعالى – الموجَزَة: «وَقَطَعَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِالجُدِيدِ، وَحَمَلَ الْقَدِيمَ عَلَى مَا إذَا لَمْ يُوجَدُ إلَّا الْحِقَاقُ» اهـ.

(وَعَكْسِهِ) أي عكسِ هذا الله الإجاليِّ وهو إطلاقٌ في مقابلةِ طريقِ تفصيلِ ؛ فهذا - كما سبق عن المُحَشَّي رحمه الله تعالى- مُكرَّرٌ مع قوله: «كَتَفْصِيلِ فِي مُقَابَلَةِ إطْلَاقِ» لأنها في الحقيقة شيءٌ واحدٌ. وكأنه سَرَى إليه هذا التكرارُ مِنْ مُجَاراتِه مع تمثيله للتغايرِ الحقيقيِّ في قوله السابق: «كَأُوْجُهِ بَدَلَ أَقْوَالِ أَوْ عَكْسِهِ» والذي لا تكرار فيه.

وقد يقال: إن المثال لم يتم إلا عند قوله: «وَعَكْسِهِ»، فقولُه: «فِي مُقَابَلَةِ» صفةٌ لقوله: «تَفْصِيلٍ»، فقوله: «كَتَفْصِيلٍ فِي مُقَابَلَةِ إطْلَاقِ» قاطعةٌ، وقوله: «وَعَكْسِهِ» حاكيةٌ ؛ وكأَنَّ تعبيرَه هناك بـ «أَوْ» وهنا بالواو يُشير إلى ذلك، فـ «أَوْ» للدّلالة على استقلال المعطوف عن المعطوف عليه، والواو للدلالة على الجَمْعِ وعدمِ الاستقلال فلا تكرارَ، إلا أن فيه نوع طولٍ لا حاجة إليه كها لا يخفى، والله تعالى أعلم، وعلمه أتم.

(فَلِهَذَا) أي لِتَنَوَّعِ الاختلاف على هذه الصور الكثيرة (كَثُرُتْ الطُّرُقُّ) التي هي اختلافهم في حكاية المذهب (في كَثِيرِ مِنْ المُسَائِلِ) كمسألةِ ولاية الفاسق فقد وقعتْ فيها ثلاثَ عشرةَ طريقةً كها قاله الخطيب في كتاب النكاح.

(١) وكقوله مع شرح المحلي في الوقف: «(وَلَوْ جَفَّتْ الشَّجَرَةُ) المُوْقُوفَةُ (لَمْ يَنْقَطِعُ الْوَقْفُ عَلَى المُذْهَبِ بَلْ يَنْتَفِعُ بِبَا جِذْعًا) إِذَامَةٌ لِلْوَقْفِ فِي عَيْنِهَا وَقِيلَ: تَصِيرُ مِلْكَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ (وَقِيلَ: تُبَاعُ وَالشَّمَنُ كَقِيمَةِ الْعَبْدِ) فَقِيلَ: يُشْتَرَى بِهِ شَجَرَةٌ أَوْ شِقْصُ شَجَرَةٍ مِنْ جِنْسِهَا لِتَكُونَ وَقْفًا، وَقِيلَ: يَمْلِكُهُ المُوْقُوفُ عَلَيْهِ، وَمُقَابِلُ المُذْهَبِ: يَنْقَطِعُ الْوَقْفُ فَيَنْقَلِبُ الْحَطَبُ مِلْكًا لِلْوَاقِفِ هَذَا مَا فِي الرَّوْضَةِ، وَأَصْلِهَا فِي مَسْأَلَتَيْ الْعَبْدِ وَالشَّجَرَةِ فَاللَّهُ اللَّوْفَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْمِيّ الْعَبْدِ وَالشَّجَرَةِ فَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ

وكقوله في الطَّلَاق: "وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ حَيْضِك فَسُنِّيٌّ فِي الْأَصَحِّ [لِاسْتِعْقَابِهِ الشُّرُوعَ فِي الْعِدَّةِ، وَالثَّانِي: بِدْعِيٌّ لِمُصَادَفَتِهِ الحُيْضَ]، أَوْ مَعَ آخِرِ طُهْرٍ لَمْ يَطَأَهَا فِيهِ فَبِدْعِيٌّ عَلَى المُدْهَبِ [لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ الْعِدَّةَ وَالثَّانِي: سُنِّيٌ لُمِصَادَفَتِهِ الطُّهْرَ]» اهـ بزيادةٍ من المغني، قال فإنَّ زَمَنَ الْحَيْضِ لَا يُحْسَبُ مِنْ الْعِدَّةِ، وَالثَّانِي: سُنِيِّ لُمِصَادَفَتِهِ الطُّهْرَ]» اهـ بزيادةٍ من المغني، قال المحلي: "فَاللَّوَادُ بِاللَّذْهَبِ هُنَا اللَّعَبَّرُ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ أَيْضًا الرَّاجِحُ» اهـ.

كما عَبَّر في بعض المواضع به في مَسألتينِ نَظَراً إلى جُمُوعِها فلا يكون في كلِّ واحدٍ منهما طريقانِ ؛ وإنها تكونانِ في إحداهما ؛ كقوله مع شرح المحلي: "(وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ أَوْ عَكْمُهُ كَفَى الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ (عَلَى اللَّذَهَبِ وَاللهُ أَعْلَمُ) لِإنْدِرَاجِ الْوُضُوءِ فِي عَكْمُهُ كَفَى الْغُسْلُ وَإِنْ نَوَى مَعَهُ الْوُضُوءَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ الْوُضُوءِ مَعَهُ. الْغُسْلِ، وَالْوَجْهُ التَّانِيَةِ [أي العَكْسِ] طَرِيقٌ وَالتَّالِثُ: إِنْ نَوَى مَعَ الْغُسْلِ الْوُضُوءَ كَفَى وَإِلَّا فَلَا. وَفِي الصُّورَةِ التَّانِيَةِ [أي العَكْسِ] طَرِيقٌ وَالتَّالِثُ: إِنْ نَوَى مَعَ الْغُسْلِ الْوُضُوءَ كَفَى وَإِلَّا فَلَا. وَفِي الصُّورَةِ التَّانِيَةِ [أي العَكْسِ] طَرِيقٌ قَاطِعٌ بِالإِكْتِفَاءِ لِتَقَدُّمِ الْأَكْبَرِ فِيهَا فَلَا يُؤَثِّرُ بَعْدَهُ الْأَصْعَرُ، فَالطَّرِيقَانِ فِي جَعْمُوعِ الصُّورَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ التَّانِيَةُ لَا فِي كُلِّ مِنْهُمًا اللَّرِيقَانِ فِي جُمُوعِ الصُّورَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ التَّانِيَةُ لَا فِي كُلِّ مِنْهُمًا اللَّرِيقَانِ فِي كُلِّ مِنْهُمًا اللَّورِيقَانِ فِي كُلُّ مِنْهُمًا اللَّهُ اللَّهُ وَالتَّورَةُ التَّانِيَةُ لَا فِي كُلِّ مِنْهُمًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ التَّانِيَةُ لَا فِي كُلِّ مِنْهُمًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَا اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْوَلُولُ اللَّهُ اللْعُرِيقَ اللْهُ اللَّهُ الْمُلْعُلُولُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْعُلْمِ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللِهُ اللْعُلُولُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلُولُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ

ثم إِنَّ مُسَمَّى الطَّرِيقَةِ نَفْسُ حِكَايَةِ الخلافِ أو القَطْعِ ؛ قال الشيخُ عميرةُ البُرُلُسِيُّ - رحمه الله تعالى: «الظَّاهِرُ أَنَّ مُسَمَّى الطَّرِيقَةِ نَفْسُ الْحِكَايَةِ اللَّذُكُورَةِ، وَقَدْ جَعَلَهَا الشَّارِحُ اسْمًا لِلاخْتِلَافِ اللَّازِم لِحِكَايَةِ الْأَصْحَابِ» اهـ، ونقله الشبراملسي والشرواني، وأقرَّاه.

فقوله: «الظَّاهِرُ...» خلافُ الظاهرِ أن مسهاها نفسُ الاختلافِ أو المُحْكِيّ خلافًا أو قَطْعًا.

وإنها كان الظاهرُ ما قاله لأن الطريق الواحدة لا يصح كونُها اختلافًا لأنه لا يُتصوَّر إلا مع اثنين على الأقل، ولأن أصلَ «الطريق» من قولهم: «طريق الرجل وطريقته» بمعنى مذهبه وسيرته ؛ ولا شك أن المناسِبَ لهذا المعنى حكايةُ الخلافِ أو حكايةُ المقطوعِ به لا المحكيُّ فإنه صفةٌ للكلام لا لِصاحبه، بخلاف الحكاية فإنها كالمذهب والسيرة من صفات صاحبها.

وقوله: «الطَّرِيقَةِ» بالهاء وفي عبارة القليوبي «الطَّرِيق» بلا هاءٍ فهما بمعنَّى واحدٍ في عرف الفقهاء، ولذا تَتكرَّرانِ في كلامهم بمعنَّى.

وقوله: «نَفْسُ الْحِكَايَةِ» أي حكايةِ الأصحابِ خلافًا أو قَطْعًا أي مقطوعًا به.

⁽١) وكقوله مع شرح المحلي في الأَطْعِمَةِ: «(وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرٌّ مَيْتَةٌ وَطَعَامَ غَيْرِهِ) وَهُوَ غَائِبٌ (أَوْ مُحْرِمٌ مَيْتَةٌ وَصَيْدًا فَاللَّذْهَبُ أَكْلُهَا) وَالثَّانِي: أَكْلُ الطَّعَامِ وَالصَّيْدِ، وَالثَّالِثُ: التَّخْيِرُ بَيْنَ الإِثْنَيْنِ فِي الْمُسْأَلَتَيْنِ، وَالْخُلَفُ فِي الْأُولَى فَاللَّذَهَبُ أَكْلُهَا) وَالثَّانِيَةِ قَوْلَانِ وَالثَّالِثُ قَوْلٌ أَوْ وَجْهٌ وَفِيهَا [أي فِي الثَّانِيةِ] طَرِيقٌ قَاطِحٌ بِالْأُولِ بِنَاءً وَلُهُ: «وَفِيهَا طَرِيقٌ» فَعُلَّبَتْ عَلَى الْأُولَى فِي التَّعْبِيرِ بِاللَّهْ هَبِ عَلَى أَلُولُ مَنْ الصَّيْدِ مَيْتَةٌ» اهم قَوْلُهُ: «وَفِيهَا طَرِيقٌ» فَعُلَّبَتْ عَلَى الْأُولَى فِي التَّعْبِيرِ بِاللَّهُ هَبِ فَاللَّهُ وَلَهُ وَعَهُمَا طَرِيقٌ» فَعُلَّبَتْ عَلَى الْأُولَى فِي التَّعْبِيرِ بِاللَّهُ هَبِ

وقوله: «وَقَدْ جَعَلَهَا الشَّارِحُ..» قد علمتَ مما سبق أن للشارح - رحمه الله تعالى - سابقًا ولاَحِقًا في هذا الصَّنِيع، أما السابقُ فالنوويُّ - رحمه الله تعالى - في التحقيق والمجموع والدقائق، وأما اللاحقُ فابنُ حجر والرملي والخطيب -رحمهم الله تعالى - في شروحهم للمنهاج، وإنها ارتكبوا هذا التسامح، وجَعلوا المعرَّف «الطُرُق» أو ضميرَها - ولا تَخفى صحةُ كونِ مسنيَها اختلافًا بخلاف «الطريق» -، وعَدَلُوا عن تعريف المفرَد بنحوِ قولم: «الطريقُ: حكايةُ الأصحاب خلافًا أو قولاً أو وجهًا قاطِعِينَ به» إلى تعريف الجَمْع لأمرينِ: أحدهما: التنبيهُ الهامُ أنهم لا يُطلِقون «الطريق» إلا حيث يوجَد هناك اختلافٌ في حكاية المنتقب خِلافًا وَقطعًا، وأنه لا يقال لِمُجرَّدِ حكايةِ قولينِ أو وجهينِ إنها «طريقٌ» أو «حاكيةٌ» إلاَّ إذا كانتْ في مقابَلتِها «قاطعةٌ» كما أنه لا يقال لمُجرَّدِ الجزمِ بقولِ أو وجه إنها «طريقٌ» أو «طريقٌ» أو «قاطعةٌ» إلاَّ إذا كانتْ في مقابَلتِها «حاكيةٌ»، وإن كان مسمى الطريقِ إمَّا حكايةُ الخلافِ أو حكايةُ القطع. وثانيها: رومُ التعريفِ المختصر - مع وضوح الأمر - وهو «اختِلافُ أَوْ حكايةِ القطع. وثانيها: رومُ التعريفِ المختصر - مع وضوح الأمر - وهو «اختِلافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ المُذْهَبِ» ثم فَسَّرُوه بقولهم: «فيَحْكِي بَعْضُهُمْ...».

فجُملةُ القول أن مسمى «الطريق» نفسُ الحكايةِ المذكورة بِمُلاحَظةِ أَنَّ في مقابَلتها حكايةً تُخالِفها فإن كانت هذه حكايةً خلافٍ فتلك حكايةً قطع.

وقوله: «اللَّازِمِ لِحِكَايَةِ الْأَصْحَابِ» الحكايةُ هنا بمعناها الشاملِ لحكاية الخلاف وحكاية الفلاف وحكاية الفطع؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ الاختلافَ لا يلزم من أحدهما فقط.

ولذا قال القليوبي - رحمه الله تعالى - بعد كلامٍ: «فَعُلِمَ أَنَّ الْحِكَايَةَ أَوْ الْجَزْمَ هُوَ الطَّرِيقُ، وَالإِخْتِلَافُ فِي كَلَامِهِ بِمَعْنَى المُخَالِفِ» اهـ.

فقوله: «أَنَّ الْحِكَايَةَ أَوْ الْجُزْمَ» هذه المقابَلةُ لِغَلَبة تعبيرِهم بالحاكية والقاطعة، فيريدون بالأولى الطريق الحاكية للخلاف، لا لِعدم إطلاق «الْحِكَايَة» في القطع ؛ ففي التحفة: «كَأَنْ يَحْكِي بَعْضُ الْقَطْعَ أَيْ أَنَّهُ لَا نَصَّ سِوَاهُ» اه. وإنها غَلَبوا الحاكية على الطريق الحاكية للخلاف لأن الحكاية بها أَلْيَقُ، وأما طريقُ القطع فحيث يُطلَق في شأنها «حكايةُ القطع» ليس معناها أَنَّ حاكية يجكي القطع عن غيره، بل المعنى حكايةُ قولٍ أو وجهٍ على سبيل القطع به فالحاكِي هو القاطِعُ به والمنكِرُ ما سواه كها هو ظاهرٌ.

وقوله: «وَالإِخْتِلَافُ...» جوابٌ عن التسامُح السابقِ وذلك بأن يجعل قوله: «اخْتِلَافُ» بِمَعْنَى المُخَالِفِ أي مُحْالِفُ الأصحابِ أي نَقْلُهم المخالِفُ لِنقلِ آخَرِين مِنهم، فهناك نَقْلانِ للمذهب، نَقْلُ للخلاف ونَقْلُ للقَطع، كلُّ منها مخالِفٌ للآخَر، وفي هذا الجواب من التكلف ما لا يخفى، ولذلك أجاب عنه البُرُلُّييُّ وغيرُه بأن ذلك من باب إطلاق اللازم وهو الإخْتِلَافُ - على الملزوم - وهو الحكايةُ -. وقد بَيَّنَا ما دعاهم إليه.

إِطْلاَقُ «الْوَجْهَيْنِ» عَلَى «الطَّرِيقَيْنِ» وَعَكْسُهُ:

قال في شرح المهذب: "وقد يَسْتَعْمِلُونَ الوجهين (١) في موضع الطريقين وعكسه: وقد استعمل المصنِّفُ في المهذّب النوعين: فمن الأول قولُه في باب كفارة الظهار: "إذا أفطرت المرضِعُ ففيه وجهانِ، أحدهما: على قولينِ، والثاني: ينقطع التتابُع قولاً واحدًا. ومن النوع الثاني قولُه في السَّلَم: "في الجاريةِ الحامِلِ طريقانِ، أحدُهما: لا يجوز، والثاني: يجوز ؛ وانها استعملوا هذا لأن الطَّرُقَ والوُجُوهَ تَشترِكُ في كونها من كلام الأصحاب» اهـ بحذف.

قوله: «لأن الطُّرُقَ...» أما الوُجُوهُ فظاهرٌ، وأما الطُّرُقُ فهي قولُ بعضِهم: "إن في المسألة خلافًا» وَبعضِهم: «لاّ» فهي كالوُجُوهِ من كلامهم، سواءٌ كانتْ في حكاية الأقوال أو الأوجُه ؛ فالقولُ بـ «أَنَّ إِطلاقَ الوجهين على الطريقين إذا كانتا في حكاية الأقوال من باب تغليب الوجه على القول» مما لا يُحتاج إليه.

إِطْلاَقُ ثَالِثُ لِـ «الطَّرِيقَة» وَ «الطَّرِيقَيْنِ» وَ «الطُّرية

قد يَسْتَعْمِلُونَ «الطَّرِيقَةَ» بمعنى مَنْهَجِ الأصحاب في بيان الحُكْمِ، لا في حكاية المذهب خلافًا وقطعًا؛ فيقالُ: «فيه طريقان» أي مَنْهَجانِ للأصحاب في بيانهِ فلا يكون فيه حاكيةٌ وقاطعةٌ، ومنه قولهم: «طَرِيقَةُ الْخُرُاسَانِيِّينَ» و «طَرِيقَةُ الْعِرَاقِيِّينَ».

كقول المنهاج في الجُمَاعَةِ: «فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ كَصَحْنٍ (٢) وَصُفَّةٍ أَوْ بَيْتٍ فَطَرِيقَانِ

⁽١) تَجُوُّزُا» اهـ شبراملسي.

⁽٢) صَحْنُ الدَّارِ: وَسَطَهَا» اهـ المصباح.

أَصَحُّهُمَا إِنْ كَانَ بِنَاءُ المُأْمُومِ يَمِينًا أَوْ شِمَالاً وَجَبَ اتِّصَالُ صَفِّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ بِالْآخَرِ، وَإِنْ خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الْقُدْوَةِ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلاَثَةِ خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الْقُدْوَةِ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلاَثَةِ أَذُرُع، وَالطَّرِيقُ التَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ إلَّل الْقُرْبُ كَالْفَضَاءِ... قُلْتُ: الطَّرِيقُ التَّانِي أَصَحُ، وَاللهُ أَعْلَمُ المَد.

قال القليوبي: «قَوْلُهُ: «فَطَرِيقَانِ» هُمَا طَرِيقُ الْخُرَاسَانِيِّينَ، وَيُقَالُ لَمَا: «طَرِيقُ الْمَاوِزَةِ» وَهِيَ النَّانِيَةُ الْمُعْتَمَدَةُ» احد.

وقد جَعَلَ صاحبُ السُّلَم الطريقين هنا بمعنى الوجهين، وهو وإن لم يكن غلطًا إلا أنَّ ذينِكَ المنهَجَينِ وَجهانِ خاصًّانِ من حيثُ إِنَّ على كلِّ منها فِئَةً من الأصحاب فليسا كسائر الوُجوه.

وفي أصلِ الروضة في النفقات في اجتهاع الفروع الذين تلزمهم النفقة: «فإذا اجتمع اثنان من الأولاد نُظِرَ إن استويا في القُرْب والوِراثة أو عَدمِها والذكورةِ والأنوثةِ فالنفقةُ عليهما بالسَّوية... وإن اختلفا في شيء من ذلك ففيه طريقانِ، أحدُهما: النظرُ إلى القرب فإن كان أحدهما أقرب فالنفقة عليه سواءٌ كان وارثاً أو غيره ذكراً أو أنثى... الطريق الثاني: النظر إلى الإرث فإن كان أحدهما وارثاً دون الآخر فالنفقةُ على الوارث وإن كان الآخر أقرب» اهـ.

فَقُوْلُهُ: «فَفَيهِ طَرِيقَانِ» يَحتمِلُ أَنْ يكونَ بمعنى المَنْهَجَينِ المذكورينِ – وهو أظهرُ – وأَنْ يكونَ من بابِ إطلاقِ الطريقينِ على الوجهينِ، ولَيْسَ بالمعنى العُرْفي لِعدمِ حاكيةٍ وقاطعةٍ في يكونَ من بابِ إطلاقِ الطريقينِ على الوجهينِ، ولَيْسَ بالمعنى العُرْفي لِعدمِ حاكيةٍ وقاطعةٍ في المسألة، ولذا عَبَّرَ في المنهاج بالْأَصَحِّ ففيه: «وَمَنْ اسْتَوَى فَرْعَاهُ أَنْفَقَا، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ أَقْرَبُهُا.. وَالتَّانِي: بِالْإِرْثِ ثُمَّ الْقُرْبِ» اهـ.

فَمَهُمَا يَكُنْ مِن شيءٍ فقولُ صاحِبِ المغني - رحمه الله تعالى وأَفَاضَ علينا مِنْ بَرَكاته - هنا: «تَنْبِيهٌ: الْخِلَافُ فِي أَصْلِ الْمُسْأَلَةِ طَرِيقَانِ، وَالطَّرِيقَةُ الْأُولَى هِيَ المُشْهُورَةُ، وَلَمَّا كَانَتْ طُرُقُ الْأَصْحَابِ قَدْ تُسَمَّى وُجُوهًا صَحَّ تَعْبِيرُ المُصَنِّفِ عَنْهَا بِالْأَصَحِّ» اهد في غيرِ مَحلِّه، وإِنْ أَقَرَّهُ الْأَصْحَابِ قَدْ تُسَمَّى وُجُوهًا صَحَّ تَعْبِيرُ المُصَنِّفِ عَنْهَا بِالْأَصَحِّ» اهد في غيرِ مَحلِّه، وإِنْ أَقَرَّهُ شيخُ شيخِنا، وتبِعه غيرُه ؛ فليس هذا من باب إطلاقِ الوجهينِ على الطريقينِ، ولذلك سكتَ عن مثلهِ الشارحُ المحقِّقُ.

وقد ورد إطلاقُ «الطّرِيقَة» و «الطُّرُق» بمعنى المَنْهَجِ المذكورِ في مواضع من «الحاوي» و «نهاية المطلب» ؛ كقول النهاية في الطهارة: «وذكر شيخي [الجُويني] أن صاحب التلخيص ذكر قو لا في أن الماء المتغير بمجاورة ما وقع فيه ليس بطَهور، وهذا غريبٌ مُزيَّفٌ... فالماء المتغير إذًا ينقسم إلى ما يتغير بالمجاورة وإلى ما يتغير بالمخالطة فأما ما يتغير بالمجاورة فطهورٌ على ظاهر المذهب، وفيه القولُ الغريب الذي ذكره صاحب التلخيص... وذكر الشيخ أبو بكر الصيدلاني طريقةً ثالثةً لبعض أصحابنا وهو النظر إلى التغير بالمخالطة، قال هؤلاء: كل ما تغير بالمخالطة فلا يجوز التطهر به... فهذا تحصيلُ طُرُقِ الأصحابِ في مقصود هذا الباب» اهـ..

«الْلَدْهَبُ»:

إِنَّ الفقهاءَ يُطلِقُونَ كلمةَ «المُذْهَب» ويُرِيدون به أحدَ المعاني الأربعةِ:

الأولُ: بمعنى المذهبِ الشافعيِّ، فهو يَعُم الراجحَ المفتى به وغيرَه ؛ فإن معنى «المذهب الشافعي»: ما ذَهَبَ إليه الشافعيُّ وأصحابُه من الأحكام جريًا على أصوله وقواعدِه أعمَّ من أن يكون راجحًا أو مرجوحًا، وعامَّةُ الفقهاء يُطلِقونه عَلَى هذا المعنى الأعم ؛ فهو حقيقة عرفية فيه.

؛ ومنه قولُ النووي - رحمه الله تعالى - في خطبة المنهاج: «ومنها مواضعُ يسيرةٌ ذكرها في «المحرَّر» على خلاف المختار في المذهب» اهـ. قال في التحفة عند قوله: «على خلاف المختار» أي الراجح» اهـ. ولا شك أن «المذهب» في هذا الكلام ليس بمعنى الراجح وإلا يكون المعنى: «على خلاف الراجح في الراجح» وهو كما تَرَى.

وقولُ التحفة في شرح خطبة المنهاج: «لمن يريد معرفة الراجح في المذهب» اهـ.

وقولها: «وهي اختلافهم في حكاية المذهب» قال الشرواني: «المراد بالمذهب هنا كها يُعلم مما بعده مجرَّدُ ما في المسألة من القول أو الوجه واحدًا أو متعددًا راجحًا أو مرجوحًا» اهـ.

وفي النهاية عند قول المنهاج في مدح المحرَّر: «عُمْدةٌ فِي تَحقيقِ المُذْهَبِ» ما نصُّه: «أَيْ مَا ذَهَبَ إلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ مِنْ الْأَحْكَامِ فِي المُسَائِلِ مَجَازًا عَنْ مَكَانِ الذَّهَابِ ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَةً فِيهِ، وَإِطْلَاقُ المُذْهَبِ عَلَى المُسَائِلِ المُتَدَاوَلَةِ مُقْتَصَرًا فِيهَا عَلَى مَا بِهِ الْفَتْوى - كَهَا هُنَا (١٠ - عُرْفِيَةً فِيهِ، وَإِطْلَاقُ المُذْهَبِ عَلَى المُسَائِلِ المُتَدَاوَلَةِ مُقْتَصَرًا فِيهَا عَلَى مَا بِهِ الْفَتْوى - كَهَا هُنَا (١٠ - مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الشَّيْءِ عَلَى رُكْنِهِ الْأَعْظَمِ ؛ لِأَنَّهَا الْأَهَمُّ لِلْفَقِيهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهَا» اهد.

والثاني: الراجحُ المفتَى به وهو مَجازٌ من باب إطلاق الكلِّ على جزئه ؛ كما مَرَّ.

ومنه قول المنهاج: «عمدةٌ في تحقيق المذهب» قال في التحفة: «أَيْ بَيَانِ الرَّاجِحِ، وَأَصْلُهُ مَكَانُ الذَّهَابِ ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِمَا يُذْهَبُ إلَيْهِ مِنْ الْأَحْكَامِ تَشْبِيهًا لِلْمَعْتُولِ بِالمُحْسُوسِ ثُمَّ غُلّبَ عَلَى الرَّاجِحِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «المُذْهَبُ فِي المُسْأَلَةِ كَذَا» اهد. وقوله: «ثم استعير» الخ تقدم عن النهاية أنه صار حقيقةً عرفيةً فيه. وقوله: «ثم غُلب على الراجح» معناه أنَّ إطلاقَه - في بعض الأحيان - على الراجح من باب التغليب، لا أنَّ معناه العُرفيَّ الحقيقيَّ أَصْبحَ مَهْجُورًا كما تُوهِم، وإلاَّ فقد رأيتَ حتى في عبارة التحفة إطلاقَه على المعنى الأعم.

والثالث: ما سيأتي عن صاحبِ الإتحاف من أَنَّ الفقهاءَ يُطلِقونه على معنى النَّصِّ أي نَصِّ الشافعي - رضي الله تعالى عنه - في قولهِم: «في الله هَبِ» أو «الظَاهِرُ من الله هَبِ» أو «الظَاهِرُ».

ومنه: «مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ» أي آراؤُه المنصوصُ عليها، دون آراءِ أصحابه، وهذا لا يُطلَقُ على ما عُلِم أنه ليس مِن منصوصهِ ؛ قال الهيتميُّ - رحمه الله تعالى - في فتاويه في القضاء: «لاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي حُكْم: «هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ» إلَّا إنْ عُلِمَ كَوْنُهُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ بِخُصُوصِهِ أَوْ كَوْنُهُ مُحُرَّجًا مِنْ نُصُوصِهِ عَلَى الْخِلَافِ فِي نِسْبَةِ المُخَرَّجِ إلَيْهِ فَقَدْ قَالَ التَّقِيُّ السُّبْكِيِّ - رَحِمُهُ اللهُّ تَعَالَى -... احْتَلَفُوا فِيهَا هُوَ مُحْرَّجٌ هَلْ يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ ؟ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَبُو السُّبْكِيِّ - رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى -... احْتَلَفُوا فِيهَا هُوَ مُحْرَّجٌ هَلْ يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ ؟ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَبُو السُّبْكِيِّ - رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى -... احْتَلَفُوا فِيهَا هُو مُخْرَجُ هَلْ يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ، نَعَمْ هُوَ السُّبْكِيِّ - رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى -... الْمَتَلَفُوا فِيهَا هُو مُخْرَجُهُ فَلَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ، نَعَمْ هُوَ إِسْحَاقَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ هَذَا فِي الْقَوْلِ المُخَرَّجِ، وَأَمَّا الْوَجْهُ فَلَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ، نَعَمْ هُوَ إِلْمُهُ مَا مُذَهِبِهِ أَوْ مِنْ مَذْهَبِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ مَذْهَبِهِ.. وَلَا يَنْبُغِي أَنْ يُقَالَ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ -» إلَّا فِي مَنْصُوصٍ لَهُ قَالَ بِهِ أَصْحَابُهُ أَوْ أَكْرُهُمْ بِخِلَافِ مَا الشَّافِعِيُّ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ -» إلَّا فِي مَنْصُوصٍ لَهُ قَالَ بِهِ أَصْحَابُهُ أَوْ أَكْرُهُمْ بِخِلَافِ مَا

⁽١) فكان حقُّ التعبيرِ أن يقولَ: «المذهبُ: مَا ذَهَبَ إلَيْهِ الشَّافِعِيُّ الخ، لا «أَيْ مَا ذَهَبَ الخ.

خَرَجُوا عَنْهُ بِتَأْوِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّ تَجَنَّبُهُمْ لَهُ يَدُلُّ عَلَى رِيبَةٍ فِي نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ، وَمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ وَقَالُوا لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ يَسُوغُ تَقْلِيدُهُمْ فِيهِ وَلَكِنْ لاَ يُطْلَقُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ هُوَ مَنْصُوصٌ أَوْ لاَ ؟ سَهُلَتْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ ؟ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ اتَّفَاقِهِمْ أَنَّهُ قَالَ بِهِ » اهـ.

والقولُ بـ «أَنَّهُ إذا قِيلَ «اللَّذْهَبُ الشافعيُّ» بالوصف فهو بالمعنى الشاملِ لغير الراجح من الأقوال والوُّجوه أيضًا، أو: «مَذْهَب الشَّافِعِيِّ» بالإضافة فهو بمعنى النَّصِّ، أو «المُذْهَب» فهو بمعنى الراجح» اهـ فيه أنَّ «المُذْهَب» مجرَّدًا عن الوصف والإضافة وَرَدَ في كلامهم كثيرًا بالمعاني الثلاثة ؛ كما رأيت بعض نَهاذجِها فيها سبق.

والرابعُ: اصطلاح النووي - رحمه الله تعالى -(١)، دون عامَّةِ الفقهاء - وإِن تَبِعَه فيه كثير - في المنهاج والروضة والتحقيق والتنقيح [شرح الوسيط](٢)، وهو تغليبُه على الراجح المفتى به من الطريقين أوالطُّرق، فالتزمَ في معناه أن تكون في المسائل التي عَبَّر فيها بالمذهب طريقان أوطُرقٌ، لا مجردُ اختلافٍ من الأقوال والوجوه.

قال في المنهاج: "وَحَيْثُ أَقُولُ: "المُذْهَبُ" فَمِنْ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطُّرُقِ" اهـ. قال الدَّمِيريُّ - رحمه الله تعالى - في شرحه: "فيُعرَف بذلك أن المفتى به ما عَبر عنه بالمذهب، وأما كونُ الراجح طريقة القطع أو الخلاف، وكون الخلاف قولين أو وجهين فلا يؤخذ منه (٣) ؛ لأنه لا اصطلاح له فيه "اهـ، ونحوُه في شرح ابن النقيب - رحمه الله تعالى -.

أَمَّا كُونُ المُعبَّرِ عنه بـ «المُذْهَب» هو الراجحَ فمَحلُّ وِفَاقٍ من الشُّرَّاح، ويحتمل أن يكون أظهرَ أو مشهورًا أو أصَحَّ أو صحيحًا ؛ فالنووي – رحمه الله تعالى – لم يُبيِّن في تعبيره بالمذهب مرتبةَ الخلاف قوةً وضعفًا ؛ كما قاله القليوبي.

⁽١) من هنا إلى عِدة صفحاتٍ تحقيقُ الكلام على كافة مصطلَحات المنهاج، وقد أفردتُ فيه مؤلَّفا حافلا أسميتُه «اصْطِبَاح السِّراج إلى اصطلاح المنهاج».

⁽٢) عبارة التنقيح: «ومتى قلتُ: «الصحيح» فقسيمه واه، و «الأصح» فقسيمه متماسكٌ أو «المذهب» فهو من طريقين أو طرق» اهـ.

⁽٣) قوله: «وكون الخلاف قولين أو وجهين الخ بل بَيَّنَ ذلك الشارح المحلي -رحمه الله تعالى - في شرحه اهـ شيخ شيخنا.

وأَمَّا كُونُه طريقة القطع أو الخلافِ ففيه خِلافٌ، قيل: الغالبُ الأولُ، والصحيحُ: لا غَلَبة فيه، كما وَقَعَ الخلافُ أَيضًا في ما إذا كان مِن طريقةِ الخلافِ هل هو موافِقٌ لطريقةِ القطع أَم مخالِفٌ لها ؟ فَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَالزَّرْكَثِيُّ: «الْغَالِبُ كُونُه موافِقًا لها، وقَالَ غيرُهما: لا غَلَبةَ فيه أَيضًا.

قَالَ فِي المَغني: «قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «اعْلَمْ أَنَّ مَدْلُولَ هَذَا الْكَلَامِ [«وَحَيْثُ أَقُولُ: «المُذْهَبُ » فَمِنْ...] أَنَّ المُفْتَى بِهِ هُو مَا عَبَّرَ عَنْهُ بِالمُذْهَبِ ؛ وَأَمَّا كَوْنُ الرَّاجِحِ طَرِيقَةَ الْقَطْعِ أَوْ الْخِلَافِ، فَمِنْ الْفُتْى بِهِ هُو مَا عَبَّرَ عَنْهُ بِالمُذْهَبِ ؛ وَأَمَّا كَوْنُ الرَّاجِحِ طَرِيقَةَ الْقَطْعِ أَوْ الْخِلَافِ، وَلَا اسْتِقْرَاءَ وَكُونُ الْخِلَافِ قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا اصْطِلَاحَ لَهُ فِيهِ، وَلَا اسْتِقْرَاءَ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِنِ وَاحِدِ مِنْهُمَا حَتَّى يُرْجَعَ إلَيْهِ، بَلْ الرَّاجِحُ تَارَةً يَكُونُ طَرِيقَةَ الْقَطْعِ، وَتَارَةً طَرِيقَةَ الْقَطْعِ، وَتَارَةً طَرِيقَةَ الْخَلَمْهُ فَإِنِّي اسْتَقْرَيْتُهُ»، اهـ.

وَقَالَ المَحَلِيُّ والرَّمْلِيُّ: ﴿ ثُمَّ الرَّاجِحُ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِالْمُذْهَبِ إِمَّا طَرِيقُ الْقَطْعِ أَوْ الْمُوَافِقُ لَمَا مِنْ طَرِيقِ الْجِلَافِ أَوْ الْمُوَافِقُ لَمَا عَنْ طَرِيقِ الْجِلَافِ أَوْ الْمُحَالِفِ لَمَا كَمَا سَيَظْهَرُ فِي الْمُسَائِلِ، وَمَا قِيلَ (١) مِنْ أَنَّ مُرَادَهُ الْأَوَّلُ (٢) لَمَا أَوْ الْأَوْلُ وَالْمَائِلِ، وَمَا قِيلَ الْمِائِقِ وَالْأَوْلُ الْإِسْنَوِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ: ﴿ إِنَّ الْغَالِبَ فِي الْمُسْأَلَةِ ذَاتُ الطَّرِيقَيْنِ أَنْ يَكُونَ الصَّحِيحُ فِيهَا مَا يُوَافِقُ طَرِيقَةَ الْقَطْعِ » انْتَهَى » اهد.

⁽١) أي عن الأسنوي كما ذكره بعضهم» اهـ. قليوبي، وهذا غيرُ صحيحٍ لِما رأيتَ في عبارة المغني عن الْإِسْنَوِيِّ كلامًا صريحًا يرُدُّه فانتبِهْ.

⁽٢) وَالْمُوَادُ بِالْأَوَّلِ طَرِيقُ الْقَطْعِ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ ضَمِيرُ "وَأَنَّهُ الْأَغْلَبُ"، ثُمَّ إِنْ جَعَلْت هَذِهِ الجُّمْلَةَ حَالًا مِنْ الْأَوَّلِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَاللَّهُ عَلَى الْأَوْلُ عَالِمًا فَهُوَ قَوْلٌ وَاحِدٌ، وَإِلَّا فَهُمَا قَوْلَانِ، وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ، وَالمُعْنَى أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ طَرِيقَ الْقَطْعِ مُوَادُ الْمُصَنِّفِ دَائِمًا، وقِيلَ إِنَّهُ مُوّادُهُ غَالِبًا، وَالمُنْعُ مُنْصَبِّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا " اهـ.

وقلتُ في تصوير المذهب: «وأما قولُ الرشيدي - رحمه الله تعالى -: «قوله: (قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ) أَيْ الْمُوافِقَ لِطَرِيقِ الْقَطْعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرٍ» اهد فبعيد جدًّا بل لا تُساعده العبارةُ كهالا يخفى فإن الموافِق للقطع هو الثاني في العبارة لا الأول. والذي دَفَعَه إلى هذا القول ظنَّه أن هذا القيل هو نفسُ ما قاله الإسنويُّ والزركشي كما صرَّح به هو وعلى هذا الظن بناءُ قوله: «كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرٍ» وإلاَّ فلا يخفى على أحدٍ أن كلام حج لا يدل عليه لا صريحًا ولا ظاهرًا، اللهم إلاَّ أن يكون معنى الصراحة وجود كلمة «قِيلَ» هنا وهناك !!» اهد.

وفي القليوبي: ﴿ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُعَبَّرُ عَنْهُ بِالمُذْهَبِ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْوَجْهَيْنِ مِنْ الْحَاكِيَةِ، وَحِينَئِذٍ فَهَلْ هُوَ الْمُوافِقُ لِطَرِيقِ الْقَطْعِ أَوْ الْمُخَالِفُ لَهُ ؟ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ بِالْأَوَّلِ، وَحَينَئِذٍ فَهَلْ هُوَ اللَّوْفَةُ ﴾ وَالزَّرْكَشِيُّ بِالْأَوَّلِ، وَخَالَفَهُمَ الشَّارِح يُوافِقُهُ ﴾ اهـ.

وفي التحفة: «ثُمَّ الرَّاجِحُ المُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْمُذْهَبِ قَدْ يَكُونُ طَرِيقَ الْقَطْعِ أَوْ مُوَافِقَهَا مِنْ طَرِيقِ النَّاقِصُ الْمُفِيدُ لِلظَّنِّ طَرِيقِ الْخِلَافِ أَنْهُ الْمُوَافِقُ»، وَالإسْتِقْرَاءُ النَّاقِصُ الْمُفِيدُ لِلظَّنِّ لِلظَّنِّ عُولِهُ اللَّهُ الْمُوافِقُ»، وَالإسْتِقْرَاءُ النَّاقِصُ الْمُفِيدُ لِلظَّنِّ لِلظَّنِّ لِيُعَالِبُ أَنَّهُ الْمُوافِقُ»، وَالإسْتِقْرَاءُ النَّاقِصُ المُفِيدُ لِلظَّنِّ لِيُعَالِّبُ أَنَّهُ المُوافِقُ»، وَالإسْتِقْرَاءُ النَّاقِصُ المُفِيدُ لِلظَّنِ

فقولُ المحَلِيِّ والرَّمْلِيِّ: «وَمَا قِيلَ...» إِشَارةٌ إلى الخلاف الأول وردِّ المرجوح منه، وقولُ التحفة: «لَكِنْ قِيلَ...» إِشَارةٌ إلى الخلاف الثاني ؛ وقد وَهِمَ الرَّشِيدِيُّ - رحمه الله تعالى - حيث جَعلَ قولَ الرَّمْلِيِّ: «وَمَا قِيلَ...»، وقولَ التحفة: «لَكِنْ قِيلَ...» خِلافًا واحدًا.

فالصورُ ثلاثٌ، الأُولى: كونُ الراجِحِ المعبَّرِ عنه بـ«المُذْهَب» طريقةَ القطع، ومن أمثلته قولُ المنهاج مع المحلي: «(وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ) أَيْ المَّاءِ (فِي عُضْوٍ) لِعِلَّةٍ (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ وَجَبَ التَّيَمُّمُ، وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى المُذْهَبِ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: فِي وُجُوبِ غَسْلِهِ الْقَوْلَانِ فِيمَنْ وَجَدَ مِنْ المَّاءِ مَا لا يَكْفِيهِ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ المُهَذَّبِ» اهـ.

الثانية: كونُه مِنْ طَرِيقِ الْخِلَافِ موافِقًا لطريقة القطع، ومن أمثلته قولُ المنهاج مع المتانية: «المُذْهَبُ صِحَّةُ كَفَالَةِ الْبَدَنِ، وَفِي قَوْلٍ: لَا تَصِحُّ وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ» اهـ.

الثالثة: كونُه مِنْ طَرِيقِ الْخِلَافِ مخالِفًا لطريقة القطع، ومن أمثلته قولُ المنهاج مع المحلي: «(وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ الْحَاضِرَةِ وَلَا الْقَبْرِ) فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِمَا (عَلَى المُنْهَبِ المُنْهَبِ) قال الشيخُ عميرة: «قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: عَبَّرَ بِالمُذْهَبِ لِأَنَّ فِي المُسْأَلَةِ عَلَى مَا تَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ طَرِيقَيْنِ أَصَحُّهُمَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي تَقَدُّمِ المُأْمُومِ عَلَى إمَامِهِ، وَالثَّانِيَةُ الْقَطْعُ بِالْجُوَازِ » اه.

⁽١) ويُؤيِّده أيضًا قولُ الكردي في الفوائد المدنية: «قاعدةٌ هي أن المسألة إذا كان فيها طريقانِ طريقُ قطع بالحكم وطريقُ إثباتِ خلاف وكان المعتمد طريقَ إثبات الخلاف فالحكم الموافق لطريق القطع يكون هو المعتمدَ غالبًا»اهـ. ومن غير الغالب مسألةُ التقدم على الجنازة والقبر الآتية آنفا.

فإن قلتَ: ما الفرق بين جَعلِ المعبَّرِ عنه بِ«المُذْهَب» طريقةَ القطع تارةً وجَعلِهِ موافقًا لها من طريق الخلاف أخرى ؟

قلتُ: أن معنى الأول ترجيحُ طريق القطع، ومعنى الثاني ترجيحُ طريق الخلاف. ومِثلُه إذا كان المعبَّرُ عنه بـ «المُذْهَب» مخالِفًا لطريقة القطع مِنْ طَرِيقِ الْخِلَافِ كان الراجحُ من الطريقين طَرِيقَ الْخِلَافِ.

كَقُولِ المُنهَاجِ مِع المُحلي: «(وَيَتَعَوَّذُ كُلَّ رَكْعَةٍ عَلَى المُذْهَبِ وَالأُولَى آكَدُ) مِمَّا بَعْدَهَا. وَالطَّرِيقُ الثَّانِي قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا هَذَا، وَالثَّانِي: يَتَعَوَّذُ فِي الْأُولَى فَقَطْ» اهـ.

فقوله: "وَالطَّرِيقُ التَّانِي... "إِيهاءٌ إِلى أَنَّ المعبَّرَ عنه بـ "المُذْهَب " واقِعٌ على القاطعة وإلى أنها هي الراجحة ؛ وعبارة أصلِ الروضة: "ثم المذهب أنه يُستحب تعوذٌ في كل ركعة وهو في الركعة الأولى آكد وهذا نص الشافعي - رضي الله عنه -، واختاره القاضي أبو الطيب وإمام الحرمين والروياني وغيرُهم، وقيل: قولان أحدهما هذا والثاني يتعوذ في الأولى فقط " اهـ.

وكقولِه مع المحلي في محرَّمات الإحرام: «(وَالْمُسْتَنْبَتُ [أَيْ مَا يَسْتَنْبِتُهُ النَّاسُ]) مِنْ الشَّجَرِ (كَغَيْرِهِ) فِي الْحُرْمَةِ وَالضَّمَانِ (عَلَى المُذْهَبِ) وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَظْهَرُ وَقَطَعَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِشُمُولِ الْحُدِيثِ لَهُ وَالثَّانِي المُنْعُ» اهـ.

فقوله: «وَالثَّانِي الْمُنْعُ» إيهاءٌ إلى أنَّ المعبَّرَ عنه بـ «المُذْهَب» واقِعٌ على الحاكية وإلى أنها هي الراجحة، وقوله: «وَقَطَعَ بِهِ» إيهاءٌ إلى أنَّ المعبَّرَ عنه به موافقٌ للقاطعة ؛ وفي المجموع: «هل يَعُم التحريمُ والضهان ما يَنبُت من الأشجار بنفسه وما يُستنبَت أم يختص بها نبَت بنفسه ؟ فيه طريقانِ، أصحُها وأشهرهما: على قولين، وأصح القولين عند المصنف وسائر العراقيين والجمهور من غيرهم التعميمُ، والثاني: التخصيص، والطريق الثاني: القطع بالتعميم» اهـ.

وقد بَيَّنَ الشارحُ المحقِّقُ في مواضع تعبيرِ المنهاجِ بـ«المُذْهَب» أن المعبَّرَ عنه به واقعٌ على طريق القطع أو على طَرِيقِ الجُلافِ موافقًا للقطع أو مخالِفًا له إشارةً إلى ما ذكرنا من ترجيحِ إحدى الطريقين كأنَّه تكفَّلَ ببيانِ ذلك في كلِّ موضعٍ ولكن بإشاراتٍ لطيفة قد لا يَتفطن إليه

الغافلون. وقد قمتُ في «تصوير المطلب في التعبير بالمذهب» بتحليلٍ شافٍ لتلك الإشارات، فر اجعه حتى تزول عنك الإمامات (١).

(١) وَلْنَعُرُضْ عليكَ قَدْرًا ضروريًّا من ذلك بإيرادِ نهاذجَ من المنهاج مع شرح المحلي:

فالأول قوله – وهو أولُ موضع عبَّر فيه المنهاجُ بـ«المُذْهَب» -: «(وَمَا ضُبِّبَ) مِنْ إِنَاءٍ (بِذَهَبِ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةً كَبِيرَةً لِزِينَةٍ حَرُمَ) اسْتِعْمَالُهُ (أَوْ صَغِيرَةً بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَا) يَحْرُمُ (أَوْ صَغِيرَةً لِزِينَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لِحَاجَةٍ جَازَ فِي الْأَصَحَّ) نَظَرًا لِلْصَّغَرِ وَلِلْحَاجَةِ وَمُقَابِلُهُ يَنْظُرُ إِلَى الزِّينَةِ وَالْكِبَرِ (وَضَبَّةُ مَوْضِع الاِسْتِعْبَالِ) نَحْوُ الشُّرْبِ (كَغَيْرِهِ) فِيهَا ذُكِرَ (فِي الْأَصَحِّ) وَالثَّانِي يَحْرُمُ إِنَاؤُهَا مُطْلَقًا لِيُبَاشَرَتِهَا بِالإسْتِعْمَالِ (قُلْتُ: المُذْهَبُ تَحْرِيمُ) إِنَاءِ (ضَيَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا وَاللهُ أَعْلَمُ)... وَمَرْجِعُ الْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ الْغُرْفُ» اه فقوله: «ومقابله....» يعني مقابل الأصح يقول: «لا يجوز في المسألتين» نظرًا إلى الزينة الخ. فالشارح المحقق أهمل بيان ترجيح الطريقين وبيان أن المعبر عنه بالمذهب واقعٌ على أيّ الطريقين؟ للعلم به من المقام فإن المصنِّف يَستدرك هنا بها بعد «قلتُ» على حكاية الرافعي في ضبة الذهب أيضا وجهين فالمعبر عنه بالمذهب هنا طريق قطع بالحرمة، ومقابلُه ما سَبق من حكاية الرافعي الوجهين فيها أيضا على التفصيل في الفضة من غير فرق بينهما ؟ قال في النهاية: «ومقابل المذهب: أن الذهب كالفضة في التفصيل المتقدم» اهـ، وقال الخطيب: «ومقابل المذهب: أن الذهب كالفضة فيأتي فيه ما مركها نقله الرافعي عن الجمهور» اهـ. وقول المنهاج «مطلقا» قال الخطيب: «أي من غير تفصيل كما مر» اهم، قوله: «من غير تفصيل» أي فتحرم ضبة الذهب حتى الصغيرة لحاجة ولذا ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في المنهج وشرحه جميع تلك التفاصيل في ضبة الفضة وجزم بالحرمة في ضبة الذهب مطلقا ثم قال: «وَإِنَّهَا حَرُمَتْ ضَبَّةُ الذَّهَبِ مُطْلَقًا لِأَنَّ الْحُيَّلَاءَ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ الْفِضَّةِ، وَخَالَفَ الرَّافِعِيُّ فَسَوَّى بَيْنَهُمُ إِنِّي التَّفْصِيلِ» اهـ. وفي حاشية الجمل عليه ما نصه: «قوله: «وإنها حرمت ضبة الذهب مطلقًا أي كما هو مقتضي إطلاق المتن فيها وتفصيله في آنية الفضة» اهـ شيخنا اهـ.

فاندفع ما زعم البعضُ من أن التعبير بـ«المُذْهَب» هنا على خلاف اصطلاحه.

والثاني قوله: «(وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ) أَيْ اللّهِ (فِي عُضْوٍ) لِعِلّةٍ (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ وَجَبَ النّيَمُّمُ، وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى اللّذَهَبِ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِي وُجُوبِ غَسْلِهِ الْقَوْلَانِ فِيمَنْ وَجَدَ مِنْ اللّهِ مَا لَا يَكْفِيهِ» أَعَسُلُ الصَّحِيحِ عَلَى المُذْهَبِ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِي وُجُوبِ غَسْلِهِ الْقَوْلَانِ فِيمَنْ وَجَدَ مِنْ اللّهِ مَا لَا يَكْفِيهِ» الحَ إشارة للله أن المعبَّر عنه بالمذهب هو الطريق الأول، وأنه طريق القطع، وأنه هو الراجح.

رب بحو بور بح ... والثالث قوله: «(وَاللَّذْهَبُ أَنَّهُ) أَيْ المُوْقُوفَ عَلَيْهِ (لَا يَمْلِكُ قِيمَةَ الْعَبْدِ المُوْقُوفِ إِذَا أُتَّلِفَ) أَيْ المُوْقُوفَ عَلَيْهِ (لَا يَمْلِكُ قِيمَةَ الْعَبْدِ المُوْقُوفِ إِذَا أُتَّلِفَ) أَيْ المُوْقُوفُ وَلَا يَمْلِكُهَا المُوْقُوفُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ الْوَاقِفُ (بَلْ يَشْتَرِي بِهَا عَبْدًا لِيَكُونَ وَقْفًا مَكَانَهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَبَعْضَ عَبْدٍ) وَقِيلَ: يَمْلِكُهَا المُوْقُوفُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ الْوَاقِفُ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: الْقَطْعُ بِشِرَاءِ عَبْدِ بِهَا» اهى فقوله: «وقيل: يملكها» إشارةٌ إلى أن المعبر عنه بالمذهب هو الوجه الأول من الحاكية للوجهين، وأن ثانيهما ما أشار إليه بقوله: «وقيل الخ، وأن الحاكية عنه بالمذهب هو الوجه الأول من الحاكية للوجهين، وأن ثانيهما ما أشار إليه بقوله: «وقيل الخ، وأن الحاكية عنه بالمذهب

= هي الراجحة. وقوله: «والطريق الثاني الخ إشارةٌ إلى القاطعة المرجوحة حيث جعَلَ المعبرَ عنه بالمذهب في الحاكية موافِقًا للقاطعة.

وعلم من هنا أن الشارح المحقق إذا أشار إلى القول الثاني أو الوجه الثاني عقب المعبر عنه بالمذهب دل على أنه واقعٌ في الحاكية وأنها هي الراجحة من الطريقين.

ونظيره في الأقوال قوله: «(وَاللَّذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ دِرْهَمَانِ) وَفِي قَوْلٍ دِرْهَمٌ وَفِي قَوْلٍ دِرْهَمٌ وَشَيْءٌ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ» اهم فقوله: «وفي قول الخ إشارة إلى أن المعبر عنه بالمذهب واقع في طريق الخلاف وأنها مركبة من ثلاثة أقوال، وأن طريق القطع مرجوح مع كون المعبر عنه بالمذهب موافقًا لها.

والرابع قوله: «المُذْهَبُ صِحَّةُ كَفَالَةِ الْبَدَنِ وَفِي قَوْلِ: لَا تَصِحُّ وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ» اهم فقوله: «فقوله: «وفي قول...» إشارةٌ إلى القول الثاني من الحاكية الذي وقع عليه المعبر عنه بالمذهب كما سبق. وقوله: «وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ» إشارةٌ إلى أن القاطعة مرجوحة. فمثلُ هذا ونحو «قطع به بعضهم» أو «قطع بعضهم بالثاني» أو «وقطع بعضهم بأنه كذا وكذا» إشارةٌ إلى أن القاطعة مرجوحة وأن الحاكية هي الراجحة.

والخامس قوله: «(فَإِنْ نَوَى) بِالتَّيَمُّمِ (فَرْضًا وَنَفْلًا أَبِيحَا أَوْ فَرْضًا فَلَهُ النَّفُلُ) مَعَهُ (عَلَى اللَّذَهَبِ) وَفِي قَوْلٍ لَا وَفِي ثَالِثٍ لَهُ النَّفُلُ بَعْدَ فِعْلِ الْفَرْضِ لَا قَبْلَهُ وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ تَحَصَّلَتْ مِنْ حِكَايَةِ قَوْلَيْنِ فِي النَّقْلِ الْمُتَقَدِّمِ، وَطَرِيقِينَ فِي الْتَأْفُرِ، أَحَدُهُمَا: فِيهِ الْقَوْلَانِ، وَأَصَحُّهُمَا الْقَطْعُ بِالْجُوازِ» اهى فقوله: «وَفِي قَوْلِ لَا…» يُوهِم أَن وَطَرِيقِينَ فِي الْمُتَاتِّرِ، أَحَدُهُمَا: فِيهِ الْقَوْلَانِ، وَأَصَحُّهُمَا الْقَطْعُ بِالْجُوازِ» اهى فقوله: «وَفِي قَوْلِ لَا…» يُوهِم أَن المعبر عنه بالمذهب واقعٌ في الحاكية، وأنها هي الراجحة وليس كذلك ؛ فإن الشارح إنها لم يجعل المعبر عنه بالمذهب في القاطعة الراجحة – بأن يُعبِّر عقبَ قوله: «عَلَى المُذْهَبِ»: «والطريق الثاني فيه قولانِ» – لكونِ المنت في النفل مطلقا وكونِ الطريقين في المُتَافِّ في المُنالِ ما المناسِ الم

والسادس قوله: «وَلَوْ سَرَقَ فَسَقَطَتْ يَمِينُهُ بِآفَةٍ سَقَطَ الْقَطْعُ أَوْ يَسَارُهُ فَلاَ عَلَى الْمُذْهَبِ) وَقِيلَ يَسْقُطُ فِي قُولٍ» اهم فقوله: «وَقِيلَ...» إشارةٌ إلى الحاكية المرجوحة وإلى أن المعبر عنه بالمذهب واقع في القاطعة. وأصل الكلام: قيل: «لا يسقط في قول ويسقط في قول» أي قال جمهور الأصحاب: «لا يسقط قولاً واحدًا مقطوعًا به». وقال بعضهم: «فيه قولان أحدهما يسقط».

ومثله ما في الجنائز: ((وَكَذَا) لَوْ مَاتَ (فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَيهِ) كَأَنْ مَاتَ بِمَرَضٍ أَوْ فَجْأَةً فَغَيْرُ شَهِيدٍ (عَلَى الْلَهُ مَا فَي الْقِتَالِ لَا بِسَبَيهِ) كَأَنْ مَاتَ بِمَرَضٍ أَوْ فَجْأَةً فَغَيْرُ شَهِيدٍ (عَلَى اللَّهُ مَع الله تعالى اللَّهُ مَع الله تعالى عند قول (التنبيه) في باب الرهن: (والمعتق بصفة تتقدم على حلول الحق لا يجوز رهنه، وقيل: فيه قول آخر إنه يجوز»: (هذه العبارة يتكرر مثلها في الكتاب ومقتضاها أن في المسألة طريقين أحدهما لا يجوز رهنه قولا واحدا والثاني فيه قولان أحدهما يجوز والثاني لا يجوز، وتقديره: قال جمهور الأصحاب: (لا يجوز رهنه وقال بعضهم: (فيه قولا آخرُ مع هذا القول) فيصير طريقين اهـ.

والسابع قوله: «(وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ وَالْحِيطَانُ وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْمُذْهَبِ) وَقِيلَ: لَا يَدْخُلُ، وَقِيلَ: فِي دُخُولِهِ قَوْلَانِ وَهِيَ الطُّرُقُ المُتَقَدِّمَةُ فِي دُخُولِهِ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ» اهـ، فهنا ثلاث طرق: = وما ذكرنا من أن المعبَّرَ عنه بـ «المُذْهَب» إذا كان موافِقًا للقاطعة كان الراجحُ من الطريقين طَرِيقَ الْجِلَافِ هو الذي يُؤيِّده سَبْرُ شرحِ المحلي ومراجعةُ المجموع والروضة، (١) وإن لم أَدَّع أَنَّ السَبْرَ كاملٌ.

وقال شيخُ شيخنا في رسالته: «إن كان المفتّى به هو الحكمَ المخالِفَ فالراجحُ من الطريقين يكون هو طريقَ الخلاف لا محالة (٢)، وإن كان المفتّى به هو الحكمَ الموافقَ فالراجحُ منهما تارةً يكون طريقَ القطع وتارةً طريقَ الخلاف والتعيينُ يُعلَم من الخارج والشارحُ المحققُ تكفّل بهذا التعيين في شرحه ووَفَى به على وجهٍ لطيفٍ قد لا يَتَنَبَّهُ إليه الغافلُ » اهـ.

إحداها حاكيةٌ مرجوحةٌ كما أشار إلى مرجوحيتها بقوله: «وَقِيلَ: فِي دُخُولِهِ قَوْلَانِ» والأخريان قاطعتان، أو لاهما - وهي الراجحةُ - المعبر عنها بالمذهب، وثانيتها ما أشار إليه بقوله: «وَقِيلَ: لَا يَدْخُلُ» ودل على أن هذا القيل طريق قاطع قولُه بعده: «وَقِيلَ: فِي دُخُولِهِ قَوْلَانِ» كما قاله شيخ شيخنا في حاشية الرسالة. فكأنك حصلتَ بهذه النهاذج المذكورة على قواعد كلية لفهم إشارات الشارح الجلال - رحمه الله تعالى - إلى أن المعبر عنه بالمذهب واقعٌ على القاطعة أو الحاكية، وإلى ترجيح إحدى الطريقين.

(١) ولا يُنافيه نحوُ قولِ المحلي: «(وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضَ رَقِيقِ فَسَدَتْ إِنْ كَانَ بَاقِيهِ لِغَيْرِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ) فِي كِتَابَيّهِ (وَكَذَا إِنْ كَانَ بَقِيهِ الْمَنْ فَي اللَّذَهَبِ) ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَسْتَقِلُ فِيهَا بِاللَّرَدُّدِ لِاكْتِسَابِ النَّجُوم، وَفِي قَوْلٍ تَصِحُ كَاءُ فِيهَا بِاللَّرَدُّدِ لِاكْتِسَابِ النَّجُوم، وَفِي قَوْلٍ تَصِحُ كَاءُ فِيهَا بِاللَّرَوَيُ فِيهَا بِاللَّرُونَ فَي اللَّوْفِي اللَّالِيَةِ وَحَكَاهُ فِي الْأُولَى اللَّوْفِي وَلَا اللَّوْفِي وَلَا اللَّوْفِي وَالطَّرِيقُ النَّانِيةِ اللَّهُ وَلَى اللَّالِيَةِ وَحَكَاهُ فِي الْأُولَى اللَّوْفِي وَاللَّوْفِي وَاللَّوْفِي وَاللَّوْفِي وَاللَّوْفِي اللَّوْفِي وَلَوْ اللَّالَيْقِ وَكَعَ الْإِمَامُ لِللَّالَيْقِ وَلَوْ اللَّالَيْقِ وَكَعَ الْمُولِ اللَّوْفِي اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّوْفِي اللَّوْفِي اللَّوْفِي اللَّوْفِي اللَّوْفِي اللَّوْفِي اللَّوْفِي اللَّهُ اللَّوْفِي اللَّولِي اللَّوْفِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْفِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِي الْمُؤْلِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

(٢) كَتَبَ الشيخُ في حاشيته: «قوله (فإن كان المفتى به إلى قوله لا محالة) في المنهاج مع المحلي في باب التيمم: «(أوْ) نَوَى (نَفْلًا أَوْ الصَّلَاةَ تَنَفَّلَ) أَيْ فَعَلَ النَّفْلَ (لَا الْفَرْضَ عَلَى الْمُذْهَبِ)» قال المحلي بعد أن بين الأقوال ما نصه: «وَالْأَقْوَالُ تَحَصَّلَتْ مِنْ حِكَايَة قَوْلَيْنِ فِي المُسْأَلَتَيْنِ كَمَا فِي شَرْحِ المُهَذَّبِ وَطَرِيقُهُ قَاطِعَةٌ فِي النَّانِيةِ بِالْجُوَاذِ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ فِي الْأُولَى بِعَدَمِهِ »اهد؛ فالراجح من الطريقين في المسألتين طريقُ الخلاف ولم يَتعرَّض بالحُواذِ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ فِي الْأُولَى بِعَدَمِهِ »اهد؛ فالراجح من الطريقين في المسألتين طريقُ الخلاف هو الراجحُ إذا كان الشارح المحقق في الثانية إلى ترجيحِ أحدٍ من الطريقين لما عُلم من أن طريق الخلاف هو الراجحُ إذا كان المحكمُ المفتى به هو الشقَ المخالِف لطريق القطع، وأشار إلى أن طريق الخلاف هو الراجح في الأولى بعدمه» كما هو ظاهرٌ، تأمَّلُ » اهد.

فقولُه: «فالراجحُ منها تارةً يكون طريقَ القطع» لا يَظهر لي وجهُهُ، ولم أَجِدْ له مِثالاً يُستأنس به، وقولُه: «والتعيينُ يُعلَم من الخارج والشارحُ المحققُ تَكفَّل بهذا التعيين» تَرِدُ عليه مَواضعُ كثيرةٌ من شرح المحلي لا تعيينَ فيها ولو على وجهِ لطيفٍ ؛ منها قوله: «(وَيَصِحُ إِقْرَارُ اللَّرِيضِ مَرَضَ المُوْتِ لِأَجْنَبِيِّ) بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ (وَكَذَا الْوَارِثُ عَلَى المُذْهَبِ) وَالْقَوْلُ التَّانِي لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنّهُ مُتَّهَمٌ فِيهِ بِحِرْمَانِ بَعْضِ الْوَرَثَةِ، وَالطَّرِيقُ التَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ» اهـ.

وقوله: ﴿ وَالْمُذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ) لَكِنْ يُسْتَحَبُّ وَقِيلَ: يَجِبُ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ ﴾ اهـ.

وقوله: «(وَاللَّذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ دِرْهَمَانِ) وَفِي قَوْلٍ دِرْهَمٌ وَفِي قَوْلٍ دِرْهَمٌ وَشَيْءٌ، وَالطَّرِيقُ التَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ»اهـ، وبقيتْ مَواضعُ تركناها خوفَ الإطالة.

التَّرْجِيحُ طَرِيقًا والتَّرْجِيحُ حُكْمًا:

ومن هنا يُعلَم أن ترجيح الطريق غيرُ ترجيح الحُكْمِ، وكثيرًا ما يَخفى ذلك على أَفْهَامٍ فتُشكل عليها عباراتٌ من نحو شرح المهذب والروضة والعزيز ؛ فإن هذه الكتب تَتَعرَّضُ كثيرًا لِترجيحِ قاطعةٍ أو حاكيةٍ مِن الطُّرُق [كها تَتَعرَّضُ لترجيح الحُكْمِ] بخلاف المنهاج والتحقيق فإنها لا يَتعرَّضانِ لترجيح الطريق.

ومن العبارات التي بُيِّنَ فيها ترجيحُ الطريق قولُ النووي رحمه الله تعالى في خطبة الجُمعة من «المجموع»: «هل يُشترَط كون الخطبة بالعربية ؟ فيه طريقانِ، أصحُها – وبه قطع الجمهور – يشترطُ لأنه ذِكرٌ مفروضٌ فشُرِطَ فيه العربية كالتشهد وتكبيرة الإحرام مع قوله على السلام والمناب وكان يخطب بالعربية. الثاني: فيه وجهان – حكاهما جماعةٌ منهم المتولي –، أحدهما: هذا، والثاني: مستحبُ (۱) ولا يشترط، لأن المقصود الوعظُ وهو حاصلٌ بكل اللغات» اهد فقوله: «أصحهما» أي الطريقينِ فهذا ترجيحٌ للقاطعة من الطريقين. وقوله:

⁽١) انظر ما سيأتي في الحاشية عند إعادة هذه العبارة في بيان معنى «كَمَا جَرَى عَليهِ الناسُ» ونحوِه.

«الثاني» أي الطريق الثاني وهو طريق الخلاف وهو مرجوحٌ. وقوله: «فيه» أي في الاشتراط. وقوله: «والثاني مستحب» أي وقوله: «أحدهما هذا» أي وجهٌ موافِقٌ للقاطعة وهو الاشتراط، وقوله: «والثاني مستحب» أي الوجه الثاني من الطريق الثاني (١).

وتُستفاد من تعبير المنهاج والروضة والتحقيق والتنقيح بر «المُذْهَب» تسعةُ أمورٍ: الأول: أن في المسألة خِلافًا.

الثانى: أن الخلاف من طريقين أو طُرُقٍ.

الثالث:أن في المسألة طريقًا حاكيةً للخلاف، وطريقًا قاطعةً، وقد تَتَعَدَّدَانِ -كما في مسألة الانتظار السابقة في بيان الطُّرُق -، أو إحداهما.

الرابع: أن الخلاف إما من أقوال الإمام أو من أُوجُه الأصحاب أو مركّبٌ من الأقوال والأَوجُه.

الخامسُ: أن المعبَّر عنه بـ «المُّذْهَب» هو الراجحُ المفتى به.

السادس: أن ما في مقابلِه مرجوحٌ.

السابع: أن مُدرَك مقابلِه قد يكون قويًّا وقد يكون فاسدًا وَاهيًّا.

الثامن: التوقُّف في جوازِ العملِ بمقابلِه حتى في حق النفس قبل ظُهُورِ قوةِ مُدرَكِه.

التاسع: التوقُّف في سَنِّ الخروج من خلافه إلى ظُهُورِ قوةِ مُدرَكِه.

⁽١) فالراجح طريقًا وحُكمًا اشتراطُ كونِها عربيةً ولذا جزمَ به في المنهاج فقال: «وَيُشْتَرَطُ كَوْثُهَا عَرَبِيَّةً» اهـ. قال المحلي: «كَمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ، وَقِيلَ: لا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ اعْتِبَارًا بِالمُعْنَى» اهـ.

و لا يُعتَدُّ بهذا القِيل، ولا يجوز العملُ به لا في الإفتاء ولا في القضاء ولا في حقِّ النفس لشدة ضعف مُدرَكه و ولذا أشار في أصل الروضة إلى فسادِهِ - كما هو مقتضى اصطلاحِه فيه - فقال: «وهل يشترط كون الخطبة كلها بالعربية؟ وجهانِ، الصحيحُ اشتراطُه» اه-كما سيأتي.

وقد تقدم في أوائل الكتاب عن الكردي و «المطلب» أنه لا يجوز العملُ بمقابل «الصحيح» في المنهاج والروضة حتى في حق النفس لفساده.

نعم وقع في بعض المواضع من المنهاج التعبيرُ بالمذهب على خلافِ اصطلاحِه كما سبق بيانه آنفا في الكلام على الطُّرق.

وَقد يعَبِّرُ فِي المنهاج فِي مسائل الطَّرُق بِنحو الصَّحِيحِ دُونَ المُذْهَبِ إِشَارَةً إِلَى ضَعْفِ مدركِ مقابلِه كقوله مع شرح المحلي: ((فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ [أي الْحَجً] فِي غَيْرِ وَقْتِهِ انْعَقَدَ عُمْرَةً عَلَى الصَّحِيحِ) وَالتَّانِي: لَا يَنْعَقِدُ عُمْرَةً كَمَا لَا يَنْعَقِدُ حَجًّا وَلَكِنْ يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحِ) وَالتَّانِي، وَالتَّانِيةُ لَعُولُ: يَنْعَقِدُ الرَّاجِحُ مِنْ أَصَحِ الطُّرُقِ الْحَاكِيةِ لِقَوْلَيْنِ بِهَا تَقَدَّمَ، وَالتَّانِيةُ قَاطِعَةٌ بِالتَّانِي، وَالتَّالِثَةُ تَقُولُ: يَنْعَقِدُ الرَّاجِحُ مِنْ أَصَحِ الطُّرُقِ الْحُمْرةِ كَانَ عُمْرَةً صَحِيحَةً، وَإِلَّا ثَكَلَّلُ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، فَهَذِهِ مِنْ الْحَرامُهُ مُبْهَمًا، فَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْعُمْرةِ كَانَ عُمْرَةً اللَّي ضَعْفِ الْخِلَافِ (١٠)» اهـ.

«قَطَعَ بِهِ»، «جَزَمَ بِهِ»، «القَطْعُ»، «الجَزْمُ»، «الْقَاطِعَة»:

القَطعُ، ونحوُ قولهِم: «قَطَعَ بهِ فلانٌ»: بمعنى الجَزْمِ بواحدٍ من قولٍ أو وجهٍ وإنكارِ ما سواه إِمَّا مِن أصلِه أو بحملِه على معنَّى آخرَ بحيثُ لا يكون في المسألة خلافٌ فهو عبارةٌ عن الطريقِ القاطعة ؛ قال القليوبي في بيان معنى القاطعة: «وَيَقْطَعَ بَعْضُهُمْ» أَيْ يَجْزِمَ بِثُبُوتِ الطريقِ القاطعة ؛ قال القليوبي في بيان معنى القاطعة: «وَيَقْطَعَ بَعْضُهُمْ» أَيْ يَجْزِمَ بِثُبُوتِ أَحَدِهِمَا سَوَاءٌ نُفِيَ وُجُودُ الْآخَرِ مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ نُفِيَ حُكْمُهُ بِحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ مَا يُفِيدُهُ حُكْمُ الْأَوّلِ» اهـ.

كقول المحلي: ﴿ وَتَصِتُّ الجُّمُعَةُ ﴿ خَلْفَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْمَسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ﴾ وَالْجِلَافُ فِي الصَّبِيِّ قَوْلَانِ وَفِي الْعَبْدِ وَالْمُسَافِرِ وَجْهَانِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ بِأَوَّلِمِهَا الْعَدُدُ بِغَيْرِهِ ﴾ وَالْجِهَانِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ بِأَوَّلِمِهَا الْعَدْدُ بِغَيْرِهِ ﴾ وَرَجَّحَ الْقَطْعَ بِهِ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ ﴾ اهـ (٢).

والجَزْمُ، ونحوُ قولِم: «جَزَمَ بهِ فلانٌ»: بيانُ حُكمٍ مِنْ غيرِ تعرُّضٍ للخلافِ سواءٌ وُجِد

⁽١) أي ملاحظة لهذه الإشارة، وليس المراد أن التعبير بالمذهب يدل على قوة خلافه لما مر عن القليوبي أنه ليس له فيه اصطلاح.

 ⁽٢) وقوله في الجماعة: ((وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ) فَذَكَرَهُ (رَكَعَ مَعَهُ عَلَى المُذْهَبِ) أَيْ
 كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي المُحَرَّرِ عَلَى الْقُوْلِ الْأَظْهَرِ الَّذِي قَطَعَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَالْقَوْلُ الثَّانِي يُرَاعِي نَظْمَ صَلَاةِ نَفْسِهِ
 كَالْمُزْحُوم» اهـ..

الخلافُ في الحقيقة أمْ لاَ^(۱)، وفَرْقٌ بين نفي الخلافِ وعدمِ التعرُّضِ إليه، أو بيانُ حكمٍ لا بصيغةِ البحثِ أو الاحتمالِ.

فالأوَّلُ كقول المحلي في مَسْحِ الْخُفِّ: «وَلَوْ كَانَ النُسُوجُ لَا يَمْنَعُ وُصُولَ بَلَلِ النُسْحِ إِلَى الرَّجْلِ لِخِفَّتِهِ لَمْ يُجْزِئُ المُسْحُ عَلَيْهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَرْدِيُّ» اهـ. وعبارةُ المُاوَرْدِيِّ: «وَالثَّانِي [من شروط المَسْحِ]: أَنْ لَا يَصِلَ بَلَلُ المُسْحِ إِلَى الْقَدَمِ، فَإِنْ وَصَلَ إِمَّا لِخَفَّةِ نَسْجٍ أَوْ رِقَّةِ حَجْمٍ لَمْ يَجُزِ المُسْحُ عَلَيْهِ» اهـ. فمعنى الجَزْم هنا: عدمُ التعرُّض للخلافِ(٢).

والثاني كقول المحلي في مبطلات الصلاة: «وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَفِي شَرْحِ المُهَذَّبِ ظَاهِرُ كَلَامِ المُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا تَبْطُلُ، لِأَنَّهُ يُشْبِهُ كَلَامَ الْآدَمِيِّ، فَلَا يَكُونُ قُرْآنًا إلَّا اللَّهَضْدِ، وَفِي الدَّقَائِقِ وَالتَّحْقِيقِ الجُزْمُ بِالْبُطْلَانِ» اهد. (٣) فمعنى الجَزْمِ هنا: أنه لم يذكر الحُكمَ بطيغةِ البحثِ والاستظهارِ كها اسْتَظْهَرهُ فِي شَرْحِ المُهَذَّبِ.

(١) خلافًا لما يوهِم بعضُ العبارات من أن الجزم عدمُ التعرُّض للخلافِ مع وجوده في الحقيقة.

(٢) وفي المسألة خلافٌ ففي أصْلِ الرَّوْضَةِ: «الجَوارِبُ المتخَذة من الجلد الذي يُلبَس مع المكعَّب وهي جواربُ الصوفية لا يجوز المسحُ عليها حتى يكون بحيث يُمْكن متابعةُ المشي عليها ويَمنع نفوذَ الماء إِنْ شرطناه... ولو وُجِدت في الخف شرائطة إلا أنه لا يمنع نفوذَ الماء لم يجز المسحُ على الأصح واختار إمام الحرمين والغزالي والغزالي الجوازَ» اهد. فيحتمل أن يكون هذا الخلافُ ناشِئًا بعد المُاوَرْدِيِّ من تخريج إمام الحرمين والغزالي، فيكون عدمُ التعرُّض إليه لعدم وجوده إذ ذاك أو كان موجوداً إذ ذاك فيكون عدمُ تعرُّضهِ إليه كصنيع الإمام النووي في المنهاج في اشتراط العربية في الخطبة فقد جزمَ به فيه فقال: «وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً» اهم، مع تعرُّضهِ للخلاف في أصْلِ الرَّوْضَةِ والمجموع كما سبقت عبارتها آنفا.

(٣) عبارة الدقائق: «قول المنهاج: «وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَيَا يَخْيَى خُذْ الْكِتَابَ إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ، وَإِلَّا بَطَلَتْ» يُفهَم منه أربعُ مسائل، إحداها: إذا قصد القراءة، والثانية: إذا قصد القراءة والإعلام، والثالثة: يقصد الإعلام، والرابعة: لا يقصد شيئا، فالأولى والثانية لا تَبطُل الصلاة فيها، والثالثة والرابعة تُبطُل فيها ؛ وتُفهَم الرابعة من قوله: «وإلا فلا» كها تفهم الثالثة منها وهذه الرابعة لم يذكرها المحرَّرُ وهي نفيسةٌ لا يُستغنَى عن بيانها» اهد.

وَعبارة التَّحْقِيقِ: «وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمٍ قُرْآنِ كـ«ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ» و «يَا يَحْيَى خُذْ الْكِتَابَ» وقصَدَ التلاوةَ لَمْ تَبْطُلْ، وكذا وإعلامًا على المذهب أو إعلامًا أو أطلقَ بَطَلَتْ» اهـ. وقد يأتي القَطعُ بمعنى الجَزْم وبالعكس؛ فالأوَّلُ كقول المجموع في كتاب الطهارة: «ولو خالط الماءَ المطلَق ماءٌ مستعمَلُ فطريقانِ، أصحهما: أنه كالمائع ؛ ففيه الوجهانِ، وبهذا قطعَ الجمهور، منهم القاضي أبوالطيب وصححه الرافعيُّ وآخرون. والثاني: يُعتبر الوزنُ قطعًا، وبه قَطعَ الشيخُ أبوحامد وأبو نصر صاحبُ الشامل المعروف بابن الصباغ» اهد. فقوله: «أصحُهما» أي الطريقين، إشارةٌ إلى ترجيح واحدٍ من الطريقين وهو طريق الخلاف هنا. وقوله: «وبه قطع…» أي جزموا بوجود الوجهينِ، ولم يتعرضوا لحكاية طريق القطع كما فعل في الوجيز والعزيز ؛ فمعنى القطع فيه الجزم لا إثباتُ وجه وإنكارُ غيرِه. وقوله: «والثاني» أي الطريقُ الثاني. وقوله: «قطع الشيخ..» أي جَزَمَا ولم يذكرَا إلا الوجهَ المقطوعَ به عكْسَ ما فعله الجمهور.

والثاني كقول المحلي في التيمم: ((فَإِنْ وَضَعَ) السَّاتِرَ (عَلَى حَدَثٍ وَجَبَ نَزْعُهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ قَضَى) مَعَ مَسْجِهِ بِاللَّهِ (عَلَى اللَّشْهُورِ) وَالْخِلَافُ فِي الْقِسْمَيْنِ فِيهَا إِذَا كَانَ السَّاتِرُ عَلَى غَيْرِ مَحَلِّ التَّيَمُّمِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى مَحَلِّهِ قَضَى قَطْعًا لِنَقْصِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ جَزَمَ بِهِ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ » اهـ.

فمعنى «جَزَمَ بِهِ» هنا: قَالَ: «بِلاَ خِلاَفٍ» ففي أَصْلِ الرَّوْضَةِ: «هذا كله إذا لم تكن الجبيرةُ على محل التيمم فإن كانت عليه أعاد بلاَ خِلاَفٍ» اهـ.

وأما نحو قولهم «القاطعة» أو «طريق القطع» أو «الطريق القاطعة» فلا يكون إلا بمعنى نفي الخلاف، وإنها يقع في مقابِلة إثباتِ الخلاف كها سبق.

«قَطْعًا»، «جَزْمًا»:

ما ذكرنا من الفرق بين القَطْع والجَزْم إذا لم يَرِدَا بصِيغتَي: «قَطْعًا»، و «جَزْمًا»، وإلا فَهُمَا بمعنَى: «بِلاَ خِلاَفِ»، ولذا يُؤْتَى بهِمَا كثيرًا حينها يُبيَّن محلَّ الخلافِ ؛ كقول المحلي في الجهاعة: «(الْأَصَحُّ المُنْصُوصُ أَنَهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ وَقِيلَ: عَيْنٍ)... وَالْخِلَافُ فِي المُؤدَّاةِ، أَمَّا المُقْضِيَّةُ فَلَيْسَتْ الْجُهَاعَةُ فِيهَا فَرْضَ عَيْنٍ وَلَا كِفَايَةٍ قَطْعًا وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ» اهـ (١).

⁽١) وقولِهِ (وَيُقِيمُ لِلْفَائِتَةِ) مَنْ يُرِيدُ فِعْلَهَا (وَلَا يُؤَذِّنُ) لَمَا (فِي الجَدِيدِ) وَالْقَدِيمُ يُؤَذِّنُ لَمَا... (فَإِنْ كَانَتْ فَوَائِتَ لَمْ يُؤَذِّنْ لِغَيْرِ الْأُولَى) قَطْعًا، وَفِي الأُولَى الجُلَافُ» اهـ.

وكقوله فِي القُنُوتِ: (وَ) الصَّحِيحُ أَنَّهُ (لَا يَمْسَحُ وَجْهَهُ).. وَالْخِلافُ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ إِذَا قُلْنَا: «يَرْفَعُ يَدَيْهِ» فَإِنْ قُلْنَا: «لاَ» فَلَا يَمْسَحُ جَزْمًا» اهـ (١٠).

وليست الصيغتانِ محتصَّتينِ بالوُرُودِ عند تحريرِ محلِّ الحلافِ؛ فادِّعَاءُ «أَنَّ معناهما نَفْسُ تحريرِ محلِّ الحلافِ» مما لا حاجة إليه، والتحقيقُ أنهما بالمعنى المذكورِ مِنْ نَفْيِ الحلافِ؛ فلم تَتَحَوَّلاَ عنه فِي موضع، وقد وَرَدَتَا فِي مواضعَ من شرح المحلي وغيرهِ في غيرِ تحريرِ محلِّ الحلافِ؛ منها قولُ المحلي في شُرُوط الصَّلاةِ: «(وَإِنْ عَلِمَ) بِالنَّجَسِ (ثُمَّ نَسِيَ) فَصَلَّى ثُمَّ تَذَكَّرَ الحَلافِ؛ منها قولُ المحلي في شُرُوط الصَّلاةِ: «(وَإِنْ عَلِمَ) بِالنَّجَسِ (ثُمَّ نَسِيَ) فَصَلَّى ثُمَّ تَذَكَّر (وَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى المُذْهَبِ) أَيْ وَجَبَ قَطْعًا الْإِعَادَةُ لِتَفْرِيطِهِ بِتَرْكِ التَّطْهِيرِ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِي وُجُوبِهِ الْقَوْلَانِ» اهـ.

وقوله في صَلَاةِ الجُمُعَةِ: «لَوْ زُحِمَ عَنْ السُّجُودِ فِي غَيْرِ الجُمُعَةِ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فِي الثَّانِيَةِ فَفِيهِ الْقَوْلَانِ، وَقِيلَ: يَرْكَعُ مَعَهُ قَطْعًا، وَقِيلَ: يُرَاعِي نَظْمَ صَلَاةِ نَفْسِهِ قَطْعًا» اهـ.

وقوله: «(وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمَتَنَفِّطِ الَّذِي لَهُ رِيحٌ) كَالدَّمِ فِي نَجَاسَتِهِ وَمَا ذُكِرَ فِيهِ. (وَكَذَا بِلَا رِيحٍ فِي الْأَظْهَرِ) لِتَحَلُّلِهِ بِعِلَّةٍ، وَالثَّانِي: هُوَ طَاهِرٌ كَالْعَرَقِ. (قُلْتُ: اللَّهْهَبُ طَهَارَتُهُ، وَالثَّانِي: هُوَ طَاهِرٌ كَالْعَرَقِ. (قُلْتُ: اللَّهْهَبُ طَهَارَتُهُ، وَالثَّا إِينَ اللَّهُ الْعَرَقِ. (قُلْتُ: اللَّهُ هَبُ طَهَارَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَيْ أَنَّهُ طَاهِرٌ قَطْعًا كَهَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ "اهـ.

وقولُ المجموع: «وأما التثويبُ في الصبح ففيه طريقان، الصحيحُ الذي قطع به المصنف والجمهور: أنه مسنونٌ قَطْعًا لحديث أبي مَحْذُورَة. والطريق الثاني: فيه قولان، أحدهما: هذا وهو القديمُ ونقله القاضي أبو الطيب وصاحبُ الشامل عن نص الشافعي في البُويطي فيكون منصوصا في القديم والجديد، ونقله صاحبُ التتمة عن نص الشافعي -رحمه الله عامة كُتبه، والثاني -وهو الجديدُ -: أنه يكره وممن قَطع بطريقة القولين الدارِميُّ وادَّعَى إمامُ الحرمين أنها أشهر والمذهب أنه مشروع» اهـ.

وقولُ أَصْلِ الرَّوْضَةِ في فصلٌ إذا جاوز دمُ النفساء سِتِّين: «أما غيرُ المميِّزة فتَرُدُّ إلى

⁽١) وقولِهِ فِي الرِّبا: «(وَمَا جُهِلَ) أَيْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ كَانَ يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ (يُرَاعَى فِيهِ عَادَةُ بَلَدِ الْبَيْعِ وَقِيلَ الْكَيْلُ وَقِيلَ الْوَزْنُ)... وَالْخِلَافُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَكْبَرَ جُرْمًا مِنْ التَّمْرِ، فَإِنْ كَانَ كَالْبَيْضِ فَالإعْتِبَارُ فِيهِ بِالْوَزْنِ جَزْمًا» اهـ.

لَحْظةٍ على الأظهر، وإلى أربعين على الثاني هذا هو المذهب، وفي قولٍ غريبٍ تَرُدُّ إلى سِتِّين، وفي وجهٍ إلى اللحظة جَزْمًا» اهـ.

«الْخِلاَفُ الْمُرَتَّبُ»، «الْخِلاَفُ الْمَابْنِيَّ»:

"الْخِلاَفُ الْمُرَتَّبُ": أن يكون الخلافُ في مسألةٍ مَبنِيًّا على خِلافٍ في مسألةٍ أخرى. وهو ثلاثةُ أنواعِ ولا يصح التعبير بالمذهب [المصطلَح عليه في المنهاج] إلا عن واحدٍ منها.

الأول: أن يكون على أحد القولين في تلك المسألة قولانِ في هذه المسألة، وعلى الآخر في تلك قولٌ واحدٌ مقطوعٌ به في هذه ؛ فيكون في المسألة طريقانِ طريقُ خلافٍ وطريقُ قَطْعٍ، ويصح التعبير بالمذهب عن هذا النوع ؛ كما في مسألة وجوب ركوب البحر على المرأة للحج إذا غلبت السلامة فالحلافُ فيها مُرتَّبٌ على الحلاف في وجوبه على الرجل والأظهرُ فيه: وجوبُه، والثاني: المنع، ففي مسألة المرأة وجهانِ على القول الأول في الرجل أصحُها الوجوبُ، وفيها قَطْعٌ بعدم الوجوب على القول الثاني فيه. وقد يُشِيرون إلى هذين الطريقين بقولهم: «في مسألة كذا خلافٌ مرتَّبٌ وأوْلى بكذا» فقولهم: «خلافٌ مرتَّب» إشارةٌ إلى طريق الحلاف، وقولهم: «وأولى بكذا» إشارةٌ إلى طريق القطع كما سيأتي ؛ ففي شرح المحلي: «أوالأظهر: وُجوبُ ركوبِ البحرِ إنْ غَلبت السلامةُ] والثاني المنعُ ... هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلافٌ، وإلاَّ ففيها خلافٌ، والأصح: الوجوبُ، والثاني المنع» اهـ.

وفي أصل الروضة: «إذا قال زوَّجتُكها فلْيَقُلْ: «قبلتُ نكاحَها» أو «... تزويجَها» أو «قبلتُ نكاحَها» أو «قبل ينعقد أو «قبلتُ هذا النكاحَ»، فإن اقتصرَ على «قبلتُ» لم ينعقد على الأظهر وقيل قطعاً وقيل ينعقد قطعاً، وإن قال «قبلتُ النكاحَ»، أو قبلتُها فخلافٌ مرتَّبٌ وأولى بالصحة» اهـ.

وفيه أيضا في الصوم: «وإذا أوجبنا الفديةَ على الشيخ فكان معسِرًا هل تلزمه إذا قَدَر ؟ قولان كالكفارة ولو كان رقيقا فعَتَقَ ففيه خلافٌ مرتَّبٌ على المعسِر والأَوْلَى بأن لا تجب لأنه لم يكن أهلا» اهـ.

وفيه أيضا في الأضحية: «ولو قال عليَّ أن أُعتق هذا العبدَ لزمه العتقُ وفي تعيين هذا العبد وجهان مرتّبان على الخلاف في مثل هذه الصورة من الأضحية والعبد أولى بالتعيين لأنه ذو حق في العتق» اهـ.

والثاني: أن تكون المسألة - عند البعض - مَبنِيَّةً على أخرى فيها قولانِ، ويكونَ المراجحُ أن لا تكون مَبنِيَّةً فلا يلزم أن تكون فيها طريقانِ في الحقيقة، وإِنْ لَزِمَ مِنْ مجموعِ الراجحِ والمرجوحِ شِبْهُ طُرُقٍ ؛ فلا يُعَبّر عن هذا النوع بالمذهب إلا إذا كان فيها طريقانِ في الحقيقة (۱) ؛ ومن ذلك: قول المنهاج مع شرح المحلي في كتاب اللعان: «(وَتَبْطُلُ الْعِفَّةُ) المُعْتَبرَةُ في الْإِحْصَانِ (بِوَطْءِ مَحْرُم مَمْلُوكَةٍ) لَهُ كَأْخْتِهِ... (عَلَى المُدْهَبِ) سَوَاءٌ قِيلَ بِالْقَوْلِ المُرْجُوحِ إِنَّهُ يُوجِبُ الحُدِّ أَمْ لَا،... وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ الْعِفَّةُ بِهِ عَلَى الثَّانِي... وَقَدْ عَبَرَ المُصَنِّفُ فِي هَذَا الْخِلَافِ المُرتَّبِ بِالمُذْهَبِ عَلَى خِلَافِ اصْطِلَاحِهِ» اهـ. ونحوه في المغني.

فقوله: «سواءٌ قيل» الخ أي أنَّ بطلان العفة هنا ليس مبنيًّا على القولين في وجوب الحد، فالراجحُ عدمُ الخلاف المرتَّبِ فيه. وقوله: «وقيل لا تبطل» الخ يعني تبطل به العفة على القول بوجوب الحد قَطْعًا، ولا تبطل على القول بعدم وجوبه قَطْعًا فهذا الخلاف المرتَّب مَرجوحٌ كما أشار إليه بـ «قيل»، والقائلُ بالخلاف المرتَّبِ جازمٌ ببطلان العفة على القول بوجوب الحد، وبعدمِه على القول بعدمه فليس في المسألة هنا طريقانِ حتى يصح التعبيرُ عنه بالمذهب، وكأنَّ هذا مَلْحَظُ الشارح المحقِّق - رحمه الله تعالى - حيث قال: «إنه على خلاف اصطلاحه».

إلا أن مجموع الراجح والمرجوح يُوهِم أن في المسألة طريقينِ حاصلُها أَنَّ فيها على القول بعدم وجوب الحد وجهين أحدُهما: البطلانُ. وثانيهما: عدمُ البطلان. فهذه طريقٌ ذاتُ وجهين. وعلى القول بوجوب الحد ليس فيها إلا وجهٌ واحدٌ وهو البطلانُ فهذه طريقٌ قاطعةٌ.

⁽١) كأن يكون في المسألة – على القول بأنها مبنية – قو لان على أحد القولين في تلك المسألة، وقولٌ واحدٌ مقطوعٌ به في هذه على الآخَر في تلك كها سبق.

وكأنَّ القليوبي - رحمه الله تعالى - نَظَر إلى هذا حيث اعترض على الشارح، وقال: «قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ اصْطِلَاحِهِ) فِيهِ نَظَرٌ إذْ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْحَدِّ تَبْطُلُ الْعِفَّةُ قَطْعًا فَتَأَمَّلُ»

اهـ.

وفِيهِ نَظَرٌ لأمرين: الأول: أنه ليس في المسألة طريقٌ حاكيةٌ - كما لا يخفى على متأملٍ - فإنه على القول بعدم وجوب الحدِّ ليس فيها وجهانِ: البطلانُ وعدمُ البطلانِ كما تُوهِمَ فإن القولَ بالبطلان لمن لا يقول بالخلاف المرتَّبِ، والقولَ بعدمِه للقائل بالخلاف المرتَّبِ (١) فلا طريقَ تحكي القولَينِ معًا حتى تكون حاكيةً وإنها وَقَعَتْ في الوهْم من التركيب. والثاني: ليس فيها طريقٌ قاطعةٌ أيضًا ؛ فإنها يقال: «طريقٌ قاطعةٌ» إذا كانتْ في مقابَلتها حاكيةٌ للقولين مثلاً، وقد تَقَرَّر أَنْ ليست هنا طريقٌ حاكيةٌ، فمجرَّدُ حكايةِ قولِ واحدٍ أو وجهٍ في مسألةٍ لا يقال لها: «طريقٌ قاطعةٌ» وإنها ذلك «جَزْمٌ»، وإن كانوا قد يُطلِقون لفظَ «القطع» على معنى «الجزم»، وبالعكس ؛ ولذلك عَبروا في تعريف «الطُّرُق» بـ«اختلاف الأصحاب» كما سبق بيانُ ذلك كلّه.

وأما القولُ به النّعِفَة تَبْطُلُ قَطْعًا على الْقَوْلِ بِو جُوبِ الحُدِّ ولاَ تَبْطُلُ على الْقَوْلِ بِعدمِ وَجُوبِه على خِلافِ فيه فالتعبير بالمذهب جارٍ على اصطلاحِه لكنه مبنيٌ على المَرجوح من أن هذا الحلاف مرتَّبٌ، والراجحُ لا، فالتعبير بالمذهب على خلاف اصطلاحه، هذا حاصلُ ما ذكره الشارحُ» اهد ففيه خَدْشَتان، الأُولى: التَّنْظِيرُ السابقُ في اعتراض القليوبي من أنَّ الحاكيةَ والقاطعة المذكورتينِ مَوهُومَتان لا حقيقيَّتان. والثانية: كونُ التعبير بالمذهب على خلاف اصطلاحه - على ما قاله الشارحُ - ليس فقط على الراجح من عدم الخلاف المرتَّبِ بل على الراجح والمَرجوح معًا وذلك لعدم الطريقين أصلاً، وإلاَّ فلو كانت هنا طريقان على المَرجوح لك كان لكونه على خلاف المرتَّب بل على المراجح والمَرجوح معًا وذلك لعدم الطريقين أصلاً، وإلاَّ فلو كانت هنا طريقان على المَرجوح لك كان لكونه على خلاف اصطلاحه وَجُهُ، وإنها غايةُ الأمر أن إحدى الطريقين مَرجوحةٌ لكا هو معلومٌ.

ولكن للمصنِّف أن يقول: «فيه قاطعةٌ بالبطلان وهي النافيةُ للخلاف المرتَّبِ المعبَّر

⁽١) والقائل بالخلاف المرتَّبِ جازمٌ بعدم البطلان على القول بعدم وجوب الحد فلا وجهَ لكونه حاكيًا لوجهين.

عنها بالمذهب، وحاكيةٌ لقولين على القول بالخلاف المرتَّبِ أحدُهما: الموافِقُ للقاطعة، والثاني: عدمُ البطلان». فهو جارٍ على اصطلاحه.

ووَقَعَ لشيخ شيخِنا في بيان هذا النوع ما نصه: «وقد تكون المسألةُ عند البعض مبنيةً، ويكون فيها طُرُقٌ ويكون فيها طُرُقٌ الصورة الثانية لكن الراجح أنها ليست مبنيةً، فلا يكون فيها طُرُقٌ على الراجح فلا يعبر في هذه الصورة الثالثة بالمذهب» اهد. وفي حاشيته: «ولذا اعترض الشارح المحققُ وصاحبُ المغني على تعبير المنهاج بالمذهب في قوله في كتاب اللعان: «وتبطل العفة بوطء محرم مملوكة النح ثم قال: «وتأمله» اهد.

فقوله: «فيها طريقان» فيه أن حقيقة الطرق غير لازمةٍ. وقوله: «كما في الصورة الثانية» وهي في كلامه النوع الأول في كلامنا. وقوله: «فلا يكون فيها طُرُقٌ على الراجح فلا يعبر...»: فيه ما مرَّ من أن وجود الطريقين على المرجوح لا يَستدعي عدمَ التعبير بالمذهب، وإنها غاية الأمر أن إحدى الطريقين مَرجوحةٌ وكذاك تكونان في كلِّ موضعٍ كما يُشير إليه الشارحُ طَوَالَ شرحِه.

والثالث: أن يكون على أحد القولين قولٌ وعلى الآخر قولٌ آخرُ فيكون في المسألة قولانِ لا طريقانِ فلا يُعَبَّر عن هذا النوع بالمذهب؛ ومنه: قول المنهاج مع شرح المحلي في كتاب الإقرار: «(إذَا كَذَّبَ المُقَرُّ لَهُ المُقِرَّ) بِهَالٍ كَثَوْبٍ (تُرِكَ المَّالُ فِي يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ)... وَالثَّانِي يَنْتَزِعُهُ الْحَاكِمُ وَيَحْفَظُهُ إِلَى ظُهُورِ مَالِكِهِ. (فَإِنْ رَجَعَ المُقرُّ فِي حَالِ تَكْذِيبِهِ وَقَالَ: غَلِطْتُ) فِي يَنْتَزِعُهُ الْحَاكِمُ وَيَحْفَظُهُ إِلَى ظُهُورِ مَالِكِهِ. (فَإِنْ رَجَعَ المُقرُّ فِي حَالِ تَكْذِيبِهِ وَقَالَ: غَلِطْتُ) فِي الْإِقْرَارِ (قُبِلَ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ المُالَ يُتْرَكُ فِي يَدِهِ، وَالثَّانِي: «لَا» بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ يَنْتَزعُهُ مِنْهُ» اهـ.

ثم إن قولَ شيخِ شيخِنا في بيان النوع الأول خاصَّةً: «وهذا الخلاف المبنيُّ يقال له: «الخلافُ المرتَّب»،» اهد. يُوهِم أنه لا يُطلَق «الخلافُ المرتَّب» على النوعينِ الآخرينِ وإنها يُقالُ لها: «الخلافُ المُبْنِيُّ» ولذلك خَصَّ بعضُ الفُضَلاء «الخلاف المرتَّب» بالنوع الأول، وأطلَق على ما سواه «الخلاف المبنيَّ» وادَّعى أنَّ بين «الخلافِ المرتَّب» و«الخلافِ المُبْنِيِّ» عمومًا وخصوصًا مطلَقًا و«الخلاف المرتَّب» أخصُّ، ولعله غالبُ استعالِم، وإلا فقد رأيت الشارح والخطيب أطلقاً «الخلاف المرتَّب» على النوع الثاني.

وأما إطلاقُه على النوع الثالث فقد ورد في غير موضع من أصل الروضة كقوله: "ولا تجوز الإقالة بعد تلف المبيع إن قلنا: (١) بَيْعٌ وإلا فالأصحُ الجوازُ كالفسخ بالتحالف وعلى هذا يُردُّ المشتري على البائع مثل المبيع إن كان مثلياً أو قيمته إن كان متقوماً، ولو اشترى عبدين فتلف أحدهما ففي الإقالة في الباقي خلافٌ مرتَّبٌ لأن الإقالة تُصادِف القائمَ فيَسْتتبعُ التالفَ» اهى فلم يُشِرُ إلى القاطعة ولو بنحو «وأولى بكذا» كما هو عادتُه حينها توجَد القاطعة.

وكذا قولُه في الأضحية: «فلو نذر إعتاق عبد ثم عيَّن عبدا عما التزم فالخلاف مرتب على الخلاف في مثله في الأضحية» اهـ.

ثم إن هذه الأنواع كما تُوجَد في الأقوال تُوجَد في الأوجُهِ أيضا وإنها بَنينا الكلامَ على القول فيها تقدم لمجرد التمثيل كما نَبه عليه الشيخُ في الحاشية.

«النَّصّ»، «الْمَنْصُوص»:

يُطلَق «النَّصّ» و «المُنْصُوص» على ثمانية معان:

الأول: الذِّكْر والمذكور ؛ قال العلامة حسن العطار الشافعي – رحمه الله تعالى – في حاشية شرح الجَمع: «يطلق «النص» على ما دل على معنى كيف كان» اهـ.

ومنه قولُ المنهاج عن صاحب «المحرَّر»: «وَقَدْ الْتَزَمَ مُصَنِّفُهُ -رَحِمَهُ اللهُ - أَنْ يَنُصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ» قال القليوبي: «وَيَنُصّ: بِمَعْنَى يَذْكُر لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الدَّلِيلِ وَعَلَى اللَّلِيلِ وَعَلَى اللَّلِيلِ وَعَلَى اللَّلِيلِ اللَّهْظِ الصَّرِيحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ» اهـ.

الثاني: النَّقُلُ والمُنْقُول ؛ كتب صاحبُ النهاية عند قول المنهاج: «أَنْ يَنُصَّ» ما نصه: ﴿وَيُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى المُنْقُولِ فِي المُسْأَلَةِ كَمَا هُنَا» اهـ.

الثالث: التصريح والمصرَّح به ؛ قال في النهاية: «يُطْلَقُ «النَّصُّ» عَلَى اللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَخْتَمِلُ التَّأْوِيلَ» اهـ، وهو مَا يُقَابِلُ «الظَّاهِرَ».

⁽١) أي إن الإقالة بَيْعٌ وهذا قولٌ، والثاني أنها فسخٌ كما في المجموع وغيره.

ومنه قولُ النووي - رحمه الله تعالى - في «الدقائق» عند شرح بعض ألفاظ «المحرر»: «الناصّ»: المصرّح» اهـ.

الرابع: ما يحتمل تأويلاً احتمالاً مرجوحًا وهو بمعنى «الظاهر» ؛ قاله العطار.

وبهذه المعاني الأربعة يُطْلَقُ «النَّصُّ» عَلَى قولِ الإمام ووجهِ الأصحاب وكلامِ غيرهِم. الخامس: الدَّلِيلُ ؛ قال في النهاية: «يُطْلَقُ «النَّصُّ» عَلَى الدَّلِيلِ كَقَوْلِهِمْ: لَا بُدَّ لِلْإِجْمَاعِ مِنْ نَصِّ» اهـ.

وقال العطار: «يُطْلَقُ «النَّصُّ» عَلَى مُقَابِلِ الْقِيَاسِ وَالْإِسْتِنْبَاطِ وَالْإِجْمَاعِ فَيُرَادُ بِهِ الدَّلِيلُ مِنْ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ فَيَعُمُّ «الظَّاهِرَ»» اهـ.

السادس: قولُ الإمام الشافعي - رضي الله تعالى عنه - خاصةً ؛ قاله في سُموط الدُّرر.

السابع: إطلاقُه على قولٍ للإمام الشافعي - بشرط أن يكون في مقابله قَوْلٌ مُخَرَّجٌ خاصةً دون الوجه الضعيف على ما هو ظاهرُ عبارةِ العطار (١) حيث قال: «يُطْلَقُ «النَّصُّ» فِي خاصةً دون الوجه الضعيف على ما هو ظاهرُ عبارةِ العطار (١) حيث قال: «يُطْلَقُ «النَّصُّ» فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ بِإِزَاءِ الْقَوْلِ المُخَرَّجِ فَيُرَادُ بِالنَّصِّ قَوْلُ صَاحِبِ المُذْهَبِ أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَصًّا لَا احْتِهَالَ فِيهِ أَوْ ظَاهِرًا، وَ يُرَادُ بِالْقَوْلِ المُخَرَّجِ مَا خُرِّجَ أَيْ اسْتُنْبِطَ مِنْ نَصِّهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ» اهـ.

الثامن: اصطلاح «المنهاج» ؛ قال في «المنهاج»: «وَحَيْثُ أَقُولُ: النَّصُّ فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ – رَحِمَهُ اللهُ ّ –، وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجُهٌ ضَعِيفٌ أَوْ قَوْلُ مُخَرَّجٌ » اهـ.

فهو عبارةٌ عن قولٍ للشافعي - رضي الله تعالى عنه - بشرط أن يكون في مقابله وجهٌ ضعيفٌ أو قَوْلٌ مُحُرَّجٌ إشارةً إلى أن الخلاف مركَّبٌ من قول ووجه.

ولذا ترى البُرُلُسي - رحمه الله تعالى - كتب في حاشيته عند قول المتن: «ومنها بيان القولين... وَالنَّصِّ»: «قَوْلُ المُتُنِ: «وَالنَّصِّ» هُو قَوْلُ مَخْصُوصٌ بِاعْتِبَارِ مَا يُقَابِلُهُ مِنْ قَوْلٍ مُخَرَّجٍ أَوْ وَجْهِ» اهـ.

⁽١) ويحتمل أن يكون هذا المعنى نفسَ اصطلاح «المنهاج» الآتي فالمراد بكتب الفروع إذًا كُتبُ النووي - رحمه الله تعالى - التي اصطلح فيها هذا الاصطلاح كالمنهاج والتحقيق وكُتبُ غيرِه من المتأخرين المنتهجين نفسَ اصطلاحه.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بـ«النَّصِّ» سبعة أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خِلافًا.

الثاني: أن الخلاف مركَّبٌ من قول الإمام ووجْه الأصحاب.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ «النَّصِّ» هو الراجحُ المفتى به.

الرابع: أن مقابله مرجوحٌ.

الخامسُ: أن مُدرَك مقابلِه قد يكون قويًّا وقد يكون فاسدًا وَاهيًا.

السادس: التوقُّف في جوازِ العملِ بمقابلِه حتى في حق النفس قبل ظُهُورِ قوةِ مدركِه. السابع: التوقُّف في سَنِّ الخروج من خلافه إلى ظُهُورِ قوةِ مُدركِه.

وَادَّعَى القليوبي أَن اصطلاح «المنهاج» هذا خاصٌّ بصيغَة «النَّصِّ» قال: «بِخِلَافِ لَفْظِ «المُنْصُوصِ» فَقَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ النَّصِّ وَعَنْ الْقَوْلِ وَعَنْ الْوَجْهِ فَالْمُرَادُ بِهِ حِينَئِذِ الرَّاجِحُ عِنْدَهُ» اهـ.

ولعله ذكر ذلك نظرًا إلى تعبير «المنهاج» تارةً بـ «الأصح المنصوص» أو «الصحيح المنصوص» وستعلم مما يأتي - إن شاء الله تعالى - من بيان معنى ذلك التعبير أنه لا حاجة إلى ذلك الادعاء، وأن اصطلاحه في «النَّصِّ» منطبقٌ عليه أيضا.

«النَّصّ»، «الصَّريج»، «كَالصَّريج»:

«النَّصَّ» و «الصَّرِيح»: ما دل على مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ بخلاف «الظاهر» والتعبيرُ بـ «كَالصَّرِيح» عاكان في غاية الوضوح قريبًا من «الصَّرِيح» ؛ ذكر ذلك كله في سموط الدرر.

«الْأُظْهُر» [في المنهاج والروضة]:

قال في المنهاج: «فَحَيْثُ أَقُولُ: فِي الْأَظْهَرِ أَوْ الْمُشْهُورِ فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ(۱) قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَإِلَّا فَالْمُشْهُورُ» اهـ.

⁽١) قَوْلَهُ: ﴿ فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ ﴾ قال الشارح: ﴿ لِقُوَّةِ مُدْرَكِهِ ﴾ قال القليوبي: ﴿ قُوَّةُ المُدْرَكِ وَضَعْفُهُ رَاجِعٌ لِلدَّلِيلِ الَّذِي اسْتَنَدَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وَقَدْ لَا نَعْلَمُهُ ، وَإِثَمَا يُعْلَمُ الرَّاجِحُ بِأُمُورِ كَالنَّصِّ عَلَى أَرْجَحِيَّتِهِ فَالْعِلْمِ بِتَأْخُرِهِ ، فَالتَّفْرِيعِ عَلَيْهِ فَالنَّصِّ عَلَى فَسَادِ مُقَابِلِهِ فَإِفْرَادِهِ فِي حَلِّ أَوْ فِي جَوَابٍ فَمُوافَقَتِهِ لَلْدُهَبِ مُجْتَهِدٍ ، فَالنَّصِّ عَلَيْهِ فَالنَّصِّ عَلَى فَسَادِ مُقَابِلِهِ فَإِفْرَادِهِ فِي حَلِّ أَوْ فِي جَوَابٍ فَمُوافَقَتِهِ لَلْدُهَبِ مُجْتَهِدٍ ، فَالنَّصِ عَلَيْهِ فَالنَّصِ عَلَيْهِ الْقَوْلَيْنِ شَاءَ » اهـ.

وفي التحفة: «وَيَقَعُ لِلْمُؤَلِّفِ تَنَاقُضٌ بَيْنَ كُتُبِهِ فِي التَّرْجِيحِ يَنْشَأُ عَنْ تَغَيُّرِ اجْتِهَادِهِ فَلْيَعْتَنِ بِتَحْرِيرِ ذَلِكَ مَنْ يُرِيدُ تَحْقِيقَ الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِهَا» اهـ.

قال شيخُ شيخنا في رسالته: «لا يُعَبَّر بالأظهر إلا عن الأقوال الجديدة فلا يكون شيءٌ من الأظهرِ ومقابلِه قولا قديما وكذا التعبير بالمشهور ؛ قال الكُردي في الفوائد المدنية في أثناء كلام: «إن التعبير بالأظهر يفيد أن هذا القول أيضا جديد» اهـ»، اهـ(١).

هذا إذا عُبِّر بـ «الأظهر» معرَّفًا وأما «أَظْهَرُ» منكَّرًا فيُعبَّر به عن القديم أيضا كقول المنهاج في وَقْتِ المُغْرِب: «الْقَدِيمُ أَظْهَرُ» وقوله: «وَيُقِيمُ لِلْفَائِتَةِ، وَلَا يُؤَذِّنُ فِي الْجَدِيدِ، قُلْتُ: الْقَدِيمُ أَظْهَرُ» وقوله في الجُمُعَةِ: «وَآكَدُهَا [أي الأَغْسَال] غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ ثُمَّ الجُمُعَةِ، وَعَكَسَهُ الْقَدِيمُ قُلْت: الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ».

وتُستفاد من تعبير المنهاج والروضة به ثمانيةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أقوال الإمام.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ«الْأَظْهَر» هو الأرجح.

الرابع: أن مقابلَه مرجوحٌ.

الخامسُ: أن للمقابل ظهورًا وقوةً لقوة دليله.

⁽١) ويدل له ما في شرح المحلي في الجنائز: «(وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ المُحْرِمِ أَخْذُ ظُفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ) قَالَ الرَّافِعِيُّ كَالرُّويَائِيِّ: وَلَا يُسْتَحَبُّ، وَقَالَ فِي الرَّوْضَةِ عَنْ الْأَكْثَرِينَ أَوْ الْكَثِيرِينَ: الجُدِيدُ أَنَّهُ يُكُوهُ لِأَنَّ مَصِيرَهُ إِلَى الْبِلَى. (قُلْتُ: الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ)... وَنَقَلَ فِي يُسْتَحَبُّ كَالْحَيِّهُ عَنْ الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَهُ هُنَا بِالْأَظْهِرِ» اهـ. قَوْلُهُ: (عَنْ الْأُمِّ وَالمُخْتَصِرِ) أَيْ فَهُو جَدِيدٌ أَيْضًا، وَلِذَا عَبَّرَ بِالْأَظْهِرِ، وَلَمْ يَقُلْ: قُلْتُ: الْقَدِيمُ أَظْهَرُ» اهـ قليوبي.

وقد يُشكِل عليه ما في شرح المحلي في بَاب في مُعامَلةِ الْعَبْدِ: «(وَلا يَمْلِكُ الْعَبْدُ بِتَمْلِيكِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ) الْجَدِيدِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلِ لِلْمِلْكِ وَالْقَدِيمُ يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ... وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْأَظْهَرُ عَدَلَ إِلَيْهِ عَنْ قَوْلِ الْجَدِيدِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلِ لِلْمِلْكِ وَالْقَدِيمُ يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ... وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْأَظْهَرُ الْجَدِيدِ لِلتَّصْرِيحِ بِالتَّرْجِيحِ. وَفِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ الْأَظْهَرُ الْجَدِيدُ الْجَدِيدِ لِلتَّصْرِيحِ بِالتَّرْجِيحِ، وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذِكْرِ الْجَدِيدِ تَرْجِيحٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ» اهـ بِالتَّرْجِيحِ، وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذِكْرِ الْجَدِيدِ تَرْجِيحٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ» اهـ قليوبي. فمقابل الْأَظْهَرِ هنا قَدِيمٌ، فتأمل.

السادس: أن الحكم المعبَّر عنه بـ «الْأَظْهَر» - وإن كان أَقْوَى تصحيحًا - فالحكمُ المعبَّر عنه بـ «المُشْهُورِ» أَقْوَى منه كما سيأتي بيانُه آنفا.

السابع: جواز العمل بمقابله في حق النفس لا في الإفتاء والقضاء كما سبق في أوائل الكتاب(١).

الثامن: سنُّ الخروج من خلاف المقابل؛ فإن شرط سُنِّيته قوةُ مدركِه بحيث لا يُعَدُّ هَفْوَةً كما في الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي والمنثور للزركشي والأشباء والنظائر للسيوطي(٢).

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بالأظهر أربعمائة إلا خمسة» اه.

«المُشْهُورِ» [في المنهاج والروضة]:

تُستفاد من تعبير المنهاج والروضة به ثمانيةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أقوال الإمام.

(١) فالسابع والثامن من أهمٍّ فوائدِ بيانِ قوةِ الخلافِ وضعفهِ في بعض مصطلحات المنهاج.

فهذه شروطٌ ثلاثةٌ لا غير ؛ قال في الفوائد المدنية: «اعلم أن أئمتنا الشافعية قد ذكروا لطلب الخروج من الخلاف ثلاثة شروط ثم قال بعد بيانها – كها بيَّنًا –: «وهذه الشروط مذكورةٌ في كلام ابن حجر والجمال الرملي في مواضع من كُتُبهها» اهـ.

وأما قولُ صاحب الفوائد المكية بعد ذكر هذه الثلاثة: «وذَكَر [السَّمْهُودِيُّ] في العِقْد [الفريد في أحكام التقليد]: أن صاحب المهات نبَّه على اعتبارِ أمر آخر وهو أن يكون مأخذُ الخلاف قويًّا» اهـ ففيه إيهامُ أنه شرطٌ رابعٌ، وليس كذلك فإنه عينُ الشرط الأول، ولذا لا نَرى مَنْ جمعَ بينهما ممن تَعرَّضَ إلى شروطه كما نبهتُ عليه في «الإشباع» وفيه ما ينبغى مراجعته.

⁽٢) بِقِيَ شُرِطَان آخران بِينتُهما في «الإشباع» الأول: أَنْ لا تُوقِعَ مُرَاعَاتُهُ فِي خِلافِ آخَرَ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ فَصْلُ الْوِتْرِ أَفْضَلَ مِنْ وَصْلِهِ، وَلم يُرَاعَ خِلافُ الحَنفية لأَنَّ مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ لا يُجِيزُ الْوَصْلَ. والثاني: أَنْ لا يُجَالِفَ سُنَةً ثَابِتَةً ؛ وَمِنْ ثَمَّ سُنَّ رَفْعُ الْيُدَيْنِ فِي الصَّلاةِ، وَلم يُبَالَ بِرَأْيِ مَنْ قَالَ بِإِبْطَالِهِ الصَّلاةَ مِنْ الحَنفِيَّةِ ؛ لأَنَّهُ ثَابِتٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رِوَايَةٍ نَحْوِ خُسِينَ صَحَابيًّا.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ «المُشْهُور» هو الراجحُ.

الرابع: أن مقابلَه مرجوحٌ.

الخامسُ: أن للمقابل خفاءً وغرابةً لا فسادًا. ولذا قال في التحفة في الكلام على الصَّحِيح: «وَلَمْ يُعَبِّرْ بِنَظِيرِهِ فِي الْأَقْوَالِ بَلْ أَثْبَتَ لِنَظِيرِهِ الْخَفَاءَ، وَأَنَّ الْقُصُورَ فِي فَهْمِهِ إِنَّمَا هُوَ الصَّحِيح: «وَلَمْ يُعَبِّرْ بِنَظِيرِهِ فِي الْأَقْوَالِ بَلْ أَثْبَتَ لِنَظِيرِهِ الْخَفَاءَ، وَأَنَّ الْقُصُورَ فِي فَهْمِهِ إِنَّمَا هُوَ الصَّافَةِ عَلَى اللهِ مَا الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَ وَفَرْقًا بَيْنَ مَقَامِ اللَّجْتَهِدِ المُطْلَقِ وَالمُقَيَّدِ» اهـ.

وفي شرح المنهاج لابن النقيب نقلاً عن «إشارات» الروضة: «إنها حعلتُ «الْأَصَحَ» وَ «الصَّحِيحَ» مِنْ الْوَجْهَيْنِ تَأَدُّبًا مَعَ الشَّافِعِيِّ فإن قَسِيمَه الفاسدُ والباطلُ فلم أنسبه إليه، وعَدلتُ إلى «المُشْهُورِ» الذي قَسِيمُه الغريبُ أو إلى «الْأَظْهَر» الذي قَسِيمُه الخَفِيُّ» انتهت. واعلم أن المصنِّف اصطلح في الروضة والمنهاج اصطلاحًا واحدًا (١١)» اهر كلام ابن النقيب.

(١) عبارة «الروضة»: «وحيث أقول: «على الجديد» فالقديم خلافه، أو «القديم» فالجديد خلافه، أو «على قول» أو «وجه» فالصحيح خلافه، وحيث أقول: «على الصحيح» أو «الأصح» فهو من الوجهين، وحيث أقول: «على الأظهر» أو «المشهور» فهو من القولين، وحيث أقول: «على المذهب» فهو من الطريقين أو الطرق، وإذا ضعف الخلاف قلت: «الأصح» أو «المشهور»، وإذا قَوِيَ قلت: «الأصح» أو «الأظهر» اهـ. اصطلاح كتاب «التحقيق»:

وأما اصطلاح «التحقيق» فيختلف كثيرًا عن «الروضة» و«المنهاج» ومن الاختلافات أن مقابل «الصحيح» في «التحقيق» غير فاسد، وإليك نصه حتى تُحيط به عليًا:

" وحيث أقول: "في الأظهر » أو «الظاهر » أو «المشهور » فمن قولين فإن قَويَ الخلافُ قلتُ: «الأظهر »، وإن ضعُفَ وتَمَاسَكَ قلتُ: «الظاهر »، وإِنْ وَهَى قلتُ: «المشهور »، وحيث أقول: «في قول » فهو قَسِيمُ «الأظهر »، أو «في رواية » فقَسِيمُ «المشهور ».

وحيث أقول: «الأصح» أو «الصحيح» أو «الصواب» فمن وجهين فإن قوي الخلاف قلت: «الأصح»، وإن ضعُف وتمَاسَكَ قلتُ: «الصحيح» وإنْ وَهَى قلتُ «الصواب». وحيث أقول: «وَقِيلَ» فهو قَسِيمُ «الأصح»، أو «حُكِيَ» فقَسِيمُ «الصحيح»، أو «يقال» فقَسِيمُ «الصواب».

وحيث أقول «على النص» فهو نص الشافعي رضي الله عنه ويكون خلافه وجُهًا أو قو لا مخرَّجا مرجوحا. وحيث أقول: «الجديد» أو «القديم» فالآخرُ خلافه والراجح الجديد، إلاَّ ما صُرِّح به وهو قليلٌ جدا. وحيث أقول: «على المذهب» فمن طريقين أو طُرُق، وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب. وحيث أقول: «في وجه» فهو ضعيفٌ.

السادس: أن الحكم المعبَّر عنه به أَقْوَى من الحكم المعبَّر عنه بـ «الْأَظْهَر» - وإن كان «الْأَظْهَرُ» أَقْوَى تصحيحًا من «المُشْهُورِ» كما سبق.

السابع: جوازُ العمل بمقابله في حق النفس لعدم فساده كما مرَّ.

الثامن: سَنُّ الخروج من خلاف المقابل لِعدمِ اشتدادِ ضعفِ مدركِه بحيث يُعَدُّ هَفْوَةً.

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بالمشهور ثلاث وعشرون عبارة، منها التعبير بالأشهر في الشهادات في فصل لا يحكم...الخ» اهـ.

«الْأُصَحِّ» [في المنهاج والروضة والتنقيح]:

قال في المنهاج: «وَحَيْثُ أَقُولُ: الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ فَمِنْ الْوَجْهَيْنِ أَوْ الْأَوْجُهِ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ: الْأَصَحُّ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ» اهـ.

وفي التحفة: «وَقَدْ يَقَعُ لِلْمُصَنِّفِ أَنَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ يُعَبِّرُ بِالْأَظْهَرِ وَفِي بَعْضِهَا يُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِالْأَصَّحِّ فَإِنْ عُرِفَ أَنَّ الْخِلَافَ أَقْوَالُ أَوْ أَوْجُهُ فَوَاضِحٌ، وَإِلاَّ رُجِّحَ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ أَقْوَالُ

وحيث أقول: «على الراجح» يكون هناك مسألتان، أو مسائلُ في بعضها قولانِ، أو وجهانِ، أو طريقانِ، أو أقوالُ، أو أو أَوجُه أو طرقٌ، وفي بعضها خلافٌ يُخالِفه ويَشترِك الجميعُ في كونه الراجحَ.

وحيث أقول: «جازَ، أو صحَّ، أو وجبَ، أو حَرُمَ، أوكُرهَ، ونحوَ ذلك «وكذا لو كان كذا وكذا في الأظهر» أو «... الأصح» أو «... المذهب» ونحو ذلك فالخلاف عائدٌ إلى كل ما بعد «كذا». وحيث أقول: «كان كذا لا كذا في الأصح» أو «... الأظهر» أو «... المذهب» ونحوَه فالخلاف عائدٌ إلى ما بعد «لا». و «حيث كان كذا دون كذا في الأصح» ونحوه فالخلاف عائدٌ إلى ما بعد «دون» وما قبلها جميعًا.

ولا أُرَجِّح إلاَّ ما رجَّحه الأصحابُ أو أكثرهم ومحققوهم وكان راجِحًا في الدليل.

ومتى جاء شيءٌ رجحتْه طائفةٌ يسيرةٌ وكان الدليل الصحيحُ الصريحُ يؤيده قلتُ: «المختار كذا» فيكون المختارُ تصريحا بأنه الراجحُ دليلاً، وقالت به طائفةٌ قليلةٌ، وأن الأكثر الأشهر في المذهب خِلافُه.

وما وجدتًه فيه من حُكم أو خِلاف غريب أو ترجيح خلافِ ما في بعض الكتب المشهورة فاعتمِدْه فهو معتمَدٌ – إن شاء الله – فإني لا أفعل ذلك إلا بعد البحث التام وجمع متفرقات كلام الأصحاب فإن رغبت في مراجعة شيء من ذلك فراجعه فيها جمعتُه في «شرح المهذب» و«الروضة» تجد ما يُحُصَّل لك اليقينَ في المصدتُّه – إن شاء الله – الهد.

[وهو نحو الْأَظْهَرِ]؛ لِأَنَّ مَعَ قَائِلِهِ زِيَادَةَ عِلْمٍ بِنَقْلِهِ عَنْ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ - بِخِلَافِ نَافِيهِ عَنْهُ» اهـ.

> وتُستفاد من تعبير المنهاج والروضة والتنقيح[شرح الوسيط] به ثمانيةُ أمورٍ: الأول: أن في المسألة خلافًا.

> > الثاني: أن الخلاف من أوجه الأصحاب.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ«الْأَصَحّ» هو الأرجح.

الرابع: أن مقابله مرجوحٌ.

الخامسُ: أن للمقابل صحةً وقوةً لقوة دليله.

السادس: أن الحكمَ المعبَّر عنه بـ «الْأَصَحَ» - وإن كان أَقْوَى تصحيحًا - فالحكمُ المعبَّر عنه بـ «الصَّحيح» أَقْوَى منه.

قال في النهاية: "وَظَاهِرٌ أَنَّ المُشْهُورَ أَقْوَى مِنْ الْأَظْهَرِ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَقْوَى مِنْ الْأَضَحِ» اهد. قال الشَّبْرَامَلِيي: "(قَوْلُهُ: وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَقْوَى مِنْ الْأَصَحِ) أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّصْحِيحِ فَتَصْحِيحِ الْأَصَحِيحِ وَالْمُشْهُورِ ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ لِلتَّصْحِيحِ فَتَصْحِيحِ الْمُشْهُورِ ؛ لِأَنَّ قُوَة مُقَابِلِهِمَا تُشْعِرُ بِصَرْفِ الْعِنَايَةِ لِلتَّصْحِيحِ صَرْفًا كُلِّيًّا، بِخِلَافِ المُشْهُورِ وَالصَّحِيحِ لِضَعْفِ مُقَابِلِهِمَا اللَّهْنِي عَنْ ثَمَامِ صَرْفِ الْعِنَايَةِ لِلتَّصْحِيحِ انْتَهَى، بَكْرِيٌّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى» اهد.

وفي حاشية القليوبي: «وَاخْتُلِفَ فِي حُكْمِ الْمَأْخُوذِ مِنْ الْأَصَحِّ أَوْ الصَّحِيحِ أَيُّهُمَا أَقْوَى، فَقِيلَ: الْأَوَّلُ، وَعَلَيْهِ جَرَى شَيْخُنَا لِزِيَادَةِ قُوَّتِهِ، وَقِيلَ: الثَّانِي لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ المُقْطُوعِ بِهِ، وَعَلَيْهِ جَرَى بَعْضُهُمْ، وَهُوَ أَوْجَهُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْأَظْهَرِ وَالمُشْهُورِ» اهـ.

السابع: جواز العمل بمقابله في حق النفس لا في الإفتاء والقضاء كما سبق.

الثامن: سنُّ الخروج من خلاف المقابل لقوةِ مدركِه.

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بالأصح ألف وثمانية وثلاثون عبارة تقريباً» اهـ.

«الصَّحِيح» [في المنهاج والروضة والتنقيح]:

تُستفاد من تعبير المنهاج والروضة والتنقيح [شرح الوسيط] به ثمانيةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أوجه الأصحاب.

الثالث: أن المعبّر عنه بـ «الصحيح» هو الراجح.

الرابع: أن مقابلَه مرجوحٌ.

الخامسُ: أن المقابل فاسدٌ وَاهِ مُدرَكًا(١).

السادس: أن الحكم المعبَّر عنه به أَقْوَى من الحكم المعبَّر عنه بـ «الْأَصَح» - وإن كان «الْأَصَحُ» أَقْوَى تصحيحًا من «الصَّحيح» كما سبق.

السابع: عدمٌ جواز العمل بمقابله حتى في حق النفس لفساده كما مرَّ.

الثامن: عدمُ سَنِّ الخروج من خلاف المقابل لِشدةِ ضعفِ مدركِه (٢).

(١) بخلاف مقابل «الصحيح» في كتاب التحقيق فهو مُتباسِكٌ غيرُ وَاهٍ كما مرَّ.

(٢) هذا مقتضَى اصطلاحِه وإن صرَّحوا في بعض المواضع بسن الخروج منه لما قام عندهم ؛ ومنه قولُ المنهاج: «وَفِي نِيَّةِ النَّفْلِيَّةِ وَجْهَانِ، قُلْتُ: الصَّحِيحُ لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ النَّفْلِيَّةِ» اهم ففي شرح المنهج (وَسُنَّ نِيَّةُ نَفْلٍ فِيهِ) أَيْ فِي النَّفْلِ خُرُوجًا مِنْ الخِلَافِ» اهم.

ولذا قال في التحفة في الكلام على مصطلح «الصَّحِيج»: «فَإِنْ قُلْتَ: إطْبَاقُهُمْ هُنَا عَلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالصَّحِيجِ قَاضٍ بِفَسَادِ مُقَابِلِهِ يَقْبَضِي أَنَّ كُلَّ مَا عُبِّرَ فِيهِ بِهِ لَا يُسَنُّ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِهِ لِأَنَّ شَرْطَ الْخُرُوجِ مِنْهُ عَدَمُ فَاسِدِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مَسَائِلَ عَبَرُوا فِيهَا بِالصَّحِيحِ بِسَنَّ الْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ فِيهَا؟ قُلْتُ: فَسَادِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مَسَائِلَ عَبَرُوا فِيهَا بِالصَّحِيحِ بِسَنَّ الْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ فِيهَا؟ قُلْتُ: كُانُ الْفَسَادَ قَدْ يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الإِسْتِدْلَالُ الَّذِي اسْتَذَلَّ بِهِ لَا مُطْلَقًا فَهُو فَسَادٌ اعْتِبَارِيِّ وَبِفَرْضِ أَنَّهُ كَبُلُ بِأَنَّ الْفَسَادَ قَدْ يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الإِسْتِدُلالُ الَّذِي اسْتَذَلَّ بِهِ لَا مُطْلَقًا فَهُو فَسَادٌ اعْتِبَارِيٍّ وَبِفَرْضِ أَنَّهُ عَبْرِنَا وَلِمَا ظَهَرَ لِلْمُصَنِّفِ مَثَلًا وَالَّذِي ظَهَرَ لِغَيْرِهِ قُوَّتُهُ فَنُدِبَ عَيْرِنَا وَلِمَا ظَهَرَ لِلْمُصَنِّفِ مَثَلًا وَالَّذِي ظَهَرَ لِغَيْرِهِ قُوَّتُهُ فَنُدِبَ الْتُلْوَلُومُ مِنْهُ اهِ.

(قَوْلُهُ قُلْت يُجَابُ إِلَخْ) قَدْ يُقَالُ فَسَادُ اسْتِدْلَالِ خَاصِّ مَعَ وُجُودِ اسْتِدْلَالِ صَحِيحِ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّعْبِيرَ بِالصَّحِيحِ بَلْ بِالْأَصَحِّ كَهَا لَا يَخْفَى إذْ صِحَّةُ الْقَوْلِ وَعَدَمُ فَسَادِهِ لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَدِلَّتِهِ كَهَا هُوَ بِالصَّحِيحِ بَلْ بِالْأَصَحِّ كَهَا لَا يَعْفَى إذْ صِحَّةُ الْقَوْلِ وَعَدَمُ فَسَادِهِ لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَدِلَّتِهِ كَهَا هُوَ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مُ مِنْ بَابِ = ظَاهِرٌ، وَيَتَّجِهُ أَنْ يُجَابَ عَنْ الْإِشْكَالِ بِأَنَّ الْمُواضِعَ الَّتِي رَاعَوْا فِيهَا الْخِلَافَ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابٍ =

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بالصحيح مائة وستة وسبعون» اهـ.

قال شيخُ شيخنا في رسالته: «قد يُعبِّر المنهاجُ عن خلافٍ أحدُ شقَّيهِ منصوصٌ والآخرُ وجهٌ بالأظهر تغليبًا للمنصوص وبالأصح تغليبًا للوجه، وكذا المشهور والصحيح ؛ ومنه قول المنهاج مع شرح المحلي في باب الخيار: «(وَلَوْ مَاتَ) أَحَدُهُمَا (فِي المُجْلِسِ أَوْ جُنَّ فَول المنهاج مع شرح المحلي في باب الخيار: «(وَلَوْ مَاتَ) أَحَدُهُمَا (فِي المُجْلِسِ أَوْ جُنَّ فَالأَصَحُّ انْتِقَالُهُ) أَيْ الْخِيَارِ (إِلَى الْوَارِثِ وَالْوَلِيِّ)... وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ سُقُوطُ الْخِيَارِ... وَعَبَّرَ فِي اللَّوْضَةِ فِي مَسْأَلَةِ المُوْتِ بِالْأَظْهَرِ وَهُوَ مَنْصُوصٌ وَمُقَابِلُهُ مُحَرَّجٌ (١) فَيصِحُ التَّعْبِيرُ فِيهِمَا بِالْأَظْهَرِ وَهُو مَنْصُوصٌ وَمُقَابِلُهُ مُحَرَّجٌ (١) فَيصِحُ التَّعْبِيرُ فِيهِمَا بِالْأَطْهَرِ وَهُو مَنْصُوصٌ وَمُقَابِلُهُ مُحَرَّجٌ (١) فَيصِحُ التَّعْبِيرُ فِيهِمَا بِالْأَطْهَرِ تَعْلِيبًا لِلْمَنْصُوصِ» اهـ.

وقال الشيخُ: «وقد يُشِير الشارح المحلي في بعض المواضع إلى الاعتراض على تعبير الأصح بعدم قوة مقابله وعلى تعبير الصحيح بقوة مقابله... وقد يكون مقابلُ الراجح وجهين أحدُهما قويٌّ والآخرُ غيرُ قوي فيعبِّر المنهاجُ تارةً بالأصح نظرًا إلى الأول وتارة بالصحيح نظرًا إلى الثاني تغليبًا فهذا التعبير لا يَرِدُ على المنهاج كها أشار إليه الشارح المحلي والمحشي... وقد يأتي مثلُ ما ذكر أيضا في التعبير بالأظهر والمشهور» اهـ.

«وقِيلَ كذا»، «والثَّانِي كذا»، «ومُقَابِلُه كذا» [في اصطلاح المحلي]:

أفاد شيخُ شيخنا في حاشية رسالته: «أن الشارح المحلي يُعبِّر عن مقابل الأصح (٢) بد قِيلَ» لا بالثاني مع أن عادته أن يُعبِّر عن المقابل بالثاني إشارةً إلى عدم قوة مقابله كقوله مع المتن (وَلَوْ قَالَ) أَنْتِ طَالِقٌ (طَلْقَةً بَعْدَ طَلْقَةٍ أَوْ قَبْلَهَا طَلْقَةٌ فَكَذَا) أَيْ يَقَعُ ثِنْتَانِ فِي مَوْطُوءَةٍ وَوَاحِدَةٌ فِي غَرْهَا، (فِي الْأَصَحِّ) فِيهِمَا وَقِيلَ: لَا يَقَعُ فِي مَوْطُوءَةٍ إلَّا وَاحِدَةٌ الخ» اهد وأشار صاحب المغنى إلى ضعف المقابل بقوله: «وعَبَّر في الروضة بالصحيح الذي قطع به الجمهور» اهد.

الصَّحِيحِ بَلْ مِنْ بَابِ الْأَصَحِّ، وَإِنَّهَا وَقَعَ التَّعْبِيرُ بِالصَّحِيحِ لِنَحْوِ اجْتِهَادٍ بِانَ خِلاَفُهُ أَوْ مِمَّنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْفُرْقَ بَيْنَهُمَا اصْطِلَاحٌ لِلْمُصَنِّفِ وَمَنْ وَافَقَهُ لَا لِجَمِيعِ الْأَصْحَابِ، سم. (قَوْلُهُ إِنَّهُ كَا لَحْمِيعِ الْأَصْحَابِ، سم. (قَوْلُهُ إِنَّهُ حَقِيقِيٌّ) أَيْ أَنْ الْفُسَادَ مِنْ حَيْثُ جَمِيعُ الْأَدِلَّةِ (قَوْلُهُ بِالنِّسْبَةِ لِقَوَاعِدِنَا إِلَّهُ الْوَجْهِ التَّانِي نَظَرٌ إذْ لَا عِبْرَةَ عِنْدَنَا بِقَوَاعِدِ غَيْرِنَا الْمُخَالِفَةِ لِقَوَاعِدِنَا إِلَّا أَنْ تُقَيَّدَ قَوَاعِدُ غَيْرِنَا بِمَا قَوِيَ دَلِيلُهَا فَلْيُتَأَمَّلُ، سم» اهـشرواني.

⁽١) وسبق عن شرح المحلي في زكاة التجارة: «وَالمُخَرَّجُ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْوَجْهِ تَارَةً وَبِالْقَوْلِ أُخْرَى» اهـ.

⁽٢) ولعل هذا البيان لا يختص بمقابل الأصح، فيأتي مثلُه في غيره أيضا، وإنها خصه به لكون كلامه فيه.

وقال الشيخُ: «إن الشارح المحقق قد يُعبِّر عن الثاني بالمقابل لأَغراضٍ يقتضيها المقامُ ككون الثاني احتمالا للإمام أو الغزالي^(١) وقد اخْتُلِف في أنهما من أصحاب الوجوه أم لا،^(١) وككون الثاني شاذًّا»^(٣) اهـ.

وفي التحفة في القضاء: «وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «إمّامُ الْحُرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ وَالشِّيرَاذِيُّ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي المُذْهَبِ» اهم وَوَافَقَهُ الشَّيْخَانِ فَأَقَامَا كَالْغَزَالِيِّ احْتِهَا لَاتِ الْإِمَامِ وُجُوهًا، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الرِّفْعَةِ فَقَالَ فِي مَوْضِع مِنْ المُطْلَبِ: «احْتِهَالَاتُ الْإِمَامِ لَا تُعَدُّ وُجُوهًا»، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَقَالَ فِي مَوْضِع مِنْ المُطْلَبِ: «احْتِهَالَاتُ الْإِمَامِ لَا تُعَدُّ وُجُوهًا»، وَفِي مَوْضِع آخَرَ مِنْهُ: «الْغَزَالِيُّ لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ بَلْ، وَلَا إمَامُهُ» اهد.

«الأَصَحُ الْمَنْصُوص»، «الصَّحِيح الْمَنْصُوص» [في المنهاج]:

قد أشبعتُ الكلامَ عليه في «تصوير المطلب في التعبير بالمذهب» وخلاصته: أن «الأصح» في اصطلاح المنهاج إنها يُطلَق على وجه الأصحاب و «المُنْصُوص» ككلمة «النَّصّ» في اصطلاح المنهاج إنها يُعبَّر به عن قول الشافعي - رضي الله تعالى عنه - فكيف يُجمَع بينهما في وصفِ شيءٍ ويقال: «الأَصَحُّ المُنْصُوص كذا» أو «الصَّحِيح المُنْصُوص كذا» ؟!

وقد وقع التعبيرُ بهما في مواضعَ من المنهاج (٤) ؛ كقولِهِ في التيمم: «الْأَصَتُّ المُنْصُوصُ

(١) ومنه قول شرح المحلي في فَصْل لَهُ قَذْفُ زَوْجِهِ: «(وَلَوْ وَطِئَ وَعَزَلَ حَرُمَ) النَّهْيُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْبِقُهُ إِلَى الرَّحِمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحِسَّ بِهِ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ جَعْلُ الْغَزَالِيِّ الْعَزْلَ مُجُوِّزًا لِلنَّفْيِ» اهـ.

(٢) وككُون المقام مُقَام التعبير بالمُذَهبَ كَقُول المحلي عَند قُول المتن في الْمُواقِيتِ: «وَإِنْ بَلِّغَهُ [أي مِيقَاتًا] مُرِيدًا [نُسُكًا] لَمْ تَجُرْ مُجُاوَزَتُهُ بِغَيْرِ إحْرَام، فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَهُ الْعَوْدُ... فَإِنْ لَمْ يَعُدْ لَزِمَهُ دَمٌ، وَإِنْ أَحْرَمَ ثُمَّ عَادَ فَالْأَصَتُ النَّهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْشِيهِ بِنُسُكِ سَقِّطَ الدَّمُ، وَإِلَّا فَلَا»: «وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ إطْلَاقُ الْغَزَالِيِّ وَطَائِفَةٍ وَجْهَيْنِ فِي النَّهُ عِنْ الرَّوْضَةِ فِي التَّفْصِيلِ بِالمُذْهَبِ» اهـ..

(٣) ومنه ما في شَرح المحلي في التضرية: «(وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّ خِيَارَهَا) أَيْ الْمُصَرَّاةِ (لَا يَخْتَصُّ بِالنَّعَمِ... بَلْ يَعُمُّ كُلَّ مَأْكُولِ) مِنْ الْحَيَوَانِ (وَالْجَارِيَةَ وَالْأَتَانَ)... وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ أَنَّ الْخِيَارَ يَخْتَصُّ بِالنَّعَمِ» اهـ. قَوْلُ الشارح: (وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ نَظَرٌ» اهـ حاشية عميرة.

(٤) قال في السُّلم: جَمَّلة ما عبر فيه بلفظ المُنْصُوص ثلاثةً عشر: الأول: في التيمم. والثاني والثالث: في باب صفة الصلاة. والرابع والخامس: في باب صلاة الجاعة. والسادس: في كتاب الجنائز. والسابع: في الفصل الثالث من الجنائز. والثامن: في باب زكاة الفطر. والتاسع: في كتاب الوقف. والعاشر: في باب قسم الصدقات. =

وُجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ، وَإِنْ أَمْكَنَ بِضَرْبَةٍ بِخِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا»، وقولِهِ في الجنائز: «الصَّحِيحُ المُنْصُوصُ: وُجُوبُ غَسْلِ الْغَرِيقِ» اهـ.

قال الشيخُ في رسالة التنبيه: «وقد يُعبِّر المنهاجُ بالأصح المنصوص أو بالصحيح المنصوص أو يعبر بالأصح فقط أو الصحيح فقط ويزيد عليه الشارح المحلي أو غيره من الشُّراح: «المُنْصُوص»،» اهـ.

والجواب من ثلاثة أوجُهٍ أولهًا - وهو أحسنُها وأقواها - أن المعبَّرَ عنه بـ «المُنْصُوص» قولٌ للإمام وما في مقابله وجهٌ ضعيفٌ ؛ كما هو اصطلاحه في «النص» فعَبَّر عن هذا المنصوصِ بالأصح أو الصحيح - الذي هو وصْفُ الوجهِ المقابِلِ - تغليبًا وإشارةً إلى قوةِ مقابِل المنصوص وضعفِه.

وإنها لم يُعبِّر هنا بالنصِّ مع أن هذا مقامُه لفواتِ هذه الإشارة معه.

ولم يعبر بالأظهر المنصوص أو المشهور المنصوص تغليبًا للمنصوص وإشارةً إلى قوة المقابل أو ضعفه، وإلى أن مقابله وجه لأن وصفي «الأظهر» و «المشهور» يُوهِمان أن ما في المقابل قول، ولأن كلمة «المنصوص» لمَّا مَثَّلَتْ القولَ كانت الكلمة (١) التي تُمتًل مقابلها وهو الوجه - أحقَّ بالاعتبار، فغُلَّب الوجه المقابل، ولأن التعبير بـ «الأَصَح المُنصُوص» أو «الصَّحِيح المُنصُوص» - لكونه جمعًا بين المتنافِيَينِ في الظاهر - يَبْعَثُ الناظرَ على التفكير في معناه فيصِلُ إلى لطيفةِ ذلك بخلاف التعبير بالأظهر المنصوص أو المشهور المنصوص فإن «الأظهر» أو «المشهور» - لكونه مما يُطلَق على قول الإمام - ليس بمثابة الأوَّلين.

والاكتفاءُ بـ «الأَصَحّ» أو «الصَّحِيح» - وإِن أَفادَ قوةَ المقابل وضعفَه - يَفوتُه الإيماءُ إلى أَنه نصُّ الإمام.

الجواب الثاني: أنهم لَعلُّهم أطلقوا الوجهَ قبل اطِّلاعهم على النص ثم لَّا اطلعوا عليه

⁼ والحادي عشر: في كتاب النكاح. والثاني عشر: في كتاب الأضحية. والثالث عشر: في فصل: من عتق عليه» اهـ.

⁽١) وهي «الأصح» أو «الصحيح».

جَمعوا بينهم كما يُؤخَذ مما نقله البُجيرمي عن الشَّبْرَامَلِّسِي في باب الربا في نظير ما هنا^(١)، فعبروا عن الوجه تارةً بالأصح وأخرى بالصحيح إشارةً إلى قوة الخلاف وضعفه.

والجواب الثالث: _ وهو أضعفُها(٢) _ ما ذكره الشَّبْرَامَلِّسِي في باب التيمم من أن الأصح هنا بِمَعْنَى الرَّاجِحِ بِقَرِينَةِ جَمْعِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصُوصِ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِمَا الأصح هنا بِمَعْنَى الرَّاجِحِ بِقَرِينَةِ جَمْعِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُنْصُوصِ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اللَّاصَحَ مِنْ الْأَوْجُهِ لِلْأَصْحَابِ وَالمُنْصُوصَ لِلْإِمَامِ وَفِي الْوَصْفِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اللَّاصَةِ اللَّهُ اللَّهُ مَعًا تَنَافٍ » اهـ.

وفي حاشية القليوبي عند قول المنهاج في صَلاةِ الجُهُاعَةِ: «هِيَ فِي الْفَرَائِضِ غَيْرِ الجُمُعَةِ سُنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقِيلَ فَرْضُ كِفَايَةٍ لِلرِّجَالِ... قُلْتُ: الْأَصَحُّ المُنْصُوصُ إِنَّهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَقِيلَ فَرْضُ عَيْنِ» ما نصه: «قَوْلُهُ: (الْأَصَحُّ المُنْصُوصُ) هُو نَصُّ الْإِمَامِ فَالْأَصَحُّ بِمَعْنَى الرَّاجِحِ وَالتَّعْبِيرُ عَنْهُ أَوَّلاً بِقِيلَ حِكَايَةٌ لِكَلامِ أَصْلِهِ، وَحِكَايَةُ مُقَابِلِهِ بِقِيلَ صَحِيحةٌ لِانَّهُ وَجُهٌ لِلْأَصْحَابِ، وَكَانَ الْأَنْسَبُ الح فيه نظرٌ لِلْأَصْحَابِ، وَكَانَ الْأَنْسَبُ الح فيه نظرٌ عُلِم مما سبق.

وأشار في رسالة التنبيه إلى هذه الأجوبة الثلاثة وقال بعد ذكر الجواب الأول: «ولا حاجة إلى ما قاله الشَّبْرَامَلِّسِي من أن الأصح هنا بمعنى الراجح» اهـ.

وقولُ الشارح المحقق مع المتن في الْأُضْحِيَّةِ: «(قُلْتُ: الصَّحِيحُ الْمُنْصُوصُ) المُنْقُولُ فِي الشَّرْحِ عَنْ المُغْظَمِ (يَضُرُّ يَسِيرُ الجُرَبِ)» اهم، ليس لكون المُنْصُوصِ بمعناه اللغوي - كما ظُنَّ - وإلاَّ لَعَبَّرَ بـ«يَعْنِي» أو «أَيْ»، وإنها أشار به إلى أن صاحبَ المحرَّر نفسَه تَعرَّضَ فِي الشَّرْحِ إلى ما استَدركَ عليه صاحبُ المنهاج ؛ كما هو دَيْدَنُ الشارحِ في المُستدرَكَات.

⁽١) حيث كتب البجيرمي عند قول شرح المنهج: "وَيَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِ السَّمْنِ بِبَعْضِ وَزْنَا إِنْ كَانَ جَامِدًا، أَوْ كَيْلًا إِنْ كَانَ مَائِعًا وَهَٰذَا مَا جَزَمَ بِهِ الْبَغَوِيّ وَاسْتَحْسَنَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ قَالَ الشَّيْخَانِ وَهُوَ تَوَسُّطٌ بَيْنَ وَجْهَيْنِ أَطْلُقَهُمَا الْعِرَاقِيُّونَ المُنْصُوصُ مِنْهُمَا الْوَزْنُ) أَيْ: المُرَجَّحُ لَا مَا نَصَ عَلَيْهِ الْإِمّامُ فَلَا يُقَالُ: كَيْفَ أَطْلَقَ الْعِرَاقِيُّونَ الْوَجْهَيْنِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ؟ وَأَجَابَ ع ش بِأَنَّ المُرَادَ أَنَّهُمْ عَلَى النَّصِّ وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِالنَّصِّ حَقِيقَتُهُ، شَيْخُنَا» اهـ.

⁽٢) وإنها كان أضعف والأولُ أقوى لأن في الأول إبقاءَ مُصطلَحي «الأصحِ» - أو «الصحيح» - و «المنصوصِ» على النصّ أولاً.

وتُستفاد من تعبير المنهاج بد «الأصح المُنْصُوص» عشرة أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف مركَّبٌ من القول والوجه.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ «الْأَصَح المُنصُوص» هو الأرجح.

الرابع: أن مقابلَه مرجوحٌ.

الخامسُ: أن المعبّر عنه بـ «الْأَصَحّ المُنْصُوص» هو قولُ الإمام.

السادس: أن مقابله وجهٌ.

السابع: أن للمقابل صحةً وقوةً لقوة دليله.

الثامن: أن الحكم المعبَّر عنه بـ«الْأَصَح المُنْصُوص» - وإن كان أَقْوَى تصحيحًا - فالحكمُ المعبَّر عنه بـ«الصَّحيح المُنْصُوص» أَقْوَى منه كما مرَّ نظيرُه.

التاسع: جوازُ العمل بمقابله في حق النفس لا في الإفتاء والقضاء.

العاشر: سنُّ الخُروج من خلاف المقابل لقوةِ مدركِه.

قلتُ: جملةُ ما في المنهاج من التعبير بـ «الْأَصَح المُنْصُوص» عشرةٌ.

وتُستفاد من تعبير المنهاج بِه الصَّحِيح المُنْصُوص» عشرةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف مركَّبٌ من القول والوجه.

الثالث: أن المعبّر عنه بـ «الصحيح المُنْصُوص» هو الراجح.

الرابع: أن مقابله مرجوحٌ.

الخامسُ: أن المعبّر عنه بـ «الصحيح المُنْصُوص» هو قولُ الإمام.

السادس: أن مقابله وجهٌ.

السابع: أن المقابل فاسدٌ وَاهِ مُدرَكًا.

الثامن: أن الحكم المعبَّر عنه به أَقْوَى من الحكم المعبَّر عنه بـ «الْأَصَح المُنْصُوص» وإن كان أَقْوَى تصحيحًا من «الصَّحيح المُنْصُوص».

التاسع: عدمُ جواز العمل بمقابله حتى في حق النفس لفساده كما مرَّ نظيرُه.

العاشر: عدمُ سَنِّ الخروج من خلافِ المقابلِ لِشدةِ ضعفِ مدركِه.

قلتُ: جملةُ ما في المنهاج من التعبير بـ«الصحيح المُنْصُوص» اثنانِ. كما وقع «المُنْصُوص» مجرَّدًا مرةً واحدةً في الجُنَائِزِ.

«الْجَدِيدُ»، «الْقَدِيمُ»:

قال في التحفة: «الجُدِيدُ: مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ - بِمِصْرَ (١) وَمِنْهُ (٢) المُخْتَصَرُ وَالْبُوَيْطِيُّ وَالْأُمُّ خِلَافًا لِمَنْ شَذَّ. وَقِيلَ: مَا قَالَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى مِصْرَ، وَالْقَدِيمُ: مَا قَالَهُ قَبْلَ دُخُولِمِاً (٣)» اهـ.

(٢) أي من الجُندِيدِ فالأُم ليس مِن كُتب القديم، ويؤيده نحوُ قولِ الرُّوياني في «البحر» في باب الزكاة: «وقال في «الأُمِ» والقديمِ» اهى خلافا لإمام الحرمين ؛ قال في النجم الوهاج: «ذكر الإمام في كتاب الخلع أن الأُم من الكُتب القديمة، وصرح بذلك الحُوَّارِزْمي في الكافي، وأما الإملاء فجديدٌ بالاتفاق» اهـ.

(٣) وفي الشَّرواني: «عِبَارَةُ الْمُغْنِي: «وَالْقَدِيمُ: مَّا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ بِالْعِرَاقِ تَصْنِيفًا، وَهُوَ «الْحُجَّة» أَوْ أَفْتَى بِهِ وَرُواتُهُ جَمَاعَةٌ أَشْهَرُهُمْ الْإِمَامُ أَحْدُ بْنُ حَنْبُلِ وَالزَّعْفَرَانِيُّ وَالْكَرَابِيسِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَدْ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ وَقَالَ: «لَا جَمَاعَةٌ أَشْهَرُهُمْ الْإِمَامُ أَحْدُ بْنُ حَنْبُلِ وَالزَّعْفَرَانِيُّ وَالْكَرَابِيسِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَدْ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ وَقَالَ الْإِمَامُ: «لَا يَجِلُ عَدُّ الْقَدِيمِ مِنْ اللَّذَهَبِ» وَقَالَ الْمُاوَرْدِيُّ فِي أَثْنَاءِ كِتَابِ الصَّدَاقِ: «غَيْرَ الشَّافِعِيُّ جَمِيعَ كُنُبِهِ الْقَدِيمَةِ فِي الْجُدِيدِ إِلَّا الصَّدَاقَ، فَإِنَّهُ ضَرَبَ عَلَى مَوَاضِعَ مِنْهُ وَزَادَ السَّدَاقِ: «غَيْرَ الشَّافِعِيُّ جَمِيعَ كُنْبِهِ الْقَدِيمَةِ فِي الْجُدِيدِ إِلَّا الصَّدَاقَ، فَإِنَّهُ صَرَبَ عَلَى مَوَاضِعَ مِنْهُ وَزَادَ مَوْاضِعَ اللهُ وَلا اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مَوَاضِعَ مِنْهُ وَزَادَ مَوْاضِعَ اللهُ وَلا اللهُ عَلَيْهُ الْحُدِيدِ إِلّا الصَّدَاقِ، اللهُ عَلَى مَوَاضِعَ مِنْهُ وَرَادَ مَوْلَ اللّهُ مَالِي » و«عيون المسائل» و«البحر المحيط».

وأَما مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - مدةَ ما بين خروجِه من الْعِرَاقِ ودخولهِ مِصْرَ وهي نحو سنة - ؛ كما يعلم من المغني - فهو أيضًا قَدِيمٌ ؛ كما شَمِلتْه عبارةُ التحفة - ونحوُها في النهاية - ففي الْعَبَّادِيِّ: «قَوْلُهُ: «مَا قَالَهُ قَبْلَ دُخُولِهِا» شَامِلُ لِمَا قَالَهُ فِي طَرِيقِهَا» اهـ. وفي القليوبي عند قول المحلي: «وَالْقَدِيمُ مَا قَالَهُ بِالْعِرَاقِ»: «وَكَذَا بَعْدَهُ قَبْلَ دُخُولِ مِصْرَ» اهـ.

خِلافًا لِصاحب المغني حيث قال: «وَأَمَّا مَا وُجِدَ بَيْنَ مِصْرَ وَالْعِرَاقِ فَالْتَأَخِّرُ جَدِيدٌ وَالْتَقَدِّمُ قَدِيمٌ» اهـ ؛ وفيه أن الْتَأَخُّرَ وَالْتَقَدُّمَ لا يَنْضِبِطانِ هنا فيا قاله في التحفة والنهاية والقليوبيِّ أوجَهُ، ولم أَرَ رَأْيَ صاحبِ المغني لِغيرهِ ممن تعرَّضَ لِمَا قَالَهُ فِي الطَرِيقِ، وادِّعاءُ أَنَّ عليه آخرِينَ لا أظنُّ صحتَه. وأَمَّا عَزْوُ ذلكَ الرَأْيِ إلى المُاوَرْدِيِّ ظَنَّا بأَنَّ الشَّرُوانِيَّ يَنْقُلُهُ عَنْهُ فَوَهَمٌ، وإنَّهَا نَقْلُهُ عن العَني ؛ كما يُعلَم مِن مراجعتِه هنا و «الحاوِي» في كِتَابِ الصَّدَاقِ (١).

قال في التحفة: «وَالْعَمَلُ عَلَى الجُلِدِيدِ، إلَّا فِي نَحْوِ عِشْرِينَ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِنَيِّفٍ وَثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً يَأْتِي بَيَانُ كَثِيرٍ مِنْهَا، وَأَنَّهُ لِنَحْوِ صِحَّةِ الْحُدِيثِ بِهِ ؛ عَمَلًا بِهَا تَوَاتَرَ عَنْ وَصِيَّةِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضِ فَهُوَ مَذْهَبُهُ» (٢) اهـ.

 [[]فائدةٌ:] في العوائد الدينية: «في «الإيعاب» عن «المجموع»: «أن موافقة القديم مذهب مالكِ أكثريٌ لا كُلِّي،
 خلافا لمن غلط فيه» اهـ. والمراد موافقةُ اجتهادِه اجتهادَه، لا أنه قلَّده» اهـ.

⁽١) سبقتْ آنفًا عبارةُ الشَّرُوانِيَّ، ونص «الحاوي»: «وَالشَّافِعِيُّ غَيَّرَ جَمِيعَ كُتِبِهِ الْقَدِيمَةِ فِي الجُدِيدِ وَصَنَّهَهَا ثَانِيَةً، إِلَّا الصَّدَاقَ فَإِنَّهُ لَمْ يُغَيِّرُهُ فِي الجُدِيدِ، وَلَا أَعَادَ تَصْنِيفَهُ، وَإِنَّهَا ضَرَبَ عَلَى مَوَاضِعَ مِنْهُ وَزَادَ فِي مَوَاضِعَ، وَاللهُّ أَعْلَمُ» اهـ.

⁽٢) في مقدمة شرح المهذب: «فَصْلُ: صَحَّ عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ وَدَعُوا قولي»، وروي عنه: «إذا صح الحديث خلاف قولي المعملوا بالحديث واتركوا قولي» أو قال: «... فهو مذهبي» وروي هذا المعنى بألفاظ مختلفة. وقد عمل بهذا المحداثنا في مسألة التثويب واشتراط التحلُّل من الإحرام بعُذر المرض وغيرهما مما هو معروف في كتب المذهب وممن حُكيَ عنه أنه أفتى بالحديث مِن أصحابنا أبو يعقوب البويطي وأبو القاسم الدراكي، وممن نص عليه أبو الحسن إِلْكِيا الطَّبري في كتابه في أصول الفقه، وعمن استعمله من أصحابنا المحدثين الإمام أبو بكر البيهقي وآخرون، وكان جماعةٌ من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألةً فيها حديثٌ ومذهبُ الشافعي خلافه عمِلوا بالحديث وأفتوا به قائلين: «مذهبُ الشافعي ما وافق الحديث»، ولم يَتفق ذلك إلا نادرًا ومنه ما نُقِل عن الشافعي فيه قولٌ على وفق الحديث.

وفي النِّهاية والمُغْنِي: «وَإِذَا كَانَ فِي المُسْأَلَةِ قَوْلَانِ قَدِيمٌ وَجَدِيدٌ فَالْجَدِيدُ هُوَ المُعْمُولُ بِهِ

وهذا الذي قاله الشافعي ليس معناه أن كل أحد رأى حديثا صحيحا قال: «هذا مذهب الشافعي» وعمل بظاهره، وإنها هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدم مِنْ صفيته أو قريبٌ منه، وشرطه أن يغلب على ظنه أن الشافعي - رحمه الله - لم يَقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته، وهذا إنها يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كُتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها وهذا شرطٌ صعبٌ قَلَ مَنْ يُنصِف به. وإنها اشترطوا ما ذكرنا لأن الشافعي - رحمه الله - تَرَكَ العملَ بظاهرِ أحاديثَ كثيرة رآها وعلِمها لكن قام الدليلُ عنده على طعن فيها أو نشخِها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك.

قال الشيخ أبو عمرو [ابن الصلاح] -رحمه الله- ليس العمل بظاهر ما قاله الشافعي بالهيِّن فليس كلُ فقيهِ يسوغ له أن يستقل بالعمل بها يراه حجةً من الحديث.

وفيمن سَلَكَ هذا المسلكَ من الشافعين مَنْ عَمِلَ بحديثِ تركه الشافعي - رحمه الله - عمدًا مع عليه بصحته لمانع اطلع عليه وخفي على غيره كأبي الوليد موسى بن أبي الجارود ممن صحِبَ الشافعي قال: «صحح حديثُ «أفطر الحاجمُ والمحجومُ» فَرَدُّوا ذلك على السافعي: «أفطر الحاجمُ والمحجومُ» فَرَدُّوا ذلك على أبي الوليد لأن الشافعي تركه مع علمه بصحته لكونه منسوخًا عنده وبيَّنَ الشافعيُ نسخه واستدَلَّ عليه. وقد قدَّمنا عن ابن خزيمة أنه قال: «لا أعلم سنة لرسول الله على في الحلال والحرام لم يُودِعها الشافعيُ كتبه» وجلالة أبن خزيمة وإمامتُه في الحديث والفقه ومعرفته بنصوص الشافعي بالمحل المعروف» اهم ما في المجموع. وفيه أيضا: «وقد روينا عن الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة المعروف بإمام الأئمة - وكان مِنْ وفيه أيضا: «لا»، ومع هذا فاحتاط الشافعي - رحمه الله - لكون الإحاطة ممتنعةً على البَشَر فقال ما قد ثبَتَ عنه حرضي الله عنه - من أوجُه مِنْ وصيته بالعمل بالحديث الصحيح وترُكِ قولِه المخالف للنص الثابت الصريح... ولا نعلم أحدا من الفقهاء أعتنى في الاحتجاج بالتمييز بين الصحيح والضعيف كاعتنائه ولا قريبا منه فرضي الله عنه» اهم. ونحوُه في فتاوى ابن الصلاح.

وفي الشرواني في الصيام نقلا عن الْإِيعَابِ شرح العباب لابن حجر: «وَقَدْ قَدَّمْتُ أَوَّلَ الصَّلَاةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ حَيْثُ قَالَ فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ «إِذَا صَحَّ الحُدِيثُ فِي هَذَا قُلْتُ بِهِ» وَجَبَ تَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى النَّظَرِ فَي هُذَا قُلْتُ بِهِ» وَجَبَ تَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى النَّظَرِ فِي هُذَا قُلْتُ بِهِ» وَجَبَ تَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى النَّظَرِ فِي هَذَا قُلْتُ بِهِ» وَجَبَ تَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى النَّقُولُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَبْقِ عِنْدَهُ احْتِيَالُ مُعَارِضٍ إلَّا صِحَّةً فِي وَلِي اللهُ عَنْهُ - لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَبْوَ عَنْدَهُ احْتَى نَنْظُرَ فِي جَمِيعِ الْخَدِيثِ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَأَيْنَا حَدِيثًا صَحَّ بِخِلَافِ مَا قَالَهُ فَلَا يَجُوزُ لَنَا تَرْكُ مَا قَالَهُ لَهُ حَتَّى نَنْظُرَ فِي جَمِيعِ الْفَوَادِح وَاللَّوانِع فَإِنْ انْتَفَتْ كُلُّهَا عَمِلَ بِوصَايَتِهِ حِينَذِ وَإِلَّا فَلا» اهـ.

إلَّا فِي مَسَائِلَ يَسِيرَةٍ نَحْوِ السَّبْعَةَ عَشَرَ^(١) أَفْتَى فِيهَا بِالْقَدِيمِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: «وَقَدْ تُتُبِّعَ مَا أَفْتَى فِيهِ بِالْقَدِيم فَوُجِدَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ فِي الجُدِيدِ أَيْضًا »اه.

قال في المنهاج: «وَحَيْثُ أَقُولُ: الجُدِيدُ فَالْقَدِيمُ خِلَافُهُ، أَوْ الْقَدِيمُ، أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ^(٢) فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ» اهـونحوه في الروضة.

وتُستفاد من تعبير المنهاج والروضة بـ«الجُدِيد» سبعةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أقوال الإمام.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ«الجُدِيد» هو الراجحُ.

الرابع: أن مقابله مرجوحٌ.

الخامس: أن مقابلَه قديمٌ.

السادس: عدمُ جواز العمل بمقابله - إلا ما استثني - حتى في حق النفس على المعتمد كما مرَّ في أوائل الكتاب.

السابع: عدمُ سَنِّ الخروج من خلافِ المقابلِ لعدم بقائه قولاً للإمام، وقد مرَّ ما فيه في أوائل الكتاب فراجعْه.

(٢) لَا يُنَافِيهِ عَدَمُ وُقُوعٍ هَذِهِ فِي كَلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ قَالْهَا بَلْ إِنْ صَدَرَتْ فَهِي كَسَابِقِهَا» اهـ تحفة.

⁽۱) في سُلم المتعلم: «وهي ثهانية عشرة مسئلة: – الأولى: عدم وجوب التباعد عن النجاسة في الماء الكثير بقدر القلتين. الثانية: عدم تنجس الماء الجاري إلا بالتغير. الثالثة: عدم النقض بلمس المحرم. الرابعة: تحريم أكل الجلد المدبوغ. الخامسة: استحباب التثويب في أذان الصبح. السادسة: مقدار وقت المغرب إلى مغيب الشفق الأحر. السابعة: استحباب تعجيل العشاء. الثامنة: عدم ندب قراءة السورة في الأخيرتين. التاسعة: الجهر بالتأمين للمأموم في الجهرية. العاشرة: ندب الخط عند عدم الشاخص. الحادية عشرة: جواز اقتداء المنفرد في أثناء صلاته. الثانية عشرة: كراهة تقليم أظافر الميت. الثالثة عشرة: عدم اعتبار الحول في الركاز. الرابعة عشرة: صيام الولي عن الميت الذي عليه صوم. الخامسة عشرة: جواز اشتراط التحلل من الحج بالمرض. السادسة عشرة: إجبار الشريك على العهارة. السابعة عشرة: جعل الصداق في يد الزوج مضموناً. الثامنة عشرة: وجوب الحد بوطء المملوكة المحرم في دبرها، ذكره في حواشي شرح الروض» اهونحوه في الفوائد المدنية والابتهاج والمجموع وغيرها.

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بالجديد خمس وسبعون عبارة تقريباً» اهر. وتُستفاد من تعبير المنهاج والروضة بـ«الْقَدِيم» ثمانية أمور:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلافَ من أقوال الإمام.

الثالث: أن المعبّر عنه بـ «الْقَدِيم» هو مرجوحٌ.

الرابع: أن مقابلَه هو الراجحُ المعمولُ به في الإفتاء والقضاء.

الخامس: أن مقابلَه جديدٌ.

السادس: عدمُ جواز العمل به - إلا ما استثني - حتى في حق النفس على المعتمد كما رَّ.

السابع: عدمُ سَنِّ الخروج من خلافِه لعدم بقائه قولاً للإمام، على مرَّ.

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بالقديم ثمانية وعشرون لفظة» اه.

«وَقِيلَ كَذَا» [في المنهاج]:

في المنهاج: «وَحَيْثُ أَقُولُ: وَقِيلَ كَذَا فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ» اهـ.

قال الشارحُ: «وَيَتَبَيَّنُ قُوَّةُ الْخِلَافِ وَضَعْفُهُ مِنْ مُدْرَكِهِ» اهـ.

وفي التحفة: «وَكَأَنَّ تَرْكَهُ لِبَيَانِ قُوَّةِ الْخِلَافِ وَضُعْفِهِ فِيهِمَا لِعَدَمِ ظُهُورِهِ لَهُ أَوْ لِإِغْرَاءِ الطَّالِبِ عَلَى تَأَمُّلِهِ وَالْبَحْثِ عَنْهُ لِيَقْوَى نَظَرُهُ فِي المُدَارِكِ وَالْمَآخِذِ» اهـ.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بـ (وَقِيلَ كَذَا) ثمانية أمور:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أوجه الأصحاب.

الثالث: أن المعبّر عنه بـ «وَقِيلَ كَذَا» مرجوحٌ.

الرابع: أن مقابلَه هو الراجح.

الخامسُ: أن مقابلَه إِمَّا الصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ.

السادس: أن مُدرَكه قد يكون قويًّا وقد يكون فاسدًا وَاهيًا.

السابع: التوقُّف في جوازِ العملِ به حتى في حق النفس قبل ظُهُورِ قوةِ مدركِه.

الثامن: التوقُّف في سَنِّ الخروج من خلافه إلى ظُهُورِ قوةِ مدركِه.

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بقيل أربعمائة وتسعة وثلاثون عبارة كلُّها ضعيفةٌ ما عدا اثني عشر موضعاً رَجَّح المتأخرون اعتمادَها» اهـ.

الْقيلاتُ الْمُعتَمَدَةُ:

قال في السُّلم: «وإليك مواضعَ القِيلاَت [في المنهاج] الاثني عشر التي رَجَّحها المتأخرون:

أحدها: قوله في فصلٌ شرط زكاة التجارة: «وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ» اعتمده في التحفة والنهاية والمغنى (١١).

ثانيها: قوله في كتاب العارية في فصلٌ لكل منها رد العارية: «قِيلَ أَوْ يَتَمَلَّكُهُ» (٢).

⁽١) ففي النهاية: «(فَإِنْ) (غَلَبَ نَقْدَانِ)... (فَإِنْ بَلَغَ) نِصَابًا (بِهِمَا) أَيْ بِكُلِّ مِنْهُمَا (قُوَّمَ بِالْأَنْفَعِ) مِنْهُمَا (لِلْفُقْرَاءِ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمُالِكُ) فَيُقَوِّمُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ كَمَا فِي شَاتَيْ الجُّبْرَانِ وَدَرَاهِمِهِ، وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ، وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ الْعِرَاقِيِّينَ وَالرُّويَانِيِّ. قَالَ فِي المُهِمَّاتِ: وَعَلَيْهِ الْأَكْثُرُ فَلْتَكُنْ الْفَتْوَى عَلَيْهِ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَكْثُرُ وَلُمَةً وَهُو المُعْتَمَدُ» اهـ، ونحوه في التحفة والمغنى.

⁽٢) فَهِي المَنهَاجِ مَعِ النهاية: «(وَإِذَا أَعَارَ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّةً ثُمَّ رَجَعَ إِنْ كَانَ شَرَطَ الْقَلْعَ جَانًا لَزِمَهُ، وَإِلَّا فَإِنْ الْحَبِرِ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يُبْقِيَهُ بِأُجْرَةٍ أَوْ يَقْلَعَ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ جَانًا، بَلْ لِلْمُعِيرِ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يُبْقِيمُهُ بِأُجْرَةٍ أَوْ يَقْلَعَ وَيَقْدِ مُشْتَمِلٍ عَلَى إِيجَابٍ وَقَبُولٍ (بِقِيمَتِهِ) حَالَ التَّمَلُّكِ مُسْتَحِقً وَيَضْمَنَ أَرْشَ النَّقْصِ، قِيلَ أَوْ يَتَمَلَّكَهُ) بِعَقْدِ مُشْتَمِلٍ عَلَى إِيجَابٍ وَقَبُولٍ (بِقِيمَتِهِ) حَالَ التَّمَلُّكِ مُسْتَحِقً الْقَلْعِ وَهُو الْأَصَتُ كَنَظَائِرِهِ مِنْ الشُّفْعَةِ وَغَيْرِهَا، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ إِنَّهُا جَزَمَا بِهِ فِي مَوَاضِعَ، وَجَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ الْقَلْعِ وَهُو الْأَصَتُ كَنَظَائِرِهِ مِنْ الشُّفْعَةِ وَغَيْرِهَا، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ إِنَّهُا جَزَمَا بِهِ فِي مَوَاضِعَ، وَجَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ مُتَاتَّخُرُونَ، وَلَمْ يَعْتَمِدُوا مَا فِي الرَّوْضَةِ هُنَا مِنْ تَخْصِيصِ التَّخْيِرِ بِالتَّمَلُّكِ وَالْقَلْعِ وَلَا مَا فِي الْكِتَابِ فَالْمُعْتَمِدُ وَلَا مَا فِي الْكِتَابِ فَالْمُعْتَمِلُ كَانَةُ مِنْ اللَّهُمُ وَلَا مَا فِي الْكِتَابِ فَالْمُعْتَمِدُ وَلَا مَا فِي الْكِتَابِ فَالْمُعْتَمِلُ عَنْمِ الْمُعْتَمِدُ وَعَلَى الْمُعْتَمِدُ وَلَا مَا فِي الْكِتَابِ فَالْمُعْتَمِدُ وَلَا مَا فِي الْكِتَابِ فَالْمُعْتَمِدُ وَلَا مَا فِي الْكَتَابِ فَالْمُعْتَمِلُ وَالْقَلْعِ وَلَا مَا فِي الْمَعْتَى اللْمُعْتَمِلُ وَالْمَاتِي وَلَا مَا فِي الْمَلْقَالَ عَلَى الْمُعْتَمَلِي وَلَا مَا فِي الْمُعْتَمِلِ عَلَى الْكِتَابِ فَالْمُ اللْمُولِي الْمُعْتَمِلُولُ وَالْمُعْتَمِلُ وَالْمُعْتَمِلُولُ مَا لِمُنْ الْمُولِ النَّلُونُ وَلَا مَا فِي الْمُؤْمِنَ الْمُولِ الْمَائِقَ عَلَى الْمُعْتَمِلُ وَالْمُعْتَمِلُ وَالْمُؤْمِ اللْمُعْتَمِلُ وَالْمُؤْمِ وَلَا مَا فِي الْمُعْلَى الْمُعْتَمِلِهُ هَا مُؤْمِلُ وَلَمَا عَلَى الْمُؤْمِ اللْمُعْلِقِ فَلَ مَعْتَمِ وَلَى الْمُؤْمِ اللْمُعْتَقِلَ مَعْمِلِهُ وَلَا مَا فِي الْمَالَقِيلُ مَا فَيْ الْمُعْتَمِ وَلَمُ اللْمُعْتَقِيلُ اللْمُعْتَلِقُ الْقَلْمُ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُعْتِي الْمُعْتَمُ الْمُعْتَعِ

ثالثها: قوله في كتاب الطلاق «وَقِيلَ يَكْفِي بِأُوَّلِهِ» اعتمده شيخُنا - عافاه الله - كشيخ الإسلام السيد محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل - رحمه الله تعالى -، وقال في التحفة: (وَرَجَّحَهُ كَثِيرُونَ وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأُولَى سَبْقُ قَلَمٍ» اهـ(١).

رابعها: قوله في كتاب الطلاق -أيضاً- في أول الفصل الرابع: «وَقِيلَ المُنْوِيُّ»(٢).

خامسها: قوله في باب كيفية القصاص في أول الفصل الثاني: «وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ»(٣).

سادسها: قوله في كتاب دعوى الدم في فصلٌ إنها يثبت موجب القصاص بإقرار: «وَقِيلَ: يَكُفِي فَأَوْضَحَ رَأْسَهُ» (٤).

سابعها: قوله في كتاب الردة: «وَقِيلَ يَجِبُ التَّفْصِيلُ»(٥).

(١) وفي النهاية: «(وَشَرْطُ) تَأْثِيرِ (نِيَّةِ الْكِنَايَةِ افْتِرَائُهَا بِكُلِّ اللَّفْظِ)... (وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ)...لَكِن الْمُرَجَّح فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا الاِكْتِفَاءُ بِأَوَّلِهِ وَآخِرِهِ: أَيْ بِجُزْءٍ مِنْهُ كَهَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَاخْتاصِلُ الاِكْتِفَاءُ بِهَا قَبْلَ فَرَاغِ لَفْظِهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ» اهـ، ونحوه في المعنى.

(٢) ففي المغني: «(وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنَوَى عَدَدًا فَوَاحِدَةٌ) لِأَنَّ الْمُلْفُوظَ يُنَاقِضُ المُنْدِيَّ وَاللَّفْظُ أَقْوَى فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى... (وَقِيلَ) يَقَعُ (المُنْوِيُّ) لَا المُلْفُوظُ عَمَلًا بِالنَّيَّة، وَمَعْنَى أَنْتِ وَاحِدَةٌ: أَيْ أَنَّك تَتَوَحَّدِينَ مِنِّي فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى... (وَقِيلَ) يَقَعُ (المُنْوِيُّ) لَا المُلْفُوظُ عَمَلًا بِالنَّيَّة، وَمَعْنَى أَنْتِ وَاحِدَةٌ: أَيْ أَنَّك تَتَوَحَّدِينَ مِنِّي بِالْعَدِدِ الَّذِي أَوْقَعْتُهُ، وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ تَبَعًا لِلْبَغَوِيِّ وَغَيْرِه، وَهُوَ المُعْتَمَدُ» اهـ وفي التحفة والنهاية: «وَهُوَ المُعْتَمَدُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ» اهـ.

(٣) ففي التحفة: «الصَّحِيحُ ثُبُوتُهُ لِكُلِّ وَارِثٍ، وَيُنتَظَّرُ غَائِبُهُمْ وَكَمَالُ صَبِيِّهِمْ، وَبَحْنُونِهِمْ... وَلْيَتَّفِقُوا عَلَى مُسْتَوْفٍ، وَإِلَّا فَقُرْعَةٌ يَدْخُلُهَا الْعَاجِزُ وَيَسْتَنِيبُ، وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ»... وَهَذَا مَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَنَصَّ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ» اهـ، ونحوه في النهاية والمغنى.

(٤) ففي التحفة والنهاية والمغني – واللفظ للثاني: «(وَيُشْتَرَطُ لِمُوضِحَةٍ) أَيْ لِلشَّهَادَةِ بِهَا قَوْلُ الشَّاهِدِ: («ضَرَبَهُ فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ»... وَقِيلَ: يَكْفِي «فَأَوْضَحَ رَأْسَهُ») وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمُّ وَالْمُخْتَصَرِ وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَهُوَ المُعْتَمَدُ لِفَهْمِ الْمُقْصُودِ مِنْهُ عُرْفًا» اهـ.

(٥) قال في المغني: «(وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالرِّدَّةِ مُطْلَقًا... وَقِيلَ يَجِبُ التَّفْصِيلُ) أَيْ: اسْتِفْسَارُ الشَّاهِدِ بِهَا لَاِخْتِلَافِ الْمُذَاهِبِ فِي التَّكْفِيرِ، وَالْحُكْمُ بِالرِّدَّةِ عَظِيمٌ فَيُخْتَاطُ لَهُ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: «هَذَا هُوَ الْمُذْهَبُ الَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ». وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «إِنَّهُ المُعْرُوفُ عَقْلًا وَنَقْلًا». قَالَ: «وَمَا نُقِلَ عَنْ الْإِمَامِ بَحْثٌ لَهُ».

وَقَالَ الدَّمِيرِيُّ: «وَاَلَّذِي صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ تَبعَ فِيهِ الْإِمَامَ وَهُوَ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَخْرِيجِهِ» اهـ. =

ثامنها: قوله في آخر كتاب السير قبيل الجزية: «وَقِيلَ قِيمَتُهَا»(١).

تاسعها: قوله في كتاب الصيد والذبائح: «وَقِيلَ يَحْرُمُ الْعُضْوُ» (٢).

عاشرها: قوله في كتاب المسابقة والمناضلة قبيل كتاب الأيمان: «وَقِيلَ بِالسَّوِيَّةِ» (٣٠).

حادي عشرها: قوله في كتاب الدعوى والبينات آخر الفصل الثاني: «وَقِيلَ: إِنْ ادَّعَى مُبَاشَرَةَ سَبَبهِ حُلِّفَ»(٤).

ثاني عشرها: قوله في كتاب العتق في فصلٌ إذَا مَلَكَ أَهْلُ تَبَرُّعٍ أَصْلَهُ: «وَقِيلَ مِنْ رَأْسِ اللهِ» (٥٠) اهـ ما في السُّلم.

واعتمده أيضا في فقال: «وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ لَا سِيَّمَا فِي الْعَامِّيِّ وَمَنْ رَأْيُهُ يُخَالِفُ رَأْيَ الْقَاضِي فِي هَذَا الْبَابِ
 وَمِنْ ثَمَّ أَطَالَ كَثِيرُونَ فِي الإِنْتِصَارِ لَهُ نَقْلًا وَمَعْنَى» اهـ.

(١) ففي المغني: «وَلَوْ عَاقَدَ الْإِمَامُ عِلْجًا يَدُلُّ عَلَى قَلْعَةِ وَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ جَازَ).. وَهِيَ جَعَالَةٌ بِجُعْلٍ مَجْهُولِ غَيْرِ مَثْلُوكِ أُخْتُمِلَتْ لِلْحَاجَةِ... (فَإِنْ فُتِحَتْ بِدَلَالَتِهِ أُعْطِيَهَا... وَإِنْ أَسْلَمَتْ فَالْمُذْهَبُ وُجُوبُ بَدَلٍ، وَهُو أُجْرَةُ مِثْلٍ، وَقِيلَ قِيمَتُهَا) وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا عَلَيْهِ الجُمْهُورُ وَنَصَّ عَلَيْهِ أَيْضًا الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ» اهـ. وفي التحفة والنهاية: «وَهُوَ المُعْتَمَدُ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا عَنْ الجُمْهُورِ» اهـ.

(٢) ففي التحفة والنهاية: ((وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ) أَيْ الصَّيْدِ (عُضْوًا بِجَرْحٍ مُذَفِّفٍ حَلَّ الْعُضْوُ وَالْبَدَنُ أَوْ بِغَيْرِ مُذَفِّفٍ... فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَبْحِهِ وَمَاتَ بِالْجَرْحِ) الْأَوَّلِ (حَلَّ الْجُمِيعُ، وَقِيلَ يَحْرُمُ الْعُضْوُ) وَهَذَا هُوَ الْمُصَحَّحُ فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوْضَةِ وَالْمُجْمُوع وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ» اهـ.

(٣) ففي المغني والنهاية: «(وَإِذَا نَضَلَ) أَيْ غَلَبَ فِي الْمُنَاضَلَةِ (حِزْبٌ) مِنْ الْحِزْبَيْنِ الْآخَرَ (قُسِّمَ الْمَالُ) الْمُشْرُوطُ (بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ) لِأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا بِهَا، فَمَنْ لَا إصَابَةَ لَهُ لَا شَيْءَ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ أَخَذَ بِحَسَبِ إصَابَتِهِ (بِحَسَبِ إصَابَتِهِ (وَقِيلَ) يُقْسَمُ المَّالُ (بِالسَّوِيَّةِ) بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ.. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَهَا فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ، وَالْأَشْبَهُ فِي الشَّرْحَيْنِ بَلَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّ فِي الشَّرْحَيْنِ بَلَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّ فِي الشَّرْحَيْنِ بَلَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّ يَوْلُ النَّرْوَقِيلَ بِالسَّوِيَّةِ) مُعْتَمَدٌ. اهـع ش» اهـ.

(٤) ففي التحفة: «(وَلَوْ ادَّعَىٰ وَلِيُّ صَبِيٍّ دَيْنًا لَهُ فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ لَمْ يُحَلَّفُ الْوَلِيُّ،وَقِيلَ: يُحَلَّفُ،وَقِيلَ: إِنْ ادَّعَى مُبَاشَرَةَ سَبَبِهِ) أَيْ: ثُبُوتَهُ بِمُبَاشَرَتِهِ لِسَبَبِهِ (حُلِّفَ) وَهَذَا هُوَ المُعْتَمَدُ» اهـ.

(٥) ففي التحفة والنهاية والمغني: «(ُولَوْ مَلَكَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ قَرِيبَهُ) الَّذِي يَعْتِقُ عَلَيْهِ (بِلَا عِوَضٍ) كَإِرْثٍ (عَتَقَ) عَلَيْهِ (مِنْ ثُلُثِهِ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَعْتِقْ إِلَّا ثُلْثُهُ (وَقِيلَ): يَعْتِقُ (مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَالشَّرْحَيْنِ» اهـ.

«وَفِي قَوْلٍ كَذَا» [في المنهاج]:

في المنهاج: «وَحَيْثُ أَقُولُ وَفِي قَوْلِ كَذَا فَالرَّاجِحُ خِلَافُهُ» اهـ(١).

وفي التحفة: «وَوَصْفُ الْوَجْهِ بِالضَّعْفِ دُونَ الْقَوْلِ تَأَدَّبًا» اهـ.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بـ ﴿ وَفِي قَوْلٍ كَذَا ﴾ ثمانية أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أقوال الإمام ؛ كما أفهمته عبارةُ التحفة وصرَّح به القليوبيُّ^(۲) وغيره.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ ﴿ وَفِي قَوْلٍ كَذَا ﴾ مرجوحٌ.

الرابع: أن مقابلَه هو الراجحُ.

الخامسُ: أن مقابلَه إما المشهورُ أو الأظهرُ ؛كما في السُّلم.

السادس: أنه لا يكون فاسدًا يُعدُّ هَفْوةً كما مرَّ في المشهور.

السابع: جوازُ العمل به في حق النفس كما مرَّ في المشهور.

الثامن: سَنُّ الخروج من خلافه لعدم شدةِ ضعفِ مدركِه.

قال في السُّلم: «جملة ما في المنهاج من التعبير بـ«وَفِي قَوْلٍ كَذَا» اثنتانِ ومائتا عبارةٍ كلُّها ضعيفةٌ ما عدا ثلاثة مواضع رجح المتأخرون اعتبادها» اهـ.

مَسَائِلُ مُعْتَمَدَةً عَبَّر عنها [في المنهاج] بده فِي قَوْلٍ كَذَا»:

وهي ثلاثةٌ قال في السُّلم: «أحدها: قوله في كتاب الخلع قبل الفصل الاول: «وَفِي قَوْلٍ يَقَعُ بِمَهْرِ مِثْلِ»(٣).

⁽١) وفي الروضة: «وحيث أقول: «على قول» أو «.. وجه»، فالصحيح خلافه» اهـ.

⁽٢) عبارة القليوبي: «قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ) لَمْ يَقُلْ: «فَالرَّاجِحُ خِلَافُهُ» كَالَّذِي بَعْدَهُ لِعِلْمِ الرَّاجِحِيَّةِ فِي مُقَابِلِهِ مِنْ لَفْظِ «ضَعِيفٍ» فِيهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ إِلَّا مَعْرِفَةَ أَنَّهُ صَحِيحٌ أَوْ أَصَحُّ، وَلَمَّا عُلِمَ أَنَّ مُقَابِلَ مَا بَعْدَهُ أَقُوالٌ وَلَمْ تُعْلَمُ مِنْ الْآخَرِ فَتَأْمَّلُ» اهـ.

⁽٣) ففي التحفة والنهاية واللفظ للأُولى: «وَهُوَ المُعْتَمَدُ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ وَتَبِعُوهُ»

ثانيها: قوله في باب كيفية القصاص في الفصل الثاني: «وَفِي قَوْلٍ السَّيْفُ»(١). ثالثها: قوله في هذا الفصل أيضاً: «وَفِي قَوْلٍ كَفِعْلِهِ»(٢).

«فِي كَذَا قَوْلَانِ»، «فِي كَذَا الْقَوْلَانِ» [في المنهاج]:

عَبَّر في المنهاج في إحدى وعشرين موضعًا تقريبًا بالقولين - ؛ كما في السُّلم - مع النَّصِّ على ترجيح واحدٍ منها أو الإشارةِ إليه ؛ كما سبرتُها، منها قوله في باب الْأُصُولِ وَالتُّمَادِ: "وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ بَذْرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يُفْرَدُ بِالْبَيْعِ بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ، وَقِيلَ فِي الْأَرْضِ قَوْ لَانِ» اهـ.

وفي باب مَنْ تَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ: «وَتَجِبُ فِي مَالٍ الصَّبِيِّ... وَالْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ، وَقِيلَ فِيهِ الْقَوْلَانِ» اهـ.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بالقولين سبعةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أقوال الإمام ؟كما في السُّلم.

الثالث: أن الراجحَ منهما ما عُلِمتْ أرجحيتُه من المنهاج تصريحًا أو تلويحًا.

الرابع: أن المرجوحَ منهما ما عُلِمتْ مرجوحيتُه من المنهاج تصريحًا أو تلويحًا.

الخامس:أن مُدرَكَ المرجوح لا يكون فاسدًا يُعدُّ هَفْوةً كما مرَّ في المشهور.

السادس: جوازُ العملِ بالمرجوح في حق النفس كما مرَّ في المشهور، ما لم يكن قديمًا عُلِمُ الرجوعُ عنه على المعتمد كما سبق.

السابع: سَنُّ الخروج من خلافه لعدم شدةِ ضعفِ مدركِه، ما لم يكن قديمًا كذلك.

⁽١) ففي المغني: «وَلَوْ جُوَّعَ كَتَجْوِيعِهِ فَلَمْ يَمُتْ زِيدَ (وَفِي قَوْلِ: السَّيْفُ) يُقْتَلُ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَةُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ» اهـ. وفي النهاية: «وَصَوَّبَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ» اهـ.

⁽٢) فَفَي التَّحْفَة والنَّهَايَة والمُغنَّي: «(وَلَوْ) (مَاتَ بِجَائِفَةٍ أَوْ كَسْرِ عَضُدٍ فَالْحُزُّ) مُتَعَيَّنٌ لِتَعَذُّرِ الْمُاثَلَةِ (وَفِي قَوْلٍ) يَفْعَلُ [الْوَلِيُّ] بِهِ (كَفِعْلِهِ) وَرَجَّحَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا، وَهُوَ المُعْتَمَدُ، وَنَسَبَ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِسَبْقِ الْقَلَمِ» اه

تعبير المنهاج بالأَقْوَال:

عَبَّر في المنهاج في ثمانية عشر موضعًا بالأقوال^(۱) مع النَّصِّ على ترجيح واحدٍ منها أو الإشارة إليه ؛ كما سبرتُها، منها قوله في فَصْلٌ شَرْطُ المُرْهُونِ بِهِ: «وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ المُقْبِضِ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ الْمِلْكَ، لَكِنْ فِي إعْتَاقِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا يَنْفُذُ مِنْ المُوسِرِ وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ يَوْمَ عِتْقِهِ رَهْنًا» اهـ.

وفي باب مَنْ تَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ: ﴿ وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وُجُوبَهَا فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ، وَالتَّالِثُ: يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ، وَهُوَ النَّقْدُ وَالْعَرْضُ » اهـ.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بالأقوال تلك الأمورُ السبعةُ المارَّةُ في تعبيره بالقولين.

«فِي وَجْهٍ كَذَا»، «فِي كَذَا وَجْهُ» [في المنهاج]:

عَبَّر في المنهاج بذلك في سبعة وعشرين موضعاً منها وجهٌ موصوفٌ بالشذوذ في الفصل الثالث بعد كتاب الإقرار، ومنها وجهٌ موصوفٌ بواهٍ في كتاب الغصب كما في السُّلم. كقوله في زَكَاةِ الْفِطْرِ: «وَيُجْزِئُ الْأَعْلَى عَنْ الْأَدْنَى، وَلَا عَكْسَ، وَالاِعْتِبَارُ [في الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى] بِالْقِيمَةِ فِي وَجْهٍ، وَبِزِيَادَةِ الإِقْتِيَاتِ فِي الْأَصَحِّ»(٢) اهـ.

⁽١) وفي السُّلم: «جملةُ ما في المنهاج من التعبير بالأقوال ستة عشر عبارة،أحدها: في باب من تلزمه الزكاة. ثانيها، وثالثها: في فصل شرط المرهون به ورابعها: في اختلاف المتبايعين. وخامسها: في كتاب الوصايا في فصل: إذا ظننا وسادسها: في كتاب الإجارة، في فصل: يصح عقد الإجارة. سابعها: في كتاب الجراح.

ثامنها: في كتاب الكفارة. تاسعها: في كتاب العِدَد. وعاشرها، وحادي عشرها: في كتاب النفقات في فصل: أعسر بنفقتها. ثاني عشرها، وثالث عشرها، ورابع عشرها: في كتاب الردة. وخامس عشرها: في كتاب العتق. وسادس عشرها: في فصل الكتابة الفاسدة» اهـ.

⁽٢) قد راجَعْتُ هذا الخلافَ في شرح المحلي والتحفة والنهاية والمغني والروضة والمجموع والشرح الكبير والحاوي وشرح الروض وغيرها فلم أجد إلا وجهين، وعبارة أصل الروضة: «وفيها يُعتدُّ به الأعلى والأدنى وجهانِ، أصحهما: الاعتبار بزيادة صلاحية الاقتيات والثاني: بالقيمة» اه.. ونحوها في العزيز ؛ فقول صاحب السُّلم: «يُستفاد من تعبير المنهاج بـ «في وَجْهٍ كَذا» كونُ الخلاف أُوجُها ثلاثةً فأكثر للأصحاب» اهفيه نَظَرٌ.

وقوله: «وَلَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ،وَلَا رَقِيقٍ، وَفِي الْمُكَاتَب وَجْهُ (١) اهـ.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بـ «فِي وَجْهِ كَذا» أو بـ «فِي كَذا وَجْهٌ» ستة أمورٍ: الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن المعبَّر عنه بـ «فِي وَجْهٍ كَذا» أو بـ «فِي كَذا وَجُهُ» مرجوحٌ ، كما في السُّلم. الثالث: أن مقابلَه هو الراجحُ.

الرابع: أن مُدرَكه قد يكون قويًّا وقد يكون فاسدًا وَاهيًا.

الخامسُ: التوقُّف في جوازِ العملِ به حتى في حق النفس قبل ظُهُورِ قوةِ مدركِه. السادس: التوقُّف في سَنِّ الخروجِ من خلافه إلى ظُهُورِ قوةِ مدركِه.

تعبير المنهاج بالوَجْهَينِ:

عَبَّر في المنهاج بالوجهين في سبعة مواضع ؛ كما في السُّلم، رَجَّحَ أحدَهما في كلِّها إلا في موضعين أحدُهما في كتاب صلاة الجماعة (٢)، والثاني في كتاب النفقات (٣) فتركهما الإمام النووي بلا ترجيح، فرجَّحهما الأئمةُ الشُّرَّاحُ، فمن تعبيره بالوجهين قولُه في صفة الصلاة: «وَفِي نِيَّةِ النَّفْلِيَّةِ وَجُهَانِ، قُلْتُ: الصَّحِيحُ لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ النَّفْلِيَّةِ» اهـ.

⁽١) مقابلُ هذا الوجه نصُّ الشافعي - رضي الله تعالى عنه - ففي الأم: «ولا يُؤدِي الرجلُ عن مكاتبه إذا كانت كتابتُه صحيحةً ولا على المكاتَب أن يُؤدِي عن نفسِه» اهـ ؛ فها في السُّلم: «يُستفاد من تعبير المنهاج بـ «فِي وَجْهِ كَذا» أن الخلافَ من أوجُه الأصحاب، وأن مقابلَه إِمَّا الصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ» اهـ غيرُ سديد.

⁽٢) وهو قوله: «فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّوْيَةَ فَوَجْهَانِ» اُهـ. وفي النهاية والمغني: «أَصَحُّهُمَّا فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ عَدَمُ صِحَّةِ الْقُدْوَةِ، وَلَمْ يَقَعْ فِي هَذَا الْمُتْنِ ذِكْرُ خِلَافٍ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحِ سِوَى هَذَا، وَفِي النَّفَقَاتِ: وَلَا ثَالِثَ هَمُّا إِلَّا مَا كَانَ مُفَرَّعًا عَلَى مَرْجُوحٍ، كَالْأَقْوَالِ المُفَرَّعَةِ عَلَى الْبَيَّنَيْنِ المُتَعَارِضَتَيْنِ هَلْ يُقْرَعُ أَمْ يُوقَفُ أَمْ يُقْسَمُ؟ أَقْوَالٌ بِلَا تَرْجِيح فِيهَا» اهـ.

⁽٣) وهو قوله: «وَالْوَارِثَانِ يَسْتَوِيَانِ [فِي قَدْرِ الْإِنْفَاقِ] أَمْ يُوزَّعُ بِحَسَبِهِ [أَيْ الْإِرْثِ] وَجْهَانِ» اهـ. واعتمد الأولَّ في التحفة والمغني عبارة الثاني: وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ» اهـ. واعتمد الثانيَ في النهاية.

وقوله في الصُّلح: «وَأَهْلُهُ [أَيْ الدَّرْبِ غَيْرِ النَّافِذِ] مَنْ نَفَذَ بَابُ دَارِهِ إِلَيْهِ، لَا مَنْ لَاصَقَهُ جِدَارُهُ [مِنْ غَيْرِ نُفُوذِ بَابِهِ فِيهِ] وَهَلْ الاِسْتِحْقَاقُ فِي كُلِّهَا [أَيْ الطَّرِيقِ المُذْكُورَةِ] أَمْ تَخْتَصُّ شِرْكَةُ كُلِّ وَاحِدٍ بِهَا بَيْنَ رَأْسِ الدَّرْبِ وَبَابِ دَارِهِ وَجْهَانِ: أَصَحُّهُمَا الثَّانِي» اهــ.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بالوجهين خمسةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أُوجُه الأصحاب.

الثالث: أن مُدرَك الضعيفِ منهم قد يكون قويًّا وقد يكون فاسدًا وَاهيًا.

الرابع: التوقُّف في جوازِ العملِ بالضعيفِ منها حتى في حق النفس قبل ظُهُورِ قوةِ مدركِه.

الخامسُ: التوقُّف في سَنِّ الخروج من خلاف الضعيفِ منهما إلى ظُهُورِ قوةِ مدركِه.

«فِي كَذَا أُوجُهُ» [في المنهاج]:

عَبَّر في المنهاج بذلك في أربعة مواضع، رَجَّحَ أحدَها في كلِّها، وهي قوله في باب الْأُصُولِ وَالتَّهَارِ: «وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ الْحِجَارَةُ المُخْلُوقَةُ فِيهَا، دُونَ المُدْفُونَةِ، وَلَا خِيَارَ للْأُصُولِ وَالتَّهَارِ: «وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ الْحِجَارَةُ المُخْلُوقَةُ فِيهَا، دُونَ المُدْفُونَةِ، وَلَا خِيَارُ، لِلمُشْتَرِي إِنْ عَلِمَ، وَيَلْزُمُ الْبَائِعَ النَّقْلُ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَلَمْ يَضُرَّ قَلْعُهَا، وَإِنْ ضَرَّ فَلَهُ الْخِيَارُ، فَإِنْ أَجَازَ لَزِمَ الْبَائِعَ النَّقْلُ وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ، وَفِي وُجُوبٍ أَجْرَةِ المِّثْلِ مُدَّةَ النَّقْلِ أَوْجُهُ، أَصَحُّهَا: تَجِبُ إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا قَبْلَهُ» اهـ.

وقوله في قَسْمِ الصَّدَقَاتِ: ﴿قُلْتُ: الْأَصَتُّ تَخْرِيمُ صَدَقَتِهِ بِهَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةِ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَوْ لِدَيْنِ لَا يَرْجُو لَهُ وَفَاءً، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَفِي اسْتِحْبَابِ الصَّدَقَةِ بِهَا فَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ أَوْجُهُ: أَصَحُّهُمَ إِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الصَّبْرُ أُسْتُحِبَّ، وَإِلاَّ فَلَا » اهـ.

وقوله في كتاب الْعِدَدِ: «فَصْلٌ عَاشَرَهَا [أي المُعْتَدَّةَ بِخَلْوَةٍ] كَزَوْجٍ بِلَا وَطْءٍ فِي عِدَّةِ أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهُرٍ فَأَوْجُهُ: أَصَحُّهَا إِنْ كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ (١) وَإِلاَّ فَلَا» اهـ.

⁽١) أي حُسِبَتْ مدةُ المعاشَرة مِنْ الْعِدَّةِ وبقِيتْ الْعِدَّةُ على حالتها. وقوله: «وَإِلَّا» أي بِأَنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً فَلَا تَنْقَضِي عِدَّتُهَا،وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ فَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الإِفْتِرَاشِ مِنْ الْعِدَّةِ.

وقوله في كتاب الجِرَاحِ: «وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسِيَاطٍ فَقَتَلُوهُ، وَضَرْبُ كُلِّ وَاحِدٍ غَيْرُ قَاتِلٍ فَفِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْجُهٌ: أَصَحُّهَا يَجِبُ إِنْ تَوَاطَئُوا» اهـ.

فتُستفاد من تعبير المنهاج بالأَوْجُه ستةُ أمورٍ:

الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن الخلاف من أُوجُه الأصحاب.

الثالث: أن الراجحَ منها ما نَصَّ في المنهاج على أرجحيتِه، وأن ما سواه مرجوحٌ.

الرابع: أن مُدرَك المرجوح منها قد يكون قويًّا وقد يكون فاسدًا وَاهيًا.

الخامسُ: التوقُّف في جوازِ العملِ بالمرجوح منها حتى في حق النفس قبل ظُهُورِ قوةِ مدركِه.

السادس: التوقُّف في سَنِّ الخروج من خلاف المرجوح منها إلى ظُهُورِ قوةِ مدركِه.

«قَوْل أَوْ وَجْه»، «وَجْه أَوْ قَوْل» [في المنهاج]:

عَبَّر في المنهاج بذلك في أربعة مواضع، وهي قولُه في كتاب الصَّدَاقِ: «فَصْلٌ وَلِيمَةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ، وَفِي قَوْلِ أَوْ وَجْهٍ وَاجِبَةٌ».

وقوله في كتاب الْعِدَدِ: «وَلَوْ نَكَحَ مُعْتَدَّةً بِظَنِّ الصِّحَّةِ وَوَطِئَ انْقَطَعَتْ مِنْ حِينِ وَطِئ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ وَجْهٍ مِنْ الْعَقْدِ».

وقوله في كِتَابِ الْخُلْعِ: «وَإِنْ قَالَ: إِذَا دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلَتْ وَدَخَلْت طَلُقَتْ عَلَى الصَّحِيحِ بِالْمُسَمَّى، وَفِي وَجْهٍ أَوْ قَوْلٍ بِمَهْرِ الْمِثْلِ».

وقوله في كتاب الرَّضَاعِ: «وَلَوْ شُكَّ هَلْ خَسْمًا أَمْ أَقَلَ، أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ ؟ فَلَا تَحْرِيمَ، وَفِي الثَّانِيَة قَوْلٌ أَوْ وَجْهُ".

فتُستفاد من تعبير المنهاج بـ «قَوْل أَوْ وَجْه» أو بـ «وَجْه أَوْ قَوْل» سبعةُ أمورٍ: الأول: أن في المسألة خلافًا.

الثاني: أن في كون الخلافِ من أقوال الشافعي أو من أوجُه الأصحاب تردُّدًا.

الثالث: أن المعبَّر عنه بـ «قَوْل أَوْ وَجْه» أو بـ «وَجْه أَوْ قَوْل» مرجوحٌ ؟ كما في السُّلم (١).

الرابع: أن مقابلَه هو الراجحُ.

الخامسُ: إمكانُ كونِ مُدرَكِه فاسدًا وَاهيًا على احتمالِ كونِه وَجْهًا.

السادس: التوقُّف في جوازِ العملِ به حتى في حق النفس - لاحتهال كونِه وَجْهًا وَاهِيًا- إلى أن تَتَبَيَّنَ حالُهُ.

السابع: التوقُّف في سَنِّ الخروج من خلافه -لاحتمال كونِه وَجْهًا وَاهِيًا-إلى أن تَتَبَيَّنَ حالُهُ.

«الأَصَحّ»، «الأظهر»، «الصحيح»، «الظاهر»، «الأقيس»، «الأَشْبهُ»، «الأقرب»، «الأَشْههُ»، «الأقرب»، «الأشهر»، «الأحوط»، «الأرجح»، «الراجح»، «ظاهر المذهب»، «المُذْهَبُ كذا»، «رُجِّحَ» بالبناء للمفعول، «رَجَّح المُرجِّحُونَ» [في غير المنهاج]:

قد سبق بيانُ اصطلاحِ منهاجِ النوويِّ في بعضها، وقد تَبِعه فيه كثيرٌ من المتأخرين كما في مطلب الأيقاظ والفوائد المكية، ونقل في الإتحاف شرح الإحياء -في بيان اصطلاح كتب الشافعية عن التاج الأصفهاني -معانيَها في اصطلاحِ سائرِ الفقهاء الشافعيَّة، فقال: «من أهم المهات معرفةُ ألفاظٍ يَستعملونها في الاختيار والترجيح لبعض الأقوال والوجوه اصطلاحًا فلا بد من التعرض لها ليكون الناظر على بصيرة، وتلك الألفاظ هي قولُ الأئمة: «الأصح» و«الأظهر» و«الأظهر» و«الأشهر» و«الأشهر» و«الأحوط» و«الأرجح» و«الراجح» وقولهم: «ظاهر المذهب» أو «المذهب كذا» و «رُجِّحُ بالبناء للمفعول و «رَجَّح المُرَجِّحُونَ». ونحن نُفَسِّر هذه الألفاظ تعريفًا وتمثيلاً على ما أورده التاج الأصفهاني في كشف تعليل المحرَّر قال:

⁽١) وما في السُّلم: «يُستفاد من تعبير المنهاج بذلك كونُ مقابله في القول الأظهرَ أو المشهورَ، وفي الوجه الأصحَّ أو الصحيحَ» اهـ فيه نظرٌ سبق نظيرهُ في التعبير بـ«فِي وَجْهِ كَذا».

«الأصح»: ما قَوِيَ صحتُه أصلاً وجامعًا أو واحدًا منها (١) من القولين أو الوجهين أو الأقوال أو الوجهين أو الأقوال أو الوجوه. وهو: أعلى مرتبةً من الكل، ومقابِلُه: «الصحيحُ»(٢).

و «الأظهر»: ما قوي ظهورُ أصلِه وعلتِه أو واحدٍ منها كذلك (٣) [من القولين أو الأقوال أو الوجهين أو الوجوه]. وهو أعلى من الصحيح، ومقابله: «الظاهر». ويقع كلٌ من «الأظهر»، و «الأصح» موضع الآخر لقُربِ معناهما في كلام الأئمة.

و «الصحيح»: ما صحَّ أصلاً وجامِعًا أو واحدًا منهم كذلك، [من القولين أو الأقوال أو الوجهين أو الوجوه] ومقابله: «الفاسد» كُلاً أو بعضا^(٤).

و«الظاهر»: هو ما ظهر أُصلاً وعلةً أو واحدًا منهما كذلك^(ه)، ومقابله: «الخَفِيُّ» كُلاًّ

⁽١) قال في الابتهاج في اصطلاح المنهاج: «والأصحُ – كما يعلم من كلامهم -ما قَوِيَ صحتُه أصلاً وجامعًا أو واحدًا منهما، وتوضيحُه:أن للقياس أربعة أركان، الأول: المقيس عليه، وهو الأصل، والثاني: المقيس، وهو الفرع، والثالث: المعنى المشترك بينهما، وهو الجامع المعبَّر عنه بالعلة، والرابع: الحكم المقيس عليه اله...

⁽٢) كقول الرافعي في المحرر: «المستعمل إذا بلغ قُلتَيْنِ فأصح الوجهين أنه يعود طهورا؛ قياسا على الماء النَّجِس، والثاني: لا يعود؛ قياسا على مَاءِ الْوَرْدِ». فالقياس الثاني صحيح والأول أصح للمجانسة والجلاء وعُروضِ ما يُخرِج عن حقيقته، والإمام أبو حامد الغزالي عبر عنه في كتبه بأقيس الوجهين لقوة قياسه أصلا وجامعا ولأنه أقيس بأصل المذهب» اهدالإتحاف.

⁽٣) كقول الرافعي في المحرر: «إذا اشتبه ماءٌ وبولٌ وماءُ وردٍ لم يجتهد على أظهر الوجهين » فالقول بعدم الاجتهاد أظهر أصلاً وعلةً لعدم اعتضادٍ كلِّ واحدٍ بأصلٍ ظاهرٍ وكونُ الاجتهاد اتباعَ ظن ناشئ من دليلٍ وأمارةٍ عند عروض ما يدل على أصلٍ أحدِ الشيئين أو وصفِه، والقولُ بالاجتهاد ظاهرٌ علةً بناء على وجود الأمارة في الكلى » اها الإتحاف.

⁽٤) كقول الرافعي في المحرر في باب التيمم: «فإن لم يكن عليه ساتر غَسَلَ الصحيحَ، والصحيحُ أنه يتيمم لمكان الجراح لبقاء الحدث فالقول بغسل الصحيح من غير تيمم، وبرعاية الترتيب بين غسل الصحيح والتيمم فاسد لا وجه له» اهدالإتحاف.

⁽٥) كقول الرافعي في المحرر في آنية الذهب والفضة: «الظاهر لا يجوز اتخاذه قياساً على آلات الملاهي وهذا قياسٌ ظاهرٌ، وأما كونه لا يحرم اتخاذه كما في الوجه الثاني فإن علته جمع المالِ المتفرِّق وحفظُه وكونُ جمعِ المال وحفظِه سببا لحل اتخاذ حرامِ أمرٍ خفيٌّ غيرُ مناسبٍ للحكم» اها الإتحاف. ثم إن هذا في اصطلاح المتقدمين ؛ كما أشار إليه في حاشية رسالة التنبيه، وسيأتي اصطلاح المتأخرين فيه.

أو بعضا؛ واستعمالُ كل من «الظاهر» و «الصحيح» مقامَ الآخَر تَساهُلُ، وإن كان كلُّ واحدٍ منهما يَقْرَب معنى الآخر ؛ لكن استعمالهما مقامَ «الأظهر» و «الأصح» خَطأٌ لا يَليق بالمحصِّلين.

و «الأَقْيَسُ»: ما قَوِيَ قياسُه أصلاً، وجامِعًا، أو واحدًا منها كذلك. وبهذا المعنى قد يُستعمَل في موضع «الأظهر» و «الأصح» إذا كان الوجهان أو القولان مُتقايِسَينِ (١٠)، وقد يُستعمل بمعنى: الأقيس بكلام الشافعيِّ أو بمسائل البابِ.

وبهذا المعنى يُستعمل موضع «الأشبه»، ويقابله «الشبيه» لأن «الأشبه»: ما قَوِيَ شَبَهُهُ بكلام الشافعي أو بكلامِ أكثرِ أصحابِه أو معظمِهم ؟(٢) وليس المراد أنه قياسُ شبهٍ أو قياسُ علةِ المشابهة(٣).

و «الأرجح»: ما رَجَح جانبُه أصلاً وعلةً على مقابله وهو: «الراجح» (٤). ثم الترجيحُ إن كان قويًّا يصح استعمال «الأصح» مقامَه، واستعمال «الصحيح» مقامَ «الراجح»، وإِنْ لَمْ يَكُنْ في الغاية فيصح إيقاع «الأظهر» و «الظاهر» مقامهما.

و «الأحوط»: ما يُلَوِّح إلى عِلةٍ أَقْوَى كما إذا كان القولان أو الوجهان قويَّينِ معنَّى

- (١) كما أشرنا إليه قريبًا في مسألة المستعمل إذا بلغ قلتين» اها الإتحاف.
- (٢) كقول الرافعي في المحرر في الأواني: «والأشبه أنه لا فرق بين أن يكون الضبة في محل الشرب والاستعمال أوغيره» أراد الأشبه بكلام الشافعي، وفي تعجيل الزكاة قال: «والأشبه اعتبار قيمة يوم القبض» أراد الأشبه بكلام الأصحاب وأصل المذهب» اها الإتحاف.
- (٣) قِيَاسُ الشَّبَهِ: مَا تَجَاذَبَهُ الْأُصُولُ فَأَخَذَ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ شَبَهًا... وَاَلَّذِي فِي مُخْتَصَرِ التَّقْرِيبِ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي أَنَّ قِيَاسَ الشَّبَهِ هُوَ إِخْاقُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ لِكَثْرَةِ إِشْبَاهِهِ بِالْأَصْلِ فِي الْأَوْصَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْأَوْصَافَ الَّتِي قِيَاسَ الشَّبَهِ هُوَ إِخْاقُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ لِكَثْرَةِ إِشْبَاهِهِ بِالْأَصْلِ فِي الْأَوْصَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْأَوْصَافَ الَّتِي شَابَهَ الْفَرْعُ بِهَا الْأَصْلَ عِلَّةً حُكْمِ الْأَصْلِ» اهدالبحر المحيط.
- (٤) كما يقال في ثمنِ ما باعه القاضي من مال المفلِس إذا خرج [مالُه] مستحقا هل يُضارِب المشتري مع الغرما ء أو يتقدم عليهم؟ فيه قولان، أرجحهما التقدم على مصالح الحَجْر من أجر الكَيَّال والدلاَّل وغيرهما. والمضاربةُ قياسا على سائر الديون لأنه دين تعلق بذمته، لكن قياسُ التقدمِ أرجحُ لأنه معقول المعنى إذ عدمه يؤدي إلى عدم الرغبة في شراء متاعِه فيؤدي إلى إضرارِ كثيرِ» اهدالإتحاف.

واعتبارًا وقياسًا لكن في أحد الجانبين تلويخٌ إلى نصٍ من الشارعِ أو تَعميمُ نصِّ (١). ويصح استعمال «الأصح» و «الأرجح» مكانه لاقتضاءِ مقامِ كلِّ قوةً.

و «الأقرب»: ما قوي اعتبارُه. وهذا أدنى درجة من الذي تَقدَّمَ، فيريد بالأقرب: الأقرب بالاعتبار أو بأصل المذهب أو بكلامٍ أكثرِ العلماءِ (٢). ويجوز استعمال «الراجح» مقامَه وكذا استعمال «الصحيح» إن كان الوجه الآخَرُ فاسدًا أو مقدوحًا.

و «الأشهر»: ما قوي اعتبارُ كونِه في المذهب واشتهر أنه منه ؛ ومقابله: «المشهور» (٣). ويجوز استعمال «الأظهر» مقامَه عند ظهور علته.

وقولهم: «في المُّذْهَبِ» أو «الظَّاهِرُ من المُّذْهَبِ» أو «المُّذْهَبُ الظَّاهِرُ» فمعناه: النصُّ،

⁽١) كقول الرافعي في المحرر في تزويج الأمة إذا كان تحته حرةٌ لا تصلح للاستمتاع: «الأحوطُ المنعُ لعموم قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَولًا ﴾ [النساء: ٢٥] ؛ لأن كلاً من الجانبين اعتبره جماعة من معظم الأصحاب» اهـ الإتحاف.

⁽٢) كقول الرافعي في المحرر في الوصية بحج التطوع: «وإن أَطلَق فأقربُ الوجهين: أنه يحج من الميقات لأنه الأقرب إلى الاعتبار كما في الفَرض فإن الأصل في الإطلاق الحملُ على أقل الدرجات، والثاني: مِن بلده إذ هي الغالب في النهوض والتجهز للحج، ولا شك أن هذا بعيدٌ إذ قد يكون البلدُ بعيدًا كما في أقصى الشرق أو الغرب فيؤدي إلى مشقةٍ وارتكاب محظوراتٍ كثيرة» اها الإتحاف.

⁽٣) كقوله في مسألة الميزاب وإن سقط الكلُّ فالواجب نصفه على الأشهر أي من الوجهين أو القولين توزيعًا على ما حصل من مباح مطلق ومباح بشرط سلامة العاقبة، والثاني: يُوزَّع على ما في الداخل والخارج فيجب قسطُ الخارج ثم بعد ذلك الاعتبارُ إما بالوزن عند بعض وبالْساحة عند بعض آخر، والثاني مشهور من المذهب المداهب المداه

وفي المغني في بَاب مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ: «(وَيَحِلُّ) لِلْمُسْلِمِ (إِخْرَاجُ الْمُنالِيةِ الَّتِي لَا تَضُرُّ بِالْمَارَّةِ (إلَى شَارِعِ... وَالتَّالِفُ بِهَا) أَوْ بِهَا سَالَ مِنْ مَائِهَا (مَضْمُونٌ فِي الجُدِيدِ) لِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ بِالشَّارِع فَجَوَازُهُ مَشْرُوطٌ شَارِع... وَالتَّالِفُ بِهَا) أَوْ بِهَا سَالَ مِنْ مَائِهَا (مَضْمُونٌ فِي الجُديدِ) لِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ بِالشَّارِع فَجَوَازُهُ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ كَالجُنَاحِ... (فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ) أَيْ الْمِيزَابِ... (فِي الجِّدَارِ) وَبَعْضُهُ خَارِجًا عَنْهُ (فَسَقَطَ الْخَارِجُ) مِنْهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فَأَتْلُفَ شَيْئًا (فَكُلُّ الضَّهَانِ)... (وَإِنْ سَقَطَ كُلُّهُ) أَيْ الْمِيزَابِ دَاخِلُهُ وَخَارِجُهُ بِأَنْ قُطِعَ مِنْ أَصْلِهِ (فَيَصْفُهُ) أَيْ الضَّهَانِ يَجِبُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بِالدَّاخِلِ فِي مِلْكِهِ وَهُو غَيْرُ مَضْمُونِ وَبِالْقَرْنِ، وَقِيلَ بِالْمَسَاحَةِ» اللَّارِجِ وَهُو مَضْمُونٌ فَوُزِّعَ عَلَى النَّوْعَيْنِ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ الْإِصَابَةُ بِالدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ أَمْ لَا، اسْتَوَيَا فِي الْقَدْرِ أَمْ لَا التَّورُقُ عُلَى الدَّارِحِ وَهُو مَضْمُونٌ فَوُزِّعَ عَلَى النَّورَةِ فَيَحِبُ قِسْطُ الْخَارِجِ وَيُكُونُ التَّوزُعُ وَالْوَزْنِ، وَقِيلَ بِالْمِسَاحَةِ» اهـ.. لاَ. وَالثَّانِي: يُوزَعُ عَلَى الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ وَيُحُونُ التَّوزُعُ عَلَى الدَّارِخِ وَيَحُونُ التَّوزُعُ وَلُولُ التَّوزُعُ وَلَا الْمَاوَزُنِ، وَقِيلَ بِالْمُسَاحَةِ» اهـ..

وَالظَّاهِرُ من النص، أو النصُّ الظاهِرُ (١)، فالأول [«في المُذْهَبِ»]: لا يلزم أن يكونَ في مقابلةِ شيءٍ، والثاني [«المُذْهَبُ الظَاهِرُ»]: يكون في مقابَلتِهما إما نَصٌ خَفِيٌّ أو فاسدٌ أو وجهٌ قَوِيٌّ أو فاسدٌ (٢).

وإذا كان الجانبان مُتساوِيَينِ علةً أو قياسًا يقول: «رُجِّحَ» بالبناء للمفعول، وإذا كان ترجيحُ جانبِ التصحيح ضعيفًا يَنْسِبُ الفعلَ إلى الفاعلِ الظاهِرِ صريحًا فيقول «رَجَّح المُرَجِّحُونَ» اهـ ما في الإتحاف بحذف.

وهرر مو «محتمل»:

في مطلب الأيقاظ: «قال السيد عمر البصري - رحمه الله تعالى - في حاشية التحفة في الطهارة: «كثيرًاما يقولون في أبحاث المتأخرين: «وَهُوَ مُحُتّمَ للهِ") فإن ضَبَطوا بفتح الميم الثاني فهو مُشعِرٌ بالترجيح لأنه بمعنى قريب، وإن ضبطوه بالكسر فلا يُشعِر به لأنه بمعنى ذي احتمال أي قابل (٤) للحَمْل والتأويل.

(١) فقوله: «النص...» الخ هو على اللف والنشر المرتَّب، والمراد بالنص هنا ما نص عليه الإمامُ كما يؤخذ من مثاله الآتي، وهو أحد المعاني التي يُطلَق عليها النصُّ كما سبق.

(٢) كقوله في سجود السهو: «إذا لم يسجد الإمام فظاهر المذهب أي ظاهر النص أن المأموم يسجد لأن سجوده لأمرين لسهو الإمام ومتابعته لا لمتابعته فقط ومذهب البُويطي والمُزني أنه لا يسجد لأنه يسجد لمتابعة الأمام فقط وهذا ضعيفٌ جدا بل قريبٌ من الفاسد» اهـ الإتحاف.

(٣) كقول التحفة في مبطلات الصلاة: «(لَا) الْفِعْلِ الْمُلْحَقِ بِالْقَلِيلِ نَحْوُ (الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةِ الْمُتَوَالِيَةِ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ) مَعَ قَرَارِ كَفِّهِ (فِي سُبْحَةٍ أَوْ حَكِّ فِي الْأَصَحِّ) وَمِثْلُهَا تَحْرِيكُ نَحْوِ جَفْنِهِ أَوْ شَفَتِهِ أَوْ لِسَانِهِ أَوْ ذَكَرِهِ أَوْ أَذُنِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ مِنْ اضْطِرَابٍ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِحَالِمًا الْمُسْتَقِرَّةِ كَالْأَصَابِعِ فِيهَا ذكرَ، وَلِلَاكِ بُحِثَ أَنَّ حَرَكَةَ اللِّسَانِ إِنْ كَانَتْ مَعَ تَحْوِيلِهِ عَنْ مَحَلِّهِ أَبْطَلَ ثَلَاثٌ مِنْهَا، وَهُو مُحْتَملٌ» اهـ.

(٤) أي أمر قابل للحمل أو واقعة قابلة له أي لحملِه على هذا وهذا، وتأويلِه وإرجاعِه إلى هذا وهذا أي أمر ممكن ؛ وإنها قال: «أي قابل» الخ إيهاء إلى ارتباط الكلمة بأصل معنى المادة. وهذا معنى كلام القليوبي وعميرة في حواشيهها على المحلي في البيع: أنه بِفَتْحِ الْمِيمِ بمعنى قَرِيب وبِكَسْرِهَا الْوَاقِعَةُ نَفْسُهَا كَمَا يُقَالُ الْأَمْرُ مُحْتَمِلٌ لكَذَا» اهـ.

وفي حاشية الشرواني على التحفة في البيع: «قَوْلُهُ: بِفَتْحِ الْمِيمِ» أَيْ: أَمَّا بِكَسْرِهَا فَهُوَ الْوَاقِعَةُ نَفْسُهَا اهـ إيعَابٌ =

فإن لم يضبطوا بشيء منهما فلا بد أن تُراجَع كتبُ المتأخرين عنهم حتى تنكشف حقيقةُ الحال» اه. .

قال الشيخ العليجي في «تذكرة الإخوان» ما نصه: وأقول: «والذي يظهر أن هذا إذا لم يقع بعد أسباب الترجيح كلفظ «كَمَا» مثلاً أما إذا وقع بعدها فيتعين الفتح، كما إذا وقع بعد أسباب التضعيف يتعين الكسر انتهى» اهـ.

«وظاهِرُ كَذا»، «وَالظَّاهِرُ كَذا»، «والَّذِي يَظْهَرُ» مَثلاً، «يَعْتَمِلُ»، «يَعَّجِهُ»:

في الإيعاب: «قدجَرَى في العُباب على خلافِ اصطلاح المتأخرين من اختصاص التعبير بـ «الظاهرُ» و «يَظهَرُ» و «يَحتمِلُ» و «يَتَجِهُ» ونحوِها: عما لم يَسبِقْ إليه الغيرُ بذلك ليتميَّزَ ما قاله مما قاله غيرُه ؛ والمصنِّفُ يُعبِّر بذلك عما قاله غيرُه، ولم يُبالِ بإيهامِ أَنه مِن عنده غفلةً عن الاصطلاح المذكور» اهـ.

فالتعبير بـ «الظاهرُ» و «يَظهَرُ» و «يَحتمِلُ» و «يَتَجِهُ» ونحوِها يدل على أمرين، الأول: أنها عما لم يَسبِقْ إليه الغيرُ بذلك، الثاني: أنها من صِيغ البحثِ لا النقلِ(١). كما أن منها «لا يَبْعُد» ؛ فهو - كما في المطلب والفوائد المكية ومختصرها وسلم المتعلم - يأتي في البَحْث والجواب للاحتمال، أو التمريض، كما سيأتي، ومنها «يَنْبُغِي»، وَ «لَا يَنْبُغِي» كما سيأتي أيضا.

وفي مَطلب الأيقاظ والفوائد المكية ومختصرها: «قال الكردي رحمه الله تعالى جَرَى عُرِفُ المتأخرين على أنهم اذا قالوا: «الظَّاهِرُ كذا»: فهو من بحث القائل لا ناقلٌ له» اهـ.

⁼ وَع ش. وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ مَا فِي حَاشِيةِ السَّيِّدِ عُمَرَ عِمَّا نَصُّهُ: «قَوْلُ النَّنِ: «وَجْهَا مُحْتَمَلًا»: يَقَعُ كَثِيرًا فِي أَبْحَاثِ الْتَأْخِرِينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «وَهُو مُحْتَمَلٌ» فَيُوْخَذُ عِمَّا أَفَادَهُ الشَّارِحُ أَنَّهُ إِنْ ضُبِطَ بِالْفَتْحِ أَشْعَرَ بِالتَّرْجِيحِ ؛ لِآنَهُ بِمَعْنَى فَو بِمَعْنَى فَو احْتِبَالِ» اه بَلْ الْأَمْرُ بِعَكْسِ مَا قَالَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ع ش فِي مَل آخَرُ. قَوْلُهُ: «أَيْ قَرِيبًا» أَيْ: مُمْكِنًا يَقْبَلُهُ الشَّرْعُ، وَبِكَسْرِهَا نَفْسُ الْوَاقِعَةِ» اه بُجَيْرِمِيِّ» اه ما في في مَل آخَر. قَوْلُهُ: «بَلْ الْأَمْرُ» الخ فيه حَزازةٌ، ولا أظن الحق إلا مع السَّيِّدِ عُمَر - رحمه الله تعالى -، ولم أعثر على كلام ع ش بعد طولِ بحثى ؛ وكأن الشرواني - رحمه الله تعالى -ناقضَ نفسَه، ففيها في مَكِل آخَرَ: «قَوْلُهُ: «مُحْتَمَلٌ» بِفَتْح الْمِيم أَيْ مُعْتَمَدٌ» اهـ، والله تعالى أعلم.

⁽١) كما يؤخذَ منَّ صنيَع مَطلب الأيقاظ حيث قال فيه: «وأما قولهم: «الظاهِرُ كَذا» فهو من بحث القائل لا ناقلٌ له ففي الإيعاب لابن حجر - سَقَى اللهُ عَهْدَه - ما لفظه: «قدجري في العباب... الخ.

وقال السيد عمر في الحاشية: «إذا قالوا: «والذي يَظْهَرُ» مثلاً أي بذكر الظهور فهو بحثٌ لهم (١)» اهـ.

وقال بعضهم: "إذا عَبَّروا بقولهم: "وظاهِرٌ كَذا" فهو ظاهرٌ من كلام الأصحاب (٢)، وأما إذا كان مفهومًا من العبارة فيُعبِّرون عنه بقولهم: "وَالظَّاهِرُ كَذا" اهـ ما في المَطلب والفوائد والمختصر.

أقولُ: فيها قاله هذا البعضُ نَظَرٌ؛ وإنها الفرقُ بين «ظَاهِرٌ» بالتنوين، وَ «الظَّاهِرُ» بِأَلْ أَن المُنوَّنَ: في بَحْثِ مفهومٍ مِنْ كَلَامِهِمْ فَهُمَّا وَاضِحًا ؛ كها استفادَهُ السيدُ عُمرُ البَصَرِيُّ -رحمه الله تعالى-في حاشية التحفة من عبارة ابن حجر في «الحُقِّ الْوَاضِحِ المقرَّر»(٣)، والمُحَلَّى بِأَلْ: في بعثِ مفهومٍ مِن النُّصُوص فَهُمَّا لا يكونُ فيه ذلك الوضوحُ، وإن كان أصلُ الوُضوح لا يخلو عنه أيُّ بَحْثٍ، هذا هو التحقيقُ الذي يَشهدُ له سَبْرُ كلامِهم، ويَسْتَمْلِحُهُ ذَوقُ التعبير.

فَالْمُنَوَّنُ كَقُولُ التَّحَفَةُ فِي الطَهَارِةُ: «لَوْ طُرِحَ فِيهِ [أي المَّاءِ أو المَّائع] مَيِّتٌ مِنْ ذَلِكَ [مِن مَيْتَةٍ لَا دَمَ لَمَا سَائِلٌ] نَجُسَ وَلَا أَثَرَ لِطَرْحِ نَحْوِ الرِّيحِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ المُكَلَّفِينَ» اهـ.

(١) ومنه قول شرح المنهج في الوكالة: «لَوْ قَالَ وَكَلْتُك فِي بَيْعِ كَذَا مَثْلًا وَكُلَّ مُسْلِمٍ صَحَّ فِيهَا يَظْهَرُ» اهـ، وفي التحفة هنا: «وَشَرْطُ الْوَكِيلِ تَعْيِينُهُ نَعَمْ إِنْ وَقَعَ غَيْرُ اللَّعَيَّنِ تَبَعًا لِلْمُعَيَّنِ كَوَكَّلْتُك فِي بَيْعِ كَذَا مَثْلًا وَكُلَّ مُسْلِمٍ صَحَّ عَلَى مَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا» اهـ.

وقول المجموع: «إذا قلنا إِنه يجوز صوم الولي عن الميت وصوم الأجنبي بإذن الولي فصام عنه ثلاثون إنسانا في يوم واحد هل يجزئه عن صوم جميع رمضان فهذا مما لم أر لأصحابنا كلاما فيه وقد ذكر البخاري في صحيحه عن الحسن البصري أنه يجزئه وهذا هو الظاهر الذي نعتقده» اهـ. وفي التحفة: «وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا أَوْ أَنْ فَصَامَهَا أَقَارِبُهُ أَيْ أَوْ مَأْذُونُو المُيِّبِ أَوْ قَرِيبُهُ فِي يَوْم وَاحِدٍ أَجْزَأَتْ كَمَا بَحَثَهُ فِي المُجْمُوع» اهـ.

(٢) مَرَّ في تعريف البحث أن قولهم: «وَظاهِرٌ كَذا» بَحْثُ مُستَنبَطٌ من نصوصِهُم مَفْهومٌ منها فَهُمَّا واضحًا، وقولهم: «وَظاهِرٌ» منوَّنٌ خبرٌ مقدمٌ و «كَذا» مبتدأٌ مؤخرٌ لا مضافٌ ومضافٌ إليه كها يُعلَم من عبارتي الحُقِّ الْوَاضِح و الشَّمُوط ونَصَّ عليه البصري في الحاشية، وقد أخطأ فيه بعضُ الباحثين.

(٣) سبقتْ في الحاشية في تعريف البحث عبارةُ ابن حجر في «الْحَقّ الْوَاضِح» وعبارةُ حاشية البَصْريّ، فراجِعْها.

وقولها: «(وَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ).. بِخِلَافِ النَّجِسِ فَيَحْرُمُ إِلَّا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَافِّ وَالْإِنَاءُ جَافُّ نَعَمْ يُكْرَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّجِسِ هُنَا مَا يَعُمُّ الْمُتَنَجِّسَ» اهـ.

وقولها في سُجُود السَّهْوِ: «وَلَوْ أَخَلَّ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ السَّجْدَةِ أَوْ الجُّلُوسِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي [فيه] مَا مَرَّ فِي السَّجْدَةِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الْإِخْلَالَ بِهِ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ مَعَهُ وَفَعَلَهُ بَطَلَتْ صَلاَتُهُ، وَإِنْ طَرَأَ لَهُ أَثْنَاءَ فِعْلِهِ الْإِخْلَالُ بِهِ فَأَخَلَ وَتَرَكَهُ فَوْرًا لَمْ تَبْطُلْ» اهـ.

وأما تخصيصُ المُحَلَّى بِأَلْ بِالمُنْقُولِ المُفْهومِ من عبارة المصنِّفين، لا بِالمُبْحُوثِ المُستَنبَطِ من النصوصِ والقواعدِ فتُخالِفه مواضعُ كثيرةٌ من التحفة وغيرها منها قولُ التحفة في آداب قاضي الحاجة: «وَيُسَنُّ أَنْ يُغَيِّبَ شَخْصَهُ عَنْ النَّاسِ لِلاتِّبَاعِ بَلْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْ كَانَ -وَهُوَ بِمَكَّةَ -يَقْضِي حَاجَتَهُ بِالمُغَمَّسِ - مَحَلُّ عَلَى نَحْوِ مِيلَيْنِ مِنْهَا -، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ المُبَالَغَة فِي الْبُعْدِ كَانَتْ لِعُذْرِ كَانْتِشَارِ النَّاسِ ثَمَّ حِينَئِذٍ» اهـ.

وقوهُا في الوضوء: «وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الجِّمَاعِ هَلْ يَكْفِي تَسْمِيَةُ أَحَدِهِمَا وَالظَّاهِرُ نَعَمْ» اهـ.

وقولُها في كتاب الصلاة: «وَقَدَّرُوهَا [أَيْ الظُّلْمَةَ عقب الْفَجْرِ الْكَاذِبِ] بِسَاعَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ مُطْلَقُ الزَّمَنِ ؛ لِأَنَّهَا تَطُولُ تَارَةً وَتَقْصُرُ أُخْرَى »اهـ.

وقولهًا في الجنائز: «قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَحْوَ السَّيْفِ يُوضَعُ بِطُولِ الْمَيِّتِ فَإِنْ فُقِدَ فَطِينٌ رَطْبٌ فَهَا تَيَسَّرَ لِئَلَّا يَنْتَفِخَ وَأَقَلَّهُ نَحْوُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ لِكَهَالِ السُّنَّةِ لَا لِأَصْلِهَا» اهـ.

فليس قولهًا: ﴿وَالظَّاهِرُ... ﴾ - في شيءٍ من هذه المواضعِ وغيرِها كثير – في منقولٍ مفهومٍ من العبارةٍ، وإنها هو في أَبْحاثِ اسْتَظْهَرَها كها لا يخفى.

ثمَّ رأيتُ صاحبَ السُّموط زَيَّفَ ما قاله البعضُ، حيث عَبَّرَ عنه بـ «قِيلَ»، ونَظَّرَ فيه فقال:

و «كالذي يَظْهَرُ» مَهْمَا يُقَلِ فذلك الكلامُ بَحْثُ القائلِ: «ظَاهِرٌ أَنَّهُ كَذَا» كَمَا عَبَرْ و قيل: لِلنَّقْلِ، وفي هذا نَظَرْ.

«ظاهرُ كلامِ الْأَصْحَابِ...»، «ظاهرُ كلامِمِمْ...»، «ظاهرُ كلامٍ فُلان...»:

وأمَّا نحوُ «ظاهرُ كلامِهِمْ...» أو «ظاهرُ كلامِ الْأَصْحَابِ...» أو «ظاهرُ كلامِ فلان...» بالإضافة فلَمْ أَرَ فيه ما يُصرِّح بأنه مِن صِيَغ البحث إلا ما يَدل عليه ظاهرُ عمومٍ مَا سبق عن البَصَري من أنهم إذا قالوا: «والذي يَظْهَرُ» مثلاً أي بذكر الظهور فهو بحثٌ لهم» اهـ. والذي يَقضِي به سَبرُ كلامِهم أن ذلك ليس مِنْ صِيغه، وإنها هو بمعنى خلاف النصّ كها تدل عليه النَّاذِجُ الآتية:

ففي شرح المهذب عند قول المتن: «وإن طُرِحَ فيه [أي الماء] ترابٌ أو جِصٌّ فزال التغيرُ ففيه قولان» ما نصه: «وقال الشيخ أبو عمر وبن الصلاح -رحمه الله- عندي أن القولين إذا تغير بالرائحة فأما إذا تغير بالطعم أو اللون فلا يطهر قطعا لأنه يَسْتَتِر بالتراب قال: «وهذا تحقيقٌ لو عُرِضَ على الأئمة لَقبِلوه»، وهذا الذي قاله -رحمه الله- خلاف ظاهر كلامِ الأصحاب وخلاف مقتضى إطلاقِ مَن أطلق منهم وخلاف تصريح الباقين» اهـ.

وفي النهاية في الحج: "وَلَوْ دَخَلَ حَلَالٌ مَكَّةَ فَطَافَ لِلْقُدُومِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَهَلْ لَهُ السَّعْيُ حِينَئِذِ كَمَا اقْتَضَاهُ إطْلَاقُهُمْ أَوْلاً، وَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى مَا لَوْ صَدَرَ طَوَافُ الْقُدُومِ حَالَ السَّعْيُ حِينَئِذِ كَمَا اقْتَضَاهُ إطْلَاقُهُمْ أَوْلاً، وَيُحْمَلُ كَلامُهُمْ عَلَى مَا لَوْ صَدَرَ طَوَافُ الْقُدُومِ حَالَ الْإِحْرَامِ لِشُمُولِ نِيَّةِ الْحَجِّ فَهُمَا حِينَئِذِ فَكَانَتْ التَّبَعِيَّةُ صَحِيحَةً لِوُجُودِ المُجَانَسَةِ بِخِلَافِهِ فِي الْإِحْرَامِ لِشُمُولِ نِيَّةِ الْحَجِّ فَهُمَا حِينَئِذِ فَكَانَتْ التَّبَعِيَّةُ صَحِيحَةً لِوُجُودِ المُجَانَسَةِ بِخِلَافِهِ فِي الْإِحْرَامِ لِشُمُولِ نِيَّةِ الْحَجِّ فَهُمُ الْإِنْ فَعَلَى اللَّانِي فَي طَوَافِ الْوَدَاعِ يُؤَمِّدُ الثَّانِي تِلْكَ، فَالْمَهِمُ الْآتِي فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ يُؤَمِّدُ الثَّانِي وَهُو الظَّاهِرُ» الْمَد. فقولُه: "وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ... " ليس ببحث، وقولُه: "وَهُو الظَّاهِرُ" بَحْثُ.

وفي التحفة في صلاة الجمعة: «وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّدَتْ الصُّفُوفُ بَيْنَ الْبَابِ وَالْمِهِمْ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّدَتْ الصُّفُوفُ بَيْنَ الْبَابِ وَالْمِهِمْ أَنَّهُ لَوْ يَعْدَدَ الْمِنْبَرِ وَالَّذِي يَتَّجِهُ وَهُوَ وَالْمِنْبَرِ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا عَلَى الصَّفِ الَّذِي عِنْدَ الْبَابِ وَالصَّفَ الَّذِي عِنْدَ الْمِنْبَرِ وَالَّذِي يَتَّجِهُ وَهُوَ الْفِيَاسُ أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُ السَّلَامُ عَلَى كُلِّ صَفِّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ وَلَعَلَّ اقْتِصَارَهُمْ عَلَى ذَيْنِك لِأَنَّهُمَا آكَدُ، الْقِيَاسُ أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُ السَّلَامُ عَلَى ذَيْنِك لِأَنَّهُمَا آكَدُ، وَلَعَلَّ اقْتِصَارَهُمْ عَلَى ذَيْنِك لِأَنَّهُمَا آكَدُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ صَرَّحَ بِنَحْوِ ذَلِكَ» اهـ.

وفي الحج في مبحث الدَّم الْوَاجِب: «وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الذَّبْحَ لَا تَجِبُ النَّيَّةُ عِنْدَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالْأُضْحِيَّةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا إعْظَامُ الْحُرَمِ بِتَفْرِ قَةِ اللَّحْمِ فِيهِ كَمَا وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالْأُضْحِيَّةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا إعْظَامُ الْحُرَمِ بِتَفْرِ قَةِ اللَّحْمِ فِيهِ كَمَا مَرَّ فَوَجَبَ اقْتِرَائُهَا بِالمُقْصُودِ [أي التَّفْرِقَةِ] دُونَ وَسِيلَتِهِ [أي الذَّبْح] وَثَمَّ إِرَاقَةُ الدَّمِ لِكُونِهَا فَرَائَتُ نِيَّةُ الْقُرْبَةِ ذَبْحَهَا فَتَأَمَّلُهُ» اهد.

وفي خطبة الجمعة: «وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ كَالْأَصْحَابِ تَعَيُّنُ لَفْظِ الْحُمْدِ مُعَرَّفًا لَكِنْ صَرَّحَ الْجِيلِيُّ بِهَا اقْتَضَاهُ المُتْنُ مِنْ إِجْزَاءِ أَنَا حَامِدٌ للهِ ۗ وَحَمِدْتُ اللهَ ۗ وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ لَكِنْ جَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ» اهـ.

وفي الْعَقِيقَةِ: "وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّنِ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِشَاةٍ الْأُضْحِيَّةَ وَالْعَقِيقَةَ لَمْ تَخْصُلْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَهُو ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ كُلًا مِنْهُمَا سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَلِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْأُضْحِيَّةِ الضِّيَافَةُ الْعَامَّةُ وَمِنْ الْعَقِيقَةِ الضِّيَافَةُ الْخَاصَّةُ وَلِأَنَّهُمَا يُخْتَلِفَانِ فِي مَسَائِلَ كَمَا يَأْتِي وَبِهَذَا يَتَضِحُ الرَّدُّ عَلَى الْعَامَّةُ وَمِنْ الْعَقِيقَةِ الضِّيَافَةُ الْخَاصَّةُ وَلِأَنَّهُمَا يَغْتَلِفَانِ فِي مَسَائِلَ كَمَا يَأْتِي وَبِهَذَا يَتَضِحُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ حُصُولَهُمُ وَقَاسَهُ عَلَى غُسْلِ الجُّمُعَةِ وَالجُنَابَةِ عَلَى أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ فَلَا يُقَاسُ بِهَا غَيْرُهَا» اهد. فقولُه: "وَظَاهِرُ كَلَامٍ...» ليس ببحثٍ، وقولُه: "وَهُو ظَاهِرٌ" بَحْثٌ.

إِلاَّ أَنْ يَقَالَ: إِنَ المُضَافَ يَأْتِي للبحث أَيضًا مَا لَم يَصِر فَه عنه صَارِفٌ، والله تعالى أعلم. (يُشْبِهُ»:

صيغةُ بَحْثِ ؟ قال شيخُ شيخنا في حاشية الرسالة: «من صيغ البحث «ويشبه» ففي حاشية الجمل (١) على شرح المنهاج: وَقَوْلُهُ: وَيُشْبِهُ أَيْ يَنْبَغِي فَلَيْسَ هُنَاكَ مُشَبَّهُ وَمُشَبَّهُ بِهِ» حاشية الجمل (١) على شرح المنهاج: وَقَوْلُهُ: وَيُشْبِهُ أَيْ يَنْبَغِي فَلَيْسَ هُنَاكَ مُشَبَّهُ وَمُشَبَّهُ بِهِ» اهم فهو للبحث كما تدل عليه عبارةُ المحلي [ج ٤ ص ٧٧]: «قَالَ الرَّافِعِيُّ: -وَتَبِعَهُ المُصنِّفُ-: «وَيُشْبِهُ أَنْ يُقَالَ لَا يَجِبُ الْأُدْمُ فِي يَوْمِ اللَّمْ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ» اهم وعبارة النهاية: «وبَحَثَ الشيخان عدمَ وجوب أُدم يومِ اللحم» اهم.

«قَالَهُ فُلاَنَ تَفَقُّهًا لنَفْسه»:

نحو قولهم: «قَالَهُ فُلاَنٌ تَفَقُّهَا لِنَفْسِهِ»: صيغةُ بَحْثٍ ؛ منه ما في شرح المحلي: «(وَالْغَرِيبُ

⁽۱) في هدية العارفين: «الجَمَل: سليهان بن عمر بن منصور العُجَيْلي المصري الأزهري الشافعي المعروف بالجمل توفي سنة ١٢٠٤ أربع ومائتين وألف. له حاشية على شرح الرملي لمنهاج النووي وفتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب [حاشية المنهج] والفتوحات الأحمدية بالمنح المحمدية حاشية على شرح الهمزية لابن حجر الهيتمي وشرح بانت سعاد وشرح حزب البر للشافلي والفتوحات بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الحفيات والقول المنير في شرح الحزب الكبير لأبي الحسن الشافلي والمنح الإلهيات بشرح دلائل الخيرات والمواهب المحمدية بشرح الشمائل الترمذية» اهد.

الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ يُوكِّلُ الْقَاضِي بِهِ مَنْ يَبْحَثُ عَنْ حَالِهِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ الْقَاضِي بِهِ مَنْ يَبْحَثُ عَنْ حَالِهِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ لَوْظَ «يَنْبَغِي أَنْ يُوكِّلَ» ؛ فِي الْخَلَامِ بِلَفْظِ «يَنْبَغِي أَنْ يُوكِّلَ» ؛ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ: «وَهَذَا أَبْدَاهُ الْإِمَامُ تَفَقُّهًا لِنَفْسِهِ» اهـ. قاله شيخُ شيخنا.

«وَالْقِيَاسُ كَذَا»، «... وَهُوَ الْقِيَاسُ»، «... هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ»:

«وَالْقِيَاسُ كَذَا»: صيغةُ بَحْثِ مشتملِ على إلحاقِ النظير بالنظير (٢) فإن كان بعد منقولٍ معتمَدٍ أو بحثِ آخرَ كان للاعتراض عليه أو الاستشكال له (٣)، فلا يكون راجحًا لما قالوا: إن البَحْثَ والاستشكال والتَّنظير لا يَرُدُّ المُنقُولَ.

فإن لم يكن بعد نقل مقابِلِه فحكمُه حكمُ سائرِ الأبحاث فكثيرا ما يكون راجحًا ففي التحفة: «(وَيُسَنُّ)[السِّواكُ] أَيْ يَتَأَكَّدُ (لِلصَّلَاةِ) فَرْضِهَا وَنَفْلِهَا، وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَقَرُبَ الْفَصْلُ وَلَوْ لِفَاقِدِ الطَّهُورَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُهُ. وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ أَوَّلَمَا سُنَّ لَهُ تَدَارُكُهُ أَثْنَاءَهَا بِفِعْلِ قَلِيلٍ كَمَا يُسَنُّ لَهُ دَفْعُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ بِشَرْطِهِ وَإِرْسَالُ شَعْرٍ أَوْ كَفُّ ثَوْبٍ وَلَوْ مِنْ مُصَلِّ آخَرَ» اهـ.

وعبارته في شرح بافضل: «ويظهر أَنَّهُ لوخشي تغيرا لم يندب لها، وأَنَّهُ لو تذكر فيها أنه تركه تداركه بفعل قليل» اهـ. وكتب الكردي على قوله: «ويظهر» الخ بَحثُه أيضا في شرح الإرشاد(٤)» اهـ.

⁽١) فإنه إِذَا ثَبَتَ إعْسَارُهُ عِنْدَ الْقَاضِي لَمْ يَجُزْ حَبْسُهُ وَلَا مُلاَزَمَتُهُ بَلْ يُمْهَلُ حَتَّى يُوسِرَ.

⁽٢) وقد سبق أن البحث - الذي هو الاستنباط من النصوص والقواعد الفقهيتين الكلِّيَتين - شاملٌ للإلحاق والتخريج.

ومما يدل على أنه صيغةً بَحْثِ مشتملٍ على إلحاقِ النظير بالنظير ما سيأتي من قول الكردي في المواهب المدنية عند قول شرح بافضل: «وقياسُ قولهم: «يُكرَه تركُ التيامُن وتخليلِ اللحية الكَثَّة» أن كلَّ سنةٍ تَأكَدَ طلبُها يُكرهُ تركُها» اهما نصه قوله: «بل قياس قولهم الخ»: هو منقولٌ كما بينتُه في كاشف اللثام، وصرَّح به التقيُ السبكيُ في جواب الأسئلة الحَلَبية كما ذكرتُ عبارتَه ثمة، وكأن الشارح لم يَستحضره حتى أخذه من القياس المذكور في كلامه» اهم.

⁽٣) انظر له مثالا سابقا في بيان قاعدة «إن البَحْثَ والاستشْكالَ والإسْتِحْسَانَ والنَّظَرَ لا يَرُدُّ المُنْقُولَ».

⁽٤) أي الإمداد وعبارته: «ومحل ندبه لها – فيها يظهر – حيث لم يخش تنجسَ فمِه، ويظهر أيضا أنه لو نسيه ثم تذكره فيها تداركه بفعل قليل» اهـ.

وهذا البحث الذي عبر عنه في التحفة بـ «وَالْقِيَاسُ...» جزَم به في فتح المعين ؟ وهو المعتمد في النهاية أيضا، وعبارتها: «وَلَوْ نَسِيهُ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ تَدَارَكَهُ بِفِعْلٍ قَلِيلٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ الْكَفُّ مَطْلُوبًا فِيهَا لَكِنَّهُ عَارَضَهُ طَلَبُ الشَّارِعِ دَفْعَ المُارِّ فِيهَا وَالتَّصْفِيقَ عَارَضَهُ طَلَبُ الشَّارِعِ دَفْعَ المُارِّ فِيهَا وَالتَّصْفِيقَ بِشَرْطِهِ وَجَذْبَ مَنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ إِلَى يَمِينِهِ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ فِعْلًا، فَالْقَوْلُ بِعَدَمِ التَّدَارُكِ مُعَلَّلًا بِمَا مَرَّ لَيْسَ بِشَيْءٍ» اهـ.

خلافا للمغني وعبارته: وَلَوْ نَسِيَ أَنْ يَسْتَاكَ قَبْلَ تَحَرُّمِهِ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ بَعْدَهُ هَلْ يُسَنُّ أَنْ يَسْتَاكَ قَبْلَ تَحَرُّمِهِ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ بَعْدَهُ هَلْ يُسَنُّ أَنْ يَتَدَارَكُ بِأَفْعَالٍ خَفِيفَةٍ، يَتَدَارَكُ بِأَفْعَالٍ خَفِيفَةٍ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الإسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ مَطْلُوبٌ فِي الصَّلَاةِ فَمُرَاعَاتُهُ أَوْلَى الهـ(١).

وفي التحفة: أيضا «وَلَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَهَا [سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ] كَذَا عَبَّرُوا بِهِ وَظَاهِرُهُ جَوَازُهُ وَهُو بَعِيدٌ ؛ وَالْقِيَاسُ حُرْمَتُهُ وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ [مِنْ أَصْحَابِنَا] يَقُومُ شَاذٌ وَلَا اقْتِضَاءَ فِيهِ لِلْجَوَازِ عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ» اهـ.

وفيها: وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الرَّمْيِ الْمَتْرُوكِ وَبَيْنَ يَوْمِ التَّدَارُكِ... وَلَوْ رَمَى لِكُلِّ جَمْرَةٍ أَرْبَعَ عَشْرَةَ حَصَاةً عَنْ يَوْمِهِ وَأَمْسِهِ لَغَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيِّنْهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَا قَالَهُ شَارِحٌ، وَالْقِيَاسُ حُسْبَانُ سَبْعَةٍ مِنْهَا فِي كُلِّ جَمْرَةٍ عَنْ أَمْسِهِ لِفَقْدِ الصَّارِفِ وَالتَّعْيِينُ لَيْسَ شَرْطًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ عَنْ يَوْمِهِ لِفَقْدِ التَّرْتِيبِ» اهد.

وعبارة النهاية والمغني: «وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَمْيِ يَوْمِ التَّدَارُكِ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلَوْ خَالَفَ وَعَبَارَةَ وَعَنَا اللَّوْرَاكِ بَعْدَ الزَّوَالِ، فَلَوْ خَالَفَ وَقَعَ عَنْ المُتْرُوكِ، فَلَوْ رَمَى إِلَى كُلِّ جَمْرَةٍ أَرْبَعَ عَشَرَةَ حَصَاةً سَبْعًا عَنْ أَمْسِهِ وَسَبْعًا عَنْ يَوْمِهِ» اهـ.

وأما «... وَهُوَ الْقِيَاسُ»، و «... هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ» فقد سبق عن المطلب عن خط الشيخ

⁽١) ومن هنا قد يُؤخذ - والله تَعَالَى أعلم - الفَرقُ بين صيغتي البحث: «وَالْقِيَاسُ...» و نحوِ «ويظهر» وهو أن الأول حيث كانت لاحتمالِ مقابِله قوةٌ بخلاف الثاني فربها لا يوجد في خلافه رأي آخر أو يوجد ولكنه ضعيف المدرك ولذا تحوَّل ابن حجر في التحفة عن تعبيره في شرح بافضل بـ «يظهر».

العلامة محمد بن عبد المُوْلَى بَارَجَا: «أن ابن حجر إذا قال: «وَهُوَ الْقِيَاسُ» أو نحوه بعد حكاية قولٍ أو بحث فهو ترجيحٌ له منه، فإن حَكَى بعد قوله: «وَهُوَ الْقِيَاسُ» قولاً يُناقض القياسَ فلا اعتباد عليه».

«الاقْتِضَاء»، «اقْتَضَى»، «يَقْتَضِي»، «مُقْتَضَى»:

في مَطلب الأيقاظ عن «كاشِف اللَّام» للكردي - رحمه الله تعالى -: «إن الاقتضاءَ رتبةٌ فوق الظاهر، ودون التصريح ؛ كما في الشوبري على شرح المنهج بل في كلامهم ما يفيد أن المراد بالاقتضاء الدخول في الحكم من باب أولى، لكن الظاهر أن الاقتضاء دون التصريح كما يفيده كلام التحفة (١) في فصل في الاختلاف في المهر» اهـ.

«قَضِيتُهُ كَذا»:

قال الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في كَشْفِ الْغَيْنِ عَمَّنْ ضَلَّ عَنْ مَحَاسِ قُرَّةِ الْعَيْنِ أَثناءَ كلام: «... عَلَى أَنَّ أَكْثَرَهُمْ - أَي الْأَصْحَابِ - إِنَّهَا عَبَّرُوا بِقَوْلِهِمْ: «وَقَضِيَّةُ كَذَا» ؛ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي اعْتِهَادُهُ لِأَمْرَيْنِ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ قَضِيَّتُهُ، وَعَلَيْهَا يَحْتَمِل أَرَادَهَا وَأَنْ لَا، وَأَمَّا وَهَذَا لَا يَقْتَضِي اعْتِهَا لَا يَقْتَضِي أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ قَضِيَّتُهُ، وَعَلَيْهَا يَحْتَمِل أَرَادَهَا وَأَنْ لَا، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ سُكُوتَهُمْ عَلَيْهَا لَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ يُوافِقُونَهُ عَلَيْهَا لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ أَرَادَهَا ؛ وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلِيَاتِ الْمُؤلِّفِينَ عَلِمَ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْتَبْ فيهِ» اهـ.

«الفَحْوَى»:

هو ما فُهِمَ من الأحكام بطريق القطع كما في الفوائد المكية ومختصرها والمطلب والسُّلَّم وغيرها.

⁽١) وهو قولها: «(فَرْعٌ:) خَطَبَ امْرَأَةً ثُمَّ أَرْسَلَ أَوْ دَفَعَ بِلَا لَفْظِ إِلَيْهَا مَالًا قَبْلَ الْعَقْدِ أَيْ وَلَمْ يَقْصِدْ التَّبَرُّعَ ثُمَّ وَفَعَ الْإِعْرَاضُ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ رَجَعَ بِهَا وَصَلَهَا مِنْهُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْبَغَوِيّ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَنَقَلَهُ الزَّرْكَثِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِعْرَاضُ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ رَجَعَ بِهَا وَصَلَهَا مِنْهُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَنَقَلَهُ الزَّرْكَثِيقُ وَغَيْرُهُ عَنْ الرَّافِعِيِّ أَيْ الْقَرَبِ مِنْ الصَّرِيحِ ؛ وَعَجِيبٌ مِثَنْ يَنْقُلُ ذَلِكَ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ رَزِينٍ أَيْ وَقَدْ بَانَ أَنْ لَا عَجَبَ لِأَنَّ ابْنَ رَزِينٍ ذَكَرَهُ صَرِيحًا وَالرَّافِعِيُّ اقْتِضَاءً كَمَا تَقَرَّرَ» اهـ.

وفي مطلب الأيقاظ: «وأما تعبيرهم بالفحوى فهو ما فهم من الأحكام بطريق القطع وبالمقتضى والقضية هو الحكم بالشيء لا على وجه الصراحة كما أفتى به العلامة عبد الله الزمزمي» اهـ.

«أُوْلَى بِكَذَا»:

في رسالة التنبيه: «إِنَّ قَوْهُمُ: «أَوْلَى بِكَذَا»: لاَ يَلْزَمُ مِنْهُ مُخَالَفَةُ مَا قَبْلَهُ فِي الْحُكُمِ قال في النهاية: «وَقَوْلُ الشَّارِح: «وَلَوْ تَلِفَ السَّلِيمُ أَوْ بِيعَ قَبْلَ ظُهُورِ الْعَيْبِ فَرَدُّ المُعِيبِ أَوْلَى بِالْجُوَازِ النهاية: «وَقَوْلُ الشَّارِح: «وَلَوْ تَلِفَ السَّلِيمُ أَوْ بِيعَ قَبْلَ ظُهُورِ الْعَيْبِ فَرَدُّ المُعِيبِ أَوْلَى بِالْجُوَازِ لِتَعَذُّرِ رَدِّهِمَا»: أَيْ مَعَ أَنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ الرَّدِ ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ بِهِ الْنَ أَوْلَى بِكَذَا»: لَا يَلْزَمُ مِنْهُ عُكَالَفَةُ مَا قَبْلَهُ فِي الْحُكْمِ » اه.. قَوْلُهُ: «أَيْ مَعَ أَنَّ الْأَصَحَ »: خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: «وَقَوْلُ الشَّارِحِ». وقَوْلُهُ: «لَا يَلْزَمُ مِنْهُ عُكَالَفَةٌ إلَحْ» أَيْ لِجَوَازِ أَنَّ أَوْلُويَّتَهُ بِالنَّظَرِ لِلدَّلِيلِ أَوْ مُقَابِلِ الرَّاجِحِ» اهـع وقَوْلُهُ: «لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مُكَالَفَةٌ إلَحْ» أَيْ لِجَوَازِ أَنَّ أَوْلُويَّتَهُ بِالنَّظَرِ لِلدَّلِيلِ أَوْ مُقَابِلِ الرَّاجِحِ» اهـع ش. انظر حاشية الرشيدي» اهـما في رسالة التنبيه.

«وَأُوْلَى بِكَذَا»:

في رسالة التنبيه: "وقولهم: "وأولى بكذا" إِشارةٌ إلى طريق القطع ففي شرح المحلي مع المنهاج في كتاب الحج [ج٢ص ٨٨]: "[والأظهر: وُجوبُ ركوبِ البحرِ إنْ غَلبت السلامةُ] والثاني المنعُ" اهد. ثم قال بعد كلام: "هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خِلافٌ مُرَتَّبٌ، وَأَوْلَى بِعَدَمِ الوُجوبِ" اهد كلام المحلي. وعبارة شرح المهذب: "هذا كله في الرجل أما المرأة فإن لم نُوجِب ركوبَ البحر على الرجل فهي أولى، وإلا ففيها خلاف، والأصح: الوجوب، والثاني المنع" اهد كلام شرح المهذب" اهد.

«البَحْث»، «النَّظَر»:

في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية للشيخ علي أكبر بن محمود النجفي الشَّرواني (١): الفرق بينها هو أن مدارَ البَحْث: على تصورات المسائل تفصيلاً من حيث خصوصية كُلِّ كُلِّ على حِدة، ومدارَ النَّظَر: على تصورات مجموع المسائل من حيث المجموع وبالجملة مدار الفرق على التفصيل والإجمال، ذكره جمال الدين الخونساري» اهـ.

⁽١) في هدية العارفين وإيضاح المكنون: «النجفي: الشيخ على أكبر بن محمود النَّجفي الشَّرْوَانِي الشَّمَاخِيّ نزيل حيدرآباد المتوفى في حدود سنة ١٣١٨ ثمان عشرة وثلاثمائة وألف، صنف التأييدات الغيبية في دفع الشبهات المنطقية، التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية» اهـ.

«فِيهِ نَظَرُ»، «فِيهِ بَحْثُ»:

في «الكُلِّيَّات» لأبي البقاء رحمه الله تعالى (١): «فِيهِ بَحْثٌ» معناه: أعم من أن يكون في هذا المقام تَحقيقٌ أو فَسادٌ فيُحمَل على المناسِب للمَحَلِّ، وفيها وفي «مخصر الفوائد المكية»: و«فِيهِ نَظَرٌ»: يُستعمَل في لزوم الفساد» اهـ (٢).

(۱) الكليات في اللغة والاصطلاح: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكَفَوي الكِندي الحنفي، رتبها على ترتيب الحروف طبع في بولاق عام ١٢٨١هـ، ذكر فيها شيئاً كثيراً من الكلمات الاصطلاحية ومن المسائل المتعلقة بالصرف والنحو واللغة، فلذلك رغِب إليها الناس، كان من قضاة الأحناف، وعاش ووُلِي القضاء في كَفَا بتركيا، وبالقدس، وببغداد، وعاد إلى إستانبول فتوفي بها [سنة ١٠٩٤هـ - ١٦٨٣م]، ودفن في تربة خالد، وله كتب أخرى» ا هـ من اكتفاء القنوع بها هو مطبوع، والأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين.

(٢) ظاهرٌ أن الاصطلاح فيهما اصطلاحُ عامةِ العلماء والمصنّفين كما يدل عليه سياقُ «الكليات»، والفقهاءُ - بصفةِ أنهم مصنّفون - يشتركون مع سائر المصنّفين في اصطلاحاتهم العامة، ولا يخالِفونه ما لم يُعرَف منهم وضعُها لمعنّى جديد؛ ولذا ذكر في «مختصر الفوائد» «فِيهِ نَظَرٌ» مع نظائره كقولهم: «فتأمل».

وقد وَقَعَا فِي كلام الفقهاء فِي مُواضع لا تَحْصَى ففي التَحفة فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ: «(وَلَهُ) أَيْ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ (أَنْ يَنْصَرِفَ) قِيلَ: «تَعْبِيرُهُ بِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّرُكَ [مِنْ أَصْلِهِ]» اهد. وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي المُعْذُورِ الَّذِي لَا تَلْزَمُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ لَهُ التَّرْكَ مِنْ أَصْلِهِ فَتَخَيُّلُ عَدَمِ ذَلِكَ الإسْتِلْزَامِ عَجِيبٌ» اهد. وكتب عليه العبادي: فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ صَرِيحٌ فِي التَّرْكِ مِنْ أَصْلِهِ قَبْلَ الْحُثُمُ وِلِ أَمَّا بَعْدَهُ وَالْكَلَامُ فِيهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ وَلِهُ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ صَرِيحٌ فِي التَّرْكِ مِنْ أَصْلِهِ قَبْلَ الْحُثُمُ وَلِهُ أَمَّا بَعْدَهُ وَالْكَلَامُ فِيهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ وَلِلْاَ اللَّعْبُرُ ضُ وَهُوَ الْإِسْنَوِيُّ وَجْهًا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا حَضَرَ لَزِمَتْهُ الْخُمُعَةُ » اهد.

وفي التحفة في فَصُلٌ فِي شُرُوطٍ وُجُوبِ الصَّوْمِ: «وَبِهَا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ مَنْ عَبَرَ بِوُجُوبِهِ عَلَى نَحْوِ حَائِضٍ وَمُغْمَّى عَلَيْهِ وَسَكْرَانَ مُرَادُهُ وُجُوبُ انْعِقَادِ سَبِ لِيتَرَتَّبَ عَلَيْهِمْ الْقَضَاءُ لَا وُجُوبُ التَّكْلِيفِ لِعَدَم وَمُعْمِّى عَلَيْهِمْ الْقَضَاءُ لَا وُجُوبُ التَّكْلِيفِ لِعَدَم صَلَاحِيَّتِهِمْ لِلْخِطَابِ وَمَرَّ أَنَّ المُرْتَدَ مُحَاطَبُ بِهِ خِطَابَ تَكْلِيفٍ لِصَلَاحِيَّتِهِ لِلْلِكَ وَمَنْ أَخْقَهُ بِأُولَئِكَ فَمُرادُهُ وَلَا يَعْفِي الرَّدَةِ لَا يُخَاطَبُ بِهِ أَصَالَةً بَلْ تَبَعًا لِمُخَاطَبَتِهِ بِالْإِسْلَامِ عَيْنَا المُسْتَلْزِمِ لِذَلِكَ فَكَانَ خِطَابُهُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْجُعَلِيقِ لِلْإِسْلَامِ عَيْنَا المُسْتَلْزِمِ لِذَلِكَ فَكَانَ خِطَابُهُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْخُطَابِ بِالصَّوْمِ لِانْعِقَادِ السَّبَبِ مِنْ هَذِهِ الْحُيْثِيَّةِ وَلَا يُرِيدُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيَّ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ خُوطِبَ بِالْإِسْلَامِ الْخِطَابِ بِالصَّوْمِ اللَّهُ وَلَا يَبْعِلُهُ إِلْالْمُولِ وَلَعْ بَالْإِسْلَامِ الْمُعْلِقِ بَعْفُ فَلَامُ يَسْتَلْزِمْ خِطَابَهُ بِالصَّوْمِ أَصَالَةً وَلَا تَبَعًا فَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَلْوَمُهُ قَضَاءٌ ؛ إِذْ لَمْ يَسْتَلْو مُ خِطَابَهُ بِالصَّوْمِ أَصَالَةً وَلَا تَبَعًا فَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَلْوَمُهُ قَضَاءٌ ؛ إِذْ لَمْ يَنْعَلِيفِ لِي عَلَى مَا اللهِ عَلَى الْمُؤْمِ وَكُنُ مَاءَ اللهُ الْمُولِ وَمَذَا لَا يَقْتَعْمِ فِي الْآخِورَةِ عَلَى ذَلِكَ فَتَأَمَّلُهُ الْمَالِ عَنْ نَحْوِ الْيَدِعَلِقُ اللهِ عَلَيْهِ فِي الْتَحْفَة فِي بَابِ الوضوء: «فَبَحْثُ أَنَّهُ لُو رَدَّدَمَاءَ الْأُولِى قَبْلَ انْفِصَالِهِ عَنْ نَحْوِ الْيَدِعَلَيْهَ الْالْمُولَ عَلَى فَاللَّالَةُ وَتَبَعًا مَعَ عَلَيْهِ الْحِطِةُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْيَدِعَلِي عَلَى الْمُؤْمِ الْيَدِعِلُ الْمُؤْمِ الْيَدِعَلِقُولُ الْمُؤْمِ الْيَعْمُ اللهِ عَلْمَ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالُولُ وَلَا لَا الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللَّهُ وَلَا الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْ

فِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ أَمْكَنَ تَوْجِيهُهُ بَأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا النَّظَافَةُ وَالإِسْتِظْهَارُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ جَدِيدٍ» اهـ.

يعني: يُستعمَل في كلامٍ يَستلزم إِمعانُ النَّظَرِ فيه فسادَه ؛ ولا يخفى أَنَّ فيه - مع الإيماء إلى الفساد - احتراماً لذلك الكلام (١) حيث نزَّهه المعبِّرُ عن إطلاق قولِه: «هذا فاسِدٌ» عليه.

وقد يكون فسادُ الكلامِ – الذي عُبِّر فيه بـ «فِيهِ نَظَرٌ» - مِنْ حيث المداركُ التي اطَّلَعَ عليها المعبِّرُ مع كونه مقرَّرًا في ذاته ؛ كأن يكون منقولَ المذهبِ الذي عليه العملُ، ولم يكن من أبحاث المتأخرين ؛ ولذا كان من قواعدهم أنَّ النَّظَرَ – وهو التَّنْظيرُ بقولهم: «فِيهِ نَظَرٌ» – كالإِشْكالِ، والبَحْثِ، والإسْتِحْسَانِ، لا يَرُدُّ مَنْقُولَ المذهب، كما سبق أوائل الكتاب.

وقد لا يكون الفسادُ فسادًا بَحْتًا بل نَظَرًا إلى مَتَانَةِ مقابِلِه، وغاية إِحكامِه، وإن كان لذلك الكلام وَجُهُ وَجِيهٌ مِن ناحيةٍ أخرى ؛ كقول التحفة في مبحث الذَّكْر وَالدُّعَاء: «... فَالسُّنَةُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ – وَلَوْ بِالمُسْجِدِ النَّبُويِّ عَلَى مُشَرِّفِهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ وَالسَّلامِ كَمَا اقْتَضَاهُ السُّلَاةُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ – وَلَوْ بِالمُسْجِدِ النَّبُويِّ عَلَى مُشَرِّفِهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ وَالسَّلامِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلاقُهُمْ ؛ وَيُؤيِّدُهُ أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ بِمِحْرَابِهِ عَيَيْقٍ، وَلَمْ يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلافُ مَا عُرِفَ مِنْهُ فَبَحْثُ اسْتِثْنَائِهِ فِيهِ نَظرٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجُهٌ وَجِيهٌ لاَ سِيمًا مَعَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلافُ مَا عُرِفَ مِنْ امْتِثَالِ الْأَمْرِ – يَمِينَهُ لِلْمَأْمُومَيْنِ وَيَسَارَهُ لِلْمِحْرَابِ وَلَوْ فِي الدَّعَاءِ» اهـ.

«فِي صِحَّةِ كَذا نَظَرُّ»، «فِي حُرْمَتهِ نَظَرُّ»، «فِيهِ نَظَرُّ»، ونحو ذلك:

قال الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في قُرَّةِ الْعَيْنِ بِبَيَانِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لاَ يُبْطِلُهُ الدَّيْنُ: «الإِسْتِقْرَاءُ مِنْ صَنِيعِ اللَّوَلِّفِينَ قَاضٍ بِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: «فِي صِحَّةِ كَذَا... أَوْ «حُرْمَتِهِ... أَوْ نَحْو ذَلِكَ نَظَرٌ» دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا فِيهِ نَقْلًا» اهـ. ونقله في المطلب والفوائد المكية ومختصرها.

⁽١) إما احترامًا لنفس الرأي أو لصاحبه أو لهما.

ولا يخالف كونَه لاستلزام الفساد قولُ نحو التحفة: «بَلْ لاَ يَصِحُّ» بعد قوله: «وَفِيهِ نَظَرٌ» فإن قوله: «بَلْ لاَ يَصِحُّ» بعد قوله: «وَفِيهِ نَظَرٌ» فإن قوله: «بَلْ لاَ يَصِحُّ» إضرابٌ عن تقييم ذلك الكلام أوَّلاً حيث نزَّهه عن إطلاق الفساد - وعدم الصحة - عليه صريحًا، فتَرَقَّ إلى التصريح به ؛ وقد ورد ذلك في التحفة في سجود السهو والجمعة والوقف والإرث وغيرها ففي المفطّرات: «... نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ أَحَسَّ بِانْتِقَالِ المُنِيِّ وَتَهْمِئَتِهِ لِلْخُرُوجِ بِسَبَبِ اسْتِدَامَتِهِ النَظرَ فَاسْتَدَامَهُ أَفْطَرَ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ وَفِيهِ نَظرٌ بَلْ لاَ يَصِحُّ مَعَ تَزْييفِهِمْ لِلْقَوْلِ أَنَّهُ إِنْ اعْتَادَ الْإِنْزَالَ بِالنَظرِ أَفْطَرَ، وقَدْ أَطْلَقُوا حِكَايَةَ الْإِجْمَاع بِأَنَّ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ لَا يُفْطِرُ» اهـ.

فقولهم: «فِيهِ نَظَرٌ»، ونحو ذلك هنا: للتوقف، فهو بمعنى فيه تأملٌ، ومنه ما في المعنى: والوتر صلاةٌ مستقلة فلا يضاف إلى العشاء، فإن أوتر بواحدة أو بأكثر ووصَل نوى الوتر وإن فصل نوى بالواحدة الوتر ويتخير في غيرها بين نية صلاة الليل، ومقدمة الوتر، وسنته، وهي أولى – أو ركعتين من الوتر على الأصح. قال الإسنوي: «ومحل ذلك إذا نوى عددا، فإن لم ينو فهل يلغو لإبهامه أو يصح ويحمل على ركعةٍ لأنه المتيقّن أو ثلاثٍ لأنها أفضل كَنِيّة الصلاة فإنها تنعقد ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة لأن الوتر له غايةٌ فحملنا الإطلاق عليها بخلاف الصلاة ؟ فيه نظرٌ» اهى والظاهر كها قال شيخنا أنه يصح ويحمل على ما يريده من ركعة إلى إحدى عشرة وترا» اهـ.

«فِيهِ مَا فِيهِ»:

في مطلب الأيقاظ: «إِن قال الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - بعد ما حكاه «وَفِيهِ مَا فِيهِ» أو «عَلَى مَا فِيهِ» فهو تضعيفٌ له منه» اهـ(١).

وفي «الكُلِّيَّات»: «و «فيه ما فيه»: أي تَأَمَّلُ فيه حتى يحصل ما فيه، أو ما ثبت فيه من الخللِ والضعفِ حاصلٌ فيه» اهـ.

«فِيهِ بَحْثٌ»، «يَرِدُ عَلَيْهِ»، «يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ»، «إِنْ قِيلَ»، «لاَ يُقالُ»، «قَدْ يُقالُ»، «لِقَائلٍ أَنْ يَقولَ»، «فَإِنْ قُلْتَ»، «وَإِنْ قُلْتَ» ونحوُها مِن صِيَغ الاعتراض:

في مطلب الأيقاظ: «قال بعضهم: «إن الشارحَ والمُحَشِّيَ إذا زادا على الأصل فالزائدُ لا يخلو إما أن يكون بحثًا، أو اعتراضًا - إن كان بصيغة البحثِ والاعتراضِ -، أو تفصيلاً لما

⁽١) وفي التحفة في الغسل: «قَالَ بَعْضُ الْخُفَاظِ: «وَأَنْ يَخُطَّ مَنْ يَغْتَسِلُ فِي فَلَاةٍ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَسْتَتِرُ بِهِ خَطًّا كَالدَّارَةِ ثُمَّ يُسَمِّي اللهَّ وَيَغْتَسِلُ فِيهَا وَأَنْ لَا يَغْتَسِلُ نِصْفَ النَّهَارِ وَلَا عِنْدَ الْعَتَمَةِ وَأَنْ لَا يَدْخُلَ الْمَاءَ إَلَّا بِمِغْزَرِهِ فَإِنْ أَرَادَ يُسَمِّي اللهَّ وَيَعْتَسِلُ فِيهَا وَأَنْ لَا يَعْتَسِلُ فِيهَا وَأَنْ لَا يَعْتَسِلُ فِيهَا وَأَنْ لَا يَعْتَسِلُ نِصْفَ النَّهَارِ وَلَا عِنْدَ الْعَتَمَةِ وَأَنْ لَا يَدْخُلَ الْمَاءَ إِلَّا بِمِغْزَرِهِ فَإِنْ أَرَادَ الْقَاءَهُ فَبَعْدَ أَنْ يَسْتُرَ اللهُ عَوْرَتَهُ المه. وَكَأَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي غَيْرِ الْأَخِيرِ عَلَى مَا رَآهُ كَافِيًا فِي نَدْبِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَلْ فَلُهُ وَفِيهِ مَا فِيهِ السَّرُوانِي: «قَوْلُهُ: «وَفِيهِ مَا فِيهِ»: قَدْ يُتَوقَّفُ فِي التَّنْظِيرِ فِيهِ حِينَظِد ؛ وَكَثِيرًا مَا يَذْكُرُ وَهُ اللهَ وَفِي السَّرُوانِي: «قَوْلُهُ: «وَفِيهِ مَا فِيهِ»: قَدْ يُتَوقَّفُ فِي التَّنْظِيرِ فِيهِ حِينَظِد ؛ وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ لِلشَّارِحِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَذْكُرُ خَبَرًا ثُمَّ يُرتَّبُ عَلَيْهِ النَّذْبَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ» المَد يَقَعُ لِلشَّارِحِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَدُولُهُ عَلَيْهِ النَّذْبَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ» المَد بَصُرِيُّ المَد.

أجمله، أوتكميلاً لما نَقَصه وأَهْملَه، والتكميلُ إن كان له مَأخَذٌ مِن الكلام السابِقِ أو اللاحِقِ فَـ«إبرازٌ»، وإلا فَـ«اعْتراضٌ فِعْلِيٌّ».

وصِيغُ الاعتراض مشهورةٌ، ولبعضها مَحُلُ لا يُشاركه فيها الآخَرُ فـ «يَرِدُ» (١)، وما اشتَق منه: لاعتراضٍ لا يَندفعُ - على زعم المعترِض -. ويَتَوَجَّهُ، وما اشتق منه: أعمُ منه ومن غيره. و «إِنْ قُلْتَ» ونحوه - مما هو بصيغةِ المعلوم وأداةِ الشرط -: لاعتراضٍ يَتَحقَّقُ له الجوابُ مع قوة في البحث (٢)، ونحو «إن قيل»: للاعتراض مع ضعفٍ فيه (٣). و «قد يقال» ونحوه: لاعتراضٍ فيه ضعفٌ شديدٌ. ونحوُ: «لِقائلٍ»: لاعتراضٍ فيه ضعفٌ ضعيفٌ. و «فيه بحث» ونحوه: لاعتراضٍ فيه قوةٌ سواءٌ تَحقَّقَ الجوابُ أَوْلاً» اهـ. ونقله في الفوائد المكية ومختصرها وغيرهما.

وفي «الكُلِّيَّات» لأبي البقاء الكَفَوي - رحمه الله تعالى -: «وقيل: «فَإِنْ قُلْتَ» بالفاء: سؤالٌ عن العيد» اهـ.

«أُجِيبَ»، «أَقُولُ»، «يُقَالُ»، «لِأَنَّا نَقُولُ»، «قُلْنَا»، «قَدْ يُقَالُ»، «قَدْ يُجَابُ»، «إِلاَّ أَنْ يُجَابَ»، «لَكَ أَنْ تُجِيبَ» ونحوُها مِن صِيَغ الجواب:

في «الكُلِّيَات»: «إذا كان السؤالُ أقوى يقال: «وَلِقائل»، فجوابه: «أَقُولُ» أو «نَقُولُ» أو أي «أَو وَيَقُولُ» أو أي: أقول أَنَا بإعانة سائر العلماء. وإذا كان ضعيفا يقال: «فَإِنْ قِيلَ»، وجوابه: «أَجيب» أو «يقال». وإذا كان أضعف يقال: «لا يقال»، وجوابه: «لِأَنَّا نقول». وإذا كان قويا يقال: «فَإِنْ قُلْتَ»، وجوابه: «قُلْنَا» أو «قُلْتُ».» اهـ.

⁽١) بكسر الراء من الوُرُود لا من الرَّد كما تُوهِّم.

⁽٢) هكذا في نسخة المطلب: «مع قوة في البحث» فالظاهر أن المراد بالبحث هنا نفسُ الاعتراض فكان يكفي الإضهار ؛ ويؤيده ما في «الكُلِّيَّات»: «وإذا كان [السؤال] قويًّا يقال: «فَإِنْ قُلْتَ».» اهـ.

⁽٣) قوله: «مع ضعفٍ فيه» هكذا في نسخة الفوائد المكية، وهو الظاهر، والذي في نسخة المطلب: «مع ضعفٍ فيه بحث» ولعله من غلط النساخ.

ووقع في سلم المتعلم ما نصه: «وقولهم: «مع ضعف فيه»: قد يقال لما فيه ضعف شديد أيضاً» اهـ. وهو غلطٌ فاحشٌ ناشئٌ مِن تَخَبُّطِه في نحو عبارة المطلب وهي: «ونحو «إن قيل»: له [لاعتراضٍ يَتَحقَّقُ له الجوابُ] مع ضعف فيه بحث و «قد يقال» ونحوه: لما فيه ضعف شديد» اهـ. فليس لنا كذلك مُصطلَحٌ.

وفي المطلب والفوائد المكية ومختصرها والسلم: وَ «قَدْ يُجَابُ»، «إِلاَّ أَنْ يُجَابَ»، «لَكَ أَنْ تُجِيبَ»: كلُّها صِيَغُ جوابِ مِن قائلِه» اهـ.

وفي السُّموط: «يُؤتَى بـ «قد يُقالُ» في الجواب والدفع للإشكال إذا كان فيه احتمالٌ غيرُ راجحٍ» اهـ أي يكون في ذلك الجواب والدفع ضعفٌ، والظاهر أنَّ «قَدْ يُجَابُ» أيضًا كذلك. «أَقُولُ:»، «قُلْتُ:»:

لما هو خاصَّةُ القائلِ ؛ كما في المطلب والفوائد المكية ومختصرها وسلم المتعلم.

«وَقَدْ يُفْرَقُ»، ﴿إِلاَّ أَنْ يُفْرَقَ»، «يُكِّرِنُ الْفَرْقُ»:

كلُّها صِيَغ فَرقٍ. كما في المطلب والفوائد المكية ومختصرها وسلم المتعلم وغيرها. رُ

«فَرَقَ»، «فَرَقَ»:

قال الإمام القرافي في أَنْوَار الْبُرُوقِ فِي أَنْوَاءِ الْفُرُوق: «سَمِعْتُ بَعْضَ مَشَاخِي الْفُضَلَاء يَقُولُ: «فَرَقَتْ الْعَرَبُ بَيْنَ «فَرَقَ» بِالتَّخْفِيفِ وَ«فَرَقَ» بِالتَّشْدِيدِ الْأَوَّلُ فِي الْمُعَانِي وَالنَّانِي فِي الْأَجْسَامِ، وَوَجْهُ الْمُنْسَبَةِ فِيهِ أَنَّ كُثْرَةَ الْخُرُوفِ عِنْدَ الْعَرَبِ تَقْتَضِي كَثْرَةَ المُعْنَى أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ فَوَيَّهُ، وَالْمُعَانِي لَطِيفَةٌ وَالْأَجْسَامُ كَثِيفَةٌ فَنَاسَبَهَا التَّشْدِيدُ وَنَاسَبَ الْمُعَانِي التَّخْفِيفُ»، مَعَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى خِلَافُ ذَلِكَ قَالَ الله تَعَالَى: «وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرِ» فَخَفَّفَ فِي الْبَحْرِ وَفَعَ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ يَنْفَرَقُ بَيْنَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ يَنْفَرَقُ بَيْنَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يَنْفَرَقَ اللهُ وَلَا يَعْنَ اللهُ الل

وفي المصباح: «وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: فَرَقْتُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فَافْتَرَقَا مُحْفَّفٌ وَفَرَّقْتُ بَيْنَ

الْعَبْدَيْنِ فَتَفَرَّقَا مُثَقَّلُ فَجُعِلَ المُّخَفَّفُ فِي المُعَانِي وَالْمُثَقَّلُ فِي الْأَعْيَانِ وَالَّذِي حَكَاهُ غَيْرُهُ أَنَّهُا بِمَعْنًى» اهـ.

قلتُ: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لا تنتقض بشيءٍ، وخلاصتها أن «الفَرْق» في المعاني، و «التفريق» في الأعيان، وبعبارة أخرى أن الفَرْق فَرْقٌ بين الشيئين بها تُدرِكُه البَصيرة، والتفريق بها يُدرِكُه البَصَر؛ فإذا وقع في القرآن أوالسنة أو كلام البلغاء ما يخالفها كانت هناك نكتةٌ بكلَّغِيَّة، ومَنْ أَنكَرَ هَذِهِ الْقَاعِدَة أو قال إنها أغلبيةٌ (١) - نظرا إلى ظاهر نحو آياتٍ - لم يُمْعِن النظرَ في تلك النُكتة، والنُكتة في قوله تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا يِكُمُ ٱلْبَحْر ﴾ [البقرة: ٥٠] الإيهاء إلى أن فَلْقَ ذلك البحر الزخّار الموَّاج وصل في خفته على موسى عليه السلام كأنه ليس بجسم وهو معجزةٌ عظيمة له، وله نظائر يطول ذكرها (١)، وقوله تَعَالَى: ﴿ فَاقْدُرُقَ بَيْنَنَا وَبَيْكَ ٱلْفَكْسِقِينَ ﴾ عظيمة له، وله نظائر يطول ذكرها (١)، وقوله تَعَالَى: ﴿ فَاقْدُرُقَ بَيْنَنَا وَبَيْكَ ٱلْفَكِيمِ بها يستحقونه كها قاله [المائدة: ٤٢] وأراد بقوله: ﴿ فَافْرُقُ ... ﴾ أنِ احْكُمْ لنا بها نستحقّه وعليهم بها يستحقونه كها قاله أبو السعود فهو فَرقٌ معنويٌّ، قال: ﴿ وقيل: بالتبعيد بيننا وبينهم وتخليصِنا من صحبتهم الهـ (٣٠).

وبهذا اندفع قولُ القرافي: «مَعَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي كِتَابِ اللَّهَ تَعَالَى خِلافُ ذَلِكَ».

⁽١) كالشرقاوي في حاشية التحرير.

⁽٢) منها التعبير بالرؤيا عن الرؤية مع الفرق بينهما فالأولى في النوم والثانية في اليقظة، وذلك في قوله تَعَالَى عن معراجه ﷺ الوقع في اليقظة: ﴿وَمَاجَعَلْنَا ٱلرُّعَيَا ٱلرَّعَا الرَّعَةِ أَرَيْنَكَ إِلَّا فِتْنَةَ لِلنَّاسِ ﴾ [الإسراء: ٦٠] إيهاءً إلى أنه كرؤيا منام في سرعة الانقضاء حيث أُسري به من البيت إلى الأقصى وعُرج به منها إلى أصل العرش أو ما فوقه ثم وَصلَ إلى البيت قبل الفجر. ومنها قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخُوهٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] مع أن الإِخْوَة في النسب، والإِخْوان في غيره إيهاءً إلى أنه ينبعي أن يكون المُؤْمِنُونَ في المؤاخاة والمواساة كإخوة النسب.

⁽٣) وقوله تعالى في بيان أحوالِ أهلِ الكتابين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَسْتَمِنَهُمْ فِي شَيَعٍ ﴾ [الأنعام: ٩ ٥ ٥] لكون ذلك سببًا لتفرُّقهم فِرَقًا عديدة قال أبو السعود: «أي بدَّدوه وبعَضوه فتمسك بكلِّ بعضٍ منه فرقةٌ منهم «وَكَانُواْ شِيَعاً» أي فِرقا تُشيّع كلُّ فِرقةٍ إماماً لها كها جاء في الحديث: «إفترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة، واحدة، واخرقت كلها في الهاوية إلا واحدة، واحدة، واحدة» واحدة، واحدة» اهـ.

وأما قول المنهاج في نِيَّة الْوُضُوءِ: «وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ» اهـ فهو بمعنى التوزيع، ولا يُستعمَل «الفَرْق» بهذا المعنى حتى يُقام مُقامه، وكلامنا في غير نحو هذا المعنى كما لا يخفى.

«لَكَ رَدُّهُ»، «يُكِنُ رَدُّهُ»:

كلُّها صِيَغُ رَدًّ ؛ كما في المطلب والفوائد المكية ومختصرها وسلم المتعلم وغيرها.

«بَعْدَ تَسْلِيمِهِ»، «وَإِنْ سُلِّمَ»:

نحو قولهم: «بعد تسليمه» و «وإن سُلِّم» إشارة إلى منعه ؛ كما صرح به العبادي والشرواني في مواضع فكتباً على قول التحفة في الطهارة: «أَمَّا فِعْلُ التَّمْوِيهِ فَحَرَامٌ فِي نَحْوِ سَقْفٍ وَإِنَاءٍ وَغَيْرِهِمَا مُطْلَقًا خِلَافًا لَمِنْ فَرَقَ ؛ لِأَنَّهُ إضَاعَةُ مَالٍ بِلَا فَائِدَةٍ... نَعَمْ بَحَثَ حِلَّهُ فِي سَقْفٍ وَإِنَاءٍ وَغَيْرِهِمَا مُطْلَقًا خِلَافًا لَمِنْ فَرَقَ ؛ لِأَنَّهُ إضَاعَةُ مَالٍ بِلَا فَائِدَةٍ... نَعَمْ بَحَثَ حِلَّهُ فِي الله الله الله وَيُوبَعُهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ بِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ» ما نصه: «قَوْلُهُ: «بَعْدَ تَسْلِيمِهِ بِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ» ما نصه: «قَوْلُهُ: «بَعْدَ تَسْلِيمِهِ إِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ» ما نصه: «قَوْلُهُ: «بَعْدَ تَسْلِيمِهِ» إشَارَة إلى مَنْعِهِ» اهـ، ومثله في الشفعة والجراج.

وفي المغني: «فَإِنْ جَعَلَ لِلْإِنَاءِ حَلَقَةً مِنْ فِضَّةٍ أَوْ سِلْسِلَةً مِنْهَا أَوْ رَأْسًا جَازَ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنْ الْإِنَاءِ لَا يُسْتَعْمَلُ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَلَكَ مَنْعُهُ بِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ بِحَسَبِهِ، وَإِنْ سُلِّمَ فَلْيَكُنْ فِيهِ خِلَافُ الإِثِّخَاذِ» اهـ.

«تَأُمَّلْ»، «فَتَأُمَّلْ»، «فَلَيْتَأُمَّلْ»، «تَدَبَّرْ»، «فَتَدَبَّرْ»:

في المطلب والفوائد المكية ومختصرها: «ربها يُخْتَمُ المُبْحثُ بنحو «تَأَمَّلْ» فهو إِشارةٌ إلى دقةٍ في المقام مَرَّةً، وإلى خَدْشٍ أو قُصُورٍ فيه أخرى، سواءٌ كان بالفاء أو بدونها إلا في مصنَّفات الإمام البُونِي - رحمه الله تعالى -(١) فإنها بالفاء إلى الثاني، وبدونها إلى الأول.

⁽۱) البوني: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن يوسف البوني القرشي توفي سنة ٦٢٢ اثنتين وعشرين وستهائة من مصنفاته: أسرار الحروف والكلمات، وإظهار الرموز وإبداء الكنوز، وبحر الوقوف في علم الأوفاق والحروف، وتحفة الأحباب في أسرار بسم الله، والفاتحة الكتابية والتوجيهات العطائية، وجواهر الأسرار، وحزب النصر، ورسالة التجليات، ورسالة الشهود على طريقة على الحروف، والرسالة اللامية، والرسالة النونية، وسير نور الأنوار، وقبس سير سر الأسرار، وشرح أسهاء الله الحسنى، وشمس المعارف، ولطائف=

وقال الإمام الدَّمَامِينِي (١): الفرق بين «تَأَمَّلْ» و «فَتَأَمَّلْ» و «فَلْيُتَأَمَّلْ»: أن «تَأَمَّلْ»: إلى الأَضْعَف» اهـ. إشارة إلى الجواب القويِّ، و «فَتَأَمَّلْ»: إلى الضعيف، و «فَلْيُتَأَمَّلْ»: إلى الأَضْعَف» اهـ.

وفي «الكُلِّيَات»: «التأملُ: هو استعمال الفكرِ، والتدبرُ: تَصَرُّف القلب بالنظر في الدلائل. والأمر بالتَّدَبُّر بغير فاء: للسؤال في المقام، وبالفاء: يكون بمعنى التقرير والتحقيق لما بعده، كذلك «تَأَمَّلُ» و «فَلْيُتَأَمَّلُ».

وقال بعض الأفاضل: «تَأَمَّلْ» بلا فاء: إشارةٌ إلى الجواب القوي، وبالفاء: إلى الجواب الضعيف، و «فَلْيُتَأَمَّلْ»: إلى الجواب الأضعف. ومعنى «تَأَمَّلْ»: أن في هذا المحل دقةً. ومعنى «فَتَأَمَّلْ»: أن في هذا المحل أمرًا زائدًا على الدقة بتفصيل، ومعنى «فَلْيُتَأَمَّلْ»: هكذا مع زيادةٍ ؟ بناءً على أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى» اهما في الكُلِّيَّات.

وفي بُغية الوُعَاة في طبقات اللغويين والنُّحاة للسيوطي: «محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليان بن جعفر القرشي المخزومي الاسكندراني بدر الدين المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب، ولد بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعائة وتفقه وعانَى الآداب، ففاق في النحو والنظم والنشر والحنط وشارك في الفقه وغيره وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ودَرَّس بجامع زَبِيد نحو سنة فلم يُرجَ له بها أمر، فركب البحر إلى الهند، فحصل له إقبال كبير، وأخذوا عنه وعظموه وحصل له دنيا عريضة، فبَعَنَه الأجلُ ببلد كُلْبُرْ جَا من الهند في شعبان سنة سبع وثلاثين وثهانهائة وقيل سنة ثهان وثلاثين وثهانهائة، قبّل مسموماً، وله من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل، وشرح الخياة عجوم حياة الحيوان للدميري، وعاشية على الغيث المنسجم في شرح لامية العجم للصفدي، وعين الحياة مختصر حياة الحيوان للدميري، وغير ذلك» اهـ.

العوارف، وشمس الواصلين، وعلم الهدى، وأسرار الاهتداء في فهم معنى سلوك أسهاء الله الحسنى، وقوت الأرواح ومفتاح الأفراح، وكتاب الحروف والعدد، ولطائف الإشارات في أسرار الحروف العلويات، واللطائف العشرة، وكنز اللطائف الروحانية في أسرار اللمعة النورانية، واللمعة النورانية في الأوراد الربانية، والمشهد الأسنى في شرح أسهاء الله الحسنى، ومطلع العزائم، ومواقف الغايات في أسرار الرياضات، ونهاية الآمال في فضائل الأعهال، وهداية القاصدين ونهاية الواصلين، وغير ذلك اهه هدية العارفين.

⁽١) في معجم البلدان: الدَّمامِيني نسبة إلى دمامين: بفتح الدال وكسر الميم الثانية قرية كبيرة بالصعيد شرقي النِّيل على شاطئه فوق قوص وعليها بساتين ونخل كثير» اهـ.

«حاصِلُهُ..»، «مُحَصَّلُهُ..»، «تَحْريرُهُ..»، «تَنقيحُهُ..»، ونحوُ ذلك:

إِشَارةٌ إلى قصورٍ في الأصل أو اشتهالِه الى حَشْوٍ ؛ كها في المطلب والفوائد المكية ومختصرها وسلم المتعلم وغيرها.

وفي «الكُلِّيَّات» وسلم المتعلم: «مُحَصَّلُ الكلام»: إِجمالٌ بعد تفصيلٍ، و«حاصِلُ الكلام»: تفصيلٌ بعد الإجمال» اهـ.

«اَللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ كَذَا»:

قد يجيئ حَشْوَ الكلامِ أو بعد عمومٍ حثًّا وتنبيهًا للسامع على قَيدٍ لِلمذكورِ قبلها فهي بمثابة «نستغفرك» ؛ كقولك: «إِنَّا لا نَقطعُ عن زيارتِك اللهمَّ إلا أن يَمنع مانعٌ» ولذا لا يَكاد يُفارِق حرفَ الاستِثناء. وتأتي في جواب الاستفهام نفيًا وإثباتًا فيقال: «اللهمَّ نَعمُ»، «اللهم لا». كما في المطلب والفوائد المكية ومختصرها وسلم المتعلم.

«وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءً»، «وَفِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْءً»:

صيغةُ ردِّ ؛ كذا في سُلَّم المتعلِّم. وظاهر كلامهم أنه للاستشكال أو الاستغراب أو التردد ؛ ففي المغني في نكاح الْكِتَابِيَّة: «وَحُكْمُ الْوَطْءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ فِيمَنْ ذُكِرَ حُكْمُ النِّكَاحِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هَذَا مَذْهَبُنَا، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ يُعْرَفُ بِتَأَمُّلِ الْآثَارِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي وَطْءِ السَّبَايَا وَالْحُوَابُ عَنْهَا عَسُرَ فِيهَا يَظْهَرُ» اهد.

والظاهر أن قولهم: "وَفِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْءٌ" مثلُه ورد ذلك في المغني والغُرر والروضة وغيرها ففي الروضة: "وإن جَمَعَ قاطعُ الطريق بين القتل وأخْذِ المال قُتَل وصُلب، وفي كيفية القتل والصَّلْب إذا اجتمعا قولان أظهرهما يُقتَل ثم يُصلَب، وعلى هذا كَمْ يُترَك مصلوباً ؟ وجهان أصحها وهو نصه ثلاثاً فإذا مضى الثلاثُ وسال صَليبه وهو الوَدَكُ أُنزل... والوجهان متفقان على أن يُصلَب على خشبة ونحوها وهو الصحيح، وذكر الصيدلاني أنه يُترَك حتى يَتساقط، وَفِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْءٌ فإني لم أره لغيره "اه..

«لَمْ أَعْثَرُ عَلَيْهِ»:

صيغةُ استغرابٍ ؛ كما في سُلَّم المتعلِّم.

«لَيْسَ بِشَيْءٍ»:

تأكيدٌ للتضعيف ؛ كما في سُلَّم المتعلِّم.

«استدلگ»، «لنًا»:

في الكُلِّيَّات: «استدل»: فيها تُبَتَ الدليلُ لا الدعوَى (١)، و «لَنَا»: في الدليل مع الدَّعوَى الثابتة، وعبارة «لَنَا»: شائعةٌ عند ذكر دليلٍ على المَدَّعَى، ويجعلونها خبرًا لما يُذكر بعدها من الدليل» اهـ.

«الدَّلِيل»، «التَّعْلِيل»:

في حاشية القليوبي عند قول المحلي: «حَاوِ لِلدَّلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ» ما نصه: «قَوْلُهُ: (حَاوِ لِلدَّلِيلِ) وَهُوَ مَا يُذْكَرُ لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ اسْتِصْحَابٍ فَعَطْفُ التَّعْلِيلِ عَلَيْهِ مُغَايِرٌ لِأَنَّهُ إظْهَارٌ لِفَائِدَةِ الْحُكْمِ أَوْ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِ عَلَى الْعَامِّ لِلَا فِي التَّعْلِيلِ مِنْ مَعْنَى الْقِيَاسِ» اهـ.

«على الْمُعْتَمَد»، و«على الأَوْجَهِ»:

قال العليجي في التذكرة: «قال الشيخ محمد باقُشَير - رحمه الله تعالى - «تُتُبِّعَ كلامُ الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - فإذا قال: «على المعتمد» فهو الأظهرُ من القولين أو الأقوال. وإذا قال: «على الأوْجَهِ» مثلاً فهو الأصحُ من الوجهين أوالأوجُهِ» اهـ(٢).

⁽١) قوله: «لا الدعوَى» أي وإنها تثبت بعد بيان الاستدلال، وقوله: «مع الدَّعوَى الثابتة» أي سابقاً وإن لم يورَد هذا الدليل.

⁽٢) وفي مطلب الأيقاظ: "سئل العلامة عبد الله بن أبي بكر الخطيب التَّريمي عن تعبير الشيخ ابن حجر في كتبه به "د"الأوجه" و بـ "المعتمد" فأجاب: "الظاهر - والله أعلم - مما يقضي به سبر كلامه المذكور أن بينهما فرقًا، وأن "المعتمد": هو الراجح الذي عليه المعوَّلُ في الفتوى من المذهب ومقابلُه مرجوعٌ غير معتمد في الفتوى والحُكمِ وقد يكون من مسائل القولين أو الأقوال للشافعي - رضي الله تعالى عنه -، وقد يكون من مسائل الوجهين أو الأوجهين أو الذي يقضي به الله وجوي الله عنه المعبر، والذي يقضي به الله والذي يقضي به الله والذي يقضي به الله والذي يقضي به المعتمد" والمنافقة والمنافقة والذي يقضي به المعتمد" والمنافقة والمنافقة

«كَمَا»، «لَكِنْ»:

إن نَبَّهوا بعد ذلك على تضعيفه (١) أو ترجيحه فلا كلام، وإلا فهو مُعتمَدٌ ؛ كما في المسلك والتذكرة والفوائد المكية ومختصرها وغيرها.

وفي مطلب الأيقاظ: «ورأيتُ بخط شيخنا الحبيب العلامة أبي بكر ابن الإمام عبد الله ابن القطب الشيخ أحمد الهندوان علوي – أمتع الله به – بل أملاه عليَّ من خطه: «وإذا استدرَكَ الشيخ ابن حجر على ما تقدم بـ «لَكِنْ» مثلاً فهو ترجيحٌ لمستدرَكِ به إلا صورتين في حمل المصحف مع الأمتعة».

وأَملَى عليَّ أيضا منه: «واستدراكُ الشيخ بـ «لَكِنْ» ليس ترجيحًا على إطلاقه فقد يأتي لغيره كأَنْ يري قوةً في المستدرَك به ؛ وصورةُ هذه: في الرضاع فيها لو وقعتْ قطرةُ لبنٍ في جُب مآءٍ فشرب جميعَه طِفْلٌ فإن للشيخ في المسألة استدراكًا بـ «لَكِنْ» بكلامٍ للروياني بَعْدَ كلامٍ للشيخين يُناقِض الاستدراكُ فالاستدراكُ على هذه الصورة ليس للترجيح بل الراجح

سبرُ كلامِه أن مقابله احتمالُ وجهِ آخرَ وجيهِ في المدرَك إلا أن هذا أوجَهُ منه، والظاهر أنه ليس من مسائل أصحاب الوجوه بل من مسائل المتأخرين التي استنبطوها من نظائرها. وهذا يُضاهي ما وقع للشيخين وغيرِهما من التعبير بأوجَهِ الوجهين وأشبَه الوجهين بعد أن نقلوا في المسألة وجهين أو أوجُهًا، لكن ما وقع لمثل الشيخين نقلُ احتمالاتِ المتأخرين وآرائِهم»اهـ.

لكن نقل الشيخ محمد باقُشَير - رحمه الله تعالى - كها نقله عنه العلامة العليجي تُتُبِّعَ كلامُ الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - فإذا قال: «على الأوْجَهِ» مثلاً فهو الأطهرُ من القولين أو الأقوال. وإذا قال: «على الأوْجَهِ» مثلاً فهو الأصحُ من الوجهين أوالأوجُهِ» اهـ ما في مطلب الأيقاظ.

⁽۱) ومن أمثلة الترجيح لمقابل ما عبر فيه بـ «لَكِنْ» ما في زكاة النقد: في الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا لَوْ اتَخَذَ لِرَجُلٍ خَواتِيمَ كَثِيرةً لِيَلْبَسَ الْوَاحِدَ مِنْهَا بَعْدَ الْوَاحِدِ جَازَ وَظَاهِرُهُ جَوَازُ الإِنْحَاذِ لَا اللَّبُسِ وَاعْتَمَدَهُ المُحِبُّ الطَّبَرِيُّ لَكِنْ صَوَّبَ الْإَسْنُويُّ جَوَازَ المِّخَاذِ خَاتَمْيْنِ وَأَكْثَرَ لَيَلْبَسَهَا كُلَّهَا مَعًا وَنَقَلَهُ عَنْ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَنَعَ الصَّيْدَلَانِيُّ أَنْ فَي صَوَّبَ الْأَسْنِويُ جَوَازَ المُّخَذِ خَاتَمْيْنِ وَأَكْثَرَ لَيَلْبَسَهَا كُلَّهَا مَعًا وَنَقَلَهُ عَنْ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَنَعَ الصَّيْدَلَانِيُّ أَنْ لَا مَعْ وَقَرْدٍ بِأَخْرَى وَيِهِ صَرَّحَ الْحُثُوارِزْمِيِّ وَالَّذِي يَتَّجِهُ اعْتِهَادُهُ كَلَامُ لَي يُوضَةِ الظَّهِرُ فِي كُلِّ يَدُ وَقَلْ إِلَّا مَا صَحَّ الْإِذْنُ فِيهِ وَلَمْ الرَّوْضَةِ التَّعْدُرِيمُ عَلَى الرَّجُلِ إِلَّا مَا صَحَّ الْإِذْنُ فِيهِ وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْأَكْثُورِ مِنْ الْوَاحِدِ ثُمَّ رَأَيْتِ المُحِبَّ عَلَلْ بِذَلِكَ وَهُو ظَاهِرٌ جَلِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّعَدُّدَ صَارَ شِعَارًا لِلْحَمْقَاءِ وَالنِّسَاءِ فَلْيُحَرَّمْ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ حَتَّى عِنْدَ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ» اهـ..

عنده ماتقدم كما هو مرجَّحٌ في التحفة (١) وإنها استدراكُه هنا لقوةٍ رآها في كلام الروياني فحسب وقد ذاكرتُ في هذه المسئلة الحبيبَ طاهرَ بن هاشم فأجابني بهذا نفسِه» انتهى.

ومما عُزِيَ إلى العلامة القاضي عبد الله بن أبي بكر الخطيب: "سئل عما إذا استدرَك الشيخُ ابن حجر بعد نقله المسئلة عن غيره بقوله: "لَكِنْ فِيهِ نِزَاعٌ» أو "نَظَرٌ» أو نحو ذلك ؟ فأجاب: "الذي يظهر لنا مِنْ سَبْرِ كلامِه أنه لا يُطلَق القولُ بأن ما استدرَك به مرجَّحٌ بل فيه تفصيلٌ، حاصله: إن كان بعد المنقول عن الأصحاب والشيخين أو النووي فلا يُؤثِّر ما استدرك به في ذلك لأن نحو النزاع لايدفع المنقول كما صرَّحوا به، وإن كان في المسألة مُولَّدةٌ عن المتدرك به في ذلك لأن نحو النزاع لايدفع المنقول كما صرَّحوا به، وإن كان في المسألة مُولَّدةٌ عن المتدرك المناف المألة مُولَّدةً عن المتدرك عليه فالظاهر ترجيحُه الاستدراك» اهـ ما في مطلب الأيقاظ.

«... كَأ... لَكِنْ...»:

إن جُمِعَ بينهما (٢) فاصطلاح التحفة (٣) أن ما بعد «كما» هو المعتمد عنده ؛ وما اشتهر - من أن المعتمد في كلامه ما بعد «لكن» - إنها هو فيها إذا لم يسبقها «كما»، وإلا فهو المعتمد عنده وإن رجَّح [بالإيهاء] بعد ذلك ما يُقابِل ما بعد «كما»، (٤) إلا إن قال: «لكن المعتمد كذا» أو

⁽١) وفي التحفة: «(وَلَوْ خُلِطَ) اللَّبَنُ (بِيَائِعِ) أَوْ جَامِدٍ (حَرُمَ إِنْ غَلَبَ) المَّائِعَ بِأَنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ (فَإِنْ غَلَبَ) بِأَنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ (فَإِنْ غَلَبَ) بِأَنْ زَالَ طَعْمُهُ وَلَوْنُهُ وَرِيحُهُ وَالْحَالُ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ كَمَا نَقَلَاهُ وَأَقَرَاهُ لَكِنْ حَكَى الرُّويَانِيُّ عَنْ النَّصِّ خِلَافَهُ وَأَنَّ الْقَطْرَةَ وَحْدَهَا مُؤَثِّرةٌ إِذَا وَصَلَ إلَيْهِ فِي خَمْسٍ دُفُعَاتٍ مَا وَقَعَتْ فِيهِ (وَشَرِبَ الرَّويَانِيُّ عَنْ النَّصِّ خِلَافَهُ وَأَنَّ الْقَطْرَةَ وَحْدَهَا مُؤَثِّرةٌ إِذَا وَصَلَ إلَيْهِ فِي خَمْسٍ دُفُعَاتٍ مَا وَقَعَتْ فِيهِ (وَشَرِبَ الْكُلِّ عَلَى خَمْس دُفُعَاتٍ مَا وَقَعَتْ فِيهِ (وَشَرِبَ الْكُلِّ عَلَى خَمْس دُفُعَاتٍ أَوْ كَانَ هُوَ الْحَامِسَةَ (قِيلَ أَوْ الْبَعْضَ حَرُمَ فِى الْأَظْهَر)» اهـ.

⁽٢) نحو قولهم بعد بيان مسألة: «كما قاله فلان لكن الذي في الروضة كذا» وقولهم: «ومحل ذلك - كما قاله الروياني - حيث كان كذا لكن الذي صرح به النووي في المجموع كذا»، ومن أمثلته من التحفة: «وأن (لا يجف النجس) الخارج أو بعضه وإلا تعين الماء في الجافّ وكذا غيره إن اتصل به، وإن بال أو تغوط مائعا ثانيا ولم يبلّ غير ما أصابه الأول كما اقتضاه إطلاقهم لتعين الماء بالجفاف فلا يرتفع بها حدث لكن قال جمع متقدمون بإجزائه حينك وكأنه لكون الطارئ من جنس الأول فصارا كثيء واحد وبه يعلم رد بحث بعضهم فيمن بال ثم أمنى أنه يجزئه الحجر» اهـ.

⁽٣) وكذلك اصطلاح الشمس الرملي والخطيب الشربيني كما في مطلب الأيقاظ.

⁽٤) قال الكردي في عُقود الدُّرر: «ورأيتُ نقلا عها تلَقَّاه الشيخ إدريس بن أحمد المكي عن السيد محمد الشبلي باعلوي والشيخ علي العصامي عن الشيخ عبد العزيز الزمزمي عن الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى أن ما =

«الأوجه كذا» فهو المعتمد، قال الكردي: «نقله الشيخ سعيد سُنبل عن شيخه الشيخ عِيدٍ الْمِصْرِيِّ عن شيخه الشَّوبري».

قال: «وعندي أن ذلك لا يتقيد بهاتين الصورتين [«لكن المعتمد» أو «الأوجه»] بل سائر صِيَغ الترجيح كَهُمَا» اهى نقله في الفوائد المكية وغيرها، وفي عقود الدرر بَسْطٌ في هذا المقام فراجعه إن شئتَ.

«لَوْ قِيلَ بِكَذَا لَمْ يَبْعُدْ»، «لَوْ قِيلَ بِكَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ»، «لَوْ قِيلَ بِكَذَا لَكَانَ قَرِيبًا»، «لَوْ قِيلَ بِكَذَا لَكَانَ أَقْرَبَ»[بتقدُّمِ «لَوْ قِيلَ» قبلها]:

كلُّها صِيَغُ ترجيح ؛ ففي المطلب والفوائد المكية ومختصرها ورسالة التنبيه وغيرها: «وقولهم: «لوقيل بكذا لم يبعد»، و «... ليس ببعيد»، أو «... لكان قريبا»، أو «... أقربَ» فهذه صيغ ترجيح اهـ(١)، فقولها: «ليس ببعيد» عطفٌ على «لم يبعد» الواقع جوابًا

= قيل فيه «لكن» إن كان تقييدًا لمسئلة بلفظ «كما» فما قبل «لكن» هو المعتمد، وإن لم يكن لفظ «كما» فما بعد «لكن» هو المعتمد» اهـ. وهذا أوضح.

وقال في فتاويه أثناء كلام: «... فقد رأيتُ نقلاً عن تقرير العلامة البشبيشي في درسه أن مابعد «لكن» في التحفة هو المعتمد سواء كان قبلها «كها» أو غيره لكن الذي تلقّاه الشيخ إدريس بن أحمد المكي بسنده إلى ابن حجر عنه أن ما قبل «لكن» إن كان تقييدا لمسئلة بلفظ «كها» فها قبل «لكن» هو المعتمد وإن لم يكن لفظ «كها» فها بعد «لكن» هو المعتمد، وظاهرٌ أن محل هذا ما لم يصرح بخلافه وإلا فالمعوَّل عليه لا على هذه القاعدة كها لا يخفى وقد وقع ذلك لابن حجر في مواضع من تحفته منها ما في صلاة الخوف وفي صفة الصلاة وفي مبحث الاستخلاف في صلاة الجمعة وفي مبحث الكفاءة من النكاح وفي مبحث بيان المثلي في الغصب وفي القراض» اه وقد أورد في عُقود الدُّرر عباراتِ التحفة في هذه الأبواب فراجعها إن أردتَها.

وفي مطلب الأيقاظ: «وقال بعض العلماء: «ما بعد لكن في التحفة هو المعتمد سواء كان قبلها كما أو غيره» وفيه أيضاً: «وأما إذا قال: «اقتضاه إطلاقهم» فالمعتمد ذلك المقتضى، وإن قال بعد ذلك: «لكن قال النووي كذا» أو «صحح فلان كذا» مثلاً ما لم يقل: «لكن المعتمد» أو «الأوجَه كذا» وإلا فهو المعتمد» اهـ.

(١) ومن أمثلته ما في التحفة: «وَمَنْ عَجَزَ عَنْ النُّطْقِ بِالتَّكْبِرِ بِالْعَرَبِيَّة تَرجم، وَوَجَبَ الْتَعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِسَفَرِ لَكِنْ إِنْ وَجَدَ الْمُؤْنَ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الْحَجِّ فِيهَا يَظْهَرُ وَإِنْ أَمْكَنَ الْفَرْقُ بِأَنَّ هَذَا فَوْرِيٌّ لِأَنَّهُ لَا ضَابِطَ يَظْهَرُ هُنَا إِسَفَرِ لَكِنْ إِنْ وَجَدَ الْمُؤْنَ المُعْتَبَرَةَ فِي الْحَجِّ فِيهَا يَظْهَرُ وَإِنْ أَمْكَنَ الْفَرْقُ بِأَنَّ هَذَا فَوْرِيٌّ لِإَنَّهُ لَا ضَابِطَ يَظْهَرُ هُنَا إِلَّا مَا قَالُوهُ ثَمَّ، نَعَمْ لَوْ قِيلَ هُنَا يَجِبُ المُشْيُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ كَمَنْ لَزِمَهُ الْجَبُّ فَوْرًا لَمْ يَبْعُدُ وَذَلِكَ لِأَنْهُ لَا يَدُومُ نَفْعُهُ بِخِلافِ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ وَإِنَّهَا لَمْ يَلْزُمْهُ السَّفَرُ لِتَحْصِيلِ مَاءِ الطَّهْرِ لِأَنَّهُ لَا يَدُومُ نَفْعُهُ بِخِلافِ التَّعَلَّمِ» اهـ.

لـ «أَوْ قِيلَ» ؛ وتدل عليه اللامُ فيها بعده من قولها: «لكان قريبا» فإنها إنها جاءت في جواب «لو قِيلَ»، وبعيد أن يُتَخيَّل أَنَّ «لكان قريبا» للترجيح وإن لم يكن قبلها «لَوْ قِيلَ»، وأن اللامَ فيه لاشتراط وقوعِها جوابًا لِـ «لَوْ» وإن لم يكن معها «قِيلَ» ؛ فإنه لا وجه لهذا الاشتراط فأيَّة خصوصية لـ «لَوْ» هنا من بين أخواتها (١٠)؟

وقد وَهِمَ فيها صاحب سُلم المتعلم حيث جعل كلا من الأربعة بلا تقدُّمِ «لَوْ قِيلَ» قبلها صِيغَ ترجيحِ، وجعل «لَوْ قِيلَ» بمفْرَدِها صيغةً خامسة (٢).

«لاَ يَبعُدُ كَذَا»:

صيغةُ احتمالٍ، أو تمريضٍ (٣)، بَحْثًا كان أو جوابًا كما ذكر مَعْنَيْها في الفوائد المكية

(۱) فاندفع التمثيلُ للصيغة الثانية بقول المجموع: «إذا كانت ليلةٌ مَطيرةٌ أو ذاتُ ريح وظلمةٍ يستحب أن يقول المؤذن إذا فرغ من أذانه: «ألا صلوا في رحالكم» قال فإن قاله في أثناء الأذان بعد الحيعلة فلا بأس... واستبعد إمام الحرمين قولَه في أثناء الأذان، وقال: تغييرُ الأذان من غير ثَبَتٍ مستبَعدٌ، ذكره في كتاب صلاة الجهاعة وهذا الذي استبعده ليس ببعيد بل هو الحق» اهوالترجيح هنا مستفادٌ من قوله: «بل هو الحق». والتمثيل للثالثة بقول الشبر املسي: «نقلَ م رعن الْبَكْرِيِّ فِي حَاشِيَتِه نَقْلًا عَنْ فَتَاوَى النَّووِيِّ أَنَّهُ يُستَثنى مِنْ قَوْلِهِمْ: «يَحُرُمُ المُكُثُ وَالْقِرَاءَةُ عَلَى الْجُنُبِ» المُمَيِّزُ فَلَا يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُشْكِلٌ، وَلَوْ كَانَ مَفْرُوضًا فِيهَا إذَا احْتَاجَ المُمَيِّزُ لِلْقِرَاءَةِ أَوْ المُكْثِ لِلتَعْلِيمِ لَكَانَ قَرِيبًا» اهـ.

وللرابعة بقول المجموع: «وقال البغوَي: يجب سبعةُ أنوعٍ من الذكر يُقام كلُّ نوعٍ مُقام آية، قال الرافعي هذا أقربُ من قول الإمام» اهـ.

(٢) عبارته: «لوقيل كذا»: صيغة ترجيح، ومثله: «لم يبعد»، ومثله: «ليس ببعيد»، ومثله: «لكان قريبا»، ومثله: «أو أقرب» اهـ؛ وتدل على وهمه اللامُ في «لكان قريبا» فإنها إنها جاءت في جواب «لو» لكونه مثبتا، وكذا «لم يبعد» فإنها جاءت بـ «لم» لاشتراط كون جوابها ماضيا ولو في المعنى، فعبارته تدل أنه أَخَذَ ذلك من نحو الفوائد المكية وليس جاريا على خلافٍ في هذا المقام.

(٣) كقول التحفة: «[وَلَوْ نَوَى] فِي اعْتِكَافِ تَطَوُّعِ أَوْ نَذْرٍ [مُدَّةً] مُطْلَقَةً أَوْ مُعَيَّنَةً [فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الإِسْتِثْنَافُ أَوْ] خَرَجَ [لَهُمّا] أَيْ لِلْحَاجَةِ وَهِيَ الْبُوْلُ وَالْغَائِطُ - وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُلْحَقَ بِهَا الرِّيحُ لِشِدَّةِ فَبْحِهِ فِي الْمُسْجِدِ، لَكِن ظَاهِر كَلَامِهِمْ خِلَافَهُ وَكَأَنَّ المُعْتَكِفَ سُومِحَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ - [فَلا] يَلُزَمُهُ الرِّيحُ لِشِدَّةِ فَبْحِهِ فِي المُسْجِدِ، لَكِن ظَاهِر كَلَامِهِمْ خِلَافَهُ وَكَأَنَّ المُعْتَكِفَ سُومِحَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ - [فَلا] يَلُزَمُهُ ذَلِكَ» اهـ. وظاهره أن «لَا يَبْعُدُ» فيه للتمريض، قوله: «لَزِمَهُ الإِسْتِثْنَافُ» قال في المغني أي للنية لصحة الاعتكاف إن أراده بعد العود وإن لم يطل الزمن لقطعه الأول بالخروج لغير قضاء الحاجة وأما العود فلا يلزمه في النفل لجواز الخروج منه اهـ.

و مختصرها وسلم المتعلم والمعنى الأول فقط في المسلك والثاني فقط في المطلب. والاحتمال: عبارة عن إمكان الأمرين: - القبول والرد - عند المعبّر، ولا ينافيه كونه معتمدًا عند غيره ؟ وقد عَبَّر صاحبُ التحفة عنه بالتوقف في زَكَاةِ النَّقْدِ في شرح قول المتن: «وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْهُمَا وَجُهِلَ أَكْثَرُ هُمَا زَكَى الْأَكْثَرُ ذَهَبًا وَفِضَّةً أَوْ مَيْزَ» حيث قال: «وَلَوْ فَقَدَ آلَةَ السَّبْكِ أَوْ اخْتَاجَ فِيهِ لِزَمَن طَوِيلٍ أُجْبِرَ عَلَى تَزْكِيةِ الْأَكْثَرِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَا يُعْذَرُ فِي التَّأْخِيرِ إلى التَّمَكُن ؟ الْأَنَّ الزَّكَاةَ فَوْرِيَّةٌ» كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ الْإِمَامِ وَتَوَقَّفَ فِيهِ فَقَالَ: «وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُجْعَلَ السَّبْكُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِمْكانِ» اهم، فأشار بقوله: كَذَا نَقَلَهُ الخ إلى التبري منه، وبقوله: فَقَالَ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُجْعَلَ السَّبْكُ إلَحْ) مَعْتَمَدُ، ع ش اهد.

وينبغي أن يُتفطن أن «لَا يَبْعُدُ» إنها تكون للترجيح إذا جاءت في جواب «لَوْ قِيلَ» فتصير «لم يبعد» لوجوب كون جوابها ماضيا ولو معنى، كها سبق، وقد وَهِمَ صاحب سموط الدرر حيث جعل مَعْنَييْ «لَا يَبْعُدُ» السابقين قولين فيها ثم زعم أن فيها قولا ثالثا وهو أنها للترجيح ؛ وهو خلاف ما نص عليه المحقِّقون السابقون عليه، وكأنه راج عليه مِثلُ صنيع صاحبِ السُّلَم الوَاهِمِ في «لم يبعد»، والتَبس عليه «لَا يَبْعُدُ» بـ «لم يبعد» ؛ يدل عليه أنه لم يتعرَّض لاصطلاحهم في قولهم: «لوقيل بكذا لم يبعد» الخ^(٢)، والله تعالى أعلم.

وكما كتب العبادي على عبارة الغرر البهية: «قال في المهمات: «وصلاتهن وصلاة الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع نفلا لأن الفرض لا يتوجه عليهم» ما نصه: «(قوله أو بعدهم) قد يدل على امتناع صلاتهن وصلاة الصبيان قبل الرجال فليراجع فانه لا يبعد عدم الامتناع» اهـ. وظاهرٌ أن «لَا يَبْعُدُ» في كلامه للاحتمال والتوقف كما يدل عليه «فليراجع» فيسأتي أنه للتوقف.

وقد زعم بعض أهل العصر أن «لَا يَبْغُدُ» هنا للترجيح، وصرح بأن صلاتهن قبل الرجال جائزة على الراجح فرددتُ عليهم ردا مُفحها في مؤلَّف حافل، وأوردتُ فيه نقول الفقهاء المتينة، وسميته بـ «رَدِّ أَلْهَفُوَة لزاعمي سنية صلاة الجنازة للنسوة» فانظره فإنه مهم.

⁽١) فالاستحسان والاعتباد ليسا من معنى «لَا يَبْعُدُ» بل معناها في كلام الرافعي التوقف والاحتبال، وإنها أفاد الاستحسانَ صَنيعُ صاحب التحفة.

⁽٢) عبارة السموط:

ونحو «لا يبعد» قيل: استعملا فيها لَدَى القائل جَا محستمِلا

«يُمْكِنُ كَذَا»:

صيغةُ تمريضٍ (١) بحثًا كان أو جوابًا كما في المطلب والفوائد المكية ومختصرها وغيرها.

«قِيلَ»، «يُقَالُ»، «حُكِيَ»، ونحوُها مِنْ صِيَغ الجهول:

قال في المطلب والفوائد المكية ومختصرها: «وصيغة المجهول ماضيًا كان أو مضارِعًا، و «لا يبعد»، و «يمكن»: كلَّها صِيغُ التمريض ؛ تدل على ضعف مدخولها بحثًا كان أو جوابًا اهـ.

وقيل: مما قد أتى مُرَّضا وقيل: مما لاعتماد وارتضا وقيل: مما لاعتماد وارتضا وعندي الأصور في الأخير فإنسه يَعشفُه أُمسورُ

(١) [تنبية :] لم أجد في كتب الاصطلاح أنها تأتي للاحتهال، وقد سبرتُ مواضع كثيرة جِدًّا من التحفة وَرَدتْ فيها، فإنها يصح في كلها معنى الاحتهال لا التمريض ؛ وكأن هذا سببُ تنظير صاحبِ سموط الدرد في مجيئها للتمريض، فلعلها تأتي للمعنيين، وهاك مواضع من التحفة، ففي باب التيمم عند قول المتن: "فَإِنْ احْتَاجَ إِلَى تَرَدُّدُ تَرَدَّدَ قَدْرَ نَظَرِهِ" ما نصه: "قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْبُويْطِيِّ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدُورَ لِطلَبِ اللَّه ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَضَرُ عَلَيْهِ مِنْ إِثْبَانِهِ فِي المُوضِعِ الْبَعِيدِ مِنْ طَرِيقِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحَدٍ" اهى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَقَدْ فَلْكَ أَضَرُ عَلَيْهِ مِنْ إِثْبَانِهِ فِي المُوضِعِ الْبَعِيدِ مِنْ طَرِيقِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحَدٍ" اهى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى نَقْلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمٍ وُجُوبِ التَّرَدُّدِ" اهى وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى تَرَدُّدٍ لَمْ يُتَعَيَّنُ بِأَنْ كَانَ لَوْ صَعِدَ أَحَاطَ بِحَدِّ الْعَوْثِ مِنْ الْجِيعِ ذَلِكَ فَيْتَعَيَّنُ التَّرَدُّدِ وَحَمْلُ الْأُولِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ نَحْوُ الصَّعُودِ لَا يُفِيدُ النَّظُرَ لِجِمِيعِ ذَلِكَ فَيَتَعَيَّنُ التَّرَدُّدُهُ اهـ.

الصُّعُودِ لَا يُفِيدُ النَّظُرَ لِجَمِيعِ ذَلِكَ فَيَتَعَيَّنُ التَّرَدُّدُ اللهِ اللهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ نَحْوُ الصَّعُودِ لَا يُفِيدُ النَّظُرَ لِجَمِيعِ ذَلِكَ فَيَتَعَيَّنُ التَّرَدُّدُ اللهُ اللهُ الْمُعُودِ لَا يُفِيدُ النَّظُرَ لِجَمِيعِ ذَلِكَ فَيَتَعَيَّنُ التَّرَدُّدُ اللهُ اللهِ اللهُ الْعَلْمَ الْمُ اللهُ اللهُ عَلْمَ الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُعْمِعِ ذَلِكَ فَيْعَالَ اللَّهُ الْمُؤْلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَوْ اللّهُ اللّهُ الْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعِلْ

وفي فَصَلَ فِي الْمِيتَ بَمَزَدُلفة مَا نصه: «فَإِنْ قُلْتَ: قِيَاشُ كَرَاهَةِ التَّيَمُّمِ بِثُرَابِ الْأَرْضِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا عَذَابٌ كَرَاهَةُ الرَّمْيِ بِأَحْجَارِ مُحَسِّرٍ بِنَاءً عَلَى وُقُوعِ الْعَذَابِ بِهِ؟ قُلْتُ: يُمْكِنُ ذَلِكَ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ التُّرَابَ الَّهُ لِطُهْرِ الْبَدَنِ الْمُجَوِّزِ لِلصَّلَاةِ فَاحْتِيطَ لَهُ أَكْثَرَ» اهـ. وفي السُّلم: «و «قيل»، و «يقال»، و «لَا يَبْعُدُ» و «يُمْكِنُ»: صِيغُ تمريض ؛ تدل على ضعف مدخولها بحثًا كان أو جوابًا» اهـ.

وفي الكليات: «و «قِيلَ»: فيها فيه اختلافٌ ؛ وفي بعض شروح الكشاف: «فيه إشارةٌ إلى ضعف ما قالوا» اهـ.

«ادَّعَى»، «ادُّعِيَ» - معروفًا أومجهولاً -:

صيغةُ تمريضٍ ؛ كما في سموط الدرر.

«قَالَ رَسُولُ الله ﷺ»، «فَعَلَ»، «أَمَرَ»، «نَهَى»، «حَكَمَ»، «رَوَى أَبُو هُرَيرَةَ»، «ذَكَرَ»، «أَخْبَرَ»، «حَدَّثَ»، «خُكِيَ عَنْهُ»، «جَاءَ «أُخْبَرَ»، «حَدَّثُ»، «خُكِيَ عَنْهُ»، «جَاءَ عَنْهُ»، «بَلَغَنَا عَنْهُ»، «يُقَالُ»، «يُذْكَرُ»، «يُمْكَى»، «يُرْوَى»، «يُرْفَعُ»، «يُعْزَى»، ونحوها:

كثيرًا ما يأتي الفقهاءُ وَغَيرُهُمْ بهذه الصِيعَ في نحو الاستدلال بالحديث، وقد وَضَع لها الإمامُ النووي – رحمه الله تعالى – ضابطًا بأن صِيعَ الجزمِ موضوعةٌ للصحيح أو الحَسَن، وصِيغَ التمريض لما سواهما حيث قال في مقدمة شرح المهذب: "فَصْلٌ قال العلماء المحقِّقون من أهل الحديث وَغَيرِهِمْ: إذا كان الحديثُ ضعيفًا لا يُقال فيه: "قَالَ رَسُولُ الله عَيْنِي او "فَعَلَ» أو "أَمَرَ» أو "أَمَرَ» أو "حَكَمَ» وما أشبه ذلك من صِيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه: "رَوَى الله عَيْنِي أو «فَعَلَ» أو «قَالَ» أو «قَالَ» أو «قَالَ» أو «حَكَمَ» وما أشبه ذلك من صِيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه وكذا لا يقال في أو «فَعَلَ» أو «قَالَ» أو «فَكَرَ» أو «أَخْبَرَ» أو «حَدَّثَ» أو «نَقَلَ» أو «أَفْتَى» وما أشبهه، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومَنْ بَعدهم فيما كان ضعيفا فلا يقال في شيءٍ من ذلك بصيغة الجزم؛ وإنها يقال في هذا كلّه: "رُويَ عَنْهُ» أو «نُقِلَ عَنْهُ» أو «حُكِي عَنْهُ» أو «بَاءَ عَنْهُ» أو «بَلَغَنَا عَنْهُ» أو «يُقَالُ» أو «يُذْكَرُ» أو «يُحْكِي المن ضيغ الجزم ، والوا: فصيغ الجزم موضوعةٌ للصحيح أو الحسَن، وصيغ التمريض لما سواهما.

وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عَن المضاف إليه فلا ينبغي أن يُطلَق إلا فيها صح وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه، وهذا الأدبُ أَخَلَّ به المصنِّفُ [الشِّيرازي]

وجماهيرُ الفقهاء من أصحابنا وغيرهِم، بل جماهيرُ أصحاب العلومِ مطلقا ما عدا حُذَّاق المحدِّثين، وذلك تَسَاهُلُ قَبيحٌ، فإنهم يقولون كثيرًا في الصحيح: «رُوِيَ عَنْهُ»، وفي الضعيف «قَالَ» و «رَوَى فُلاَنٌ» وهذا حَيْدٌ عن الصواب» اهـ.

«نَقَلَهُ فُلاَنً عَنْ فُلاَن»، «حَكَاهُ فُلاَنً عَنْ فُلاَن.

هما وإن كانا بمعنى واحد - فإن النَقْلَ عن الغيرِ هو حكاية تولِه - إلا أن بينهما فرقاً، وهو أن التعبير بالنقل حيث كان الناقلُ سَاكتاً على ما نَقَلَه عن غيرِه ؛ مُقِرًّا له، بخلاف التعبير بالحكاية فإنه كثيرًاما يُوجَد للحاكي تَعْقِيبٌ على ما حكاه عن غيرِه ؛ كما أفاد ذلك العلامة عبد الله بن أبي بكر الخطيب. والسكوت في مثل هذا رضاءٌ من الساكت حيث لم يعترضه بما يقتضى ردَّه كما في الفوائد المكية ومختصرها والمطلب وغيرها.

«فَلْيُرَاجَعْ»، «فَرَاجِعْهُ»:

الأول: صيغةُ توقفٍ ؛ كما في سموط الدرر. وأما قولهم: «فَرَاجِعْهُ» فأكثر ما يستعمل في الحث على مطالعةِ كتابٍ أو كلامٍ سابقٍ أو لاحقٍ من كتاب، وقد يأتي للتوقف كما يقضي به السَّرْ (١).

«قَالَ فلانُّ كذا... وَخَالَفَهُ فلانِّ...»:

إذا كان مع السكوت عن الترجيح والتمريض فهو للتوقُّف؛ كما في السموط.

⁽١) لم يرد «فَأْيُرَاجَعْ» في التحفة كما سبرتُها، وقد ورد فيها «فَرَاجِعْهُ» ثمانية وأربعين مرة وكلها في معنى الحث المذكور منها قولها في الطهارة: «جَوَّزَ فِي المُجْمُوعِ فِي سَائِلِ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ وَوَجْهُهُمَا ظَاهِرٌ وَالْفَتْحَ وَاعْتُرِضَ لِلْفَاصِلِ بِمَا بَسَطْتُ رَدَّهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَرَاجِعْهُ فَإِنَّهُ مُهِمُّ اهد.

وفي كتاب الصلاة: «... نَعَمْ يَخْرُمُ الْمُدُّ إِنْ ضَاقَ وَقْتُ النَّانِيَةِ عَنْهَا وَيَظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ فَوْدِيَّةٌ، وَفِي كَتَابُ الصلاة: وَسَيَأْتِي آخِرَ سُجُودِ السَّهْوِ بَسْطٌ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فَرَاجِعْهُ الهـ.

وفي الجنائز: «وَمَرَّ أَوَاخِرَ التَّيَمُّمِ حُكْمُ صَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهُورَيْنِ وَمَنْ لَا يُغْنِيهِ تَيَمُّمُهُ عَنْ الْقَضَاءِ فَرَاجِعْهُ" اهـ. وفي الشرواني استخدامه في التوقف حيث كتب على قول التحفة: «... وَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي نَفْلِهَا وَمِنْهُ مَاءٌ غَسَلَ بِهِ الرِّجْلَ بَعْدَ مَسْحِ الْحُقْفِ" ما نصه: «(قَوْلُهُ وَمِنْهُ مَا غُسِلَ بِهِ الرِّجْلُ إِلَخْ) فِيهِ نَظَرٌ بَصْرِيٌّ، عِبَارَةُ سم: قَضِيَّتُهُ اسْتِحْبَابُ هَذَا الْعُسْلِ فَرَاجِعْهُ" اهـ اهـ.

«... خِلاَفًا لِفُلاَن»:

إيهاءٌ إلى ترجيح مقابِله ؛ كما في السموط.

«يَجْرِي فيهِ الخِلافُ»، «فِيهِ الخِلافُ»:

في «رسالة التنبيه»: «وأما قولهم: «يُجْرِي فيهِ الجِلافُ»، وقولهم: «فِيهِ الجِلافُ» فبينها فرقٌ ؛ ففي الشَّبْرَامَلِّسِي - عند قول النهاية: «إذَا اشْتَرَى عَبْدَيْنِ مَعِيبَيْنِ صَفْقَةً وَاحِدَةً رَدَّهُمَا وَيَجْرِي فِي رَدِّ أَحَدِهِمَا الْجِلافُ المَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: «[وَلَوْ ظَهَرَ عَيْبُ أَحَدِهِمَا] دُونَ الْآخَرِ وَيَجْرِي فِي رَدِّ الْخَيبَ وَحْدَهُ فِي الْأَظْهَر]» -: «قَوْلُهُ: «وَيَجْرِي فِي رَدِّ النَّخ»: إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ كَالمُحلِّي، وَلَمْ يَقُلْ: «وَفِيهِ الْجِلَافُ الْآتِي إلَحْ» إَخَوازِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ إنَّمَا ذَكَرَ الْقَوْلَيْنِ بِالأَصَالَةِ فِيمَا لَوْ ظَهَرَ عَيْبُ أَحَدِهِمَا وَأَنَّ إِجْرَاءَ الْقَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ بِطَرْدِهِمْ الْخِلافَ فِيهَا» اهـ.

«قَالُوا: «إِنَّ الأَمْرَ كذا»:

مُشعِرٌ بالضعف والتبري إن لم تدل قرينةٌ على اعتماده كما في المطلب والسموط.

«وهَذا كلامُ فلانِ»:

صيغةُ تَبَرِّ كما قاله العليجي.

«وَقَعَ لِفُلاَنٍ كَذَا»:

في مختصر الفوائد المكية: «قد يُعَبِرون بِه وَقَعَ لِفُلاَنٍ كَذَا» فإن صرَّحوا بعده بترجيحٍ أو تضعيفٍ وهو الأكثر فذاك، وإلاَّ حُكِمَ بضعفِه ؛ كما حقَّقه شيخُنا خاتمةُ المحقِّقين السيد محمد بن أحمد بن عبد الباري، وأفتى به العلامةُ السيد سليمان بن محمد مفتي زَبِيد وغيرُه» اهـ.

وفي البجيرمي على المنهج في باب الخيار: «إنَّمَا يُعَبِّرُونَ غَالِبًا بِقَوْلِهِمْ: «وَوَقَعَ» فِي الْعِبَارَةِ الَّتِي يُنْسَبُ فِيهَا إِلَى سَبْقِ قَلَمٍ، بِرْمَاوِيُّ (١) مُلَخَّصًا» اهـ.

⁽١) سيتأتي ترجمته وأنه بكسر الباء.

«عَلَى مَا شَمِلَه كلامُهم»، «عَلَى مَا قاله فُلانً »(١)، ونحو ذلك:

صيغةُ تَبَرِّ منه غالباً، أو أنه مُشكِلٌ، كما صرح به ابن حجر في حاشية فتح الجواد، ونقله في المسلك، وقال: «ومحله حيث لم يُنبَّه على تضعيفه أو ترجيحه وإلا خَرج عن كونه مشكِلا الى ماحُكِمَ به عليه» اه ونحوه في السلم والفوائد المكية ومختصرها.

«عَلَى مَا اقْتَضاهُ كَلامُهم»:

قال العليجي في تذكرة الإخوان: «وإذا قالوا: «على ما اقتضاه كلامهم» (٢) أو «على ما قاله فلان» بذكر «عَلَى» (٣) أو قالوا: «و هَذا كلامُ فلان» فهذه صيغة تبرِّ كما صرحوا به ثم تارة يرجحونه وهذا قليل، وتارة يضعفونه وهو كثير ؛ فيكون مقابله هوالمعتمد أي إن كان (٤)، وتارة يُطلِقون ذلك فجرى غيرُ واحد من المشايخ على أنه ضعيف والمعتمد ما في مقابله أيضا أي إن كان كما سبق» اهـ كلام العليجي.

وفي الفوائد المكية: «وتوقَّفَ الكردي في صورة الإطلاق قال: «لأنه لا يلزم من تبريه اعتهادُ مقابلِه فينبغي حينئذ مراجعة بقية كتب ابن حجر - رحمه الله تعالى - [(٥) مثلاً] فها فيها

⁽١) وقولهم: «على ما قاله فلان» مثلا صيغة تَبَرِّ واستشكالٍ، ويكون غالبا للتبري وقد يَرِدُ للاستشكال» اهم مطلب الأنقاظ.

⁽٢) فيكون تبريا من الحكم فيكون المعتمدُ مخالفةَ إطلاقهم اهـ مطلب الأيقاظ.

⁽٣) واذا عَبَّر ابن حجر والشمس الرملي والخطيب الشَّربيني بـ «على» فمعناه: غيرُ مُسلَّم كما في مطلب الأَيقاظ. وهو معنى التبري والاستشكال. ومن أمثلته من التحفة في بَاب التَّيَمُّم: وَإِنْ كَانَ بِالْأَعْضَاءِ أَوْ بَعْضِهَا سَاتِرٌ كَجَبِيرَةٍ وَلَمْ يَكُنْ بِهِ دَمٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ هُنَاكُمْ يَقْضِ فِي الأَظْهَرِ إِنْ وُضِعَ عَلَى طُهْرٍ لِشَبَهِهِ بِالخُفِّ بَلْ أَوْلَى لِلضَّرُ ورَةِ وَتَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِعُضْوِ التَّيَمُّمِ وَإِلَّا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ قَطْعًا عَلَى مَا فِي الرَّوْضَةِ لِنَقْصِ الْبَدَلِ وَالْبُدَلِ وَالْبُدَلِ وَالْبُدَلِ وَالْمُغْنِي لَكِنَّ كَلَامَهُ فِي المُجْمُوعِ يَقْتَضِي ضَعْفَهُ اهـ. وفي الشرواني: «قَوْلُهُ عَلَى مَا فِي الرَّوْضَةِ إِلَخْ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالمُغْنِي لَكِنَّ كَلَامَهُ فِي المُجْمُوعِ يَقْتَضِي صَعْفَهُ اهـ. وفي الشرواني: «قَوْلُهُ عَلَى مَا فِي الرَّوْضَةِ إِلَخْ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالمُغْنِي كَالَمَهُ فِي المُجْمُوعِ إِنَّ إِطْلَاقَ الجُمُهُودِ يَقْتَضِي عَنْ المُجْمُوعِ إِنَّ إِطْلَاقَ الجُّمُهُودِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْفَرْقِ» اهـ.

⁽٤) أي المقابلُ فقد تُوجَد مسألةٌ ليس فيها إلا كلامُ واحدٍ فالتعبير فيها بـ «على» إيهاءٌ إلى تبري الناقل عنه لا إلى أن مقابله هو المعتمد لأنه لم يوجد.

⁽٥) هذا الاصطلاح لا يختص بابن حجر بل كذلك اصطلاح الشمس الرملي والخطيب الشربيني أيضا كما صرح به في مطلب الأيقاظ.

هو معتمَده فإن لم يكن ذلك فيها فها اعتمده معتمِدُوا متأخري أئمتِنا الشافعية فحرِّرْ ذلك وهو حسَبها ظهر للفقير» اه.

«عَلَى مَا اقْتَضاهُ إِطلاقُهم»:

في المطلب عن خط العلامة السيد عبد الرحمن بن أحمد الجفري: «وأما إذا قال [صاحب التحفة]: «عَلَى مَا اقْتَضاهُ إِطلاقُهم» فيكون تبريا من الحكم فيكون المعتمد مخالفة إطلاقهم» اهد. وفيه في موضع آخر نقلا عن خط بعضهم: «وإذا قال [صاحب التحفة]: «عَلَى مَا اقْتَضاهُ إِطلاقُهم» فهو مُتَبَرِّ من الاقتضاء لا من الحكم» اهد.

«كَذَا قَالِه فلانُّ»، «كَذَا ذَكَرَه فلانُّ»، «كَذَا قَالُوه»:

صيغةُ تَبَرِّ منه أو أنه مُشكِلٌ ؛ كما في المسلك والفوائد المكية ومختصرها.

وفي مطلب الأيقاظ: «ورأيتُ عن بعضهم أيضا أن «كَذَا» عند الشيخ ابن حجر: للتبري، ومثله «هَذَا» في نحو «هذا ما قاله فلانٌ»، أو «على ما اقتضاه كلامهم» أو «على ما بحث»، أو «قالوا: «إن الأمر كذا» فكلها: مُشعِرةٌ بالضعف إن لم تدل قرينةٌ على اعتماده» اهـ.

وقال صاحب السموط:

«كَذَا» و «هَذَا» للتبري و «عَلَى» وقد تَجِي لما يُرَى مُستشكِلاً» اهـ.

«عَلَى نِزَاعٍ فيهِ»، «عَلَى خِلاَفٍ فيهِ»:

- في عبارة ابن حجر والشمس الرملي والخطيب الشِّربيني كما في مطلب الأَيقاظ - تَبَرِّ من النزاع، لا من الحُكم (١٠).

⁽١) كقول التحفة: «فلا تحرم الملاقاة بالفم أو غيره من المطر النازل من ميزاب الكعبة وإن مسه الفم على نزاع فيه، لأنه لا يعد استعمالا له عرفا» اهـ.

وليس منه قول التحفة: «وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ كُلَّ رَكْعَةٍ كَمَا جَاءَ عَنْ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا وَلِلْخَبَرِ الْمُتَفَقِ عَلَيْهِ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» الظَّاهِرِ فِي نَفْيِ الْحَقِيقَةِ لَا كَمَالِمًا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ كَمَا قَالَهُ أَئِمَّةٌ حُفَّاظٌ «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأُمَّ الْقُرْآنِ»، وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ وَإِنْ لَمْ يُفِدْ الْفَسَادَ عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي =

«كَذَا قَالُوه» [بعد دليل أو تعليلٍ]:

تَبَرِّ من الدليل أو التعليل لا من الحُكم. وفي مطلب الأَيقاظ: «وإذا قال الشيخ ابن حجر – رحمه الله تعالى –: «كذا قالوه» فإن كان ذلك اللفظ بعد دليلٍ أو تعليلٍ للحُكم فيكون الحُكمُ مَرْضِيًّا والتبري من الدليل أو التعليل، وإن قال ذلك عقب الحُكم فهو مُتَبَرِّ من الحُكم ما لم يقل بعده: «وهو المعتمد»، أو «... الأصح»، ونحوه، أو يذكر المتن قبل ذلك الحُكمَ جازمًا به» اهـ.

«إِنْ صَحَّ هَذَا فَكَذَا»:

ظاهرُه عدمُ ارتضائه كما نبه عليه في الجنائز من التحفة^(١) كما في الفوائد المكية ومختصرها والسموط.

«لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ»:

ظاهرٌ في عدم الارتضاء كما في السموط.

وتر راً، و «ثم رأیت»:

كثيرًاما يُعَبِّرون بـ «ثُمَّ رَأَيْتُ» فزعَمَ بعضُ المعاصِرين أن معناه: «ثُمَّ إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ قبلَ هذا الكلامِ» ظَنَّا منه أن تفسيرَه بظاهرِه سُوءُ أدبٍ لأنَّ فيه نسبةَ قلةِ الاطِّلاعِ إليهم، قلتُ: هذا للكلامِ» ظَنَّا منه أن تفسيرَه بظاهرِه سُوءُ أدبٍ لأنَّ فيه نسبةَ قلةِ الاطِّلاعِ إليهم، قلتُ: هذا ليس بصحيحٍ (٢)، فللأدب أيضًا طَريقهُ؛ والصوابُ أنهم إنها يُعَبِّرون به إذا اطَّلَعُوا بعد كلامٍ ليس بصحيحٍ (٢)، فللأدب أيضًا طَريقهُ؛

الْأُصُولِ لَكِنَّ مَحَلَّهُ فِيهَا لَمْ تُنْفَ فِيهِ الْعِبَادَةُ لِنَفْيِ بَعْضِهَا» اهـ ؛ لأن هذا الاصطلاح في نحو قولهم بعد بيان
 حكم: «على خلاف فيه» فقوله: «عَلَى الْخِلافِ» أي القول المخالِف، متعلق بـ «لَمْ يُفِدْ» ؛ ففيه هنا تبر من
 الحكم أيضا، أورده مبالغة في الرد على الحنفي ببناء الرد حتى على تسليم القول الضعيف.

⁽١) عبارتها: «نَعَمْ تُسَنُّ لَمُنَّ زِيَارَتُهُ ﷺ قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَذَا سَائِرُ الْأَنبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: «إنْ صَحَّ فَأَقَارِبُهَا أَوْلَى بِالصَّلَةِ مِنْ الصَّالِحِينَ» اهى وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَرْتَضِيهِ لَكِنْ ارْتَضَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ بَلْ جَزَمُوا بِهِ، وَالْحُقُّ فِي ذَلِكَ أَنْ يفصلَ بَيْنَ أَنْ تَذْهَبَ لَمِشْهَدٍ كَذَهَا بِهَا لِلْمَسْجِدِ فَيُشْتَرَطُ هُنَا مَا مَرَّ ثَمَّ مِنْ كُوْنِهَا عَجُوزًا وَالْحُونَ فِي ذَلِكَ أَنْ يفصلَ بَيْنَ أَنْ تَذْهَبَ لَمِشْهَدٍ كَذَهَا بِهَا لِلْمَسْجِدِ فَيُشْتَرَطُ هُنَا مَا مَرَّ ثَمَّ مِنْ كُوْنِهَا عَجُوزًا لَيْسَتْ مُتَزَيِّنَةً بِطِيبٍ وَلَا حُلِي وَلا ثَوْبِ زِينَةٍ كَمَا فِي الْجُهَاعَةِ بَلْ أَوْلَى وَأَنْ تَذْهَبَ فِي نَحْوِ هَوْدَجٍ مِمَّا يَسْتُ شَخْصَهَا عَنْ الْأَجَانِبِ فَيُسَنُّ هَا وَلَوْ شَابَّةً إِذْ لَا خَشْيَةَ فِئْنَةٍ هُنَا» اهـ.

⁽٢) كما يدل عليه نحو قولِ التحفة: «ثُمَّ رَأَيْتُنِي فِي شَرْح الْعُبَابِ...».

على ما لم يَطَّلِعوا عليه قبلَ ذلك الكلامِ أو على ما اطَّلَعُوا عليه سابقًا ولكن كانوا لا يذكرونَه عند هذا الكلام، وقد يقعُ لبعضهم في كتابٍ واحدٍ أنْ يَذكُرَ مسألةً في موضعٍ فتَغيبَ عن ذِهنه في عَبحتُها في موضعٍ آخر كَجديدٍ ثم يَطَّلِعَ على قوله السابقِ فيقولَ: "ثُمَّ رَأَيْتُنِي ذكرتُه في فصلِ كذا».

وفائدةُ التعبير به التنبيهُ على نحوِ تَوافُقِ الكلامين - ولو لِواحدٍ - فيزيد البيانُ قوةً.

«سَكَتَ عَلَيْهِ»:

أي ارتَضاهُ، وأَقَرَّهُ ؛ كما في الفوائد المكية ومختصرها والمطلب والسُّلَّم وحاشيتي الجمل والبجيرمي وغيرها.

«سَكَتَ عَنهُ»:

أي لَمْ يَرْضَهُ ففي حاشيتي الجمل والبجيرمي - في بَابٌ فِيهَا نَهُمِيَ عَنْهُ مِنْ الْبَيُوعِ - عند قول شرح المنهج: «وَسَكَتَ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ) أَيْ رَضِيَهُ وَأَقَرَّهُ ؟ بِخِلَافِ سَكَتَ عَنْهُ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى لَمْ يَرْضَهُ اهـ بِرْمَاوِيُّ (٢)» اهـ.

⁽١) فلعله أضافَ هذا البحثَ عند التبييض.

⁽٢) سيتأتي ترجمته وأنه بكسر الباء.

﴿ أَقَرُهُ فُلانُ »:

أي لم يَرُدَّه بعد نقلِه فيكون كالجازم به كما في الفوائد المكية ومختصرها والمطلب وغيرها.

«زَعَمَ فُلاَنً»، «الزَعْم»، «الْحُسْبَان»:

في المطلب ومختصر الفوائد المكية ما نصه: «وقولهم: «وزَعَمَ فُلاَنٌ» فهو بمعنى قال، إلا أنه أكثر ما يقال فيما يُشَكُّ فيه (١)، ذكره العلامة بَحْرَقٌ - رحمه الله تعالى - في شرحه الكبير على لامية الأفعال (٢).

(١) وفي سلم المتعلم: «وزَعْمُ كذا مَمْنُوعٌ»: صيغةُ توجيهِ» اهـ. وهو مشكلٌ جداً، ولعله من تحريف الناسخين، ففي التحفة في الوضوء: «وَزَعْمُ غَيْرِهِ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُشْعِرُ بِنَدْبِ زِيَادَةٍ لَا سَرَفَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ مَنْدُوبَاتِهَمَا لَا تَتَأَتَّى إلَّا بِهَا قَطْعًا مَمْنُوعٌ» اهـ.

وفيهًا في فَصْلٌ فِي اللِّبَاسِ في الصلاة: «وَيَجُوزُ بِلَا كَرَاهَةٍ لُبْسُ ضَيِّقِ الْكُمَّيْنِ حَضَرًا وَسَفَرًا لِلاتِّبَاعِ وَزَعْمُ أَنَّ هَذَا خَاصِّ بِالْغَزْوِ تَمْنُوعٌ، نَعَمْ إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ فِيهِ سُنَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَمْ يَبْعُدْ» اهـ.

وفيها في بَاب زَكَاةِ النَّقْدِ في بحث الخاتم: «وَحُكِيَ وَجْهَارِ فِي جَوَازِهِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ الجُّوَاذُ وَزَعْمُ أَنَّهُ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ النِّسَاءِ تَمْنُوعٌ» اهـ.

وفيها في بَابِ مَنْ تَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ: «وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالمُجْنُونِ وَالمُحْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَهِ وَالْوَلِيُّ مُخَاطَبٌ بِإِخْرَاجِهَا مِنْهُ وَجُوبًا إِنْ اعْتَقَدَ الْوُجُوبَ سَوَاءٌ الْعَامِّيُّ وَغَيْرُهُ وَزَعْمُ أَنَّ الْعَامِّيِّ لَا مَذْهَبَ لَهُ مَمْنُوعٌ بَلْ يَلْزَمُهُ تَقْلِيدُ مَذْهَبٍ مُعْتَبَرٍ وَذَاكَ إِنَّهَا كَانَ قَبْلَ تَدْوِينِ المُذَاهِبِ وَاسْتِقْرَارِهَا» اهـ. ونحوه لا يحصى في كلام التحفة وغيرها، وظهرٌ أنها ليست صيغة توجيهِ فيها، والله تعالى أعلم.

(٢) له شرحان للامية الأفعال لابن مالك في النحو، وفي هدية العارفين: «بحرق الحضرمي: محمد بن محمد بن عمر بن المبارك بن عبد الله بن علي الحميري جمال الدين أبو عبد الله الحضرمي علامة اليمن الشافعي المعروف ببَحْرَق توفي مسموماً بالهند سنة ٩٣٠ ثلاثين وتسعمائة، له من التصانيف الأسرار النبوية في مختصر أذكار النووية وتبصرة الحضرة الشاهية الأحمدية بسيرة الحضرة النبوية وتجريد المقاصد عن الأسانيد والشواهد وتحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الأعراب للحريري وترتيب السلوك إلى ملك الملوك والحديقة الأنبقة في شرح العروة الوثيقة والحسام المسلول على منقض أصحاب الرسول وحلية البنات والبنين فيما يُحتاج إليه من أمر الدين والحواشي المفيدة على أبيات اليافعي القصيدة وذخيرة الأوان من كتاب الاستغناء بالقرآن والعروة الوثيقة [قصيدة] والعِقْد الثمين في إبطال القول بالتقبيح والتحسين وعِقْد =

وفي التحفة النظامية: «الفرق بين «الْحُسْبَان» و «الزَعْم» أن «الْحُسْبَان»: لا يكون إلا باطلاً، و «الزَعْم»: قد يكون حقا وقد يكون باطلاً» اهـ ذكره السيد نور الدين» اهـ.

«ررو «انتحله»:

ادَّعاه لنفسه وهو لغيره ؛ كما في السُلَّم.

«نَبَّهَ عليه الأذرعيُّ» مَثَلاً:

أي أنه معلومٌ من كلام الأصحاب وانها للأذرعي مثلا التنبيه عليه. وإذا قالوا: «كَمَا ذَكَرهُ الأذرعي» مثلا: فالمراد أن ذلك من عند نفسه ذكر ذلك الشَّوبَري عن شيخه الزيادي كما في الفوائد المكية ومختصرها والمطلب والسُّلَم وغيرها.

«وَعِبَارَتُهُ كَذَا»، «قَالَ فُلاَنَّ»:

قال ابن حجر – رحمه الله تعالى – في «الحقّ الواضح المقرَّر» متى قال الناقل: «وَعِبَارَتُهُ كَذَا» تَعَيَّنَ عليه سَوقُ العبارة المنقولة بلفظها ؛ ولم يَجُزْ له تغييرُ شيءٍ منها وإلا كان كاذبًا، ومتى قال: «قَالَ فُلاَنٌ»: كان بالخيار بين أن يَسوق عبارتَه بلفظها، أو بمعناها من غير نقلها ؛ لكن لا يجوز له تغيير شيءٍ من معاني ألفاظِها» اهـ. ونقله في المطلب والفوائد المكية ومختصرها.

«اه ملخصًا»:

أي انتهى ذلك مُؤْتًى من ألفاظه بها هو المقصودُ، دون ما سواه كها في المطلب والفوائد المكية ومختصرها.

الدرر في الإيهان بالقضاء والقدر والعقيدة الشافعية في شرح قصيدة اليافعية وفتح الأقفال وضروب الأمثال في شرح لامية الأفعال لابن مالك في النحو ومتعة الأسهاع بأحكام السهاع ومواجب القدوس في مناقب ابن العيدروس والنبذة المختصرة في معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدَّمة والمؤخَّرة ونشر العلم في شرح لامية العجم» اهـ.

«اه بِالْمَعْنَى»:

أي انتهى ذلك مُؤْتَى بها هو المفهومُ مِن لفظِه ؟(١) ذكر ذلك العلامة عبد الله الزمزمي كها في المطلب والفوائد المكية ومختصرها.

«اتَّفَقُوا»، «بِالِاتِّفَاقِ»، «هَذا جَعْزُومٌ به»، «هَذا لا خِلاَفَ فيه»، «هَذا مُعْمَعٌ عَليهِ»، «بِالإِجْمَاع»:

قولهم: «اتفقوا» و«هذا مجزوم به» و«هذا لا خلاف فيه»: يقال فيها يتعلق بأهل المذهب (۲) لا غير.

وأما قولهم: «هذا مجمع عليه» فإنها يقال فيها اجتمعتْ عليه الأَئِمةُ ؛ قاله الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في «كشف الغَين عَمَّن ضَلَّ عن مُحاسن قُرَّة العين». ونقله في المطلب والفوائد المكية ومختصرها.

ثم إن «الاِتِّفَاق» لا ينافي شذوذَ واحدٍ أو اثنين ففي قُرَّةِ الْعَيْن بِبَيَانِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يُبْطِلُهُ اللَّهُ في كُتُبِهِ لَا سِيَّا شَرْحِ اللَّهَذَّبِ يَحْكِي الاِتَّفَاقَ مَعَ اللَّيْن: «يَقَعُ لِلنَّووِيِّ - رَحِمَهُ اللهُّ - كَثِيرًا أَنَّهُ فِي كُتُبِهِ لَا سِيَّا شَرْحِ اللَّهَذَّبِ يَحْكِي الاِتَّفَاقَ مَعَ تَصْرِيحِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ بِالْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَعْتَدُّ بِذَلِكَ الْخِلَافِ لِشُذُوذِهِ فَيَجْزِمُ بِالْحُكْم غَيْرَ مُلْتَفِتٍ إلَيْهِ اله (٣).

⁽۱) هذا ما فهمتُه مما يوجَد في نسخة مطلب الأيقاظ المطبوعة بدار المهاجر، وهو: "وقولهم: "انتهَى مُلَخَّصًا" أي: مؤتّى من ألفاظه بها هو المقصود، دون ماسواه. والمراد بالمُعْنَى: التعبيرُ عن لفظه بها هو المفهوم منه ذكر ذلك العلامة عبد الله الزمزمي" اهـ. وهذه النسخة المطبوعة كنسختي "مختصر الفوائد المكية" وأصلِها كثيرة الأغلاط. وجاء في سُلَّم المتعلم المحتاج: "وقولهم: "ملخصاً" فالمراد: أن يأتي من ألفاظه بها هو المقصود. وقولهم: "المعنى كذا" المراد به: التعبير عن لفظه بها هو المفهوم منه" اهـ. ولا أظنَّه مُصيبًا فيه إلا أنه عَسَاهُ عَبَّر عن ما في هذه الكتب مِنْ فهمِه ؛ كها وقع له كثيرًا ما لا يَرتضيه مَنْ وقَفَ على المراجع الصحيحة، فاحذر ما فيه في مواضع، والله تعالى أعلم.

رَ) أي فيها اتفق عليه أهلُ مذهبٍ واحدٍ كالمذهبِ الشافعيِّ وإن كان فيه خلافٌ في سائر المذاهب، بخلاف الإجماع فهو اتفاق أهلِ جميع المذاهب.

⁽٣) وقول «الوسيط»: «والطهوريةُ مختصةٌ بالماء من بين سائر المائعات، أما في طهارة الحدث فبالإجماع» قال ابن =

«أَجْمَعَت الْأُمَّةُ»، «إِجْمَاع الْأُمَّة»:

قد يعبرون بإِجْمَاع الْأُمَّة كقول التحفة: «وَقَدْ أَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى تَنْفِيذِ أَحْكَامِ الْخُلُفَاءِ الظَّلَمَةِ وَأَحْكَامِ مَنْ وَلَوْهُ» اهى وقولها: «وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّة الْأُضْحِيَّةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ» اهـ.

فالأُمة حيث أُطلقت يُراد بها أُمَّة المُتابَعَةِ فلا يدخل فيها أهل الْبِدْعَةِ، ولا يُعتد بخلافهم ؛ قال في التلويح على التوضيح: «صَاحِبُ الْبِدْعَةِ الَّذِي يَدْعُو النَّاسَ إلَيْهَا لَيْسَ مِنْ الْأُمَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فَهُوَ مِنْ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ دُونَ المُتَابَعَةِ كَالْكُفَّارِ، وَمُطْلَقُ الإسْم لِأُمَّةِ المُتَابَعَةِ المُشْهُودِ لَمَا بِالْعِصْمَةِ (١)» اهـ.

وقال في التحفة – بعد أن حَمَلَ قولَه تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] بجر «وَأَرْجُلِكُمْ» عَلَى مَسْحِ الْخُفَيْنِ أَوْ عَلَى الْغَسْلِ الْخَفِيفِ –: وَالْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ عَلَى

الصلاح - رحمه الله تعالى - في شرح مشكل الوسيط: «قد يُنكر عليه لأنه إن أراد إجماع الشافعي وأبي حنيفة لم يستقم لما عُرف من خلاف أبي حنيفة في النبيذ، على أن الإجماع بهذا المعنى إنها يُستعمَل في علم الخلاف دون علم المذهب، وإن أراد إجماع الأمة فلا يستقيم أيضا لما ذكرناه ولأن ابن أبي ليلى والأصم أجازا الوضوء بالمائعات، فأقول: أما خلاف الأصم فلا اعتداد به على ما ذهب إليه إمام الحرمين والقاضي أبو بكر الباقلاني، وهذا كأنه مستند قولِه في الوسيط في كتاب الإجارة: «ولا مبالاة بخلاف ابن كيسان» وابن كيسان هذا هو الأصم، ولكن خلاف ابن أبي ليلى يَمنع من دعوى إجماع الأمة، فيبقى إجماع الإمامين صالحا لأن يُحمَل كلامه عليه... وأما خلاف أبي حنيفة في النبيذ فقد ذكر بعض أصحابه عنه أنه رجع عنه، والصحيح أن المجتهد إذا رجع عن قول بطل كالمنسوخ» اهـ.

وفي لسان الميزان: «عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي: صاحب المقالات في الأصول ذكره عبد الجبار الهمداني في طبقاتهم وقال كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم وله تفسير عجيب ومن تلامذته إبراهيم بن إسهاعيل بن علية» اهـ.

(١) وفي مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: «باب ثواب هذه الأمة أي الطائفة الجامعة بين الإجابة والمتابعة المعبر عنهم بالفرقة الناجية ففي التنقيح: المبتدع ليس من الأمة على الإطلاق، قال في التوضيح: المراد بالأمة المطلَقة أهلُ السنة والجهاعة وهم الذين طريقتهم كطريقة رسول الله وأصحابه - رضي الله عنهم - دون أهل البدع، قال صاحب التلويح: لأن المبتدع وإن كان من أهل القبلة فهو من أمة الدعوة دون المتابعة كالكفار» اهـ.

تَعَيُّنِ غَسْلِهِمَا حَيْثُ لَا خُفَ، وَخِلَافُ الشِّيعَةِ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ اه.. قال الشرواني: «(قَوْلُهُ: وَخِلَافُ الشِّيعَةِ فِي ذَلِكَ) أَيْ ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ وَغَيْرِهِ مِنْ الْإِجْمَاعَاتِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي الإصْطِلَاحِ اتِّفَاقُ المُجْتَهِدِينَ مِنْ أُمَّةِ مُحُمَّدٍ عَيَّاتٍ عَلَى حُكْمِ شَرْعِيٍّ وَ[لَيْسَ] بِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي الإصْطِلَاحِ اتِّفَاقُ المُجْتَهِدِينَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ عَيَّاتٍ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ وَ[لَيْسَ] صَاحِبُ الْبِدْعَةِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّلُكُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ الللللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللْمُ اللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللللللّهُ اللللللللْمُ الللللْمُولِ الللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللللللللْمُ ا

«لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ»، «لَا نَعْلَمُ لِأَحَدِ خِلاَفًا فِي ذَلِكَ»:

في قُرَّةِ الْعَيْن بِبَيَانِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يُبْطِلُهُ الدَّيْن: «وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي فَتْحِ الْإِسْلَامِ فِي فَتْحِ الْبِارِي أَنَهُ فِيهِ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى النَّفُوذِ [أي نُفُوذِ تبَرُّعِ اللَّذِينِ اللَّفْلِسِ] قَبْلَ الْحَجْرِ فَقَدْ وَهِمَ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ هِيَ النِّيْوَ الْعِبَارَةِ لَا تُفِيدُ عِبَارَتَهُ هِيَ اللَّهِ عَلَى الْعُبَارَةِ لَا تُفِيدُ الْإِجْمَاعَ نَعَمْ تُفِيدُ أَنَّ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ» اهـ.

والظاهر أن قولهم: «لَا نَعْلَمُ لِأَحَدٍ خِلاَفًا فِي ذَلِكَ» أيضا كذلك.

«الأَشْهَرُ كَذَا وَالْعَمَلُ عَلَى خِلاَفِهِ»:

في فتاوى ابن حجر - رحمه الله تعالى - وَسُئِلَ - رحمه الله تعالى -: «مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ فِي تَكْبِيرِ الْعِيدِ وَفِي الشَّهَادَاتِ: «الأَشْهَرُ كَذَا وَالْعَمَلُ عَلَى خِلاَفِهِ» وَكَيْفَ يُعْمَلُ بِخِلاَفِ الرَّاجِحِ ثَكْبِيرِ الْعِيدِ وَفِي الشَّهَادَاتِ: «الأَشْهَرُ كَذَا وَالْعَمَلُ عَلَى خِلاَفِهِ» وَكَيْفَ يُعْمَلُ بِخِلاَفِ الرَّاجِحِ ؟ فَأَجَابَ - نَفَعَنَا اللهُ تَعَالَى بِهِ - بِقَوْلِهِ: «إنَّ التَّرْجِيحَ تَعَارَضَ لِأَنَّ الْعَمَلَ مِنْ جُمُلَةِ مَا يُرجَّحُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَ حُجَّةً فَلَمَّا تَعَارَضَ فِي المُسْأَلَةِ التَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ دَلِيلُ اللَّهْ هَبِ، وَالتَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ دَلِيلُ اللَّهُ هَبِي وَالتَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ دَلِيلُ اللَّهُ هَبِي وَالتَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ دَلِيلُ اللَّهُ هَبِي وَالتَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ بِهَا عَلَيْهِ وَعُمَالَ لَمْ يَسْتَمِرَّ التَّرْجِيحُ اللهُ فَي المُسْلَقِ اللهُ والفوائد المكية ومختصرها.

وفي المنهاج مع التحفة فِي تَكْبِيرِ الْعِيدِ: «(وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظُهْرِ النَّحْرِ وَيَخْتِمُ بِصُبْحِ

⁽١) فائدةٌ: قال في التحفة في فصل في الدفن: «مَحَلُّ حُجِّيَةِ الإجْمَاعِ الفِعْلِيِّ – كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ – إنَّمَا هُوَ عِنْدَ صَلَاحِ الْأَزْمِنَةِ بِحَيْثُ يَنْفُذُ فِيهَا الْأَمْرُ بِالْمُعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ وَقَدْ تَعَطَّلَ ذَلِكَ مِنْ مُنْذُ أَزْمِنَةٍ» اهـ.

آخِرِ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ وَغَيْرُهُ) أَيْ الْحَاجِّ (كَهُوَ فِي الْأَظْهَرِ وَفِي قَوْلٍ) يُكَبِّرُ غَيْرُ الْحَاجِّ (مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ) كَعِيدِ الْفِطْرِ (وَفِي قَوْلٍ) يُكَبِّرُ (مِنْ) حِينِ فِعْلِ (صُبْحِ) يَوْمِ (عَرَفَةَ وَيَخْتِمُ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ (بِعَصْرِ) أَيْ بِالتَّكْبِيرِ عَقِبَ فِعْلِ عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا) فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ» اهـ.

وفي النهاية: «(وَفِي قَوْلٍ) يُكَبِّرُ (مِنْ صُبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ) لِلاتِّبَاعِ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا) فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ لِتَرْجِيجِهِ لَا سِيَّا أَنَّهُ صَحَّحَهُ فِي الْمَعْمَلُ عَلَى هَذَا) فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ لِتَرْجِيجِهِ لَا سِيَّا أَنَّهُ صَحَّحَهُ فِي عَمْمُوعِهِ، وَاخْتَارَهُ فِي تَصْحِيجِهِ، وَقَالَ فِي الْأَذْكَارِ: إِنَّهُ الْأَصَحُّ، وَفِي الرَّوْضَةِ: إِنَّهُ الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ» اهد (۱).

وعبارة المحلي: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا) فِي الْأَمْصَارِ، قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لِلْحَدِيثِ أَيْ الَّذِي رَوَاهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، وَقَالَ فِيهِ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ» اهـ. وجزم به في شرح المنهج حيث قال فيه: «(وَ[سُنَّ]) أَنْ يُكَبِّرَ [غَيْرُ حَاجً] (عَقِبَ كُلِّ

⁽١) عبارة المغني: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا فِي الْأَمْصَارِ، وَصَحَّ مِنْ فِعْلِ عُمَرَ وَعَلِيَّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنَّفُ فِي تَصْحِيحِهِ وَتَجْمُوعِهِ، وَقَالَ فِي الْأَذْكَارِ: إِنَّهُ الْأَصَّحُ، وَفِي الرَّوْضَةِ: إِنَّهُ الْأَظْهَرُ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ» اهـ.

وفي الشبر املسي: (قَوْلُهُ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا) مُعْتَمَدٌ » اهـ.

وفي المغني في الشهادات: «(وَلَا يَجُوزُ التَّحَمُّلُ عَلَيْهَا) أَيْ الْمُرْأَةِ مُتَنَقِّبَةً أَمْ لَا (بِتَعْرِيفِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ) أَنَّهَا فُلَانَهُ بِنْتُ فُلَانٍ (عَلَى الْأَشْهَرِ) المُعَبَّرِ بِهِ فِي المُحَرَّرِ، وَفِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، بِنَاءً عَلَى المُذْهَبِ فِي فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ (عَلَى الْأَشْهَرِ) المُعَبَّرِ بِهِ فِي المُحَرَّرِ، وَفِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا عِنْدَ الْأَكْثِرِينَ، بِنَاءً عَلَى المُلْهُمِ، وَهُو أَنَّ التَّسَامُعَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ جَمَاعَةٍ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ... (وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ) أَيْ الْأَشْهَرِ، وَهُو التَّسَامُعَ لَا بُدُو مِنْ جَمَاعَةٍ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ... (وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ) أَيْ الْأَشْهَرِ، وَهُو التَّاتَةَ عَلَى النَّامِ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ، بَلْ نَقَلَا عَنْ الْأَكْثِرِينَ المُنْعَ، وَسَاقَ التَّانِيَ مَسَاقَ الأَوْجُهِ الضَّعِيفَةِ، وَقَالَ النَّانِي مَسَاقَ الأَوْجُهِ الضَّعِيفَةِ، وَقَالَ النَّانِي مَسَاقَ الأَوْجُهِ الضَّعِيفَةِ، وَقَالَ النَّافِينِيُّ: لَيْسَ المُرَادُ بِالْعَمَلِ عَمَلَ الْأَصْحَابِ، بَلْ عَمَلَ بَعْضِ الشَّهُودِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ: أَيْ وَلَا اعْتِبَارَ بِهِ» المُعَدِ

وفي التحفة: «(وَالْعَمَلُ) مِنْ الشُّهُودِ لَا الْأَصْحَابِ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ (عَلَى خِلَافِهِ) وَهُوَ الاِكْتِفَاءُ بِالتَّعْرِيفِ مِنْ عَدْلٍ وَجَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ بَلْ وَسَّعَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي اعْتِبَادِ قَوْلِ وَلَدِهَا الصَّغِيرِ وَهِيَ بَيْنَ نِسْوَةٍ هَذِهِ أُمِّي» اهـ.

صَلَاةٍ) وَلَوْ فَائِتَةً وَنَافِلَةً وَصَلَاةَ جِنَازَةٍ (مِنْ صُبْحِ) يَوْمِ (عَرَفَةَ إِلَى عَقِبِ عَصْرِ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ» اهـ.

«وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ»:

في الفوائد المكية ومختصرها والسُّلَم: «في مختصر فتاوَى ابن حجر لابن قاضي: «وقول الشيخين: «وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ» صيغةُ ترجيحِ كما حقَّقه بعضُهم» اهـ.

«للإتّبَاعِ»:

أَيْ لِلْأَمْرِ بِالاِتّبَاعِ أَيْ لَهُ ﷺ، أو له وَلِلصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِ ؛ فهو إشارة إلى الاستدلال بالسُّنة الفعلية ففي الشَّبْرامَلِّسي عند قول النهاية: وَأَكْمَلُهُ) أَيْ الْغُسْلِ (إِزَالَةُ الْقَذَرِ)... (ثُمَّ) بَعْدَ إِزَالَتِهِ (الْوُضُوءُ) كَامِلًا لِلاتِّبَاعِ: (فَوْلُهُ: لِلاتِّبَاعِ) أَيْ المُنْقُولِ عَنْ فِعْلِهِ ﷺ.

وفي الشرواني عند قول التحفة: (وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَادِرِ) عَلَيْهَا لَفْظُ (اللهُّ أَكْبَرُ) لِلْإِنْبَاعِ: (قَوْلُهُ لِلْإِنْبَاعِ) أَيْ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ.

وفيه عند قولها: وَيُنْدَبُ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ خَلْفَ الْقَامِ لِلاتِّبَاعِ: (قَوْلُهُ: لِلاتِّبَاعِ) أَيْ لَهُ ﷺ وَلِلصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِ. شَرْحُ المُنْهَجِ» اهـ.

وفي حاشية البجيرمي على الخطيب عند قوله في الوضوء: وَ) الْخَامِسَةُ (مَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ قَوْلُهُ: (لِلاتِّبَاعِ) أَيْ لِلْأَمْرِ بِالاِتِّبَاعِ ؛ لِأَنَّ الاِتِّبَاعَ فِعْلُنَا وَهُوَ لَا يَكُونُ دَلِيلًا» اهـ.

«كَمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ»، «لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ»، «وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ»، ونحوها:

كلُّ ذلك في حُكم الإجماع الفِعْليِّ (١) فالمراد بالنَّاس، وبالسَّلَفِ وَالْحَلَفِ جميعُهم ؛ لأنَّ أَلْ فيه للاستغراق بقرينة المقام، فإن عملَ أُناسٍ مَعدودين ليس من الدليل في شيء، ولِمَا في

⁽١) ويدل على اتحادِ قولهِم: «كَمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ» وقولهِم: «لاِتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْحُلَفِ» تعليلُ أصحابِ شرحِ المنهج والمغنى والنهاية - لاشتراط العربية في خطبة الجمعة – بالثاني، حينها يُعبِّر عنه المحلى بالأول.

جمع الجوامع وشرح المحلي له: «(وَالْجَمْعُ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ) نَحْوُ «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» (أَو الْإِضَافَةِ) نَحْوُ «يُوصِيكُمْ اللهُّ فِي أَوْلَادِكُمْ» (لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ) لِتَبَادُرِهِ إِلَى الذِّهْنِ» اهـ، قال العطار والبناني:«وَمِثْلُ الْجُمْعِ اسْمُ الْجُمْعِ كَقَوْمِ وَرَهْطٍ» اهـ.

ويؤيده ما في الجمع وشرحه: "وَالْأَكْثَرُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: "فَكُنَّا مَعَاشِرَ النَّاسِ" أَوْ "كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ فِي عَهْدِهِ ﷺ لِظُهُورِ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ النَّاسِ الَّذِي هُوَ إِجْمَاعٌ" اهم قال العطار (قَوْلُهُ: الَّذِي هُوَ إِجْمَاعٌ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ وَجْهَ الْحُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعُ دُونَ التَّقْرِيرِ" (١) اهـ.

فهو دليلٌ صالحٌ للترجيح، ولا يستقلُّ حُجَّةُ (٢) فقد سبق آنفا تصريحُ ابن حجر رحمه الله تعالى – بذلك في تكبير الْعِيدِ الذي عليه عَمَلُ النَّاسِ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ، وقال في سنن الأذان والإقامة: «(وَأَنْ يُؤَذِّنَ) وَيُقِيمَ (قَائِيًا) وَعَلَى عَالٍ احْتِيجَ إلَيْهِ وَ (لِلْقِبْلَةِ) ؛ لِأَنَّهُ اللهُ وَ سَنَ الأذان والإقامة: «(وَأَنْ يُؤذِّنَ) وَيُقِيمَ (قَائِيًا) وَعَلَى عَالٍ احْتِيجَ إلَيْهِ وَ (لِلْقِبْلَةِ) ؛ لِأَنَّهُ اللهُ وَخُلْفًا وَخَلْفًا، وَلِحَبْرِ الصَّحِيحَيْنِ: «يَا بِلالُ قُمْ فَنَادِ»، بَلْ يُكْرَهُ أَذَانُ غَيْرِ مُسْتَقْبِلٍ وَكَأَمَّهُمْ إللَّا فَلُ وَخُلْفًا وَخَلْفًا، وَلِحَبْرِ الطَّبَرَانِيِّ وَأَبِي الشَّيْخِ أَنَّ بِلالًا كَانَ يَتُرُكُ الإسْتِقْبَالَ فِي بَعْضِهِ غَيْرِ الْمُنْعُورِ الَّذِي هُو فِي حُكْمِ الْإِجْمَاعِ المُؤيَّدِ بِالْحَبْرِ المُرْسَلِ «اسْتَقْبل وَأَذَن»، عَلَى أَنَّ الْحُبْرَ ضَعِيفٌ» اهـ.

فقوله: ﴿ فِي حُكْمِ الْإِجْمَاعِ ﴾ إيهاءٌ إلى أنه ليس نفسَ الإجماع الفِعْليِّ فإن حقيقتَه إجماعُ فعلِ مجتهدِي عصرٍ ، وهذا لَم يثبت أنه فعلُهم ، لكنه - على تقدير أن الفعل لغيرهم - في حُكمِ إجماعهم الفِعْليِّ لِعلمهِم به وعدم إنكارِهم له ، لأنه لم يُنقَل فيكون خرقهُ كخرقه حراما ؛ قال في التحفة في (فَصْلُ) فِي بَيَانِ حُكْم مَنْفَعَةِ الشَّارِعِ وَغَيْرِهَا مِنْ كتاب إحْيَاءِ المُوَاتِ: ﴿ قَالَ شَيْخُنَا: ... وَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ خَرْقَ الْإِجْمَاعِ وَلَوْ فِعْلِيًّا مُحَرَّمٌ عَلَى مُفْتِي زَمَانِنَا وَحَاكِمِهِ لِانْتِفَاءِ الْإِجْبَهَادِ عَنْهُمَا، فَإِنْ فُرضَ وُجُودُ مُجْتَهِدٍ فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَحُرُمُ أَيْ الْخِرْقُ فِي الْإِجْمَاعِ الْفِعْلِيِّ الْمُعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ مَا الْمُعْلِيِّ] فِي إِنْجَاعِ الْفِعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْجَاعِ الْفِعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْجَاعِ الْفِعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْ عَلِي الْمَعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْ عَلَى مُنْ قَلِي الْمُعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْ عَلَى مُولِي وَهُو الْوَجْهُ وَلَيْ الْمُعْلِيِّ عَلْهُ اللهِ عَلَى مُولِي وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْجَاعِ الْفِعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلُهُ عَلَى مُولِي وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْهُ فَيْكُمْ وَلَى الْمُعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى إِنْهَاءٍ وَلَوْ الْقَوْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى الْمُعْلِيِّ الْمُعْلِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى الْعَلْقُولِيِّ وَهُو الْوَجْهُ وَلَى الْمُعْلِيِّ وَالْمَوْلِيِّ وَهُو الْوَعْلِيِّ وَهُو الْوَعْلِي وَلَى الْوَالْفِي الْمُعْلِيِّ وَالْمُولِ الْمُعْلِيِّ وَلَى الْمَعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِيِّ وَلَى الْمُعْلِي وَلَى الْهُهُ الْمُؤْلِقُ وَلَى الْمُعْلِي الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِي الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِي الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلِهُ وَلِهُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ ا

⁽١) لكن في غاية الوصول في شرح لب الأصول لشيخ الإسلام: «لظهوره في تقرير النبي ﷺ عليه» اهـ.

⁽٢) إلا بانضهام قرائن خارجية - كما في لغة الخطبة - أو أدلة أخرى كما سيأتي آنفا.

⁽٣) وفي شرح جمع الجوامع للمحلي في بحث حُرْمَةِ خَرْقِ الْإِجْمَاعِ: «وَالْخَرْقُ يَصْدُقُ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ كَمَا يَصْدُقُ الْإِجْمَاعُ بِهِمَا» اهـ.

عُلِمَ صُدُورُهُ مِنْ مُجُتَهِدِي عَصْرِ فَلا عِبْرَةَ بِإِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْأَذْرَعِيَّ وَغَيْرُهُ كَثِيرًاما يَعْتَرِضُونَ الشَّيْخَيْنِ وَالْأَصْحَابَ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ الْفِعْلِيَّ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرُوهُ فَإِذَا عَلَيْهِمْ الإعْتِرَاضُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعُ عَلِمْتَ ضَابِطَهُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِمْ الإعْتِرَاضُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعُ مُجْتَهِدِي عَصْرٍ أَوْ لاَ، نَعَمْ مَا ثَبَتَ فِيهِ أَنَّ الْعَامَّةَ تَفْعَلُهُ وَجَرَتْ أَعْصَارُ المُجْتَهِدِينَ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ وَعَدَم إِنْكَارِهِمْ لَهُ يُعْطَى حُكْمَ فِعْلِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَتَأَمَّلُهُ » اهـ.

وقد صرح شيخ الإسلام في غاية الوصول في شرح لب الأصول بأن تقريرهم أيضا إجماعٌ، حيث قال في تعريف الإجماع: «هو اتفاق مجتهدي الأمة بالقول أو الفعل أو التقرير بعد وفاة محمد ﷺ في عصر على أي أمر كان» اهـ.

وقول صاحب التحفة السابق: «المُؤيَّدِ بِالْخَبَرِ» إِيهاءٌ إلى عدم استقلاله حجةً ؛ ولهذا زاد في المغني والنهاية في تعليل اشتراط العربية في خطبة الجمعة مع هذا التعليل علةً أخرى حيث قالا: «(وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً) لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَلِأَنَّهَا ذِكْرٌ مَفْرُوضٌ فَاشْتُرِطَ فِيهِ ذَلِكَ كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ» اهـ.

واكتفى في التحفة هنا بقولها: «لِلاتِّبَاعِ» وهو _ كما سبق _ عبارةٌ عن المُأْثُورِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ، كما عَلَّل به وبأَنَّهَا ذِكْرٌ الخ في «المجموع» حيث قال: «هل يُشترَط كون الخطبة بالعربية ؟ فيه طريقانِ، أصحُّهما – وبه قطع الجمهور – يشترطُ لأنه ذِكرٌ مفروضٌ فشُرِطَ فيه العربية كالتشهد وتكبيرة الإحرام مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وكان يخطب بالعربية . الثاني: فيه وجهان – حكاهما جماعةٌ منهم المتولي –، أحدهما: هذا، والثاني: مستحبُّ(۱) ولا

⁽۱) فعند صاحب هذا الوجه أن عمل السَّلَفِ وَالْخَلْفِ بالتزام العربية إنها يثبت به أنها مطلوبة الأ أن الطلب واجب نظير عملِهم في تَرْتِيبِ أَرْكَانِ الْخُطْبَتَيْنِ، قال في المجموع: «الترتيب بين أركان الخطبة مأمور به وهل هو واجب أو مستحب ؟ فيه وجهان، أحدهما: - وبه قطع جمهور العراقيين وغيرهم - ليس هو بشرط فله التقديم والتأخير، ونقله الماوردي عن نص الشافعي، والثاني: أنه شرط فيجب تقديم الحمد ثم الصلاة ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء وبهذا قطع المتولي، وقال البغوي وغيره من الخراسانيين يجب تقديم الحمد ثم الصلاة ثم الوصية ولا ترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينها وبين غيرهما، والصحيح الأول لأن المقصود الوعظ وهو حاصل ولم يَردُ نصٌ في اشتراط الترتيب، والله أعلم» اهـ.

يشترط، لأن المقصود الوعظُ وهو حاصلٌ بكل اللغات» اهى وقد سبق الكلام على هذه العبارة في بيان الطرق.

وهذا الوجه الثاني من عدم اشتراط العربية وجه فاسِد في المذهب لا يجوز تقليده ؛ كما أشار إلى ذلك في أصل الروضة حيث قال: «وهل يشترط كون الخطبة كلها بالعربية ؟ وجهان، الصحيح اشتراطه» اهم فأفاد تعبيره بـ «الصحيح» فسادَ مقابله ؛ كما هو اصطلاحُه فيه كما مر.

وإنها اكتفى المحلي في التعليل هنا بقوله: «كُمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ» وشيخ الإسلام في شرح المنهج بقوله: «لاِتّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ» نظرًا إلى أن له هنا قوةً لأمرِ خارجيًّ، وهو التزامُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ بالعربية مع كثرة الدواعي للخطبة بلغة القوم، فقد كان الصحابة يخطبون الناس باللغة العربية في كلّ بلادٍ عجمية يفتتحونها، فدل ظاهرُ ذلك على أنهم علموا منه ﷺ أنها شرطٌ لصحة الخطبة.

ويدل على عدم استقلاله حجةً - ما لم يَحْتَفَّ بقرائن خارجية كها في لغة الخطبة أو أدلة أخرى - ردُّهُم على مَن علَّل به لاشتراط الترتيب بين أركان الخطبة ففي التحفة مع المتن: «(مُرَتَّبَةً الْأَرْكَانُ الثَّلَاثَةُ الْأُولُ) فَيَبْدَأُ بِالْحَمْدِ فَالصَّلَاةِ فَالْوَصِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ... (قُلْتُ: الْأَصَّحُ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَاللهُ أَعْلَمُ) لِلْأَنَّ تَرْكَهُ لَا يُخِلُّ بِالْمُقْصُودِ الَّذِي هُوَ الْوَعْظُ لَكِنَّهُ يُنْدَبُ خُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ» اهونحوه في شرح المحلي.

وفي المعني: «(مُرَتَّبَةً الْأَرْكَانُ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى) عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ فَيَبْدَأُ بِالْحَمْدِ ثُمَّ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ، وَكَذَا أَيْضًا صَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَلَمْ يُصَحِّعُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَلَمْ يُصَحِّعُ فِي الْكَبِيرِ شَيْئًا، وَسَيَأْتِي تَصْحِيحُ المُصنَّفِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ،... (قُلْتُ: الْأَصَحُ أَنَّ تَرْتِيبَ فِي الْكَبِيرِ شَيْئًا، وَسَيَأْتِي تَصْحِيحُ المُصنَّفِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ،... (قُلْتُ: الْأَصَحُ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالله أَعْلَمُ الْحُصُولِ المُقْصُودِ بِدُونِهِ ؟ لِأَنَّ المُقْصُودَ الْوَعْظُ وَهُو حَاصِلُ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالله أَعْلَمُ الْحُصُولِ المُقْصُودِ بِدُونِهِ ؟ لِأَنَّ المُقْصُودَ الْوَعْظُ وَهُو حَاصِلُ وَلَمْ يَلِهُ فِي الْأَرْكَانِ لَيْسَ فِي النَّرْطِ، وَالله أَعْلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَالمُبْسُوطِ، وَجَزَمَ بِهِ أَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ بَلْ هُوَ سُنَةً " الله ونحوه في النهاية.

لكن هذا الوجه باستحباب العربية فاسدٌ في المذهب لا يجوز العمل به لأن عمل السَّلَفِ وَالْحَلَفِ بالتزام
 العربية ليس كعملهم بتَرْتيبِ الأَرْكَانِ لما سيأتي آنفا من قوة العمل الأول بأمرِ خارجيِّ.

وإنها ردُّوا تعليل وجوب الترتيب بذلك لأن مجرَّدَ العمل في شأنِ مثلِه يحتمل الوجوبَ والندبَ، فلم يَثبُتْ إلا أنه مطلوبٌ، فإنه مِن وَقَائِعَ فِعْلِيَّةٍ وهي مُحتَّمِلَةٌ لوجوه، ولعل هذا سِرُّ عدمِ استقلاله حجةً، فنظيرُ هذا الإجماعِ الفِعليِّ السُّنَّةُ، لا خلافَ في حُجِّيتِها قوليةً كانتْ أو فِعْليةً أو تقريريَّة، ومع ذلك ليست الثلاثةُ في مرتبةٍ واحدة في الاحتجاج بها فإن غير القولية تندفع بنحو قوليةٍ تُعارضها ؛ ولذلك تجد صاحبَ التحفة يَلهَج في غيرِ موضعٍ في ترك العمل بسُنَة فِعْلية بأنها وَقَائِعُ فِعْلِيَةٌ مُحتَّمِلَةٌ (١).

فلعل خَرْقَ الْإِجْمَاع الْفِعْلِيّ في ذلك بإنكار كون الترْتِيب مطلوبًا حتى على الندب، فيكون حراما^(٢)، لا بترك الترْتِيب فلا يخفى أنه جائزٌ، وقد صرح به في المجموع وغيره.

لا يقال: لعل مَنْ رجَّح عَدَمَ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ وَقَالَ بِنَدِيهِ أَنكُو أَنَّ النَّاسَ جَرَوْا عَلَى ذَلِكَ فَالحَلاف راجعٌ إلى وجودِ عملِ النَّاسِ وعدمِه، لأنا نقول: بل مَن قَالَ بِنَدبِهِ مُقِرُّ أَيضًا بأَنَّ النَّاسَ جَرَوْا على ذَلِكَ فَفي شَرْحِ المَنْهَجِ: «(وَسُنَّ تَرْتِيبُهَا) أَيْ أَرْكَانِ الْخُطْبَتَيْنِ بِأَنْ يَبْدَأ بِأَنَّ النَّاسَ جَرَوْا على ذَلِكَ فَفي شَرْحِ المَنْهَجِ: «(وَسُنَّ تَرْتِيبُهَا) أَيْ أَرْكَانِ الْخُطْبَتَيْنِ بِأَنْ يَبْدَأ بِالنَّاسَ جَرَوْا على ذَلِكَ فَفي شَرْحِ المَنْهَجِ: «(وَسُنَّ تَرْتِيبُهَا) أَيْ أَرْكَانِ الْخُطْبَتَيْنِ بِأَنْ يَبْدَأ بِالنَّاسَ جَرَوْا على ذَلِكَ فَفي شَرْحِ المَنْهَجِ: «أَوَصِيَّةِ ثُمَّ الْقِرَاءَةِ ثُمَّ الدُّعَاءِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلْفُ، وَإِنَّا لَمْ يَجِبْ لِحُصُولِ المُقْصُودِ بِدُونِهِ» اهـ.

ولا يقال أيضا: إنهالم يَحتجُّوا به هنا لأن الترتيب ليس جزءً ذاتيًّا للخطبة وإنها هو كيفيَّةٌ لأجزائها بخلاف العربية فإنها ذاتُ الخطبة، لأنا نقول: بل هما سواءٌ ولذلك جعلوا كلا منهما

⁽١) كقول التحفة في آداب الجمعة: «وَأَفْضَلُ ثِيَابِهِ الْأَبْيَضُ فِي كُلِّ زَمَنٍ حَيْثُ لَا عُذْرَ عَلَى الْأَوْجَهِ لِلْخَبِرِ الصَّحِيح: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمْ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَبْرِ ثِيَابِكُمْ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْنَاكُمْ»، فَإِنْ قُلْتَ: صَحَّ: «أَنَّهُ ﷺ وَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عَامَةٌ سَوْدَاءُ»، وَفِي رِوايَةِ: «دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عَامَةٌ سَوْدَاءُ يَلْبَسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَيُرْخِيهَا خَلْفَهُ» وَعَلَيْهِ شُقَةٌ سَوْدَاءُ يَلْبَسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَيُرْخِيهَا خَلْفَهُ» وَفِي أُخْرَى عِنْدَ ابْنِ عَدِيِّ: «كَانَ لَهُ عَامَةٌ سَوْدَاءُ يَلْبَسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَيُرْخِيهَا خَلْفَهُ» وَفِي أُخْرَى لِلطَّبَرَانِيِّ: «أَنَّهُ عَمَّمَ عَلِيًّا بِعِهَامَةٍ سَوْدَاءَ وَأَرْسَلَهُ إِلَى خَيْبَرَ»، وَيُقِلَ لُبْسُ السَّوَادِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؟ قُلْتُ: هَذِهِ كُلُّهَا وَقَائِعُ فِعْلِيَّةٌ مُخْتَمِلَةٌ فَقُدِّمَ الْقَوْلُ – وَهُو الْأَمْرُ بِلْبُسِ الْبَيَاضِ – عَلَيْهَا» الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؟ قُلْتُ: هَذِهِ كُلُّهَا وَقَائِعُ فِعْلِيَّةٌ مُعْتَمِلَةٌ فَقُدِّمَ الْقَوْلُ – وَهُو الْأَمْرُ بِلُبْسِ الْبَيَاضِ – عَلَيْهَا»

⁽٢) وأما إنكار الطلب فِي تَكْبِيرِ الْعِيدِ على الهيئة المأثورة عن عَمَل النَّاسِ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ فلعل القائل به يُنكِر أنه عَمَلُ السَّلَف وَالْحَلَف، أو يقول: إنه مِن وَقَائِعَ فِعْلِيَّةٍ تَحْتَمِل وجوها عنده، والله أعلم.

شرطا لا ركنا فإن ذات الخطبة هي المعاني واللغة كيفيَّةٌ لأركانها ؛ ويدل عليه قولهم: (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْخُطْبَةِ عَرَبِيَّةً) فالمشروط موصوفٌ والشرطُ صفتُه وكيفيَّتُه.

ثم إن ما يترجح بهذا التعليل يختلف حسب شأن المعلَّل، فقد علَّلوا به الوجوبَ كما في لغة الخطبة، والندبَ كما في شَرْحِ المَنْهَجِ لِسَنِّ تَرْتِيبِ أَرْكَانِ الْخُطْبَتَيْنِ، والجوازَ ففي التحفة في كتاب النكاح: «(وَ) الْأَصَحُّ حِلَّ النَّظَرِ (إلَى صَغِيرَةٍ) لَا تُشْتَهَى كَمَا عَلَيْهِ النَّاسُ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ» اهـ.

وفي المغني في كِتَابِ الْهِبَةِ: (وَلَا يُشْتَرَطَانِ) أَيْ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ (فِي الْهَدِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ يَكْفِي الْبَعْثُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَاكَ) وَيَكُونُ كَالْقَبُولِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ فِي الْأَعْصَارِ» اهـ.

«فِيهِ مَظِنَّةً لِكَذَا»، «هُوَ مَظِنَّةً لِكَذَا»، «مِنْ شَأْنِهِ كَذَا»، «خوفًا مِنْ كَذَا»، «خَشْيَةً كَذَا»؛ «خَشْيَةً كَذَا»؛

كثيرًاما يُعَلِّلُونَ بِمَظِنَّة الشَّيءِ، وهو مَوْضِعٌ يُظَنُّ فيه وُجودُه فَلَا نَظَرَ فيه إِلَى جَميعِ الْأَفْرَادِ فلا بأس بتَخَلُّفِه فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ ؛ قال في القاموس: «ومَظِنَّةُ الشَّيءِ بكسرِ الظَّاءِ: مَوْضِعٌ يُظَنُّ فيه وُجودُه» اهـ.

وفي التحفة: «وَإِنَّمَا حَرُمَ نَظَرُهُمَا [أي الْوَجْه وَالْكَفَّيْنِ من المرأة] كَالزَّائِدِ عَلَى عَوْرَةِ الْأَمَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ مَظِنَّةٌ لِلْفِتْنَةِ» اهـ.

وفي المحلي في أسباب الحدث: «(الثَّانِي زَوَالُ الْعَقْلِ) أَيْ التَّمْيِيزِ بِنَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ كَجُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سُكْرٍ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: «الْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» وَغَيْرُ النَّوْمِ مِمَّا ذُكِرَ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي الذُّهُولِ الَّذِي هُوَ مَظِنَّةٌ لِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ الدُّبُرِ» اهـ.

ويُعبَّر عن المَظِنَّة بألفاظٍ كثيرة، منها: الشَّأْن كها سيأتي عن الفتاوى الكبرى، ومنها: الخوفُ لعدم اختصاصه في اللغة بكونه عن أمارة معلومة، بخلاف الخشية فهي عندهم

للمَئِنَّةِ (١) لاختصاصها في اللغة بكونها عن علم ومعرفة غالبا، كما بينتُ ذلك في كتابي الحافل في الخافل في الغرق المؤرق المسمى بـ «نيل الأرّب في فروق لغة العَرّب» (٢).

ومنه قولُ المحلي: «وَحُضُورُهُنَّ المُسْجِدَ فِي جَمَاعَةِ الرِّجَالِ يُكْرَهُ لِلشَّوَابِّ دُونَ الْعَجَائِزِ خَوْفَ الْفِتْنَةِ» اهـ.

وفي التحفة: «بُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَمُّنَّ ؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ عَنْ التَّهْمَةِ الَّتِي قَدْ تَخْصُلُ مِنْ الْخُرُوجِ لَا سِيَّا إِنْ اشْتُهِيَتْ أَوْ تَزَيَّنَتْ، وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَ لَمَا حُضُورُ جَمَاعَةِ المُسْجِدِ إِنْ كَانَتْ تُشْتَهَى، وَلَوْ فِي سِيَّا إِنْ اشْتُهِيَتْ أَوْ تَزَيَّنَتْ، وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَ لَمَا حُضُورُ جَمَاعَةِ المُسْجِدِ إِنْ كَانَتْ تُشْتَهَى، وَلَوْ فِي شِيَابٍ رَثَّةٍ أَوْ لَا تُشْتَهَى وَبِهَا شَيْءٌ مِنْ الزِّينَةِ أَوْ الطِّيبِ، وَيَحُرُمُ عَلَيْهِنَّ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيٍّ أَوْ حَلِيلٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ هُمَا فِي أَمَةٍ مُتَزَوِّ جَةٍ، وَمَعَ خَشْيَةٍ فِنْنَةٍ مِنْهَا أَوْ عَلَيْهَا» اهى فقوله: «الَّتِي قَدْ تَحْصُلُ» تعبيرٌ عن المُئنَّة ؛ ولذا عرج بكراهة الْخُرُوجِ إذاك، وقوله: «وَمَعَ خَشْيَةٍ» تعبيرٌ عن المُئنَّة ؛ ولذا صرح بحرمة الْخُرُوجِ إذاك.

وقال ابن حجر – رحمه الله تعالى – في الفتاوى الكبرى في بَاب الْأَشْرِبَةِ وَالْمُخَدِّرَاتِ: أَنَّ مِنْ شَأْنِ السُّكْرِ بِنَحْوِ الْحَمْرِ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ النَّشُوةُ وَالطَّرَبُ وَالْعَرْبَدَةُ (٣) وَالْعَضَبُ وَالْحَمِيَّةُ، وَمِنْ شَأْنِ السُّكْرِ بِنَحْوِ الْحَشِيشَةِ وَالْجُوْزَةِ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ أَضْدَادُ ذَلِكَ مِنْ تَخْدِيرِ الْبَدَنِ وَفُتُورِهِ وَمِنْ شَأْنِ السُّكُو بِنَحْوِ الْحَشِيشَةِ وَالْجُوْزَةِ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ أَضْدَادُ ذَلِكَ مِنْ تَخْدِيرِ الْبَدَنِ وَفُتُورِهِ وَمِنْ طُولِ السُّكُوتِ وَالنَّوْمِ وَعَدَمِ الْحَمِيَّةِ. وَبِقَوْلِي «مِنْ شَأْن» فِيهِمَا يُعْلَمُ رَدُّ مَا أَوْرَدَهُ وَمِنْ طُولِ السُّكُوتِ وَالنَّوْمِ وَعَدَمِ الْحَمِيَّةِ. وَبِقَوْلِي «مِنْ شَأْن» فِيهِمَا يُعْلَمُ رَدُّ مَا أَوْرَدَهُ

⁽١) في الفائِقِ للزَّمَخْشريّ: مَئِنَّةٌ مَفْعِلَةٌ مِن أَنَّ التَّوْكِيدِيَّة غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ مِن لفْظِها، لأنَّ الحُروفَ لا يُشْتَق منها، وإنَّما ضُمِّنَتْ حُرُوفُ تَرْكِيبها لإيضَاحِ الدَّلاَلَةِ على أَنَّ معْناها فيها، والمعنى: مَكانُ يقولُ القائِلُ: إِنَّهُ كَذَا ؛ وقيلَ: اشْتُقَ مِن لفْظِها بعْدَما جُعِل اسمًا» اهـ تاج، قوله: «بعْدَما جُعِل اسمًا» قال في الفائِقِ: «كما أُعْرِبتْ ليتَ ولَوْ ونُونَّتَنا في قوله: «إن لَوَّا وإن لَيْتًا عَنَاءٌ» اهـ.

⁽٢) في مفردات الراغب وبصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي: «الخوف: توقَّعُ مكروهِ عن أمارة مظنونة أو معلومة» اهم، وفيها: عن أمارة مظنونة أو معلومة» اهم، وفيها: «الخشية: خوف يَشُوبُهُ تعظيمٌ، وأكثر ما يكون ذلك عن عِلْمٍ بها يُحْشَى منه ؛ ولذلك خُصّ العلماءُ بها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلْمَاتُوا ﴾ [فاطر: ٢٨] أهم.

وفي التحفة النظامية نقلا عن رياض السالكين: «أن الخوف: توقُّعُ مكروهٍ عن أمارة، والخشية: خوف يَشُوبُهُ تعظيمُ المَخْثِيِّ مع المعرفة» اهـ.

⁽٣) وهي سوء الخلُق.

الزَّرْكَشِيُّ عَلَى الْقَرَافِيِّ مِنْ أَنَّ بَعْضَ شَرَبَةِ الْخَمْرِ يُوجَدُّ فِيهِ مَا ذُكِرَ فِي نَحْوِ الْحَشِيشَةِ وَبَعْضَ أَكَلَةِ نَحْوِ الْحَشِيشَةِ يُوجَدُ فِيهِ مَا ذُكِرَ مِنْ الْخَمْرِ، وَوَجْهُ الرَّدِّ أَنَّ مَا نِيطَ بِالْمَظِنَّةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ أَكَلَةِ نَحْوِ الْحَشِيشَةِ يُوجَدُ فِيهِ مَا ذُكِرَ مِنْ الْخَمْرِ، وَوَجْهُ الرَّدِّ أَنَّ مَا نِيطَ بِالمَظِنَّةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ خُرُوجُ بَعْضِ الْأَفْرَادِ كَمَا أَنَّ الْقَصْرَ فِي السَّفَرِ لَمَا نِيطَ بِمَظِنَّةِ المُشَقَّةِ جَازَ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدُ المُشَقَّةُ فِي كَثِيرِ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ» اهد.

وفي التحفة: «لَوْ أَخْبَرَ نَائِمًا غَيْرَ مُمْكَنِ مَعْصُومٌ كَالْخَضِرِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ نَبِيٌّ بِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَنتقِضُ وُضُوءُهُ وَاعْتَمَدَهُ بَعْضُهُمْ وَقَدْ تُنَازِعُهُ قَاعِدَةُ أَنَّ مَا نِيطَ بِالمُظِنَّةِ لَا غَرْقَ بَيْنَ وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ كَالْمُشَقَّةِ فِي السَّفَرِ (۱)... وَلَا يَنتقِضُ وُضُوءُ نَبِيِّنَا كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى فَرْقَ بَيْنَ وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ كَالْمُشَقَّةِ فِي السَّفَرِ (۱)... وَلَا يَنتقِضُ وُضُوءُ نَبِيِّنَا كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى الله مَّ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ بِالنَّوْمِ لِبَقَاءِ يَقَظَةٍ قُلُومِهِمْ فَتُدْرِكَ الْخَارِجَ» اهم، قَوْلُهُ: «وَقَدْ تُنَازِعُهُ إِلَحْ قَالَ الْبَصِرِيُّ: «يُوقِيدُ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللهِ الْبُصِرِيُّ: «يُؤيِّدُ الأَوْبَ وَيُضْعِفُ المُنازَعَةَ فِيهِ تَعْلِيلُهُمْ لِاسْتِثْنَاءِ نَوْمِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ بِيهِظَةِ قُلُومِمِمْ فَتُدْرِكُ الْخَارِجَ فَتَأَمَّلُ» اهم شرواني.

قلتُ: تَعْلِيلُهُمْ لِعدم نقضِ نَوْمِ مُمكِّنٍ مَقْعَدَهُ بِالْأَمْنِ مِنْ خُرُوجِ شَيْءٍ حِينَئِدٍ يدل على أن الحكم فيه منوطٌ بمَظِنَّةِ عدمِ الخروج لا بمَظِنَّةِ الخُروجِ، وفي خبر المعصوم – وهو مفيدٌ للعلم اليقيني كما في شرح العقائد –، وفي نَوْمِهم عَلَيْهِم الصلاةُ والسلام أيضا مَظِنَّةُ عدمِ الحروج بل مَئِنَتَهُ، فلعل القولَ الحاسمَ إن كانت المسائلُ الثلاث مما نيط بمَظِنَّةِ عدمِ الحُروجِ فلا حاجة للاستثناء، وإن كانت مما نيط بمَظِنَّةِ الحُرُوجِ فلي مستثناةٌ لأدلةٍ أخرى، والله تعالى أعلم.

«الشَّكُّ»، «التَّوَهُّمُ»، «الظَّنُّ»، «غَلَبَهُ الظَّنِّ»، «اليَقِينُ»، «التَّحَّقُّى»:

في تحرير ألفاظ التنبيه للنووي - رحمه الله تعالى -: «الشَكُّ»: حيثُ أَطلَقُوه في كُتُبِ الفقهِ أرادوا به التردُّدَ بين وجود الشيء وعدمِه سواءٌ استوى الاحتمالان أم تَرَجَّحَ أحدُهما، وعند الأصوليين: إنْ تَساوَى الاحتمالانِ فهو: «شَكُّ»، وإلاَّ فالراجحُ: «ظَنٌ»، والمرجوحُ: «وَهُمٌ»، وقولُ الفقهاء موافِقٌ للغة ؛ قال ابنُ الفارسِ وغيرُه: «الشك»: خلافُ اليقينِ» اهـ.

⁽١) ونقله الزيادي في حاشية المنهج، وسكت عليه.

وفي رسالة التنبيه: «في أصل الكردي [ص ٣٤٤] ما نصه: «وفي شرح العُباب للشارح: «قال الزركشي: «وقد نَبَّهَ الإمامُ في الصلاة من «النهاية» على فائدة وهي: أن الشك لا بد أن يكون مع قيام المقتضي لكل واحد من الأمرين، وقال: «هو اعتقاد أَنْ يَتَقَاوَمَ سَببُها ؟ فعُلِمَ منه أن مجردَ التردد في الأمرين من غير قيامٍ ما يقتضي ذلك لا يُسمى شكًا، وكذلك مَنْ غَفَلَ عن شيء بالكُلِّية فسُئِلَ عنه لا يسمى شكًا ؟»، وكلام الراغب يُوافِقه».

وقال في الإيعاب: «مرادُ النووي بقوله في تحريره: «مرادُ الفقهاءِ حيث أطلقوا الشكَّ: مطلَقُ التردد» أن ذلك باعتبار الأَغلب، قال: «وقولُ الرافعي: «المشهورُ أنَّه الطَرَفانِ المتساويان» أراد به عند الأصوليينُ» اهما في رسالة التنبيه.

وفي النهاية: وَمَنْ تَيَقَّنَ طُهْرًا أَوْحَدَثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ عَمِلَ بِيَقِينِهِ، وَالْمُرَادُ بِالشَّكَ هُنَا وَشَكَ فِي ضِدِّهِ عَمِلَ بِيَقِينِهِ، وَالْمُرَادُ بِالشَّكَ هُنَا وَفِي مُعْظَمِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ (١): مُطْلَقُ التَّرَدُّدِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى السَّوَاءِ أَمْ أَحَدُ طَرَفَيْهِ أَرْجَح، قَالَهُ فِي الدَّقَائِقِ» اهـ.

وفي تهذيب الأسماء واللغات: «قال الإمام أبو القاسم الرافعي في باب الاجتهاد في المياه: اعلم أن الفقهاء كثيرًا ما يُعبرون بلفظ المعرفة واليقين عن الاعتقاد القوي علما كان أو ظنا مؤكّدا، ويجري ذلك في لسان أهل العرف» اهـ.

و «التَّوَهُّمُ»: في حاشية عميرة عند قولَ المحليّ: «وإِنْ تَوَهَّمَهُ» أي وَقَعَ في وَهْمِهِ أي ذِهنِه وُجُودُهُ أي جَوَّزَ ذلك» ما نصه: «قَوْلُ الشَّارِحِ: (أَيْ وَقَعَ فِي وَهْمِهِ أَيْ ذِهْنِهِ إِلَخْ) يَعْنِي لَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّوَهُّمِ فِي المُّرْفُ المُرْجُوحُ بَلْ المُرَادُ بِهِ وُقُوعُ المُّرَادُ بِالتَّوَهُّمِ فِي المُّرْبُوحُ بَلْ المُرَادُ بِهِ وُقُوعُ المُرَادُ بِالتَّوَهُّمِ فِي المُّرْبُوحُ بَلْ المُرَادُ بِهِ وُقُوعُ

⁽١) وخرج بمعظم أبواب الفقه ما ذكره الشارح في شرح العباب بقوله: "وقد يفرقون كها لو ظن أن في المذبوح حياة عند ذبحه يحل، بخلاف ما إذا شك، وكها يحل القضاء بالعلم، والأكلُ مِن مال الغير، وركوبُ البحر يظنِّ ثبوتِ الحقِ والرضا والسلامة، بخلافِها مع الشك، وكها يقع الطلاق بالظن دون الشك كها قاله الرافعي في الاعتكاف ولهذا وقع في "إِنْ حِضْتِ" بمجرد رؤية الدم، وفي "إِنْ تَخَمَّر هذا العصيرُ ثم مَّخَلَل فأنتِ طالقٌ ثم وُجِد خَلاً وقع، على ما قاله الزركشي لأن الغالب أن لا يتخلل إلا بعد التخمر، وكها يسن نقض الطهارة والوضوء عند ظن الحدث دون الشك فيه على ماقاله العبادي اهـ أصل الكردي [ج١ص ٢٣٥]» اهـ شيخ شيخنا.

الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ رَاجِحًا أَوْ مَرْجُوحًا أَوْ مُسْتَوِيًا وُقُوعُهُ وَعَدَمُهُ» اهـ كلام عميرة. وفي القليوبي: «قوله: «جَوَّزَ ذلك»: أشار إلى أن المراد بالتوهم: مطلق التردد ولو بِرَاجِحِيَّةٍ» اهـ. ونقله شيخُ شيخِنا – رحمه الله تعالى –.

"الظَّنُّ»، وَ"غَلَبَةُ الظَّنِّ»: في فتاوى ابن حجر - رحمه الله تعالى -: "سُئِلَ - نَفَعَ اللهُّ بِهِ - مَا لَفْظُهُ: "هَلْ غَلَبَةُ الظَّنِّ تُخَالِفُ مُجَرَّدَ الظَّنِّ إِذْ هُوَ الطَّرَفُ الرَّاجِحُ ؟»

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «جَرَى ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى اتَّحَادِهِمَا حَيْثُ قَالَ - فِي قَوْلِ الْغَزَالِيِّ فِي الْقَذْفِ الْوَعْلَبَ عَلَى ظَنَّهِ زِنَاهَا» -: «اسْتَعْمَلَ هُو وَغَيْرُهُ الظَّنَّ هُنَا فِي مُطْلَقِ التَّرَدُّدِ مِنْ غَيْرِ نَظَرِ إِلَى الرَّاجِحِ مِنْهُ، وَهُو اصْطِلَاحُ المُتَقَدِّمِينَ، إِذْ جَعَلَ غَلَبَةَ الظَّنِّ هِي الْمُؤَثِّرَةَ، وَلَوْ اسْتَعْمَلَهُ بِحَسَبِ الرَّاجِحِ مِنْهُ، وَهُو اصْطِلَاحُ المُتَقَدِّمِينَ، إِذْ جَعَلَ غَلَبَةَ الظَّنِّ هِي الْمُؤَثِّرَةَ، وَلَوْ اسْتَعْمَلَهُ بِحَسَبِ اصْطِلَاحِ المُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِالْغَلَبَةِ لِأَنَّ أَوْلَ الدَّرَجَاتِ تَكْفِي فِيهِ إِذَا لَا ضَابِطَ اصْطِلَاحِ المُتَأْخِرِينَ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِالْغَلَبَةِ لِأَنَّ أَوْلَ الدَّرَجَاتِ تَكْفِي فِيهِ إِذَا لَا ضَابِطَ اصْطِلَاحِ المُتَأْخِرِينَ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِالْغَلَبَةِ لِأَنَّ أَوْلَ الدَّرَجَاتِ تَكْفِي فِيهِ إِذَا لَا صَابِطَ الْعَلَمُ وَاعْتَرُ ضَابِطَ الْعَرْاءِ بَلْ ظَاهِرُ كَلامِ الْغَزَالِيِّ خِلَافُهُ، وَأَنَّهُ يُعْتَجُ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى مُجَرِّدِ الرُّجْحَانِ وَكُذَا فَهِمَهُ صَاحِبُ الْإِمَامِ مُحْمَّدُ بْنُ يَحْتَى عَنْهُ وَلَيْتُ مَلَ الْعَلْمُ وَالْمُ الْوَافِعِي فِي كُتُبِهِ: «أَوْ ظَنَهُ وَرِيبًا مِنْ الْعِلْمِ» وَقَوْلُ الرَّافِعِي فِي كُتُبِهِ: «أَوْ ظَنَةُ وَرِيبًا مِنْ الْعِلْمِ» وَقَوْلُ الرَّافِعِي فِي كُتُبِهِ: «أَوْ ظَنَةُ وَلِيبًا مِنْ الْعِلْمِ» وَقَوْلُ الرَّافِعِي فِي كُتُبِهِ: «أَوْ ظَنَةُ مُؤَلِّ الطَّرَفِ المُذْكُورِ وَاللَّ عَلَى أَنْهُ لَا يَكْفِي مُطْلَقُ الظَّرَفِ الْمُذَّكُورِ، وَهُو أَمْرُ زَائِلًا عَلَى أَنْهُ لَا يَكُونِ عَلَى أَنْهُ لَا يَكُونِ وَالْكُونِ وَالْمَا يَقِينًا أَوْ عَلَبَ عَلَى الْمُؤْمِ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَالْمَالِقُ الْمُؤْمِ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُولُ اللْمُؤْمِ وَالْمُولِ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُولِ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ ولَا اللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالَا اللَّهُ وَالْمُ الْمُؤْم

وَفِي التحفة عند قول المنهاج فِي مَوَانِعِ الْإِرْثِ: "مَنْ أُسِرَ أَوْ فُقِدَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ تُرِكَ مَالُهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِمَوْتِهِ أَوْ تَمْضِيَ مُدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا»: أن غَلَبَة الظَّنِّ أن يَقُوَى بِحَيْثُ يَصِيرُ قَرِيبًا مِنْ الْعِلْمِ» اهـ.

«اليَقِينُ»: في قواعد الأحكام في مصالح الأنام: «أَنَّ الْيَقِينَ مُسْتَعَارٌ لِلظَّنِّ المُعْتَبِرِ شَرْعًا» اهـ.

وفي تهذيب الأسماء واللغات: «قال الإمام أبو القاسم الرافعي في باب الاجتهاد في المياه: «اعلم أن الفقهاء كثيرًا ما يُعَبِّرون بلفظ «المعرفة» و «اليقين» عن الاعتقاد القوي علمًا كان أو ظنًا مؤكَّدا، ويجري ذلك في لسان أهل العرف» اهـ.

وَ «التَّحَقُّقُ»: في رسالة التنبيه: «قد يُستعمَل بمعنى الظن القَوي انظر شرح المحلي [ج٢ ص ١٨٤]» اهـ.

وكلام المحلي الذي أشار إليه قوله في كتاب الْبَيْعِ في "فَصْلٌ: وَمِنْ الْمُنْهِيِّ عَنْهُ": "وَبَيْعُ الرُّطَبِ وَالْعِنَبِ لِعَاصِرِ الْحَمْرِ وَالنَّبِيذِ، فَإِنْ تَوَهَّمَ الِّخَاذَهُ إِيَّاهُمَا مِنْ المُبِيعِ فَالْبَيْعُ لَهُ مَكْرُوهٌ أَوْ لَلُّ طَبِ وَالْعِنَبِ لِعَاصِرِ الْحَمْرِ وَالنَّبِيذِ، فَإِنْ تَوَهَّمَ الْخَاذَهُ إِيَّاهُمَا مِنْ المُبِيعِ فَالْبَيْعُ لَهُ مَكْرُوهٌ أَوْ اللَّوْضَةِ الْأَصَحُّ التَّحْرِيمُ. وَالْمَرَاهُ بِالتَّحَقُّقِ الظَّنُّ الْحَمْرِيمُ. وَالْمَرَاهُ بِالتَّحَقُّقِ الظَّنُّ الْعَلْمَ أَيْ الذِّهْنِ " اهـ.

«التَّشْكِيك»، «الإِ بْهَام»:

في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: الفرق بينهما: هو أن التشكيك: إحداث الشك في قلب السامع بعد أن لم يكن شاكا، والإبهام: إِبقاءٌ على شكه إن كان شاكًا، ذكره الْمِرْزَا أبو طالب» اهـ.

«مُطّرِداً»، «غَالباً»، «كَثِيراً»، «قَلِيلاً»، «نَادِراً»:

قال الجلال السيوطي في «المُزْهِر»: «قال ابنُ هشام: اعلم أنهم يَستعملون «غالباً» و «كثيراً» و «نادراً» و «قليلاً» و «مطَّرداً» فالمطَّرد: لا يتخلَّف، والغالبُ: أكثر الأشياء ولكنه يتخلَّف، والكثير: دونه، والقليل: دون الكثير، والنادر: أقل من القليل؛ فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك» اهـ.

«الْعُرْفُ»، «الإصْطِلَاحُ»، «العادة»:

قِيلَ: الْعُرْفُ وَالْإَصْطِلَاحُ: مُتَسَاوِيَانِ، وَقِيلَ: الْإصْطِلَاحُ هُوَ: الْعُرْفُ الْخَاصُّ وَهُو مَا تَعَيَّنَ نَاقِلُهُ وَالْعُرْفُ: إِذَا أُطْلِقَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْعَامُّ وَهُو مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ نَاقِلُهُ، وَعَلَى كُلِّ فَالْمُرَادُ مِنْ الْعُرْفِ وَالْإصْطِلَاحِ اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى غَيْرِ لُغَوِيٍّ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْتَفَادًا مِنْ كَلَامِ النَّعْرِفِ وَالْإصْطِلَاحِ اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى غَيْرِ لُغَوِيٍّ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْتَفَادًا مِنْ كَلَامِ النَّعْرِفِ وَالْإَصْطِلَاحِ اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى غَيْرِ لُغَوِيٍّ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْتَفَادًا مِنْ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ الشَّرْعِيُّ عَلَى مَا كَانَ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَلَيْسَ مُسْتَفَادًا مِنْ الشَّارِعِ اللَّهُ وَقَدْ يُطْلَقُ «الشَّرْعِيُّ» عَجَازًا عَلَى مَا كَانَ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاء وَلَيْسَ مُسْتَفَادًا مِنْ الشَّارِعِ» اهـع ش اهـحاشية البجيرمي على المنهج.

في مطلب الأيقاظ نقلا عن مؤلَّف شيخ الإسلام زكريا في الألفاظ المتداولة في أصول الفقه والدين: «العرف»: ما استقرت عليه النفوس بشهادة العقول وتلقته الطباع بالقبول وهو حجة. «العادة»: ما استمر الناس فيه على حكم العقول وعادوا إليه مرة بعد أخرى» اهـ.

قال الفاداني في الفوائد الجنية على المواهب السنية شرح الفرائد البهية في القواعد الفقهية: «أن لفظي العادة والعرف قد يترادفان وقد يفارقان فيراد بالعرف: نقل اللفظ من الأصل إلى معناه المجازي شرعاً، وبالعادة: نقله إلى معناه المجازي عرفاً ومنه قول الأصوليين: «تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة»، وقد يراد بالعرف: ما يشمل أنواعه الثلاثة: العرف العام والخاص والشرعي، وبالعادة: تكرار حصول الشيء. وهذا هو الشائع عند ذكر هما معاً» اهد.

قال العلامة الزرقا الحنفي في شرح القواعد في شرح قاعدة: «العادة مُحكَّمَةٌ»: «العادة هي الاستمرار على شيء مقبول للطبع السليم والمعاودة إليه مرةً بعد أخرى وهي المرادة بالعرف العَمَلِيّ فالمراد بها حينئذ ما لا يكون مغايِراً لما عليه أهل الدين والعقل المستقيم ولا منكَراً في نظرهم» اهـ.

«كَانَ»:

في التحفة في صلاة النفل: «كَانَ» لَا تَقْتَضِي تَكْرَارًا عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأُصُولِيِّينَ وَمُبَادَرَتُهُ مِنْهَا أَمْرٌ عُرْفِيٌّ لَا وَضْعِيٌّ» اهـ.

وفي الشرواني: «قَالَ المُحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الجُوَامِعِ: «وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ كَانَ مَعَ المُضَارِعِ لِلتَّكْرَادِ وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى الْعُرْفُ» اهم، وَقَوْلُهُ وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ أَيْ قَلِيلًا لُغَةً كَمَا فِي حَاشِيتِهِ لِلْكَمَالِ» اهم. وفي حاشية العطار: «(قَوْلُهُ: وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ كَانَ مَعَ المُضَارِعِ) احْتُرزَ بِهِ عَنْ المُضِي فَلَا تَدُلُّ مَعَهُ عَلَى تَكْرَادٍ وَأَشَارَ بِقَدْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ الإسْتِعْمَالَ قَلِيلٌ لُغَةً. وَقَوْلُهُ آخِرًا: «وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى الْعُرْفُ» يُنبِّهُ عَلَى كَثْرَتِهِ عُرْفًا. وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لُغَةً مِنْ المُضَارِع لَا لِلتَّكْرَادِ وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لُغَةً مِنْ اللَّي عَنْهُ وَقَوْلُهُ آخِرًا فَلَا تَعْمَلُ لُغَةً مِنْ اللَّي عَنْهُ وَقَوْلُهُ مَنَ اللَّي عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحُبْ مَعَ رَسُولِ الله وَيَا عَلَى الْمُ مُوتِ اللهُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ» اهم.

وفيها في أواخر صفة الصلاة: «(وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأُولَى عَلَى التَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ التَّابِتُ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ بِلَفْظِ «كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الثَّانِيَةِ» وَتَأْوِيلُهُ بِأَنَّهُ التَّامِينَ عَرْفًا»اهـ. أَحَسَّ بِدَاخِلِ يَرُدُّهُ «كَانَ» الظَّاهِرَةُ فِي التَّكْرَارِ عُرْفًا»اهـ.

وقال النووي - رحمه الله تعالى - في شرح مسلم في باب صلاة الليل: «المُخْتَار الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثِرُونَ وَالمُحَقِّقُونَ مِنْ الْأُصُولِيِّينَ: أَنَّ لَفْظَة «كَانَ» لَا يَلْزَمُ مِنْهَا الدَّوَام وَلَا التَّكْرَار، وَإِنَّمَا هِيَ فِعْلُ مَاضٍ يَدُلَّ عَلَى وُقُوعه مَرَّة، فَإِنْ دَلَّ دَلِيل عَلَى التَّكْرَار عُمِلَ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا تَقْتَضِيه بَوَضْعِهَا» اهـ.

«الْمَشْرُوعُ»، «الشَّرْعُ»:

في جمع الجوامع مع شرح المحلي: "(وَمَعْنَى "الشَّرْعِيِّ") الَّذِي (٢) هُوَ مُسَمَّى مَاصَدَق الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ (مَا)، أَيْ: شَيْءٌ (لَمْ يُسْتَفَدْ اسْمُهُ إِلَّا مِنْ الشَّرْعِيَّةِ الْمُسَّاةِ الْمُسَّاةِ الْمُسَّاةِ الْمُسَّاةِ الْمُسَّاةِ الْمُسَّاةِ الْمُسَلَّةِ الْمُسَلَّةِ الْمُسَلَّةِ الْمُسَلَّةِ الْمُسَلِّةِ اللَّهُ وَلِا اللَّيْءِ اللَّهُ وَعِلْهُ اللَّهُ وَعَلِي اللَّهُ وَعَلِي اللَّهُ وَعَلِي اللَّهُ وَعَلِي اللَّهُ وَاللَّوْقِ اللَّهُ وَعُولِهُ الْمُعَلِّةُ الْمُتَعَلِّةُ الْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالْمُعَلِّةُ اللْمُولِقُولِ الللللِّهُ وَالْمُعَلِّةُ اللْمُولِقُولِ اللَّهُ وَاللِهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللْمُولِي الللللِّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللْمُولِ الللللِّهُ وَاللَّهُ وَاللْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْمُولُولُ الللللَّهُ وَاللْمُعَلِّ الللللَّهُ وَاللْمُعَلِّ اللْمُعَلِقُ اللْمُعُلِي اللللِّهُ وَاللْمُعُلِي الللللِّهُ وَاللْمُعُلِي اللللللِهُ اللْمُعَلِقُ اللْمُعَلِي اللللللِهُ اللللللِهُ اللللللِهُ الللللِهُ اللْمُعِلِي الللللِهُ الللللِهُ اللللللِهُ الللللِهُ الللللللِهُ اللَّهُ الللللللِهُ اللللللِهُ الللللِهُ الللللِهُ الللللللِهُ اللل

⁽١) قَوْلُهُ: «وَمَعْنَى الشَّرْعِيِّ إِلَخْ»: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ الحُقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ - وَهِيَ اللَّفْظُ الَّذِي وَضَعَهُ الشَّارِعُ - مَعْ أَفْرَادِهِ المُنْدَرِجَةِ تَحْتَهُ - مَنْزِلَةُ الجِنْسِ مَعَ أَنْوَاعِهِ فَأَفْرَادُ ذَلِكَ المُفْهُومِ لَفْظُ صَلَاةٍ وَزَكَاةٍ وَنَحْوِهِمَا وَلِيتِلْكَ الْأَلْفَاظِ مُسَمَّيَاتٌ هِيَ حَقَائِقُ كُلِّيَّةٌ أَيْضًا، وَحَيْثُ عُلِمَ مِنْ الْكَلَامِ السَّابِقِ مَعْنَى وَزَكَاةٍ وَنَحْوِهِمَا وَلِيتِلْكَ الْأَلْفَاظِ مُسَمَّيَاتٌ هِيَ حَقَائِقُ كُلِّيَّةٌ أَيْضًا، وَحَيْثُ عُلِمَ مِنْ الْكَلَامِ السَّابِقِ مَعْنَى الْخُقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ عُلِمَ مَاصَدَقَاتُ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ المُفْهُومِ الْكُلِّ تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ مَا صَدَقَاتِهِ فَذَكَرَ الْمُصَدِّفَةُ اللَّهُ مُعْرَفَةً المُفْهُومِ الْكُلِّ تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ مَا صَدَقَاتِهِ فَذَكَرَ الْمُصَدِّقَاتُ لِلْكَامِ اللَّالِيَ فَوْلَهُ: وَقَدْ يُطَلِّقُ إِلَيْ اللَّهُ الْمُ اللَّيَ الْمُعَلِيمَ هُذَا الْكَلَامَ هُمَا لِمُجَرَّدِ الْإِيضَاحِ وَلِيُرَتِّبَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: وَقَدْ يُطَلِّقُ إِلَيْ اللَّهُ الْمُقَاتِهِ فَذَكَرَ الْمُعَلِيمَ هُذَا الْكَلَامَ هُمَا لِمُجَرَّدِ الْإِيضَاحِ وَلِيُرَتِّبَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: وَقَدْ يُطَلِّقُ إِلَيْنِ الْمُؤْودِ الْإِيضَاحِ وَلِيُرَتِّ مَا عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَقَدْ يُطَلِّقُ إِلَيْمَا الْمُعَلِّقُ الْمُنْ الْمُعَلِقَةِ الشَّرِيقِ الْقُومُ الْمُ

 ⁽٢) قوله: «الَّذِي» هونعت لمعنى لا الشَّرْعِيِّ لأن المراد بالشرعي لفظُه بقرينة إضافة المعنى إليه واللفظ ليس مسمى الماصدق» اهـ حاشية اللَّقانِي على شرح المحلي للجمع.

⁽٣) قَوْلُهُ: «لِآنَهُ خِلَافُ الْمُشْرُوعِ» أَيْ الْمُبَاحِ ؛ فَإِنَّ الْمُبَاحُ مَأْذُونٌ فِيهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَأْذُونٍ فِيهِ، وَيُمَثَّلُ لَهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِمْ: «بَيْعُ الْمُجْهُولِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ»، وَ «شُرِعَ السَّلَمُ لِلْحَاجَةِ». قَوْلُهُ: «وَلَا يَخْفَى مُجَامَعَةُ الْأَوَّلِ» – أَيْ: =

اه ونقل ذلك كله في «رسالة التنبيه». وفي مطلب الأيقاظ عن شيخ الإسلام زكريا: «الشَّرْعُ: لغةً: البيانُ، واصطلاحًا: تجويزُ الشيء أو تحريمُه أي جعلُه جائزًا أو حرامًا» اه.. «أَسَاءَ»:

في «مختصر الفوائد المكية»: «في «الإيعاب»: «لفظةُ «أَسَاءَ» - الواقعةُ في عبارة الشيخين وغيرِ هما-: يَحتمل أن يُراد بها [هنا] التحريم، وعليه جمعٌ متقدمون، وعدمُه وعليه آخرون» اهـ.

«لاَ يَجُوزُ»، «لَمْ يَجُزْ»، «غَيرُ جَائِزِ»، ونحوها:

في فتاوى الشهاب أحمد الرملي - رحمه الله تعالى - سُئِلَ عَنْ إطْلاقِ الْفُقَهَاءِ نَفْيَ الْجُوَازِ هَلُ فَلْ ذَلِكَ نَصُّ فِي الْخُوْمَةِ فَقَطْ أَوْ يُطْلَقُ عَلَى الْكَرَاهَةِ ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ حَقِيقَةَ نَفْيِ الْجُوَازِ فِي كَلامِ الْفُقَهَاءِ التَّحْرِيمُ، وَقَدْ يُطْلَقُ الْجُوَازُ عَلَى رَفْعِ الْحُرَجِ - أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ مَنْدُوبًا أَوْ مَكُرُوهًا -، أَوْ عَلَى مَا لَيْسَ مَكْرُوهًا -، أَوْ عَلَى مُستَوِي الطَّرَفَيْنِ - وَهُوَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ -، أَوْ عَلَى مَا لَيْسَ بِلاَزِمٍ مِنْ الْعُقُودِ كَالْعَارِيَّةِ» اهـ.

وفي شرح المحلي: «وَلَا يَجُوزُ إعَارَتُهَا [أي الجُّارِيَةِ] لِلاسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَلَا لِخِدْمَةِ ذَكَرٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ... وَالمُفْهُومُ مِنْ نَفْيِ الجُوَازِ الْفَسَادُ» اهـ ؛ وإنها أفهمَ الْفَسَادَ لما يأتي آنفا من أن الجُوَازَ إذَا أُضِيفَ إلى الْعُقُودِ كَانَ بِمَعْنَى الصِّحَّةِ فيكون نفيه نفيَ الصِّحَّةِ.

وفي المغني في بَاب صَلاةِ الْكُسُوفَيْنِ: «وَحَمَلُوا قَوْلَ الشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ: «لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا» عَلَى كَرَاهَتِهِ لِتَأَكُّدِهَا لِيُوَافِقَ كَلامَهُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ، وَالمُكْرُوهُ قَدْ يُوصَفُ بِعَدَمِ الجُوَازِ مِنْ جِهَةِ إِطْلَاقِ الجُائِزِ عَلَى مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ» اهـ.

وفي التحفة هنا: «وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا، وَهُوَ مُرَادُ الشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى - فِي مَوْضِعِ بِـ الأَ

تَفْسِيرُ الشَّرْعِيِّ بِهَا لَمْ يُسْتَفَدْ اسْمُهُ إلَّا مِنْ الشَّرْعِ - لِكُلِّ مِنْ الْإِطْلَاقَاتِ الثَّلاَثَةِ أَيْ الْوَاجِبِ، وَالمُنْدُوبِ،
 وَالْمُبَاحِ ؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الشَّيْءِ أَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَدْ إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَدْ إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَدْ إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَدْ إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَد إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَد إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَد إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَد إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيِّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَد إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٍّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَمْ يُسْتَفَد إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيٍّ بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهُ لَا يُسْتَفَد إلَّا مِنْ الشَّرْعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيْ بِمَعْنَى أَنَ السَّمَةُ لَهُ يُسْتَفَد إلَى السَّرَعِ وَأَنَّهُ شَرْعِيْ بِمَعْنَى أَنْ وَيَعْنَى السَّمَةُ لَا السَّمَةُ لَهُ يُسْتَفَدُ إلَيْ السَّرِعِ وَأَنَّهُ شَرْعِي إلَيْ إِلَيْ لِمِنْ السَّمَةُ لَهُ مَنْدُوبٌ إلَيْ أَنْ السَّمِ اللَّهُ إلَيْ عَلَى السَّمَةُ السَّهُ السَّهُ السَّمَةُ اللسَّهُ السَّهُ السَّمِ السَّهُ السَّمِ السَّمِي السَّمَةُ السَّمَةُ السَّهُ السَّمَةُ السَّمِ السَّمِي السَلَّهُ السَّمِي السَّمِي السَّمِ السَّمِي السَّمَةُ السُلَّهُ السَّمِ السَّمِ السَّمَةُ السَّمِ السَلَّمِ السَّمِ السَّمِ السُلْمِ السَلَّهِ السَلْمَ السَلِي السَّمَالَةُ السَلَّمِ السَلَّهُ السَّمُ السَّمِ السَلَّمُ السَّمِي السَلْمَ السَلَمِي السَلَمُ السَلِمُ السَلَمُ السُلْمِ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمِ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمِ السَلِمُ السَلَمُ السُلْمِ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلْمُ السُلْمُ الْمَالَقُلَمُ السَلَمَ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السُلِم

يَجُوزُ» ؛ لِأَنَّ المُكْرُوهَ قَدْ يُوصَفُ بِعَدَمِ الجُوَازِ، إذْ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ اسْتِوَاءُ الطَّرَفَيْنِ» اهم قَوْلُهُ: «إذْ المُتَبَادِرُ إلَحْ» فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، سم» اهـشرواني.

وفي تقرير عبد الرحمن الشّربيني على الجمع: «اعلم أن المتبادر من الجواز رفع التحريم بخلاف الإباحة، فإن المتبادر منها استواء الطرفين، وسببُ هذا التبادر كثرةُ الاستعمال فيما يتبادر كلُّ فيه» اهـ.

وفي شرح مسلم للنووي - رحمه الله تعالى - في شرح حديث: «قَضَى رَسُولُ اللهَ ﷺ عَالَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَنَى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ»: إِللَّهُ فُعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقْسَمْ - رَبْعَةٍ (١) أَوْ حَائِطٍ - لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ»: فَهُوَ مَحْمُولَ عِنْد أَصْحَابِنَا عَلَى النَّدْب (وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى النَّدْب إِلَى إِعْلَامِه كَرَاهَة تَنْزِيه، وَلَيْسَ بِحَرَام، وَيَتَأَوَّلُونَ الْحَدِيثَ عَلَى هَذَا، وَيَصْدُق عَلَى المُكْرُوه أَنَّهُ لَيْسَ بِحَلَالٍ، وَيَكُونَ الْحُلَالِ بِمَعْنَى الْبَاح، وَهُوَ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ بَلْ هُو رَاجِحُ التَّرْكُ» اهـ.

«يَجُونُ»، «جَازَ»، «جَائِنُ»، «مُباحً»، «مَلاَلُ»، «طَلْقُ»:

في «الإقناع» للخطيب في باب الطهارة: «يَجُوزُ» إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْعُقُودِ: كَانَ بِمَعْنَى الصِّحَّةِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْعُقُودِ: كَانَ بِمَعْنَى الْحِلِّ وَهُوَ هُنَا [أي في باب الطهارة](٢) بِمَعْنَى اللَّمْرَيْنِ، لأَنَّ مَنْ أَمَرَّ غَيْرَ اللَّاءِ عَلَى أَعْضَاءِ طَهَارَتِهِ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ لَا يَصِحُّ وَيَحُرُمُ لِأَنَّهُ الْأَمْرَيْنِ، لأَنَّ مَنْ أَمَرَّ غَيْرَ اللَّاءِ عَلَى أَعْضَاءِ طَهَارَتِهِ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ لَا يَصِحُّ وَيَحُرُمُ لِأَنَّهُ الْأَمْرَيْنِ، لأَنْ مَنْ أَمَرَّ غَيْرَ اللَّاءِ عَلَى أَعْضَى لِتَلاَعُبِهِ» اهـ.

⁽١) الرَّبْعَة: الدَّار، وَمُطْلَق الْأَرْضِ» اهـ شرح مسلم.

⁽٢) قَوْلُهُ: «إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْعُقُودِ» أَيْ إِضَافَةً لُغَوِيَةٌ وَهِيَ مُجُرَّدُ الْإِسْنَادِ نَحْوُ: يَجُوزُ بَيْعُ كَذَا أَيْ يَصِحُّ، وَقَوْلُهُ: إلى الْأَفْعَالِ نَحْوُ: يَجُوزُ أَكُلُ الْبَصَلِ أَيْ يَجِلُّ. قَوْلُهُ: «وَهُوَ هُنَا بِمَعْنَى الْأَمْرَيْنِ» أَيْ فَيَكُونُ مِنْ اسْتِعْبَالِ الْمُسْتَرَكِ فِي مَعْنَيْهِ لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ اللَّاءِ المُعْرُوبِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ التَّطْهِيرُ بِهِ وَلَا يَجِلُ، وَالظَّاهِرُ بَلْ المُتَعَيِّنُ أَنَّ "يَجُوزُ» هُنَا بِمَعْنَى يَصِحُّ ؛ لِأَجْلِ إِذْ خَالِ اللَّهِ المُسَبَّلِ وَالمُغْصُوبِ، لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اسْتِعْبَالُ المُسْتَرَكِ فِي أَحَدِ مَعْنَيْهِ بِلَا بِمَعْنَى يَصِحُّ الْأَمْرَيْنِ» أَيْ أَنَّ هَذَا المُحَلِّ مُسْتُنَى وَالْجُوازُ بِمَعْنَى الْأَمْرَيْنِ» أَيْ أَنَّ هَذَا المُحَلِّ مُسْتُنَى وَالْجُوازُ وَهُو هُنَا بِمَعْنَى الْأَمْرَيْنِ» أَيْ أَنَّ هَذَا المُحَلِّ مُسْتَنْنَى وَالْجُوازُ وَهُو هُنَا بِمَعْنَى الْأَمْرَيْنِ» أَيْ أَنَّ هَذَا المُحَلِّ مُسْتُنَى وَالْجُوازُ وَهُو هُنَا بِمَعْنَى الْأَمْرِيْنِ» أَيْ أَنَّ هَذَا المُحَلِّ مُسْتُنَى وَالْجُوازُ وَهُو هُنَا بِمَعْنَى الْأَمْرِيْنِ» أَيْ أَنَّ هَذَا المُحَلِّ مُسْتَنْنَى وَالْجُوازُ وَعِلَى الْمُعْرَفِقِ مَعْنَى الْمَحْرِقِ فَي الْحَدِقِ وَالْجُوازُ وَهُو هُمَا بِمَعْنَى الْمُرَيْنِ» أَيْ أَنَّ المَّوْرِ لِنَا اللَّهُ لِمُنْ عَلَى الصَّحَةِ وَالْجُوارُ الشَّارِحِ: «يَجُوزُ» إِلَى قَوْلِهِ: «بِمَعْنَى الْجُلَّ الْمُعْرَفِقِ أَعْدَةٌ أَغْلِيَةٌ. وَأَجَابَ سم عَرُ السَّسَالُ وَالمُعْصُوبِ، بِأَنَّهُمَا يَكِلَّ لِلْاَتْحِرُمَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى» اهـ بجيرمي.

وفي غاية البيان شرح زُبَد ابن رسلان: «ويسمى الْمباحُ حَلالاً وطَلْقًا وجَائِزًا» اهـ.

وفي منتخَب المحصول للإمام فخر الدين محمد بن عُمر الرازي: «وأما المباح فهو الذي أعلِم فاعلُه أو دُلَّ على أنه لا ضرر فيه ولا في تركه ولا نفع في الآخرة، وقد يُسمَّى حلالاً وطلقا أيضا، وهو إما أن يكون مع قيام المقتضي للمنع أو لا يكون فالثاني العزيمة والأول الرخصة وهو قد يكون واجبًا كأكل الميتة وقد لا يكون كذلك كالقصر» اهـ.

«يحرمُ»، «حرمَ»، «حَرامٌ»، «مَخطورٌ»، «ذَنْبٌ»، «مَعْصِيَةٌ»، «قَبِيحٌ»، «مَزْجُورٌ عَنْهُ»، «مَتَوَعَّدٌ عَلَيْه»:

في المغني: «في بَابِ مَا يَحْرُمُ مِنْ النِّكَاحِ: «التَّحْرِيمُ: يُطْلَقُ فِي الْعَقْدِ بِمَعْنَى التَّأْثِيمِ وَعَدَمِ الصِّحَّةِ، وَيُطْلَقُ بِمَعْنَى التَّأْثِيمِ مَعَ الصِّحَّةِ كَمَا فِي نِكَاحِ المُخْطُوبَةِ عَلَى خِطْبَةِ الْغَيْرِ» اهـ.

وفي غاية البيان: «ويُسمَّى المحرَّم حَرامًا ونَحَظورًا وذَنْبًا ومَعْصِيَةً ومَزْجُورًا عَنْهُ ومُتَوَعَّدًا عَلَيْهِ أي من الشَّرْع» اهـ.

وفي منتخَب المحصول: «وأما المحظور فهو الذي يذم فاعله شرعا وقد يُسمَّى مَعْصِيَةً ومحرَّمًا وذَنْبًا وقَبيحًا ومَزْجُورًا عَنْهُ» اهـ.

«فرضٌ»، «واجِبٌ»، «مَحْتُومٌ»، «مَكْتُوبٌ»:

في غاية البيان: «ويسمى الفرضُ واجبًا ومَحْتُومًا ومَكْتُوبًا خلافا لأبي حنيفة حيث ذهب إلى أن الفرض: ما ثَبَتَ بدليلِ قطعيٍّ. والواجب: ما ثَبَتَ بدليلِ ظَنِّيٍّ» اهـ.

قال في منتخَب المحصول: «الصحيح أن «الواجب»: الذي يُذَمُّ تاركُه شرعا على بعض الوجوه. وإنها قلنا على بعض الوجوه ليدخل فيه «الواجب المُّوَسَّع» و «الواجب المُّخَيَّر» و «الواجب على الكفاية»» اهـ.

«النَّفْلُ»، «السُّنَّةُ»، «التَّطَوُّعُ»، «الحَسنُ»، «المُرَغَّبُ فيه»، «المُّرْشَد إليه»، «المُُسْتَحَبُّ»، «المُحْبُوب»، «المُنْدُوبُ»، «الأَوْلَى»، «الفضيلةُ»، «الأَفْضَلُ»، «الأَكْمَلُ»، «الأَدَب»:

في التحفة: فِي صَلاةِ النَّفْل: «هو والسنةُ، والتطوعُ، والحَسَنُ^(۱)، والمُرَغَّبُ فيه، والمُسْتَحَبُّ، والمُنْدُوبُ، والأَوْلَى: ما رَجَّحَ الشارعُ فِعلَه على تركه مع جوازه ؛ فهي كلها مترادفةٌ خلافًا للقاضي» اهـ.

زاد التاج السبكي في «الأشباه والنظائر»: «المُرشَد إليه».

وقَالَ الشَّبْرَامَلِّسِي - رحمه الله تعالى -: «زَادَ سم فِي شَرْحِهِ «لِلْوَرَقَاتِ» الْكَبِيرِ: «وَالْإِحْسَان» اهـ.

ومن مرادفاتها: «المُحْبُوب» ففي كنز الراغبين في بيع عسب الفخل: «وَالْإِعَارَةُ لِلضِّرَابِ عَبُوبَةٌ» اهـ. وعبارة التحفة: «وَتُسَنُّ إِعَارَتُهُ لِلضِّرَابِ» اهـ. وعبارة التحفة: «وَتُسَنُّ إِعَارَتُهُ لِلضِّرَابِ» اهـ.

ومن مرادفاتها أيضاً: «الأَفْضَلُ» و«الأَكْمَلُ» ؛ قال التحفة في باب الجهاعة: «وَالْأَفْضَلِيَّةُ تَقْتَضِي النَّدْبِيَّةَ فَقَطْ» اهـ.

وقَالَ الشَّبْرَامَلِّيِي والبجيرمي على المنهج - رحمها الله تعالى - في النجاسات: «قَالَ حَج: وَيُسَنُّ غَسْلُ الْمُنِيِّ رَطْبًا وَفَرْكُهُ يَابِسًا لَكِنَّ غَسْلَهُ أَفْضَلُ » اه. وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَأَمَّلَ مَعْنَى اسْتِحْبَابِ فَرْكِهِ مَعَ كَوْنِ غَسْلِهِ أَفْضَلَ، فَإِنَّ كَوْنَ الْغَسْلِ أَفْضَلَ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْفَرْكَ خِلافُ الْمَوْفَى يَكُونُ سُنَةً إِلَّا أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ سُنَتَانِ، إحْدَاهُمَا أَفْضَلُ مِنْ الْأُخْرَى» ؟ كَمَا قِيلَ الْأَوْلَى، فَكَيْفَ يَكُونُ سُنَةً إلَّا أَنْ يُقَالَ: «إنَّهُ سُنَّةٌ وَالإفْتِرَاشُ أَفْضَلُ مِنْهُ » وَيُوَيِّدُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِقْعَاءِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «إنَّهُ سُنَّةٌ وَالإفْتِرَاشُ أَفْضَلُ مِنْهُ » وَيُؤيِّدُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ لَحِج - عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَيُسَنُّ مَسْحُ أَعْلاهُ وَأَسْفَلَهُ خُطُوطًا» - مِنْ الإعْتِرَاضِ (٢) [عَلَى اللهُ عَرَاضِ (٢) [عَلَى اللهُ عَرَاضِ (٢) [عَلَى اللهُ عَرَاضِ (٢) [عَلَى اللهُ عَرَاضٍ ٢] اللهُ اللهُ عَرَاضٍ إلى اللهُ عَرَاضٍ إلى اللهُ عَرَاضٍ إلى اللهُ عَرَاضٍ إلى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَرَاضٍ إلَّهُ اللهُ عَرَاضٍ إلى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ وَالْمُعَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَبْرَاضٍ (٢) [عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

⁽١) «فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ لِشُمُولِهِ الْوَاجِبَ وَالْمُبَاحَ أَيْضًا كَمَا فِي جَمْعِ الجُوَامِعِ حَيْثُ قَالَ: «الْحَسَنُ: المَّأْذُونُ فِيهِ وَاجِبًا وَمَنْدُوبًا وَمُبَاحًا» اهم، إلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّ التَّرَادُفَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَسَنِ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ مَاصَدَقَاتِهِ، أَوْ أَنَّ مُرَادَفَةَ الجَسَنِ اصْطِلَاحٌ آخَرُ لِلْفُقَهَاءِ أَوْ لِغَيْرِهِمْ، فَلْيُتَأَمَّلْ، شَوْبَرِيُّ.» اهـ حاشية البجيرمي على المنهج في صَلَاةِ النَّفُل. ونقله الشبراملسي عن العبادي عَلَى التحفة.

⁽٢) عبارة التحفة عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَيُسَنُّ مَسْحُ أَعْلاهُ»: «لِجَبَرَيْنِ فِي ذَلِكَ أَحَدُهُمَا صَحِيحٌ وَبِفَرْضِ ضَعْفِهِمَا الضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ كَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ: «وَالْأَكْمَلُ» بَدَلَ «يُسَنُّ» ؟ لِإِنَّهُ لَمْ يَشْبُتْ فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ، عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ عَجِيبٌ» اهـ.

مَنْ قَالَ: «الْأَوْلَى لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: «وَالْأَكْمَلُ مَسْحُ أَعْلاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ سُنَّةٌ»] بِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ عَجِيبٌ» اهد. فَأَفَادَ أَنَّ الْأَكْمَلَ وَالسُّنَّةَ بِمَعْنَى، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْأَفْضَلَ كَالْأَكْمَلِ» اهدكلام الشَّبْرَامَلِيي.

وفي المغني: ﴿فِي صَلاةِ النَّفْلِ: وَهُوَ لُغَةً: الزِّيَادَةُ، وَاصْطِلَاحًا: مَا عَدَا الْفَرَائِضَ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مَا فَرَضَهُ اللهُ تَعَالَى، وَيُرَادِفُ النَّفْلَ السُّنَّةُ وَالمُنْدُوبُ وَالمُسْتَحَبُّ وَالمُرَغَّبُ فِيهِ وَالْحُسَنُ، هَذَا هُوَ المُشْهُورُ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: غَيْرُ الْفَرْضِ ثَلاَئَةٌ: تَطَوُّعٌ، - وَهُوَ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَقْلٌ بِخُصُوصِهِ، بَلْ يُنْشِئُهُ الْإِنْسَانُ ابْتِدَاءً -، وَسُنَّةٌ - وَهِيَ مَا وَاظَبَ عَلَيْهِ ﷺ، وَمُسْتَحَبُّ - وَهُوَ مَا فَعَلَهُ بَلْ يُنْشِئُهُ الْإِنْسَانُ ابْتِدَاءً -، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْبَقِيَّةِ لِعُمُومِهَا لِلثَّلاَثَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا خِلافَ فِي أَخْيَانًا، أَوْ أَمَرَ بِهِ وَلَمْ يَفْعَلْهُ -، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْبَقِيَّةِ لِعُمُومِهَا لِلثَّلاَثَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا خِلافَ فِي الْمُعْنَى، فَإِنَّ بَعْضَ المُسْنُونَاتِ آكَدُ مِنْ بَعْضٍ قَطْعًا، وَإِنَّهَا الْخِلافُ فِي الْإِسْمِ» اهـ.

وفي الحواشي المدنية: «وَفِي «الْبَحْرِ» عَنْ بَعْضِهِمْ: «الْفَضِيلَةُ، وَالْمُرَغَّبُ فِيهِ: مَرْتَبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ التَّطَوُّعِ وَالنَّافِلَةِ، وقد أشبعتُ الكلامَ على هذا في كتابي «كاشف اللثام» اهـ.

وفي الروضة في سنن الوضوء: «والسنة والأدب يشتركان في أصل الاستحباب لكن السنة يتأكد شأنها والأدب دون ذلك» اهـ.

وفي حاشية القليوبي فِي آدَابِ الْخَلَاءِ: «وَالْآدَابُ بِمَدِّ الْمُمْزَةِ جَمْعُ أَدَبٍ، وَهُوَ مَا يُطْلَبُ الْإِثْيَانُ بِهِ نَدْبًا أَصَالَةً، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا يُطْلَبُ وُجُوبًا أَوْ نَدْبًا لِأَجْلِ غَيْرِهِ صِحَّةً أَوْ كَمَالًا» اهـ.

وفي حاشيتي الجمل والبجيرمي علي شرح المنهج: «الْآدَابُ جَمْعُ أَدَبٍ وَهُوَ: الْأَمْرُ الْمُؤُ الْمُؤُ الْمُؤُ الْمُؤُ الْمُؤُ الْمُؤُوبُ سَوَاءٌ كَانَ مَنْدُوبًا أَوْ وَاجِبًا» اهـ.

«وَقَعَ نَفْلاً»، «يَقَعُ نَفْلاً»:

نحو قولهم: "وَقَعَت نَفْلاً" و "تَقَعُ نَفْلاً" من التعبير بهادَّة الوقوع مع كون التعبير بنحو "سُنَّتْ" و "تُسَنُّ" أخصرَ حيث تصير ما ليس بسنة في موقع السنة، أو ما قد يُظن أنها تكون فرضا في موطن السنة، وما إلى ذلك مما تقع وتصير على خلاف ما ينبغي لها أن تقع عليه في

الظاهر أو في نفس الأمر (١٠)؛ كما يشهد له سَبْرُ مَوارِد تلك التعبيرات في كلامهم كقولهم في إعادة صلاة الجنازة مع تصريحهم بعدم سنيتها: «ولا يندب لمن صلاها – ولو منفردا – إعادتُها مع جماعة فإن أعادها وقعت نفلا» كما في فتح المعين (١٥٩) والتحفة (٢/ ٢٦٢ _ 7 والنهاية (٢/ ٤٨٦ _ 7 والمغني (١/ ٣٦١) والمحلي (١/ ٣٤٨) وعميرة (١/ ٣٣٥) والأسنى (١/ ٣٢٣) والإمداد (١/ ١٥٩) والغرر البهية (٣/ ٣٠٦).

فمعنى «وقعت نفلا» هذا أنها وإن لم تكن مطلوبةً ندبا إلا أنها لصحتها تقع موقع السنة ويثاب عليها ثواب النفل المطلق لا ثواب الإعادة، ومع الإثابة على ذلك فالسنة - التي عليها ثواب المطلوب الحقيقي - تركُها كها في التحفة وغيرها، وكتب الشرواني على قول التحفة: «نعم لو أعادها صحت ووقعت نفلا» مانصه: «(قوله: ووقعت نفلا) يعني يحصل له ثواب النفل وإن لم يحصل له ثواب الإعادة، كُرْدي» اهـ.

وفي فتاوى الشهاب الرملي: ((سُئِل) هَلْ يُثَابُ عَلَى إعَادَةِ صَلَاةِ الجِّنَازَةِ لِقَوْلِمِمْ أَنَّهَا تَقَعُ نَفْلًا أَمْ لَا لِأَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَحَبَّةٍ ؟ (فَأَجَابَ) بِأَنَّهُ يُثَابُ عَلَيْهَا لِوُقُوعِهَا نَفْلًا وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ غَيْرَ مَطْلُوبٍ وَإِذَا فَعَلَهُ أُثِيبَ عَلَيْهِ كَاقْتِدَاءِ الْمُؤَدِّي بِالْقَاضِي وَعَكْسِهِ وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مَنْدُوبًا وَإِذَا فَعَلَهُ وَقَعَ وَاجِبًا كَمَنْ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ فِي وُضُوئِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ فِيهِ وَفِي نَظَائِرِهِ» اهد.

وكذا قولهم عن صلاة النساء على الجنازة مع الرجال أو بعدهم: «وَقَعَت نَفْلاً» و «تَقَعُ نَفْلاً» ؛ فلو كانت سنة لهن لعبروا بنحو هذه العبارات: «هي سنة لهن» / «سنت» / «تسن» / «تندب» / «تستحب»... فلمَّا عدلوا عنها إلى التعبير بالوقوع كان هذا العُدولُ الذي أطبقت عليه كُتبُ الشافعية دليلا كافيا على عدم سنيتها لهن (٢).

⁽١) فالقول بأن معنى نحو قولهم: «تَقَعُ نَفْلاً» أنه ليس مطلوبا من الشارع لكنه يثاب عليه يَرِدُ عليه نحوُ قولهم: «وتسن إعادة المكتوبة بنية فرض وإن وقعت نفلا».

⁽٢) وقد صرح بعدم سنيتها لهن الإمام العِمْراني - رحمه الله تعالى - (ت: ٥٥٨ هـ) حيث قال في شرح المهذب المسمى بالبيان أثناء استدلال: «دليلنا أن النساء لم يسن لهن الصلاة على الجنازة فلم يشرع لهن الجهاعة» اهـ. وأماصلاتهن قبل الرجال فمحرَّمة فاسدةٌ على الراجح كها أفردتُ ببيانه رسالتي «رَدَّ الْهَفُوة لزاعمي سنية صلاة الجنازة للنسوة».

وأما قولهم في إعادة المكتوبة: «وتسن إعادة المكتوبة... بنية فرض وإن وقعت نفلا فينوي إعادة الصلاة المفروضة» كما في فتح المعين (١١٤) وغيره فإنها عبروا فيها بالوقوع لصيرورتها على خلاف ما ينبغي أن تقع عليه في الظاهر من وقوعها فرضًا وفقًا لنية الفرضية.

وأما تعبيرهم بالوقوع في نحو قولهم: "إذا صلى على الجنازة جماعةٌ ثم حضر آخرون فلهم أن يصلوا عليها جماعةً وفُرادى وصلاتهم تقع فرضا كالأولين» (روضة ٢/ ١٣٠) شرح البهجة (٣/ ٣٠٥) الأسنى ١/ ٣٢٣ نهاية ٢/ ٤٨٦، المحلي ١/ ٣٣٤ – ٣٤٨ البحر المحيط ١/ ١٩٩١ – ٢٠١)، وقولهم: "وإذا صلى على الجنازة عددٌ زائدٌ على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية» (المجموع ٥/ ١٦٧) فإشارةٌ إلى وقوع ما ليس بفرضٍ في مقام الفرض.

وقولهم عن صلاة الصبي على الجنازة: «تقع نفلا» (الأسنى ١/ ٣٢٢) الغرر البهية ٣/ ٣٠١ فتح العلام ٣/ ٢٣٦ الإمداد ١/ ١٦٣) لأن الصبي لا يُخاطَب بصلاة الجنازة لا إيجابا ولا ندبا كما أنه لا يُكلَّف بشيء من الأحكام حيث إن من شروط التكليف كون المخاطب بالغاكما نصوا عليه.

وقد بسطتُ الكلام أكثر مما هنا في رسالتي «رَدّ الْهَغُوَة لزاعمي سنية صلاة الجنازة للنسوة» فراجعها فإنها حاويةٌ لفوائد.

«لُوْ فَعَلَ كَذَا لَكَانَ حَسَنًا»، «لُوْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ حَسَنً»:

الظاهر من تعبيرهم بالشرطية في نحو قولهم: «لَوْ فَعَلَ كَذَا لَكَانَ حَسَنًا» أو «... فَهُوَ حَسَنٌ» دون أن يختصروا – لو أرادوا به السُنِّة – بقولهم: «حَسُنَ كَذَا» أو «يَحسُن كَذَا» أنه مجرد استحسان يفيد نفي الكراهة، وأنه غير مندوب في الأصل، وإن أثيب عليه ثوابَ النفل لو فَعَلَه نظير ما مر من تعبيرهم عن صلاة النساء والصبي على الجنازة: «تقع نفلا» ونظير تعبير الإمداد وفتح الجواد ونهاية الزين شرح قرة العين عن صلاة الصبي «كانت نفلا» أي صارت و وقعت.

ويؤيده قولُ الشَّافِعِيِّ - رضي الله تعالى عنه - الآتي عن خُطْبَة الْعِيدَيْنِ: وَلَا أُحِبُّ أَنْ يُدْخِلَ بَيْنَ ظَهْرَانِي التَّكْبِيرِ التَّحْمِيدَ وَالتَّنَاءَ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ حَسَنٌ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى اهـ.

ومن ذلك قول الإمداد في القنوت: «قال الروياني وغيره: «ولو زاد بعد الصلاة على الآل «رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِينَ» كان حَسَنا»، وأقرَّهم الزركشي وغيرهُ» اهـ.

ونقله عن الروياني وغيره في الأنوار أيضا وأقرَّه إلا أن فيه «رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِينَ». وتعقيبُ بعضِهم عليه – بأنه لا يكون حَسنا لأنه لم يُؤثر وأخشى أن يكون مكروها لأنه قرآنٌ، وقراءته في الاعتدال مكروهٌ – يُرَدُّ بأن قصده به الدعاء أو القنوت صَرَفَه عن كونه قرآنا ؛ ولذا قال في فتح المعين – ونحوه في التحفة –: «ولا يتعين كلمات القنوت، فيجزئ عنها آيةٌ تضمنت دعاءً إن قصده – كآخر البقرة – وكذا دعاءٌ محضٌ ولو غيرَ مأثور» اهـ.

ومنه أيضا امجموع في التأمين بعد الفاتحة: «قال الشافعي في الأم: «لو قال مع «آمين»: «ربَّ العالمين» وغير ذلك من ذكر الله تعالى كان حَسنا، لا تنقطع الصلاة بشيء من ذكر الله تعالى» اهد؛ فقول الأم عقب «حَسنا»: «لا تنقطع الصلاة بشيء...» بلا واو يتأيد به ما ذكرناه من أن ذلك مجرد استحسان يفيد عدم الضرر به، وكذا زيادة وله: «وغير ذلك من ذكر الله تعالى بعد «آمين». تعالى» فإنه لا يقول أحدٌ يسن زيادة وربَّ العالمين» وغير ذلك من ذكر الله تعالى بعد «آمين».

وفي النهاية هنا: «وَلَوْ زَادَ الْحُمْدُ للهِ وَبِّ الْعَالِمِينَ أَوْ غَيْرِه مِنْ الذِّكْرِ فَحَسَنٌ » اهـ. وعبارة التحفة وفتح المعين: «وَحَسُنَ زِيَادَةُ «رَبَّ الْعَالَمِينَ » اهـ.

فهذه العبارة أيضا قد لا تدل على السنية فإن صاحب التحفة حيث صرح بمُرَادَفَة الْحَسَنِ للسُّنة كتب عليه العبادي: «فِيهِ بَحْثُ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ لِشُمُولِهِ الْوَاجِبَ وَالْمُبَاحَ أَيْضًا كَمَا فِي جَمْعِ الْجُوَامِعِ: «الْحَسَنُ: المُأْذُونُ وَاجِبًا وَمَنْدُوبًا وَمُبَاحًا» اهى إلّا أَنْ يُرَادَ أَنَّ وَالْمُبَاحَ أَيْضًا كَمَا فِي جَمْعِ الْجُوَامِعِ: «الْحَسَنُ: المُأْذُونُ وَاجِبًا وَمَنْدُوبًا وَمُبَاحًا» اهى إلّا أَنْ يُرَادَ أَنَّ التَّرَادُفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ مَا صَدَقَاتِه فَلْيُتَأَمَّلُ أَوْ أَنَّ مُرَادَفَةَ الْحُسَنِ اصْطِلَاحٌ آخَرُ لِلْفُقَهَاءِ أَوْ لِغَيْرِهِمْ فَلْيُتَأَمَّلُ» اهـ.

«خِلَاف الْأَوْلَى»، «الْمَكْرُوهُ كَرَاهَةً خَفِيفَةً»، «خِلَاف السُّنَّةِ»، «مَا لَيسَ بِسُنَّةٍ»، «خِلافُ الأَفْضَلِ»، «خِلافُ الأَّكْلِ»:

قَالَ الشرواني - رحمه الله تعالى - في باب الوضوء من حاشية التحفة: «قَالَ عَبْدُ الرَّءُوفِ الْكِلِّي - رحمه الله تعالى - في «شَرْحِ نُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ»: الْفَرْقُ بَيْنَ «خِلَاف الْأَوْلَى» وَ «خِلَاف اللَّانَّةِ»: أَنَّ خِلَافَ الْأَوْلَى: مِنْ أَقْسَام المُنْهِيِّ عَنْهُ، وَخِلَافَ السُّنَّةِ: لَا نَهْيَ فِيهِ» اهـ.

وَكَ ﴿ خِلَافِ السُّنَّةِ ﴾ : ﴿ خِلَافُ الْأَفْضَلِ ﴾ و ﴿ خِلَافُ الْأَكْمَلِ ﴾ فهذه الثلاثة مشتركةٌ في أنها لا نَهْيَ فيها وأَنَّ خِلَافَهَا – وهو السُّنَّةُ والْأَفْضَلُ والْأَكْمَلُ – مطلوبٌ. وأما «مَا لَيسَ بِسُنَّةٍ » فإنه: ما لا يُطلَب فعلُه ولا تركه ، فهو المباحُ ؛ وهذا خلاصة ما حقَّقه شيخُ شيخِنا الكَيْبَاتِيُّ – رحمه الله تعالى – في رسالة التنبيه.

وفي شرح بافضل لابن حجر - رحمه الله تعالى -: «ويُكرَهُ قراءةُ السورةِ في الركعة الثالثة والرابعة من الرباعية والثالثة من المغرب وهذا ضعيفٌ والمعتمَد أن قراءتها فيها ليستُ خلافَ الأولى، بل ولا خلافَ السنة، وإنها هي ليستْ بسنةٍ ؛ وفرقٌ بينَ «مَا لَيسَ بِسُنّةٍ»، وما هو «خلافُ السُنّةِ» أله المدنية: «قوله: «ولا خلاف السنة»: هذا من عطف المرادف إذ هما شيءٌ واحدٌ على المعتمَد، أو يكون جرى هنا على القول بالفرق بينها (٢). قوله: «ليست بسنة» أي فهي مباحةٌ» اهـ.

وفي الموهبة: «قوله: «ما ليس بسنة»: أي وهي المباح إذ هو الذي ليس فيه طلبٌ لا في الفعل ولا في الترك» اهـ.

وفيها في الجماعة: «الفرق بين خلاف الأولى وخلاف السنة أن خلافَ الأولى: من

⁽١) في الموهبة: «قوله: «وما هو خلاف السنة»: أي وهو الذي ليس فيه نهي مخصوصٌ فهو - كخلافِ الأفضل - مرادفٌ لخلاف الأولى، وأما المكروه فهو ما ثبت بنهي خاص غير جازمٍ» اهـ. وفيه مخالفةٌ لما ذكره هو في الجماعة من أن خلاف السنة وخلاف الأفضل لا نهي فيهما أصلاً فهما متساويان بخلاف خلاف الأولى.

⁽٢) هذا الثاني هو الظاهر كما تشير إليه لفظةُ «بَلْ».

أقسام المنهي عنه بنهي غير خاص فهو المعبر عنه بالكراهة الخفيفة، وخلاف السنة: لا نهي فيه أصلاً فهو مساوٍ لخلاف الأفضل؛ فتأمله (١) فإنه مُهِمٌّ وأيُّ مُهِمٍّ» اهـ.

قَالَ الرشيدي - رحمه الله تعالى - في فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الإِسْتِنْجَاءِ: «أَنَّ خِلافَ الْأَوْلَى: غَيْرُ خِلافِ الْأَفْلِ الْمُنْهِيِّ عَنْهُ غَيْرُ خِلافِ الْأَفْضَلِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ خِلَافَ الْأَوْلَى بِاصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ صَارَ اسْمًا لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ لَكِنْ بِنَهْيٍ غَيْرِ خَاصٍّ، فَهُوَ اللَّعَبَّرُ عَنْهُ بِاللَّكُرُوهِ كَرَاهَةً خَفِيفَةً، وَأَمَّا خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَكِنْ بِنَهْيٍ غَيْرِ خَاصٍّ، فَهُو اللَّعَبَّرُ عَنْهُ بِاللَّكُرُوهِ كَرَاهَةً خَفِيفَةً، وَأَمَّا خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَكِنْ بِنَهْيٍ غَيْرٍ خَاصٍّ، فَهُو اللَّعَبَّرُ عَنْهُ بِاللَّكُرُوهِ كَرَاهَةً خَفِيفَةً، وَأَمَّا خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا بَهُ عَنْهُ إِللَّا أَنَّ خِلَافَهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ شَيْخُنَا [الشَّبْرَامَلِيي] فِي الْحَاشِيةِ فِي حَلَّاتٍ (الشَّبْرَامَلِي اللهُ الْفَالُ مِنْهُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ شَيْخُنَا [الشَّبْرَامَلِيي] فِي الْحُلْشِيةِ فِي حَلَّاتٍ (اللهَ اللهُ ا

وقال الشرواني - رحمه الله تعالى - [بعد نقل هذه العبارة (٣) في فَصْلٌ فِي آدَابِ قَاضِي الْحَاجَةِ]: «وَنَقَلَ الْكُرْدِيُّ عَنْ كُتُبِ الشَّارِحِ [ابن حجر] مَا يُوافِقُ كَلَامَ الرَّشِيدِيِّ ؛ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: «لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ» أَيْ وَلَيْسَ هُوَ خِلَافَ الْأَوْلَى كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ [ابن حجر] فِي كُتُبِهِ، وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَهُ: «فِعْلُهُ فِي الْأَوَّلِ - أَيْ غَيْرِ الْمُعَدِّ مَعَ السَّاتِرِ - خِلَافُ الْأَوْلَى فَهُوَ

⁽١) في حاشية الجمل على شرح المنهج في فَصْلٌ فِي تَكْفِينِ الْمَيَّتِ: «أَنَّ الْمُكُرُوهَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ هُوَ خِلَافُ الْأَوْلَى وَهُوَ النَّهْيُ بِغَيْرِ الْمُقْصُودِ وَخِلافُ الْأَفْضَلِ أَعَمُّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ مَأْمُورٌ بِهِ وَالْأَمْرُ بِهِ يَتَضَمَّنُ النَّهْيَ عَنْ تَرْكِهِ فَتَرْكُهُ خِلَافُ الْأَوْلَى تَأَمَّلُ» اهـ.

وفيها في آداب الخلاء أثناءَ تعليلٍ نقلا عن شَيْخِه الحَفْني: «لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ تَرْكَ السُّنَّةِ يَكُونُ خِلَافَ الْأَوْلَى» اهـ..

وفي أوقات الصلاة منها أثناءَ تعليل: «لِأَنَّ خِلَافَ السُّنَّةِ إِنْ وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌّ بِخُصُوصِهِ كَانَ مَكْرُوهًا كَمَا هُنَا [وهو تسْمِيَةُ الْعِشَاءِ عَتَمَةً]، وَإِلَّا كَانَ خِلَافَ الْأَوْلَى» اهـع ش» اهـ. فحرِّر، وحقِّقْ.

⁽٢) وفي حاشية الجمل في صَلَاةِ النَّفْلِ: قَوْلُهُ: قِسْمٌ لَا تُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ وَلَوْ صَلَّى جَمَاعَةً لَمْ يُكُرَهُ، لَكِنْ لَا ثَوَابَ فِيهَا وَنِقَلَ ع شَ عَنْ سَمَ عَلَى حَج أَنَّهُ يُثَابُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَوْلَى تَرْكَهَا، وَهُوَ بَعِيدٌ» اهـ. وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر: وَنَقَلَ ع ش عَلَى خَلَ الْأَوْلَى تَرْكَهَا وَهُوَ بَعِيدٌ» اهـ. وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر: وَاسْتُشْكِلَ بِأَنَّ خِلَافَ الْأَوْلَى مَنْهِيٍّ عَنْهُ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي عَدَمَ الثَّوَابِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمَ يُرِدْ بِكُوٰنِهِ خِلَافَ الْأَوْلَى كَوْنَهُ مَنْهِيًّا عَنْهُ ، بَلْ إِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ، أَيْ فَيَكُونُ فِي مُقَابَلَةٍ فَضْلِ» اهـ.

⁽٣) عند قولُ التحفة: «وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا أَدَبًا مَعَ سَاتِرِ ارْتِفَاعُهُ ثُلُثَا ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ وَقَدْ دَنَا مِنْهُ ثُلَاثَةَ أَذْرُعِ فَأَقَلَّ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ الْمُعْتَدِلِ، فَإِنْ فَعَلَ فَخِلَافُ الْأَوْلَى هَذَا فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ أَمَّا هُوَ فَذَلِكَ فِيهِ مُبَاحٌ وَالتَّنْزُهُ عَنْهُ حَيْثُ سَهُلَ أَفْضَلُ» اهــ.

فِي حَيِّزِ النَّهْيِ الْعَامِّ، وَفِي الثَّانِي - أَيْ المُّعَدِّ - خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَلَيْسَ فِي حَيِّزِ النَّهْيِ بِوَجْهٍ انْتَهَى» اهـ.

وقد سَبق أن الْأَكْمَلَ مرادفٌ لِلْأَفْضَلِ فخِلافُه خِلافُه ؛ كما أشار إليه الشيخُ في رسالة التنبيه.

«الكَراهةُ»، «الْكَروهُ»، «الْكَروهُ كَراهةً شديدةً»، «خِلاَفُ الأولَى»:

قال شيخ الإسلام زكريا في غاية الوصول في شرح لب الأصول: «أو اقتضَى أي طَلَبَ الخطابُ الذي هو كلامُ الله النفسي [كَفَّا]، اقتضاء [جازما] بأن لم يجز فعله [فتحريم، أو] اقتضاء [غير جازم بنهي مقصود (۱)] لشيء كالنهي في خبر الصحيحين: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين [فكراهة] أي فالخطاب المدلول عليه بالمقصود يسمى كراهة . ولا يخرج عن المقصود دليل المكروه، إجماعًا، أو قياسًا، لأنه - أي دليل المكروه - في الحقيقة مستند الإجماع أو دليل المقيس عليه، وذلك من المقصود. [أو بغير مقصود] - وهو النهي عن تركه النهي عن تركه النهي عن تركه الفحلاف الأولى](۱).

والفرق بين قسمي المقصود وغيره أن الطلب في المقصود أشدُّ منه في غيره، والقسم الثاني - وهو واسطةٌ بين الكراهة والإباحة - زاده جماعةٌ من متأخري الفقهاء - منهم إمام الحرمين (٣) - على الأصوليين، وأما المتقدمون فيُطلِقون المكروة على القسمين، وقد يقولون في

⁽١) أي مصرَّح به اهـ حاشية شيخ الإسلام زكريا على شرح جمع الجوامع للمحلي.

⁽٢) فائدة: في الجمل على شرح المنهج أثناء كلام: «فَهُوَ ﷺ يَفْعَلَ خِلافَ الْأَوْلَى بَلْ وَالْمُكْرُوهَ لِلتَشْرِيعِ وَيُثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابَ الْوَاجِبِ» اهـ تَقْرِيرُ بَعْضِهِمْ» اهـ.

⁽٣) في البحر المحيطَ في فَصْلٌ فِي خِلَافِ الْأَوْلَى: «هَذَا النَّوْعُ هُوَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْإِبَاحَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ هَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ، أَوْ خِلَافُ الْأَوْلَى؟ كَالنَّفْضِ وَالتَّنْشِيفِ فِي الْوُضُوءِ وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِنْ النِّهَايَةِ: «التَّعَرُّضُ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَّا مِمَّا أَحْدَثَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ، وَفَرَقُوا بَيْنَهُمَّا بِأَنَّ مَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌّ مَقْصُودٌ يُقَالُ فِيهِ: مَكْرُوهٌ وَمَا لَا فَهُوَ خِلَافُ الْأَوْلَى».

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنْهُ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّهْيِ الْمُقْصُودِ =

الأول: «مكروهٌ كراهةً شديدة» كما يقال في قسم المندوب: «سنةٌ مؤكَّدة»، وعلى ما عليه الأصوليون يقال: «أو غير جازم فكراهةٌ» اهـ.

وفي المغني: «وَيُكْرَهُ... إِطَالَةُ الْمُكْثِ فِي مَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ لُقْهَانَ: أَنَّهُ يُورِثُ وَجَعًا فِي الْكَبِدِ. فَإِنْ قِيلَ: «شَرْطُ الْكَرَاهَةِ وُجُودُ نَهْي مَخْصُوصٍ، وَلَمْ يُوجَدْ ؟» أُجِيبَ: يُورِثُ وَجَعًا فِي الْكَبِدِ. فَإِنْ قِيلَ: «شَرْطُ الْكَرَاهَةِ وُجُودُ نَهْي مَخْصُوصٍ، وَلَمْ يُوجَدْ ؟» أُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَازِم، بَلْ حَيْثُ وُجِدَ النَّهْيُ وُجِدَتْ الْكَرَاهَةُ، لَا أَنَهَا حَيْثُ وُجِدَتْ وُجِدَ لِكَثْرَةِ وُجُودِهَا فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ بِلَا نَهْي مَخْصُوصٍ» اهى قال الشرواني بعد نقله: «وَأَقَرَّهَا الْبَصْرِيُّ» اهـ.

قلتُ: كَثْرَةُ وُجُودِهَا فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ بِلَا نَهْيٍ مَخْصُوصٍ فِي مواضع ثلاثة: كلّ سنةٍ تَأْكَدَ طلبُها لنحو كثرة الفضل في فعلها، وكلّ سنةٍ اختُلف في وجوبها فيُكرهُ تركُها، وكلّ خَصلة اختُلف في تَخْرِيمِها فيُكرهُ فعلها فإنَّهُمْ نَزَّلُوا الْخِلَافَ وتَأْكُدَ الطلب مَنْزِلَةَ النَّهْي في ذلك.

ففي التحفة عند قول المنهاج: «وَيَحِلُّ الْإِنَاءُ النَّفِيسُ كَيَاقُوتٍ فِي الْأَظْهَرِ»: «وَكُلُّ مَا فِي تَحْرِيمِهِ خِلَافٌ قَوِيٌّ كَمَا هُنَا يَنْبَغِي كَرَاهَتُهُ» اهـ.

وفي التحفة في زكاة النقدين في دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ مَثْقُوبَةٍ: "وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لاَ زَكَاةَ فِيهَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ اللهُ عَنْ اللهُ وَقُوبَةٍ: "وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لاَ زَكَاةَ فِيهَا لِمَا تَقَرَّدُ أَنَّهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَا عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَا عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَا عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَا عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَا عَنْ اللهُ عَنْ عَلَا عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَا عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَالِمُ عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَلَا عَنْ عَلَا عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَا عَنْ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَا عَنْ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَا عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَا

وفي شرح بافضل: «ويظهر أن كلَّ سنةٍ اختلف في وجوبها يكره تركها ؛ وبه صرَّح الإمامُ في غسل الجمعة، بل وقياسُ قولهم: «يُكرَه تركُ التيامُن وتخليلِ اللحية الكَثَّة» أن كلَّ سنةٍ تَأكَدَ طلبُها يُكرهُ تركُها» اهـ.

وفي المواهب المدنية: «قوله: «ويظهر أن كل سنة اختلف في وجوبها الخ»: هو كذلك

تغميمُ النَّهْيِ لَا خُصُوصُهُ، إذْ قَالَ: وَوَجَّهَهُ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ بِأَنْ قَالَ: المُكُرُوهُ يَتَمَيَّزُ عَنْ خِلَافِ الْأَوْلَى بِأَنْ يُفْرَضَ
 فيهِ نَهْيٌ مَقْصُودٌ، وَقَدْ ثَبَتَ نَهْيٌ مَقْصُودٌ عَنْ التَّشَبُّهِ بِأَهْلِ الْبِدَعِ، وَإِظْهَارِ شِعَارِهِمْ، وَالصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ
 مِمَّا اشْتهرَ بِالْفِئَةِ المُلَقَّبَةِ بِالرَّفْضِ» اهـ.

كما أوضحتُه في كتابي «كاشف اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات بلا إحرام» بما لم أُسْبَقْ إلى مثلِه وذكرتُ ثمة أكثرَ من عشرين موضعا من التحفة ذكر فيها ذلك، وبيَّنتُ ثمة أنهم قد يجعلون المختلف في وجوبه خلاف الأولى لا مكروهًا، وقد يجعلون ما اختلف في تحريمه مسنونًا فراجِعْه ثمة. قوله: «بل قياس قولهم الخ»: هو منقولٌ كما بينتُه في كاشف اللثام، وصرَّح به التقيُ السبكيُ في جواب الأسئلة الحَلَبية كما ذكرتُ عبارتَه ثمة، وكأن الشارح لم يستحضره حتى أخذه من القياس المذكور في كلامه» اهـ.

وفي حاشية الجمل على شرح المنهج: «أَنَّ تَأَكُّدَ الطَّلَبِ فِي النَّدْبِ يَقُومُ مَقَامَ النَّهْيِ المُخْصُوصِ فِي اقْتِضَاءِ الْكَرَاهَةِ فَيَكُونُ المُكْرُوهُ مَا ثَبَتَ بِنَهْيٍ مَخْصُوصٍ أَوْ مَا اسْتُفِيدَ مِنْ أَوَامِرِ اللَّذْبِ اللَّؤَكَّدِ تَأَمَّلُ»اهـ، ومثله في البجيرمي.

وفي الروضة في فصل الجُمَّاعَة: «وَأَمَّا النِّسَاءُ فَلَا يُفْرَضُ عَلَيْهِنَّ الجُمَّاعَةُ لَا فَرْضَ عَيْنٍ، وَلَا فَرْضَ عَلَيْهِنَّ الجُمَّاعَةُ لَا فَرْضَ عَيْنٍ، وَلَا فَرْضَ كِفَايَةٍ وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَمُنَّ، ثُمَّ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا كَاسْتِحْبَابِهَا لِلرِّجَالِ، وَأَصَحُّهُمَا لَا يَتَأَكَّدُ فِي حَقِّهِنَّ كَتَأَكُّدِهَا فِي حَقِّ الرِّجَالِ فَلَا يُكْرَهُ لَمُنَّ تَرْكُهَا، وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا لِلرِّجَالِ مَعَ لَا يَتَأَكَّدُ فِي حَقِّهِنَّ كَتَأَكُّدِهَا فِي حَقِّ الرِّجَالِ فَلَا يُكْرَهُ لَمُنَّ تَرْكُهَا، وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا لِلرِّجَالِ مَعَ قَوْلِنَا: هِيَ هُنَّ سُنَّةً » اهـ. ونحوه في شرح البهجة، وكتب عليه العبادي: «يفيد أن ترك السنة المؤكدة يقتضى الكراهة» اهـ.

وفي المحصول: «وأما المكروه فيقال بالاشتراك على أمور ثلاثة، أحدها: ما نهي عنه نهي تنزيه وهو الذي أُشعِر فاعلُه بأن ترْكَه خيرٌ من فعله وإن لم يكن على فعله عقاب، وثانيها: المحظور وكثيرا ما يقول الشافعي - رحمه الله -: «أكره كذا» وهو يريد به التحريم، وثالثها: ترك الأولى كترك صلاة الضحى ويسمى ذلك مكروها لا لنهي ورد عن الترك بل لكثرة الفضل في فعلها» اه.

«كَرَاهَة التَّنْزِيهِ»، «كَرَاهَة التَّحْرِيمِ»، «الْحَرَامِ»:

في رسالة التنبيه: «الفرق بين كراهتي التحريم والتنزيهِ أن الأول: بنهي جازم غيرِ نصِّ، والثاني: بنهيٍ غيرِ جازمٍ» اهـ. وهو مَعلومٌ من كلامهم، والمراد بـ«غيرِ نصِّ»: ما يَحْتَمِلُ التَّأْويلَ. وفي حاشية البجيرمي على المنهج: «فَإِنْ قُلْت: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُكْرُوهِ كَرَاهَةَ تَحْرِيمٍ وَبَيْنَ الْحُرَامِ مَعَ أَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُفِيدُ الْإِثْمَ ؟ قُلْتُ: أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُكْرُوهَ كَرَاهَةَ تَحْرِيمٍ: مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْلَوِيٍّ أَوْ مُسَاوٍ اهم، بِذَلِيلٍ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَالْحُرَامُ: مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْلَوِيٍّ أَوْ مُسَاوٍ اهم، فَيْخُهُ الْحَفْنِي (١). فَنْ عَزِيزِيّ اهم، ومثله في حاشيته على الإقناع، ونقل نحوه الجمل عن شَيْخه الحَفْني (١).

وفي البجيرمي على الخطيب في الصيام: «أَنَّ الْكَرَاهَةَ مَتَى أُطْلِقَتْ انْصَرَفَتْ إِلَى كَرَاهَةِ التَّنْزيهِ» اهـ.

«الْكَرَاهَة الشَّرْعِيَّة»، «الْكَرَاهَة الْإِرْشَادِيَّة»، «الْكَرَاهَة الأَدَسِّة»:

سبق أن الْكَرَاهَةَ الشَّرْعِيَّةَ: مَا ثَبَتَ بِنَهْيٍ مَخْصُوصٍ، وهي الَّتِي يُثَابُ على تَرْكِهَا وَلَا يُعلَى عَرْكِهَا وَلَا يَعلَى عَرْكِهَا وَلَا قُبْحَ فِي فِعْلِهَا ؛ ففي يُعاقَب على فِعْلِهَا، وأما الْكَرَاهَةُ الشَّرْعِيَّةُ فهي ما لَا ثَوَابَ فِي تَرْكِهَا وَلَا قُبْحَ فِي فِعْلِهَا ؛ ففي الفتاوَى الكبرى في صفة الصلاة: «إِنَّ اللَّجْتَهِدِينَ قَدْ يُطْلِقُونَ الْكَرَاهَةَ عَلَى الْإِرْشَادِيَّةِ الَّتِي لَا الفتاوَى الكبرى في صفة الصلاة: وإنَّ اللَّجْتَهِدِينَ قَدْ يُطْلِقُونَ الْكَرَاهَةَ عَلَى الْإِرْشَادِيَّةِ الَّتِي لَا ثَوَابَ فِي تَرْكِهَا وَلَا قُبْحَ فِي فِعْلِهَا. وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «وَأَنَا أَكْرَهُ الْإِمَامَةُ لِلْأَبَّا وِلَايَاتِ» لَمْ يُرِدْ الْكَرَاهَةَ الشَّرْعِيَّةَ لِأَنَّهَا مِنْ قِسْمِ الْقَبِيحِ، وَالْإِمَامَةُ لِلْأَبَّا وِلَايَاتِ، وَالْإِمَامَةُ الشَّرْعِيَّةَ لِأَنَّهَا مِنْ قِسْمِ الْقَبِيحِ، وَالْإِمَامَةُ الشَّرْعِيَّةَ لِأَنَّهَا مِنْ قِسْمِ الْقَبِيحِ، وَالْإِمَامَةُ الشَّرْعِيَّةَ لِأَنَهَا مِنْ قِسْمِ الْقَبِيحِ، وَالْإِمَامَةُ الشَّرْعِيَّةَ لِأَنَهَا مِنْ قِسْمِ الْقَبِيحِ، وَالْإِمَامَةُ الْمَرَاهُ فَالْسَافِعِيِّ وَلِيَةً لِلْكَرَاهُ فَي اللهُ الْمُؤَلِّيَةِ الْعَلَى الْمُهَا مِنْ قِسْمِ الْقَبِيحِ، وَالْإِمَامَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِلْمَامِةُ اللَّهُ وَلَا الْمُعَامِةِ الْفَيْرِ الْمُولِدِينَ فَيْ الْمُعَامِلَاقُولُ الْمُعَلِينَ اللْهُ عَلَيْهُ الْمُرَاهُ الْمَلَى الْمُؤْلِقُولُ السَّافِي الْمُعَلِينَ اللهُ الْمُؤَلِّ الْمُعَامِلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقِينَ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقِيقِ الْمُؤِلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمِؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُو

⁽۱) في هدية العارفين: «نجم الدين أبو المكارم محمد بن سالم بن أحمد المصري الشافعي الحَلُورِيّ المعروف بالحَفْني ولد سنة ۱۱۰۱ وتوفي سنة ۱۱۸۱ إحدى وثهانين ومائة وألف. له من التصانيف أنفس نفائس الدرد على شرح الهمزية لابن حجر والثمرة البهية في أسهاء الصحابة البدرية وحاشية على حاشية الحفيد على المختصر وحاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك وحاشية على شرح الرحبية للشنشوري وحاشية على السراج المنير شرح الجامع الصغير للعزيزي وحاشية على شرح رسالة العضدية للسعد وحاشية على شرح مسعود الشرواني لآداب السمرقندي» اهـ.

ومن أجل شيوخه الشيخ محمد البديري الدمياطي الشهير بابن الميت كما في عجائب الآثار وأطال فيها ترجمته.

وفي فتح رب الأرباب بها أهمل في لب اللباب: «الحَفْنِي كالحفنوي والحفناوي نسبةٌ لحَفْنَى من قُرى مصر» اهـ.

وفي تاج العروس: «وحَفْنَى كَسَكُرَى قرية بشرقي مصر ومنها شيخنا بل شيخ أهل الدنيا جميعها وهو الشيخ الامام المحدث الولى العالم أبو عبدالله محمد بن سالم الشريف القرشي رئيس الجامع الأزهر» اهـ.

فَرْضُ كِفَايَةٍ لِتَوَقُّفِ الْجُهَاعَةِ الَّتِي هِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَيْهَا فَمُرَادُهُ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ الدُّخُولَ فِيهَا وَلَا يُخْتَارُهُ ﴾ اهـ(١).

وفي الحاوي للفتاوي: «للكراهة في كلام الأئمة المجتهدين كمالك والشافعي إطلاقان، أحدُهما:التي هي أحدُ أقسام الأحكام الخمسة التي يصفها الأصوليون بأنها داخلة في قسم القبيح كالحرام، ويعبر عنها بالكراهة الشرعية والآخر بمعنى أن المجتهد أحبَّ واختار أن لا يفعل ذلك من غير إدخاله في قسم المكروه الذي هو من نوع القبيح ويعبر عن هذه بالكراهة الإرشادية وهذه الكراهة لا ثواب في تركها ولا قبح في فعلها» اهـ.

ويُؤخَذ من هنا أن الْكَرَاهَةَ إنها تُطلَق ويُرادُ بها الْإِرْشَادِيَّةُ في كلام المُجْتَهِدِينَ، وأن ذلك في كلامهم قليلٌ ؛ فقد سبق أَنَّ الْكَرَاهَةَ مَتَى أُطْلِقَتْ انْصَرَفَتْ إِلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ.

وفي فتاوى الشهاب الرملي في صلاة الجهاعة: «الْفَرْقُ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْكَرَاهَةِ الْإِرْشَادِيَّةِ أَنَّ الْإِرْشَادِيَّةً لَا دِينِيَّةٌ » اهـ.

وفي نهاية المحتاج في كراهة المُشَمَّس: «وَهِيَ شَرْعِيَّةٌ لَا إِرْشَادِيَّةٌ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ الثَّوَابُ وَلِهَذَا قَالَ السُّبْكِيُّ: التَّحْقِيقُ أَنَّ فَاعِلَ الْإِرْشَادِ^(٣) لِمُجَرَّدِ غَرَضِهِ لَا يُثَابُ، وَلِمُجَرَّدِ الاِمْتِثَالِ يُثَابُ وَلَمُهُمَا يُثَابُ ثَوَابًا أَنْقَصَ مِنْ ثَوَابٍ مِنْ مَحْضِ قَصْدِ الإِمْتِثَالِ» اهـ.

⁽١) وفي تحفة المحتاج: «وَيُكْرَهُ [قضاءُ الحاجة] فِي المَاءِ بِاللَّيْلِ مُطْلَقًا كَالإغْتِسَالِ لِمَا قِيلَ أَنَّهُ مَأْوَى الجِنِّ وَعَجِيبٌ اسْتِنْتَاجُ الْكَرَاهَةِ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَمَا بَلْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ لَمَا أَصْلَ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ دَافِعَةً لِشَرِّهِمْ فَلْتُحْمَلُ الْكَرَاهَةُ هُنَا عَلَى الْإِرْشَادِيَّةِ وَقَدْ يُجَابُ بِالْتِزَامِ أَنَّهَا شَرْعِيَّةٌ وَيُوجَّهُ بِنَظِيرِ مَا مَرَّ فِي كَرَاهَةِ المُشَمَّسِ أَنَّهُ مُرِيبٌ ؛ وَفِي الْحَدِيثِ: «دَعْ مَا يَرِيبُك إِلَى مَا لَا يَرِيبُك» آهـ.

⁽٢) أي إلى نحو الطِّبِّ من مَصْلَحَة دُنْيَويَّة.

⁽٣) أي فعلاً أو تركًا فإن الأمر والنهي يَرِدان للإِرْشَادِ فعلى ما قَالَه السُّبْكِيُّ أن الشَرْعِيَّة يُثَابُ عليها مطلقًا والإِرْشَادِيَّة اللهُ يَثَابُ عليها إلا بقَصْدِ امْتَأَلِ إِرْشَادِ الشارع ولعله مرادُ مَنْ أطلق عدم الثواب في الإِرْشَادِيَّة، ولا رُشَادِيَّة فَلا ثَوَابَ عَلَى الإِمْتَالِ ؛ لِأَنَّ النَّهُي الْوَارِدَ وفي الشِّربيني على شرح البهجة في المُشمَّس: "وَقِيلَ: إِرْشَادُ إِلَى الْكَفَّ لَوَابَ عَلَى الإِمْتَالِ ؛ لِأَنَّ النَّهُي الْوَارِدَ حِينَئِذِ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ طَلَبَ الْكَفَّ وَإِنَّمَا المُرَادُ مِنْهُ الْإِرْشَادُ إِلَى الْكَفِّ لِمَصْلَحَة دُنْيُويَّة فَلَا يَكُونُ طَلَبُ الْكَفَّ حِينَئِذِ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ طَلَبَ الْكَفَّ عَلَى التَّرْكِ كَالنَّهْيِ فِي قَوْلِهِ "لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُوْكُمْ" وَالْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعْلَى "وَأَشْهِدُوا" وَالتَّعْبِيرُ بِالْكَرَاهَةِ عَنْ ذَلِكَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ الْمُسَاعَةِ" اهـ. عميرَةُ عَلَى المُحَلِّيِّ "اهـ. فقوله: "فَلَا شَوْلُ مَنْ اللهُ مُعْرَابُ عَلَى الإَمْتِثَالِ" أي على ترك الإِرْشَادِيَّة وليس المرادُ امْتِثَالَ إِرْشَادِ الشَارع.

وفي شرح المهذب في المُشَمَّس: «وحيث أثبتنا الكراهة فهي كراهة تنزيه وهل هي شرعية يتعلق الثواب بتركها وإن لم يُعاقِب على فعلها أم إرشادية لمصلحة دنيوية لا ثواب ولا عقاب في فعلها ولا تركها ؟ فيه وجهان ذكرهما الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، قال: واختار الغزالي الإرشادية (۱) وصرح الغزالي به في درسه قال: وهو ظاهر نص الشافعي قال: والأظهر واختيار صاحبي الحاوي والمهذب وغيرهما الشرعية،قلت: هذا الثاني هو المشهور عن الأصحاب والله أعلم» اهـ.

وفي التحفة في سُنن الطواف: «(وَأَنْ يَرْمُلَ) الذَّكُرُ الْمُحَقَّقُ (فِي) جَمِيعِ (الْأَشُواطِ) لَا تُنافِيهِ كَرَاهَةُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ تَسْمِيَةَ الْمُرَّةِ شَوْطًا لِأَنَّهَا كَرَاهَةٌ أَدَبِيَّةٌ ؟ إِذْ الشَّوْطُ الْهُلَاكُ، كَمَا كُرِهَ تَسْمِيَةُ مَا يُذْبَحُ عَنْ المُولُودِ عَقِيقَةً لِإِشْعَارِهَا بِالْعُقُوقِ فَلَيْسَتْ شَرْعِيَّةً لِصِحَّةِ ذِكْرِ الْعَقِيقَةِ كُرِهَ تَسْمِيةُ مَا يُذْبَحُ عَنْ المُولُودِ عَقِيقَةً لِإِشْعَارِهَا بِالْعُقُوقِ فَلَيْسَتْ شَرْعِيَّةً لِصِحَّةِ ذِكْرِ الْعَقِيقَةِ فِي الْأَحَادِيثِ، وَالشَّوْطِ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَحِينَاذٍ لَا يُحْتَاجُ إِلَى اخْتِيَارِ المُجْمُوعِ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ عَلَى أَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ المُذْهَبُ وَلَكِنَّهَا خِلَافُ المُخْتَارِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا الْكَرَاهَةَ المُذْهَبُ وَلَكِنَّهَا خِلَافُ المُخْتَارِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا كَرَاهَةً تَسْمِيةِ الْعِشَاءِ عَتَمَةً شَرْعًا ؟ قُلْتُ: يُفْرَقُ بِأَنَّ ذَاكَ كَرَاهَةٌ تَسْمِيةِ الْعِشَاءِ عَتَمَةً شَرْعًا ؟ قُلْتُ: يُفْرَقُ بِأَنَّ ذَاكَ كَرَاهَةً تَسْمِيةِ الْعِشَاءِ عَتَمَةً شَرْعًا ؟ قُلْتُ: يُقْرَفُ بِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ تَغْيِيرٌ لِلَفْظِ الشَّارِع بِخِلَافِ هَذَا» اهد.

(قَوْلُهُ: لَا تُنَافِيهِ إِلَخْ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، بَصْرِيٌّ. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ: «وَيُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الطَّوْفَاتِ أَشُواطًا كَمَا نُقِلَ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ، وَهُو الْأَوْجَهُ، وَإِنْ اخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْمِهُ أَشُواطًا كَمَا نُقِلَ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ، وَهُو الْأَوْجَهُ، وَإِنْ اخْتَارَ فِي المُجْمُوعِ وَغَيْمِهُ عَدَمَهَا» اهـ، وَعِبَارَةُ الْوَنَائِيِّ: «وَكُرِهَ أَدَبًا تَسْمِيَةُ الطَّوْفَةِ شَوْطًا وَدَوْرًا أَيْ يَنْبَغِي التَّنَّةُ عَنْ التَّوْمَ الْمَكَلُكُ وَالدَّوْرُ كَأَنَّهُ مِنْ دَائِرَةِ السَّوْءِ السَّوْءِ التَّوْفَةِ شَوْطًا الْمَكَلُكُ وَالدَّوْرُ كَأَنَّهُ مِنْ دَائِرَةِ السَّوْءِ اللَّوْفَاتِ شَوْطًا» اهـ شرواني. وَقَالَ المُغْنِي: «وَالمُخْتَارُ كَمَا فِي المُجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الطَّوْفَاتِ شَوْطًا» اهـ شرواني.

و في حاشية الجمل: «وَ انْحَطَّ كَلَامُ م رفِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَرَاهَةِ الشَّرْعِيَّةِ» اهـ.

وقال تقيُّ الدين السبكي في الابتهاج في شرح المنهاج [للنووي]: «وقد كرِهَ مجاهدٌ تسميةَ الطواف شَوطًا وتبعه الشافعيُّ وجماعةٌ من الأصحاب في ذلك ؛ لأن الله تعالى إنها سماه

⁽١) كما اختاره إمامُه فقال في نهاية المطلب: «ليست الكراهيةُ في هذا الفصل مؤثِّرةً في تنقيص مرتبة الطهارة فإن سبب الكراهية حِذارُ الوَضَح [أي البرص]»اهـ.

طوافا قال تعالى: ﴿وَلَـيَطُوَّفُواْ بِٱلْبَـيْتِ ٱلْعَتِـيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]، واختار المصنفُ أنه لا يكرَهُ لحديث ابن عباس المذكور ؛ وقولُ ابنِ عباس أولى من قول مجاهدٍ » اهـ.

«يَنْبَغِي»، «لَا يَنْبَغِي»:

في التحفة في شرح خطبة المنهاج: «يَنْبَغِي»: أَيْ يُطْلَبُ ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَغْلَبُ فِيهَا اسْتِعْهَا لَمَا فِي اللَّبَوْبِ تَارَةً وَالْوُجُوبِ أُخْرَى (١)، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْجَوَازِ أَوْ التَّرْجِيحِ، وَ«لَا يَنْبَغِي»: قَدْ تَكُونُ لِلنَّجْوِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ» اهـ. قَوْلُهُ: «اسْتِعْهَالهَا» أَيْ لَفْظَةِ «يَنْبَغِي» اهـ شرواني.

وفي النهاية: «وَلَفْظَةُ «يَنْبَغِي»: مُحْتَمِلَةٌ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ ؛ وَتُحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالْقَرِينَةِ»: بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ بِالْقَرِينَةِ» اهـ. قَوْلُهُ: «وَتُحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالْقَرِينَةِ»: بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عَلَى النَّدْبِ إِنْ كَانَ التَّرَدُّدُ فِي حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَإِلَّا فَعَلَى الإسْتِحْسَانِ وَاللِّيَاقَةِ» اهـ شَبْرامَلِّيي، ونقله في الشرواني.

وفي الإتحاف في بيان اصطلاح الشافعية عن التاج الأصفهاني في كشف تعليل المحرر: وقد يستعمل «يَنْبَغِي» ويراد به الوجوب، وقد يراد به الندب والأدب والجواز. و «لَا يَنْبَغِي»: في مقام الحرمة والكراهة» اهـ.

وأما ما في القليوبي: «لَا يَنْبَغِي» تُفِيدُ الْإِبَاحَةَ نَصًّا وَالْخُرْمَةَ أَوْ الْكَرَاهَةَ احْتِهَالًا» اهـ فقال شيخ شيخنا - رحمه الله تعالى -: «لعل الصواب عدم الإباحة، وظاهرٌ أن المراد بالإباحة مستوِي الطرفين» اهـ.

وفي «رسالة التنبيه»: «يَنْبَغِي»، وَ «لَا يَنْبَغِي»: قد يَجيئانِ للبَحْث ؛ كما جاء في شرح المحلي [ج ٣ ص ٢٢٦]: «فَإِنْ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ: «فَمَا يَنْبُغِي أَنْ تَزُولَ وِلَايَتُهُ» اهم، فقوله: «فَمَا يَنْبَغِي»: هنا للبحث ؛ ففي التحفة والنهاية: «أَمَّا سَفِيهٌ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ فَيَلِي كَمَا بَحَثَهُ الرَّافِعِيُّ» اهم فافهم» اهم.

⁽١) وفي الفتاوي الحديثية أثناء كلام: «وكون «ينبغي» قد يستعمل بمعنى يجب قليل» اهـ.

ومنه قول المنهاج في دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ (١): «وَلَوْ ادَّعَى [قَتْلًا] عَمْدًا بِلَوْثٍ [أَيْ مَعَهُ] عَلَى قَلْاتَةٍ حَضَرَ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خُمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيَةِ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خُمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيَةِ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خُمْسِينَ، وَفِي قَوْلٍ خَمْسًا وَعِشْرِينَ [كَمَا لَوْ حَضَرَا مَعًا] إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ [أَيْ الْغَائِبَ] فِي الْأَيْمَانِ أَمْسِينَ، وَفِي قَوْلٍ خَمْسًا وَعِشْرِينَ [كَمَا لَوْ حَضَرَا مَعًا] إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ [أَيْ الْغَائِبَ] فِي الْأَيْمَانِ [الَّتِي حَلَفَهَا لِلْحَاضِرِ]، وَإِلَّا فَيَنْبَغِي الإكْتِفَاءُ بِهَا بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الْقَسَامَةِ فِي غَيْبَةِ المُدَّعَى عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَصَحُ» اهـ.

فقول التحفة هنا: «وَعَجِيبٌ مَعَ قَوْلِهِ: «يَنْبُغِي» اعْتِرَاضُ شَارِحِ لَهُ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا مَنْقُولٌ» اهـ صحيحٌ لا غبار عليه، وأمَّا ما نقل الشيخ الشرواني هنا عن الشيخ العبادي رحمها الله تعالى - (قَوْلُهُ وَعَجِيبٌ إلَخْ) قَدْ يَقُولُ ذَلِكَ الشَّارِحُ لَا عَجَبَ فَإِنَّ «يَنْبُغِي» رَمْها الله تعالى - (قَوْلُهُ وَعَجِيبٌ إلَخْ) قَدْ يَقُولُ ذَلِكَ الشَّارِحُ لاَ عَجَبَ فَإِنَّ «يَنْبُغِي» أَنْ لَا يُوصِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ» اهـ، فأعجَبُ مِن ذلك فإنه لا يُؤتى بكلمة «يَنْبُغِي» لِكي تدل على أن ما بعده مَنْقُولٌ، وقول فأعجَبُ مِن ذلك فإنه لا يُؤتى بكلمة «يَنْبُغِي» لِكي تدل على أن ما بعده مَنْقُولٌ، وقول المصنف: «يَنْبُغِي أَنْ لَا يُوصِيَ» بمعنى يُندب كما هو أحد معانيه ؛ ولذا قال صاحب المغنى: «أَيْ يُطْلَبُ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ» اهـ، وإن أراد أن «يَنْبُغِي» تُسْتَعْمَلُ لغير معنى البحث أيضا كالمندوب – منقولاً كان أو مبحوثًا – فلِمجرد هذا الاستعمال كيف يَقْتَضِي التعبيرُ بـ «يَنْبُغِي» أَنَّ هَذَا مَنْقُولُ ؟ على أن سياق الكلام يدل على أنَّ هَذَا بحثٌ.

ومن البحث أيضا قولُ زَوائدِ الروضة في إحياء الموات: «وينبغي أن يكون الحُكم في أرض منى ومزدلفة كعرفات (٢) لوجود المعنى» اهـ.

وقد جزم في «تصْحِيحِ التنبيه» والمنهاج بهذه التسوية فقال في «التَّصْحِيحِ»: «و [الْأَصَحُّ] أنه لا يُملك بالإحياء مَوَاتُ عَرفاتٍ وَمُزْدَلِفَةُ وَمِنًى» اهى ومثله في «تذكرة النَّبيه في تصْحِيح التنبيه» للإسنوي.

⁽١) وَهِيَ أَنْ يَحْلِفَ الْمُدَّعِي عَلَى قَتْلِ ادَّعَاهُ خَمْسِينَ يَمِينًا وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَرَثَةٌ وُزِّعَتْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ وَيَجِبُ بِالْقَسَامَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَاِ، أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ دِيَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَفِي الْعَمْدِ عَلَى الْقُسَم عَلَيْهِ» اهـ منهاج.

⁽٢) فيما ذكره في أصلَ الروضة، وهو: «هل تُملك أرضُ عرفات بالإحياء كسائر البقاع أم لا لتعلق حق الوقوف بها؟ وجهان، إن قلنا: يُملك ففي بقاء حق الوقوف فيما مُلك وجهان، إن قلنا: يبقى فذاك مع اتساع الباقي أم بشرط ضيقه على الحجيج؟ وجهان» اهـ.

وقال في المنهاج: «وَيَجُوزُ إحْيَاءُ مَوَاتِ الْحَرَمِ، دُونَ عَرَفَاتٍ فِي الْأَصَحِّ قُلْتُ: وَمُزْدَلِفَةُ وَمِنَّى كَعَرَفَةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ اهِ قال في المغني: «تَنْبِيهُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مَنْقُولُ، وَأَنَّ كَعَرَفَةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ اهِ قلل في المغني: «تَنْبِيهُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمُ مَنْقُولُ، وَأَنَّ خِلَافَ عَرَفَةَ يَجْرِي فِيهِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي «التَّصْحِيحِ»، وَالَّذِي فِي «الرَّوْضَةِ» أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ خِلَافَ عَرَفَة وَلَا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي أَرْضِ مِنَّى وَمُزْدَلِفَة كَعَرَفَاتٍ لِوُجُودِ المُعْنَى»، وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: «يَنْبَغِي الْقَطْعُ لِضِيقِهِ بِخِلَافِ عَرَفَاتٍ» اهـ.

والقول بأن «يَنْبَغِي» قد تُسْتَعْمَلُ بمعنى المُنْقُولِ - كما قاله العبادي - فلعلها في زَوائدِ الروضة هنا بهذا المُعْنَى لا بمعنى البحث عُلم ردُّه مما زيَّفْنا به كلامَ العبادي من أن «يَنْبَغِي» لا تُسْتَعْمَلُ بمعنى المُنْقُولِ.

«لا بأش بِكَذَا»:

في رسالة التنبيه عن فتاوى الشيخ سليمان الكردي: «أَنَّ «لاَ بَأْسَ»: يأتي لنفي الكراهة، ونفي الحرمة». وعن المواهب المدنية له: «أَتَّها يأتي للإباحة، وقال: «وهي الأصل في استعماله ؟ كما أفاده كلام أصل الحواشي المدنية للكردي في باب الجمعة»(١)، وفي المحلي [ج١ ص ٥٥]:

⁽١) وهو قوله: فإن لم تكن مجازفة في أوصافهم (أي السلاطين) فلا بأس بالدعاء لهم كذا عبر في التحفة وغيرها ونقله المغني والنهاية عن الروضة والمجموع وظاهره الإباحة وصرح بها الشارح في شرح العباب اهـ كلام المواهب المدنية.

وفي التحفة: «وَلَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ لِسُلْطَانٍ بِعَيْنِهِ حَيْثُ لَا مُجَازَفَةَ فِي وَصْفِهِ اهـ. قال العبادي: «(فَوْلُهُ: وَلَا بَأْسَ بالدُّعَاءِ إلَحْ) أَيْ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا يَأْتِي عَنْ الشَّافِعِيِّ» اهـ.

وفي البجيرمي في الجمعة عند قول الخطيب: «وَلَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ بِعَيْنِهِ»: «وَالْحَاصِلُ أَنَّ الدُّعَاءَ لِلسُّلْطَانِ بِعَيْنِهِ»: «وَالْحَاصِلُ أَنَّ الدُّعَاءَ لِلسُّلْطَانِ بِعَيْنِهِ»: «وَالْحَاصُ لِلسُّلْطَانِ بِعَيْنِهِ» وَلَاةٍ أُمُورِهِمْ عُمُومًا بِالصَّلاحِ بِخُصُوصِهِ مُبَاحٌ ؛ وَلِذَا قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ». وَأَمَّا الدُّعَاءُ لِأَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَوُلَاةِ أُمُورِهِمْ عُمُومًا بِالصَّلاحِ وَالْحِدَالَةِ وَالْعَدْلِ فَسُنَةٌ» اهـ.

وفي رسالة التنبيه: «وفي فتح الملهم في شرح مسلم لشَبِير أحمد العثماني الحنفي [ج ١ ص ١٧٧] ما نصه: قال شمس الأثمة الخُلُواني من أصحابنا: «لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة»، قال ابن الهمام في معنى هذا الكلام: «وإنها قال: «لا بأس» لأن المشهور بهذه العبارة استعمالها فيها يكون خلافه أولى منه فكان معناها أن الأولى أن لا يقرأ الأوراد قبل السنة فلو فعل لا بأس به فلا تسقط بقراءته ذلك حتى إذا صلاها بعد الأوراد تقع سنةً مؤداةً لا على وجه السنة» اهد فتح الملهم وفي موضع آخر منه: «وقد صرح فقهاؤنا رحمهم الله: «أن =

«والاستعانة في إحضار الماء لا بأس بها ولا يقال إنها خلاف الأولى» اه وفي التحفة [ج١ ص ١٣٧]: «وهي في إحضار نحو الماء مباحة» اه ثم قال الشيخُ في حاشيتها: «في المنهاج: «وَلَا بَأْسَ بِكِيَامٍ لَا يُزَالُ إِلَّا عِنْدَ الْأَكْلِ» اه وفي ع ش: «قَوْلُهُ: وَلَا بَأْسَ) أَيْ لَا يَضُرُّ » اه قلتُ: هذا استعمالُ آخر » اه.

وفي فتاوَى ابن حجر الكبرى - في بَاب سُجُودِ السَّهْوِ أَثناءَ كلامٍ -: «عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْأُمِّ لَيْسَ نَصَّا فِي نَفْيِ الْكَرَاهَةِ فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا بَأْسَ» ؛ وَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِنَفْيِ الْخُرْمَةِ وَنَفْيِ الْكَرَاهَةِ» الْحُراهة. اللهُ مَا الْكَرَاهة فَي الْكَرَاهة اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

وفي حاشية البجيرمي على الخطيب [في الجنازة عند قوله: «وَلا يُجَصَّصُ وَخَرَجَ بِتَجْصِيصِهِ تَطْيِينُهُ فَإِنَّهُ لاَ بَأْسَ بِهِ»]: «قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لاَ بَأْسَ بِهِ»: قَضِيَّتُهُ أَنَهُ مُبَاحُ، وَالمُعْتَمَدُ نَدْبُهُ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الْمَدَابِغِيِّ (١)» اهـ.

«الصِّحَّة»، «الْفَسَاد»:

في جمع الجوامع مع شرحه: «(وَالصِّحَّةُ) مِنْ حَيْثُ هِيَ الشَّامِلَةُ لِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ وَصِحَّةِ الْعَبَادَةِ وَصِحَّةِ الْعَبَادَةِ وَصِحَّةِ الْعَبَادَةِ الْعَبَادَةِ وَصَحَّةُ الشَّرْعِ، وَمُوَافَقَةُ الشَّرْعِ، وَلُوَجُهَانِ: مُوَافَقَةُ الشَّرْعِ، وَمُحَالَفَتُهُ... (وَقِيلَ) الصِّحَّةُ (فِي الْعِبَادَةِ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ) أَيْ إِغْنَاؤُهَا عَنْهُ بِمَعْنَى أَنْ لَا يُحْتَاجَ

⁼ الغالب في استعمالها فيما ترْكُه أولى» اهـ طالع وحرر» اهـ ما في الرسالة، ولعل غلبة ذلك المعنى من اصطلاح الحنفة.

⁽۱) في هدية العارفين: «المُدَابِغِي: حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الأزهري الشافعي الشهير بالمدابغي توفي بمصر سنة ۱۱۷۰ سبعين ومائة وألف. له: حاشية على التحرير وحاشية على شرح الأربعين لابن حجر وحاشية على الأشموني وحاشية على جمع الجوامع وحاشية على شرح الخطيب وشرح حزب البحر وشرح حزب النووي وشرح الدلائل» اهد.

والْمَدَابِغِي: بصيغة جمع مَدْبَغَة قال في فتح رب الأرباب بها أهمل في لب اللباب: «نسبة لحارة المدابغ بمصر» اهـ.

وفي تاج العروس: «وشَيْخُنا أبو الإِقْبَالِ الحَسَنُ بنُ عليِّ المنطاوِيُّ الشَّافِعِيُّ عُرِفَ بالمدابِغِيِّ لسُكْنَاهُ بحارَةِ المَدَابِغ بمِصْرَ أَحَدُ المُعَمَّرِينَ المَشْهُورينَ بعُلُوِّ السَّنَدِ توفي سنة ١١٧٧» اهـ.

إِلَى فِعْلِهَا ثَانِيًا...(وَيُقَابِلُهَا) أَيْ الصِّحَّةَ (الْبُطْلَانُ) فَهُوَ خُالَفَةُ الْفِعْلِ ذِي الْوَجْهَيْنِ وُقُوعًا الشَّرْعَ، وَقِيلَ فِي الْعِبَادَةِ عَدَمُ إِسْقَاطِهَا الْقَضَاءَ (وَهُوَ الْفَسَادُ) أَيْضًا» اهـ.

وقد بَسطتُ الكلامَ على صحة العبادة وفسادها في مؤلَّفي «رد الهفوة لزاعمي سنية صلاة الجنازة للنسوة» فقلتُ فيه: «وقع النزاعُ بين العلماء في معنى صحة العبادة وفسادها ويرادفه البطلان - ؛ فمن قائل: إن الصحة هي: موافقة العبادة ذاتِ الوجهين - الموافقة والمخالَفة - الشَّرْعَ. والفساد: مخالفتُها له. وموافقةُ العبادة له باستجماعها ما يُعتبرَ فيها شرْعا، ومخالفتُها له بانتفاء ذلك. ومن قائل: إن «الصَّحَّة»: إسقاطُ القضاء (۱)، بمعنى عدم الاحتياج إلى فعلها ثانيا. و«الْفَسَاد»: عدمُ إِسقاط القضاء بمعنى الاحتياج إلى فعلها ثانيا. حكاهما في جمع الجوامع (۱/ ۹۹ ـ ۱۰۰) و المحصول (۱/ ۱۱۲) والقواعد للحِصْني (۲/ ۲۱۵) وغيرها.

ولكن المعتمد عند الفقهاء هو القول الأول كها رجحه التاج السبكي في جمع الجوامع والمحلي في شرحه (١/ ٩٩ ـ ٣٠٣) وابن رسلان في زُبَده والشمس الرملي في غاية البيان (٣٨) والفَشْنِي في مواهب الصمد شرح الزُبَد (٢٤) والزركشي في البحر المحيط (١/ ٢٨٢).

قال في الزُبَد:

أما الصحيح في العبادات في العبادات في وافّيق شرّع الله فيها حَكَها والباطلُ الفاسدُ للصحيح ضِدْ وهو الذي بعضَ شروطِه فَقَدْ

«اهـ. قال م ر في شرحه: «أي أن الصحيح: ما وافق شرع الله في وقوعه بأن استجمع

⁽١) في حاشية العطار على شرح جمع الجوامع: «وَفي حَاشِيَةِ الْكَهَالِ [محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي المتوفى سنة ٩٠٣]: «إنَّمَا لَمْ يَعْزُ الشَّارِحُ هَذَا الْقَوْلَ إلى الْفُقَهَاءِ كَمَا فِي المُحْصُولِ وَالْإِحْكَامِ وَغَيْرِهِمَا لِتَصْرِيحِ سنة ٩٠٣]: «إنَّمَا لَمْ يَعْزُ الشَّارِحُ هَذَا الْقَوْلَ إلى الْفُقَهَاءِ كَمَا فِي الْمُحَلَمِ عَلَى شُرُوطِ الإقْتِدَاءِ: «فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ أَصْحَابِنَا الْفُقَهَاءِ بِخِلَافِهِ فَإِنَّمُ قَالُوا فِي صَلَاةِ الجُهُاعَةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ الإقْتِدَاءِ: «فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ أَصْحَيْحَةً فَإِمَّا الْفُقَهَاء بِخِلَافِهِ فَإِنَّمُ عَنْ الْقَضَاءِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ صَحَيْحَةً فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُغْنِيَةً عَنْ الْقَضَاءِ أَوْ لَا» فَجَعلُوا مِنْ الصَّحِيحَةِ مَا لَا يُغْنِي عَنْ الْقَضَاءِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ حَكُوا وَجْهَيْنِ فِي وَصْفِ صَلَاةِ فَاقِدِ الطَّهُورَيْنِ بِالصَّحَةِ أَصَحُهُمَا نَعَمْ مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الجُدِيدِ» اهد.

ما يعتبر فيه شرعا من أركان وشروط ولو في ظن فاعله وإن لم يسقط القضاء، وقيل: هو ما أسقط القضاء، فمن صلى محدثا ظانا طهارته ثم تبين له حدثه صلاته صحيحة على الأول لموافقتها الشرع اعتمادا على ظنه، باطلة على الثاني، وكذلك صلاة فاقد الطهورين لوجوبها عليه حينئذ على حسب طاقته فهي موافقةٌ للشرع» اهـ (غاية البيان ٣٨).

ويَدلُّك أيضا على أن الفقهاء على القول الأول تصريحُهم في صلاة فاقد الطهورين - على القول الجديد بوجوبها عليه في الوقت - بأنها صحيحة مع عدم إسقاطها القضاء لوجوب فعلها عليه ثانيا حيث يجد ماءً أو ترابا كها نص عليه في التحفة (١/ ٣٧٨) والنهاية (١/ ٣١٨) والمغني (١/ ١٠٦) وشرح بافضل (١/ ١٩٤) وبشرى الكريم (١/ ٥٠) وغيرها.

وعليه فيا وقع في بعض كتب الأصول من عَزُوِ القول الثاني إلى الفقهاء - إن صح - فلا جَرَمَ أن المراد به أن عليه بعضهم وإلا فتعريف الفقهاء الذي أوردوه في كتب الفقه - كيا رأيت - وتوافقُهم على إطلاق الصحة على صلاة فاقد الطهورين دليلٌ على أن معتمدهم خلافُ هذا العزو ؛ وقد تبع الزركشي - رحمه الله تعالى - في البحر المحيط أولاً مَن عزاه إلى الفقهاء من الأصوليين ثم استشكله ورجَّع خلافَ ذلك حيث قال: «مَا حَكَيْنَاهُ عَنْ الْفُقهَاء مِنْ الْصَحَّةَ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ تَبِعْنَا فِيهِ الْأُصُولِيِّنَ لَكِنَّ كَلامَ الْأَصْحَابِ مُصَرِّحٌ بِخِلافِهِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي بَابِ صَلاةِ الْجُهَاءَةِ فِي الْكَلامِ عَلَى شُرُوطِ الْإِمَامَةِ: «وَإِنْ كَانَ صَلاَتُهُ صَحِيحةً فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُعْنِيَةً عَنْ الْقَضَاءِ أَوْ لَا» إلَنْ ؛ فَجَعَلُوا الصَّحِيحَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا لَا يُغْنِي وَإِلَى مَا لَا يُغْنِي وَإِلَى مَا لَا يُغْنِي وَإِلَى مَا لَا يُغْنِي وَإِلَى مَا لَا يُعْنِي وَإِلَى مَا لَا يُعْنِي وَإِلَى مَا لَا يُعْنِي وَإِلَى مَا لَا يَعْنِي فِي صَلَاةِ فَاقِدِ الطَّهُورَيْنِ هَلْ تُوصَفُ بِالصِّحَةِ ؟ وَالصَّحِيحُ: نَعَمْ وَاسْتَبْعَدَ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ فِي صَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهُورَيْنِ هَلْ تُوصَفُ بِالصِّحَةِ ؟ وَالصَّحِيحُ : نَعَمْ وَاسْتَبْعَدُ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ فِي صَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهُورَيْنِ هَلْ تُوصَفُ بِالصَّحَةِ ؟ وَالصَّحِيحُ : نَعَمْ وَاسْتَبْعَدَ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ مُقَائِلَةُ وَقَائِدَةُ الْخَيْرَافِ فِي الْآيَهَاءِ وَفِي جَوَازِ الْخُرُوجِ مِنْهَا، وَلِجْذِي يَقُولُونَ: مَنْ صَحَّتُ صَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ صِحَّةً مُغْنِيَةً عَنْ الْقَضَاءِ جَازَ الإِقْتِدَاءُ بِهِ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ يَقُولُونَ: مَنْ صَحَّةً مُغْنِيةً عَنْ الْقَضَاءِ جَازَ الإِقْتِدَاءُ بِهِ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الصَّحَةَ ثُجُامِعُ الْقَضَاءَ» الهـ (البحر المحيط ١/ ٢٥٢).

ويُضعِّف القولَ الثاني أنه يلزم القائلَ به إطلاقُ الفساد على كل صلاة فُعلت لحرمة

الوقت ثم وجب قضاؤها كصلاة المتيمم في الحضر وواضع الجبائر على غير طهر ونحوهما فإنها صحيحة مع وجوب القضاء قال في القواعد: «إلا أنهم لم يصرحوا بإطلاق الفساد عليه» اهـ (القواعد ٢/٢١٧)» اهـ ما في رد الهفوة.

«الْبَاطِل»، «الْفَاسِد»:

في بُغية المسترشدين: «اعلم أن الباطل والفاسد عندنا سواءٌ إلا في مواضع منها الحجُ، فيبطل بالردة ويَفسد بالجهاع الطارىء (١١)، والعاريَّة كإعارة الدراهم لغير التزيين، فإن قلنا: باطلةٌ كانت غير مضمونة أو فاسدةٌ فمضمونة، والخلع والكتابة فالباطل فيهها ما كان على عوض غير مقصود كدم، أو رجع إلى خلل في العقد كالصغر والسفه، والفاسد يترتب عليه الطلاق والعتق، ويرجع السيد بالقيمة والزوج بالمهر اهرح ل» اهر.

«الْإِجْزَاء»:

أوردتُه أيضًا في «رد الهفوة» قائلاً: «وعلى القولين في معنى الصحة والفساد يختلف معنى «الْإِجْزَاء» أيضًا فعلى القول الأول الذي عليه الفقهاء - كما حققناه - معنى إجزاء

⁽١) في شرح المنهج في فَصْلٌ فِي الْفَرُقِ بَيْنَ الْكِتَابَةِ الْبَاطِلَةِ وَالْفَاسِدَةِ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَاطِلَةِ وَالْفَاسِدَةِ الْبَاطِلَةِ وَالْفَاسِدَةِ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَاطِلَةِ وَالْفَاسِدَةِ وَقَالَةُ مَا الْحَبُّ وَالْعَارِيَّةُ وَالْخُلْعُ وَالْكِتَابَةُ" اهد. وفي الجمل: "(فَوْلُهُ مِنْهَا الْحَبُّ) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالرَّدَّةِ وَلَا يَمْضِي فِيهِ وَيَفْسُدُ بِالْجِعَاعِ وَيَمْضِي فِيهِ. وَأَتَى بِمِنْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ الْفَرْقُ فِي كُلِّ عَقْدٍ غَيْرِ مَضْمُونٍ كَالْإِجَارَةِ وَالْجُبَّةِ فَإِنَّهُم لَوْ صَدَرَا مِنْ صَبِيٍّ أَوْ سَفِيهِ وَيَلْفَتْ الْعَيْنُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُتَهِبِ وَجَبَ الضَّمَانُ وَلَوْ كَانَا فَاسِدَيْنِ لَمْ يَعِبْ ضَمَانُهُم لِلْأَنَّ فَاسِدَ كُلِّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ" اهد مِنْ شَرْحِ الرَّوْضِ. وقَوْلُهُ وَالْعَارِيَّةُ وَصُورَتُهُم الْمَالَةُ لَا ضَمَانَ وَإِنْ قُلْنَا فَاسِدَةٌ تَكُونُ كَانَا فَاسِدَةٌ لَكُونَ اللَّمَانِي لِغَيْرِ الرَّيْنَةِ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّا بَاطِلَةٌ لَا ضَمَانَ وَإِنْ قُلْنَا فَاسِدَةٌ تَكُونُ مَصْوَنَةً لِقَاعِدَةِ فَاسِدُ كُلِّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ، وقَوْلُهُ وَالْخُلُعُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَاطِلَهُ لَا عَوْضَ فِيهِ مَصْوَنَةً لِقَاعِدَةِ فَاسِدُ كُلِّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ، وقَوْلُهُ وَالْخُلُعُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَاطِلَهُ لَا عَوْضَ فِيهِ مَنْ مَدْ وَلَا مَالِكُ وَلَا اللَّهُ لَا عَلَى الْمَالِقُ وَحُصُولِ الْعِنْقِيّ الْمَالِلُ وَقُوع الطَّلَاقِ وَحُصُولِ الْعِنْقِي الْمَالِلُ وَقُوع الطَّلَاقِ وَحُصُولِ الْعِنْقِي المَالِكُ فَى الْمَالِقُ وَلَيْ وَلَوْلُولُ الْعَنْفِي الْمَلِلُ وَقُوع الطَّلَاقِ وَحُصُولِ الْعِنْقِي الْمَالِلُ وَلَوْمَ الْمُلْولُ وَلَا الْمَلِي وَالْمَلُولُ الْمَالِقُولُ وَلَا الْمَلِي وَالْمَالِلُ وَلَوْمَ الْمَلَاقِ الْمَلَا وَالْمُلِي وَلَوْمَ الْمَلْولُ الْمَلْمَالِ الْمَالِلُ وَلَا الْمَالِلُ وَلَوْمَ الْمُؤْلِ الْمَلْمُ الْمَلْقُولُ الْمُؤْلِ الْمَالِلُ وَلَوْمَ الْمَلْمُ الْمَلْمُ الْمَلْفِي الْمَلْمُ الْمُؤْلِلُ الْمِلْمُ الْمَالِلُ الْمَالِمُ الْمُؤْلُولُ الْمَلْمُ الْمُؤْلُولُ

وقوله: (ويَفسد بالجماع الطارَىء» قال البَجيرمَي: «فَإِنَّ الحُجَّ يَبْطُلُ بِالرِّدَّةِ وَيَفْسُدُ بِالجِّمَاعِ إِذَا طَرَأَ وَحُكْمُ الْبَاطِلِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ المُضِيُّ فِيهِ بِخِلَافِ الْفَاسِدِ، وَهَذِهِ صُورَةُ طَرَيَان الْفَسَادِ، أَمَّا الْفَاسِدُ ابْتِدَاءً فَصُورَتُهُ أَنْ يَحْرُمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُجَامِعَ وَيُدْخِلَ عَلَيْهَا الحُجَّ، زي» اهـ.

العبادة: كفايتُها في سقوط الطلب، وإن لم يُسقِط القضاء، وعلى الثاني هو: مرادفٌ للصحة في معنى [إسْقَاطِ الْقَضَاء] عدم الاحتياج إلى فعلها ثانيا ؛ كما في جمع الجوامع، قال المحلي -رحمه الله تعالى - في الشرح: فَالصَّحَّةُ مَنْشَأُ الْإِجْزَاءِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ فِيهِمَا(١) وَمُرَادِفَةٌ لَه عَلَى اللهُ تُعالى - في الشرح: فالصَّحَّةُ مَنْشَأُ الْإِجْزَاءِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ فِيهِمَا(١) وَمُرَادِفَةٌ لَه عَلَى اللهُ بُوحِ فِيهِمَا) اهـ (محلي على الجمع ١/٣٠١).

وقال الإمام الرازي - رحمه الله تعالى -: «معنى كون الفعل مُجْزِيًا أن الإتيان به كافٍ في سقوط التعبد به أي الطلب وإنها يكون كذلك لو أتى المكلف به مستجمعا لجميع الأمور المعتبرة فيه من حيث وقع التعبد به، ومنهم من فسر الإجزاء: بسقوط القضاء وهو باطل» اهرالمحصول ١/١٣٠).

وفي الإبهاج في شرح المنهاج: «أن الصحة أعم فإنها تطلق على المعاملات، ولا يطلق الإجزاء في المعاملات» اهـ.

وفي البحر المحيط: «... وَيَخْتَصُّ أَيْضًا بِالمُطْلُوبِ أَعَمَّ مِنْ الْوَاجِبِ وَالمُنْدُوبِ. وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِالْوَاجِبِ ؛ لَا يُقَالُ فِي المُنْدُوبِ: إِنَّهُ مُجُزِئٌ أَوْ غَيْرُ مُجُزِئٍ، وَنَصَرَهُ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي شَرْحِ لَخْتَصُ بِالْوَاجِبِ ؛ لَا يُقَالُ فِي المُنْدُوبِ: إِنَّهُ مُجُزِئٌ أَوْ غَيْرُ مُجُزِئٌ فِي الضَّحَايَا» مَعَ أَنَّ الْأَضْحِيَّةُ المُحْصُولِ، وَالمُخْتَارُ الْأَوَّلُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ لَا تُجْزِئُ فِي الضَّحَايَا» مَعَ أَنَّ الْأَضْحِيَّةُ سُنَةً » اهى ونحوه في الجَمع.

[تنبيهُ]: قال الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع: «(وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ كَنَفْيِ الْقَبُولِ) فِي أَنَّهُ يُفِيدُ الْفَسَادَ أَوْ الصِّحَّةَ قَوْلَانِ بِنَاءً لِلْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْإِجْزَاءَ الْكِفَايَةُ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَهُوَ

⁽١) (قَوْلُهُ فِيهِمَا) أَيْ الْإِجْزَاءِ وَالصِّحَّةِ اهـ حاشية العطار. وفيها أيضا: «قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «الْإِجْزَاءُ: الإمْتِثَالُ، وَهُو مُوَافَقَةُ الْعِبَادَةِ الشَّرْعَ الَّتِي هِيَ صِحَّتُهَا وَهُو حَكَمَا مَرَّ -: الْإِثْيَانُ بِاللَّامُورِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ أَيْ كَمَا أُمِرَ بِهِ فَهُو مُوَافَقَةُ الْعِبَادَةِ الشَّرْعَ الَّتِي هِيَ صِحَتُهَا فَإِجْزَاءُ الْعِبَادَةِ صِحَّتُهَا لَا نَاشِئٌ كَمَا يَقْتَضِيه المُتُنُ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فَلْيُتَأَمَّلُ. نَاصِرٌ، والمُقْصُود هَاهُنَا لِإِجْزَاءُ الْعِبَادَةِ صِحَّتُهَا لَا نَاشِئٌ كَمَا يَقْتَضِيهِ الطَّحَةِ وَالْإِجْزَاءِ وَبَيَانُ أَنَّ الإِجْزَاءَ هَلْ هُوَ عَيْنُ الصَّحَّةِ أَوْ غَيْرُهُ لَا لِمُ هِنَا الْمُطْلُوبِ» اهـ.

أقول: لم يلتزم المُصَنَّف [التاج السبكي] وَالشَّارِحُ بنَقل كل الْأَقْوَالِ وإنها جَعلا الْإِجْزَاءَ نَاشِئا حسَب تعريفهما له الذي اختاراه نظرا لكون الْإِجْزَاءِ وَصْفًا لِلْعِبَادَةِ والإمْتِثَالِ وَصْفًا لِلْفَاعِلِ ولا يخفى أن هذا أولى من جعل الْإِجْزَاء بِمَعْنَى الإمْتِثَالِ كما صنعه ابْنُ الْحَاجِبِ.

الرَّاجِحُ وَلِلتَّانِي عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ فَإِنَّ مَا لَا يُسْقِطُهُ بِأَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الْفِعْلِ ثَانِيًا قَدْ يَصِحُّ كَصَلَاةِ فَاقِدِ الطَّهُورَيْنِ» اه..

فقوله: "وَلِلنَّانِي عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ الخ كَانَ قَدْ أَشْكُلَ عَلَيَّ هذا البناءُ فإن الإجزاء هو بمعنى إسْقَاطِ الْقَضَاءِ مرادف للصحة [على الرأي المرجوح] فلا جَرَمَ أن نفي الإجزاء هو نفي الصحة لترادف الإجزاء والصحة فكيف يُبنَى على هذا القول أَنَ نَفْي الْإِجْزَاءِ يُفِيدُ الصَّحَة ؟، وقد ذاكرتُ في هذا غيرَ واحدٍ من العلماء فلم أحصلْ على ما يَثْلُج له صدرِي، الصَّحَة قلتُ في «رد الهفوة» ما نصه: "وعلى كلا القولين في معنى "الْإِجْزَاء» لا شك أن نفي الإجزاء عن عبادة يستلزم فسادها فالخلاف الذي في معنى الإجزاء لا يأتي في كون نفي الإجزاء مفيدًا للفساد كما لا يخفى على متأمّل. أما على القول الأول الراجح من أن الإجزاء الكفاية في سقوط الطلب، فقد صرح التاج السبكي والمحلي - رحمها الله - بإفادة نفي الإجزاء الفساد إذاك كما في الجمع وشرحه (١/ ٣٩٨)، وأما على القول الثاني من أن إجزاء العبادة: [إسْقَاطُ الْقَضَاءِ] عدمُ الاحتياج إلى فعلها ثانيًا وأنه مرادف للصحة فظاهرٌ أيضًا أن نفي الإجزاء والصحة، ونفي الصحة عين إثبات الفساد» اهـ.

ثم راجعتُ المسألةَ مِن جديدٍ حينها كتبتُ هذا الكتاب، فذاكرتُ فيها مع بعض الأصدقاء فبَدَا لنا أن ذلك البناءَ صحيحٌ ؛ فإن الفساد – الذي يَستلزمه نفيُ الإجزاء [لترادف الإجزاء والصحة] – بمعنى إسْقَاطِ الْقَضَاءِ وهذا يُجامِع الصحةَ (١) بمعنى موافقة الشرع كما هو مراد الجلال بالصحة، والله تعالى أعلم.

«الاحْتِياط»، «أَحْوَطُ»، «أَسْوأً»:

في الإتحاف في بيان اصطلاح الشافعية عن التاج الأصفهاني في كشف تعليل المحرر: «ولفظ «الاحتياط» للوجوب والندب» اه.

وقولهم «أَحْوَطُ» و«أَسْوَأُ» بمعنى واحد، ويأتيان للوجوب والندب فمن الأول ما في

⁽١) حتى عند القائلين بأن الصحة والإجزاء: إسْقَاطُ الْقَضَاءِ.

التحفة: «(مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) لللهَّ تَعَالَى أَوْ لِآدَمِيِّ... (تَعَلَّقَ بِتَرِكَتِهِ) الزَّائِدَةِ عَلَى مُؤَنِ التَّجْهِيزِ... (تَعَلُّقَهُ بِاللُّرْهُونِ) وَإِنْ مَلَكَهَا الْوَارِثُ كَمَا يَأْتِي أَوْ أَذِنَ لَهُ الدَّائِنُ فِي أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا التَّجْهِيزِ... (تَعَلُّقَهُ بِاللُّرُهُونِ) وَإِنْ مَلَكَهَا الْوَارِثُ كَمَا يَأْتِي أَوْ أَذِنَ لَهُ الدَّائِنُ فِي أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا لِنَّفْسِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إطْلَاقُهُمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ لِلْمَيِّتِ وَأَقْرَبُ لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ ؛ إِذْ يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا تَصَرُّفُ الْوَارِثِ فِيهَا جَزْمًا بِخِلَافِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُ...، (وَفِي قَوْلٍ كَتَعَلُّقِ الْأَرْشِ بِاجْتَانِي)» اهـ.

وما فيها: ((وَإِنْ عَلِمَ) أَوْ شَكَّ (فِي آخِرِ رُبَاعِيَّةٍ تَرْكَ سَجْدَتَيْنِ) جَهِلَ مَوْضِعَهُمَا وَجَبَ رَكْعَتَانِ لِأَنَّ الْأَسْوَأَ تَقْدِيرُ تَرْكِ سَجْدَةٍ مِنْ الأُولَى وَسَجْدَةٍ مِنْ التَّالِثَةِ فَتَنْجَبِرُ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ وَالتَّالِثَةِ بِالرَّابِعَةِ وَيَلْغُو بَاقِيهِمَا» اهـ.

ومن الثاني ما فيها: «يُعْفَى عَنْ مَحَلِّ خَرْزِهِ بِشَعْرٍ نَجِسٍ وَلَوْ مِنْ خِنْزِيرٍ رَطْبٍ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ فَيَطْهُرُ ظَاهِرُهُ بِغَسْلِهِ سَبْعًا بِالتُّرَابِ وَيُصَلِّي فِيهِ الْفَرْضَ وَالنَّفْلَ إِنْ شَاءَ لَكِنَّ الْبَلْوَى بِهِ فَيَطْهُرُ ظَاهِرُهُ بِغَسْلِهِ سَبْعًا بِالتُّرَابِ وَيُصَلِّي فِيهِ الْفَرْضَ وَالنَّفْلَ إِنْ شَاءَ لَكِنَّ الْبَالْحُوطَ تَرْكُهُ» اهـ.

وقولُ المغني في باب قاطع الطريق: «وَلَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخِيفُونَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَا نَفْسًا عَزَّرَهُمْ بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ... وَالْحَبْسُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَحْوَطُ وَأَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ» اهـ.

«الضَّرُورَةُ»، «الحَاجَة»:

الضَّرُورَةُ: حالةٌ فَوقَ الحَاجَة ؛ قال في تحفة المحتاج في كتاب الأطعمة: «وَمَنْ اضْطُرَّ وَهُوَ مَعْصُومٌ بِأَنْ لَم يَجِدْ حَلالاً أَوْ لَم يَتَمَكَّنْ مِنْهُ إلا بَعْدَ نَحْوِ زِنًا بِهِ وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَنْ صُلَّ مَعْصُومٌ بِأَنْ لَم يَجِدْ حَلالاً أَوْ لَم يَتَمَكَّنْ مِنْهُ إلا بَعْدَ نَحْوِ زِنًا بِهِ وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَرْضًا يَخُوفًا أَوْ غَيْرَ مَعْمُو مَنْ كُلِّ مُبِيحٍ لِلتَّيَمُّمِ وَوَجَدَ مُحُرَّمًا غَيْرَ مُسْكِرٍ كَمَيتَةٍ وَلَوْ مُغَلَّظَةً وَدَم لَزِمَهُ - أَيْ غَيْرَ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ وَنَحْوِهِ (١) وَالمُشْرِفِ عَلَى المَوْتِ بِأَنْ وَصَلَ لَمَالَةٍ مَعْمَا الْعَادَةُ أَنْ صَاحِبَهَا لا يَعِيشُ وَإِنْ أَكَلَ - أَكُلُهُ أَوْ شُرْبُهُ » اهـ.

ومنه يُؤخَذُ ضَابِطُ الضَّرُورَةِ، وهي المبيحَةُ للمحظور مطلقا، بخلاف الحاجة فإن

⁽١) قَوْلُهُ: «مِنْ كُلِّ مُبِيحٍ لِلتَّيَمُّمِ» شَامِلٌ لِنَحْوِ بُطْءِ الْبُرْءِ، وقوله: «وَنَحْوِهِ» وهو المُرْتَد وَالحَرْبِي حَتَّى يُسْلِمَا وَتَارِكُ صَلاةٍ وَقَاطِعُ طَرِيقٍ حَتَّى يَتُوبَا اهـ ابن قاسم، وفي الشرواني: «أَيْ نَحْو السَّفَرِ كَإِقَامَتِهِ كَمَا في الأَسْنَى وَالْمُغْنِي عَنْ الأَذْرَعِيِّ» اهـ.. وقوله:أكلُه فاعل لزمه.

الأكثر أن الحاجة لا تقوم مقام الضرورة ؛ كما قاله الجرهزي - رحمه الله تعالى - في المواهب السنية شرح الفرائد البهية، وقد تُنزَّلُ الحَاجَةُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةٌ كَانَتْ الحَاجَةُ أَوْ خَاصَّةً كَتَضْبِيبِ الإِنَاءِ، ولكن تنزيل الحاجة منزلة الضرورة في كونها تُشْبِتُ حُكْمًا وإن افترقا من وجهين، الأول: أن الحكم الثابت لأجل الحاجة مستمِرٌّ، والثابت للضرورة موقَّتُ بمدة قيام الضرورة إذ الضرورة تُقَدَّر بقدرها، والثاني: أن تحكيمَ الضرورة يَقْدِر عليه حتى العوام كاستباحة أكل الميتة لفقد غيرِها، وتحكيمَ الحاجَة لايَقْدِرُ عليه إلا المجتهدُ ؛ فلا اتحادَ بين الضرورة والحَاجَة لا معنى ولا حُكْمًا (۱)، وقد بسطتُ الكلام على الضرورة والحَاجَة في الشرورة والحَاجَة في البصائر بعُصارة الأشباه والنظائر».

وقال العلامة الزرقا الحنفي في شرح قاعدة: «الحَاجَةُ تُنزَّلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً»: «الضرورة: هي الحالة اللُجِئة إلى ما لا بد منه، والحاجة: هي الحالة التي تستدعي تيسيراً أو تسهيلاً لأجل الحصول على المقصود فهي دون الضرورة من هذه الجهة» اهـ.

وفي مطلب الأيقاظ عن مؤلَّف شيخ الإسلام زكريا في الألفاظ المتداوَلة في أصول الفقه والدين: «الضرورة: ما نزل بالعبد مما لابد من وقوعه، الحاجة: نَقْصٌ يَزول بالمطلوب» اهـ.

وفي النهاية عند قول المنهاج: «وَمَا ضُبِّبَ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةً كَبِيرَةً لِزِينَةٍ حَرُمَ، أَوْ صَغِيرَةً لِزِينَةٍ، أَوْ كَبِيرَةً لِحَاجَةٍ جَازَ فِي الْأَصَحِّ» ما نصه: «وَالْمُرَادُ صَغِيرَةً بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَا، أَوْ صَغِيرَةً لِزِينَةٍ، أَوْ كَبِيرَةً لِحَاجَةٍ جَازَ فِي الْأَصَحِّ» ما نصه: «وَالْمُرَادُ بِالْحَاجَةِ: غَرَضُ الْإِصْلَاحِ لَا الْعَجْزُ عَنْ غَيْرِ النَّقْدَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ عَنْ غَيْرِهِمَا يُبِيحُ اسْتِعْمَالَ الْإِنْاءِ اللَّذِي كُلُّهُ مِنْ ذَهَبِ أَوْ فِضَّةٍ فَضْلًا عَنْ الْمُضَبِّبِ» اهد.

وقد تأتي إحداهما بمعنى الأخرى؛ فمن استعمال «الضَّرُورَة» بمعنى «الحَاجَة» قولُ التحفة وفتح المعين: «وَلَا يُوطَأُ [على القبر] احْتِرَامًا لَهُ إلاَّ لِضَرُورَةٍ كَأَنْ لَمْ يَصِلْ لِقَبْرِ مَيِّتِهِ،

⁽١) وقد وقعا في قول المنهاج في اللباس في الصلاة ففيه مع التحفة: «(وَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ لُبُسُهُ [أي الحَرير] لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُهْلِكَيْنِ) أَوْ خَشِيَ مِنْهُمَا ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ وَأُلِخِقَ بِهِ جَمِيعُ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ ؛ لِآنَهُ أَوْلَى مِنْ نَحْوِ الْجُرَبِ الْآتِي (أَوْ فَجْأَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) وَلَا أَمْكَنَهُ طَلَبُ غَيْرِهِ يَقُومُ مَقَامَهُ (وَلِلْحَاجَةِ) كَسَتْرِ الْعَوْرَةِ وَلَوْ فِالْخَرَبِ الْآتِي (أَوْ فَجْأَةِ حَرْبٍ وَكَمَّ يَكِدْ عَيْرَهُ) وَلَا أَمْكَنَهُ طَلَبُ غَيْرِهِ يَقُومُ مَقَامَةً (وَلِلْحَاجَةِ) كَسَتْرِ الْعَوْرَةِ وَلَوْ فِي الْخَلُوةِ وَ (كَجَرَبٍ وَحِكَةٍ) وَقَدْ آذَاهُ لُبُسُ غَيْرِهِ أَيْ تَأَذِيّا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً فِيهَا يَظْهَرُ، وَلَمْ يَحْدَبُ هُمَا لَيُبِيحِ التَّيَمُّمِ ؛ لِأَنَّهُ رُخْصَةٌ فَسُومِحَ فِيهِ أَكْثَرَ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُؤْذِهِ غَيْرُهُ لَكِنَّهُ يُزِيلُهَا كَمَا هُو ظَاهِرٌ كَالتَّدَاوِي بِالنَّجَاسَةِ، بَلْ لَوْ قِيلَ إِنَّ تَغْفِيفَهُ لِأَلِهَ لَكَإِنَالَتِهَا لَمْ يَبْعُدْ» اهـ.

وَكَذَا مَا يُرِيدُ زِيَارَتَهُ وَلَوْ غَيْرَ قَرِيبٍ فِيهَا يَظْهَرُ» اهـ. وفي الشرواني: «(قَوْلُهُ إِلَّا لِضَرُورَةِ) الْمُرَادُ بالضَّرُورَةِ مَا يَشْمَلُ الْحَاجَةَ» اهـ^(١).

ومن عكسِه قولُ فتح المعين في الرهن: «فلا يَرْهَنُ ولِيٌّ مالَ صبي ومجنونٍ، كما لا يرتمن لهما إلا لضرورة، أو غِبْطة ظاهرة، فيجوز له الرهن والارتبان كأن يَرْهَن على ما يَقترض لحاجةِ المؤنةِ» اهـ ونحوه في شرح المنهج، قال في الإعانة: «وقوله: «لحاجة المؤنة» الإضافة للبيان، والمراد الحاجةُ الشديدةُ لِيلائِمَ قولَه إلا لِضرورة، وبهذا يَندفع ما يقال: الحاجةُ أعم من الضرورة، فإنها تشمل التَّفَكُة وثيابَ الزينة مثلا» اهـ بجيرمي بالمعنى، » اهـ.

«البِدْعَة»، «البِدْعَة المُنْكَرَة»:

قال ابن حجر الهيتمي في فتح المبين لشرح الأربعين في شرح قوله ﷺ [الحديث الثامن والعشرون]: «فإن كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»: «الْبِدْعَة لغة: ما كان مخترَعا على غير مثال سابق، وشرعا: ما أُحْدِثَ على خلاف أمرِ الشارع، ودليلهِ الخاصّ أو العَامّ» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في شرح قوله ﷺ: "وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحُدَّثَامُماً" : "وَاللَّهُ أَصْلُ فِي الشَّرْعِ وَيُسَمَّى فِي الْحَدْ اللَّهُ أَصْلُ فِي الشَّرْعِ وَيُسَمَّى فِي عُرْف الشَّرْعِ "بِدْعَة" وَمَا كَانَ لَهُ أَصْل يَدُلِّ عَلَيْهِ الشَّرْعِ فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ، فَالْبِدْعَة فِي عُرْف الشَّرْعِ عُرْف الشَّرْعِ فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ، فَالْبِدْعَة فِي عُرْف الشَّرْعِ مُدْمُومَة بِخِلَافِ اللَّغَة فَإِنَّ كُلِّ شَيْء أُحْدِث عَلَى غَيْر مِثَال يُسَمَّى بِدْعَة سَوَاء كَانَ مَحْمُودًا أَوْ مَذْمُومَة بِخِلَافِ اللَّغَة فَإِنَّ كُلِّ شَيْء أُحْدِث عَلَى غَيْر مِثَال يُسَمَّى بِدْعَة سَوَاء كَانَ مَحْمُودًا أَوْ مَذْمُومَا، وَكَذَا الْقُوْلِ فِي المُحْدَثَة وَفِي الْأَمْرِ المُحْدَث الَّذِي وَرَدَ فِي حَدِيث عَائِشَة: "مَنْ أَحْدَث فِي مَذْمُومَا، وَكَذَا الْقُوْلِ فِي المُحْدَثَة وَفِي الْأَمْر المُحْدَث الَّذِي وَرَدَ فِي حَدِيث عَائِشَة: "مَنْ أَحْدَث فِي السَّنَة فَهُو مَذْمُومَة وَمَا الشَّافِعِيّ: "الْبِدْعَة بِدْعَتَانِ: مَحْمُودَة وَمَا مُؤْمُومَة، فَهَا وَافَقَ السَّنَة فَهُو مَخْمُودة وَمَا خَالَفَهَا فَهُو مَذْمُومَه"... وَقَسَّمَ بَعْضُ الْعُلَمَاء الْبِدْعَة إِلَى الْأَحْدَق الْقَوْل بِعْمَة فَهُو مَذْمُومَه إلَى الشَّوْعِيّة فَلَيّة بِمَنْطُوقِها وَمَفْهُومِها، أَمَّا السَّنَة فَهُو وَاللَّهُ عَلَيْه بِمَنْطُوقِها وَمَفْهُومِها، أَمَّا وَهُو لَهُ وَلَ الشَّرْعِ لِأَنْ الشَّرْعِ بِطَرِيقِ خَاصٌ وَلَا عَامٌ "المَّلُوب، وَالْمَرَاد بِقَوْلِهِ: "كُلِّ هَذَيْ ضَلَالَة "مَا لُكُوب مِنْ الشَّرْع بِطَرِيقِ خَاصٌ وَلَا عَامٌ "اهـ.

⁽١) ومنه أيضا قولُ التحفة في بيان خُشُوع الصلاة: «فَيُكْرَهُ الإِسْتِرْسَالُ مَعَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالْعَبَثِ كَتَسْوِيَةِ رِدَائِهِ أَوْ عِمَامَتِهِ لِغَيْرِ ضَرُ ورَةٍ مِنْ تَحصيلِ سُنَّةٍ أَوْ دَفْع مَضَرَّةٍ» اهـ.

وفي الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي: «وقول عمر - رضي الله عنه - في التراويح: «نعمت البدعة هي» أراد البدعة اللغوية وهو ما فُعِل على غير مثال كها قال تعالى: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدَعَا مِنَ البُدعة الشرعية ضلالةٌ ومن قسمها مِن العلهاء إلى حَسَن وغير حسن فإنها قسم البدعة اللغوية ومن قال: «كل بدعة ضلالة» فمعناه البدعة الشرعية» اه.

وقال ابن رجب الحنبلي جامع العلوم والحكم بشرح خمسين حديثا من جوامع الكلم في شرح «فإن كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»: «والمراد بالبدعة: ما أُحْدِثَ ممّاً لا أصل له في الشريعة يدلُّ عليه، فأمّا ما كان له أصلُ مِنَ الشَّرع يدلُّ عليه فليس ببدعةٍ شرعاً، وإنْ كان بدعةً لغةً... وأما ما وقع في كلام السَّلف مِنِ استحسان بعض البدع، فإنَّا ذلك في البدع اللَّغوية، لا الشرعية» اهـ.

فإطلاق الْبِدْعَة فِي استعمال الشَّرْع ينصرف إلى المَذْمُومَة أقلُها أن تكون خِلَافَ الْأَوْلَى.

وفي المجموع في فروض الخطبة: «وأما الدعاء للسلطان فاتفق أصحابنا على أنه لا يجب ولا يستحب وظَاهِرُ كَلَام المُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ بِدْعَةٌ إمَّا مَكْرُوهٌ، أَوْ خِلَافُ الْأَوْلَى» اهــ.

وقد أطلقها في التحفة في مواضع وأراد بها المَذْمُومَة كقوله في صلاة الجمعة: «(وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَ) لَا (شِمَالًا) وَلَا خَلْفًا (فِي شَيْءٍ مِنْهَا) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ» اهـ.

وفي فصل في الدفن منها: «وَالذَّبْحُ عَلَى الْقَبْرِ قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ صَنِيعِ الجُاهِلِيَّةِ اهـ وَالظَّاهِرُ كَرَاهَتُهُ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ» اهـ.

والبِدْعَةُ الْمُنْكَرَةُ: لا تلزم منها الحرمةُ بل تكون بمعنى المَكْرُوه ففي مبطلات الصلاة من التحفة: "قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ التَّبْلِيغَ بِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ بِاتِّفَاقِ الْأَثِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ حَيْثُ بَلَغَ المَّامُومِينَ صَوْتُ الْإِمَامِ لِأَنَّ السُّنَةَ فِي حَقِّهِ حِينَئِذٍ أَنْ يَتَوَلَّهُ بِنَفْسِهِ وَمُرَادُهُ بِكَوْنِهِ بِدْعَةً مُنْكَرَةً أَنَّهُ مَكْرُوهُ خِلَافًا لَمِنْ وَهِمَ فِيهِ فَأَخذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ» اهـ.

نعم قال في تهذيب الأسماء واللغات: «البِدعة - بكسر الباء - في الشرع هي: إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ، وهي منقسمةٌ إلى حسنة وقبيحة ؛ قال الشيخ الإمام المجمّع على إمامته وجلالته وتمكنه في أنواع العلوم وبراعته أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام -

رحمه الله ورضي عنه – في آخر كتاب القواعد: «البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة» اهـ.

فلعدم اختصاص البدعة الشرعية عنده بالمَذْمُومَة قال في شرحي مسلم والمهذبِ (١) بأن قوله عَيْنَة: «فإن كُل بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» عامٌ مخصوصٌ، وأن البدعة تَعتريها الأحكام الخمسة (٢).

«الْمُبْتَدِعُ فِي الْعَقِيدَة»، «الْمُبْتَدِعُ فِي الْعَمَل»:

في التحفة والنهاية في الشهادات: ((وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ) كُلِّ (مُبْتَدِع) هُوَ مَنْ خَالَفَ فِي الْعَقَائِدِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَالْمُرَادُ بِهِمْ [أَيْ الْعَقَائِدِ مَا عَلَيْهِ السُّنَةِ] فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُتَاَّخُرَةِ إِمَامَاهَا أَبُو الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ اللَّاتُرِيدِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ اللَّاتُرِيدِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ اللَّاتُرِيدِيُّ وَأَبْهَ مُرَادًا هُنَا اللَّهِ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا اللَّهِ الْحَسَنِ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا الهِ.

وفي الحواشي المدنية في الجماعة: «والمبتدع: من يعتقد ما أَجْمَع أهل السنة على خلافه، ومنهم [أَيْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ] من الحَلَف أَبُو الحُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ المُاتُرِيدِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ المُاتُرِيدِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ المُاتُرِيدِيُّ وَأَبْوَ مَنْهُ اهـ.

والمبتدع الذي لَا تَأْوِيلَ لَهُ فَاسِقٌ فَفي حاشية الجمل عند قول شرح المنهج في صلاة الميت: «فَلَوْ اسْتَوَيَا قُدِّمَ الْأَسَنُّ الْعَدْلُ عَلَى الْأَفْقَهِ... أَمَّا غَيْرُ الْعَدْلِ مِنْ فَاسِقٍ وَمُبْتَدَعِ فَلَا حَقَّ لَهُ

⁽١) في شرح «فإن كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» من شرح مسلمٍ وفي مبحث خطبة الجمعة من شرح المهذبِ.

⁽٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قواعد الأحكام في مصالح الأنام: «الْبِدْعَةُ: فِعْلُ مَا لَمْ يُعْهَدْ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللهَّ عَلَىٰ وَهِي مُنْقَسِمَةٌ إِلَى وَاجِبَةٍ، وَمُحَرَّمَةٍ، وَمَنْدُويَةٍ، وَمَكْرُوهَةٍ، وَمُبَاحَةٍ. وَالطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ تُعْرَضَ الْبِدْعَةُ عَلَى وَهِي مُنْقَسِمَةٌ إِلَى وَاجِبَةٍ، وَمُحَرَّمَةٍ وَمَنْدُويَةٍ، وَمَكْرُوهَةٍ، وَمُبَاحَةٍ. وَالطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ تُعْرَضَ الْبِدْعَةُ عَلَى قَوَاعِدِ اللَّهِ يَعْلَى بِعِلْمِ النَّحْوِ أَوْ فِي قَوَاعِدِ التَّحْرِيمِ فَوَاعِدِ التَّحْرِيمِ فَمُحَرَّمَةٌ كَمَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ وَالْمُجَسِّمَةِ وَالرَّافِضَةِ. وَالرَّذُ عَلَى هَوُلَاءِ مِنْ الْبِدَعِ الْوَاجِبَةِ، أَوْ فِي قَوَاعِدِ التَّحْرِيمِ فَمُذُوبِ فَمَنْدُوبَةٌ كَيِنَاءِ الرَّبُطِ وَالمُدَارِسِ، وَكُلُّ إِحْسَانٍ لَمْ يَعُدُثْ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ كَصَلَاةِ التَّرَافِيحِ، أَوْ فِي المُعْرِوبِ فَمَنْدُوبَةٌ كَيْنَاءِ الرَّبُطِ وَالمُدَارِسِ، وَكُلُّ إِحْسَانٍ لَمْ يَعُدُثْ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ كَصَلَاةِ التَّرَافِيحِ، أَوْ فِي المُعْرِوبِ فَمَنْدُوبَةٌ كَيْنَاءِ اللَّرَافِي وَالمُنَاحِدِ وَتَنْ وِيقِ المُصَاحِفِ، أَوْ فِي قَوَاعِدِ المُكُومِ وَ التَّوَسُّعِ فِي المُتَاحِدِ وَتَنْ وِيقِ المُصَاحِفِ، أَوْ فِي الشهادات.

⁽٣) عبارة بَشرى الكريم: «جُلُّه أو كله لفظيٌّ أو قريبٌ منه» اهـ.

فِي الْإِمَامَةِ» ما نصه: «(قَوْلُهُ وَمُبْتَدِعٍ) إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا تَأْوِيلَ لَهُ فَكَيْفَ عَطَفَهُ عَلَى الْفَاسِقِ، وَهُوَ فَالْإِمَامَةِ» ما نصه: «(قَوْلُهُ وَمُبْتَدِعٍ) إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا تَأْوِيلَ لَهُ فَكَيْفَ عَطَفَهُ عَلَى الْفَاسِقِ، وَهُو فَاسِقٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ تَأْوِيلٌ فَكَيْفَ أَخْرَجَهُ بِالْعَدْلِ مَعَ قَبُولِ شَهَادَتِهِ فَلْيُحَرَّرْ» اهرزِيَادِيُّ» اهر.

وفي البجيرمي على المنهج: «وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: يُخْتَارُ الشِّقُ الْأَوَّلُ وَهُو كَوْنُهُ لَا تَأْوِيلَ لَهُ وَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ. وَعِبَارَةُ عِ شَ قَوْلُهُ: وَمُبْتَدِعٍ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُبْتَدِعَ فَاسِقُّ وَهُو مُشْكِلٌ لِمَا قَالُوهُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ مِنْ أَنَّ المُبْتَدِعَةَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ حَيْثُ كَانَ لَمُمْ تَأْوِيلٌ سَائِغٌ وَهُو مُقْتَضَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا فَسَقَةً إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مَا هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى بِدْعَةٍ مُفَسِّقَةٍ بِأَنْ كَانَ لَمُمْ تَأْوِيلٌ لَمُ يَعِيدٌ وَمَا فِي بَابِ الشَّهَادَةِ بِعَكْسِ ذَلِكَ» اهـ.

وفي المغني في الشهادات عند قول المتن: «وَشَرْطُ الْعَدَالَةِ اجْتِنَابُ الْكَبَائِرِ»: «وَالْمَرَادُ بِهَا غَيْرُ الْكَبَائِرِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْبِدَعُ، فَإِنَّ الرَّاجِحَ قَبُولُ شَهَادَةِ أَهْلِهَا مَا لَمْ نُكَفِّرُهُمْ كَمَا سَيَأْتِي عَيْرُ الْكَبَائِرِ الإِعْتِقَادِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْبِدَعُ، فَإِنَّ الرَّاجِحَ قَبُولُ شَهَادَةُ مُبْتَدِعٍ لَا نُكَفِّرُهُ» قال في بَيَانُهُ» اهد. قوله: «وَإِنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ - كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَإِنْ ادَّعَى السُّبْكِيُّ التحفة: «وَإِنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ - كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَإِنْ ادَّعَى السُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ غَلَطٌ أَوْ اسْتَحَلَّ أَمْوَالَنَا وَدِمَاءَنَا ؟ لِأَنَّهُ عَلَى حَقِّ فِي زَعْمِهِ» اهد.

و في فتح المبين لشرح الأربعين: «ومن البدع المحرَّمة مذاهب سائر أهل البدع المخالِفة لما عليه أهل السنة والجماعة» اهـ.

«الْفَاسِق»، «الْفِسْق»، «العَدْل»، «العَدَالة»:

الفَاسِقُ: مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً _ دَاوَمَ عَلَيْهَا أَوْ لا _ واسْتَوَتْ طَاعَاتُهُ وصَغَائِرُهُ، والعَدْلُ: مَنْ اجْتنَبَ كُلَّ كَبِيرَةٍ وصَغِيرَةٍ، أَو ارْتَكَبَ صَغِيرَةً - دَاوَمَ عَلَيْهَا أَوْ ظَلَبَتْ صَغَائِرُهُ. والعَدْلُ: مَنْ اجْتنَبَ كُلَّ كَبِيرَةٍ وصَغِيرَةٍ، أَو ارْتَكَبَ صَغِيرَةً - دَاوَمَ عَلَيْهَا أَوْ لا - وَغَلَبَتْ طَاعَاتُهُ صَغَائِرَهُ ؛ كما يعلم من التحفة في الشهادات ففيها: «(وَشَرْطُ الْعَدَالَةِ اجْتِنَابُ) كُلِّ كَبِيرَةٍ مِنْ أَنْوَاعِ (الْكَبَائِرِ) ؛ لِأَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ فَاسِقٌ وَهِي وَمَا فِي مَعْنَاهَا كُلُّ اجْتِنَابُ) كُلِّ كَبِيرَةٍ مِنْ أَنْوَاعِ (الْكَبَائِرِ) ؛ لِأَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ فَاسِقٌ وَهِي وَمَا فِي مَعْنَاهَا كُلُّ جَرِيمَةٍ تُؤْذِنُ بِقِلَّةِ اكْبَرَاثِ مُرْتَكِبِهَا بِالدِّينِ وَرِقَّةِ الدِّيانَةِ وَهَذَا لِشُمُولِهِ أَيْضًا لِصَغَائِر الْجُسَّةِ جَرِيمَةٍ تُؤْذِنُ بِقِلَّةِ اكْتِرَاثِ مُرْتَكِبِهَا بِالدِّينِ وَرِقَّةِ الدِّيانَةِ وَهَذَا لِشُمُولِهِ أَيْضًا لِصَغَائِر الْجُسَّةِ وَلِلْإِصْرَادِ عَلَى صَغِيرَةٍ الْآتِي أَشْمَلُ مِنْ حَدِّهَا بِهَا يُوجِبُ الْحَدَّ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُ الْعَلَالِ عَلَى صَغِيرَةٍ الْآتِي أَشْمَلُ مِنْ حَدِّهَا بِهَا يُوجِبُ الْحَدَّ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا لا حَدَّ فِيهِ أَوْ بِهَا فِيهِ وَلِكَ كَالْظَهَارِ فَي وَعِيدٌ شَدِيدٌ بِنَصِّ الْكِبَابِ أَوْ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّا عَدُّوهُ كَبَائِرَ لَيْهِ ذَلِكَ كَالْظَهَارِ وَكَثِيرًا عَلَى مَا عَدُّوهُ صَغَائِرَ فِيهِ ذَلِكَ كَالْغِيبَةِ كَهَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ كُلَالْكَ مَا تَعْدَادِهَا عَلَى وَأَكُلِ لَحَمْ الْخُنْزِيرِ وَكَثِيرًا عِمَّا عَدُّوهُ صَغَائِرَ فِيهِ ذَلِكَ كَالْظَهَارِ اللْوَالْ اللْكَالِقَلَ عَلَى الْتَعْمِرَةِ كَمَا بَيْنَتُ ذَلِكَ كُلَامً مَعَ تَعْدَادِهَا عَلَى وَأَكُلُ لَكُمُ الْفُرَالِ عَلَى الْتَعْمِ وَلَكَ كَالْطَهُالِ اللْفَوقُ الْتُلْكَ كُلُولُ اللْفَالِقُولُ اللْفَيْمَالِهُ وَالْمَالِيقَالِ الْمُعْتَعَالَولُولُ اللْفَالِقُولُ الْمُعْرَاقِهُ الْعَلْقَالِ اللْعُقَالِ اللْعُلِيقِ الْعَلْمُ الْمُؤْلِقُ الْعَلْمُ الْعُلْولُ اللْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْمُولِ اللْمُعَالِمُ الْمُؤْلِلُ ال

وَجْهِ مَبْسُوطٍ بِحَيْثُ زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِيائَةِ وَمَعَ أَدِلَّةِ كُلِّ وَمَا قِيلَ فِيهِ وَبَحْثَ حَمْلِ مَا نُقِلَ مِنْ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ – عَلَى غَيْرِ الْفَاسِقِ بِخِلَافِهِ فَإِنَّ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنْ الْغِيبَةَ كَبِيرَةٌ ﴿ وَمَا وَرَدَ فِيهَا مِنْ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ – عَلَى غَيْرِ الْفَاسِقِ بِخِلَافِهِ فَإِنَّ ذِكْرَهُ بِهَا لَمْ يُعْلِنْ بِهِ صَغِيرَةٌ فِي كِتَابِي الزَّوَاجِرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ (وَ) اجْتِنَابُ (الْإِصْرَارِ عَلَى ضَغِيرَةٍ) أَوْ صَغَائِرَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ أَوْ أَنْوَاعٍ بِأَنْ لَا تَغْلِبَ (١) طَاعَاتُهُ صَغَائِرَهُ (٢).

فَمَتَى ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بَطَلَتْ عَدَالَتُهُ مُطْلَقًا (٣)، أَوْ صَغِيرَةً أَوْ صَغَائِرَ - دَاوَمَ عَلَيْهَا أَوْ لَا - خِلَافًا لَمِنْ فَرَقَ، فَإِنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ صَغَائِرَهُ فَهُوَ عَدْلٌ، وَمَتَى اسْتَوَيَا أَوْ غَلَبَتْ صَغَائِرُهُ فَهُوَ فَلُورَهُ فَهُوَ عَدْلٌ، وَمَتَى اسْتَوَيَا أَوْ غَلَبَتْ صَغَائِرُهُ فَهُوَ فَاسِقٌ.

وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْغَلَبَةِ بِالنَّسْبَةِ لِتَعْدَادِ صُورِ هَذِهِ وَصُورِ هَذِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى تَعَدُّدِ ثُوَابِ الْحُسَنَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ أُخْرَوِيٌ لَا تَعَلَّقَ لَهُ بِهَا نَحْنُ فِيهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ ضَبَطَ ذَلِكَ بِالْعُرْفِ الْحُسَنَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ أُخْرَوِيٌ لَا تَعَلَّقَ لَهُ بِهَا نَحْنُ فِيهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ ضَبِطَهُ بِالْأَظْهَرِ مِنْ حَالِ الشَّخْصِ وَهُمَا صَرِيحَانِ فِيهَا ذَكَرْتُهُ (٤)... وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ كُلَّ صَغِيرَةٍ تَابَ عَنْهَا لا تَدْخُلُ فِي الْعَدِّ وَهُو حَسَنٌ ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ الصَّحِيحَةَ تُذْهِبُ أَثَرَهَا بِالْكُلِّيَةِ» اهـ ما في التحفة.

«الْمُسْتَأْمَنُ»، «المُؤَمَّن»، «الْمُعَاهَدُ»، «الذِّمِّيّ»:

في المغني في فَصْلٌ فِي الْأَمَانِ - من كتاب السِّير - وَهُوَ ضِدُّ الْخُوْفِ، وَأُرِيدَ بِهِ هُنَا تَرْكُ

⁽١) تَفْسِيرٌ للْإِصْرَارِ الْمُرَادِ لِلْمُصَنِّفِ لا تَفْسِيرٌ لاِجْتِنَابِ الْإِصْرَارِ» اهـ شرواني.

وفي حاشية الجمل: «قَالَ الزَّرْكَثِيُّ: وَالْحُقُّ أَنَّ الْإِصْرَارَ الَّذِي تَصِيرُ بِهِ الصَّغِيرَةُ كَبِيرَةً إِمَّا تَكْرِيرُهَا بِالْفِعْلِ، وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَيْهِا قَبْلَ تَكْفِيرِهَا، وَهُوَ الْغَوْمُ عَلَيْهَا قَبْلَ تَكْفِيرِهَا، وَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ وَإِمَّا تَكْرِيرُهَا فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَيْهَا قَبْلَ تَكْفِيرِهَا، وَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ الرَّفَعَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْعَزْمُ إصْرَارًا بَعْدَ الْفِعْلِ وَقَبْلَ التَّوْيَةِ اه وَفِي الْإِحْيَاءِ أَنَّ الصَّغِيرَةَ قَدْ تَكْبُرُ بِغَيْرِ اللهَّ الْرُفَعَلِ وَاللَّهَاوُنِ بِسَتْرِ اللهَّ الْإَصْرَارِ كَاسْتِصْغَارِ الذَّنْبِ وَالسُّرُورِ بِهِ وَعَدَمِ اللَّهُ اللهَ وَالْعَفْلَةِ عَنْ كَوْنِهِ سَبَبَ الشَّقَاوَةِ وَالتَّهَاوُنِ بِسَتْرِ اللهَّ تَعَالَى وَحِلْمِهِ، وَأَنْ يُظْهِرَ مُرَغِّبًا فِيهِ وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا يُقْتَدَى بِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ» اهـ

⁽٢) فِي عُمْرِهِ بِأَنْ يُقَابِلَ المُجْمُوعَ بِالمُجْمُوعِ لَا أَنَّهُ يَنْظُرُ لِكُلِّ يَوْمٍ عَلَى حِدَّتِهِ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا كَمَا يُفِيدُهُ ع ش عَلَى مِر. وَتَحَلُّ الْعَدِّ فِي المُعَاصِي الَّتِي لَمْ يَتَبْ مِنْهَا، وَلَمْ يَقَعْ لَمَا مُكَفِّرٌ أَمَّا الَّتِي تَابَ مِنْهَا أَوْ وَقَعَ لَمَا مُكَفِّرٌ فَلَا تَدْخُلُ فِي الْعَدِّ وَالْحِسَابِ» اهـ حاشية الجمل.

 ⁽٣) (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ أَصَرَّ عَلَيْهَا أَمْ لَا وَغَلَبَتْ طَاعَاتُهُ أَمْ لَا» اهـ شرواني.

⁽٤) (قَوْلُهُ: وَهُمَا صَرِيَحَانِ إِلَخْ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْأَوَّلِ عَدَمُ اعْتِبَارِ التَّعْدَادِ بَلْ يَكْفِي عَدُّ الْعُرْفِ وَالثَّانِي اعْتِبَارُ ظَاهِرِ حَالِ الشَّخْصِ وَإِنْ لَمْ يُلاحَظْ التَّعْدَادُ حَقِيقَةً اهـسم» اهـشرواني.

الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ مَعَ الْكُفَّارِ، هُوَ مِنْ مَكَايِدِ الْحُرْبِ وَمَصَالِحِهِ، وَالْعُقُودُ الَّتِي تُفِيدُهُمْ الْأَمْنَ ثَلَاثَةٌ: الْقَتْلِ وَالْعُقُودُ الَّتِي تُفِيدُهُمْ الْأَمْنَ ثَلَاثَةٌ: وَهُدْنَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِمَحْصُورٍ فَالْأَمَانُ (١)، أَوْ بِغَيْرِ مَحْصُورٍ، فَإِنْ كَانَ إِلَى غَايَةٍ فَامُدْنَةٌ (٢) وَهُمَا خُتَصَّانِ بِالْإِمَامِ بِخِلَافِ الْأَمَانِ اهـ، ونحوه في التحفة وشرح فَاهُدْنَةُ (٢) وَإِلَّا فَالْجِزْيَةُ (٣)، وَهُمَا خُتَصَّانِ بِالْإِمَامِ بِخِلَافِ الْأَمَانِ اهـ، ونحوه في التحفة وشرح

(١) قوله: "فَالْأَمَانُ" فِي التحفة: "(يَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِم مُكلَّفُ) وَسَكْرَانَ (خُتَارٍ) وَلَوْ أَمَةً لِكَافِرٍ وَسَفِيهًا وَفَاسِقًا وَهَرِمًا (أَمَانُ حَرْبِيٍّ) وَلَوْ قِنَّا وَامْرَأَةً لَا أَسِيرًا إِلَّا مِنْ آسِرِهِ مَا بَقِي بِيَدِهِ وَمِنْ الْإِمَامِ (وَعَدَدِ مُحْصُورٍ) مِنْ الْحِرْبِيِّنَ كَالْائِةِ (فَقَطْ) أَيْ دُونَ غَيْرِ الْمُحْصُورِ كَأَهْلِ بَلَدٍ كَبِيرٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هُدْنَةٌ وَهِي لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ (وَيَصِحُّ) الْأَمَانُ (بِكُلِّ لَفُظٍ يُفِيدُ مَقْصُودَهُ) صَرِيحٍ كَأَجَّرْتُك أَوْ أَمَنتُك أَوْ لَا بَأْسَ أَوْ لَا جَوْفَ أَوْ لَا فَنَ عَلَيْك أَوْ كِنَايَةٍ بِيتَة كَكُنْ كَيْفَ شِئْتَ أَوْ أَنْتَ عَلَى مَا يُجِبُّ (وَبِكِتَايَةٍ) مَعَ النَّيَّةِ بِلَا مَانُ لَا يَعْدُو فَإِنْ لَمُ وَمِنْ مُؤَمِّنِهِ وَلَوْمِنْ مُؤَمِّنِهِ وَلَانَعَ فِيهِ الْبُافِينِيُّ (فَإِنْ رَدَّهُ) كَقُولِهِ مَا قَبِلْكُ أَوْ الْمَارَةُ كَانِي لَا يَعْلَمْهُ جَازَتْ مَا اللَّهُ وَلَوْمِنْ مُؤَمِّنِهِ وَلَازَعَ فِيهِ الْبُافِينِيُّ (فَإِنْ رَدَّهُ) كَقُولِهِ مَا قَبِلْتُ أَمَانَك أَوْ لَا آمَنُك (بَطَلَ وَكَذَا إِنْ لَمُ مَرْبِح كَافِيهِ الْمُنَادَةُ إِلْكَامِنَ الْمُعَلِى الْمُعَلِمُ وَلَوْمِنْ مُؤَمِّنِهِ وَلَازَعَ فِيهِ الْبُافِينِيُّ (فَإِنْ رَدَّهُ) كَقُولِهِ مَا قَبِلْكُمْ أَمَانَك أَوْ لَا آمَنُك (بَطَلَ وَكَذَا إِنْ لَمُ عَيْرُهُ لِلللَّهُ مِنْ مُؤْمِنِهُ وَلَوْمِنْ مُومَةً لِلْقَبُولِ) أَوْ الْإِيجَابِ (وَيَجِبُ أَنْ لَا تَزِيدَ مُدَّلُهُ) فِي الذَّكُو الْمَارَةُ) فَو الْمُعَمِّقِ لَعْلَمْ لِنَكَ لِلْكُولِ الْمُؤْمِقِيدِ الْفَصَالُ الْمُولِي الْمُؤْمِدُ وَمِنْ ثَمَّ جَازَفِى قَوْلٍ يَجُوزُ مَا لَمُ تَبْلُغُ) المُذَةُ (سَنَةً) فَإِنْ بَلَغَتْهَا امْتَنَعَ قَطْعًا لِنَلَا لَتَكُو الْمَارَةُ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ فِي قَوْلٍ يَجُوزُ مَا لَمُ تَبْلُغُ) المُذَةُ (سَنَةً) فَإِنْ بَلَغَتْهَا امْتَنَعَ قَطْعًا لِنَلَا لَتُهُ الْمُؤْمِدُ وَمِنْ ثَمْ جَازَ فِي الْمُؤْمِدُ مَا لَمُ يَبُلُغُ اللْمُؤْمُ وَمِنْ ثُمَا مُؤْمُ لِلْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومُ مِنْ غَيْرِهُ فَي أَلَهُ مُؤْمِلًا لِيَكُولُ الْمُؤْمِ لَوْلُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ

(٢) قوله: "فَاهْدُنْهُ" فِي التحفة: "هِي لُغَةَ المُصَاحَةُ، وَشَرْعًا مُصَاحَةُ الْحُرْبِيِّينَ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ اللَّذَةِ الْقَيْدِمِ) وَتُسَمَّى مُوَادَعَةً، وَمُسَالَةً، وَمُعَاهَدَةً، وَمُهَادَنَةً (عَقْدُهَا) لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ، أَوْ (لِكُفَّارِ إِفْلِيمٍ) كَافِيْنِدِ (كَثَّتَصُّ بِالْإِمَامِ) وَمِثْلُهُ مُطَاعٌ بِإِفْلِيمٍ لا يَصِلُهُ حُكُمُ الْإِمَامِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ تَظَايْرِهِ (وَنَاثِيهِ فِيهَا) وَحْدَهَا، أَوْ مَعَ عَيْرِهَا (وَ) عَقْدُهَا (لِيَلْدَةِ) أَوْ أَكْثَرُ مِنْ إِفْلِيمٍ لا كُلِّهِ وِفَاقًا لِلْفُورَائِيِّ، وَخِلَافًا لِلْعِمْرَانِيِّ (يَجُورُ لِوَالِي الْإِقْلِيمِ كَمَا يَضِلُهُ حُكُمُ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ لِإطْلَاعِهِ عَلَى مَصْلَحَةٍ (وَإِنَّمَا يَعْقِدُهَا لَمُصلَحَةٍ) لِمَا فِيهَا مِنْ تَرْكِ الْقِتَالِ، وَلَا يَضَا أَيْ كَمَا يَجُورُ لِلإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ لِإطْلَاعِهِ عَلَى مَصْلَحَةٍ (وَإِنَّمَا يَعْقِدُهَا لِمُعْمَرَانِيِّ (يَجُورُ لِوَالِي الْإِقْلِيمِ لَا يَعْفِيهُا مِنْ تَرْكِ الْقِتَالِ، وَلَا يَكُنِي الْنِقَاءُ اللَّفْسَدَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَلَدَّعُوا إِلْكَ السَّلَمِ وَالْتَهِمْ الْمَامُ وَلَا يَعْفِيهُا بِقِلَةٍ عَدَدٍ، وَأُهْبَةٍ، أَوْ) عَطْفَ عَلَى ضَعْفٍ (رَجَاءِ إِسْلَامٍ، أَوْ بَلْا جِزْيَةٍ)، أَوْ إِعَانَتِهِمْ لَنَا، أَوْ كَفَّهِمْ وَلَا لَكُلُ (فَإِنْ لَمَّ بَدُلُ جِزْيَةٍ)، أَوْ إِعَانَتِهِمْ لَنَا، أَوْ كَفَّهِمْ عَلَى ضَعْفَ (رَجَاءِ إِسْلَامٍ، أَوْ بَلْكُورُ وَيَقُولُ وَلَا عَلَيْهُ مِنْهُ إِلْمُهُمْ وَلَوْ فِلَا عَنْهُمْ وَلَا الْمُعْلَى فَيْهَا لَوْمَامُ وَمَنَى الْمُعْلَى الْمَعْفَى عَلَيْنَا (الْكَفُّ عَنْهُمْ وَقَى أَلْفَضَتُ اللَّمَةُ وَالْحُنَا وُمَهَاكُونُ وَجَبَا عَنْهُمْ وَقِي الْمُعْفَى مُدَّتُهُمْ وَلَا الْعَلْمُ وَالْحَلَى الْمُلْحِيْرِ وَقَلَا وَمَنَى (صَحَتْ وَجَبَا)، وَفُوقَ أَرْبَعَةٍ أَشْهُورٍ فِي الْأَظْهِرِ، وَلِضَعْفِى بِنِ الْجَوْدُ وَقَلْ فَلَو عَلْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْمُلْعُلِي الْمُعَلِي الْعَلْمُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْمِلِ الْعَلْمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْفِى الْمُقَالَا وَالْمُعَلَى الْمُعْمَالِ وَمَعَى الْمُعَلَى الْمُعْمَلِعُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى ال

(٣) قوله: «فَالْجِزْيَةُ» فِي التحفة: «تُطْلَقُ عَلَى الْعَقْدِ وَعَلَى الْمَالِ الْمُلْتَزَمِ بِهِ وَأَرْكَانُهَا عَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ لَهُ وَمَكَانٌ وَمَالٌ وَصِيغَةٌ (صُورَةُ عَقْدِهَا) مَعَ الذُّكُورِ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ (أَقِرُّكُمْ) أَوْ أَقْرَرْتُكُمْ (بِدَارِ الْإِسْلَامِ) (أَوْ = المنهج (١). وفي حاشية الجمل: «(قَوْلُهُ فَالْأَمَانُ) وَيُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمْ مُؤَمَّنٌ وَقَوْلُهُ فَالْمُدْنَةُ وَيُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمْ ذِمِّيٌ (٢)» اهـ حل» اهـ. وَيُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمْ ذِمِّيٌ (٢)» اهـ حل» اهـ.

وَالْمُسْتَأْمَنُ: هوالْمُؤَمَّن ففي تحرير ألفاظ التنبيه للنووي – رحمه الله تعالى –: «الْمُسْتَأْمَنُ: هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان» اهـ.

«دَارُ الْإِسْلَام»، «دَارُ الْخَرْب»:

قال في التحفة في فَصْلٌ فِي أَمَانِ الْكُفَّارِ - من كتاب السِّير -: «(وَالْمُسْلِمُ بِدَارِ كُفْرٍ) أَيْ حَرْبٍ - وَيَظْهَرُ أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ الَّتِي اسْتَوْلُوا عَلَيْهَا كَذَلِكَ - (إِنْ أَمْكَنَهُ إِظْهَارُ دِينِهِ) لِشَرَفِهِ حَرْبٍ - وَيَظْهَرُ أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ الَّتِي اسْتَوْلُوا عَلَيْهَا كَذَلِكَ - (إِنْ أَمْكَنَهُ إِظْهَارُ دِينِهِ) لِشَرَفِهِ أَوْ شَرَفِ قَوْمِهِ وَأَمِنَ فِتْنَةً فِي دِينِهِ وَلَمْ يَرْجُ ظُهُورَ الْإِسْلَامِ هُنَاكَ بِمُقَامِهِ (اسْتُحِبَّ لَهُ الْهِجْرَةُ)

أَذِنْتُ فِي إِقَامَتِكُمْ بِمَا) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (عَلَى أَنْ تَبْذُلُوا جِزْيَةٌ) فِي كُلِّ حَوْلٍ (وَتَنْقَادُوا لِحِكْمِ الْإِسْلَامِ) أَيْ لِكُلِّ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ غَيْرِ نَحْوِ الْعِبَادَاتِ عِمَّا لَا يَرُوْنَهُ كَالزَّنَا وَالسَّرِقَةِ لَا كَشُرْبِ المُسْكِرِ وَنِكَاحِ المُجُوسِ لِلْمَحَارِمِ وَمِنْ عَدَمِ التَّظَاهُرِ بِهَا يُبِيحُونَهُ (وَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ) لِلْجِزْيَةِ مُعَلَقًا وَلَا (مُؤَقَّتًا عَلَى المُذْهَبِ) ؛ لِآنَهُ بَدَلُ عَنْ الْإِسْلَامِ فِي الْعِصْمَةِ وَهُو لَا يُؤَقَّتُ (وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ قَبُولٍ) مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ لِمَا أَوْجَبُهُ الْعَاقِدُ وَلَوْ بِنَحْوِ بَدَلُ عَنْ الْإِسْلَامِ فِي الْعِصْمَةِ وَهُو لَا يُؤَقَّتُ (وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ قَبُولٍ) مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ لِمَا أَوْجَبَهُ الْعَاقِدُ وَلَوْ بِنَحْوِ اتَصَالِ رَضِيتُ وَبِإِشَارَةِ أَخْرَسَ مُفْهِمَةٍ وَيكِنَايَةٍ وَمِنْهَا الْكِتَابَةُ وَكَذَا يُشْتَرَطُ هُمَا سَائِرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ نَحْوِ اتَصَالِ رَضِيتُ وَبِإِشَارَةِ أَخْرَسَ مُفْهِمَةٍ وَيكِنَايَةٍ وَمِنْهَا الْكِتَابَةُ وَكَذَا يُشْتَرَطُ هُمَا سَائِرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ نَحْوِ اتَصَالِ الْقَبُولِ بِالْإِيجَابِ وَالتَّوَافُقِ فِيهِمَا عَلَى الْأَوْجَهِ (وَيُشْتَرَطُ لِعَقْدِهَا الْإِمْمَامُ أَوْ نَائِبُهُ) الْعَامُ أَوْ فِي عَقْدِهَا (وَلَا تُعْقَدُ اللَّيْعِالِ وَإِنْ لَمَ يَعْدَهُ وَلِلْ النَّهُ مِ وَالنَّصَارَى وَالْمُوسِ وَأَوْلَادِ مَنْ ثَهُ وَيُولُ اللَّيْمِ فَي وَالنَّصَارَى وَالْمُوسِ وَأَوْلِ لِلْمُؤْدِ وَالنَّصَارَى وَالْمُوسِ وَأَوْلِهُ اللَّهُ عَلْمُ هُو قَبْلَ النَّسْخِ أَوْ مَعْدُهُ وَكَذَا زَاعِمُ التَّمَسُّكِ بِصُحُفِ الْمُؤْمِودِ وَالنَصَارَى وَقَيْهِ وَلَيْ الْمُ الْمُؤْمِ وَالْمَامُ أَوْ مُنْ مُولَ مُؤْولِ وَلَو وَمَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَى الْمُؤْمِ وَلَالِهُ مُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَولَا اللَّهُ وَلَولَا اللَّهُ وَلَولِهُ اللَّهُ الْمَامُ أَوْ مَا مُولِ وَلَا لَولَا الْمَالُولُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ مِنْ اللْهُ وَلَولَا الْمَالُولُولِ الْمَولِ الْمُؤْمِقُولُ الللَّهُ وَالْمُعَلِقُ وَلَولَا الْمُعَمِّ وَالْمَامُ الللْمُعَلِي اللَّهُ اللَّولُولُولُوا الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ وَالِمُ اللَّهُ الْمُؤْ

⁽١) (قَوْلُهُ: إِنْ تَعَلَّقَ بِمَحْصُورٍ إلَحْ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ تَأْمِينَ الْإِمَامِ غَيْرَ مَحْصُورِينَ لَا يُسَمَّى أَمَانًا وَلَيْسَ مُرَادًا، حَلَيِيّ وَزِيَادِيّ، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِدٍ هُدْنَةٌ وَإِنْ عُقِدَ بِلَفْظِ الْأَمَانِ اهـ بُجَيْرِمِيّ. (قَوْلُهُ: أَوْ بِغَيْرِهِ لَا إِلَى غَايَةِ إلَحْ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الجِّزْيَةَ لَا يَجُوزُ فِي مَحْصُورِينَ وَلَيْسَ مُرَادًا انْتَهَى شَيْخُنَا زِيَادِيّ أَيْ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ الْجِزْيَةَ لا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمَّا لَمِحْصُورِينَ اهـع ش أَيْ فَالْقَيْدُ خَرَجَ خَرْجَ الْغَالِبِ، بُجَيْرِمِيّ. وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ الْجِزْيَةَ إلَخْ أَيْ وَالْمُدْنَةُ الهِ شرواني.

⁽٢) ويظهر من عباراتهم أن إطلاق «الحربي»: ينصرف إلى كل كافر ليس بمُسْتَأْمَن ولا مُعَاهَد ولا ذِمِّي سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام، وإن أَمِنَ المسلمون جانبه كها يدل عليه ما في التحفة في كتاب السير: «(وَلَهُ) أَيْ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ (الإِسْتِعَانَةُ [للجهاد] بِكُفَّارٍ) وَلَوْ حَرْبِيِّينَ (تُؤْمَنُ خِيَانَتُهُمْ) كَأَنْ يَعْرِفَ حُسْنَ رَأْبِهِمْ فِينَا وَبِهِ يُعلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُعَالِفُوا الْعَدُوَّ فِي مُعْتَقِدِهِمْ» اهـ.

إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لِئَلَّا يَكْثُرُ سَوَادُهُمْ، وَرُبَّهَا كَادُوهُ، وَلَمْ تَجِبْ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ، وَلَمْ تَحُرُمْ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُسْلَمِ بَيْنَهُمْ الْقَهْرَ وَالْعَجْزَ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ رَجَا ظُهُورَ الْإِسْلَامِ بِمُقَامِهِ ثَمَّ كَانَ مُقَامُهُ أَفْضَلَ، أَوْ قَدَرَ عَلَى الإِمْتِنَاعِ وَالإِعْتِزَالِ(١) ثَمَّ وَلَمْ يَرْجُ نُصْرَةَ المُسْلِمِينَ بِالْحِجْرَةِ كَانَ مُقَامُهُ وَاجِبًا ؛ لِأَنَّ عَلَى قَدَرَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَالإِعْتِزَالِ(١) ثَمَّ وَلَمْ يَرْجُ نُصْرَةَ المُسْلِمِينَ بِالْحِجْرَةِ كَانَ مُقَامُهُ وَاجِبًا ؛ لِأَنَّ عَلَى قِتَالِمِمْ فَلُوْ هَاجَرَ لَصَارَ دَارَ حَرْبِ، ثُمَّ إِنْ قَدَرَ عَلَى قِتَالِمِمْ وَدُعَائِهِمْ لِلْإِسْلَامِ لَزِمَهُ وَإِلَّا فَلَا.

(تَنْبِيهُ) يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لِأَنَّ مَحَلَّهُ دَارُ إِسْلَام» أَنَّ كُلَّ مَكَّ قَدَرَ أَهْلُهُ فِيهِ عَلَى الإِمْتِنَاعِ مِنْ الْحُرْبِيِّينَ صَارَ دَارَ إِسْلَامٍ وَحِينَئِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَوْدُهُ دَارَ كُفْرٍ وَإِنْ اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى عَلَيْهِ» فَقَوْلُمُمْ: «لَصَارَ دَارَ حَرْبٍ» الْمُرَادُ بِهِ صَرْرُورَتُهُ كَذَلِكَ صُورَةً لَا حُكْمًا وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّ مَا اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ يَصِيرُ دَارَ حَرْبٍ وَلَا أَظُنُ أَصْحَابَنَا يَسْمَحُونَ بِذَلِكَ بَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ فَسَادٌ وَهُوَ أَنَّهُمْ لَوْ اسْتَوْلُوا عَلَى دَارِ إِسْلَامٍ يَصِيرُ دَارَ عَرْبٍ وَلَا أَظُنُ أَصْحَابَنَا يَسْمَحُونَ بِذَلِكَ بَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ فَسَادٌ وَهُوَ أَنَّهُمْ لَوْ اسْتَوْلُوا عَلَى دَارِ إِسْلَامٍ فِي مِلْكِ أَهْلِهِ، ثُمَّ فَتَحْنَاهَا عَنْوَةً مَلَكْنَاهَا عَلَى مُلَّاكِهَا وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ (٢).

ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ وَغَيْرَهُ ذَكَرُوا نَفْلًا عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ كَانُوا يَسْكُنُونَهُ، يَسْكُنُهُ الْمُسْلِمُونَ، وَقِسْمٌ كَانُوا يَسْكُنُونَهُ، يَسْكُنُهُ الْمُسْلِمُونَ، وَقِسْمٌ كَانُوا يَسْكُنُونَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ قَالَ الرَّافِعِيُّ: «وَعَدُّهُمْ الْقِسْمَ الثَّانِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي كَوْنِهَا دَارَ إِسْلَامٍ كُونُهَا خَتَ اسْتِيلَاءِ الْإِمَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مُسْلِمٌ، قَالَ: «وَأَمَّا عَدُّهُمْ الثَّالِثَ فَقَدْ يُوجِدُ فِي كَوْنُهَا تَحْتَ اسْتِيلَاءِ الْإِمْمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مُسْلِمٌ، قَالَ: «وَأَمَّا عَدُّهُمْ الثَّالِثَ فَقَدْ يُوجِدُ فِي كَوْنُهُمْ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الإسْتِيلَاءَ الْقَدِيمَ يَكُفِي لِاسْتِمْرَادِ الْخُكْمِ، وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ المُتَأْخِرِينَ أَنَّ كَلَامُهِمْ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الإسْتِيلَاءَ الْقَدِيمَ يَكْفِي لِاسْتِمْرَادِ الْخُكْمِ، وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ المُتَأْخِرِينَ أَنَّ كَلَامُهُمْ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الإسْتِيلَاءَ الْقَدِيمَ يَكْفِي لِاسْتِمْرَادِ الْخُكْمِ، وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ المُتَأْخِرِينَ أَنَّ كَلَامُهُمْ مَرِيحٌ فِيهَا ذَكَرُثُهُ أَذَا لَمُ يَمْنَعُوا اللَّسْلِمِينَ مِنْهَا وَإِلَّا فَهِي دَارُ كُفْرٍ» انْتَهَى، وَمَا ذَكَرُهُ عَنْ بَعْضِ المُتَأْخِرِينَ بَعِيدٌ نَقُلًا وَمُدْرَكًا كَمَا هُو وَاضِحٌ وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِيهَا ذَكَرْتُه أَنَّ مَا حُكِمَ بِأَنَهُ دَارُ إِسْلَامٍ والْحَرْبُ.

[تَنبيهُ:] في فتاوى ابن حجر: «سُئِلَ عَنْ كُفَّارِ مَلَيْبَارَ الَّذِينَ يَعْتَادُونَ إِعَانَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِجْرَاءَ أَحْكَامِ الدِّينِ بَيْنَهُمْ لِأَنَّ عِمَارَةَ بُلْدَانِهِمْ بِالْمُسْلِمِينَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ عَهْدٌ وَلَا

⁽١) (قَوْلُهُ: وَالْإِعْتِزَالِ) الْمُرَادُ بِهِ انْحِيَازُهُ عَنْهُمْ فِي مَكَانٍ مِنْ دَارِهِمْ، بُجَيْرِمِيّ اهـ شرواني.

⁽٢) (قَوْلُهُ: وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُغُدِ) بَلْ مُخَالِفٌ لَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَزُولُ مِلْكُهُ بِأَخْذِ أَهْلِ الحُرْبِ لَهُ مِنْهُ قَهْرًا فَعَلَى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ وَلَوْ بِشِرَاءِ رَدُّهُ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ» اهـ شرواني.

قَوْلٌ بَلْ الْمَسْلِمُونَ رَعِيَّتُهُمْ وَيَسْكُنُونَ بِلَادَهُمْ وَيُسَلِّمُونَ الْعُشُورَ وَالْغَرَامَاتِ إلَيْهِمْ هَلْ هُمْ حَرْبِيَّونَ، أَوْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَخْذُ الرِّبَا مِنْ الْحُرْبِيِّينَ وَالْخِيَانَةُ فِي مُبَايَعَتِهِمْ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ، أَوْ لَا ؟ (فَأَجَابَ)... وَالْكُفَّارُ اللَّذْكُورُونَ حَرْبِيُّونَ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَجُوزُ مُعَامَلَتُهُمْ بِالرِّبَا وَلَا خِيانَتُهُمْ فِي كَيْلِ وَلَا وَزْنٍ وَلَا غَيْرِهِمَا كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْأَئِمَّةُ وَبَسَطُوا الْكَلَامَ عَلَيْهِ، (١) وَاللهُ سُجْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ المدبحذف.

«الْبَلَد»، «الْقَرْيَة»، «الْمِصْر»، «الحِلَّةُ»:

في حاشية الجمل في صلاة المسافر: "وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَلَدِ وَالْقَرْيَةِ أَنَّ الْأَوَّلَ: هُوَ الْأَبْنِيَةُ الْكَثِيرَةُ الْمُجْتَمِعَةُ، وَفِي هَذَا الْبَابِ، وَبَابِ الجُمُعَةِ الْكَثِيرَةُ الْمُجْتَمِعَةُ، وَفِي هَذَا الْبَابِ، وَبَابِ الجُمُعَةِ يَفْرُقُونَ بَيْنَ الْبَلْدَةِ وَالْقَرْيَةِ، وَفِي بَقِيَّةِ الْأَبْوَابِ يُطْلِقُونَ إحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى» اهـشَيْخُنَا» اهـ.

وفي حاشية البجيرمي على الخطيب في صلاة المسافر: «الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَلَدِ وَالْقَرْيَةِ أَنَّ الْأَبْنِيَةُ الْأَبْنِيَةُ الْقَلْيِلَةُ الْمُجْتَمِعَةُ اهى خ ض. وَالْأَوْلَى مَا ذَكَرُوهُ الْأَبْنِيَةُ الْقَلِيلَةُ الْمُجْتَمِعَةُ اهى خ ض. وَالْأَوْلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي الْجُمُعَةِ (٢) مِنْ أَنَّ الْمُصْرَ: مَا كَانَ فِيهَا حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ وَشُرَطِيٌّ وَسُوقٌ، وَالْبَلَدُ: مَا خَلَتْ عَنْ بَعْضِ ذَلِكَ، وَالْقَرْيَةُ: مَا خَلَتْ عَنْ الجُمِيع» اهـ.

وفيها في فصل في اللقيط: «الْبَادِيَةُ: خِلَافُ الْحَاضِرَةِ وَهِيَ الْعِهَارَةُ، فَإِنْ قَلَّتْ فَقَرْيَةٌ أَوْ كَبُرَتْ فَبَلْدَةٌ أَوْ عَظُمَتْ فَمَدِينَةٌ أَوْ كَانَتْ ذَاتَ زَرْعٍ أَوْ خِصْبٍ فَرِيفٌ، وَقِيلَ: الْمَدِينَةُ: مَا فِيهَا حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ وَشُرَطِيٌّ وَسُوقٌ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالْبَلَدُ: مَا فِيهَا بَعْضُ ذَلِكَ، وَالْقَرْيَةُ: مَا خَلَتْ عَنْ الْجَمِيعِ، وَالْبَادِيَةُ: خِلافُ الْجَمِيعِ» اهـ.

⁽١) وفي التحفة في فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْأَسْرِ وَأَمْوَالِ الْحَرْبِيِّنَ: «(وَالْمَالُ) أَوْ الإِخْتِصَاصُ (الْمَأْخُودُ) أَيْ الَّذِي أَحَذَهُ مُسْلِمُونَ (مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَهْرًا) لَهُمْ حَتَّى سَلَّمُوهُ أَوْ جَلَوْا عَنْهُ (غَنِيمَةٌ، وَكَذَا مَا أَخَذَهُ وَاحِدٌ) مُسْلِمٌ (أَوْ مُسْلِمُونَ (مِنْ أَهْلِ الْحُرْبِ) أَوْ مِنْ أَهْلِهِ وَلَوْ بِبِلَادِنَا حَيْثُ لَا أَمَانَ لَكُمْ (سَرِقَةً) أَوْ اخْتِلَاسًا أَوْ سَوْمًا (أَوْ وَجَدٌ كَهَيْئَةِ اللَّقَطَةِ) مِمَّا يُظنَّ أَنَّهُ لِكَافِرٍ فَأَخَذَ فَالْكُلُّ غَنِيمَةٌ مُخْمَّسَةٌ أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ تَغْرِيرَهُ بِنَفْسِهِ قَائِمٌ وَجَدَ كَهَيْئَةِ اللَّقَطَةِ) هِمَّا مُلْعَنى: «لأَنَّ دُخُولَهُ دَارَ الْحُرْبِ وَتَغْرِيرَهُ بِنَفْسِهِ يَقُومُ مَقَامَ الْقِتَالِ» اهـ.

⁽٢) وفي الباجوري في الجمعة: المُذُن: جمع مدينة وهي ما اجتمع فيها فيها حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ وَشُرَطِيٌّ وَسُوقٌ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وتسمى مصرا، والقرى: جمع قرية وهي مَا خَلَتْ عَنْ جَمِيعِ ذلك، والبلدان: جمع بلد وهي ما وجد فيها بَعْضُ ذَلِكَ، وخَلَتْ عن البعض الآخر» اهـ.

وفي حاشية البجيرمي على المنهج: «الْقَرْيَة: الْأَبْنِيَةُ الْمُجْتَمَعَةُ الْقَلِيلَةُ عُرْفًا، وَالْبَلْدَة: الْأَبْنِيَةُ الْمُجْتَمِعَةُ الْكَثِيرَةُ عُرْفًا، وَالْأَوْلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي الْجُمُعَةِ: أَنَّ الْمِصْرَ مَا كَانَ فِيهَا حَاكِمٌ الْأَبْنِيَةُ اللَّجْتَمِعَةُ الْكَثِيرَةُ عُرْفًا، وَالْأَوْلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي الْجُمُعَةِ: أَنَّ الْمُصْرَ مَا كَانَ فِيهَا حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ وَشُرْطِيٌّ وَسُوقٌ وَالْبَلَدُ مَا خَلَتْ عَنْ بَعْضِ ذَلِكَ وَالْقَرْيَةُ مَا خَلَتْ عَنْ الجَمِيعِ» اهـ.

وفي تاج العروس: الحِلَّةُ بالكسر: جَماعةُ بُيوتِ النَّاسِ لأنها ثُحَلُّ. أو هي مائةُ بَيتٍ، جَمعُها حِلال بالكسر» اهـ.

وفي التحفة والنهاية في صلاة المسافر: «الحِلَّةُ: بِكَسْرِ الْحَاءِ بُيُوتٌ مُجْتَمِعَةٌ أَوْ مُتَفَرِّقَةٌ بِحَيْثُ يَجْتَمِعَةٌ أَوْ مُتَفَرِّقَةٌ بِحَيْثُ يَجْتَمِعُ أَهْلُهَا لِلسَّمَرِ فِي نَادٍ وَاحِدٍ وَيَسْتَعِيرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَقَدْ يَشْمَلُ اسْمُ الْحِلَّةِ مَرَافِقَهَا كَمَطْرَحِ رَمَادٍ وَمَلْعَبِ صِبْيَانٍ وَنَادٍ وَمَعَاطِنِ إبِلٍ وَكَذَا مَاءٌ وَحَطَبٌ اخْتَصَّا بِهَا» اهـ بنوع تصرف.

«سُور البَلَد»:

قال القليوبي في صلاة المسافر: «السُور: هُوَ بِالْهَمْزِ اسْمٌ لِبَقِيَّةِ الشَّيْءِ، وَبِعَدَمِهِ: اسْمٌ لِلْمُرَادِ هُنَا بِمَعْنَى المُحِيطِ بِالشَّيْءِ، وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا يَخْتَصُّ بِالْبَلَدِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ تُرَابٍ لَمِنْعِ الْعَدُوِّ الْمُرَادِ هُنَا بِمَعْنَى المُحِيطِ بِالشَّيْءِ، وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا يَخْفَرُ حَوْلَ الْبَلَدِ اسْتِغْنَاءً بِهِ عَنْ السُّورِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ جَبَلٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اعْتُبِرَ الْخَنْدَقُ وَهُو مَا يُحْفَرُ حَوْلَ الْبَلَدِ اسْتِغْنَاءً بِهِ عَنْ السُّورِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَاءٌ فَإِنْ فَقِدَا اعْتُبِرَتْ الْقَنْطَرَةُ وَهِيَ مَا عُقِدَ خَارِجَ الْبَابِ فِي عَرْضِ حَائِطِهِ» اهـ.

وفي حاشية البجيرمي على المنهج: «وَالْقَنْطَرَةُ: عِبَارَةٌ عَنْ بِنَاءٍ يُوضَعُ فَوْقَ حَائِطَيْ الْبُوَّابَةِ وَيُخْرَجُ عَنْهَا وَيُجْعَلُ فَوْقَهُمَا بِنَاءٌ يُوصِلُ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ» اهـ.

وفي الشرواني: الْعَادَة أَنَّ بَابَ السُّوَرِ لَهُ كَتِفَانِ خَارِجَانِ عَنْ مُحَاذَاةِ عَتَبَتِهِ بِحَيْثُ إنَّ الْخَارِجَ مُجَاوِزُ الْعَتَبَةَ وَهُوَ فِي مُحَاذَاةِ الْكَتِفَيْنِ» اهـ.

وفي الجمل على شرح المنهج: «وَالسُّوْرُ بِالْهَمْزِ الْبَقِيَّةُ، وَبِعَدَمِهِ المُحِيطُ بِالْبَلَدِ اهـعميرَةُ (١) هَكَذَا بِخَطِّ الشَّيْخِ خَضِرٍ ... وَالْخُنْدَقُ فِيهَا لَا سُورَ لَهُ كَالسُّورِ، وَبَعْضُهُ كَبَعْضِهِ، وَإِنْ خَلَا عَنْ اللَّهِ فِيهَا يَظْهَرُ، وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ مَعَ وُجُودِ السُّورِ، وَيُلْحَقُ بِالسُّورِ تَحْوِيطُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ عَلَيْهَا بِتُرَابٍ أَوْ نَحْوِهِ الهـشَرْحَ م ر» اهـ.

⁽١) ذكره عميرة في حاشيته على الكنز.

وفي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: «وَسُورُ المَّدِينَةِ الْبِنَاءُ المُّحِيطُ بِمَا» اهـ.

وفي تاج العروس: والسُّورُ بالضَّم: حائِطُ المَدِينَةِ المُشْتَمِلُ عليها قال الله تَعالى: «فَضُربَ بَيْنَهُم بسُور» اهـ.

«حَدِّ الْغَوْثِ»، «حَدِّ الْقُرْبِ»، «حَدِّ الْبُعْدِ»:

حَدِّ الْغَوْثِ: غَلْوَةُ سَهْم [أي غايةُ رمْيهِ] وَضَبَطَهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ السَّغَاثَ بِاللَّفْقَةِ مَعَ تَشَاعُلِهِمْ وَتَفَاوُضِهِمْ لَأَغَاثُوهُ وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاسْتِوَاءِ الْأَرْضِ وَاخْتِلَافِهَا، اسْتَغَاثَ بِاللَّفْقَةِ مَعَ تَشَاعُلِهِمْ وَتَفَاوُضِهِمْ لَأَغَاثُوهُ وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاسْتِوَاءِ الْأَرْضِ وَاخْتِلَافِهَا، وحَدِّ الْقُرْبِ: حَلَّ الْغُوْثِ، وَمِنْ ثَمَّ وحَدِّ الْقُرْبِ: حَلَّ الْغُوثِ، وَمِنْ ثَمَّ ضَطُوهُ بِنِصْفِ فَرْسَخِ تَقْرِيبًا، وحَدِّ الْبُعْدِ: مَا فَوْقَ ذَلِكَ اهدمن بَابِ التَّيَمُّم من التحفة.

«الْعِبَادَة»، «الْقُرْبَة»، «الطَّاعَة»:

قال ابن عابدين الحنفي في رد المحتار: «ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا: أَنَّ الطَّاعَةَ: فِعْلُ مَا يُثَابُ عَلَيْهِ تَوَقَّفَ عَلَى نِيَّةٍ أَوْ لَا، عُرِفَ مَنْ يَفْعَلُهُ لِأَجْلِهِ أَوْ لَا. وَالْقُرْبَةُ: فِعْلُ مَا يُثَابُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَنْ يُتَقَرَّبُ إلَيْهِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوقَّفُ عَلَى نِيَّةٍ. وَالْعِبَادَةُ: مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيَتَوقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ مَنْ يُتَقَرَّبُ إلَيْهِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوقَّفُ عَلَى النَّيةِ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ نِيَّةٍ، فَنَحْوُ الصَّلَوَاتِ الْحَمْسِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالحُبِّ مِنْ كُلِّ مَا يَتَوقَقَفُ عَلَى النَّيةِ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ وَعَبَادَةٌ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالْوَقْفُ وَالْعِتْقُ وَالصَّدَقَةُ وَنَحْوُهَا عِمَّا لَا يَتَوقَّفُ عَلَى نِيَّةٍ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ لَا عُبَادَةٌ، وَالنَّطَرُ اللَّوَقَفُ وَالْعِتْقُ وَالصَّدَقَةُ وَنَحْوُهَا عِمَّا لَا يَتَوقَقَفُ عَلَى نِيَّةٍ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ لَا عُبَادَةٌ، وَالنَّطَرُ اللُّوَقِفُ عَلَى نِيَّةٍ اللهَ تَعَالَى طَاعَةٌ لَا قُرْبَةٌ وَلَا عِبَادَةٌ» اهم، ونقله الحموي في غمز عيون البصائر على محاسن «الأشباه والنظائر لابن نجيم»، وذكر نحوه شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَكَرَبًا في الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة.

«الذِّكْر»، «الدُّعَاء»:

الذِكْر: لُغَةً كُلُّ مَذْكُورٍ وَشَرْعًا: قَوْلٌ سِيقَ لِنَنَاءٍ أَوْ دُعَاءٍ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ شَرْعًا أَيْضًا لِكُلِّ قَوْلٍ يُثَابُ قَائِلُهُ» اهـ تحفة في شرح خطبة المنهاج.

وفي التحفة أيضا في فَصْلٌ فِي وَاجِبَاتِ الطَّوَافِ عند قول المتن: «وَمَأْثُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنْ الْقِرَاءَةِ»: أَنَّ كُلَّا مِنَ الدُّعَاءِ والذِّكْرِ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَا يَعُمُّ الْآخَرَ» اهـ.

«الْوَصِيَّة»، «الْوِصَايَة»، «الْإِيصَاءُ»:

في النهاية والمغني في كِتَابِ الْوَصَايَا: «الْإِيصَاءُ: يَعُمُّ الْوَصِيَّةَ وَالْوِصَايَةَ لُغَةً، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ، وَهِي تَخْصِيصُ الْوَصِيَّةِ بِالتَّبَرُّعِ الْمُضَافِ لِمَا بَعْدَ المُوْتِ، وَالْوِصَايَةِ بِالْعَهْدِ إِلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ. وَالْوَصِيَّةُ لُغَةً: الْإِيصَالُ، مِنْ وَصَّى الشَّيْءَ بِكَذَا: وَصَلَهُ بِهِ ؟ لِأَنَّ اللَّوصِيَ وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عُقْبَاهُ. وَشَرْعًا: تَبَرُّعٌ بِحَقِّ مُضَافٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا لِمَا بَعْدَ المُوْتِ لَيْسَ بِتَدْبِيرِ وَلَا تَعْلِيقِ عِنْقٍ، وَإِنْ الْتَحَقَا بِهَا حُكْمًا» اهـ.

«الهِبَة»، «الهَدِيَّة»، «الصَّدَقَة»، «الْهِبَة بِثُوَابِ»:

لِلْهِبَةِ مَعنيان في الشَّرْع^(١): الأول: المُعْنَى الْأَعَمُّ الشَّامِلُ لِلْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ وَقَسِيمِهِمَا [وهو الهبة بالمُعْنَى الأخص] وهو: التَّمْلِيكُ لِعَيْنٍ أَوْ دَيْنِ أَوْ مَنْفَعَةٍ بِلَا عِوَضٍ^(٢).

والصَّدَقَة: تَمْلِيكُها لِمُحْتَاجٍ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُ النَّوَابَ، أَوْ غَنِيِّ لِثَوَابِ الْآخِرَةِ (٣).

والْهَدِيَّة: قَالِيكُها ونَقلُها إِلَى مَكَانِ المُوْهُوبِ لَهُ إِكْرَامًا.

فَكُلُّ مِنْ الصَّدَقَةِ وَالْهُلِيَّةِ هِبَةٌ [بالمُعْنَى الْأَعَمِّ] وَلَا عَكْسَ (٤).

والمعنى الثاني الأخص - وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْهِبَةِ (٥) -: تَمْلِيكُها بِلَفْظٍ لِغَيرِ

(١) وَهِيَ لُغَةً: إعْطَاءُ شَيْءٍ بِلَا عِوَضٍ» اهـ شرح البهجة.

(٢) فَخَرَجَ بِالتَّمْلِيكِ الْعَارِيَّةُ وَالضِّيَافَةُ فَإِنَّهَا إِبَاحَةٌ وَالْوَقْفُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبَاحَةِ» اهـ تحفة.

(٣) فَإِنْ انْضَمَّ إِلَى قَصْدِ ثُوَابِ الْآخِرَةِ نَقْلُهُ إِلَى مَكَانِهِ فَهُو هَدِيَّةٌ وَصَدَقَةٌ» اَهـ حاشية الأسنى للشهاب الرملي. وفي تهذيب الأسماء واللغات: «قال صاحب الشامل: الهبة والهدية وصدقة التطوع بمعنى واحد كل واحد من ألفاظها يقوم مقام الآخر، إلا أنه إذا دفع شيئًا ينوي به التقرب إلى الله تعالى إلى المحتاجين فهو صدقة، وإن دفع ذلك إلى غير محتاج للتقرب إليه والمُحَابَة فهي هبةٌ وهديةٌ» اهـ.

(٤) عبارة شرح البهجة: «وَبِهَا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ كُلَّا مِنْ الصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ هِبَةٌ وَلا عَكْسَ وَلِمِذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَوْ أَهْدَى لَهُ حَنِثَ وَلا عَكْسَ وَقَدْ تَجْتَمِعُ الثَّلاثَةُ بِأَنْ يُمَلِّكَهُ لِثُوَابِ الْآخِرَةِ وَيَنْقُلَهُ إليهِ إكْرَامًا» اهـ. وعلم منه أن المراد باجتهاع الثَّلاثَة الصَّدَقَة وَالْهَدِيَّة وَالْهِبَةُ العامةُ ؛ وأما الْهِبَةُ الخاصة فلكونها قسيهًا لهما لا تجتمع معها. فلا تغتر ببعض عباراتٍ أوهمتْ خلافه.

(٥) عبارة شرح المنهج: «وَالْهِبَةُ الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مُقَابِلُ الصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ وَمِنْهَا قَوْلِي: (وَأَرْكَانُهَا) أَيْ الْهِبَةِ بِاللَّغْنَى النَّانِي الْمُرَادِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ثَلَاثَةٌ: (صِيغَةٌ وَعَاقِدٌ وَمَوْهُوبٌ)» اهـ.

مُحْتَاجٍ لَا بِقصدِ ثَوَابٍ وَلَا بنقلِ إليه (١)، وهذا الثاني يُشْتَرَطَ فيه إيجَابٌ (٢) وَقَبُولٌ لَفْظًا، وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ فِي الصَّدَقَةِ والْهَدِيَّةِ. ذكر ذلك كله في التحفة والنهاية والمغني وشرح المنهج والروض وشرحه والبهجة وشرحها في كتاب الهبة.

قال في شرح المنهج: «وَكُلُّهَا مَسْنُونَةٌ وَأَفْضَلُهَا الصَّدَقَةُ» اهـ.

وَأَمَّا الْهِبَة بِثَوَابِ فهو بَيْعٌ حَقِيقِيٌّ على المُعْتَمَد فلها أحكامُه ؛ فلو قال: «وَهَبْتُك ذَا بِكَذَا» كان صَرِيحًا فِي الْبَيْعِ، كما في التحفة وغيرها فِي الْبَيْعِ.

وفي التحفة والنهاية في باب الْخِيَارِ عند قول المنهاج: «وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالنِّكَاحِ وَالْهِبَةِ بِلَا ثَوَابٍ، وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ^(٣)» ما نصه: «لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى بَيْعًا، وَالْمُعْتَمَدُ ثُبُوتُهُ فِيهَا وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهَا بَيْعٌ حَقِيقِيٍّ» اهـ.

وفي كتاب الهبة من التحفة: «(وَلَوْ وَهَبَ بِشَرْطِ ثَوَابِ مَعْلُومٍ (٤)) كَوَهَبْتُك هَذَا عَلَى أَنْ تُشِينِي كَذَا فَقَبِلَ (فَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ الْعَقْدِ) نَظَرًا لِلْمَعْنَى إِذَّ هُوَ مُعَاوَضَةٌ بِمَالٍ مَعْلُومٍ فَكَانَ

وفي حاشية الشَّربيني عند قول شرح البهجة: «(الْحِبَةُ) أَيْ: بِلَا ثَوَابٍ وَهِيَ الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ» ما نصه:
 «(قَوْلُهُ: وَهِيَ الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) وَكَذَلِكَ الْمُرَادُ بِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَا كَانَ بِصِيغَةٍ وَهِيَ الْمُبَةُ الْخَاصَّةُ لَكِنَّ هَا عَنْدَ الْإِطْلَاقِ مَا كَانَ بِصِيغَةٍ وَهِيَ الْمُبَةُ الْخَاصَّةُ لَكِنَّ هَا عَنْدَ اللهِ عَنْدَ الْإِطْلَاقِ الْفُقَهَاءِ، وَأَمَّا فِي الْحُلِفِ فَتَنْصَرِفُ إِلَى اللَّعْنَى الْأَعْمَّ» اهـ شَرْحُ الْإِرْشَادِ لِحَجَرٍ» اهـ.

⁽١) عبارة السنى المطالب: «تَمْلِيكٌ بِلَا عِوَضٍ خَالٍ عَمَّا ذُكِرَ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، وَالْإَسْمُ يَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإطْلَاقِ إِلَيْهِ» اهـ.

⁽٢) كَوَهَبْتُك وَمَنَحْتُك وَمَلَّكْتُك <u>وَعَظَّمْتُك وَأَكْرَمْتُك</u> وَنَحَلْتُك هَذَا وَكَذَا أَطْعَمْتُك وَلَوْ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ كَمَا نُقِلَ عَنْ النَّصِّ» اهـ تحفة.

⁽٣) وعبارة المغني هنا: «لَا يَثُبُتُ الْجِيَارُ فِيهَا فِي الْأَصَحِّ وَعَلَّلَاهُ بِأَنَّهَا لاَ تُسمَّى بَيْعًا كَذَا قَالَاهُ هُنَا، وَقَالًا فِي بَابِ الْمِبَةِ: الْأَصَحُ أَنَّهَا بَيْعٌ فَيَثُبُتُ فِيهَا الْجِيَارُ، وَعَدَّهُ فِي الْمُهِاتِ تَنَاقُضًا، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ مَا هُنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا هِبَةٌ وَإِنْ قُيِّدَتْ بِثَوَابٍ مَعْلُومٍ بَيْعٌ، وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمْ هُنَا بِأَنَّهَا لَا وَالْفَوْلِ بِأَنَّ الْمُقَيِّدَةَ بِثُوابٍ مَعْلُومٍ بَيْعٌ، وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمْ هُنَا بِأَنَّهَا لَا وَالْمَدَى وَهُو مُقَابِلُ الْأَصَحِّ هُنَا، فَقَدْ جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيْبِ وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَغَيْرُهُمْ الهِ...

⁽٤) وفي التحفة والنهاية والمغني (وَمَتَى وَهَبَ) شَيْئًا (مُطْلَقًا) عَنْ تَقْيِيدِهِ بِثَوَابٍ وَعَدَمِهِ (فَلَا ثَوَابَ) أَيْ لَا عِوَضَ (إِنْ وَهَبَ لِدُونِهِ) فِي الْمُبَةِ مُطْلَقًا ثَوَابٌ عَلَى اللَّذْهَبِ (فَإِنَّ وَجَبَ) فِي الْهِبَةِ مُطْلَقًا ثَوَابٌ عَلَى اللَّذْهَبِ (فَإِنَّ وَجَبَ) فِي الْهِبَةِ مُطْلَقًا ثَوَابٌ عَلَى اللَّهُ وَلِنَظِيرِهِ عَلَى اللَّذْهَبِ (فَإِنَّ وَجَبَ) فِي الْهِبَةِ مُطْلَقًا ثَوَابٌ عَلَى اللَّهُ وَلِيَاللَّهُ اللَّوْهُوبِ) أَيْ قَدْرُهَا (فِي الْأَصَحِّ)» اهد.

كَبِعْتُكَ (وَ) مِنْ ثَمَّ (يَكُونُ بَيْعًا عَلَى الصَّحِيحِ) فَيَجْرِي فِيهِ عَقِبَ الْعَقْدِ أَحْكَامُهُ (١) كَالْخِيَارَيْنِ كَمَا مَرَّ بِهَا فِيهِ، وَالشُّفْعَةِ وَعَدَمِ تَوَقُّفِ الْلِّكِ عَلَى الْقَبْضِ (أَوْ) بِشَرْطِ ثَوَابٍ (جَهُولٍ فَاللَّذْهَبُ بُطْلَانُهُ) لِتَعَذُّرِ تَصْحِيحِهَا بَيْعًا لِجَهَالَةِ الْعِوضِ وَهِبَةً لِذِكْرِ الثَّوَابِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِيهِ» اهـ.

«اْلْهَدْيُ»، «الْهَدِيَّة»:

في التحفة: «لَا دَخْلَ لِلْهَدِيَّةِ فِيهَا لَا يُنْقَلُ، وَلَا يُنَافِيهِ صِحَّةُ نَذْرِ إهْدَائِهِ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ اصْطِلَاحًا غَيْرُ الْهُدِيَّةِ خِلَافًا لَمِنْ زَعَمَ تَرَادُفَهُهَا وَيُؤَيِّدُهُ اخْتِلَافُ أَحْكَامِهِهَا» اهـ.

وفي شرح البهجة: «الْفَرْق بَيْنَ الْهَدْيِ وَالْهَدِيَّةِ أَن الْهَدْيَ: خَاصُّ بِالْخُرَمِ بِخِلَافِ الْهَدِيَّةِ» اهـ.

وفي شرح الروض: «أَنَّ الْهُدْيَ [الْمُنْقُولَ إِلَى الْحَرَمِ]، وَإِنْ كَانَ مِنْ الْهُدِيَّةِ لَكِنَّهُمْ تَوسَّعُوا فِيهِ بِتَخْصِيصِهِ بِالْإِهْدَاءِ إِلَى فُقَرَاءِ الْحَرَمِ وَبِتَعْمِيمِهِ فِي الْمُنْقُولِ وَغَيْرِهِ، وَلِحِذَا لَوْ نَذَرَ الْمُدْيَ فِيهِ بِتَخْصِيصِهِ بِالْإِهْدَاءِ إِلَى فُقَرَاءِ الْحُرَمِ وَبِتَعْمِيمِهِ فِي الْمُنْقُولِ وَغَيْرِهِ، وَلِمَخَا لَوْ نَذَرَ الْمُدْيَ الْمُعْرَفَ إِلَى الْحَرَمِ وَلَمْ يُحْمَلُ عَلَى الْمُدِيَّةِ إِلَى فَقِيرٍ. وَلَا يَقَعُ اسْمُ الْمُدِيَّةِ عَلَى الْعَقَارِ لِإِمْتِنَاعِ نَقْلِهِ، فَلا يُقَالُ: أَهْدَى إِلَيْهِ دَارًا وَلَا أَرْضًا، بَلْ عَلَى اللَّيْقُولِ كَالتَّيَابِ وَالْعَبِيدِ ؛ ومن الأول [الْمُدْي] فَلا يُقالُ: أَهْدَى إِلَيْهِ دَارًا وَلَا أَرْضًا، بَلْ عَلَى اللهُ الْبَيْتَ، أَوْ الْأَرْضَ، أَوْ نَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يُنْقَلُ صَحَرَف. وَبَاعَهُ وَنَقَلَ ثَمَنَهُ اللهِ بِتصرف.

«الْإِسْكَار»، «التَّخْدِير»:

في الفتاوى الكبرى في بَابِ الْأَشْرِبَةِ وَالْمُخَدِّرَاتِ: أَنَّ الْإِسْكَارَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ تَغْطِيَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا إطْلَاقُ أَعَمُّ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَغْطِيَةُ الْعَقْلِ مَعَ نَشْوَةٍ وَطَرَبٍ، وَهَذَا إطْلَاقُ أَخْصُ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ الْإِسْكَارِ حَيْثُ أَطْلِقَ، فَعَلَى الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِ بَيْنَ الْمُسْكِرِ إَطْلَاقُ الْإِسْكَارِ حَيْثُ أَطْلِقَ، فَعَلَى الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِ بَيْنَ الْمُسْكِرِ وَلَيْسَ كُلُّ مُسْكِرٍ مُحْدِّرًا، فَإِطْلَاقُ الْإِسْكَارِ عَلَى وَاللَّهُ وَلَيْسَ كُلُّ مُسْكِرٍ مُحْدِّرًا، فَإِطْلَاقُ الْإِسْكَارِ عَلَى

⁽١) عبارة المغني: «فَعَلَى هَذَا تَنْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُ الْبَيْعِ مِنْ الشُّفْعَةِ وَالْخِيَارَيْنِ وَغَيْرِهِمَا. قَالَ فِي التَّنْقِيحِ: بِلَا خِلَافٍ: وَغَلطَ الْغَزَالِيُّ فِي إِشَارَتِهِ إِلَى خِلَافٍ فِيهِ اهـ. وَمَا صَحَّحَاهُ فِي بَابِ الْخِيَارِ مِنْ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي الْهِبَةِ ذَاتِ الثَّوَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَيْعِ كَمَا مَرَّتْ الْإِشَارَةُ إلَيْهِ هُنَاكَ» اهـ.

الْحَشِيشَةِ وَالْجُوْزَةِ وَنَحْوِهِمَا الْمُرَادُ مِنْهُ التَّخْدِيرُ، وَمَنْ نَفَاهُ عَنْ ذَلِكَ أَرَادَ بِهِ مَعْنَاهُ الْأَخَصَّ، وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّ مِنْ شَأْنِ السُّكْرِ بِنَحْوِ الْحَمْرِ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ النَّشُوةُ وَالطَّرَبُ وَالْعَرْبَدَةُ (١) وَالْغَضَبُ وَالْحَمِيَّةُ وَمِنْ شَأْنِ السُّكْرِ بِنَحْوِ الْحَشِيشَةِ وَالْجُوْزَةِ أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ أَضْدَادُ ذَلِكَ مِنْ تَخْدِيرِ الْبَدَنِ وَالْحَمِيَّةُ وَمِنْ طُولِ السُّكُوتِ وَالنَّوْمِ وَعَدَمِ الْحَمِيَّةِ » اهد.

«الْجُزُّء»، «السَّهُم»:

في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: الفرق بينهما أن «السَّهْم» من الجُمْلة: ما تَنْقَسِم عليه نحو الثَّلاثة من العَشرة، وقد يقال «الجُّنْءُ»: لِمَا لا تَنْقَسِم عليه نحو الثَّلاثة من العَشرة، فإنها لا تنقسم عليها، وإن كانتْ جزءً منها» اهـ.

«الْقَرْضُ»، «الدَّيْن»:

قال في المغني في السَّلَمِ: «الْقَرْضُ بِفَتْحِ الْقَافِ أَشْهَرُ مِنْ كَسْرِهَا:الْقَطْعُ، وَيُطْلَقُ اسْمًا بِمَعْنَى الشَّيْءِ المُقْرَضِ وَمَصْدَرًا بِمَعْنَى الْإِقْرَاضِ وَهُوَ: تَمْلِيكُ الشَّيْءِ عَلَى أَنْ يُرَدَّ بَدَلُهُ، وَسُمِّي بِمَعْنَى اللَّهْ وَسُمِّي اللَّهُ وَسُمِّي الشَّيْءِ عَلَى أَنْ يُرَدَّ بَدَلُهُ، وَسُمِّي بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ المُقْرِضَ يَقْطَعُ لِلْمُقْتَرِضِ قِطْعَةً مِنْ مَالِهِ، وَتُسَمِّيهِ أَهْلُ الحِّجَازِ سَلَفًا، وَأَرْكَانُهُ: مِيغَةٌ وَعَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ كَالْبَيْعِ، وَصِيغَتُهُ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسْلَفْتُكَ أَوْ خُذُهُ بِمِثْلِهِ، أَوْ مَلَّكْتُكُهُ صِيغَةٌ وَعَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ كَالْبَيْعِ، وَصِيغَتُهُ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسْلَفْتُكَ أَوْ خُذُهُ بِمِثْلِهِ، أَوْ مَلَّكْتُكُهُ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ، وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْمُقْرِضِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ، وَفِي المُقرِضِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ، وَفِي الْمُقْتَرِضِ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُرَدُّ الْمِثْلُ فِي الْمُقْتَرِضُ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُرَدُّ الْمِثْلُ فِي الْمُقْتَرِضُ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُرَدُّ الْمُثْلُ فِي الْمُقْتَرِضُ فِي الْمُقْتَرِضِ فِي الْأَظْهَرِ، وَيُرَدُّ الْمِثْلُ فِي الْمُقْتَرِعُ وَفِي الْمُقْتَرِضُ فِي الْمُقْتَرِ فَي الْمُقْتَرِضُ فِي الْمُقْتَرِضُ وَقِيلَ الْقِيمَةُ» اهد.

وَالدَّيْنُ: مَا ثَبِت فِي الذِّمَّةِ مِن حَقِ الغيرِ فَهُو فِي استعلِهُم شَامِلٌ لِلقَرْضُ والسَّلَمُ وَثَمَن المبيع المؤجَّل وغيرها كما لا يخفى على من وقف على عباراتهم ففي المنهاج: «وَالدَّيْنُ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ كَمَالِ كِتَابَةٍ فَلَا زَكَاةَ» اهـ.

وفي التحفة: ﴿ (شَرْطُ المُرْهُونِ بِهِ) لِيَصِحَّ الرَّهْنُ (كَوْنُهُ دَيْنًا) وَلَوْ زَكَاةً أَوْ مَنْفَعَةً كَالْعَمَلِ فِي إِجَارَةِ النَّعَيْنِ الْمَنْفُونِ وَتَحْصِيلِهِ مِنْ ثَمَنِهِ لَا إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِتَعَذَّرِ اسْتِيفَائِهِ إِلنَّهُ اللهُ هُونِ وَتَحْصِيلِهِ مِنْ ثَمَنِهِ لَا إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِتَعَذَّرِ الْعَيْنِ اللهُ هُونِ وَتَحْصِيلِهِ مِنْ ثَمَنِهِ لَا إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِتَعَذَّرِ الْعَيْنِ اللهُ اللّ

⁽١) وهي سوء الخُلق.

وفيها في فَصْل فِي تَعَلَّقِ الدَّيْنِ بِالتَّرِكَةِ: «(مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) للهِ تَعَالَى أَوْ لِآدَمِيٍّ (تَعَلَّقَ بِتَرِكَتِهِ)» اهـ.

«الثَّنَ»، «الْقِيمَة»:

في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: الفرق بينها أن «الْقِيمَة»: ما يُوافِق مِقدارَ الشيءِ ويُعادِلُه ؛ ويدل عليه قول عَلِيِّ – رضي الله تعالى عنه –: «وقيمةُ المرءِ ما قد كان يُحْسِنُه»، و «الثَّمَن»: ما يقع التَّراضِي به مما يكون وِفْقًا له، أو أزيدَ، أو أنقصَ ؛ ويُرشِد إليه قولُه تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنِ بَغْسِ دَرَهِمَ ﴾ [يوسف: ٢٠] فإن تلك الدراهم المعدودة لم تكن قيمةَ يوسف، وإنها وقع عليه التراضي وجرى عليها البَيعُ، ذكره السيد نور الدين» اهـ.

«الْحِسْبَة»، «الاحْتِسَاب»:

الحِسْبَةُ والاحتسابُ: ادِّخَارُ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ؛ ومنه قول شرح المنهج: «(فَلَوْ أَوْدَعَهُ نَحْوُ صَبِيً) كَمَجْنُونٍ وَمَحْجُورِ سَفَهٍ (ضَمِنَ) مَا أَخَذَهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ مُعْتَبَرِ وَلَا صَبِيً) كَمَجْنُونٍ وَمَحْجُورِ سَفَهٍ (ضَمِنَ) مَا أَخَذَهُ مِنْهُ جِسْبَةً خَوْفًا عَلَى تَلَفِهِ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ يَزُولُ الضَّمَانُ إلَّا بِالرَّدِ إلَى وَلِيِّ أَمْرِهِ نَعَمْ إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ حِسْبَةً خَوْفًا عَلَى تَلَفِهِ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ مُودَعُهُ لَمْ يَضْمَنْهُ اهد. قال البجيرمي: (قَوْلُهُ: حِسْبَةً) أَيْ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ ادِّخَارًا لِثَوَابِ الْآخِرَةِ وَقَالَ فِي اللَّهِ مَنْهُ عَيْرِ طَلَبِ الدِّنْيَا وَالإِسْمُ مِنْهُ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَى اللهِ أَيْ الْآخِرَ عَلَى اللهِ أَيْ اذَخَرَهُ عِنْدَهُ لَا يَرْجُو ثَوَابَ الدُّنْيَا وَالإِسْمُ مِنْهُ الْحِسْمَةُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

ومنه شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ ؛ قال الجمل والبجيرمي في باب الحوالة: «شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ: هِيَ الَّتِي تَكُونُ بِغَيْرِ طَلَبٍ سَوَاءٌ سَبَقَهَا دَعْوَى أَمْ لَا» اهـ.

وفي المغني: «شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ»: مِنْ الإحْتِسَابِ وَهُوَ طَلَبُ الْأَجْرِ»اهـ.

وَالْحِسْبَةُ والاحتسابُ أيضًا: الْأَمْرُ بِالمُعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ المُنْكَرِ ؛ قال في الإحياء: «اعلم أن الأركان في الحِسبة التي هي عبارةٌ شاملة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أربعة: المُحتسِب، والمُحتسَب عليه، والمُحتسَب فيه، ونفسُ الاحتساب» اهـ.

وقال الشَّبْرَامَلِّسِي في كتاب السِّير: «المُحْتَسِب^(۱): مَنْ وَلِيَ الْحِسْبَةَ وَهِيَ الْإِنْكَارُ وَالاِعْتِرَاضُ عَلَى فِعْلِ مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَيُقَالُ احْتَسَبَ عَلَى فُلَانٍ كَذَا: أَيْ أَنْكَرَهُ، وَمِنْهُ مُحْتَسِبُ الْبَلَدِ وَاحْتَسَبَ بِكَذَا: اعْتَدَّ بِهِ وَأَرَادَ بِهِ وَجْهَ اللهَّ» اهـ.

سَّرَيُّ «التَّدينُ»:

التَّدَيُّنُ لُغَةً: أَنْ يُوكَّلَ إِلَى دِينِهِ، وَاصْطِلَاحًا: عَدَمُ الْوُقُوعِ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهَّ تَعَالَى إِنْ كَانَ صَادِقًا عَلَى اللهجِ (٢)، ونحوه في حاشية الجمل أيضا.

(٢) وفي التحفّة في فصل في بيان الطلاق السني والبدعي: (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا) وَافْتَصَرَ عَلَيْهِ (أَوْ ثَلَاثًا) لِلسُّنَةِ وَفَسَرَ) فِي الصُّورَتَيْنِ (بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاءٍ لَمْ يُقْبَلْ) ظَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ لَفْظِهِ مِنْ وُقُوعِهِنَّ دَفْعَةً لِلسُّنَةِ وَفَسَرَ) فِي الصُّورَتَيْنِ (بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاءٍ لَمْ يُقْبَلْ) ظَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ لَفْظِهِ مِنْ وُقُوعِهِنَ دَفْعَةً فَي الشَّفِيقِ (إلَّا عِنْ يَعْتَقِدُ خَرِيمَ فِي الْأُولَى، وَكَذَا فِي التَّفْرِيقِ (إلَّا عِنْ يَعْتَقِدُ خَرِيمَ الثَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَوْرَاءٍ لَمْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ اللَّهُ لَوْ اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ لَوْ اللَّهُ لَوْ اللَّهُ لَوْ اللَّهُ وَصَلَى مَا يَدَّعِيهِ بِاللَّفُظِ لَا نَتَظَمَ وَمَعْنَى التَّدْيِينِ: أَنْ يُقَالَ لَمَا حَرُمْتِ عَلَيْهِ ظَاهِرًا وَلَيْسَ لَكَ مُطَاوَعَتُهُ إِلَّا إِنْ عَلَيْهِ لَلْا إِنْ عَلَى اللّهُ وَيَعْرَمُ عَلَيْهِ النَّشُوزُ اهـ.

⁽١) تَنْبِيهُ: يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْصِبَ مُحَتَّسِبًا يَأْمُرُ بِالْمُعُوْوِفِ وَيَنْهَى عَنْ الْمُنْكِرِ، وَإِنْ كَانَا لَا يَخْتَصَّانِ بِالْمُحْتَسِبِ فَيَنَعَنَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ الْجَمْعَةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ شُرُوطُهَا، وَكَذَا بِصَلَاةِ الْعِيدِ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّا سُنَّةَ، فَإِنْ قَبِلَ قَلَ الْمُعْرَوفِ فِي المُسْتَحَبِّ، مُسْتَحَبِّ، وَهَذَا مُسْتَحَبِّ أَجْبِ بِأَنَّ عَلَهُ فِي عَيْرِ الْمُحْتَسِبِ، وَلا يُقَاسُ بِالْوَالِي غَيْرُهُ، وَلِيَذَا لَوْ أَمَرَ الْإِمْلَةِ وَالْمِنْتِمِةِ مَالَّ وَاجِبًا، وَلا يَعْلَى مَنْ الْمُحْتَوِقِ مَا الْمُحْتَقِيقِ عَلَى الْمُؤْوِقِ فَى اللَّهُ هَبِ بِهَا لَا يَجْوَرُونَهُ، وَلَا يَنْهَاهُمْ عَمَّا يَرُونَهُ وَضَا عَلَيْهِمْ أَوْ سُنَةً هُمْ، وَيَأْمُرُ بِا يَعْهُ وَيَعْوَقِ الْمُحْتَاجِينَ، وَيَجِبُ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِ الْمُالِ إِنْ كَانَ فِيهِ مَالَّ وَالْمَاعِقَ الْمُعْرَةِ عَلَى مَنْ الْمُعْرَةِ عَلَى مَنْ الْمُعْرَةِ فَى الْمُدَوِّ فَى مُوسِعَ مِنْ مَعْلَى مِنْ الْمُعْرَقِ الْمُعْرَةِ عَلَى مَنْ الْمُعْرَةِ عَلَى وَالْمَعْرَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَيَنْهَى الْمُوسِرَ عَنْ مَطْلِ الْعَنِيِّ إِنْ السَتَعْدَاهُ الْعَرِيمِ وَالْمَاكِقِ وَعَلَى مَنْ اللَّهُ وَعِيقَ عَلَى مَنْ مَطْلِ الْعَنِي عَلَى مِنْ الْمُعْرِقِ عَلَى مَنْ الْمُولِقِ عَلَى مَنْ مَعْلَمُ وَالْمَاوَةِ وَالْمَالِقُولُ وَالْمَ وَالْمَعْوَى وَالْمَعْرَةَ عَلَى مَنْ أَسَرً فِي صَلَاةٍ جَهْرِيّةٍ أَوْ زَادَ فِي الْمُنْوِيقِ إِلَى الْمَعْمَلِ وَالْمَعِلَ الْمُعْرِقِ عَلَى مَنْ أَسَرً فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ أَوْ زَادَ فِي الْمُلْولِ وَعَكُسُهُمْ وَلَا الصَّلَاقِ الْمَعْرِفِ الْمُعْرِقِ عَلَى مَنْ أَسَرً فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ أَوْ زَادَ فِي الْمُولُولُ الصَّعْمِ الْمُولُولُ الصَّعْمِ الْمُعْرِقِ عَلَى مَنْ أَسَرً فِي صَلَيْهِ وَلَوْلُوا الصَّلَاقِ مَا مُولُولُ السَّلَامِ وَعَلَى مَنْ أَسَلَقِ وَالْمَوْقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْمِي وَالْمُولُولُولُ وَالْمَوْلُولُ وَعَمَّ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ الْمُعْرِقُ الْمُعْمِلِهُ الْمُلُولُ وَالْمُولُ الْمُعْرِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْمِي وَالْمُولُولُ الْمُعْلِقِ الْمُعْمِلِ الْمُعْلِقِ الْمُولُولُ وَالْمُولُ وَال

«الْكُسّ» «اللَّهُس»:

هُما قريبان في اللغة ؛ قال في تاج العروس: مَسِسْتُه بالكسر أَمَسُّه مَسّاً أَي لَمَسُّه بِيَدِي. قال الرَّاغِبُ في المُفْرَدَاتِ: المَسُّ كاللَّمْسِ ولكن المَسَّ يُقَال لِطَلَبِ الشَّيْءِ وإِن لم يُوجَدْ واللَّمْسُ يُقَالُ فيها يكونُ معه إِدْرَاكُ بحاسَّةِ اللَّمْسِ» اهـ.

وبينهما فَرقٌ عند الفقهاء في ثمانية أمور ذكروها في باب الحدث: الأوَّلُ: أَنَّ المُسَّ يَخْتَصُّ بالْفَرْج، و اللَّمْسَ: لا يَخْتَصُّ به.

والثَّانِي: أَنَّ المُسَّ: يَخْتَصُّ بِبَطْنِ الْكَفِّ، واللَّمْسَ: يَكُونُ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْ الْبَشَرَةِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْمُسَّ قد يَكُونُ في الشخص الواحد، واللَّمْسَ لا يَكُونُ إلا بين اثنين.

والرَّابِعِ: أَنَّ الْمُسَّ لا يتقيد ببُلوغ حَدِّ الشهوة، واللَّمْسَ يتقيد بذلك.

وَالْخَامِسِ: أَنَّ مَسَّ الْفَرْجِ الْبُهَان ناقضٌ، بخلاف لمس العضو الْبُهَان [غَيْر الْفَرْجِ].

والسَّادِس: أَنَّ المسَّ يَكُونُ فِي المُحْرَم وغيره، واللَّمْسَ يَخْتَصُّ بغير المُحْرَم.

والسَّابِعُ: أَنَّ الْمُسَّ لا يُشترَط فيه اخْتِلَافُ النَّوْعِ رَجُلاً وَمَرْأَةً فَيَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ وَالْمُرْأَتَيْنِ، واللَّمْسَ يُشترَط فيه ذلكَ.

والثامن: أَنَّ المُسَّ يَنْتَقِضُ فيه وُضُوءِ المُّاسِّ فَقَطْ، واللَّمْسَ يَنْتَقِضُ فيه وُضُوءِ اللَّامِسِ وَالمُلْمُوسِ، ذكرها الكُردي في الحواشي المدنية والشرقاوي في حاشية تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب والباجوري في حاشية شرح الغزي، وزاد السقاف في الترشيح تاسعا نقلا عن الحاشية الصغرى للكردي، وهو: أن لمس الجِنِّية لا ينقض عند حج، قال في الإيعاب: وإن قلنا بالضعيف أنه يحل نكاحها بخلاف مسها قال في الإيعاب: لا يبعد نقضه» اهه.

«الْحَدَّث»:

الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ غَالِبًا هُوَ: الْأَصْغَرُ كَمَا فِي التَّحْفَةُ والنهاية والمغني.

وفي المغني: «هُوَ فِي اللُّغَةِ: الشَّيْءُ الْحَادِثُ، وَفِي الشَّرْعِ يُطْلَقُ عَلَى أَمْرٍ اعْتِبَارِيِّ يَقُومُ

بِالْأَعْضَاءِ يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرَخِّصَ، وَعَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي يَنْتَهِي بِهَا الطُّهْرُ، وَعَلَى الْمُنْعِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَى ذَلِكَ» اهـ.

«الجِنَّابَة»:

في حاشية القليوبي: «هِيَ لُغَةً: الْبُعْدُ لِمَا فِيهَا مِنْ الْبُعْدِ عَنْ الْعِبَادَةِ وَمَحَلِّهَا، وَشَرْعًا: تُطْلَقُ عَلَى دُخُولِ الْحَشَفَةِ وَخُرُوجِ الْمُنِيِّ بِشَرْطِهِمَا، وَعَلَى أَمْرٍ اعْتِبَارِيٍّ يَقُومُ بِالْبَدَنِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ بِلَا مُرَخِّصٍ، وَعَلَى الْمُنْعِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَى ذَلِكَ» اهـ.

«الرَّوْثُ»:

في تاج العروس ولسان العرب وجمهرة اللغة والمحكم وغيرها من كتب اللغة: الرَّوْثُ: رَجِيعُ ذي الحَافِر^(١) اهى فَاسْتِعْهَالُ الْفُقَهَاءِ لَهُ فِي سَائِرِ الحَيَوَاناتِ عُرفٌ خاصٌ بهِم.

وفي المغني: «وَالْعَذِرَةُ وَالرَّوْثُ: قِيلَ مُتَرَادِفَانِ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي دَقَائِقِهِ: الْعَذِرَةُ مُخْتَصَّةٌ بِفَضْلَةِ الْآدَمِيِّ، '' وَالرَّوْثُ أَعَمُّ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَقَدْ يُمْنَعُ بَلْ هُوَ مُخْتَصُّ بِغَيْرِ الْآدَمِيِّ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ صَاحِبِ المُحْكَمِ وَابْنِ الْآثِيرِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مُخْتَصُّ بِذِي الْحَافِرِ قَالَ: وَعَلَيْهِ فَاسْتِعْمَالُ الْفُقَهَاءِ لَهُ فِي سَائِرِ الْبَهَائِمِ تَوَسُّعٌ» اهد.

«التَّسَرِّي»:

حَجْبُ الْأَمَةِ وَسَتْرُهَا عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، وَوَطْؤُهَا إِلَى أَنْ يُنْزِلَ فِيهَا ؛ ففي النهاية عند قول المتن في باب الكتابة: «وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَلَا يَتَسَرَّى بِإِذْنِهِ»: «(وَلَا يَتَسَرَّى)

⁽١) أي الحَيْلِ والبِغَالِ والحَمِيرِ ؛ قال في تاج العروس: «والحَافِرُ: واحِدُ حَوَافِرِ الدَّبَّةِ: الحَيْلِ والبِغَالِ والحَمِيرِ» اهـ.

⁽٢) في فقه اللغة في تَقْسِيمِ القَاذُورَاتِ: «خُرْء الإنْسانِ، بَعْرُ البَعِيرِ، ثَلْطُ الفِيلِ، رَوْثُ الدَابَّةِ، خِنْيُ البَقَرَةِ، جَعْرُ البَعِيرِ، ثَلْطُ الفِيلِ، رَوْثُ الدَابَّةِ، خِنْيُ البَقَرَةِ، جَعْرُ السَّبُعِ، ذَرْقُ الطَّائِرِ، سَلْحُ الحُبُارَى، صَوْمُ النَّعام، وَنِيمُ الذُّبابِ، قَرْحُ الحَية، نَقْضُ النَّحْلِ، جَيْهَبُوقُ الفأرِ، عِقْيُ الصَّبِيّ، رَدَج المُهْرِ والجَحْشِ، سُخْتُ الحُوارِ» اهـ. والمُهْر: ولد الفرس، والجَحْشِ: ولد الأتان وفي التاج: الحُوارُ بالضَّمّ وقدْ يُكْسر: وَلَدُ النَّاقة سَاعَة تَضَعُه أُمَّه خاصَّةً. أو منْ حِين يُوضَع إلى أنْ يُفْطَم ويُفْصَلَ عَنْ أُمّه فإذا فُصِلَ عن أمه فهو فصيل» اهـ.

يَعْنِي لَا يَطَأُ مَمْلُوكَتَهُ وَإِنْ لَمَ يُنْزِلْ... وَإِنَّهَا أَوَّلْنَا نَغْيَ التَّسَرِّي بِنَغْيِ الْوَطْءِ لِأَنَّ التَّسَرِّي يُعْتَبَرُ فِيهِ أَمْرَانِ: حَجْبُ الْأَمَةِ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، وَإِنْزَالُهُ فِيهَا» اهـ.

وعبارة المغني هنا: «تَنْبِيهٌ: لَوْ عَبَّرَ الْمُصَنَّفُ بِالْوَطْءِ كَانَ أَوْلَى ؛ لأَنَّ التَّسَرِّيَ أَخَصُّ مِنْ الْوَطْءِ لِإِشْتِرَاطِ الْإِنْزَالِ وَالْحَجْبِ فِيهِ» اهـ(١).

وفي تعريفات الجرجاني: «التسري: إعداد الأمة أن تكون موطوءة بلا عزل» اهـ.

«الاستبراء»، «الْعدَّة»:

في تهذيب الأسهاء واللغات: «قال الإمام أبو القاسم الرافعي: الاستبراء: عبارة عن التربص الواجب بسبب ملك اليمين حدوثًا أو زوالاً، خُص بهذا الاسم لأن هذا التربص مُقَدَّرٌ بأقلً ما يَدُل على البراءة من غير تكرر، وخص التربص الواجب بسبب النكاح باسم العِدة اشتقاقًا من العَدَد لما فيه من التعدد، قاله المتولى في التتمة» اهـ.

«الْمُصَنِّفُ»، «الْمُؤَلِّفُ»:

قال الباجوريُّ – رحمه الله تعالى – في حاشيته على الغَزِّي: «المُصَنِّف»: صاحبُ المتن؛ كما هو عادة الفقهاء من إطلاق «المُصَنِّف» على صاحب المتن، وإطلاق «المُؤلِّف» على صاحب الشَّرْح، وإن صلح كلٌ بكلٍ ؛ فإن «المُصَنِّف»: مأخوذٌ من التصنيف وهو ضَمُّ صنفٍ إلى صنفٍ سواءٌ كان على وجه الأُلفة أم لا. و«المُؤلِّف»: مأخوذٌ من التأليف وهو ضَمُّ صنفٍ إلى صنفٍ على وجه الأُلفة فالتأليف أخصُ من التصنيف» اهـ.

⁽١) وفي حاشية البجيرمي على الخطيب: «التَّسَرِّي لُغَةً وَشَرْعًا: أَنْ يَطَأَهَا وَيُنْزِلَ فِيهَا وَيَمْنَعَهَا الْحُثُوبَ وَهُوَ جَمْعُ سُرِّيَّةٍ نِسْبَةٌ إِلَى السِّرِّ وَهُوَ الجِّجَاعُ وَالْإِخْفَاءُ لِأَنَّ المُرْءَ كَثِيرًا مَا يَسْتُرُهَا عَنْ زَوْجَاتِهِ» اهـ.

وفي تاج العروس: «والسُّرِّيَّةُ بِالضَّمَ: الأَمَةُ التي بَوَّأْتَهَا بَيْتاً واتَّخَذْتَهَا للمِلْكِ والجِمَاعِ مَنْسُوبَةٌ إِلَى السَّرِ بالكسرِ للجَهَاعِ لأَنَّ الإِنْسَانَ كَثيراً ما يُسِرُّهَا ويَسْتُرُهَا عن حُرَّتِهِ فَعْلِيَّةٌ منه من تَغْيِيرِ النَّسَبِ كها قالوا في الدَّهْر دُهْرِيّ، قيل: إِنَّها ضُمَّتِ السينُ للفَرْقِ بين الحُرَّةِ والأَمَةِ تُوطاً فيقال للحُرَّة إذا نُكِحَتْ سِراً أَو كانَتْ فاجِرَةً: سِرِّيَة وللمَمْلوكة يَتَسَرًاها صاحِبُها سُرِّيَّة مُخافَة اللَّبْسِ. وقال أبو الهَيْثَم: السِّرُ: السُّرُورُ فسُمِّيتِ الجاريةُ سُرَّيّة لأَنها مُوضعُ سُرورِ الرَّجُلِ قال: وهذا أحْسَنُ ما قيل فيها وقد تَسَرَّرَ وتَسَرَّى على تحويل التضعيف ؛ توالت ثلاثُ راآتٍ فأبدلت إحداهُن ياءً كها قالوا: تَظَنَّيْتُ من الظَّنّ » اهر بحذف.

«التَّصْنِيف»، «التَّأْلِيف»:

في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: الفرق بينهما هو أن «التَّصْنِيف»: -بمعنى المُصنَّف بالفتح - ما كان من كلام المصنَّف ولو غالبا، ولا يُنافيه نقلُ كلام الغير للتكلم عليه أو التأييد به أو لِغرض آخر يقتضيه المقام، و «التَّأْلِيف»: - بمعنى المُؤلَّف بالفتح أيضا - بخلاف ذلك، وقيل: «إنها متساويان»، وفيه أن العُرْفَ يأباه، ذكره السيد نور الدين» اهـ.

قال الحَمَوي في غمز عيون البصائر: «التَّأْلِيفُ: جَعْلُ الْأَشْيَاءِ الْكَثِيرَةِ بِحَيْثُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَلَيْهَا اسْمُ الْوَاحِدِ سَوَاءٌ كَانَ لِبَعْضِ أَجْزَائِهِ نِسْبَةٌ إِلَى الْبَعْضِ بِالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ أَوْلا ؛ وَعَلَيْهِ فَيْكُونُ التَّأْلِيفُ أَعمَّ مِنْ التَّصْنِيفِ وَهُو فَيكُونُ التَّأْلِيفُ أَعمَّ مِنْ التَّصْنِيفِ لِكُونِهِ مَطْلَقَ الضَّمِّ أَعَمُّ مِنْ التَّصْنِيفِ لِكُونِهِ جَعْلَ كُلِّ جَعْلُ كُلِّ صِنْفِ عَلَى حِدَةٍ فَالتَّأْلِيفُ لِكَوْنِهِ مُطْلَقَ الضَّمِّ أَعَمُّ مِنْ التَّصْنِيفِ لِكُونِهِ جَعْلَ كُلِّ صِنْفِ عَلَى حِدَةٍ ؛ وَلِحِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: التَّأْلِيفُ يَرْجِعُ مَعْنَاهُ إِلَى جَمْعِ كَلَامِ الْغَيْرِ وَضَمِّهِ فَعَيْنُ مُ التَّصْنِيفِ وَهُو عَلَى وَجُهِ لَمْ يُسْبَقُ إِلَيْهِ وَضَمِّهِ فَيَاهُ إِلَى جَمْعِ كَلَامِ الْغَيْرِ وَضَمِّهِ فَعَيْنُهُ وَالتَّصْنِيفُ وَ إِبْرَازُ صِفَاتِ المُعَانِي وَإِثْبَاتُ الْأَفْكَارِ الْغَرِيبَةِ عَلَى وَجْهٍ لَمْ يُسْبَقُ إِلَيْهِ وَعَلَى وَجُهِ لَمْ يُسْبَقُ إِلَيْهِ وَالْمُولِيبَةِ عَلَى وَجْهٍ لَمْ يُسْبَقُ اللّهِ الْمُنَاهُ إِلَى الْمُعْلِي وَإِنْ صَعْ أَيْفِ وَإِنْ صَعْ أَيْفِ الْمُعْلِي وَالْمُ وَالْمَعْ الْعِلْمِ أَوْلَى بِاسْمِ المُصَنِّفِ مِنْ الْمُؤَلِّفِ وَإِنْ صَحَّ أَيْضًا فِيهِ» اهد. وقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاضِعُ الْعِلْمِ أَوْلَى بِاسْمِ المُصَنِّفِ مِنْ الْوَلِقِ وَإِنْ صَحَّ أَيْضًا فِيهِ» اهد.

وفي التحفة في شرح قول المنهاج: "وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا - رَهِمَهُمُ اللهُ - مِنْ التَّصْنِيفِ مِنْ المَّالْمِيةِ مِنْ التَّصْنِيفِ مِنْ اللَّالْمِيةِ وَالمُخْتَصَرَاتِ»: وَالتَّصْنِيف: جَعْلُ الشَّيْءِ أَصْنَافًا مُتَمَيِّزَةً وَأَخَصُّ مِنْهُ التَّأْلِيف لِاسْتِدْعَائِهِ زِيَادَةً هِيَ إِيقَاعُ الْأَلْفَةِ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الْمُتَمَيِّزَةِ وَكُتُبُ الْأَصْحَابِ مِنْ ذَلِكَ فَالتَّصْنِيفُ هُنَا بِمَعْنَى التَّأْلِيفِ» اهـ.

«السِّبَاق»، «السِّياق»:

في حاشية عبد الرحمن الشِّرْبيني على جمع الجوامع: «قرينة السياق هي: ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك، أو لاحقه. وأما السباق بالباء الموحَّدة: فهو ما يتبادر إلى الفهم من العبارة وإن لم يكن مراداً» اهـ.

وفي حاشية العطار: «وَقَرِينَةُ السِّيَاقِ هِيَ: مَا يُؤْخَذُ مِنْ لَاحِقِ الْكَلامِ الدَّالِّ عَلَى

خُصُوصِ المُقْصُودِ أَوْ سَابِقِهِ (١). وَأَمَّا قَرِينَةُ السِّبَاقِ بِالْبَاءِ المُوَحَّدَةِ فَهِيَ: دَلَالَهُ التَّرْكِيبِ عَلَى مَعْنَى يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ مَعَ احْتَهَالِ إِرَادَةِ غَيْرِهِ، وَتُسَمَّى دَلَالَةَ السِّبَاقِ، كَمَا أَنَّ قَرِينَةَ السِّيَاقِ تُسَمَّى كَذَلِكَ» اهـ (٢).

«فِي اجْمُلَةِ»، «بِاجْمُلَةِ»:

في مطلب الأيقاظ عن الفقيه العلامة السيد علوي بن عبد الله باحسن – رحمه الله تعالى –: «الفرق بين «وَبِاجُهُمْلَةِ» و (فِي الجُهُمْلَةِ»: أن «فِي الجُهُمْلَةِ»: يُستعمَل في الجزئي، و «بِالجُهُمْلَةِ»: في الكليات» اهـ.

وفي «الكُلِّيَّات» لأبي البقاء الكَفَوي – رحمه الله تعالى –: «أن «فِي الجُمْلَةِ»: يُستعمَل في الإجمال، و«بِالجُمْلَةِ»: في نتيجة التفصيل» اهـ.

أقول: «هاتان العبارتان بمعنًى واحدٍ فإن «فِي الجُّمْلَةِ» هو الذي يَرِد في نحوِ قولهم: «... وهو موجودٌ في الجملة» أي في بعض الصُّور والجزئيات؛ ففيه إجمالٌ لذلك البعض الجزئي وليس فيه تفصيله، و«بِالجُّمْلَةِ»: يَرِد في نتيجة تفصيل سابقٍ؛ وإنها عَبر عن هذا المعنى في مطلب الأيقاظ بـ «الكُلِّيات» نظرً إلى مقابلتها للجزئي (٣) في قوله: «في الجُمْلَةِ»: يُستعمَل في الجزئي»، خلافًا لما تُوهِمه عبارةُ الفوائد المكية من أن العبارتين ليستا بمعنى واحدٍ»، والله تعالى أعلم.

«نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ»، «أُنِيبَ مُنَابَهُ»، «أُقِيمَ مُقَامَهُ»:

تراهم يقولون في إقامةِ شيءٍ مَقامَ آخرَ مرةً: «نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ»، وأخرى: «أُنِيبَ مُنابَهُ»،

⁽١) فيه أن قَرِينَةَ السِّيَاقِ هي الدَّالُ المذكور لا المدلول الذي يُؤْخَذُ مِنْهُ. وكذلك في قول الشِّرْبيني في قرينة السباق: «ما يتبادر إلى الفهم الخ فإنه جعله مدلو لا مع أنه دالُّ أيضا.

⁽٢) وفي الشرواني في فصل في واجبات السعي: «... وَمَنْ تَأَمَّلَ السِّبَاقَ وَالسِّيَاقَ لَمْ يَشُكَّ فِيهَا ذَكَرْتُه ثُمَّ رَأَيْتُ نُسْخَةَ الْمُصَنِّفِ وَقَدْ ضَرَبَ عَلَى الْوَاوِ فِيهَا فَلَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ بَعْضِ الْقَاصِرِينَ، بَصْرِيٌّ» اهـ، وظاهره أن السِّبَاق وَالسِّيَاق فيه ليس بمعناهما المذكور فليُراجَع.

⁽٣) ونظرً إلى احتواء نتيجة التفصيل على التفصيل السابق احتواءَ الكلي على أفراده.

وأخرى: «أُقِيمَ مُقَامَهُ» فالأولُ: في إقامةِ الأَعلَى مُقامَ الأَدنَى، والثاني: بالعكس، والثالث: في المساواة ؛ وإذا رأيتَ واحدًا منها مَقامَ آخرَ فهناك نُكتةٌ ؛ وإنها اختاروا في الأول صيغةَ «التَّفْعيل»، وفي الأخِيرين صيغةَ «الإِفْعالِ» لأن تنزيل الأَعلى مكانَ الأدنَى يُحُوِج الى العِلاَجِ والتدريج. كما في المطلب والفوائد المكية ومختصرها.

«أَيْ»، «يَعْنِي»:

الفرقُ بينها: أَنَّ «أَيْ»: لتفسيرِ نحوِ المُعْنَى اللَّغَوِيِّ و «يَعْنِي»: لدفع نحو الإيهام ؛ ولذا كتب العطار والشِّربيني في حاشيتيها على شرح جمع الجوامع عند قوله: «(وَيَتَعَيَّنُ) فَرْضُ الْكِفَايَةِ (بِالشُّرُوعِ) فِيهِ أَيْ يَصِيرُ بِذَلِكَ فَرْضَ عَيْنٍ يَعْنِي مِثْلَهُ» ما نصه: «(قَوْلُهُ: أَيْ يَصِيرُ بِذَلِكَ فَرْضَ عَيْنٍ يَعْنِي مِثْلَهُ» ما نصه: «(قَوْلُهُ: أَيْ يَصِيرُ بِذَلِكَ فَرْضَ عَيْنٍ يَعْنِي مِثْلَهُ» مَا نصه اللَّهُ يَكُنْ هَذَا مُرَادًا لِمَا يَلْزُمُ بِذَلِكَ فَرْضَ عَيْنٍ) هُو بَيَانُ لِلْمَعْنَى اللَّغُويِّ وَلِذَا عَبَّرَ فِيهِ بِأَيْ، وَلَمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا مُرَادًا لِمَا يَلْزُمُ عَلَيْهِ مِنْ قَلْبِ الْحَقَائِقِ أَرْدَفَهُ بِبَيَانِ المُقْصُودِ فَقَالَ: «يَعْنِي مِثْلَهُ»، وَلِذَا عَبَرَ فِيهِ بِالْعِنَايَةِ» اهـ.

وفي مغني اللبيب: «أيْ بالفتح والسكون: حرفُ تفسيرٍ تقول عندي عَسْجَدٌ أَيْ ذهبٌ وتقع تفسيراً للجُمل أيضاً كقوله:

وتَرْمِينني بالطَّرْف أيْ أنتَ مـذنِبٌ وتَقْلِينَنِـــى لكــنَّ إيّـــاكِ لا أَقْــِلي

وإذا وقعتْ بعد «تَقُولُ» وقبل فِعلِ مسنَدٍ للضمير نحو: «تقولُ: استكتمتُه الحديثَ أي سألتهُ كِتهانَه» يقال ذلك بضم التاء، ولو جئتَ بـ «إذا» مكانَ «أَيْ» فتحتَ التاء فقلتَ: «إذا سألتَه» لأن إذا ظرف لتقول» اهـ.

؞ڔؗڲۜٵ»:

لِلتَّقْلِيلِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ عُرْفُ الْفُقَهَاءِ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَكْثَرُ، وَقَدْ قِيلَ بِهِمَا فِي «رُبَهَا لِلتَّكْثِيرِ أَكْثَرُ، وَقَدْ قِيلَ بِهِمَا فِي «رُبَهَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»اهـ ابن حجر في شرح خطبة المنهاج.

«الْقَيْد»:

اصْطِلَاحًا: مَا جِيءَ بِهِ لِجَمْعِ أَوْ مَنْعِ أَوْ بَيَانِ وَاقِعٍ» اهـ التحفة في شرح خطبة المنهاج. (قَوْلُهُ أَوْ بَيَان وَاقِعٍ) وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْقُيُّودِ كَمَا قَالَهُ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ، ع ش» اهـ شرواني.

وفيها أيضا في شرحها بعد ذلك: «وَاخْتَلَفُوا هَلْ الشَّرْطُ يُرَادِفُ الْقَيْدَ، وَرُجِّحَ أَنَّ مَآ لَمُكُا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْقَيْدِ مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ - كَمَا مَرَّ -، وَهُو نَقِيضُ الشَّرْطِ» اهـ (قَوْلُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْقَيْدِ إِلَحْ) أَقُولُ قَدْ يُقَالُ: مِنْ أَقْسَامِهِ أَيْضًا: مَا جِيءَ بِهِ الشَّرْطِ» اهـ (قَوْلُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْقَيْدِ إِلَحْ) أَقُولُ قَدْ يُقَالُ: مِنْ أَقْسَامِهِ أَيْضًا: مَا جِيءَ بِهِ الشَّرْطِ» اهـ (قَوْلُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِهِ أَيْضًا: مَا جِيءَ بِهِ لِتَقْيِيدِ مَعَ عُمُومِ الحُكْمِ - إلَّا أَنْ يُقَالَ: هُوَ قَيْدٌ لِلْمَسْأَلَةِ الَّتِي هِي مَعَلُّ الخِلافِ -، وَمَا جِيءَ بِهِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَوْلَوِيَّةِ الحُكْمِ فِيهَا خَلَا عَنْ الْقَيْدِ، أَوْ إِلَى أَنْ هَذَا التَّقَيُّدَ هُو مَعَ أَلُ السَّعَيْرَابِ ثُبُوتِ الخُكْمِ فِيهِ» اه عَبَّادي وشرواني.

«التَّنْظِير»، «نَظَّرَ»:

للتَّنْظِيرِ ثلاثة معانٍ في كلامهم، الأولُ: كونُه مصدرَ «نَظَّرَ فِيهِ» أي قَالَ: «فِيهِ نَظَرٌ» أي فيه فَسادٌ يَقْضِي به إِمعانُ النظر فيه ؛ ومنه قولُ التحفة في الرهن: «فِي الْجُوَاهِرِ لَوْ قَالَ لَهُ: «ارْهَنْ عَبْدِي بِهَا شِئْتَ» صَحَّ أَنْ يَرْهَنهُ بِأَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهِ» اهم وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَّةِ مِنْ صِحَّةِ: «انْتَفِعْ بِهِ بِهَا شِئْتَ» وَبِهِ يَنْدَفِعُ التَّنْظِيرُ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الدَّيْنِ» اهـ.

الثاني: كونُه مصدرَ نَظَرَ فِيهِ اللهِ مَن تَوقَّفَ قَائلاً: «فِيهِ نَظَرٌ اللهِ عَيهُ تَأَمُّلُ (١) ؛ ومنه قولُ التحفة: «وَنَازَعَ الْأَذْرَعِيُّ فِي نَدْبِ هَذَا الْإِمَامِ غَيْرَ مَنْ مَرَّ لِطُولِهِ ثُمَّ بَحَثَ امْتِنَاعَهُ لَوْ خَرَجَ بِهِ التحفة: «وَنَازَعَ الْأَذْرَعِيُّ فِي نَدْبِ هَذَا الْإِمَامِ غَيْرَ مَنْ مَرَّ لِطُولِهِ ثُمَّ بَحَثَ امْتِنَاعَهُ لَوْ خَرَجَ بِهِ وَقْتُ الْخُمُعَةِ وَنَظَرَ فِي غَيْرِهَا وَالْأَوْجَهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا قَدَّمْته فِي اللَّدِّ أَنَّهُ مَتَى شَرَعَ فِيهَا وَقَدْ بَقِي وَقْتُ يَسَعُهَا جَازَ الْإِثْيَانُ بِذَلِكَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَإِلَّا

كُونُه مصدرَ «نَظَّرَ بِهِ» أي أَتَى بالنَّظِير؛ ومنه قَوْلُ الشبراملسي عند قول النهاية في السَّلَمِ: «وَالسَّمَكُ الْمُمَلَّحُ كَالْجُبْنِ» قَضِيَّةُ التَّنْظِيرِ بِالْجُبْنِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْقَدِيمِ مِنْهُ» اهـ.

وقد ورد الإطلاقانِ في قول التحفة في الْعَقِيقَةِ: «يُسَنُّ طَبْخُهَا، هَذَا إِنْ لَمْ تُنْذَرْ وَإِلَّا وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِبَعْضِهَا نِيتًا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْأُضْحِيَّةِ ؛ وَقَضِيَّةُ التَّنْظِيرِ

⁽١) قد سبق بيان المعنيين لقولهم: «فِيهِ نَظَرٌ» عن«الكُلِّيَّات» و«مخصر الفوائد المكية» وقُرَّةِ الْعَيْن بِبَيَانِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لاَ يُبْطِلُهُ الدَّيْن.

⁽٢) فالْأَصَحُّ صِحَّةُ السَّلَم فيه.

وُجُوبُ التَّصَدُّقِ بِكُلِّهَا نِيئَةً فَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِهِ فَلْيَجِبْ بِكُلِّهَا مَطْبُوخَةً فَلَمْ يَصِحَّ مَا بَحَثَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ النَّرْرَكَثِيَّ قَالَ: «الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِلَحْمِهَا نِيئًا كَالْأُضْحِيَّةِ» وَشَيْخَنَا نَظَّرَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: «بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُسْلَكُ بِهَا مَسْلَكَهَا بِدُونِ النَّذْرِ»اه، فَأَمَّا التَّنْظِيرُ (١) فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ فَهُو قَالَ: «بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُسْلَكُ بِهَا مَسْلَكَهَا بِدُونِ النَّذْرِ»اه، فَأَمَّا التَّنْظِيرُ المُنْذُورَةِ كَانَ عَيْنَ بَحْثِ عُثْتَمَلٌ وَأَمَّا مَا قَالَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ أَرَادَ بِمَسْلَكِهَا مَسْلَكَ الْأُضْحِيَّةِ الْغَيْرِ المُنْذُورَةِ كَانَ عَيْنَ بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ، وَقَدْ عَلِمْتَ رَدَّهُ، أَوْ مَسْلَكَ الْعَقِيقَةِ الْغَيْرِ المُنْذُورَةِ لَمْ يُقِدْ النَّذُرُ شَيْئًا فَالْأَوْجَهُ مَا لَا أَنْ اللَّهُ الْمَنْ وَقَدْ عَلِمْتَ رَدَّهُ، أَوْ مَسْلَكَ الْعَقِيقَةِ الْغَيْرِ المُنْذُورَةِ لَمْ يُقِدْ النَّذُرُ شَيْئًا فَالْأَوْجَهُ مَا وَلَا ثَمَا مَا قَالُهُ التَّصَدُّقِ بِالْبُعْضِ وَلَا شَارَكَتُهَا فِي وُجُوبِ التَّصَدُّقِ بِالْمُلْ عَلِي الْمُنْ الْمُنْ لَعُ وَاللَّذُرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَأْثِيرٍ وَهُو إِنَّمَا يَظُهَرُ فِي وُجُوبِ التَّصَدُّقِ بِالْكُلِّ» اهـ.

فالتَّنْظِيرُ الأولُ في كلامه من «نَظَّرَ بِهِ» والثاني من «نَظَّرَ فِيهِ»(٢).

«الإستِظْهَارُ»:

له في كلامهم معنيان: الأول: الإحْتِيَاطُ ففي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: «وَاسْتَظْهَرْتُ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ: تَحَرَّيْتُ وَأَخَذْتُ بِالإحْتِيَاطِ. قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَيُسْتَحَبُّ الإِسْتِظْهَارُ بِغَسْلَةٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ قَالَ الرَّافِعِيُّ: يَجُوزَ أَنْ يُقْرَأُ بِالطَّاءِ وَالظَّاءِ فَالإسْتِطْهَارُ: طَلَبُ الطَّهَارَةِ، وَالظَّاءِ المُعْجَمَةِ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ اسْتِعَانَةٌ الطَّهَارَةِ، وَالطَّهَارُةِ، وَمَا قَالَهُ الطَّاءِ المُعْجَمَةِ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ اسْتِعَانَةٌ بِالْغَسْلِ عَلَى يَقِينِ الطَّهَارَةِ، وَمَا قَالَهُ فِي الطَّاءِ المُهْمَلَةِ لَمْ أَجِدْهُ» اهـ(٣).

⁽١) أي تَنْظِيرُ الشَّيْخ.

⁽٢) في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: الفرق بين «التمثيل» و «التنظير» هو أن التمثيل: يكون فيه المُمَثَّل من أفراد المُمَثَّل له لأنه عبارةٌ عن إيرادٍ أمرٍ جزئيَّ لإيضاح المُمَثَّل له، كها تقول بعد تعريف المبتدَإ بأنه الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية مُسنَدًا إليه نحو زيدٌ قائمٌ، بخلاف التنظير فإنه: لا يكون من أفراد المُنظَّر له، وذلك ظاهر، ذكره بعض المحققين» اهـ.

وفيها أيضا: الفرق بين «الْمِثَال» و «النَّظِير»: أن «الْمِثَال» يجب أن يكون جُزءً من أفراد ذلك الكُلِّي بخلاف «النَّظِير»،» اهـ من محى الدين» اهـ.

⁽٣) وفي حاشية الشرواني على التحفة في باب الوضوء عند قولها: «...فَبَحْثُ أَنَّهُ لَوْ رَدَّدَ مَاءَ الْأُولَى قَبْلَ انْفِصَالِهِ عَنْ نَحْوِ الْيَدِ عَلَيْهَا لَا تُحْسَبُ ثَانِيَةً ؛ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ أَمْكَنَ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا النَّظَافَةُ وَالْإِسْتِظْهَارُ» نقلا عن السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ: «وَالْمُرَادُ بِالإِسْتِظْهَارِ: الإِحْتِيَاطُ» اهم، وفيها في زكاة النبات عند قولها: «وَنِصَابُهُ خُسْتَةُ أَوْسُقٍ وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةِ رِطْلٍ بَعْدَادِيَّةٍ... وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوَزْنِ اسْتِظْهَارًا»: (قَوْلُهُ: =

الثاني: ذكرُ الشيء بحثًا بصيغة الظهور من صيغ البحث، أو عَدُّه ظاهرًا في البحث ؛ كقول فتح المعين في الوضوء: «نعم لو اغتسل بنيته فيشترط فيه الترتيب حقيقة، ولا يضر نسيان لمُعة أو لمُع في غير أعضاء الوضوء، بل لو كان على ما عدا أعضائه مانعٌ كشمع لم يضر كما استظهره شيخنا» اهد. وعبارة التحفة: «بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر» اهد.

وكقول التحفة: «يَحْرُمُ عَلَيْنَا لَا عَلَيْهِ عَلَيْهُ الْوِصَالُ بَيْنَ صَوْمَيْنِ شَرْعِيَّيْنِ عَمْدًا مَعَ عِلْمِ النَّهْيِ بِلَا عُذْرٍ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ التَّقَرُّبَ قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَهُوَ أَنْ يَسْتَدِيمَ جَمِيعَ أَوْصَافِ الصَّائِمِينَ وَعَلَيْهِ فَيَزُولُ بِجِهَاعٍ أَوْ نَحْوِهِ لَكِنْ فِي المُجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ وَاسْتَظْهَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ» اهـ.

وقولها في القسم والنشوز: «وَلَيْسَ لِلْأَوَّلِ - وَهُوَ مَنْ عِمَادُهُ اللَّيْلُ - دُخُولٌ فِي نَوْبَةٍ عَلَى أَخْرَى لَيْلًا إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَمَرَضِهَا المُخُوفِ... ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ نَقَلَ عَنْ «الشَّافِي» وَاسْتَظْهَرَهُ أَنْ الْخَوْفَ عَلَيْهَا مِنْ حَرِيقِ أَوْ نَهْبِ أَوْ نَحْوِهِ أَيْ كَفَاجِرٍ كَالْمَرْضِ» اهـ.

«الإسْتِرْوَاح»، «قَالَهُ اسْتِرْوَاحًا»:

الإسْتِرْوَاح: ذكر الشيء بلا إمعان النظر والتحقيق ؛ قال الشيخ الشَّرواني في فَصْلٌ فِي اللِّبَاسِ من كتاب الصلاة: «الإسْتِرْوَاح: طَلَب الرَّاحَةِ عَنْ تَعَبِ التَّحْقِيقِ» اهـ.

«التَّضْبِيب»:

كَثُرُ التعبيرُ بـ «أَشَارَ بِالتَّضْبِيبِ إلى كذا» في حاشية الشَّيْخِ أَحْمَد بْن قَاسِم الْعَبَّادِيّ على التحفة ؛ كما قال عند قول الشارح: «فَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ مِنْهُ بِشَهَادَةِ الإِسْتِعْمَالِ، وَلَا يُعَارِضُهُ الْحُدِيثُ التَّحْفة ؛ كما قال عند قول الشارح: «فَالرَّحْمَنُ البَّنَاعِ مَدُلُ عَلَى زِيَادَةِ المُعْنَى الصَّحِيحُ «يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا»، وَالْقِيَاسِ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ المُعْنَى غَالِبًا» ما نصه: «(قَوْلُهُ وَالْقِيَاسِ) أَشَارَ بِالتَّضْبِيبِ إلى أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الإِسْتِعْمَالِ» اهـ (١٠).

اسْتِظْهَارًا)... عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ: اسْتِظْهَارًا أَيْ: طَلَبًا لِظُهُورِ اسْتِيعَابِ الْوَاجِبِ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ
 قَوْلِهِمْ: «احْتِيَاطًا» قَالَ م ر: فَلَوْ حَصَلَ نَقْصٌ فِي الْوَزْنِ لَا يَضُرُّ بَعْدَ الْكَيْلِ» اهـ.

⁽١) وكقولِه: «(قَوْلُهُ وَأُجِيبَ عَنْهُ) أَشَارَ بِالتَّضْبِيبِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «عَنْهُ» رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ «وَاعْتُرِضَ» أَيْ لِلاعْتِرَاضِ المُفْهُومِ مِنْ اعْتُرِضَ» اهـ وقولِه: «(قَوْلُهُ إِشَارَةً إِلَخْ) أَشَارَ بِالتَّضْبِيبِ إِلَى رُجُوعِهِ لِقَوْلِهِ: «تَنَّى» عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولاً لِأَجْلِهِ مَثَلا» اهـ.

ولم أَرَ - رغم السَّبْرِ الشديد - أحدًا من المؤلِّفِين استعمَلَ هذا الاستعمال، وما زلتُ أبحث عنه منذُ زمنِ قراءتي للتحفة إلى الآن في تضاعيفِ العديدِ من الكُتب اللغوية وكُتب المصطلَحات الفقهية والحديثية وكُتب علامات الترقيم فلم أظفَر بنصِّ يَشرَح هذا الاستعمال، كما استفسَرْتُ عن معناه بعضَ الكِبار فلم يُقْنعني بجواب.

غير أن لَدَى المَحَدِّثِين تضبيبًا، وهو -كها يأتي آنفا- وضعُ علامةِ (ص) على كلامٍ فيه خَلُلْ أو نقصٌ أو ضعفٌ أو نحو ذلك، ويظهر من تتبع موارده في الحاشية أنه وَضْعُ علامةٍ تُزِيلُ ما في العبارة من خفاءٍ كخفاءِ المعطوفِ عليه أو مرجعِ الضمير أو تعلُّقِ متعلقات الفعل(۱)، فيكون معنى قوله السابق: «أَشَارَ بِالتَّضْبِيبِ إِلَى أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الإِسْتِعْمَالِ» أنه وَجَد في نسخة صاحب التحفة علامةً عند قوله: «وَالْقِيَاسِ» وقوله: «الإِسْتِعْمَالِ» تدل على أن «الْقِيَاسِ» عَطْفٌ عَلَى «الإِسْتِعْمَالِ» ؛ فكأنَّ المحشيَ توسَّع في تسميته تضْبِيبًا إما لأن تلك العلامة في كلّ موضعٍ كانت نفسَ علامة التضبيب المعروف في تصحيح المحدِّثِين (ص)، أولأن في كلّ موضعٍ كانت نفسَ علامة التضبيب المعروف في تصحيح المحدِّثِين (ص)، أولأن (٢) في كلّ منها تنبيهًا على خفاءً في العبارة، والله تعالى أعلم.

قال العلامة المحَدِّث الشيخُ أحمد شاكر [١٣٠٩-١٣٧٧ هـ] في كتابه «تصحيح الكتب وصنع الفَهارس المعجمة»: التضبيب، ويسمى أيضا «التمريض» فيُجْعلُ على ما صح وُروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظا أو معنى، أو ضعيفٌ، أو ناقصٌ، مثل أن يكونَ غيرَ جائز من حيث العربية، أو يكونَ شاذا عند أهلها يأباه أكثرُهم، أو مصحَّفا، أو ينقصَ من جملة الكلام كلمةٌ أو أكثر ، وما أشبه ذلك، فيُمَدُّ على ما هذا سبيله خطٌ أوَّلُه مِثلُ ينقصَ من جملة الكلام كلمةٌ أو أكثر ، وما أشبه ذلك، فيُمَدُّ على ما هذا سبيله خطٌ أوَّلُه مِثلُ

⁽١) كما كنتُ استظهرتُ هذا المعنى وأجبتُ به حينها سأَلني عنه بعضُ زملائي سنةَ ١٩٩٥م إِبَّانَ قراءتنا للتحفة، ظنَّا منه أننى اطلعتُ عليه لطول عُكوفي على الكتب اللغوية.

⁽٢) قوله: أولأن الخ أي إذا كانت العلامات مختلفة كوضع علامة ع للعطف و ص للوصف ومو للموصوف وم للمبتدأ وخ للخبر وفا للفاعل ومف للمفعول إلى غير ذلك كها هو معروفٌ في تصحيح مشايخنا في مليبار لكتب الفقه وغيره كفتح المعين وشرح المحلي المُحَلَّين بالتصحيح والتقرير للعلامة محمد بن صوفي الكرنغفاري [Kaingappaa] وكفتح المعين وألفية ابن مالك المُحَلَّين بالتصحيح والتقرير للشيخ سَيْدَالِ مُسليار [Nannamba].

الصاد، ولا يُلزَق بالكلمة المُعْلَم عليها كيلا يُظنَّ ضَرْبًا(١)، وكأنه صادُ التصحيح بِمَدَّتها دون حائها(٢) كُتِبَتْ كذلك لِيُفْرَق بين ما صح مطلقا من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح، وكُتِبَ حرفٌ ناقصٌ على حرف ناقص إشعارًا بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتنبيها بذلك لمن يَنظر في كتابه على أنه قد وقف عليه، ونقله على ما هو عليه، ولعل غيرَه قد يُخرِج له وجهًا صحيحا، أو يَظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يَظهر له الآن، ولو غيَّر ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرِّضا لما وقع فيه غيرُ واحد من المتجاسِرين الذين غيَّروا وظهر الصوابُ فيها أنكروه، والفسادُ فيها أصلحه.

وأما تسمية ذلك ضَبَّةً فقد بلَغَنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الإِفْلِيلي: أن ذلك لكون الحرف مُقْفَلً بها لا يَتَّجِه لقراءة، كها أن الضبة مُقْفَلٌ بها، والله أعلم.

قلتُ: ولأنها لَمَا كانت على كلام فيه خَلَلْ أشبهت الضبة التي تُجعَل على كَسْر أو خَلل، استعير لها اسمها، ومثل ذلك غيرُ مستنكر في باب الاستعارات (٣).

ومن مواضع التضبيب أن يقع في الإسناد إرسالٌ أو انقطاعٌ، فمن عادتهم تضبيبُ موضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضبيب على الكلام الناقص.

⁽١) اختلفوا في كيفية الضرب فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه بل يخط من فوقه خطا جيدا بينا يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه الهد الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم الأبناسي.

⁽٢) يعني تُرسم هكذا (ص) فوق الكلمة. وهذه في معنى ما يكتبه المصحِّحون في المطابع الآن من كلمة «كذا» عند المواضع التي من هذا النوع. قال عبد الفتاح: «وترى في بعض الكتب المطبوعة قديمًا رقم ٧ موضوعًا في موضع «كذا» عند إشكال العبارة والشكِ في صحتها» اهد من تحقيق العلامة عبد الفتاح أبو غدة.

وقال السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: «ويجوز أن تكون معجمةً من ضبة تمد بدون تجويف للمد» اهـ.

⁽٣) ولا يُخدش فيه بأن ضبة القَدَح للجبر وهي هنا ليست جابرة فالتشبيه في كونها جُعلت في موضعين على ما فيه خلل» اهـ فتح المغيث.

ويوجَد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعةٌ معطوفةٌ السماؤُهم بعضُها على بعض (١) علامةٌ تُشْبِهُ الضبةَ فيا بين أسمائهم، فيتوهم مَن لا خبرة له أنها ضبةٌ، وليست بضبة، وكأنها علامةُ وَصْلٍ فيما بينها أُثْبَتَت تأكيدًا للعطف خوفا من أن تجعل «عن» مكان «الواو»، والعلم عند الله تعالى.

ثم إن بعضهم ربها اختصر علامة التصحيح (٢) فجاءت صورتُها تُشبه صورة التضبيب. والفطنة من خير ما أتيه الإنسان. والله أعلم الهـ ما في «تصحيح الكتب»، وهذا عين ما في المقنع في علوم الحديث لابن اللُلَقِّن وما في توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي، ونحوه في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد الصنعاني وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي و تدريب الراوي للسيوطي.

«التَّعَسُّفُ»، «التَّكَلُّفُ»:

«التَّعَسُّفُ»: ارتكابُ ما لا يَجوز عند المحقِّقين، وإن جوَّزه بعضُهم، ويطلق على ارتكاب ما لا ضرورة فيه والأصل عدمه، وقيل هو حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه ظاهرة وهو أخفُّ من البطلان. كما في الفوائد المكية ومختصرها والكليات.

وفي التحفة النظامية: «الفرق بين «التَّعَشُّفِ»، و «التَّكَلُّفِ» أن الأول: ارتكابُ ما لا يَجوز عند المحقِّقين بخلاف الثاني» اهـعن بعض المحقِّقين»اهـ.

«التَّسَاهُلُ»:

يُستعمَل في كلامٍ لا خطأً فيه ولكن يَحتاج إلى نوعٍ توجيهٍ تَحتمله العبارةُ ؛ كما في الفوائد المكية ومختصرها والكليات.

«التَّسَامُحُ»:

استعمال اللفظ في غير موضعه الأصليِّ كالمجاز بلا قَصدِ عِلاقةٍ مقبولةٍ، ولا نَصْبِ

⁽١) حيث يقال مثلاً: «حدثنا فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ» اهـ فتح المغيث.

⁽٢) التصحيح كتابة «صَح» على كلام صَحَّ روايةً ومعنًى وهو عُرْضةٌ للشك أو الخلاف فيَكتب عليه «صَح» ليُعرف أنه لم يَغفُل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه اهـ المقنع في علوم الحديث.

قرينةٍ دالَّةٍ عليه، اعتهادًا على ظهور الفهم من ذلك المقام ؛ كها في الفوائد المكية ومختصرها والكليات.

رير ، «التمحل»:

الاحتيال في الطلب ؛ كما في الفوائد المكية ومختصرها والكليات.

«التَّحْقِيق»، «التَّدْقِيق»، «التَّرْقِيق»، «التَّنْمِيق»:

في المغني: «فَائِدَةٌ مِنْ كَلامِ سَيِّدِي أَبِي الْمُوَاهِبِ يُعْرَفُ مِنْهَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ: قَالَ: إِثْبَاتُ الْمُسْأَلَةِ بِدَلِيلِهَا تَحْقِيقٌ، وَإِثْبَاتُهَا بِدَلِيلِ آخَرَ تَدْقِيقٌ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْهَا بِفَائِقِ الْعِبَارَةِ الْخُلُوةِ تَرْقِيقٌ، وَبِمُرَاعَاةِ عِلْمِ الْمُعَانِي وَالْبَدِيعِ فِي تَرْكِيبِهَا تَنْمِيقٌ، وَالسَّلَامَةُ فِيهَا مِنْ اعْتِرَاضِ الشَّرْع تَوْفِيقٌ» اهد. ونقله في المطلب أيضا.

وفي جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: «التدقيق في الاصطلاح: إثبات المسألة بدليل دقيقٍ يصل الناظر إليه بدقة النظر لدقة طريقه ولاحتياجه إلى دليل آخر» اهـ.

وفي حاشية عميرة: «وَتَحْقِيقُ الْمُسَائِلِ: إثْبَاتُهَا بِالْأَدِلَّةِ، وَالتَّدْقِيقُ: إثْبَاتُهَا بِالْأَدِلَّةِ وَإِثْبَاتُ الْأَدِلَّةِ بِأَدِلَّةٍ أُخْرَى» اهـ. ونقله الشَّبْرَامَلِّسِي.

«الإِطْلاق»، «الاستِعْمَال»:

في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: الفرق بينهما هو أن الثاني: يُطلَق على ما هو المقصود من اللفظ لذاته بخصوصه، والأول: يُستعمَل في الأعم من ذلك ؛ ولذا يقال: «إطلاق الكُلِّي على الفَرد على قسمين»، ولا يقال استعمالُه فيه إلا تساعًا، فالنسبة بينهما عمومٌ مطلقٌ، وربما تُوهِم أن الإطلاق يختص بما لا يكون مقصودا لذاته فيتباينان، والأظهر أنهما متساويان أو مترادفان وإن كان الغالبُ استعمالهما على النهج المذكور، ذكره في الفُصول» اهـ.

«اِعْلَمْ»:

كلمةٌ يُؤتَى بها لشدة الاعتناء بها بعدها، والمخاطَب بذلك كلُ من يَتَأتَّى منه العلم مجازاً، لأنه موضوع لأن يُخاطَب به معيَّنٌ» اهـ سلم المتعلم.

«الْكَابِ»، «البَابِ»، «الفَصْل»، «الْمَسْأَلَةِ»، «الفَرْع»، «التَّنبِيه»، «النَّابِيه»، «النَّابِية»، «النَّكْتَة»، «النَّكْتَة»، «النَّابِيّة،»، «النَّابُونِيّة،»، «النَّابِيّة،»، «النَّابِيّة،»، «النَّابِيّة،»، «النَّابِيّة،»، «النَّابِيّة،»، «النَّابُة،»، «النَّابُة،»، «النَّابِيّة،»، «النَّابِيّة،»، «النَّابُة،»، «النَابُة، النَّابُة،»، «النَّابُة، النَّابُة، النَّاب

هي ألفاظُ تُستعمَل في تراجم الكُتُب، قال في سلم المتعلم: «الكتاب» اصطلاحاً: اسم لحملة مختصة من العلم، ويُعبَّر عنها بالباب، وبالفصل أيضاً فإن جُمِع بين الثلاثة قيل: الكتابُ: اسمٌ لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول ومسائل غالباً(١).

و «الباب» اصطلاحاً: اسم لجملة مختصة من الكتاب مشتملة على فصول ومسائل غالباً.

و «الفصل» اصطلاحاً: اسم لجملة مختصة من الباب مشتملة على مسائل غالباً.

و «المسألة» اصطلاحاً: مطلوبٌ خَبريٌّ يُبَرَهَن عليه في العلم، كما في قولنا: الوتر مندوب، فتبوت الندب للوتر مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم.

و «الفرع» اصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالباً.

و «التنبيه» اصطلاحاً: عنوانُ البحث اللاحق الذي تقدمت له إشارةٌ بحيث يُفهَم من الكلام السابق إجمالاً.

⁽۱) في أوئل إعانة المستعين: «الباب والكِتَاب والفصل والمقدمة والخاتمة والتنبيه والفرع اصطلاحا اسمٌ لجملة من العلم مشتملة على مسائل غالبا أو مسألة من غير الغالب هذا تعريف كلِّ إذا انفرد فإذا اجتمعت فالكتاب اسم لجملة من العلم مشتملة على أبواب وفصول وتنبيهات وفروع ومسائل غالبا، والباب كذلك غير أنه لا يشتمل على الكتاب بل على ما تحته من فصل وتنبيه وخاتمة وفرع، والفصل كالباب إلا أنه لا يشتمل على الباب وما فوقه، والتنبيه كالفصل إلا أنه لا يشتمل على الفصل وما فوقه، ومعلوم أن كلا من السبعة لا يشتمل على نفسه» اهـ.

وفي التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: الفرق بين الكِتاب والفصل والباب أن الكِتاب: ما يَجمَع مسائل مُتَّحِدةً في الجنس مختلِفة في النوع، والباب: هو الجامِعُ لمسائل متحدةٍ في النوع مختلِفة في الصّنف، والفصل: هو الجامِعُ بين مسائل متحدةٍ في الصنف مختلفةٍ في الشخص، وأما الرَّسَالة فقد خُصَّت في الاصطلاح على الكلام المشتمِل على قواعد عِلمية على سبيل الاختصار غالبا، ذكره السيد نور الدين» اهـ.

و «الفائدة» اصطلاحاً: كل نافع ديني أو دنيوي، ويقال: هي حصول مُهِمَّ يؤثر في الفؤاد.

و «اللَّطِيفَة»:طائفةٌ من الكلام إذا كان تأثيرها في النفس بحيث يُورِث نوعاً من الانبساط».

و «النُّكْتَة»: طائفة من الكلام منقحة مشتملة على لطيفة مؤثرة في القلوب.

و «الخاتمة» اصطلاحاً: اسم لألفاظٍ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة جُعلت آخر كتاب أو باب.

و «التتمة»: ما ثُمَّم به الكتاب أو الباب، وهو قريب من معنى الخاتمة» اهـ ما في سلم المتعلم.

«الْعَامِّيّ»:

في فتاوَى ابنِ حجر الكبرى في باب الخيار: «وَالْمُرَادُ بِالْعَامِّيِّ فِي عُرْفِ الْأُصُولِيِّينَ: غَيْرُ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ فَالْمُقَلَدُونَ كُلُّهُمْ عَوَامُّ عِنْدَهُمْ وَإِنْ جَلَّتْ مَرَاتِبُهُمْ، وَفِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ: مَنْ يَعْرِفُ الظَّاهِرَ مِنْ الْأَحْكَامِ الْخَلَيْةِ بَيْنَ النَّاسِ دُونَ الْأَحْكَامِ الْخَفِيَّةِ وَدَفَائِقِهَا وَالْأَحْكَامِ النَّادِرَةِ» اهـ.

وفي فتاوى الرملي في باب كيفية الصلاة: «وَالْمُرَادُ بِالْعَامِّيِّ مَنْ لَمْ يُحَصِّلْ مِنْ الْفِقْهِ شَيْئًا يَهْتَدِي بِهِ إِلَى الْبَاقِي»، وفي كتاب النكاح: «وَالْمُرَادُ بِالْعَامِّيِّ هُنَا مَنْ لَمْ يُحَصِّلْ مِنْ الْفِقْهِ شَيْئًا يَهْتَدِي بِهِ إِلَى الْبَاقِي، وَلَيْسَ مُشْتَغِلًا بِالْفِقْهِ» اهـ.

وَلكن الْمُرَادُ بِالْعَامِّيِّ في نحو قولهم: «أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ» غَيْرُ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ فإن ذلك من أبحاث الْأُصُولِيِّينَ، وإن جاء في كلام الْفُقَهَاءِ أيضا (١١).

⁽١) وفي التحفة في فصل فيمن يعقد النكاح أثناء كلام: «... وَبَنَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْخِلَافَ عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ هَلْ لَهُ مَذْهَبٌ مُعَيَّنٌ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْقَفَّالِ، أَوْ لا مَذْهَبَ لَهُ كَمَا هُوَ الْمُنْقُولُ عَنْ عَامَّةِ الْأَصْحَابِ وَمَالَ اللّهِ اللُّصَنِّفُ.... وَالَّذِي يَتَّجِهُ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَبِـ«لَا مَذْهَبَ لَهُ» أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ الْتِزَامُ مَذْهَبِ مُعَيَّنٍ، وَبِـ«لَهُ =

«الْأُمِّيّ»:

وقال ابن حجر في فتاوِيه في صلاة الجمعة «الْمُرَادُ بِالْأُمِّيِّ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاء: مَنْ لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ بِأَنْ يُخِلَّ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدَةٍ مِنْ الْفَاتِحَةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْعَامِّيَّ إِذْ هُو كَغَيْرِهِ حَتَّى فِي الجُّمُعَةِ، حَتَّى لَوْ كَانَ إِمَامُهَا عَامِّيًّا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ وَالصَّلَاةَ صَحَّتْ وَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عُلَهَاءُ» اهـ.

«الْخُنْثَى»، «الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ»:

«الْخُنْثَى» قسمان: «الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ» و «الْخُنْثَى الواضِح» وإذا أطلقوه أرادوا به المُشْكِلَ ؛ ومنه قول المنهاج مع التحفة: «(وَلَوْ اقْتَدَى) رَجُلُ (بِخُنثى) فِي ظَنِّهِ (فَبَانَ رَجُلًا) أَوْ خُنثى بِامْرَأَةٍ فَبَانَ أَنْثَى أَوْ خُنثى بِخُنْثَى فَبَانَا مُسْتَوِيَيْنِ مَثَلًا (لَمْ يَسْقُطْ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ)» اهـ.

وقوله معها في السجود: «(وَتَضُمُّ المُرْأَةُ وَ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ (الْخُنْثَى) احْتِيَاطًا» اهـ.

وقوله معها في الديات: «(وَالْمُرْأَةُ) الْحُرَّةُ (وَالْخُنْثَى) الْمُشْكِلُ (كَنِصْفِ رَجُلٍ نَفْسًا وَجَرْحًا)» اهـ.

⁼ مَذْهَبٌ "أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَهَذَا هُو الْأَصَحُّ اهـ، وفي الشرواني: «(فَوْلُهُ: أَوْ لا مَذْهَبَ لَهُ) مَعْنَاهُ مَا عَبَّرَ بِهِ الْمَحلِّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجُوَامِعِ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ الْبَرَامُ مَذْهَبِ مُعَيَّنٍ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِيهَا يَقَعُ لَهُ بِهَذَا اللَّهُ هَبِ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَعْ وَيَعْ فِي شَعْرِهِ أُخْرَى، وَهَكَذَا انْتَهَى، وَقَدْ بَيْنَ السَّيِّدُ السَّمْهُ ودِيُّ فِي رِسَالَةِ التَّقْلِيدِ أَنَّ اللَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرَّوْضَةِ تَرْجِيحُ هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي جَمْعِ الجُوَامِعِ خِلَافَهُ فَقَالَ عَطْفًا عَلَى مَعْمُولِ الْأَصَحِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ اللَّوْمُ مِنْ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الإَجْتِهَادِ انْتَهَى» اهـ. وأعاد المسألة في التحفة في باب القضاء في فُرُوعٌ فِي التَّقْلِيدِ وبين الشرواني هناك أيضا أن المراد بالْعَامِّيِّ مابينه هنا.

قال النووي – رحمه الله تعالى – في التحرير: «الْخُنْثَى الْمُشْكِل ضربان أشهرهما من له فرج امرأةٍ وذَكر رجل، والثاني له ثُقب لا يُشبه واحدا منهما وقد أوضحتُ أحكامهما وطرقَ وضوحهما أكمل إيضاً ح في شرح المهذب» اهـ.

وفي المغني في موانع الإرث: «وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلُ أَيْ الْلْتَبِسُ أَمْرُهُ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِمِمْ: خَنَّتَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَبَهَ أَمْرُهُ فَلَمْ يَخْلُصْ طَعْمُهُ المُقْصُودُ وَشَارَكَ طَعْمَ غَيْرِهِ، سُمِّيَ الْخُنْثَى بِذَلِكَ لِاشْتِرَاكِ الشَّبَهَيْنِ فِيهِ، وَهُو عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهمَا: أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ فَرْجُ رَجُلٍ وَلَا فَرْجُ الْمَالَةُ الْمَرَأَةِ بَلْ يَكُونُ لَهُ ثُقْبَةٌ يَخْرُجُ مِنْهَا الْبَوْلُ وَلَا يُشْبِهُ فَرْجَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، التَّانِي: وَهُو أَشْهَرُهُمَا: مَا لَهُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الصَّافِي: وَهُو أَشْهَرُهُمَا: مَا لَهُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ المَّا

وقد بين أحكامَ الْحُنْثَى وطرق وضوحه في المجموع والروضة والروض وشرحه والأشباه والنظائر للسيوطي، فراجعها إن شئت.

«الإِمَام»:

إمام الحرمين عبد المَلِك الجُوريني - رحمه الله تعالى -(١) كما في المسلك العدل وغيره.

«الْقَاضِي»:

القاضي حُسَين - رحمه الله تعالى - كها في المسلك وغيره.

وقال النووي - رحمه الله تعالى - في تهذيب الأسهاء: «واعلم أنه متى أُطلِق «القاضي»

⁽۱) أي إذا أطلقوا «الإمام» فإنها يريدون به إمام الحرمين، ونحوه يقال فيها بعد. وإمام الحرمين هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله ضياء الدين أبو المعالي الشافعي الشهير بإمام الحرمين ولد سنة ١٩ قدم بغداد ثم خرج إلى الحجاز وجاور بمكة أربع سنين وبالمدينة يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب فلهذا قيل له: «امام الحرمين» ورجع إلى نيسابور يدرس العلم ويعظ إلى أن توفي بها سنة ٤٧٨ ثهان وسبعين وأربعهائة. من تصانيفه غنية المسترشدين في الخلاف، والبرهان، والشامل، والبلغة، والتحفة وورقات كلُّ ذلك في الأصول ونهاية المطلب في دراية المذهب وتلخيص نهاية المطلب وشرح لباب الفقه للمحاملي وتلخيص التقريب وتفسير القرآن وديوان الخطب والعقيدة النظامية والإرشاد في علم الكلام، وغياث الأمم في الإمامة وغياث الخلق في اتباع اللاحق في التحريض على الأخذ بمذهب الشافعي» اه هدية العارفين ومعجم المطبوعات.

في كتب متأخري الخراسانيين كالنهاية والتتمة والتهذيب وكتب الغزالي ونحوها فالمراد القاضي حسين، ومتى أطلق في كتب متوسط العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المرورُودِي (١)، ومتى أطلق في كتب الأصول لأصحابنا فالمراد القاضي أبو بكر الباقلاني الإمامُ المالكيُّ في الفروع، ومتى أطلق في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حكاية عن المعتزلة فالمراد به القاضي عبد الجبار الجُبَّائي والله أعلم» اهد. ونحوه في طبقات الفقهاء الشافعية للإسنوي.

«القاضيان»:

الرُويَاني والماوَرْدِي- رحمها الله تعالى - كها في مطلب الأَيقاظ والفوائد المكية ومختصرها وسلم المتعلم.

«الشَّارِح» [معرَّفا] أو «الشَّارِح الْمُحَقِّق»:

الجلال المحلي- رحمه الله تعالى - شارح المنهاج (٢)، حيث لم يكن لهم اصطلاح

⁽١) المروروذي: بفتح الميم والواو الأولى وضم الراء الثانية المشددة آخره معجمة نسبة إلى مرو الروذ أشهر مُدن خراسان اهللباب في تحرير الأنساب.

⁽۲) في الضوء اللامع: «محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري المحلي الأصل - نسبة للمحلة الكبرى من الغربية - القاهري الشافعي ويعرف بالجلال المحلى ولد في مُستَهَلِّ شوال سنة إحدى وتسعين وسبعائة بالقاهرة ونشأ بها فقرأ القرآن وكتباً واشتغل في فنون فأخذ الفقه وأصوله والعربية عن الشمس البِرْمَاوي والفقه أيضاً عن البيجوري والجلال البلقيني والولي العراقي والأصول أيضاً عن العز بن جماعة والنحو أيضاً عن الشهاب العُجَيْمِي سبط ابن هشام والشمس الشَّطَّنُوفي والفرائض والحساب عن ناصر الدين بن أنس المصري الحنفي والمنطق والجدل والمعاني والبيان والعروض وكذا أصول الفقه عن البدر الأقصرائي ولازم البسلطي في التفسير وأصول الدين وغيرهما، وتقدم على غالب أقرانه وتفنن في العلوم العقلية والنقلية، وتصدى للتصنيف والتدريس والإقراء فشرح كلا من جمع الجوامع والورقات والمنهاج الفرعي والبردة وأتقنها ما شاء مع الاختصار.

وكان إماماً علامة محققاً نظاراً مفرط الذكاء صحيح الذهن بحيث كان يقول بعض المعتبرين: «إن ذهنه يُثقب الماس»، وكان هو يقول عن نفسه: «إن فهمي لا يقبل الخطأ».

ومات بعد أن تَعلَّل بالإسهال من نصف رمضان في صبيحة يوم السبت مستهل سنة أربع وستين» اهـ. وقد=

بخلافه (۱) وإلا فابن حجر في شرح الإرشاد قد أطلق «الشارح» على الجَوجَري (۲) شارح الإرشاد كما نص على اصطلاحه به في مقدمته كما في المسلك وغيره.

«شَارِحُ»:

واحدٌ من الشُّرَّاح لأيِّ كتابٍ كان كها هو مُفاد التنكير ؛ ولا فرق في ذلك بين التحفة وغيرها خلافا لمن قال: إنه يريد ابن شُهبة شارح المنهاج^(٣) وقد بسط الكردي في الرد عليه في عقود الدرر.

«بعض الشُّرَّاح»، «بعض الشارِحِين»:

أيُّ شارح كان لأيِّ كتابٍ كان ؛ كما في المطلب وسموط الدرر.

وصفه في خطبة نهاية المحتاج بِمُحَقِّق الْوُجُودِ، مُحُقِّق زَمَانِهِ وَعَالِم أَوَانِهِ وَحِيد دَهْرِهِ وَفَرِيد عَضْرِهِ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ، المُنْثُورِ مِنْهَا وَالمُنْظُومِ، شَيْخ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ عُمْدَة الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ» اهـ.

وفي حاشية القليوبي في فَصْلٌ فِي تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالْخَمْلِ أثناءَ كلام: «الشَّارِح لَا يُقَاوِمُهُ غَيْرُهُ فِي نَقْلِ المُذْهَبِ وَلَا فِي تَحْرِيرِ الْخِلافِ وَلا فِي نِسْبَةِ الْأَوْجُهِ إِلَى أَصْحَابَهَا» اهـ.

- (١) أي أوتقييدٌ أوقرائنُ تَصرفه إلى معهود وإلا فكثيراً عطلقون في الحواشي «الشارح» ويريدون به للقرينة شارح ذلك الكتاب الذي عليه حواشيهم. ومنه قول الشرواني عند قول التحفة: «بِخِلافِ الْهَاجِسِ وَالْعَرْمِ» بعد كلام: «وَعُلِمَ بِذَلِكَ مُرَادُ الشَّارِحِ هُنَا بِالْواجِسِ: الحَّاطِرُ، وَبِالْعَزْمِ: الْمَارِمِ» هنا صاحب التحفة.
- (٢) في هدية العارفين: «الجوجري: محمد بن عبد المنعم بن محمد بن محمد الجوجري ثم القاهري شمس الدين الشافعي ولد سنة ٨٢١ وتوفي سنة ٨٨٩ تسع وثمانين وثمانيائة، صنف تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك لابن النقيب وخير القرى في شرح أم القرى أعني الهمزية وشرح آخر على الهمزية وشرح المنفرجة وشفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور لابن هشام في النحو وشرح إرشاد الحاوي في الفروع» اهـ.
- (٣) تنبيه: رأيتُ في بعض مؤلفات بعض المشايخ المعتبرين أن الشيخ ابن حجر في التحفة أراد بقوله: «قال شارح» في التيمم وقسم الصدقات ونحوها ابن شهبة، وأراد في استقبال القبلة التقي السبكي في الابتهاج وهو أول مَن شرّح المنهاج وأول مَن وَفَى بمقصوده بشرح المنهاج، وأراد به في صفة الصلاة الإسنوي في كافي المحتاج، وأراد به في أول الجهاعة الدَّمِيري في النجم الوهاج، وفي ما بعده الأذرعي في قوت المحتاج، وفيها بعده الولي العراقي شيخ ابن شهبة في نكته على التنبيه والمنهاج والحاوي، وأراد به في الجمعة ابن المُقْرِي في شرح الإرشاد «إخلاص الناوي» واشتهر بالتمشية، وغيرَ هؤلاء كالزركشي في الديباج [لشرح المنهاج]، وقوله: «قول بعض الشراح»: استعمله في أي شارح كان لأي كتاب كان انتهى، اه مطلب الأيقاظ.

«بَعْضُهم»، «الْبَعْض»، ونحوه:

بعض العلماء شارحًا كان أم لا ؛ فهو أعم من شارح (١) كما في الفوائد المدنية وغيرها، سواء في ذلك صاحب التحفة وغيره من المتأخرين خلافا لمن زعم أن ابن حجر أراد به في التحفة الشهاب الرملي والد صاحب النهاية الجمال الرملي ؛ وقد أشبع بالرد عليه في عقود الدرر.

«قَالَ بَعْضُ العُلْمَاء»، ونحوه:

في مطلب الأَيقاظ: «مِن اصطلاحهم: أنهم إذا نقلوا عن العالم الحي فلا يصرحون باسمه لأنه ربها رَجَع عن قوله، وإنها يقال: «قالَ بَعْضُ العلهاء» ونحوه، وإن مات صرَّحوا باسمه كها أفاد ذلك العلامة عبد الله بن عثمان العمودي» اهـ.

«الشَّيْخُ»(۲):

هو شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري - رحمه الله تعالى - في إطلاق الجمال محمد بن أحمد الرملي صاحب «النهاية» ؛ كما في المسلك وغيره، والشيخُ أبو إسحاق الشيرازي صاحب «المهذب» و «التنبيه» في إطلاقِ غيره كما في موهبة ذي الفضل.

«شَيْخِي»:

الشهاب أحمد الرملي - رحمه الله تعالى - في إطلاق الخطيبِ الشِّربيني. كما يَعنِيه الجمال الرملي بقوله: «أفتى به الوالد» ونحوه (٣)، كما في المسلك وغيره، وأراد الشيخ ابن قاضي

⁽١) كما في مطلب الأيقاظ.

⁽٢) فائدة: تعريف «الشيخ» في اصطلاح علماء الشريعة: من يحيي السنة ويميت البدعة، وفي لغة الحكماء وأهل اللغة: من تجاوز عن حد الشباب، وفي لغة الصوفيين: من يحيي الروح ويميت النفس ويقتدى به وإن لم يتجاوز عن حد الشباب، وفي اللغة: الهرّم، وفي الاصطلاح: الأستاذ في العلوم اهد كماوجدت، وفي شرح الشمائل للملا علي قاري مانصه: الشيخ: هو من كان أستاذا كاملا في فن يصح أن يُقتدَى به ولو كان شابا اهد مطلب الأيقاظ.

⁽٣) ويعبر عنه ابن حجر بـ «البعض» كما يعبر به عن غيره اهـ مطلب الأيقاظ.

شهبة (١) في شرحه الصغير بداية المحتاج في شرح المنهاج بقوله: «شيخي» والده تقي الدين ابن قاضي شهبة صاحب طبقات الشافعية ؛ كما صرح به في مقدمته.

ر ه و «شیخنا»:

شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري - رحمه الله تعالى - في إطلاق ابنِ حجر والخطيبِ الشِّربيني، كما في المسلك وغيره، والشَّيْخُ ابنُ حجر - رحمه الله تعالى - في إطلاق فتح المعين بشرح قرة العين، والشَّيْخُ وليُّ الدين العراقي في إطلاق الشيخ بدر الدين ابن قاضي شهبة في بداية المحتاج في شرح المنهاج، والشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْأُجْهُورِيُّ (٢) في إطلاق حاشية الجمل على

(۱) في الضوء اللامع: «محمد بن أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الوهاب الفقيه البدر أبو الفضل بن فقيه الشام التقي الأسدي الدمشقي الشافعي ويعرف كسَلَفِه [أي كآبائه] بابن قاضي شُهبة، وُلد في طلوع فجر الأربعاء ثاني صفر سنة ثهان وتسعين وسبعهائة ونشأ فحفظ كتباً منها المنهاج وبرع في الفقه استحضاراً ونقلا، وشرح المنهاج بشرحين سمى أكبرهما إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج والآخر بداية المحتاج، مات في ليلة الخميس ثاني عشر رمضان سنة أربع وسبعين» اهـ.

وأما والده ففي الضوء اللامع: «أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن خمد بن ذؤيب بن مشرف التقي بن الشهاب بن الشمس بن النجم بن الشرف الأسدي الشهبي الدمشقي الشافعي والد البدر محمد وحمزة ويعرف كسلفه بابن قاضي شهبة لكون النجم والد جده أقام قاضياً بشهبة السوداء أربعين سنة، ولد في رابع عشر ربيع الأول سنة تسع وسبعين وسبعيائة بدمشق، وأخذ عن جماعة منهم السراج البلقيني وفنه الذي طار اسمه به هو الفقه قد انتهت إليه الرياسة فيه ببلده بل صار فقيه الشام وعالمها ورئيسها ومؤرخها وتصدى للإفتاء والتدريس ومن تصانيفه شرح المنهاج سماه كفاية المحتاج إلى توجيه المنهاج ولكنه لم يكمل وقف فيه مكان وقف السبكي في الخلع في أربع مجلدات وشرح التنبيه سماه كافي النبيه وعمل طبقات الشافعية والحنفية إلى غير ذلك مما لا يحصى اختصاراً وانتقاءاً وجمعاً، مات فَجْأة وهو جالس يُصنفُ ويُكلِّمُ ولدَه البدرَ، بعد عصر يوم الخميس حادي عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمين» اه.

(٢) هو عَطية بن عَطية الأُجْهُوري (ت ١١٩٠هـ) قال في هدية العارفين: «الأُجهوري: عطية بن عطية الأُجهوري البرهان الضرير المصري الشافعي المتوفى سنة ١١٩٠ تسعين ومائة وألف، له: حاشية على تفسير الجلالين وإرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن وحاشية لشرح الرزقاني على البيقونية في مصطلح الحديث» اهـ.

وفي خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر في ترجمة نور الدين على المالكي الْأُجْهُورِيّ: «الْأُجْهُورِيُّ بضم الهمزة وسكون الجيم وضم الهاء نسبة إلى أجهور الورد قرية بريف مصر» اهـ. شرح المنهج، والشَّيْخُ مُحَمَّدٌ الْعَشْهَاوِيُّ في إطلاق حاشية البجيرمي على المنهج، والشَّيْخُ إبراهيم الباجوري في إطلاق حاشية الشرواني^(١) على التحفة.

(١) قال معاصِرُه محمد مراد بن عبد الله القزاني في «نفائس السانحات في تذييل الباقيات الصالحات» في ترجمته: «عمدة العلماء المحققين وقدوة الكبراء المدققين ونخبة الصلحاء المتورعين وزبدة الكملاء المتشرعين العالم الرباني مو لانا الشيخ عبد الحميد أفندي ابن الحسين الداغستاني الشَّرْوَاني محْتِدًا المكي موطنا ومدفنا كان عالما في العلوم الظاهريَّة والباطنية مُتقِنا محقِّقا في جميع الفنون عارفا بالألسُن الثلثة العربية والفارسية والتركية.

أخذ العلوم أولا في بلاد، ثم رحل إلى بلاد الإسلام وقدم قُسْطَنْطِينِيَّة ومصر وأخذ فيهما من علماء أجلاء وفضلاء أدلاء مثل الشيخ مصطفى الوديني أستاذ الكُلِّ والشيخ إبراهيم الباجوري صاحب التصانيف المفيدة، وبلغ من العلوم ذروتها ثم قدم مكة المكرمة واستوطن بها واشتغل بالتدريس والإفادة.

وكان فيه عَطَشُ طلبِ الحق في مبادي حاله وتردد بهذا السبب إلى مشايخ وقته وأخذ منهم التوجهات ولكن لم يطمئن قلبه إلى أحد منهم، ولما قدم مولانا الشيخ أحمد سعيد قدس سره مكة المكرمة مهاجرا من بلاده بايعه في الطريقة بإرادة صادقة وعقيدة راسخة وترك التدريس ولازم صحبته الشريفة وصرف الشيخ قدس سره إليه التفاتا كثيرا وتوجهات قوية ولما توجه الشيخ إلى المدينة المنورة في ربيع الأول فوَّضه إلى سيدنا الشيخ محمد مَظْهَر قدس سره واختص به اختصاصا تاما ونال منها فوائد جمة وتوجه معه إلى المدينة المنورة بسبب شدة ارتباطه به ومحبته له واختص بعناية من سيد الكائنات عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات وصَدَّقَ شيخُه ما شاهده من عنايته عني له، وقال: «قد قبِلُوه والحمد لله على ذلك» ثم شرَّفه بالإجازة والخِلافة بعد ملازمته صحبتَه مدةً وألبسه جُبته المستعملة ودعا له طويلاً وقال: «أجزتُ مولانا عبد الحميد ولم آلُ جهدا في إلقاء نسبة كبرائنا إليه إن شاء الله تَتَرَثَّب الثمراتُ عليها.

واشتغل إلى أخر عمره بتدريس علوم الدين للطالبين وتربية السالكين في مكة المكرمة وكان قدس سره وَقُورًا مَهِيبًا حسن السمت كثير الصمت، وكان بعد حلقة الصبح يشتغل بدرس التحفة لابن حجر في فقه الشافعي - رضي الله عنه -.

وكان شافعي المُذهب شديد الصلابة فيه حتى أن بعض الجهلة كان يَنسبه إلى التعصب وذلك خطأٌ منه لعدم معرفته الفرق بين التصلُّب والتعصب فإن الأول محمود والثاني مذموم وكان أكثر الأولياء الكبار متصفين بالصلابة يظهر ذلك بالمراجعة لتراجمهم، وكانت النسبةُ العِلْميةُ غالبةً عليه ولذلك ما ذهبتُ إلى خلوته إلا ورأيتُه في المطالعة خصوصا في تصحيح حاشيته للتحفة وهي في ثمان مجلدات ضخمة مشحونة مفرائد التحقيقات وشوارد التدقيقات.

توفي قدس سره ليلة الخميس السادسة والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وثلثمائة وألف قبل حَوَلان الحول من وفاة سيدي الشيخ محمد مَظهر الله قدس سرهما بستة عشر يوما ودفن في المُعَلَّى أَمام قبة سيدتنا خديجة الكبرى أم المؤمنين – رضي الله عنها –» اهـ بحذف.

«الشَّيْخانِ»:

الرافعي والنووي - رحمها الله تعالى -. كما في المسلك وغيره، وكذا المراد بضمير التثنية في نحو «نَقَلاً» و«قَالاً» (١) كما في سموط الدرر.

ه مر «الشيوخ»:

الرافعي والنووي والتقي السبكي - رحمهم الله تعالى -(٢) كما في مطلب الأَيقاظ والفوائد المكية ومختصرها وغيرها.

«الْأَصْحَابُ»، «أَصْحَابُنَا»:

قال الشيخ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في «الحُقِّ الْوَاضِحِ الْمُقَرَّرِ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بِالنَّصِيبِ الْمُقَدَّرِ» - عند الاعتراض على قولِ بعضِ المُفْتِينَ: «لِأَنَّهُ الَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَمِنْهُمْ الشَّيْخَانِ فِي الْعَزِيزِ، وَالرَّوْضَةِ، وَغَيْرِهِمَا» - ما نصُّه: «قَوْلُهُ: «وَمِنْهُمْ الشَّيْخَانِ»: لَيْسَ عَلَى وَفْقِ الإصْطِلَاحِ: أَنَّ الْرَادَ بِالْأَصْحَابِ: الْمُتَقَدِّمُونَ، وَهُمْ أَصْحَابُ الْأَوْجُهِ غَالِبًا» اهـ.

وفي مطلب الأيقاظ: «في «شرح العباب» لابن حجر عند قول المتن: «والأصحاب»: «أي أصحاب الشافعي الذين سلكوا طريقتَه في الاجتهاد وقلَّدوه، من الصحبة، وهُم هنا: أتباعُه فيها يراه من الأحكام ؛ مجازًا عن الاجتهاع في العِشْرة بجامعِ ما في كلٍ من الموافَقة وشدة

⁽١)وفي نهاية المحتاج مانصه: «فَحَيْثُ أَقُولُ فِيهِ: «قَالَا» أَوْ «رَجَّحَا» فَمُرَادِي بِهِ إِمَامَا المُذْهَبِ: الرَّافِعِيُّ وَالْمُصَنَّفُ تَغَمَّدُهُمَا اللهُّ بِعَفْوِهِ وَمِنْهُ، وَأَمْطَرَ عَلَى قَبْرِهِمَا شَآبِيبَ رَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ، وَحَيْثُ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّارِحِ فَمُرَادِي بِهِ مُحَمَّقُ الْوُجُودِ الْجِلَلُ الْمُحَلِّيُّ عَفَا عَنْهُ الْغَفُورُ الْوَدُودُ» اهـ.

وفي مغني المحتاج: «وَحَيْثُ أَقُولُ شَيْخُنَا فَهُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا، أَوْ شَيْخِي فَهُوَ شِهَابُ الدُّنْيَا وَالدِّينِ الشَّهِيرُ بِالرَّمِْلِيِّ، أَوْ الشَّيْخَانِ أَوْ «قَالَا» أَوْ «نَقَلَا»: فَالرَّافِعِيُّ وَالشَّهِيرُ بِالرَّمِْلِيِّ، أَوْ الشَّيْخَانِ أَوْ «قَالَا» أَوْ «نَقَلَا»: فَالرَّافِعِيُّ وَالشَّهِيرُ بِالرَّمْلِيِّ، أَوْ الشَّيْخَانِ أَوْ «قَالَا» أَوْ «نَقَلَا»: فَالرَّافِعِيُّ وَالنَّوْوِيُّ – رَضِيَ اللهُّ تَعَالَى عَنْهُمَا –، وَحَيْثُ أُطْلِقُ التَّرْجِيحَ فَهُوَ فِي كَلَامِهِمَا غَالِيًا، وَإِلَّا عَزَوْنُهُ لِقَائِلِهِ» اهـ.

 ⁽٢) وقد صرح بأن السبكي هنا تقي الدين د/ عبد العظيم محمود محقق «نهاية المطلب»، والعلماء إنها يذكرون ابنه
 بقيد التاج أو الابن. فالمطلق هو التقى الوالد.

الارتباط وهو بهذا المعنى يَشمَل سائرَ أئمةِ مذهبِه منذ زمنِه إلى الآن، لكن غلب استعمالهم كـ «المتقدمين» فيمَن قَبلَ الشيخين» اهـ.

«أَصْحَابُ الْوُجُوهِ»، «أَهْلُ التَّخْرِجِ»، «الْمُتَبَحِّرُونَ فِي الْفَقْهِ»، «الْمُجْتَمِدُونَ الْمُقَدِ»، «الْمُجَمِدُونَ الْمُقَدِّ»، «الْمُتَبَحِّرُونَ فِي الْمُذْهَبِ»؛ «الْمُتَبَحِّرُونَ فِي الْمُذْهَبِ»؛

هذه المُصطلَحاتُ الستةُ بمعنى واحدٍ كما ستعرفه مِن عباراتٍ تأتي^(٣) آنفًا.

مَنْ هُمْ أَصْحَابُ الْوُجُوه؟

هم الذين أَحَاطُوا بِأُصُولِ إِمَامِهِم فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبُوَابِ الْفِقْهِ وَكَانَتْ لَهُمْ أَهْلِيَّةُ التَّخْرِيجِ وَالتَّرْجِيحِ وَاتَّسَمُوا بصفاتٍ بَيَّنَهَا ابنُ الصلاح في فتاوِيه والنوويُّ في شرح المهذب حيث قالا: «ومن دهر طويل عُدِمَ المفتِي المستقلُّ وصارت الفتوَى إلى المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة. وللمفتي المنتسِب أحوالُ أربعٌ، الأولى: أن لا يكون مقلِّدًا لإمامِه لا في المذاهب ولا في دليله لكونه قد جَمَعَ الأوصافَ والعلوم المشترَطة في المستقلِّ وإنها يُنسَب إليه لكونه صَلك طريقه في الاجتهاد ودعا إلى سبيله، وقد بلَغَنا عن الأستاذ أبي إسحاق لكونه سَلك طريقه في الاجتهاد ودعا إلى سبيله، وقد بلَغَنا عن الأستاذ أبي إسحاق

⁽١) في المغني: «أَيْ أَتْبَاعُ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - ؛ فَالصَّحْبَةُ هُنَا الإِجْتِهَاعُ فِي اتَبَاعِ الْإِمَامِ المُجْتَهِدِ فِيمَا يَرَاهُ مِنْ الْأَحْكَامِ ؛ فَهُوَ جَازٌ سَبَبُهُ المُوافَقَةُ بَيْنَهُمْ وَشِدَّةُ ارْتِبَاطِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ كَالصَّاحِبِ حَقِيقَةً » اهـ.

⁽٢) قَوْلُهُ: «اتِّبَاعُ الشَّافِعِيِّ» مِنْ الإِفْتِعَالِ. وقَوْلُهُ: «تَشْبِيهًا» أَيْ لِأَتْبَاعِ الشَّافِعِيِّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ. قَوْلُهُ: «وَشِدَّةِ اللهِ رُحِمُ مُتَّصِلَةٌ» اهـ شرواني. الإرْتِبَاطِ»: وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: «الْعِلْمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمٌ مُتَّصِلَةٌ» اهـ شرواني.

⁽٣) فقد صرح ابن حجر الهيتمي في كشف الغين بَأن من اصْطِلَاحِهِمْ إطلاقَ «أَهْلِ التَّخْرِيجِ» على «أَصْحَابِ الْوُجُوهِ». والمُصطلَحاتُ الخمسةُ الباقية تأتي آنفًا في بيان تعريف «أَصْحَابِ الْوُجُوهِ».

الإسفراييني رحمه الله أنه ادَّعَى هذه الصفة لأئمة أصحابنا... ثم قال [الأستاذ]: «الصحيح الذي ذهب إليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي -رحمه الله - لا على جهة التقليد له ولكن لمَّا وَجَدوا طريقه في الاجتهاد والفتاوَى أسدَّ الطرُق وأولاها ولم يكن لهم بُدُّ من الاجتهاد سلكوا طريقه في الاجتهاد وطلبوا معرفة الأحكام بالطريق الذي طلبها الشافعيُّ به. قلتُ: وهذا الرأي الذي حكاه عن أصحابنا واقعٌ على وفق ما رَسَمَه لهم الشافعي ثم المزَنيُّ في أول مختصره (١) وفي غيره. قلتُ: دعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقا من كل وجهِ لا يستقيم إلا أن يكونوا قد أحاطوا بعلوم الاجتهاد المطلق وفازوا برتبة المجتهدين المستقلين وذلك لا يلائم المعلوم من أحوالهم أو أحوال أكثرهم ؛ وقد ذكر بعض الأصوليين منا أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهدٌ مستقلٌ.

الحالة الثانية: أن يكون في مذهب إمامه مجتهدًا مقيّدًا فيستقل بتقرير مذاهبه بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعدَه، وشَرْطُه: كونُه عالما بالفقه وأصولِه وأدلة الأحكام تفصيلا بصيرا بمسالك الأقيسة والمعاني تام الارتياض (٢) في التخريخ والاستنباط قييًا بإلحاق ما ليس منصوصا عليه لإمامه بأصوله. ولا يَعرَى عن شَوبٍ من التقليد له لإخلاله ببعض العلوم والأدوات المعتبرة في المستقل مثل أن يُخِل بعلم الحديث أو بعلم اللغة العربية وكثيرا ما وقع الإخلال بهذين العلمين في أهل الاجتهاد المقيّد ويتخذ نصوص إمامِه أصولاً يستنبِط منها نحو ما يفعله المستقل بنصوص الشارع، وربها اكتفى في الحكم بدليل أمامه ولا يبحث عن معارض ولا يستوفي النظر في شروطه كها يفعله المستقل، وهذه صفة أصحاب الوجوه والطُّرُقِ في المذهب» اهـ.

قال ابن حجر الهيتمي في قرة العين أثناء كلام: «مُجْتَهِدُو المُذْهَبِ أَصْحَابُ الْوُجُوهِ وَعَيْرُهُمْ لَمْ يُبْدُوا شَيْئًا مِنْ وُجُوهِهِمْ وَآرَائِهِمْ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَوْ قَاعِدَتِهِ، لَا يَخْرُجُونَ

⁽١) ففي مقدمة مختصر المزني: «اختصرتُ هذا الكتابَ مِن عِلم محمد بن إدريس الشافعي – رحمه الله – ومِن معنى قولِه لِأُقَرِّبه على مَن أراده مع إعلامِيهِ نهيَهُ عن تقليده وتقليدِ غيره ليَنظر فيه لدينه ويَحتاط فيه لنفسه» اهـ. وهذا خطابٌ لمن اتصف بالحالة الأولى، أو إرشادٌ لمن دونه إلى ترجيح بعض النصوص على بعض.

⁽٢) الارتياض: المُرونة والدَّرَب.

عَنْ ذَلِكَ أَلْبَتَهَ، وَمَنْ خَرَجَ عَنْهُ كَمُفْرَدَاتِ الْمُزَنِيِّ وَآرَاءِ أَبِي ثَوْرٍ وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ وَابْنِ الْمُنْذِرِ لَا تُعَدُّ آرَاؤُهُ وُجُوهًا فِي الْمُذْهَبِ وَلَا مِنْهُ بَلْ هُوَ كَبَقِيَّةِ آرَاءِ الْمُخَالِفِينَ لِلْمَذْهَبِ» اهـ.

وفي الفتاوى الكبرى له في القضاء: «لَيْسَ لَمِنْ قَرَأَ كِتَابًا أَوْ كُتُبًا وَلَمْ يَتَأَهَّلُ لِلْإِفْتَاءِ أَنْ يُفْتِيَ الْعَامِّيِّ إِلَّا فِيهَا عَلِمَ مِنْ مَذْهَبِهِ عِلْمًا جَازِمًا لَا تَرَدُّدَ فِيهِ كَوُجُوبِ النَّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ وَنَقْضِهِ الْعَامِّيِّ إِلَّا فِيهَا عَلِمَ مِنْ مَذْهَبِهِ عِلْمًا جَازِمًا لَا تَرَدُّدَ فِيهِ كَوُجُوبِ النَّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ وَنَقْضِهِ بِلَمْسِ الذَّكْرِ أَوْ بِلَمْسِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا مِرْيَةَ فِيهِ بِخِلَافِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ فَإِنَّهُ لَا بِلْمُسِ الذَّكْرِ أَوْ بِلَمْسِ الْأَجْنَبِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا مِرْيَةَ فِيهِ بِخِلَافِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ فَإِنَّهُ لَا يُغْتِي فِيهَا نَعَمْ إِنْ نَقَلَ لَهُ الْخُكْمَ عَنْ مُفْتٍ آخَرَ غَيْرِهِ أَوْ عَنْ كِتَابٍ مَوْثُوقٍ بِهِ وَكَانَ النَّاقِلُ عَدْلًا جَازَ لِلْعَامِّيِّ اعْتِهَادُ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ حِينَئِذِ نَاقِلُ لَا مُفْتٍ.

وَلَيْسَ لِغَيْرِ أَهْلِ الْإِفْتَاءِ الْإِفْتَاءُ فِيهَا لَمْ يَجِدْهُ مَسْطُورًا وَإِنْ وَجَدَ لَهُ نَظِيرًا أَوْ نَظَائِرَ، وَالْشَبَحِّرُ فِي الْفِقْهِ: هُوَ الَّذِي أَحَاطَ بِأَصُولِ إِمَامِهِ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقِيسَ مَا لَمْ يَنُصَّ إِمَامُهُ عَلَيْهِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ وَهَذِهِ مَرْتَبَةٌ جَلِيلَةٌ لَا تُوجَدُ الْآنَ لِأَنَّهَا مَرْتَبَةً وَهَذِهِ مَرْتَبَةٌ جَلِيلَةٌ لَا تُوجَدُ الْآنَ لِأَنَّهَا مَرْتَبَةً أَصْحَابِ الْوُجُوهِ وَقَدْ انْقَطَعَتْ مِنْ أَرْبَعِيائَةِ سَنَةٍ » اها، ونقله في بغية المسترشدين (١).

⁽١) وفي التحفة في القضاء بعد بيان شروط المجتهد المطلق: «وَلَا يُشْتَرَطُ نِهَايَتُهُ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ بَلْ تَكْفِي الدَّرَجَةُ الْوُسْطَى فِي ذَلِكَ مَعَ الاِعْتِقَادِ الْجَازِمِ، وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ قَوَانِينَ عِلْمِ الْكَلَامِ الْمُدَوَّنَةِ الْآنَ.

قَالَ ابْنُ الْصَّلَاحِ: «وَهَذَا سَهْلٌ الْلَأَنَ لِتَدْوِينِ الْعُلُومِ وَضَبْطٍ قَوَانِينِهَا، وَاجْتِهَاعُ ذَلِكَ كُلِّهِ إِنَّهَا هُوَ شَرْطٌ لِلْمُجْتَهِدِ الْطُلْقِ الَّذِي يُفْتِي فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ، أَمَّا مُقَيَّدٌ لَا يَعْدُو مَذْهَبَ إِمَامٍ خَاصَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ لِلْمُجْتَهِدِ الطَّلْقِ فِي قَوَانِينِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ مَعَ اللَّجْتَهِدِ كَالُجْتَهِدِ مَعَ نُصُوصِ مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ إِمَامِهِ، وَلْيُرَاعِ فِيهَا مَا يُرَاعِيهِ الْمُطْلَقُ فِي قَوَانِينِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ مَعَ النَّصِّ». الشَّرْع ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمُ يَكُنْ لَهُ الْعُدُولُ عَنْ نَصِّ إمَامِهِ كَمَا لَا يَجُوزُ الإجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ».

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: «لَا يَخْلُو الْعَصْرُ عَنْ مُحْتَهِدٍ إِلَّا إِذَا تَدَاعَى الزَّمَانُ وَقَرُبَتْ السَّاعَةُ». وَأَمَّا قَوْلُ الْغَزَالِيِّ كَالْقَفَّالِ: «إِنَّ الْعَصْرَ خَلَا عَنْ المُجْتَهِدِ المُسْتَقِلِّ» فَالظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ مُجْتَهِدٌ قَائِمٌ بِالْقَضَاءِ لِرَغْبَةِ الْعُلَمَاءِ عَنْهُ وَكَيْفَ يُمْكِنُ الْقَضَاءُ عَلَى الْأَعْصَارِ بِخُلُوِّهَا عَنْهُ وَالْقَفَّالُ نَفْسُهُ كَانَ يَقُولُ لِسَائِلِهِ فِي مَسَائِلِ الصَّبْرَةِ: «تَسْأَلُنِي عَنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَمْ عَمًا عِنْدِي؟».

وَقَالَ هُوَ [أي الْقَفَّالُ] وَآخَرُونَ مِنْهُمْ تَلْمِيذُهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: «لَسْنَا مُقَلِّدِينَ لِلشَّافِعِيِّ بَلْ وَافَقَ رَأْيُنَا رَأْيَهُ». قَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ: «وَلَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ وَتِلْمِيذَهُ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ بَلَغَا رُتْبَةَ الإجْتِهَادِ».

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: "إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ وَالشَّيْرَاذِيُّ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي المُذْهَبِ» اهى وَوَافَقَهُ الشَّيْخَانِ فَأَقَامَا كَالْغَزَالِيِّ الْحَتِهَالَاتِ الْإِمَامِ وُجُوهًا، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَقَالَ فِي مَوْضِع مِنْ المُطْلَبِ: «الشَّيْخَانِ فَأَقَامَا كَالْغَزَالِيُّ السَّمِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ بَلْ وَلَا إِمَامُهُ».= «احْتِهَالَاتُ الْإِمَامِ لَا تُعَدُّ وُجُوهًا»، وَفِي مَوْضِعِ آخَرَ مِنْهُ: «الْغَزَالِيُّ لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ بَلْ وَلَا إِمَامُهُ».=

وفي الفتاوَى في القضاء أيضا أثناء كلام: «أَنَّ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرَهُمَا مِّنَ لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ كَالْغَزَالِيِّ وَإِمَامِهِ عَلَى نِزَاعٍ فِي ذَلِكَ إِنَّهَا هُمْ مُجْتَهِدُونَ فِي الْفَتْوَى لَا فِي اللهُ هَبِ اللهُ اللهُ

وفي فتاوى الرملي أثناء كلام: «أَمَّا المُتبَحِّرُ فِي المُذْهَبِ فَلَهُ رُتْبَةٌ الإِجْتِهَادِ المُقَيَّدِ كَمَا هُوَ شَأْنُ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ الَّذِينَ لَهُمْ أَهْلِيَّةُ التَّخْرِيجِ وَالتَّرْجِيجِ» اهـ.

«الْمُتَقَدِّمُونَ»، «الْمُتَأَخِّرُونَ»:

في «الحُقِّ الْوَاضِحِ الْمُقَرَّرِ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بِالنَّصِيبِ الْمُقَدَّرِ»: المُتَقَدِّمُونَ - وَهُمْ أَصْحَابُ الْأَوْبُهِ غَالِبًا (١) - ضُبِطُوا بِالزَّمَنِ، وَهُمْ مَنْ قَبْلَ الْأَرْبَعِ اِئَةِ. وَمَنْ عَدَاهُمْ يُسَمَّوْنَ

وَٱلَّذِي يَتَّجِهُ أَنَّ هَوُلَاءِ وَإِنْ ثَبَتَ لَمُمْ الإِجْتِهَادُ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّأَهُّلُ لَهُ مُطْلَقًا، أَوْ فِي بَعْضِ الْسَائِلِ ؛ إذْ الْأَصَحُّ جَوَازُ ثَجَزِّيه، أَمَّا حَقِيقَتُهُ بِالْفِعْلِ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ فَلَمْ يُحْفَظْ ذَلِكَ مِنْ قَرِيبِ عَصْرِ الشَّافِعِيِّ إِلَى الْآنَ كَيْفَ وَهُو مُتَوَقِّفٌ عَلَى تَأْسِيسٍ فَوَاعِدَ أُصُولِيَّةٍ وَحَدِيثِيَّةٍ وَغَيْرِهِمَا يُحْرَّجُ عَلَيْهَا اسْتِنْبَاطَاتُهُ وَتَفْرِيعَاتُهُ وَهَذَا التَّأْسِيسُ هُو الَّذِي أَعْجَزَ النَّاسَ عَنْ بُلُوغٍ حَقِيقَةٍ مَرْتَبَةِ الإِجْتِهَادِ المُطْلَقِ وَلَا يُغْنِي عَنْهُ بُلُوغُ الدَّرَجَةِ الْوُسُطَى فِيهَا سَبَقَ هُو اللَّذِي أَعْجَزَ النَّاسَ عَنْ بُلُوغٍ حَقِيقَةٍ مَرْتَبَةِ الإِجْتِهَادِ المُطْلَقِ وَلَا يُغْنِي عَنْهُ بُلُوغُ الدَّرَجَةِ الْوُسُطَى فِيهَا سَبَقَ هُو اللَّذِي أَعْجَزَ النَّاسَ عَنْ بُلُوغٍ حَقِيقَةٍ مَرْتَبَةِ الإِجْتِهَادِ المُطْلَقِ وَلا يُغْنِي عَنْهُ بُلُوغُ الدَّرَجَةِ الْوُسُطَى فِيهَا سَبَقَ فَوْلًا أَدْوَنَ أَصْحَابِنَا وَمَنْ بَعْدُهُمْ بَلَغَ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ مَرْتَبَةُ الإِجْتِهَادِ اللْشَبِيِّ فَضَلًا عَنْ الإِجْتِهَادِ المُطْلَقِ عَنْ الإِجْتِهَادِ المُطْلَقِ عَنْ الإَجْتِهَادِ اللَّسُلِي اللَّهُ عَنْ الإِجْتِهَادِ المُطْلَقِ» اهـ..

(۱) وجَّه إليَّ بعضُ إخوانِنا الحضارِمة – صاحبُ كتاب «تبصرة المحتاج بها خفي من مصطلح المنهاج» – سُؤالاً صورتُه: «سيدي الشيخ عبد البصير سليهان السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... طالبُ دعائكم طالبُ العلم عَرَفات عبد الرحمن المقدي الذي اختصر رسالتكم «تصوير المطلب في التعبير بالمذهب»: «أُحِبُ التواصلَ معكم في بعض المسائل المشكلة عليَّ منها: قولهم إن مرتبة أصحاب الوجوه قد انقطعت من نحو الأربعائة، «أصحاب الوجوه» هم: أصحاب الأربعائة، ومع هذا نجد جماعة يَصِلُ عددُهم إلى ٢٢ إمامًا الأربعائة، الإمام النووي في «تهذيب الأسهاء واللغات» من أصحاب الوجوه، مع أنهم موجودون بعد الأربعائة، بل بعضُهم تجاوز نصف القرن الخامس مثل أبي عاصم العَبَّادِي [٥٧٥–٤٥٨ هـ]، والقاضي حسن [...-٤٧١ هـ]، كيف نَجْمع بين حسن [...-٤٢١ هـ] والإيلاقي [٣٦٩–٤٦٥ هـ] وأبي خَلفِ الطَّبَري [...-٤٧٠ هـ]، كيف نَجْمع بين هذا؟ وكيف نُفَسِّر اختلافَهم في تصنيف الغزالي [٥٥٠ – ٥٠٥ هـ] وإمامِه [٢١٩ ك ٤٧٨ هـ] منهم، وهما من أهل الخمسائة؟ فأَجَبْتُ عليه بها نصه: «عزيزي الشيخ عَرَفات عبد الرحمن المقدي وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته... إن «أصحاب الوجوه» هم الذين أحَاطُوا بِأُصُولِ إمَامِهم فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبُوابِ الْفِقْهِ وكَانتْ هُمُ أَهْلِيَّةُ التَّخْرِيج وَالتَّرْجِيح وَاتَّسَمُوا بصفات المجتهِد المَقيَّد وهي كونُه عالما بالفقه وأصولِه وأدلة =

بِالْمَتَأَخِّرِينَ، وَلَا يُسَمَّوْنَ بِالْمَتَقَدِّمِينَ، وَمِنْ ثَمَّ اعْتَرَضُوا قَوْلَ الْمِنْهَاجِ: «وَأَفْتَى الْمُتَأَخِّرُونَ» بِأَنَّ مِنْهُمْ [أي المُفْتِين] ابْنَ سُرَاقَةَ (١) وَهُوَ قَبْلَ الْأَرْبَعِيائَةِ، لَا سِيَّا وَهُوَ قَدْ نَقَلَهُ عَنْ مَشَايِخِهِ.

وَيُوَجَّهُ هَذَا الإصْطِلَاحُ بِأَنَّ بَقِيَّةَ أَهْلِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ مِنْ جُمْلَتِهِمْ (٢) السَّلَفُ المُشْهُودُ لَمُّمْ عَلَى لِسَانِهِ عَضِّةٍ بِأَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ فَلَيًا عُدُّوا مِنْ السَّلَفِ، وَقَرُبُوا مِنْ عَصْرِ المُجْتَهِدِينَ، وَكَانَتْ مَلَكَةُ الإَجْتِهَادِ فِيهِمْ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِمْ خُصُّوا - تمْيِيزًا لَمُهُمْ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ - بِاسْمِ المُتَقَدِّمِينَ، فَاحْفَظْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ اهد.

الأحكام تفصيلا بصيرا بمسالك الأقيسة والمعاني تامَّ الارتياض في التخريخ والاستنباط قيَّا بإلحاق ما ليس منصوصا عليه لإمامه بأصوله كما في المجموع وفتاوى ابن الصلاح وغيرهما ؛ فضبطُهم بِالزَّمَنِ بأنَّهُمْ مَنْ قَبْلَ الْأَرْبَعِيائَةِ تقريبيٌ ؛ ولذا عَدَّ الإمام ابْنُ الصَّلَاحِ الْغَزَالِيَّ وإِمَامَه منهم وأَقَامَ الشَّيْخَانِ وغيرُهما احْتَىالَاتِ الْإِمَامِ وُجُوهًا كما في التحفة في القضاء ؛ ويدل عليه أيضا تصريحُ الإمام النووي في «التهذيب» بأن مِن أصحاب الوجوه أبا عاصم العَبَّادِي والقاضيَ حُسينا والإيلاقي وأبا خَلَف الطَّبَري وغيرَهم.

ومعنى «مَنْ قَبْلَ الْأَرْبَعِ إِنَّةِ»: مَن وُجدَ قَبْلَ انْصِرَامِ الْأَرْبَعِ إِنَّةٍ وَإِن عاش إلى الخمسانة ؛ لا الموجودون فقط قبْلَ بداية الْأَرْبَعِ إِنَّةٍ ولا المنقرضون قبل الخمسانة ؛ يدل عليه قول ابن حجر في «الحُقِّ الْوَاضِح المُقرَّر في حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بِالنَّصِيبِ المُقَدَّر» «إِنَّ ابْنَ سُرَاقَةَ قَبْلَ الْأَرْبَعِ إِنَّةٍ» مع أنه تُوفي في حدود سنة عشر وأربع ائة كما في طبقات الكبرى ونحوه في طبقات ابن قاضي شهبة، فأراد بقوله: «قَبْلَ الْأَرْبَعِ إِنَّةٍ» قَبْلَ انْصِرَامِ الْأَرْبَعِ إِنَّةٍ. وقالَ الإمام ابن حجر في «الحُقِّ الْوَاضِحِ المُقرَّر في حُكْم الْوصِيَّةِ بِالنَّصِيبِ المُقدَّر» بأن «المُتقدِّمينَ ضُبِطُوا بِالزَّمَنِ بأنهُمْ مَنْ قَبْلَ الْأَرْبَعِ إِنَّةٍ وَهُمْ أَصْحَابُ الْأَوْجُهِ غَالِبًا» اهد. فقوله: «غالِبًا» قد يُومِئ إلى ما ذكرنَاه. ولمَرَدُ اختلافِهم في الْغَزَالِيَّ وإِمَامِه هل هما مِن أصحاب الوجوه إلى توفُّر الشروط السابقة فيهما.

وأما قول ابن حجر [ت: ٩٧٤] في قُرَّةِ الْعَيْن: «المُجْتَهِدُ المُطْلَق قَدْ انْقَطَعَ مِنْ مُنْذُ نَحْوِ سَبْعِ انَةِ سَنَةٍ» اهـ فمعناه أنه مضى على انقطاعه نَحْوُ سَبْعِ انَةِ سَنَةٍ ؛ فإنه من أهل القرن العاشر، وهو موافِقٌ لِما قاله ابْنُ الصَّلَاحِ معناه أنه مضى على انقطاعه نَحْوُ سَبْعِ انَّةِ مَنْ مُنْذُ نَحْوِ ثلاثِ القرن العاشر، وهو موافِقٌ لِما قاله ابْنُ الصَّلَاحِ معناه أنه من أهل القرن السابع، كما أشار إليه الشيخ النبهاني في «السهام الصائبة لأصحاب الدعاوي الكاذبة».

(۱) محمد بن يحيى بن سُرَاقَة أبو الحسن العامري البصري الفقيه الفرضي المحدث صاحب التصانيف في الفقه والفرائض والشهادات وأسهاء الضعفاء والمتروكين أقام بآمد مدة، وكان حيا سنة أربعهائة وأراه توفي في حدود سنة عشر وأربعهائة» اهم طبقات الكبرى ونحوه في طبقات ابن قاضي شهبة. فأراد بقوله: «قَبْلَ الْوَرْبَعِهائَةِ» قَبْلَ انْصِرَامِ الْأَرْبَعِهائَةِ كها مر أنفا.

(٢) قوله: «مِنْ جُمْلَتِهِمْ» هَكَذا في النِّسخ أي حال كونهم من جملة أهل الأربعمائة، فقوله: «السَّلَفُ» خبرُ «أن»، والأظهر أن يقال: «مِنْ جُمْلَةِ السَّلَفِ» فهو خبرها.

وفي التحفة في باب الفرائض - عند قول المنهاج: «وَ أَفْتَى الْمُتَأَخِّرُونَ»: «مِنْ الْأَصْحَابِ، وَفِي الرَّوْضَةِ أَنَّهُ الْأَصَحِّ أَوْ الصَّحِيحُ عِنْدَ مُحُقِّقِي الْأَصْحَابِ مِنْهُمْ ابْنُ سُرَاقَةَ مِنْ كَبَارِ أَصْحَابِ، وَفِي الرَّوْضَةِ أَنَّهُ الْأَصَحِبُ الْحُاوِي وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْمَتَولِّي وَآخَرُونَ، وَبِهِ - كَبَارِ أَصْحَابِنَا وَمُتَقَدِّمِيهِمْ، ثُمَّ صَاحِبُ الْحُاوِي وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْمَتَولِّي وَآخَرُونَ، وَبِهِ - كَقَوْلِ ابْنِ سُرَاقَةَ: «هُو قَوْلُ عَامَّةِ شُيُوخِنَا» - اعْتُرض تَخْصِيصُهُ بِالْمَتَّخِرِينَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ أَرَادَ أَكْثَرَهُمْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي الرَّوْضَةِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ كَثِيرِينَ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ ؟ وَمِنْ هَذَا أَرَادَ أَكْثَرَهُمْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي الرَّوْضَةِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ كَثِيرِينَ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ ؟ وَمِنْ هَذَا أَنَّ «الْمُتَأَخِرِينَ» فِي كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَنَحْوِهِمَا: كُلُّ مَنْ كَانَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ إِنَّةِ، وَأَمَّا الْآنَ وَقَبْلُهُ فَهُمْ مَنْ بَعْدَ الشَّيْخَيْنِ اللهَاية.

«الإَجْتِهَاد الْمُطْلَق»، «الإَجْتِهَاد الْمَذْهَبِيّ»، «الإِجْتِهَاد النِّسْبِيّ»:

قال الشرواني في باب القضاء: «الإجْتِهَاد المُذْهَبِيّ: الإجْتِهَاد فِي المُذْهَبِ، والإجْتِهَاد اللّ النّسْبِيّ: الإجْتِهَاد فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ، والإجْتِهَاد المُطْلَق: الإجْتِهَاد فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ، اهـ.

ف «الإَجْتِهَاد اللَّذْهَبِيّ»: صفةُ «مُجْتَهِدُو اللَّذْهَبِ» الذين هم أصحاب الوجوهِ المُجْتَهِدُون في مذهب إمامهم اجْتِهَادًا مقَيَّدًا كما سبق، و «الإَجْتِهَاد اللَّطْلَق»: صفةُ «المُجْتَهِد المُطلَق» المُستقلِّ بالإَجْتِهَاد فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الفقه كالشافعي، و «الإَجْتِهَاد النِّسْبِيّ»: صفةُ «المُجْتَهِد النِّسْبِيّ» المستقلِّ بالإَجْتِهَاد فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ كالمزني.

أَصْنَافُ الْمُفْتِين، وَمَرَاتِبُ الْعُلَمَاء:

وفي المجموع: «والمفتون قسمان مستقلٌ وغيرُه فالمستقل هو المجتهد المطلق المستقل لأنه

⁽١) يُؤخَذ منه أن «الْمُتَقَدِّمِينَ» الْآنَ وَقَبْلَهُ: كلُّ مَنْ قَبلَ الإمام النووي فلا يكون مَنْ بين الشَّيْخَيْنِ واسطة بين «الْمُتَقَدِّمِينَ» و«الْمُتَأَخِّرِينَ». قال صاحبُ سُلم المتعلم: «وُلد الإمام النووي - رحمه الله تعالى- بعد وفاة الإمام الرافعي بسبع سنين لأنه وُلد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستهائة»، وقال: «توفي الإمام الرافعي- رحمه الله تعالى- أواخرَ سنة ثلاثٍ، أو أوائلَ سنة أربع وعشرين وستهائة» اهـ.

وقال الشيخ عثمان زين محقق «سُلم المتعلم»: «وجدتُ العلامة الرئيس – رحمه الله – قال: «إذا أُطلِق السلفُ فالمراد بهم القرون الثلاثة: الصحابة فالتابعون فأتباعهم، وأما المتقدمون فاصطلاح الشافعية في ذلك أن ما كان قبل الأربعائة فهم المتقدمون، ومن جاء بعدهم فهم المتأخرون، قال: ثم عَرضَ اصطلاح آخر: أن ما بعد الرافعي والنووي هم المتأخرون ومن قبلهم متقدمون ثم عرض اصطلاحٌ آخر: أن ما بعد شيخ الإسلام وابن حجر ومحمد الرملي والخطيب متأخرون وما قبلهم متقدمون» اهـ.

يستقل بالأدلة بغير تقليد وتقيدٍ بمذهب أحد، والقسم الثاني: المفتي الذي ليس بمستقل، وللمفتى المنتسِب أربعة أحوال:

أحدها: أن لا يكون مقلِّدا لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لاتِّصافِه بصفة المستقل وإنها ينسب إليه لسلوكه طريقَه في الاجتهاد.

الحالة الثانية: أن يكون مجتهدا مقيَّدا في مذهب إمامه مستقلا بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه، ثم قد يستقل المقيَّدُ في مسألةٍ أو بابِ خاصِّ.

الحالة الثالثة: أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيهُ النفس حافظٌ مذهبَ إمامه عارفٌ بأدلته قائمٌ بتقريرها يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجح لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب أو الارتياض في الاستنباط أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم: وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة.

الحالة الرابعة: أن يقوم (١) بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعفٌ في تقرير أدلته وتحرير أقيِسته فهذا يعتمد نقلَه وفتواه به فيها يحكيه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه وتفريع المجتهدين في مذهبه وما لا يجده منقولا إن وجد في المنقول معناه بحيث يُدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهها جاز إلحاقُه به والفتوى به، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابطٍ ممهَّدٍ في المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه، ومثل هذا يقع نادرا في حق المذكور إذ يبعد كها قال إمام الحرمين أن تقع مسألةٌ لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجةٌ تحت ضابطٍ.

هذه أصناف المفتين وهي خمسةٌ وكل صنفٍ منها يُشترَط فيه حفظُ المذهب وفقهُ النفس فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد باء بأمر عظيم»اهـ بحذف.

وفي مطلب الأَيقاظ: مراتبُ العلماء سِتُّ، الأول: مجتهدٌ مستقِلٌ كالأربعة وأضرابِهم، والثاني: مطلَقٌ منتسِبٌ كالمزَني، والثالث: أصحابُ الوجوه كالقفال وأبي حامد، والرابع:

⁽١) قوله: أن يقوم...» وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في شيء» اهـ قاله سم» اهـ بناني على شرح الجمع.

مجتهد الفتوى (١) كالرافعي والنووي، والخامس: نُظَّارٌ في ترجيح ما اختلف فيه الشيخان كالإِسنوي وأضرابه، والسادس: حَمَلةُ فقهٍ ومَراتبُهم مختلفةٌ فالأعلون (٢) يَلتحِقون بأهل المرتبة الخامسة، وقد نصوا على أن المراتب الأربع الأُول يجوز تقليدهم، وأما الأخيرتان فالإجماع الفِعْلي من زمنهم إلى الآن على الأخذ بقولهم وترجيحاتهم في المنقول حسَبَ المعروف في كتبهم» اها ونقله في الفوائد المكية.

«أَصْعَابِ الْحَدِيثِ»، «أَصْعَابِ الرَّأْيِ»:

في زوائد الروضة في الوقف: «المراد بأصحاب الحديث: الفقهاء الشافعية وبأصحاب الرَّأْي: الفقهاءُ الحنفية هذا عرف أهل خراسان» اهـ.

وفي تهذيب الأسهاء في ترجمة الشافعي: «غَلَبَ في عُرْف العلماء المتقدمين والفقهاء الخراسانيين على مُتَبِعي مذهبه لقبُ «أَصْحَابِ الْحَدِيث» في القديم والحديث» اهـ.

(١) وهو مجتهد الترجيح أيضا؛ قال القليوبي في كتاب السير: «فَإِنْ قَدَرَ [الْمُجْتَهِدُ] عَلَى التَّرْجِيحِ دُونَ الإسْتِنْبَاطِ فَهُوَ مُجْتَهِدُ الْفَتْوَى، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الاِسْتِنْبَاطِ مِنْ قَوَاعِدِ إمَامِهِ وَضَوَابِطِهِ فَهُوَ مُجْتَهِدُ الْمُذْهَبِ، أَوْ عَلَى الاِسْتِنْبَاطِ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ، وَهَذَا قَدْ انْقَطَعَ مِنْ نَحْوِ الثَّلَاثِهِائَةِ لِغَلَبَةِ الْبُلَادَةِ عَلَى النَّاسِ»اهـ.

وفي الجمع وشرحه: «(وَدُونَهُ) أَيْ دُونَ المُجْتَهِدِ المُتَقَدِّمِ وَهُوَ المُجْتَهِدُ المُطْلَقُ (مُجُتَّهِدُ المُذْهَبِ وَهُوَ المُتَمَكِّنُ مِنْ تَخْرِيجِ الْوُجُوهِ) الَّتِي يُبْدِيهَا (عَلَى نُصُوصِ إمَامِهِ) فِي المُسَائِلِ. (وَدُونَهُ) أَيْ دُونَ مُجْتَهِدِ المُذْهَبِ (مُجْتَهِدُ الْفُتْيَا وَهُوَ الْمُبَحِّرُ) فِي مَذْهَبِ إمَامِهِ (المُتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ) لَهُ (عَلَى آخَرَ) أَطْلَقَهُمَا» اهـ.

قوله: «المُتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ) لَهُ عَلَى آخَرَ» أي أو وجه للأصحاب على آخر، وأورد أن مُجْتَهِد الْفُتْيَا قد يَستنبط من نصوص الإمام بل ومن الأدلة على قواعد الإمام كها هو معلومٌ من تتبع أحوال مَن عدُّوهم من مُجْتَهِدِي الْفُتْيَا كالنووي بل قد يقع ذلك لمن هو دون مُجْتَهِد الْفُتْيَا كها يُعلم من أحوال المتأخرين، ويجاب بأن الاجتهاد المذهبي قد يتجزأ فربها يحصل لمن هو دون مُجْتَهِد الْفُتْيَا في بعض المسائل» اهـ بناني.

(٢) ولعل منهم الشيخين ابن حجر والرملي، وفي حاشية الباجوري - رحمه الله تعالى -: «مُجتَهِدُ الْفَتْوَى: مَن يقدر على الترجيح في الأقوال كالرافعي والنووي لا كالرملي وابن حجر فإنهما لم يبلغا مرتبة الترجيح بل هما مقلدان فقط، وقال بعضهم: بل لهما ترجيح في بعض المسائل، بل وللشبر املسي أيضا» اهم، فهما على الأول: من النُظَّار في ترجيح ما اختلف فيه الشيخان.

وفي شرح مختصر الروضة [في أصول الفقه الحنبلي] (١): «وَاعْلَمْ أَنَّ أَصْحَابَ الرَّأْيِ بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ: هُمْ كُلُّ مَنْ تَصَرَّفَ فِي الْأَحْكَامِ بِالرَّأْيِ، فَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ المُجْتَهِدِينَ لَا يَسْتَغْنِي فِي اجْتِهَادِهِ عَنْ نَظَرٍ وَرَأْيٍ، وَلَوْ بِتَحْقِيقِ المُنَاطِ وَتَنْقِيحِهِ اللَّذِي لَا نِزَاعَ فِي صِحَّتِهِ.

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْعَلَمِيَّةِ: فَهُوَ فِي عُرْفِ السَّلَفِ عَلَمٌ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهُمْ أَهْلُ الْكُوفَةِ، أَهُ وَخِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا سُمِّي هَؤُلَاءِ أَهْلَ الرَّأْيِ لِأَنَّهُمْ تَرَكُوا كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ إِلَى الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ ؛ إِمَّا لِعَدَم بُلُوغِهِمْ إِيَّاهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ عَلَى خِلَافِ الْكِتَابِ، أَوْ لِكَوْنِهِ رِوَايَةَ غَيْرِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ ؛ إِمَّا لِعَدَم بُلُوغِهِمْ إِيَّاهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ حَبَرَ وَاحِدٍ فِيهَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى، أَوْ لِكَوْنِهِ وَارِدًا فِي فَيْهِ، أَوْ قَدْ أَنْكَرَهُ رَاوِي الْأَصْلِ، أَوْ لِكَوْنِهِ خَبَرَ وَاحِدٍ فِيهَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى، أَوْ لِكَوْنِهِ وَارِدًا فِي الْخُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ عَلَى أَصْلِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَبِمُقْتَضَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ لَزِمَهُمْ تَرْكُ الْعَمَلِ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ حَتَّى خَرَّجَ أَحْدُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِيهَا ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ فِي «جَامِعِهِ» نَحْوَ مِائَةٍ أَوْ خُسِمِائَةِ كَثَى حَتَّى صَنَّفَ كِتَابًا فِي كَثِيرَةٍ حَتَّى صَنَّفَ كِتَابًا فِي حَلَيْهِ صَحَاحٍ خَالَفَهَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَكَثُر عَلَيْهِ الطَّعْنُ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلْفِ حَتَّى مَنَّةً إَنْ حَيْمَةً مَا اللَّهُ مِنْ النَّيْسِ عَلَيْهِ حَتَّى مَنَّفَ كِتَابًا فِي وَلَا تَطِيبُ النَّهُ سُ بِذِكْرِهِ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَكَثُرَ عَلَيْهِ الطَّعْنُ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلْفِ حَتَّى بَلَعُوا فِيهِ مَبْلَعًا وَلَا عَلْمَ اللَّهُ إِلَا عِصْمَتَهُ مِا قَالُوهُ، وَتَنْزِيهَهُ عَمَّا إِلَيْهِ نَسَبُوهُ الْهِ اللسَّلِي فَلَا النَّهُ مُ اللَّهُ أَي اللَّهُ إِلَا عِصْمَتَهُ مِا قَالُوهُ ، وَتَنْزِيهَهُ عَمَّا إِلَيْهِ نَسَبُوهُ الْعَلْمِ اللَّهُ إِلَا عَلْمَ مَا قَالُوهُ ، وَتَنْزِيهَهُ عَمَّا إِلَيْهِ نَسَبُوهُ اللْعَلْمُ اللَّهُ الْمَالِمُ الللَّهُ إِلَى الللَّهُ إِلَى الللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى الللَّهُ إِلَهُ الْمُؤْلُولُ اللْعَلَى الللَّهُ إِلَيْهِ مَتَى اللَّهُ الْمُعُلُومُ الْمُؤْلُهُ الْعَلَى الللَّهُ إِلَى الللَّهُ إِلَى الللَّهُ إِلَى الللْهُ إِلْهُ الْمُؤْلُولُومُ الْمُؤْلُومُ الْمُؤْلُومُ الْمِنْ اللْهُ الْمُ الْمُؤْلُومُ الْمَالِمُ اللَّهُ اللْعَلَى الللَّهُ الْمَالِمُ

وقد استنكر هذا اللقب بعضُ الحنفية ؛ قال القاري في مرقاة المفاتيح: "وسمى الشافعيةُ الحنفيةَ أصحابَ الرأي على ظنِّ أنهم ما يعملون بالحديث بل ولا يعلمون الرواية والتحديث لا في القديم ولا في الحديث» اهـ.

ولا داعِيَ إلى الاستنكار فقد ورد ذلك عن السلف ففي تاريخ الإسلام للذهبي: «إبراهيم بن أبي داوود البُرُلُسي: «سمعتُ ابنَ مَعِينٍ يقول: «ما رأيتُ في أصحاب الرأي أثبتَ في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصحَّ روايةً من أبي يوسف» اهـ. ومثله في النجوم الزاهرة.

⁽١) لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطُوفي الصرصري ثم البغدادي الفقيه الأصولي المتفنن ولد سنة بضع وسبعين وسبعائة وكان مع ذلك كلَّه شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة، توفي في شهر رجب سنة عشر وسبع مئة كما في ذيل طبقات الحنابلة والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة وأعيان العصر وأعوان النصر والعِبر في خبر من غبر.

وفي أصول البزدوي [فَخْرِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْحُسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخُسَيْنِ الْبَزْدَوِيَ]:

(وَأَصْحَابُنَا هُمْ السَّابِقُونَ فِي هَذَا الْبَابِ [الفقه] وَهُمْ الرُّبْةُ الْعُلْيَا وَالدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ وَهُمْ الرَّبَانِيُّونَ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمُلَازَمَةِ الْقُدْوَةِ وَهُمْ أَصْحَابُ الْخُدِيثِ وَاللَّمَٰ لِلْفِقْهِ وَالْمَعَانِي فَقَدْ سَلَّمَ لَمُمْ الْعُلَيَاءُ حَتَّى سَمَّوْهُمْ أَصْحَابَ الرَّأْيِ وَالرَّأْيُ اسْمٌ لِلْفِقْهِ وَاللَّغَيِي أَمَّا المُعَانِي فَقَدْ سَلَّمَ لَمُم الْعُلَيَاءُ حَتَّى سَمَّوْهُمْ أَصْحَابَ الرَّأْيِ وَالرَّأْيُ اسْمٌ لِلْفِقْهِ اللَّهِ وَعَمِلُوا بِالمُّرَاسِيلِ مَسَّكًا بِالسُّنَةِ وَالْحَدِيثِ وَرَأُوا الْعَمَلَ بِهِ مَعَ الْإِرْسَالِ أَوْلَى مِنْ السُّنَةِ وَعَمِلَ بِالْفَرْعِ بِتَعْطِيلِ الْأَصْلِ (١) وَقَدَّمُوا الرَّأْيِ، وَمَنْ رَدَّ المُرَاسِيلَ فَقَدْ رَدَّ كَثِيرًا مِنْ السُّنَةِ وَعَمِلَ بِالْفَرْعِ بِتَعْطِيلِ الْأَصْلِ (١) وَقَدَّمُوا الرَّأْيِ، وَمَنْ رَدَّ المُرَاسِيلَ فَقَدْ رَدَّ كَثِيرًا مِنْ السُّنَةِ وَعَمِلَ بِالْفَرْعِ بِتَعْطِيلِ الْأَصْلِ (١) وَقَدَّمُوا لِوَالَّا أَيْ، وَمَنْ رَدَّ المُرَاسِيلَ فَقَدْ رَدَّ كَثِيرًا مِنْ السُّنَةِ وَعَمِلَ بِالْفَرْعِ بِتَعْطِيلِ الْأَصْلِ (١) وَقَدَّمُوا فَوْلَ الصَّحَابِي عَلَى الْقِيَاسِ وَقَالَ مُحَمَّدُ حَرَجِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَلا يَسْتَقِيمُ الرَّأْيُ إِلَا يَالَعُنِي وَلا يَسْتَقِيمُ الرَّأْيُ إِلَا بِالْمُؤْتِي وَلا يَسْتَقِيمُ الرَّأُيُ إِلَا بِالْمَالِ أَيْ وَلا يَسْتَقِيمُ الرَّأْيُ إِلَا لَا الْعَرْدِيثُ اللَّالَ أَيْ وَلا يَسْتَقِيمُ الرَّأُي إِلَا الْعَلِي الْمُهُ الْعَلَابِ الْمُؤْمِ الْمَالِي أَوْلَ المُقْتِقِيمُ الْمَالِي الْوَلْمِ الْمَالِي أَوْلِ السَّالِ أَيْ إِلَا الْمَالِ الْوَلْمِ الْمَلْمِ الْمُعْلِي الْمُسْلِ الْمُلْولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُلِيلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَدَّ الْمُؤْمِ الْمُقَالِقِي الْمُعْلِي الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمِلْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُلِولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ

وقال ابن حجر في الخيرات الحسان: «يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم أصحاب الرأي أن مرادهم بذلك تنقيصهم ولا نسبتُهم إلى أنهم يقدِّمون رأيهم على سنة رسول الله على قول أصحابه لأنهم بُرَآءُ من ذلك» اهـ.

وقال بعض الباحثين: «وأما ما وقع في كلام إبراهيم النَّخَعِي وبعضِ أهل طبقته من القول بأن أهل الرأي أعداءُ السُّنن فبمعنى الرأي المخالِف للسنة المتوارثة في المعتقد يَعنون به الخوارجَ والقدرية والمشبِّهة ونحوَهم من أهل البدع لا بمعنى الاجتهاد في فروع الأحكام ؟ وحملُه على خلاف ذلك تحريفٌ للكلم عن مواضعه فكيف والنخعي نفسه وابن المسيب نفسه من أهل القول بالرأي في الفروع» اهـ.

وهو كذلك ومنه ما روى الخطيبُ البغدادي في «الفقيه والمتفقه» بسنده عن عمر بن الخطاب قال: «إياكم وأصحابَ الرأي، فإنهم أعداءُ السنن، أَعْيَتْهم الأحاديثُ أن يحفظوها، فقالوا بالرأي، فضلُّوا وأضلوا» اهـ.

«السَّلَف»، «الْخُلَف»:

قال الشرقاوي في حاشية شرح التحرير: «السَّلَفُ: الصَّحَابَةُ، وَالْخَلَفُ: مَنْ عَدَاهُمْ

⁽١) أَيْ مُتَلَبِّسًا بِهِ يَعْنِي عَمِلَ بِالْقِيَاسِ مُعَطِّلًا لِلْأَصْلِ وَهُوَ الْحَدِيثُ اهـ كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري المتوفي • ٧٣هـ.

مِنْ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ » اه ونحوه في البُجيرمي على الخطيب عند قوله في الجمعة: «لاِتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ» وزاد: «أَوْ السَّلَفُ: المُتَقَدِّمُونَ » اه.

وفي إلجام العوام للإمام الغزالي أن السَّلَف: الصَّحَابَةُ والتَّابِعونَ.

«الأَشَاعِرَة»، «الأَشْعَرِيَّة»:

في جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: «الفرق بين «الأَشَاعِرَة»، و «الأَشْعَرِيَة»: أن «الأَشْعَرِيَة»: أن «الأَشْعَرِيَة»: في مقابلة الماتريدية، وهم الذين تَبِعُوا أبا الحسن الأشعري. و «الأَشَاعِرَة»: في مقابلة الحكماء فالمرادُ مقابلة المعتزلة، شاملةٌ للماتريدية والأشعرية. و «الأَشَاعِرَة» إذا وقعت في مقابلة الحكماء فالمرادُ بها جميعُ المتكلمين» اه.

نعم وَجدْنا في كلام المتكلمين والفقهاء إطلاقَ «الأَشَاعِرَة» أيضًا في مقابلة الماتريدية.

«الرَّبيعُ»:

في تهذيب الأسماء واللغات: «واعلم أن الربيع حيث أطلق في كتب المذهب المراد به المُرادي، وإذا أرادوا الجِيزِي قيدوه بالجيزي» اهـ.

وذكره الإسنوي أيضا في طبقاته، وقال: إن المُرادي راوي الأم وغيره من كتب الشافعي – رضى الله تعالى عنه – اهـ.

«شِهابُ الدِّين»، «شَمْسُ الدِّين»:

في البجيرمي على الخطيب: اشْتهرَ تَلْقِيبُ كُلِّ مَنْ تَسَمَّى بِأَحْمَدَ بِشِهَابِ الدِّينِ، وَمَنْ تَسَمَّى مُحَمَّدًا بِشَمْسِ الدِّينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ» اهـ.

وفي الباجوري: «قد اشتهر عند المؤرخين تلقيبُ من اسمه أحمد بالشهاب، وتلقيبُ من اسمه محمد بالشمس، ولذلك يقولون للشيخ الرملي الكبير [والد صاحب النهاية]: «الشمس» لأن اسمه أحمد، وللشيخ الرملي الصغير [صاحب النهاية]: «الشمس» لأن اسمه محمد» اهـ.

«الشَّمس»، «الشِّهاب»، «الجلاك» ونحوها:

قولهم: «الشمس» و«الشهاب» و«الجلال» في نحو «شَمْس الدِّين» و«شِهاب الدِّين» و «شِهاب الدِّين» و «جلال الدِّين» من أعلام الناس، وقولهم: «التحفة» و «النهاية» و «المغني» في نحو «تحفة المحتاج» و «نهاية المحتاج» و «مغني المحتاج» من أسماء الكُتب فيه تسامُحٌ حيث أدخلوا «أل» على العَلم، وجعلوا المضاف مجرَّدا ؛ قال الجَمل وحُسين الرشيدي في حاشيتها على فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد: قولهم: «ابن العماد» في «عماد الدين» فيه مسامحةٌ من حيث إدخال «أل» على العلم» اهـ.

والأقرب عندي أن ذلك من باب تقدير الأعلام أوَّلاً مُنكَّرةً لكثرة الاشتراك فيها ثم تعريفِها بإدخال «أل» عليها كصنيع النحاة في نحو قولهم: «الزَّيْدان» حيث كان من شرط المثنَّى كونه نكرةً ؛ قال الصبان: «الرابع [من شروط المثنَّى] التنكير فلا يُثنَّى العَلمُ باقياً على علميته بل ينكَّر ثم يُثنى مقروناً بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العكمية فيقال: «جاء الزيدان» و «يا زيدان» مثلاً ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفُلان وفُلانة لأنها لا تَقبل التنكير» اهونحوه في همع الهوامع والتصريح وغيره (۱).

وفي الخُضْري: «فائدة: شروط التثنية عند الجمهور ثبانيةٌ مجموعةٌ في قوله: شَرْطُ المُثنَّ عِي أَنْ يَكُ وَنَ مُعْرَبَ اللَّهِ وَمُفْ رَدًا مُنكَّ رَاّ مَا رُكَّبَ ا مُوافِقً أَ فِي اللَّفُ ظِ والمَعْنَى، لَــهُ مُمَاثِلًا لَمْ يُغْسِن عَنْهُ هُ غَــيْرُهُ

فقوله: «لَهُ مُمَاثِلٌ» أي فلا يثني ما ليس له مماثلٌ أو ثانٍ في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليبٌ.

⁽۱) عبارة همع الهوامع: «الرابع التنكير فلا يثنى العَلم ولا يُجمع باقيا على علميته بل إذا أريد تثنيته وجمعه قُدر تنكيره وكذا لا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة ولا تجمع لأنها لا تقبل التنكير، والأجود إذا ثني العلم أو جُمع أن يُحلى بالألف واللام عوضا عها سُلب من تعريف العلمية، ومقابل الأجود ما حكاه في «البديع» أن منهم من لا يُدخِلها عليه ويُبقيه على حاله فيقول: «زيدان» و«زيدون»، قال أبو حيان: وهذا القول الثاني غريبٌ جدا لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب ويستثنى نحو جُمَادَيَين اسمَى الشهر وعهايتين اسمى جبلين وأذرعات وعرفات فإن التثنية والجمع فيها لم تَسلبه العلمية ولذا لم تُدخَل عليها الألفُ واللام ولم تُضفْ» اهـ.

وقال الخضري: «ولا يثنى العلم إلا بعد تنكيره بأن يُرادَ به أيُّ واحدٍ مسمًّى به، ثم بُعوضَ عن العلمية بأل، أو النداء لأنه يدل على التشخُّص، والتثنية على الشيوعِ والتعددِ فيتنافيان» اهـ.

«شُيْخ الإِسْلاَم»:

في "المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل" لعبد القادر بن بدران الدمشقي: "من اصطلاح الفقهاء التسمية بشيخ الإسلام، وكان العُرف فيها سلف أن هذا اللفظ يُطلَق على من تَصدَّرَ للإفتاء وحَلِّ المشكلات فيها شَجَر بين الناس من النزاع والخصام من الفقهاء العظام والفضلاء الفخام كصاحب "المغني"،" اهـ.

وقال الْخَفَاجِيّ في حاشية تفسير البيضاوي عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ الّذِينَ عَامَنُواْ قَالُوْاْ عَامَنُا ﴾ [البقرة: ١٤]: كان في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - يُطلَق «شَيْخ الإِسْلاَم» على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وهما الشيخان قال السخاوي في كتاب «الجواهر في مناقب العلامة ابن حجر»: ««شَيْخ الإِسْلاَم» أطلقه السلفُ على المتبع لكتاب الله وسنة رسوله على مع التبحر في العلوم من المعقول والمنقول، وربها وُصف به من بلغ درجة الولاية، وقد يوصف به من طال عمره في الإسلام فدخل في عِداد: «مَن شاب في الإسلام كانت له نورًا»، ولم تكن هذه اللفظة مشهورة بين القدماء بعد الشيخين الصِّدِيق والفاروق عمر رضي الله عنها - فإنه ورد وصفُهما بذلك، ثم اشتهر به جماعةٌ من علماء السلف حتى ابتذلت على رأس المائة الثامنة فوُصِف بها من لا يُحصَى، وصارت لَقَبا لمن وُلِّ القضاءَ الأكبر، ولو عَرِيَ عن العلم والسِّن إنا لله وإنا إليه راجون» اهى قلتُ: «ثم صارت الآن لقبا لمن تَولَل منصبَ الفتوى، وإن عَرِيَ عن لباس الدين والتقوى» اهـ كلام الْخَفَاجِيّ.

«قَاضِي الْقُضَاة»، «أَقْضَى الْقُضَاة»:

قال ابن عَلاَّن في فتح الفَتَّاح في شرح الإِيضاح عند قول النووي في الوقوف بعرفات: «قَالَ أَقْضَى الْقُضَاة»: «قَدْ خصص العرفُ «قَاضِي الْقُضَاة»، و«أَقْضَى الْقُضَاة» بإطلاقهما على

«الشَّمس»، «الشِّهاب»، «الجَلاَل» ونحوها:

قولهم: «الشمس» و«الشهاب» و«الجلال» في نحو «شَمْس الدِّين» و«شِهاب الدِّين» و «شِهاب الدِّين» و «جلال الدِّين» من أعلام الناس، وقولهم: «التحفة» و «النهاية» و «المغني» في نحو «تحفة المحتاج» و «نهاية المحتاج» و «مغني المحتاج» من أسماء الكُتب فيه تسامُحٌ حيث أدخلوا «أل» على العَلم، وجعلوا المضاف مجرَّدا ؛ قال الجَمل وحُسين الرشيدي في حاشيتها على فتح الجواد بشرح منظومة ابن العهاد: قولهم: «ابن العهاد» في «عهاد الدين» فيه مسامحةٌ من حيث إدخال «أل» على العلم» اهـ.

والأقرب عندي أن ذلك من باب تقدير الأعلام أوَّلاً مُنكَّرةً لكثرة الاشتراك فيها ثم تعريفها بإدخال «أل» عليها كصنيع النحاة في نحو قولهم: «الزَّيْدان» حيث كان من شرط المثنَّى كونه نكرةً ؛ قال الصبان: «الرابع [من شروط المثنَّى] التنكير فلا يُثنَّى العَلمُ باقياً على عَلميته بل ينكَّر ثم يُثنى مقروناً بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العَلمية فيقال: «جاء الزيدان» و «يا زيدان» مثلاً ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفُلان وفُلانة لأنها لا تَقبل التنكير» اهونحوه في همع الهوامع والتصريح وغيره (۱).

وفي الخُضْري: «فائدة: شروط التثنية عند الجمهور ثمانيةٌ مجموعةٌ في قوله:

شَرْطُ اللَّنَّ عَ أَنْ يَكُونَ مُعْرَبَ اللَّهُ وَ مُفْرَدًا مُنَكَّ رَامًا مُنَكَّ رَامًا رُكِّبَ المُعْنَى مُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى الللْمُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى الللَّهُ عَلَى الللْمُ عَلَى الللْمُ عَلَى اللْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُ عَلَى الللْمُ عَلَى اللْمُ عَلَى اللْمُ عَلَى الللْمُ عَلَى الللْمُ عَلَى الللْمُ عَلَى اللْمُعْمِلِي عَلَى اللْمُ عَلَى اللْمُ عَلَى اللْمُ عَلَى اللللْمُ عَلَى الْمُعْمِلُ عَلَى الللْمُ عَلَى اللْمُ عَلَى اللْمُ عَلَى الللْمُ عَلَى اللْ

فقوله: «لَهُ مُمَاثِلٌ» أي فلا يثني ما ليس له مماثلٌ أو ثانٍ في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليبٌ.

⁽۱) عبارة همع الهوامع: «الرابع التنكير فلا يثنى العَلم ولا يُجمع باقيا على علميته بل إذا أريد تثنيته وجمعُه قُدر تنكيره وكذا لا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة ولا تجمع لأنها لا تقبل التنكير، والأجود إذا ثُني العلم أو جُمع أن يُحلى بالألف واللام عوضا عما سُلب من تعريف العلمية، ومقابل الأجود ما حكاه في «البديع» أن منهم من لا يُدخِلها عليه ويُبقيه على حاله فيقول: «زيدان» و«زيدون»، قال أبو حيان: وهذا القول الثاني غريبٌ جدا لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب ويستثنى نحو جُمَادَين اسمَى الشهر وعمايتين اسمى جبلين وأذرعات وعرفات فإن التثنية والجمع فيها لم تسلبه العلمية ولذا لم تُدخَل عليها الألفُ واللام ولم تُضفُ» اهد.

«شَيْخ الإِسْلاَم»:

في «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لعبد القادر بن بدران الدمشقي: «من اصطلاح الفقهاء التسمية بشيخ الإسلام، وكان العُرف فيها سلف أن هذا اللفظ يُطلَق على من تصدَّرَ للإفتاء وحَلِّ المشكلات فيها شَجَر بين الناس من النزاع والخصام من الفقهاء العظام والفضلاء الفخام كصاحب «المغني»،» اهـ.

وقال الْخَفَاجِيّ في حاشية تفسير البيضاوي عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالْمَوَا الْمَيْخِ الإِسْلاَمِ الله عنهم - يُطلَق «شَيْخ الإِسْلاَم» على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وهما الشيخان قال السخاوي في كتاب «الجواهر في مناقب العلامة ابن حجر»: ««شَيْخ الإِسْلاَم» أطلقه السلفُ على المتبع لكتاب الله وسنة رسوله على المتبعر في العلوم من المعقول والمنقول، وربها وُصف به من بلغ درجة الولاية، وقد يوصف به من طال عمره في الإسلام فدخل في عداد: «مَن شاب في الإسلام كانت له نورًا»، ولم تكن هذه اللفظة مشهورة بين القدماء بعد الشيخين الصِّدِيق والفاروق عمر رضي الله عنها - فإنه ورد وصفُهما بذلك، ثم اشتهر به جماعةٌ من علماء السلف حتى ابتذلت على رأس المائة الثامنة فو صف بها من لا يُحصَى، وصارت لَقَبا لمن وُلِّيَ القضاءَ الأكبر، ولو عَرِيَ عن العلم والسِّن إنا لله وإنا إليه راجون» اهى قلتُ: «ثم صارت الآن لقبا لمن تَولَّى منصبَ الفتوى، وإن عَرِيَ عن لباس الدين والتقوى» اهه كلام الْخَفَاجِيّ.

«قَاضِي الْقُضَاة»، «أَقْضَى الْقُضَاة»:

قال ابن عَلاَّن في فتح الفَتَّاح في شرح الإِيضاح عند قول النووي في الوقوف بعرفات: «قَالَ أَقْضَى الْقُضَاة»: «قَدْ خصص العرفُ «قَاضِي الْقُضَاة»، و«أَقْضَى الْقُضَاة» بإطلاقهما على أعدل الْقُضَاة وأعلمهم بالنسبة لأهل زمانه أو إقليمه، ومثلها - كما قال بعضُ المتأخرين - «وزير الوزراء» و «أمير الأمراء» و «داعي الدُّعاة» مما كان قديمًا ولم ينكره الأئمةُ» اهـ.

«أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِي»، «أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِي»:

في تهذيب الأسماء واللغات: «وحيث أُطلِقَ أبو إسحاق في المذهب فهو المُرْوَزِي وقد يُقددونه بالحَروري وهو إمام جماهير أصحابنا وشيخ المذهب، وإليه ينتهي طريقة أصحابنا العراقيين والخراسانيين، تفقه على أبى العباس بن شريج، واسمه إبراهيم بن أحمد المروزي، شرح المختصر وصنَّف الأصول، وخرج إلى مصر وتوفي بها سنة أربعين وثلاثمائة» اهـ.

وأما أبو إسحاق الشِّيرَازِي صاحب المهذب والتنبيه فهو المراد بإطلاقهم «الشيخ» كما سبق، قال في التهذيب: هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي ابن يوسف بن عبد الله الشيرازي الفيرُوزَابَاذي منسوب إلى فَيْرُوزَأباذ بفتح الفاء، ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثهائة، ورأى رسول الله عَلَيْ في المنام فقال له: «يا شيخ!» فكان يَفرَح بذلك ويقول: سمَّاني رسول الله عَلَيْ شيخًا، توفي ببغداد سنة ثنتين وسبعين وأربعهائة» اهـ.

وهناك أبو إسحاق ثالثٌ فقيهٌ وهو الإسفراييني قال في تهذيب الأسهاء: «أبو إسحاق الإسفراييني الفقيه من أصحابنا أصحاب الوجوه تكرر ذكره في الوسيط والروضة ولا ذكر له في المهذب ويقال له: الأستاذ أبو إسحاق هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأستاذ الإسفراييني الإمام في الكلام والأصول والفقه وغيرها، توفي يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة وأربعائة» اهـ.

«الشيخ أبو حَامِد»، «القاضي أبو حَامِد»:

في تهذيب النووي رحمه الله تعالى: أبو حامد الإسفراييني: إمام طريقة أصحابنا العراقيين، وشيخ المذهب، يُعرف بالشيخ أبي حامد الإسفراييني، هكذا تكرر في كتب المذهب، واسمه أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الإسفراييني، ويُعرف بابن أبي طاهر (١١)» اهـ.

⁽١) ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وتوفي في شوال سنة ست وأربعمائة.

وفيه أيضا: «واعلم أن مدار كُتب أصحابنا العراقيين أو جماهيرهم مع جماعات من الخراسانيين على تعليق الشيخ أبي حامد، وهو في نحو خمسين مجلدًا، جمع فيه من النفائس ما لم يشارك في مجموعه من كثرة المسائل والفروع، وذكر مذاهب العلماء، وبسط أدلتها، والجواب عنها، وعنه انتشر فقه طريقة أصحابنا العراقيين» اهـ.

وفيه أيضا: «أبو حامد المُرْوَرُّوذِي: بميم مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم واو مفتوحة، ثم راء مضمومة مشددة، ثم واو، ثم ذال معجمة، وقد يقال بتخفيف الراء، ويقال: المُرُّوذِي بتشديد الراء المضمومة، وهكذا ذكره الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، وابن ماكولا، وغيرهما، والأول هو المشهور، وهو منسوب إلى مرو الروذ مدينة معروفة بخراسان، ويعرف بالقاضي أبى حامد، بخلاف الذي قبله، فإنه معروف في كتب المذهب بالشيخ أبي حامد، فغُلِّب في الأول استعمال «الشيخ»، (۱) وفي الثاني «القاضي». واسم القاضي أبي حامد هذا أحمد

وفي الأنساب للسمعاني: «الإسفراييني: بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى إسفرايين وهي بليدة بنواحي نيسابور على منتصب الطريق من جُرجان» اهـ.

وفي لب اللباب: «الإسفراييني: بالكسر وسكون السين وفتح الفاء والراء وكسر التحتية إلى إسفرايين بليدة بنواحي نيسابور قلت: بلا همز» اهـ.

وفي النسبة إلى المواضع والبلدان: «الإسفرايني: نسبة إلى إسفراين بالكسر وسكون المهملة وفتح الفاء ثم راء مهملة، ثم مثناة من تحت مكسورة ثم نون وشهرتها تغني عن ضبطها، بلد مشهورة بخراسان من نواحي نيسابور على منتصف الطريق إلى جرجان» اهـ.

وفي طبقات الكبرى للتاج: «وأما أبو حامد الإسفزاري: فهوأبو حامد أحمد بن محمد الإسفزاري فيلسوف من بلدة إسفزار بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وبالفاء والزاي المكسورتين وفي آخرها الراء مدينة بين هراة وسجستان وإنها نبهتُ على هذا لأنه تصحف على بعض الناس ممن تكلم معي وقال لي كان الشيخ أبو حامد من فلاسفة الإسلام فقلتُ له إن الشيخ أبا حامد شيخ العراق لا يدري الفلسفة ولا هو من هذا القبيل فأحضر إليَّ الكتاب وقد تصحف عليه الإسفزاري بالإسفرايني فعرَّفتُه ذلك ثم أحببتُ التنبية على ذلك هنا لئلا يقع فيه غيرُه كها وقع هو» اه.

⁽١) ووَرَد «أبو حامد» في التحفة في ٣٥ موضعًا كلُّها مقيدةٌ بـ«الشيخ» إلا خمسة فهي مطلَقةٌ لفظا مقيَّدة قرينةً، كقوله في زكاة النبات: «وَقَوْلُ أَبِي حَامِدٍ: «قَدْ يَجِيءُ مِنْ الأَرُزِّ الثُّلُثُ فَيُعْتَبَرُ» ضَعَّفَهُ فِي المُجْمُوع» اهم فأطلق=

بن بِشر بن عامر القاضي العامري المروروذي، ثم البصري، (١) وهذا الذي ذكرناه من أن اسمه أحمد بن بشر بن عامر هو الصواب» اهـ.

«القَفَّال الصَّغِير»، «القَفَّال الْكَبِير»:

يُطلِقون على «القفال الشاشي» [٢٩١ – ٣٣٦ هـ]: «القفال الكبير»، وعلى «القفال المروزي» [٣٢٧ – ٤١٧ هـ = ٩٣٨ – ١٠٢٦ م]: «القفال الصغير» تمييزًا بينهما، والشاشي: منسوب إلى شاش مدينة وراء نهر جَيحون (٢).

قال في التهذيب: «القفال الشاشي مذكور في موضع واحد من المهذب في كتاب

 [«]أَبِي حَامِدٍ» وأراد به الإسفراييني اعتهادا على معرفته من قوله: «ضَعَّفَهُ فِي المُجْمُوعِ» فإن المُجْمُوعَ قيده
 بـ«الشيخ»، وورد في شرح المحلي ١٨ موضعا كلها بلفظ «الشيخ أبو حامد» فهو إسفراييني.

⁽١) وفي طبقات الشيرازي: «مات سنة اثنتين وستين وثلاثهائة، ونزل البصرة ودرس بها وصنف الجامع في المذهب، وشرح المزني، وصنف في أصول الفقه» اهـ.

وهناك أبو حامد ثالث، قال في طبقات الكبرى: أحمد بن محمد الشيخ أبو حامد الغزالي القديم الكبير، وقبر هذا الغزالي القديم معروف مشهور بمقبرة طوس وأنهم يسمونه الغزالي الماضي وأنه جُرِّب من أمره أنه مَن كان به هم ودعا عند قبره استجيب له» اهـ.

وأبو حامد رابع هو الغزالي الثاني المشهور وهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي [٠٥٠ – ٥٠٥ هـ].

⁽٢) جَيحُونُ: بالفتح وهو اسم أعجمي يجيءُ من موضع يقال له ريوساران وهو جبل يتصل بناحية السند والهند وكابل. وسَيحُونُ: بفتح أوله وسكون ثانيه وحاء مهملة واخره نون نهرمشهور كبير بها وراء النهر قرب خُجنده بعد سمرقند يجمد في الشتاء حتى تَجُوز على جَمْدِه القوافلُ وهو في حدود بلاد الترك. و«ما وراء النهر»: يراد به ما وراء نهر جَيحُون بخراسان فها كان في شرقيه يقال له: بلاد الهياطلة، وفي الإسلام سموه ما وراء النهر وما كان في غربيه فهو خراسان، وولاية خُوارِزْم، وخوارزم ليست من خراسان إنها هي إقليم برأسه اهياقوت.

وفي التاج: «وسَيْحُونُ: نَهُرٌ بها وراءَ النهْر وراءَ جَيْحُون ونَهُرٌ بالهند مشهورٌ. وجَيْحونُ: نَهُرُ خُوارزْمَ وهو نَهْر بَلْخ، وهو النَّهْرُ العَظيمُ الفاصِلُ بينَ خوارِزْمَ وخراسانَ وبينَ بُخارَى وسَمَرْقَنْد، وتِلْك البِلادُ كلُّ ما كانَ مِن تِلْك الناحِيَةِ فهو ما وَرَاء النَّهْر، والنَّهْرُ جَيْحونُ وهو مِن أَنْهارِ الجَنَّةِ، وقد وَرَدَ فيه حَدِيْثٌ، وهو فَيْعولٌ مِن الجحن» اهـ.

النكاح في مسألة تزويج الجد بنت ابنه بابن ابنه، وفي الروضة في مواضع كثيرة، وتكرر في كتب التفسير والحديث والأصول والكلام والجدل، ويوجد في كتب الفقه للمتأخرين من الخراسانيين. والذي في الوسيط والنهاية والتعليق للقاضي حسين والإبانة والتتمة والتهذيب والعُدة والبحر ونحوها من كتب الخراسانيين هو القفال المروزي الصغير ؛ واشترك القفالان في أن كل واحد منها «أبو بكر القفال الشافعي» لكن يتميزان بها ذكرنا من مَظانِهما، ويتميزان أيضًا بالاسم والنسب، فالكبيرُ شاشيٌ والصغيرُ مروزيٌ. والشاشي: اسمه محمد بن علي بن إسهاعيل، تفقه على ابن سريج، وكان إمام عصره بها وراء النهر، وأعلمهم بالأصول وتوفي سنة ست وثلاثين وثلاثيائة» اهـ(١).

قوله: «لكن يتميزان بها ذكرنا من مَظانِّها» هو ما ذكره في بداية كلامه ؛ وعُلم منه أن

(۱) قال ابن خلكان في الوفيات: «القفال الشاشي أبو بكر محمد بن علي بن إساعيل إمام عصره بلا مدافعة، كان فقيها محدثا أصوليا لغويا شاعرا، لم يكن بها وراء النهر للشافعيين مثله في وقته وهو والد القاسم صاحب كتاب التقريب الذي ينقل عنه في النهاية والوسيط والبسيط. وقد ذكره الغزالي في الباب الثاني من كتاب الرهن، لكنه قال: «أبو القاسم» وهو غلط، وصوابه: «القاسم»، وقال العجلي في شرح مشكلات الوجيز والوسيط في الباب الثالث من كتاب التيمم: إن صاحب التقريب هو أبو بكر القفال، وقيل إنه ابنه القاسم، ثم قال: فلهذا يقال: صاحب التقريب على الإبهام.

قلت: ورأيت في شوال سنة خمس وستين وستهائة، في خزانة الكتب بالمدرسة العادلية بدمشق المحروسة كتاب التقريب في ست مجلدات، وهي من حساب عشر مجلدات، وكتب عليه بأنه تصنيف أبي الحسن القاسم ابن أبي بكر القفال الشاشي، وقد كانت النسخة المذكورة للشيخ قطب الدين مسعود النيسابوري وعليها خطه بأنه وقفها، وهذا التقريب غير التقريب الذي لسليم الرازي، فإني رأيتُ خلقا كثيرا من الفقهاء يعتقدونه هو فلهذا نبهتُ عليه، والتقريب الذي لابن القفال قليل الوجود، والذي لسليم موجود بأيدي الناس، وهذا التقريب هو الذي تخرج به فقهاء خراسان.

وقد وقع الاختلاف في وفاة القفال الشاشي أبو بكر محمد، فقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء: توفي في سنة ست وثلاثين وثلثائة، وقال الحاكم أبو عبد الله المعروف بابن البيع النيسابوري: إنه توفي بالشاش، في ذي الحجة سنة خس وستين وثلثائة، وقال: كتبتُ عنه وكتب عني، ووافقه على هذا ابن السمعاني في كتاب الأنساب وزاد فقال: وكانت ولادته في سنة إحدى وتسعين ومائتين، وقال أعني ابن السمعاني في كتاب الذيل: إنه توفي سنة ست وستين وثلثائة، رحمه الله تعالى اهد.

إطلاق القفال في الروضة وكُتب الفقه للخراسانيين المتأخرين وكتب التفسير والحديث والأصول والكلام والجدل هو القفال الشاشي الكبير.

واسم الصغير عبد الله بن أحمد ؟ قال ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية: «عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الإمام الجليل أبو بكر القفال الصغير شيخ طريقة خراسان وإنها قيل له القفال لأنه كان يعمل الأقفال في ابتداء أمره وبرع في صناعتها حتى صنع قُفلا بآلاته ومفتاحه وزن أربع حبات فلها كان ابن ثلاثين سنة أحس من نفسه ذكاءً فأقبل على الفقه توفي بمرو في جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وأربعهائة وعمره تسعون سنة» اهد.

وأما صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ» [شرح مختصر المزَني] فهو أبو الحَسَن القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن القفال الشاشي علي بن إسماعيل توفي في حدود سنة ٤٠٠ فهو ابن القفال الشاشي الكبير كما في التهذيب^(١).

«ابْنُ قَاسِمِ الْعَبَّادِي»، «ابْنُ قَاسِمِ الْغَزِّي»:

كلاهما ابْنُ قَاسِمٍ إلا أنهم يذكرون الأولَ برَمز «سِم»، والثانيَ بـ «الْغَزِّيّ» ؛ ولا يقولون فيه «سِم»، وقد يذكرون الأولَ بـ «العَبَّادي» ؛ كما لا يخفى على من طالع الشروح والحواشي. و الْغَزِّيُّ سابقٌ على العَبَّادي [ت: ٩٩٢] (٢)، ولذا ورد ذكره في التحفة والنهاية والمغني.

واسم الْغَزِّيّ: شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الغزي ثم القاهري الشافعي ويعرف بابن الغرابيلي. ولد في رجب تحقيقاً سنة تسع وخمسين وثمانمائة

⁽۱) قال النووي في التهذيب كان أبو الحسن هذا صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ» عظيم الشأن، جليل القدر، صاحب إتقان، وتحقيق، وضبط، وتدقيق، وكتابه التقريب كتاب عزيز، عظيم الفوائد من شروح مختصر المزني، وقد يتوهم من لا اطلاع له على أن المراد بالتقريب تقريب الإمام أبي الفتح سليم بن أيوب الرازي صاحب الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وذلك غلط، بل الصواب ما ذكرنا أنه تصنيف أبي الحسن ابن القفال. قال الإمام أبو القاسم الرافعي في كتابه التذنيب: ويقال: إن صاحب التقريب أبوه القفال [الشاشي] قال: والأول أظهر، وهو الذي ذكره الشيخ أبو عاصم العبادي والله أعلم» اهـ.

⁽٢) تقدمت ترجمة العَبَّادي في الحاشية.

تقريباً بغزة ونشأ بها، وتوفي سنة [٩١٨] ثهان عشرة وتسعهائة، من تصانيفه: فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب ويسمى القول المختار في شرح غاية الاختصار ومشهور بشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع، وفتح الرب المالك لشرح ألفية ابن مالك في النحو، والقول الوفي لشرح عقائد النسفي، ونزهة الناظر بالطَّرْف في علم الصرف، نفائس الفرائد وعرائس الفوائد وغير ذلك اهر من الضوء اللامع و هدية العارفين.

وفي معجم المطبوعات: أنه تلميذ الجلال المحلي» اهـ.

«الْكُرْدِي»، «الْكَرْدِي»:

الْكَرْدِيّ – بِفَتْحِ الْكَافِ الْفَارِسِيّة – مُحشِّي التُّحْفَةِ (١)، والْكُرْدِيِّ – بِضَمِّ الْكَافِ الْعَرَبِيّة – مُحشِّي التُّحْفَةِ (١)، والْكُرْدِيِّ – بِضَمِّ الْكَافِ الْعَرَبِيّة فتح – مُحشِّي شَرْحِ بَافَضْلٍ كها في الشرواني في فصل في صفات الأئمة وفي الترشيح حاشية فتح المعين.

والكُردي - بِالضَمِّ - (١١٢٧ - ١١٩٤) هو الشيخ محمد بن سليان الكردي المدني الشافعي ولد بدمشق وحُمل إلى المدينة الشريفة وهو ابن سنة ونشأ بها وأخذ عن أفاضلها وتتلمذ على المحقق محمد بن سعيد سنبل - مفتي الشافعية في أم القرى -، وأخذ عن الشيخ أحمد النخلي والشيخ طاهر بن إبراهيم الكوراني، وأجازه عبد الله بن سالم البصري، وتولى بالمدينة إفتاء السادة الشافعية وقدم إلى دمشق قاصدا إلى بلاد الروم عام ١١٧٢ وروى عن الأستاذ البكري والشمس محمد الدمياطي والشهاب أحمد الجوهري وغيرهم. وكان فردًا من أفراد العالم في سعة الاطلاع واستحضار الفقه، توفي بالمدينة سنة ١١٩٤ أربع وتسعين ومائة وألف، ودفن بجوار قبة العباس في البقيع بالقرب من قبة آل البيت النبوي» اهـ من هدية العارفين ومعجم المطبوعات وأبجد العلوم للقنوجي.

وله مصنفاتٌ كثيرة نافعةٌ، من أهمها حواشيه الثلاثة - الكُبْرَى والوُسْطَى والصُّغْرَى - على شرح ابن حجر الهيتمي للمقدِّمة الحضرمية، فسَمَّى الكبرى «المواهب المُدنِية على شرح المقدمة الحضرمية»، والوسطى «الحواشي المُدنِية على شرح المقدمة الحضرمية»، والوسطى «الحواشي المُدنِية على شرح المقدمة الحضرمية»، والصغرى

⁽١) لم أقف على ترجمته و لا على حاشيته، والشيخ الشرواني ينقل منها كثيرا.

«المُسْلَك العَدْل على شرح مختصر بافضل» كما لا يخفى على من وَقَفَ على الثلاثة، وإنْ تَخَبَّط في بيان ذلك بعضُ المؤرخين كبعض الباحثين (١١).

«الشَّرْح»:

قال الشيخُ الكَيْبَاتُ في حاشيته على «رسالة التنبيه» له: «إذا أطلق الجلال المحلي في شرح المنهاج «الشَّرْح» فمراده به الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» اهد. أي شَرْحُ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرُ المسمَّى بالعزيز وهو شَرْحُ لوجيز الغزالي – رحمها الله تعالى – وأما الشَّرْحُ الصَّغِيرُ له فيقيده بالصَّغِير ؛ كها يقضي به السبرُ ؛ وقد ورد على هذا الاصطلاح قولُ المنهاج في الإجارة: «قُلْتُ: صَحَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ...)» زاد في التحفة وغيرها «الْكَبِيرِ».

وليس ذلك الاصطلاح خاصا بالجلال المحلي فكذلك اصطلاح النهاية والمغني فقد وقع لهما إطلاقُ «الشَّرْح» في مواضع كثيرة جِدًّا منهما كصفة الصلاة وأرادا به الْكَبِير والصَّغِيرُ ذكراه مقيَّدا به كما سبرتُها.

وكذلك التحفة فقد سبرتُها فوجدتُها في فَصْلٌ فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ إلَيْهَا فقط أطلقت «الشَّرْح» في قوله: «وَهُوَ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ» وأرادت به الْكَبِير كها قاله الشَرواني، وفيها سوى ذلك من مواضع كثيرة ذكر الصَّغِير مقيَّدا به.

(۱) فمن المؤرخين البغدادي في إيضاح المكنون فإنه قال: «وعلى شرح ابن حجر حاشية للعلامة محمد بن سليمان الكُردي المدني المتوفى سنة ١١٩٤ أربع وتسعين ومائة وألف وسهاه المواهب المدنية على شرح المقدمة الحضرمية في مجلدين وهي الحاشية الكبرى والوسطى سهاها القول الفصل والصغرى سهاها الحواشي المدنية» اهد. وكذلك جَعل صاحبا هدية العارفين ومعجم المطبوعات الحواشي المدنية هي الصغرى، والتسمية بالقول الفصل لم نجدها في شيء من الحواشي الثلاثة، وخطؤهم في مثل هذا غير مستغرب بالنسبة إلى مَن يُطالع أمثالَ هذه الكتب، وكأن الباحثين تبعوا فيه أو لائك المؤرخين.

ومما يُرشدهم قولُ المُحَشِّي في خطبة «المُسْلَك العَدْل»: «لَّا مَنَّ الله عليَّ بإكمال حاشيتي الكبرى على شرح العلامة خاتمة المحققين وسند المدققين أحمد بن حجر الهيتمي المكي على مختصر العلامة بافضل الحضرمي... تأملتُها فإذا فيها طولٌ على أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العنايات... فاختصرتُها في أقل من نصف حجمها في أخرى سميتُها «الحواشي المُدُنِية على شرح المقدمة الحضرمية» مُحيلاً فيها على ما في أصلها، ثم لَوَيْتُ عِنان في أخرى سميتُها «الحواشي المُدُنِية على شرح المقدمة الحضرمية» مُحيلاً فيها على ما في أصلها، ثم لَوَيْتُ عِنان العزم ثانيًا في اختصار ذلك المختصر ... وكنتُ أريد أن تكون هذه في أقل من نصف حجم التي قبلها على القياس الأول ليكون عليه المعولُ، لكنه لم يساعدني القلم عليه، بل زاد على النصف قليلا...» اهـ.

«الرَّوْضَة»، «أَصْلُ الرَّوْضَة»، «زَوَائِدُ الرَّوْضَة»:

في رسالة التنبيه: "إن كتاب الروضة للإمام محيي الدين النووي هو مختصر الشرح الكبير للرافعي - المسمى بالعزيز في شرح الوجيز للغزالي، وللرافعي شرح آخر على الوجيز يسمى بالصغير - واستدرك النووي في هذا المختصر الذي هو الروضة على كثير من كلام الرافعي مما وجده محكلاً للاستدراك وضَمَّ إليه كثيرا من المسائل زيادةً على ما أخذه من الشرح يقول في أولها: "قلتُ» وفي آخرها: "والله أعلم» [كصنيعه في "المنهاج»].

ويُعبَّر عن هذه الزيادة بـ «زيادة الروضة» و «زوائد الروضة» و «المزيد في الروضة» و «زاد في الروضة من و «زاد في الروضة» كما في المحلي وغيره ؛ منها قول المحلي في باب الهبة: «وفي زيادة الروضة من فتاوى الغزالي الخ.

ثم إن جلال الدين المحلي وغيرَه يُعبرون كثيرا بـ «أصل الروضة» فتارةً يراد به الشرح الكبير وهذا كثيرٌ لكونه أصلَ «الروضة» حقيقةً من حيث المأخوذُ، وتارةً يراد به نفسُ الروضة المأخوذةِ من الشرح منطوقِهِ أو مفهومِهِ وهذا أكثر من الأول وكونه أصل الروضة من حيث أن المراد به ما عدا زوائد الروضة أن ما في كتاب الروضة نوعانِ: مأخوذُ من الشرح، ومزيدٌ عليه فكما يُعبَّر عن المزيد بزوائد الروضة يُعبَّر عن المأخوذ بأصل الروضة تمييزًا للنوعين. وقد يعبرون من غير تمييزٍ لها بل يطلِقون «الروضة» ويكون المراد بها تارة هذا وتارة ذاك وإنها يتعين بقرينة المقام أو بمراجعة الأصل [العزيز]» اهـ.

«كَذَا فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا»، «كَذَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا»:

قال صاحبُ مَطلب الأيقاظ: «سئل العلامة السيد عمر البصري - رحمه الله تعالى - عن قول المصنفين: «كَذَا فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا» أو «... وَأَصْلِهَا» ما المراد بها ذكر ؟ فأجاب:

⁽١) في حاشية الجمل في صفة الصلاة عند قول شرح المنهج «وَقَوْلُ النَّووِيِّ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ»: «(قَوْلُهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ) الرَّوْضَةِ) الْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا وَهُوَ الْوَجِيزُ لَيْسَ لَهُ بَلْ لِلرَّافِعِيِّ اهـ شَيْخُنَا. وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ: قَوْلُهُ فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ الْمُرَادُ بِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي اخْتَصَرَهَا مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ لَهُ إطْلَاقَيْنِ يُطْلَقُ عَلَى الشَّرْحِ وَعَلَى مَا اخْتَصَرَهُ النَّووِيُّ فَلَا إِيهَامَ انْتَهَتْ الهد.

"وجدتُ بخط بعض الأئمة المحققين من تلامذة شيخ الإسلام زكريا - رحمه الله تعالى - بهامش نسخته للغُرَر [البَهِيَّة شرح البهجة الوَردية] لشيخه ما حاصله: أنه اذا قال: «قال في أصل الروضة» فالمراد منه عبارة النووي - رحمه الله تعالى - في «الروضة» التي لَخَصها من الشرح الكبير المسمى بـ «العزيز» للرافعي - رحمه الله تعالى -، واذا أُطلق لفظ «الروضة» فهو محتمِل لتردده بين «الأصل» و «الزوائد»، وقد استعمل بمعنى «الأصل» ؛ كما يقضي يه السَّبرُ.

وإذا قيل: «كذا في الروضة وأصلها» أو «... كأصلها» فالمراد بالروضة: ما سَبقَ في التعبير بـ «أصل الروضة» أي عبارةُ النووي - رحمه الله تعالى - في «الروضة» التي اختصرَ ها من «العزيز»، [أي والمراد بـ «أصلها»: «العزيز»].

ثم بَيْنَ التعبيرين المذكورين فَرْقٌ فإذا أُتِي بالواو فلا تَفاوُتَ بينها [أي الروضة] وبين «أصلها» في المعنى واذا أُتِي بالكاف فبينهم بحسب المعنى يَسيرُ تفاوتٍ^(١).

وهذا الذي أشار إليه هذا الإمام يَقضي به سَبْرُ صَنيعِ أَجِلاً المتأخرين من أهل [القَرْن] الثامن، والتاسع [الهجري]، ومَن دَانَاهُم مِن أوائل [القَرْن] العاشر، وأمَّا مَنْ عَداهم فلا الْتَزَمُوا وُجودَ هذا الصنيعِ في مؤلَّفاتهم لا تَساهُلاً ؛ بل لاشتغالهِم بها هو أَهَمُّ منه من تحرير الخلاف» اهـ ما في مَطلب الأيقاظ.

(١) من أمثلة الكاف ما في شرح المحلي: وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ هُنَا كَأَصْلِهَا، وَمِنْهَا أَيْ الْآدَابِ أَنْ لَا يَتَخَلَّى فِي مُتَحَدَّثِ النَّاسِ» اهـ. وفي الروضة: ومنها أن لا يتخلى في متحدث الناس» اهـ. وعبارة العزيز: الرابع أن لا يجلس في متحدث الناس كيلا يفسد عليهم مجلسهم فيلعنوه» اهـ.

وفي شرح المحلي أيضا: وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا، وَلَوْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ لَا بِسَبَ الشَّهَادَةِ فَالْأَصَحُ أَنَّهَا تُغْسَلُ» اهد. وفي الروضة: ولو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة فالأصح أنها تغسل...» اهد. وعبارة العزيز: لو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة فهل تغسل تلك النجاسة عنه قال إمام الحرمين حاصل القول فيه أوجُه استخرجتُها من كلام الأصحاب (أحدها) وهو الظاهر أنها تزال لأن الذي نُبقيه أثرُ العبادة وليست هذه النجاسة من أثر العبادة...» اهد.

ولكن في شرح المحلي في السَّلَم: وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ وَأَصْلَهَا عَقِبَ ذِكْرُ الْمُمْتَنِعَاتِ مِنْ الْبُرْمَةِ وَمَا بَعْدَهَا. وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِيهَا يُصَبُّ مِنْهَا فِي الْقَالِبِ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ. وَفِي الْأَسْطَالِ الْمُرَبَّعَةِ» اهـ. وفي الروضة: ويجوز السلم فيها يصب منها في القالب لعدم اختلافه وفي الأسطال المربعة» اهـ. وعبارة العزيز: نعم ما يعيب منها في الغالب يجوز السلم فيه لأنه لا يختلف وكذا في الأسطال المربعة» اهـ.

وفي باب الصلاة من حاشية الشِّربيني على شرح البهجة: «إِنَّمَا يُعَبَّرُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ «وَفِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا» إِذَا أَتَى النَّووِيُّ بِعِبَارَةٍ مِنْ عِنْدِهِ فَإِنْ أَبْقَى [النَّوَوِيُّ] عِبَارَةَ الرَّافِعِيِّ قِيلَ: وَفِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلِهَا» اهـ.

وفي حاشية القليوبي في أَسْبَابِ الْحَدَثِ: «(فَائِدَةُ:) قَالَ بَعْضُهُمْ: وَاسْتُقْرِئَ كَلَامُ الشَّارِحِ فَوْجِدَ أَنَّهُ مَتَى أَطْلَقَ لَفْظَ «الرَّوْضَةِ» فَمُرَادُهُ زَوَائِدُهَا، وَمَتَى قَالَ: «أَصْلَ الرَّوْضَةِ» لَقُهُو مَا تَصَرَّفَ فِيهِ النَّووِيُّ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَوْ زَادَهُ بِغَيْرِ تَمْيِيزٍ، وَمَتَى قَالَ: «الرَّوْضَةَ وَأَصْلَهَا» فَهُو مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ لَفْظًا فَرَاجِعْهُ» اهـ. ونقله وأَصْلَهَا» فَهُو مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ لَفْظًا فَرَاجِعْهُ» اهـ. ونقله البجيرمي في بَابِ الْأَحْدَاثِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

«الْحَاوِي الصَّغير»، «الْحَاوِي الكبير»:

إذا أطلق المتأخرون «الحاوي» فهو «الحاوي الصغير» لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني الشافعي [ت: ٦٦٥] وهو الذي نظمه ابن الوردي في بهجته، واختصره ابن المُقْرِي إلى «الإرشاد»، وأما «الحاوي الكبير» فهو شرح مختصر المُزني للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ؟ كما في موهبة ذي الفضل للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله التَّرْ مَسِي (۱).

«الْعُدَّة لأَبِي الْكَارِم الرُّويَانِي»، «الْعُدَّة للحُسَين الطَّبَرِي»:

قال الإسنوي في طبقاته: «قد وقف النووي على «العُدَّة» لأبي عبد الله [الحُسين الطَّبَرِي] دون «العُدَّة» لأبي المكارم [الرُّويَانِي(٢)]، والرافعي بالعكس، ولهذا عبر الرافعي في

⁽۱) هو محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الجاوِي التَّرْمَسِي الفقيه الشافعي من القراء، له: موهبة ذي الفضل، على شرح مقدمة بافضل ومنهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الاثر للسيوطي وكفاية المستفيد لما علا من الأسانيد وغيرهما كما في الأعلام وغيره، ولد بتَرْمَس من جَاوة من إندونيسيا سنة ١٢٨٥هـ ثم أقام بمكة سنة ١٢٩١ هـ وتوفي بها سنة ألف وثلاثهائة وثهان وثلاثين ١٣٣٨ هـ، انظر ترجمته الوافية في كتابه كفاية المستفيد، وفي العقود اللؤلؤية للسيد محمد علوي المالكي.

⁽٢) و هذا ابن أخت الرُّويَاني صاحب «البحر» كما في طبقات الإسنوي وطبقات ابن قاضي شهبة.

أوائل الباب الثالث من كتاب الأيمان بقوله: «ورُوي نحو هذا عن الحسين الطبري في «عدته». إذا علمت ذلك فحيث نقل النووي في زوائده عن العدة، وأطلق كما وقع له قبيل باب إزالة النجاسة، وقبيل كتاب الصلاة فمراده «عدة» أبي عبد الله. وأما الرافعي فإنها وقف على «عُدّة» أبي المكارم كما ذكرنا ؛ وغالبا إذا نَقَل عنها أضافَها إلى صاحبها، فإن نَقَل عن صاحب «البيان» كما وقع له في صاحب «العُدّة» وأطلق فإن لم يكن في أثناء كلام منقول عن صاحب «البيان» كما وقع له في كتاب الشركة فمراده «عُدّة» أبي المكارم [الرُّويَانِي]، وإن كان فمراده «عُدَّة» [أبي عبد الله] الحسين ؛ لأن صاحب البيان قد وقف عليها، وأكثر من النقل عنها، وصرح بذلك في خطبة كتابه المسمى بـ «الزوائد» ولم يقف على تلك، فافطن لذلك فإني حققته، ولا شك أن النووي كثيرا ما يحذف الوسائط التي ينقل الرافعي الحكم عنها، سواء كان منقولا عن صاحب «العُدَّة» وأطلق فلا يُعلَم المراد إلا «العُدَّة» أو غيره، وحينئذ فإذا نقل في أصل الروضة عن «العُدَّة» وأطلق فلا يُعلَم المراد إلا بمراجعة «الرافعي» [العزيز]، فإن دلت قرينة على نقله عن صاحب «البيان» فمراده أبو عبد بمراجعة «الرافعي» [العزيز]، وإلا فأبو المُكَارِم» اهـ.

«البُجَيْرِمِي على شَرْح الْمَنْهَج»، «البُجَيْرِمِي على الإِقْنَاع»:

للعلامة البُجَيْرِمِي(١) حاشيتان مشهورتان في الفقه إحداهما: على شرح المنهج لشيخ

وأما صاحب «البحر» ففي طبقات قاضي شهبة: «أبو المحاسن عبد الواحد بن إسياعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد، قاضي القضاة فخر الإسلام الروياني الطبري صاحب البحر وغيره، وبرع في المذهب حتى كان يقول: «لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي»، ولهذا كان يقال له: شافعي زمانه، وولي قضاء طبرستان، ولد في ذي الحجة سنة خس عشرة وأربعائة، واستشهد في جامع آمل عند ارتفاع النهار بعد فراغه من الإملاء يوم الجمعة حادي عشر المحرم سنة اثنتين، وقيل: سنة إحدى وخمسائة، قتله الباطنية لعنهم الله تعالى» اهـ. قوله: «كتب الشافعي» قال التاج السبكي في الطبقات: «قلتُ: ولا يعني بكُتُبه منصوصاتِه فقط بل منصوصاته وكتب أصحابه هذا هو الذي يراد عند إطلاق كتب الشافعي. ورويان من قرى طبرستان وهي بضم الراء وسكون الواو والفقهاء يهمزون الروياني والمعروف أنه بغير همز توفي سنة اثنتين وخمسائة» اهـ.

⁽١) سليهان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي ولد سنة ١١٣١ وتوفي سنة ١٢٢١ إحدى وعشرين ومائتين وألف. من تصانيفه التجريد لنفع العبيد حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا في الفروع أربع مجلدات وتحفة الحبيب على شرح الخطيب حاشية على الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» اهـ هدية العارفين.

الإسلام، واسمها التَّجْرِيد لِنَفْعِ الْعَبِيدِ، وثانيتهما: على الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع – تأليف الخطيب الشِّربيني صاحب المغني –، واسمها تُحْفَةُ الْحَبِيبِ عَلَى شَرْح الْحَطِيبِ.

«البِرْمَاوِي على الغَزِّي»، «البِرْمَاوِي على شَرْح الْمَأْبَج»:

للعلامة البِرْمَاوِي أيضا حاشيتان مشهورتان في الفقه إحداهما: على شرح المنهج لشيخ الإسلام، وثانيتهم ا: على شرح متن الغاية لابن قاسم الغَزِّي، وهذه الثانية مطبوعة طالعتُ بعضها، وما وقفتُ على خبر الأولى.

في هدية العارفين: «البِرْمَاوِي: هو برهان الدين إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين أحد بن خالد البرماوي الأنصاري الأحدي الأزهري الشافعي توفي سنة ١٠٠٦ ست ومائة وألف، شيخ الجامع الأزهر، قرأ على الشمس محمد الشوبري والشيخ محمد البابلي والشيخ على الشبراملسي وسُلطان المُزَّاحِيّ ومحمد بن خليل العجلوني وعلى بن على المرحومي ولازم دروس الشهاب القليوبي واختص به وتصدر بعده للتدريس في محله، له حاشية على شرح المغاية لابن قاسم وحاشية على شرح المنهج اهبزيادة من معجم المطبوعات.

والبِرماوي بالكسر ؛ ففي الأعلام في ترجمته: «نسبته إلى «بِرْمَة بكسر الباء في غربية مصر» اهـ.

وفي فتح رب الأرباب بها أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب لعباس بن محمد بن أحمد ابن السيد رضوان المدني (١): البِرماوي: نسبة لِبِرْمَا بلد بالمنوفية من مصر ويقال لها بِرْمَة » اهـ.

⁽۱) فرغ من تأليفه سنة ١٣٤٥ هـ ألف وثلاثهائة وخمس وأربعين هجرية، وفي الأعلام للزركلي: «ابن رضوان توفي بعد ١٣٤٣ هـ/ ١٩٢٥ م) عباس بن محمد بن أحمد، أبو محمد ابن رضوان من المشتغلين بالحديث والتراجم، شافعي من أهل المدينة المنورة، من كُتبه: فرائد العقود الدرية في المدفونين تحت قبة العباس من السادات، فرغ من تأليفه سنة ١٣٤٣ وفتح البر في شرح بلوغ الوطر المختصر من نخبة الفكر لابن حجر ونيل الهداية إلى فهم إتمام الرواية لقراء النقاية وإتحاف الإخوان بشرح قصيدة الصبان في العروض» اهـ. وفي طبقات النَّسَابين لأبي زيد: «عباس بن محمد بن أحمد بن رضوان المدني له: «فتح رب الأرباب بها أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب»، طبع عام ١٣٤٥ هـ بمطبعة المعاهد بمصر، ويقع في سبعين صفحة» اهـ.

وفي معجم البلدان: «بِرْمَةُ: بكسر أوله من بلاد سُلَيم... بِرمَةُ: أيضا بُليدةٌ ذات أسواق في كورة الغربية من أرض مصر في طريق الإسكندرية» اهـ.

الخاتمة

في المبحث الأول: في اصطلاحات الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه:

لم أقف على بيانها في كلام السابقين، وما زلتُ منذ سنين طويلة أبحث عن ذلك في تضاعيف كُتب الشافعية، حتى سألني عنها بعضُ الطلاب، فاستظهرتُ هذا البيان بتتبع بعض موارِدها، وهو جُهْدُ المُقِلِ

وَإِذَا سُئِلْتَ فَجُدْ وإِنْ قَلَّ الجُدَا جُهْدُ الْلَقِلِّ إِزَاءَ جُهْدِ الْمُكْثِرِ وَاشْكُرْ لِلَّ أَوْلاَكَ بِرَّا إِنَّه حَقِّ عليكَ ولا تَكنْ بالمُمْتَرِي

«الْكَرَاهَة»، «أَكْرَهُ»، «كَرِهْتُ»:

كثيراما يُعبِّر بها عن المحرمات، كما يُعبِّر به عما يستحب تركُه ؛ قال في نهاية المطلب في كتاب الطهارة: «قال الشافعي: «ولا أكره من الآنية إلا الذهب والفضة إلى آخره، وقد ذكر الشافعي الكراهية وأرادبه التحريم، وهو يَعتاد ذلك كثيرا» اهـ.

وقد سبق عن الإمام الرازي في المحصول: «وأما المكروه فيقال بالاشتراك على أمور ثلاثة، أحدها: ما نُهي عنه نهي تنزيه، وثانيها: المحظور، وكثيراما يقول الشافعي - رحمه الله - : «أكره كذا» وهو يريد به التحريم، وثالثها: ترك الأولى كترك صلاة الضحى لا لنهي ورد عن الترك بل لكثرة الفضل في فعلها» اهد.

وفي البحر المحيط في فَصْلٌ في المُكْرُوهِ: «وَيُطْلَقُ على الحُرَام ؛ وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ، عِندَ رَيِّكَ مَكْرُوهَا﴾ [الإسراء: ٣٨] أَيْ مُحَرَّمًا، وَوَقَعَ ذلك في عِبَارَةِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ في بَابِ الْآنِيَةِ: «وَأَكْرَهُ آنِيَةَ الْعَاجِ» وفي بَابِ السَّلَمِ: «وَأَكْرَهُ آنِيَةَ الْعَاجِ» وفي بَابِ السَّلَمِ: «وَأَكْرَهُ الشَّرَاطَ الْأَعْجَفِ مَعِيبٌ وَشَرْطُ المُعِيبِ مُفْسِدٌ»، قال اشْتِرَاطَ الْأَعْجَفِ مَعِيبٌ وَشَرْطُ المُعِيبِ مُفْسِدٌ»، قال

⁽١) الْأَعْجَف: نَقِيضُ السَّمِين، يقال: فرسٌ أَعْجَفُ.

الصَّيْدَلَانِيُّ: "وهو غَالِبٌ في عِبَارَةِ المُتَقَدِّمِينَ، كَرَاهَةَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُمْ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَنُكُمُ مُ ٱلْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَنذَا حَرَامٌ ﴾ [النحل: ١١٦] فَكَرِهُوا إطْلَاقَ لَفْظِ التَّحْرِيمِ» اهـ.

ومما جاءتْ فيما يُستحب تركُه قوله في الأم: «... وكذلك أحب للمساكين إن حضروا أن يستمعوا الخطبة ويكفوا عن المسألة حتى يفرغ الإمام من الخطبة... أكره لهم المسألة فإن فعلوا فلا شيء عليهم فيها إلا ترك الفضل في الاستماع» اهـ.

وقوله: «وإذا ضُرِبَ اللَّبِنُ مما فيه بَولٌ لم يُصَلَّ عليه حتى يُصَب عليه الماء كما يصب على مَا بِيلَ عليه من الأرض وأكره أن يُفرَش به مسجدٌ أو يُبنى به فإن بُني به مسجدٌ أو كان منه جُدْرانُه كرِهتُه وإن صَلى إليها مصلِّ لم أكرَهه ولم يكن عليه إعادة» اهـ.

وقد سبق أنه - رضي الله تعالى عنه - قد يُطلِق الكراهةَ ويريد بها الكراهةَ الإرشاديَّةَ لا الشرعية.

«لاَ أَكْرَهُ»:

لكونه - رضي الله تعالى عنه - كثيراما يُعبِّر عن المحرم بالكراهة كثيراما يريد بـ الآ أَكْرَهُ»: معنى لا أحرِّم ؛ ومنه قوله: «ولا أكره إناءً توضئ فيه من حجارة ولا حديد ولا نحاس ولا شيء غير ذوات الأرواح إلا آنية الذهب والفضة فإني أكره الوضوء فيهما» اهـ.

فمجرد قولِه: «لا أَكْرَهُ» لا ينفي الكراهة بالمعنى المتعارَف ؛ قال في المجموع: «قال الماوردي: الزيادة على الثلاث [في غسلات الوضوء] لا تسن وهل تكره ؟ فيه وجهان، قال أبو حامد الإسفراييني: لا تكره، وقال سائر أصحابنا: تكره، وهو الأصح هذا كلام الماوردي، وأما نص الشافعي – رضي الله عنه – في الأم فقال: «لا أُحب الزيادة على ثلاث فإن زاد لم أكرهه إن شاء الله» هذا لفظ الشافعي ومعنى «لم أكرهه» أي لم أحرِّمه»اهـ.

«أُحِبْ» «أُحبَبْتُ»، «أُحبَبْتُ»،

يُعبِّر به فيها يُستحب فِعلُه أو تركه ؛ ومنه قوله في الأم: «ومن تطوع بصلاة أو طواف

أو صيام أحببتُ له أن لا يَخرُج من شيء منه حتى يأتي به كاملا إلا مِن أمر يُعذَر به... فلو عاد له فكمَّله كان أَحَبَّ إليَّ وليس بواجب عندي أن يعود له» اهـ.

وفي نهاية المطلب: «.. قال الشافعي: «الاعتكاف في المسجد الجامع أَحَبُّ إليّ»... وقد بَنَى الشافعي قوله هذا على تعين المسجد، فإنه عوَّل في تعويل الاستحباب على أنه لا يحتاج إلى الخروج من معتكفه للجمعة» اهـ.

وفيها في باب السواك: «قال الشافعي: «وأُحِبُّ السواك للصلاة»، استعمالُ السواك مستحبُّ» اهـ.

وفي الحاوى الكبير للماوردي: «فَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: «وَقِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَلَاةُ المُنْفَرِدِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ » فَفِيهِ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ قِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ فَفِي النَّوَافِلِ الَّتِي تُفْعَلُ فُرَادَى مَا هُو أَوْكَدُ مِنْهُ، وَذَلِكَ الْوِثْرُ، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي فَفِي النَّوَافِلِ الَّتِي تُفْعَلُ فُرَادَى مَا هُو أَوْكَدُ مِنْهُ، وَذَلِكَ الْوِثْرُ، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْحِ. وَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي: أَنَّ صَلَاةَ المُنْفَرِدِ فِي قِيَامٍ شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْحِ. وَالتَّأُويلُ الثَّانِي: أَنَّ صَلَاةَ المُنْفَرِدِ فِي قِيَامٍ شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَبَاسِ بْنِ سُرَيْحِ. وَالتَّأُويلُ الثَّانِي: أَنَّ صَلَاةَ المُنْفَرِدِ فِي قِيَامٍ شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفَرَادِهِ تَعْطِيلُ الجُنَّاعَةِ، فَهُو قَوْلُ أَكْثِرِ أَصْحَابِنَا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لِرَوايَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ الْفَرَادِهِ تَعْطِيلُ الجُنَاعَةِ، فَهُو قَوْلُ أَكْثِرِ أَصْحَابِنَا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لِرَوايَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ أَنْ النَّيِي وَيَكُمْ، فَإِنَّ صَلَاةَ الْمُورَةِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ لِمَا فِي تَعْطِيلِهَا مِنْ إِطْفَاءِ نُورِ المُنَّذِي السُّنَةِ المُأْثُورَةِ » اهـ. المُسَاحِدِ، وَتَرْكِ السُّنَةِ المُأْثُورَةِ » اهـ.

«لاَ أُحِبُّ»، «لَمْ أُحِبً»:

يُعبِّر به فيها يكون فعله خلاف الأولى أو الكراهة ؛ ومنه ما في الحاوي في خُطْبَة الْعِيدَيْنِ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أُحِبُّ أَنْ يُدْخِلَ بَيْنَ ظَهْرَانِي التَّكْبِيرِ التَّحْمِيدَ وَالثَّنَاءَ، فَإِنْ فَعَلَ الْعِيدَيْنِ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أُحِبُّ أَنْ يُدْخِلَ بَيْنَ ظَهْرَانِي التَّكْبِيرِ التَّحْمِيدَ وَالثَّنَاءَ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ حَسَنٌ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى» اهـ.

وما فيه في بَاب صِفَةِ الْأَذَانِ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ: «وَلَا أُحِبُّ أَنْ يَكُونَ فِي أَذَانِهِ، وَإِقَامَتِهِ إِلَّا مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ لا تَزُولُ قَدَمَاهُ وَلَا وَجْهُهُ عَنْهَا» اهـ.

وفي النهاية والمغني والتحفة: «فَلَوْ تَرَكَ الاِسْتِقْبَالَ أَوْ الْقِيَامَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ كُرِهَ وَأَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخِلُّ بِالْأَذَانِ» اهـ.

ومما جاء استعماله في الكراهة قوله في الأم: «ولا أُحِب لأحد أن يقرأ راكعا ولا ساجِدًا لنهي رسول الله ﷺ، وأنهما موضع ذكر غير القراءة» اهـ.

رامر)»:

يأتي للندب والإيجاب، ومن الأول قوله: «مَنْ غَسَّلَ ميتا أَمَرناه بأن يَغتسل» قال في نهاية المطلب بعد حكايته: «أَمَرَ بالغسل استحبابا مؤكَّدا» اهـ.

ومن الثاني قوله في الأم: «ولا يُجزئ مَن أطاق القيام أن يصلي إلا قائها،... وكلَّ حالٍ أَمَرتُه فيها أن يصلي كما يطيق فإذا أصابها ببعض المشقة المحتمَلة لم يكن له أن يصلي إلا كما فرَض اللهُ عليه إذا أطاق القيامَ ببعض المشقة» اهـ.

«لاَ آمُرُ»:

يأتي لنفي الإيجاب؛ ومنه ما في المجموع: «قال الشافعي في الأم والمختصر: «ولا آمر بصلاة جماعة في زلزلة ولا ظلمة ولا ليصواعق ولا ريح ولا غير ذلك من الآيات، وآمر بالصلاة منفردين كما يصلون منفردين سائر الصلوات» هذا نصه، واتفق الأصحاب على أنه يُستحب أن يصلى منفردا» اهـ.

«لا خُيْر فيه»:

يُعبِّر به عن غير الجائز ؛ ومنه قوله: «ولا بأس بالسَّلَف في اللِّبَأُ^(۱) بوزن معلوم ولا خبر فيه إلا موزونا ولا يجوز مكيلا مِنْ قِبَلِ تَكبُّسِه وتَجَافِيه في المِكيال، والقولُ فيه كالقول في اللَّبَن والجُبُّن يَصِفُ ماعزًا أو ضائنا أو بقرا أو طَرِيًّا» اهـ.

المبحث الثاني: في تسلسل كُتُب الشافعية:

في مختصر الفوائد المكية: «اعلم أيَّدني الله وإياك أني رأيتُ اختلافًا للعُلماء في بيان بعض

⁽١) في المصباح: «اللِّبَأُ مَهْمُوزٌ وِزَانُ عِنَبِ أَوَّلُ اللَّبَنِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثُ حَلَبَاتٍ وَأَقَلَّهُ حَلَبَةٌ» اهـ. وقوله: «مِنْ قِبَلِ تَكَبُّسِه» أي لأجله و التّكَبُّسُ: التقحُّم في جوانب المِكيال.

كُتب الشافعية حتى خَبَطَ بعضُ أهلِ العصر في حاشيةٍ له على فتح المعين^(۱) بما لا يخفى على مَنْ له بذلك أدنى إلمام فضلا عمن قد تَصَدَّى لخدمة كلام الأئمة الأعلام غير أني ظفِرتُ لي ولك بنَقْلٍ مُقْنِعٍ عن الإمام الشيخ أحمد بن حجر – رحمه الله – في «ذيل تحرير المقال» يُغنيك عن كثرة القِيل والقال:

قال _ رحمه الله ونفعنا به _ في أثناء كلامٍ منه: «وقولهم: إنه منذ صنف الإمامُ كتابَه «النهاية» الذي هو شرْح لمختصر المزَني الذي رواه من كلام الشافعي – رضي الله عنه –(٢) وهي في ثمانيةِ أسفارٍ حاويةٌ لم يَشتغل الناسُ إلا بكلام الإمام لأن تلميذه الغزاليَّ اختصر

(١) أراد به على باصبرين صاحب «إعانة المستعين حاشية فتح المعين» ؛ كما يعلم بالمراجعة من مخالفته كثيرا مما نقله عن «ذيل تحرير المقال».

(٢) في مطلب الأيقاظ: «كُتُبُ الإمامِ الشافعي أربعة «الأم» و«مختصر المزّني» و«البُويطي» و«الإملاء» اختصر الجميع إمامُ الحرمين في كتابه «النهاية» واختصر الغزالي «النهاية» في كتاب «البسيط» واختصر «البسيط» في «الوسيط» ثم اختصر ه والوجيز» ثم اختصر «الوجيز» في «الحُلاصة» ثم اختصر «الخُلاصة» الإمام الرافعي في كتابه «المُحَرَّر» ثم اختصر «المُحَرَّر» الإمام النووي في «المنهاج» ثم اختصره شيخ الإسلام ذكريا في «المنهج»، ورأيتُ بخط بعضهم أنه سمع عن بعض علماء مصر أنه اختصر «المُنْهَج» في كتابٍ سماه «النَّهْج» اهـ.

وفي أوائل الجمل والبجيرمي عن البابلي أن مختصر المزني مختصرٌ من الأم. والذي قاله الجوهري أن النهاية مختصرةٌ من البُويطي المختصر من الأم.

وقول صاحب المطلب: «ثم اختصر «الخُلاصة»...» وفي أُوائل الجمل والبجيرمي عن البابلي أن المُحَرَّرَ مُخْتَصَرٌ مِنْ الْوَجِيزِ، ولكن في التحفة: «وَتَسْمِيَتُهُ [أي المُحَرَّر] مُخْتَصَرًا لِقِلَّةِ لَفْظِهِ لَا لِكَوْنِهِ مُلَخَّصًا مِنْ كِتَابٍ بعَيْنِهِ» اهـ.

وقوله: «بعض علماء مصر» وهو الجوهري ؛ قال في حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: «الشيخ محمد بن أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي الشافعي الشهير بابن الجوهري ولد سنة إحدى وخمسين ومائة وألف قرأ على والده وعلى أخيه الأكبر الشيخ أحمد وعلى الشيخ خليل المغربي والشيخ محمد الفرماوي وغيرهم، وحضر دروس الشيخ عطية الأجهوري في الأصول والفقه وغير ذلك، فلازمه وبه تخرج في الإلقاء، وحضر الشيخ على الصعيدي والبراوي، ومن مؤلفاته: مختصر «المنهج» في الفقه، وزاد عليه فوائد، واختصر الاسم وسهاه «النهج»، ثم شرحه وهو بالغ في بابه، ومنها شرح عقيدة والده المسهاة «منقذة العبيد» في كراريس أجاد فيه جداً وشرح الجزرية ونظم عقائد النسفي» اهد.

النهاية المذكورة في مختصر مطوَّلِ حافلٍ وسهاه «البسيط» واختصره في أقل منه وسهاه «الوسيط» واختصره في أقل منه وسهاه «الوجيز» فجاء الرافعي وشرح «الوجيز» شرحا مختصَرًا ثم شرحا مبسوطًا(۱) ما صُنِّف في مذهب الشافعي مثلُه، وأسفارُه نحوُ العشرة غالبا.

ثم جاء النووي واختصر هذا الشرح ونقَّحه وحرَّره واستدرك على كثير من كلامه مما وجده محلا للاستدراك وسمى هذا المختصر «روضة الطالبين» وأسفاره نحوأربعة غالبا(٢).

ثم جاء المتأخرون بعده فاختلفت أغراضُهم فمنهم المُحَشُّون وهم كثيرون أَطالوا النُّفُسَ في ذلك حتى بلغَتْ حاشيةُ الإمام الأَذْرَعي التي سهاها «التوسط بين الروضة والشرح» (٣) إلى فوق الثلاثين سِفْرًا كها رأيتُها في نسخة كانت عندي وكذلك الإِسْنَوِي وابن العِهاد والبُلْقِيني (٤)، وهؤلاء هم فحول المتأخرين، بالمحل الأسنى.

⁽١) والشرح المختصر لم يسمه واشتهر بالشرح الصغير، وسمى الشرح المبسوط بالعزيز، وتورع بعضهم فقال فتح العزيز، ولا حاجة إلى ذلك فإنه لا تكره تسمية غير الله بنحو العزيز، ولذا ذكره صاحب التحفة وغيره باسم العزيز.

وفي كشف الظنون: أن ممن شرح «الوجيز»: الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي [ت: ٦٠٦]، والقاضي سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر الأُرْمَوِيّ [ت: ٦٨٢]، وعهاد الدين أبو حامد محمد بن يونس الإِرْبِلِيُّ [ت: ٦٠٨].

⁽٢) والعزيز والروضة عمدتان في المذهب إلا أن بعض المسائل لما وردت فيهما في غير المظان يظن بها أنها غير مذكورة فيهما، فاستكشف الزركشي تلك المسائل وجمع فيه كتابه «خبايا الزوايا» قال في خطبته: «فهذا كتاب عجيب وضْعُه وغريب جمعُه ذكرت فيه المسائل التي ذكرها الإمامان الجليلان أبو القاسم الرافعي في شرحه للوجيز وأبو زكريا النووي في روضته تغمدهما الله برحمته في غير مظنتها من الأبواب فقد يَعرض للفَطِن الكشف عن ذلك فلا يجده مذكورا في مظنته فيَظن خلو الكتابين عن ذلك وهو مذكور في مواضع أُخر منها فاعتنيت بتبع ذلك فرددت كل شكل إلى شكله وكل فرع إلى أصله رجاء الثواب وقصد التسهيل على الطلاب» اهـ.

⁽٣) «التوسط والفتح بين الروضة والشرح» للشيخ شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعي المتوفى سنة ٧٨٣، ثلاث وثمانين وسبعمائة» اهـ كشف.

⁽٤) فحاشية جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الإِسنوي الشافعي [ت: ٧٧٢] سهاها «المهمات على الروضة» وهو كتاب جليلٌ، وحاشية الشهاب أحمد بن العماد الأَقْفَهْسِي [ت: ٨٠٨] تعليقاتٌ على «المهمات» وسماها =

ثم جاء تلميذ هؤلاء الأربعة (١) الإِسْنَوِي والأَذْرَعي وابن العِماد والبُلْقِيني فجَمَعَ مُلخَّصَ حَواشيهم في كتابه المشهور وسماه «خادم الروضة» وهو في نحو العشرين سِفْرًا (٢).

ووقع لجماعة أنهم اختصروا «الروضة»(٣)، ومنهم المطوِّل ومنهم المختصِر كـ«الرَّوْض» للشَّرَف ابن المُقْرِي فأقبل الناسُ على تلك المختصَرات فلما ظهر «الرَّوْض» رَجَع أكثرُ الناس إليه لمزيدِ اختصارِه وتحرير عبارتِه.

ثم جاء شيخُنا شيخ الإسلام فشرحه شرحا حسنا جِدًّا، وآثر فيه الاختصار فَانْثَالَ(٤)

- «التعقبات على المهات»، وللحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي [ت: ٢٠٨] استدراكات على «المهات» وسياها «مهات المهات» وللشريف عز الدين حزة بن أحد الدمشقي الحصني تتمات على «المهات» وسياها «تتمة المهات»، واختصر «المهات» جماعة منهم أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي [ت: ٢٧٦] فاختصرها مع إضافة حواشي البلقيني، وابن الوكيل أحمد بن موسى [ت: ٢٩١]، وشمس الدين محمد بن عبد الله الصَّرْ خَدِي [ت: ٢٩٧]، وشهاب الدين أحمد بن عبد الله العَرَّي [ت: ٢٩٢]، وتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني الشافعي [ت: ٢٨٩]، وسراج الدين أبي حفص عمر بن محمد اليمني المعروف بالفتي، وأما حاشية الشيخ سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني [ت: ٢٠٥] فاسمها: «معرفة الملات برد المهات» كما في الكشف والإتحاف.
 - (١) هو بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي [ت: ٧٤٩].
- (٢) وجمع فيه بين العزيز والروضة واسمه الكامل «خادم الرافعيِّ والروضة»، واختصره جلال الدين السيوطي من الزكاة إلى آخر الحج ولم يُتمه وسياه «تحصين الخادم» كما في الكشف.
- (٣) منهم ابن حجر رحمه الله تعالى ففي «العوائد الدينية» كأصله: «وكان الشيخ رحمه الله تعالى اختصر متن «الروض»، وسماه بـ «النَّعِيم»، وشرحه شرحا مستوعبا لما في «شرح الروض» و «الجواهر» وكثير من شروح «المنهاج» و «الأنوار»، وسماه «بشرى الكريم»، وألحق فيه شيئا كثيرا من كتب اليمنية وغيرهم.
- ولما رآه بعضٌ علماء بني الصديق ابن أخي الدواني اشتاق لنقله، وبذل في استنساخه مبلغا عظيما، فحاسَدَه بعضُ الحاسدين، وترصد إلى أن أخرج الكتاب للنقل، ثم وقع منه التفاتٌ فلم يره، فكأنها رُفِعَ إلى عَنَانِ السَّماء، ولم يظهر له خبرٌ ولا أثر ؛ حتى أصاب الشيخَ بذلك عِلةٌ خطيرة، حتى كاد تَزْهَقُ رُوحُه، ثم عُوفي منها وصَبر واحتَسَب، وعَفَا عن فاعل ذلك، وكان يقول: حلَّله الله وعفا عنه.
- ثم إنه شرع في تجديد المتن يُسَايِرُه بالشرح حتى وصل صلاة المسافر، وتركه، ويوجد ذلك عند بعض علماء دمشق الشام، فانظر إلى كرم خُلقه، وما فعل حاسدوه من التعصب المذموم» اهـ.
 - (٤) في المعجم الوسيط: «انثال: انصب و انهال و يقال: انثال عليه الناس: اجتمعوا و أتوه من كل ناحية» اهـ.

الناسُ عليه إلى أن جاء صاحبُ «العُباب» أحمد بن عمر المُزَجَّد الزَّبِيدي فاختصر «الروضة» وضم إليها من فروع المذهب ما لا يُحصَى (١) ثم شرحتُه شرحا مبَيِّنًا مَحاسِنَه، وقد وصلتُ فيه إلى باب الوكالة فأقبل عليه الذين تيسَّرتْ لهم تلك القِطعةُ من الشرح (٢).

كذلك اختصر صاحب «الحاوي الصغير» الشَّرْحَ الكبيرَ اختصارًا لم يُسْبَق إليه (٣) فإنه جَمَع حاصِلَ المقصودِ منه في وَرَقات نحو ثُمُنِ جزءٍ مِنْ أجزائه العشرة فأذعَنَ له أهلُ عصره أنه في بابه ما صُنِّفَ مثلُه

فأكبَّ الناسُ عليه حفظا وشروحا ثم نظمه احبُ «البهجة»(١) فأكبوا عليها، حفظا وشروحا.

كذلك (٥) إلى أن جاء الشرفُ ابن المُقْرِي صاحب «الرَّوْض» فاختصرَه في أقلَ منه بكثيرٍ وسهاه «الإِرشاد» فأكَبَّ الناسُ عليها حفظا وشروحا وبحمد الله لي عليه شرحان (٢)» اهـ.

وأَلَّف الْمُحَامِلي (ت ٤١٥ هـ) «اللُّباب»، فاختصره الولي العراقي (ت ٨٢٦ هـ) في

(١) وسمى هذا المختصر «العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب».

(٢) سماه «الإيعاب في شرح العباب»، ولم يُكمله.

(٣) وسمى هذا المختصر «الحاوي الصغير في اختصار الشَّرْح الكبير» وصاحبه الشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القَزويني الشافعي المتوفى: سنة ٦٦٥ خمس وستين وستمائة كها مر.

- (٤) واسم هذه المنظومة «بَهْجَة الحُاوِي» أو «البهجة الوردية» وصاحبها ابن الوردي عمر بن المظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس المعري الحلبي القاضي زين الدين الشافعي المعروف بابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة وهي خمسة آلاف بيت أولها: قَالَ الْفَقِيرُ عُمَرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ الحُمْدُ لللهِ أَتَمَّ الحُمْدِ» اهـ كشف، وهدية.
- (٥) فشرحها شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري شرحين وسَمَّى أولهما «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» كما في خطبته، وهو الشرح الكبير، وفي إيضاح المكنون أن له «خلاصة الفوائد الحموية في شرح البهجة الوردية» اهى فهو الشرح الصغير كما يدل عليه الاسم، وقد سبق بيانه، ولم نجد إلا الكبير، وفي هدية العارفين تسمية الثاني بخلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية.

(٦) أولهما «الإمداد بشرح الإرشاد» وهو الشرح الكبير والثاني «فتح الجواد بشرح الإرشاد» وهو مختصر الأول.

"تنقيح اللباب"، فاختصره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) في "تحرير تنقيح اللباب"، ثم شرحه في "تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب"، فحَشَّى عليه كثيرون منهم: العِنَاني، والشَّوْبَرِيّ، والرَّحْمَانِيّ، والمَدَابَغي، والقَليوبي، والمُنَاوِيّ، وعَبْدُ الْبَرِّ الْجُهُورِيّ، وغيرُهم كها نقل عن حواشيهم الجمل والبجيرمي في حاشيتيهها على المنهج كثيرا، وأشهرُهم بالتحشية عليه الشيخُ الشَّرقاوي (ت ١٢٢٦هـ).

«فَتْحِ الْمُعِين» وصاحِبُهُ:

ثم إن من أعظمِ مختصرِ في الفقه الشافعي وأنفعِه «قُرة العين بمهات الدين» وشرحُه «فتح المعين» لَمَاتِنه الإمام المُخْدُوم الصغير أحمد زين الدين بن محمد الغزالي^(١) بن المخدوم الكبير زين الدين (٢).

(۱) كما صرح الشيخ - رحمه الله تعالى - نفسه باسمه واسم والده في أول كتابه «الأجوبة العجيبة عن الأسئلة الغريبة» ؛ فما في نهاية الزين وإعانة الطالبين ونزهة الخواطر في تاريخ أعلام الهند لعبد الحي اللكنوي (ت: ١٣٤١ هـ) ومعجم المؤلفين من أن اسم والده عبد العزيز غَلطٌ وقد جرى على ذلك أصحاب المطابع المصرية وغيرها. وأما الشيخ عبد العزيز [٩١١ - ٩٩٤ هـ] فهو عمه لا والده، وكان الشيخ عبد العزيز عالما جليلا وله شرحٌ لقصيدة والده «هداية الأذكياء» في التصوف وسهاه «إرشاد الألباء» ثم أتبعه بشرح آخر مطوَّل باسم «مسلك الأتقياء» وله تكملة الشرح الذي كتبه والدُه على ألفية ابن مالك، وكتاب «المتفرد» في الفقه الشافعي مشهورٌ بين أهل مليبار و «الأجوبة الفنانية على الأسئلة الكوشية» و «فتاوى» توجد نسخة مخطوطة من هذه الفتاوى في المكتبة الأزهرية بـ «شاليكم»، وهو مَدفون بجوار أبيه بجامع فُنَّان رحها الله تعالى. انظر ترجمته في هدية العادفين ومعجم المؤلفين و «أسهاء المؤلفين في ديار مليبار» للعلامة الشالياتي. وأعظم من ذلك الغلط ما وقع فيه العلامة السقاف صاحب «الترشيح» من نسبة فتح المعين إلى الشيخ عبد العزيز، فتنبه.

(۲) وهو زين الدين الأول المخدوم الكبير المعبري الفناني المليباري - جد صاحب فتح المعين - أبو يحيى زين الدين بن على بن أحمد الشافعي الأشعري. ولد بكُوشِن بعد طلوع الشمس من يوم الخميس الثاني عشر من شهر شعبان سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاثة - على أقوال - وسبعين وثمانيائة (۸۷۳ هـ/ ۱٤٦٧م) كانت نشأته الأولى في محل و لادته، وترعرع هناك إذ درس على يد عمه الشيخ زين الدين إبراهيم ثم انتقل عمه الشيخ زين الدين إبراهيم إلى فنان ليتولى مهمة القضاء هناك، فرافقه إلى فنان، وهنا قرأ القرآن الكريم وحفظه، وبها تلقى العلوم الدينية واللغة العربية على يد عمه، ودرس في فنان أيضا على الشهاب أحمد بن عثمان بن أبي الحل اليمني، درس عنده الفقه والحديث وغيرهما، وقرأ عليه «الكافي في علم الفرائض».

وهو من تلامذة ابن حجر الهيتمي-رحمهم الله تعالى -(١١).

= ومن أساتذته أيضا الشيخ أبو بكر فخر الدين بن القاضي رمضان الشالياتي المليباري، درس عنده الفقه، وأصوله وغيرهما وكان ذلك في مدينة كاليكوت.

ثم سافر إلى مكة المكرمة، وأقام هناك عدة سنوات، ثم توجه إلى الجامع الأزهر بمصر والتقى مع العلماء العرب ومشاهير الفنون وتلقى العلوم من أمثال عبد الله بن على المُكُودِي المتوفى سنة ٩٠١هـ والشيخ محمد السنخاوي المتوفى سنة ٩١١هـ ومحمد السَّمهودي المتوفى سنة ٩١١هـ ومحمد السَّمهودي المتوفى سنة ٩١١هـ والقاضي أحمد بن عمر المُزَجَّد الزَّبيدي المتوفى سنة ٩٣٠هـ والشيخ عبد الله بن أحمد باخرمة العَدني المتوفى سنة ٩٤٧هـ هـ وغيرهم.

وأخذ الطريقة الجشتية عن الشيخ قطب الدين بن فريد الدين بن عز الدين الأجودهني، فألبسه الخرقة ولقنه الذكر الجلي، ثم أجازه لتربية المريدين وتلقين الذكر وإلباس الخرقة والإجازة لمن يجيز، ولقنه أيضا الذكر على الطريقة الشطارية الشيخ ثابت بن عين بن محمود الزاهدي وأجازه في تلقينه.

ومن مؤلفاته: مرشد الطلاب إلى الكريم الوهاب في التصوف وسراج القلوب وعلاج الذنوب في التصوف والمسعد في ذكر الموت في الرقائق وشمس الهدى في الموعظة والتذكير وتحفة الأحباء وحرفة الألباء في الأدعية المأثورة وإرشاد القاصدين في اختصار منهاج العابدين للإمام الغزالي وشعب الإيمان مُعرَّب لشعب الإيمان للإيجي وكفاية الفرائض في اختصار الكافي في الفرائض والصفا من الشفا للقاضي عياض وتسهيل الكافية شرح كافية ابن الحاجب حاشية عليها وشرح الكافية شرح كافية ابن الحاجب حاشية عليها وشرح مختصر لألفية ابن مالك وحاشيتان على التحفة الوردية وحاشية على الإرشاد لابن المقرئ وقصص الأنبياء والسيرة النبوية وقصيدة هداية الأذكياء إلى طريق الأولياء وقصيدة تحريض أهل الإيمان على جهاد عبدة الصلان.

وتوفي بفُنَّان بعد نصف ليلة الجمعة السادس عشرة من شهر شعبان سنة ثمان وعشرين وتسعمائة الهجرية (٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م) ودفن بفناء مسجده الجامع بفنان.

وأما أُسرة «المَخْدُوم» فيخبرنا التاريخ أنها وصلت إلى بلاد مليبار في أوائل القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، وكان مؤسِّسُ هذه الأسرة في كبر لا الشيخ القاضي زين الدين إبراهيم بن أحمد – عم الشيخ زين الدين الأول – الذي وصل أو لا من المُعْبَر عن طريق كبراكرا (Keelakkaa) وكايل بتنم/ قاهِرْ فَتَنْ زين الدين الأول – الذي وصل أو لا من المُعْبَر عن طريق كبراكرا (Keelakkaa) وكايل بتنم/ قاهِرْ فَتَنْ (Ponnani) في ولاية تامِلْ نَادُو الهندية إلى كُوشِن (Cochin)، ثم انتقل إلى فُنَّانْ/ بُنَّانِي (Ponnani) حيث أقام هناك مشتغلا بالخدمات الدعوية والتربوية» اهـ من تراجم شافعية الهند.

وفي معجم البلدان في شرح بحر الهند أن المُعْبَر هو آخر بلاد الهند فهو جزءٌ من قارَّة الهند الكبرى ؛ فها يقال إنه في اليمن غير صحيح.

(١) وهو الشيخ أحمد زين الدين بن القاضي محمد الغزالي بن الشيخ الإمام زين الدين المخدوم الكبير بن الشيخ القاضي على بن بن الشيخ العلامة القاضي أحمد المعبري الشافعي الأشعري الفناني المليباري الهندي.

ولد ببلدة «جوبان» Chombal بالقرب من «ماهي» Mahe من مديرية «كَنُّور» Cannano سنة ٩٣٨ هـ/=

= ١٥٣٢ م، ونشأ بها، قرأ العلوم الابتدائية على والده الكريم، وهو الشيخ محمد الغزالي، ثم على عمه الشيخ عبد العزيز وحج بيت الله الحرام وجاوره مستصحبا للأئمة وعلمائه الأعلام، وقد أخذ العلوم عن مشايخ أهل السنة في عصره، منهم:

(۱) شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، و(۲) عز الدين عبد العزيز الزمزمي، و(۳) مفتي الحجاز واليمن وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد، و(٤) السيد عبد الرحمن الصفوي، و(٥) عمه مخدومنا ومولانا الأعظم عبد العزيز ابن زين الدين المخدوم الكبير، و(٦) وشيخ مشايخ الإسلام قطب دائرة العرفان زين العابدين أبو المكارم محمد بن تاج العارفين أبي الحسن البكري الصديقي.

واستفتى في مسائل متعددة هؤلاء المشايخ وغيرهم، كالإمام محمد بن أحمد الرملي، والشيخ محمد الخطيب الشربيني، والإمام العلامة المحقق عبد الله بالخرمة، والإمام العلامة عبد الرؤوف بن يحيى الواعظ.

وقد تلقى علم التصوف عن شيخه الإمام محمد بن أبي الحسن البكري الصديقي، ولقنه الذكر الجلي والخفي وأخذ الإرادة عنه، وأخذ منه الطريقة القادرية قبيل فجريوم الجمعة العاشر من شهر رمضان المبارك في سنة ٩٦٦هـ/ ١٥٨٧م، حين كان مجاورا في مكة المكرمة، فصار بذلك بمرتبة الشيخ للطريقة القادرية.

وقام بتدريس العلوم مدة طويلة، وقد درَّس في المسجد الجامع الكبير الفناني ثلاثا وستين سنة، وله آلاف من التلاميذ الكبار النجباء في البلاد، منهم: (١) الشيخ الإمام العلامة المرحوم عبد الرحمن المخدوم الكبير الفناني، و(٢) وأخوه الشيخ القاضي جمال الدين بن الشيخ عثمان المعبري الفناني، و(٣) والشيخ جمال الدين بن الشيخ العلامة القاضي عثمان لبًا القاهري، و(٥) بن الشيخ العلامة القاضي عثمان لبًا القاهري، و(٥) الشيخ العلامة القاضي سليمان القاهري، وغيرهم.

كما أنه ألف في اللغة العربية كُتبا نافعة متعددة تتناول شتى فروع العلم والمعرفة، لاسيما الفقه الشافعي، وهي مؤلفاته: (١) فتح المعين شرح قرة العين و(٢) تحفة المجاهدين في بعض أخبار البرتغاليين و(٣) إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد و(٤) إحكام أحكام النكاح و(٥) المنهج الواضح شرح أحكام النكاح و(١) الأجوبة العجيبة عن الأسئلة الغريبة و(٧) مختصر «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور» للإمام السيوطى و(٨) الجواهر في عقوبة أهل الكبائر و(٩) الفتاوى الهندية.

وقد اضطربت أقوال المؤرخين في تاريخ وفاته فالعلامة الشالياتي يقول في «أسهاء المؤلفين» في ترجمته: «ولم يتحرر سنة وفاته»، وهؤلاء جرجي زيدان وبُرُوكِلْهَان والزِرِكْلِي – ولعل الأخيرين متابعان للأول - يقولون إنه توفي عام ٩٨٧ هـ/ ١٥٧٩م. كما ينقل الشيخ محمد علي مسليار القول بأنه توفي في عام ٩٩١ه عن شمس الله القادري من كتابه عن مليبار، أما ما ذهب إليه جرجي زيدان ومن معه فلا صحة له أصلا، بدليل أن الشيخ زين الدين قد تحدث في آخر كتابه «تحفة المجاهدين» عن حوادثِ سنة ١٩٩هـ/ ١٥٨٣م، والذي أراه صحيحا هو ما ذكره المؤرخ الشيخ محمد علي مسليار النَّلَكُتِّي في كتابه الجليل «تحفة الأخيار في تاريخ علماء مليبار» من أنه توفي عام ١٠٢٨ه.

ودفن بجوار المسجد الجامع بـ«كُنْجِي فَلِّي» في منطقة «شومبال» (Kungippalli/Chombal) وقبر زوجته أيضا موجود بقربه» اهـ تراجم شافعية الهند. ولهذا الكتاب منزلةٌ عاليةٌ مرموقةٌ بين كُتب الشافعية المتأخرة، حيث إنه متداوَلٌ بين العلماء العرب والعجم قديما وحديثا، ويدرس في كثير من البلاد العربية وغيرها كمصر والحجاز والشام وبغداد وإندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وسريلنكا وغيرها، وطبع في المطابع العربية مرارا، كما طبع في كيرالا.

ولكون مصنِّفه مليباريًّا يُوجَد فيه بعضُ انطباعاته ببِيئَته المُحَلِّية وجَوِّهِ الكِيرَالي كَبَحْثه حول الدُّودة الموجودة على أَلْيَافِ النارجيل وحول استعمال التَّنْبُل وغيرها.

وكثيراما يعتمد عليه أهلُ مليبار في الإفتاء وغيره فإنه موافقٌ في الأغلب لِما في «تحفة المحتاج» لشيخه، كما أنه في مواضع خالف «التحفة» فيها موافقٌ للرملي في نهايته أو للخطيب في «المغني» أو لأحدِ كتابي شيخِه «الإمداد» و «فتح الجواد» أو لشرح المنهج لشيخ الإسلام كما يعلم ذلك بالمراجعة ؛ وقد أشار إلى ذلك في مقدمته فقال: «انتخبتُه [أي المتن] وهذا الشرح من الكُتب المعتمدة لشيخنا خاتمة المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، وبقية المجتهدين، مثل وَجيهِ الدين عبد الرحمن بن زياد الزَّبِيدي رضي الله عنهما، وشيخي مشايخِنا: شيخ الإسلام المجدّد زكريا الأنصاري، والإمام الأمجد أحمد المُزجَّد الزَّبِيدي - رحمها الله تعالى - وغيرهِم من محقّقي المتأخرين معتمِدًا على ما جزم به شيخًا المذهبِ: النووي والرافعي فالنووي فمحققو المتأخرين - رضى الله عنهم -» اه.

ومما يدل على أهميته عند الشافعية ما قام به العلماءُ العربُ وغيرهم من وضع شرح أوحاشية أوتقرير عليه فقد شرح «قرة العين» العلامة محمد النَّوَوِي الجُاوِي ثم المكي (١) وسمى شرحه «نهاية الزين بشرح قرة العين».

ومن حواشي فتح المعين:

حاشية «إعانة المستعين» للعلامة علي بن أحمد بن سعيد بن باصبرين تلميذ باعشن

⁽١) هو أبو عبد المعطي محمد بن عمر بن عربي بن علي نووي الجاوي البنتني إقليها، التناري بلدا، هاجر إلى مكة وتوفي بها عام ١٣١٦ هـ/ ١٨٩٨م كما في الأعلام ومعجم المطبوعات.

والباجوري، فرغ منه سنة ألف ومائتين وإحدى وستين هجرية، وهي أقدم الحواشي المعروفة.

وحاشية «إعانة الطالبين» للعلامة السيد أبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي المكي(١)، تم تحريرها يوم الاثنين المبارك بعد ظهر الثالث والعشرين من شهر شوال سنة ثلاثيائة و ألف ١٣٠٠ هـ.

وحاشية «ترشيح المستفيدين» للعلامة السيد علوي بن السيد أحمد السقاف المكي، فرغ منه سنة ١٣٠٧ هـ.

وحاشية على فتح المعين للعلامة الشهير مولانا أحمد الشِّيرازي المليباري^(٢)، في ثلاثة

(١) هو السيد أبو بكر بن محمد شطا البكري الدمياطي الشافعي نزيل مكة، فقيه صوفي، ولد عام ١٢٦٦ هـ/١٨٥٠م، وتوفي عام ١٣١٠ هـ/١٨٩٣م. وبيت شطأ من الأشراف الحُسينيين من دمياط بمصر اشتهروا بالعلم والصلاح بمكة المكرمة وبموطنهم دمياط، ومن أفراد هذه الأسرة السيد صالح بن أبي بكر بن محمد شطا (١٣٠٢ -١٣٦٩ هـ) والسيد عمر بن محمد شطا (ت ١٣٣٠ هـ) والسيد عثمان بن محمد شطا (ت ١٢٩٥هـ) والسيد أحمد بن أبي بكر شطا (ت١٣٣٢هـ) والسيد حسين بن أبي بكر شطا (ت ١٣٥٥هـ)، من آثاره إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين وكفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء شرح الشرعية وقصة المعراج والقول المبرم في أن منع الأصول والفروع من الإرث محرم ونفحة الرحمن في مناقب السيد أحمد زيني دحلان. انظر ترجمته في هدية العارفين وإيضاح المكنون وتاريخ الأدب العربي لبُرُوكِلْمان والأعلام للزِّرِكْلي ومعجم المؤلفين وأعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري لعبد الله بن عبد الرحمن المعلمي ونثر الجواهر والدرر للدكتور يوسف المرعشلي وفيه أن ترجمته في نشر النور والزهر لعبد الله مرداد أبي الخير وأن العلامة عبد الحميد قدس سره أفرده بالترجمة» اهـ تعليق تراجم شافعية الهند.

(٢) هو الشيخ أحمد الشيرازي بن محمد الشيرازي النادافرمي، ولد في قرية «جيرِيَمْ» (شيريم) سنة ١٢٦٨هـ، وله مؤلفات كثيرة غير هذه الحاشية، منها: حاشية على شرح الألفية للشيخ زين الدين المخدوم الكبير في جزئين، وحاشية على شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني في ثلاثة أجزاء، ومولد في مناقب الشيخ القطب أحمد الكبير الرفاعي، وقصيدة في جواز إهداء ثواب القراءة إلى حضرة سيد المرسلين، وقصيدة إهداء الدرر في رد عمر التالفرمبي المتوفى سنة ١٣٤٤هـ وغيرها، توفي في السابع والعشرين من صفر سنة ١٣٢٦هـ، ودفن في داخل الواجهة للمسجد الجامع الكبير النادافرمي. انظر في ترجمة أحمد الشيرازي =

أجزاء. وحاشية على فتح المعين للعلامة الكبير شهاب الدين أحمد كُويَا الشالياتي [ت١٣٧٤هـ].

وحاشية «تنشيط المطالعين» للعلامة المولوي على بن الشيخ العلامة العارف بالله تعالى مولانا الشيخ عبد الرحمن النقشبندي التانوري المتوفى ١٣٤٧هـ، ولم يتمه.

وحاشية على فتح المعين في ثلاثة أجزاء للعلامة مولانا زين الدين المخدوم الأخير (١) الفُنَّاني المتوفى سنة ١٣٠٥هـ، من تلامذة العارف بالله القاضي عمر بن القاضي على البِلَنْكُوتِي المُليباري.

وتعليق كبير على فتح المعين للشيخ العلامة الكبير الحاج أحمد بن محمد البِلَنْكُوتِي المعروف بـ «كُتِّيمٌ مُسْلِيارٌ» المشهور المتوفى سنة ١٢٧٣هـ.

المولوي سي. أن. أحمد، وك.ك. محمد عبد الكريم: تراث أدب مسلمي مابلا العظيم صـ ٣١٥ (مليالم)، تحفة الأخيار في تاريخ علماء مليبار للشيخ المرحوم محمد علي مسليار، والباب الخامس ترجمة رقم ١ من مساهمة علماء مليبار في الأدب الفهي رسالة الدكتوراه في جامعة كاليكوت الهندية للأستاذ الدكتور حسين محمد الثقافي» اهـ تعليق تراجم شافعية الهند.

(۱) وهو زين الدين المخدوم الأخير ابن الشيخ ماحٍ حسن ابن الشيخ عبد العزيز ابن الشيخ كمال الدين ابن الشيخ عبد العزيز ابن الشيخ المُخْدُوم الصغير أحمد زين الدين بن محمد العزالي، وكان في التاريخ ابنَ خلِّكانِ مَليبار، ولد بفنان سنة ألف ومائتين وخمس وعشرين، وكان فريد وقته في الفقه والتصوف وعلم الكلام، ومن أساتذته: أبوه وعمر القاضي وأبو زوجه أحمد المخدوم والعلامة علي أحمد الهَمَداني، وله عدة مؤلَّفات، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمؤرخ مليبار محمد علي مسليار.

وأما نَسَابةُ شيخِ شيخنا الشيخ المرحوم أستاذ الأساتيذ أُو، كِي زين الدين بن علي حسن شيخ أُجِلَّةِ مشايخِ كيرالا - كشيخنا العلامة قمر العلماء الداعية الكبير أبي بكر بن أحمد باني «أزهر الهند» جامعة مركز الثقافة السنية الإسلامية (كاليكُوت، كيرالا)، وكشيخنا الشاعر المفلق بَابُو مسليار التِّرُورَنْكَادِي والشيخ محقق العلوم العقلية أُحيمد الكُوتُورِي أستاذِ أمثالِ فضيلة الشيخ عبد القادر الفنملي، وكالشيخ جامع الفنون سُليمان مسليار – إلى صاحبِ «فتح المعين» فهي من جهة جَدَّةٍ من جَداته فإنه يَنتمِي إلى أُسْرَةِ «أُودَكَّلْ سُليمان مسليار المولود بفُنان سنة ١٠٥٠ هـ والمتوفى القاضي على حسن مسليار المولود بفُنان سنة ١٠٥٠ هـ والمتوفى بيرُورَنْكَادِي سنة ١١٣٢ هـ، وهو ابنُ بنتِ المُخْدُومِ الصغير أحمد زين الدين بن محمد الغزالي، وسميت تلك الأُسْرَة بها لأن على حسن مسليار أقام في محل قضائه تِرُورَنْكَادِي بدار «أُودَكَّلْ»، وقبره قُدام المسجد الكبير بيرُورَنْكَادِي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لمحمد على مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» لم مدعل مسليار النَّلِيكُوتي، راجع لمزيد البيان «أعيان مليبار» المحمد على مسليار النَّلِيكُوني المنار المنتور المنار المعرو المنار ال

وتقرير نفيس للعلامة محمد بن الصوفي الكَرِنْغَفَّاري [Kaingappaa] [١٣٢١ – ١٣٢١].

وتقرير على فتح المعين للشيخ العلامة أبي أحمد موسى بن أحمد البردلي المتوفى سنة ١٣٩٣هـ.

و «فتح المُلهِم» للأستاذين المشهورين: بيران كُوتي مسليار النِّرَامَرُوتُوري المتوفى سنة ١٤١هـ(١). من والمولوي كي. كي. أبو بكر حَضْرَتْ المتوفى سنة ١٤١هـ(١).

وغير ذلك من الحواشي والتقريرات(٢).

فجميع كُتُب الشافعية مرتبطةٌ بكُتُب الغزالي ؛ ولذا قال السيوطي في الحاوي ردا على من زعم أن الغزالي ليس بفقيه: «يستحق عليه أن يضرب بالسياط ضربا شديدا ويجبس حبسا طويلا حتى لا يتجاسر جاهل أن يتكلم في حق أحد من أئمة الإسلام بكلمة تشعر بنقص، وقولُه هذه الكلمة صادرٌ عن جهل مفرط وقلة دين فهو من أجهل الجاهلين وأفسق الفاسقين ولقد كان الغزالي في عصره حجة الإسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه المؤلّفات الجليلة، ومذهب الشافعي الآن مدارُه على كتبه ؛ فإنه نقّح المذهب وحرَّره ولخّصه في البسيط والوسيط والوجيز والخلاصة وكتب الشيخين إنها هي مأخوذة من كتبه» اهـ.

وكُتُب المتأخرين مرتبطةٌ بكُتب الشيخين من جهةٍ أو أخرى.

المبحث الثالث: في رُمُوز حَرْفية في كُتب الشافعية:

إن المصنفين عامة، وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين خاصة، اكتفوا في كُتبهم برموزٍ

⁽١) من تراجم شافعية الهند مع زيادة.

⁽۲) كتقريرات الشيخ عبد الرحمن البانايكلاً مي [Panayikkulam] المشهور بالعروس، لتزوجه بنتَ أستاذه العلامة الشيخ أحمد بن محمد البِلَنْكُوتِي المعروف بـ «كُتيّم مُسْلِيار» السابق ذكره، وكانت عالمةً كبيرةً ؛ درَّسَتْ كتابَ الحيض من شرح المحلي لتلامذة زوجها، وكتقريرات تلميذ الشيخ العروس المذكور الشيخ أحيمد الإرمْبَالاَشِيرِي [limbalashei] الذي قام بخدمته الجليلة من وضع أرقام الجزء والصفحات للتحفة على جميع مسائل فتح المعين، وهو أستاذ الشيخ محمد بن الصوفي الكرنْغَفَّاري والشيخ بيران كوتي النِّرَمَرُ وتُورِي (Nannamba] والشيخ سَيْدَالِ مسليار النَّنَامْبَرِي [Nannamba]، وهو تَتَلْمَذَ على الكرنْغَفَّاري أيضا.

حرفية عن كتابة بعضِ أسهاء الأئمة أو الكتب أو بعضِ الكلهات المتكررة في الكلام، ويقال لهذا الاكتفاء «النَّحْت الخَطِّي» وهو للاختصار في الكتابة فقط حتى لا يَمَلَّ الكاتب، فإذا وصل القارئُ إلى الرُّموز قرأها على أصلها من الأسهاء، وذلك أَدْعَى أن يَتذكر ما رَمَزَتْ إليه.

قال الشيخ الخُضْري الشافعي في أوائل حاشيته على شرح الألفية لابن عَقِيل: «النحت: أن يُختصَر من كلمتين فأكثر كلمةٌ واحدة، ولا يُشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات، والسّكنات؛ كما يعلم من شواهده. نعم كلامهم يُفْهِم اعتبارَ ترتيب الحروف؛ ولذا عُدَّ ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طَبْلَقَ بتقديم الباء على اللام إذ قال: أطال الله بقاءك سبق قلم، والقياس طَلْبَقَ.

والنحت مع كثرته عن العرب غيرُ قياسي كها صرح به الشُّمُنِّي، ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته، ومن المسموع سَمْعَلَ إذا قال: «السلام عليكم». وحَوْقَلَ بتقديم القاف إذا قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وقيل بتقديم اللام، وهلَّلَ تهليلاً وهيلَلَ هيللةً، إذا قال: «لا إله إلا الله» وياء هيلل للإلحاق بدحرج، ومنه في القرآن «وَإذَا القُبُورُ بُعْثِرتْ» قال الزخشري: هو منحوت من بُعِثَ وأُثِيرَ، أي بُعِثَ موتاها وأثير ترابها، ومن المولَّد الفَذْلكةُ من قولهم: «فَذَلِكَ العَدَدُ كذا وكذا»، والبَلْكَفَةُ التي أخذها الزنخشري من قول أهل السنة: «إنّ الله تعالى يُرَى بلا كيف» وَرَدَّ عليهم بناءً على زعمه الفاسد بقوله:

قَدْ شَبَّهُوهُ بِخُلْقِهِ فِتَخَوَّفُوا شَنْعَ الورَى فَتَستَّروا بِالبَلْكَفَهُ

قيل: ومن المولَّد بَسْمَلَ لأنه لم يُسمع من فصحاء العرب، قال الشهاب الخَفَاجِي: «والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السِّكِّيت والمُطرِّزِي».

وقد استَعمَل كثير لا سيم الأعاجم النَّحْتَ في الخط فقط والنطق به على أصله، ككتابة «حِينَئذٍ» حاءً مفرَدة، و «رحمه الله» رح، و «ممنوع» مم، و «إلى آخره» تارةً إلخ، وتارةً اهى و «عليه السلام» عم، إلى غير ذلك، لكن الأولى ترك نحو الأخيرين، وإن أكثر منه الأعاجمُ» اهر كلام الخُضْري.

وفي تدريب الراوي للسيوطي: «ويكره الرمز إلى الصَّلاةِ والتَّسْلِيم في الكتابة بحرف أو حرفين، كمن يكتب صلعم بل يكتبها بكمالهما، ويقال إن أول من رمزهما بصلعم قُطِعت يده» اهـ.

وفي فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي: «والكسائي والجهلة من أبناء العجم غالباً، وعوام الطلبة يكتبون بدلاً عن ﷺ ص، أو صم أو صلم، أو صلعم، فذاك لما فيه من نقص الأجر لنقص الكتابة خلافُ الأولى، وتصريحُ المصنف بالكراهة ليس على ما به» اهـ.

ثم إن هذه الرُّمُوز الحَرْفية منها ما هي خاصةٌ، ومنها ما هي عامةٌ، فمن الخاصة رُمُوز «الوَجِيز» للإمام الغزالي فلعله أولُ مَن ابتكرَهُ من الشافعية، وهي كما يلي:

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|-----|-----|
| الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه | ح | ١ |
| الْمُزَني صاحب الشافعي رضي الله تعالى عنهما | ز | ۲ |
| الإمام مالك رضي الله تعالى عنه | ٩ | ٣ |
| وَجْه أو قول بعيدٍ مُخَرَّج للأصحاب | و | ٤ |

ومنها: رُمُوز «الأَنْوَار لأَعْمال الأَبْرار» للإمام جمال الدين يوسف ابن إبراهيم الأَرْدُبِيلي (ت٩٩هـ)، وهي كما يلي:

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|-----|-----|
| «التعليقة» للقاضي الحسين بن محمد المروزي(ت٢٦٤هـ)(١) | ت | ١ |
| «الحاوي» لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٠٥٠هـ) | ح | ۲ |
| «روضة الطالبيين» للإمام النووي | ر | ٣ |

⁽١) وهو غير القاضي الحسين المراد به عند الإطلاق فإنه طاهر بن عبد الله المتوفى سنة ٥٠٠ كما مر.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|---------|-----|
| «الشرح الصغير» للوجيز للإمام الرافعي | ص | ٤ |
| «الشرح الكبير» للوجيز للإمام الرافعي | <u></u> | 0 |
| «شرح اللباب» لعبد الكريم بن عبد الغفار القزويني (ت٦٦٥هـ) | J | 7 |
| «المحرر» للإمام الرافعي. | ۴ | ٧ |

ومنها: رُمُوز «حاشية الشهاب الرملي (ت٩٥٧هـ) على أَسْنَى المطالب شرح الروض»، وهي كما يلي (١٠):

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|-----|-----|
| الأَرْدُبِيلِي | ب | ١ |
| «تصحيح التنبيه» للإمام النووي | ت | ۲ |
| الإمام ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ) | ج | ٣ |
| «الحاوي» للهاوردي | ح | ٤ |
| شرح الإرشاد للإمام ابن حجر الهيتمي | د | ٥ |
| أحمد بن محمد المعروف بابن الرفعة (ت٧١٠هـ) | ر | ٦ |
| هبة الله بن عبد الرحيم البارزي (ت٧٣٧هـ) | ز | ٧ |
| تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧٠هـ) | س | ٨ |
| محمد بن بَهادِر بن عبد الله الزركشي (ت٤٩٧هـ) | ش | ٩ |

⁽١) على ما وصلت إليه دراسةُ الدكتور عبد الجليل زهير ضمرة كما نشرتها مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة الكويت، وَفِي الْقَلْبِ مِنْ بعضِ ما ذكره شَيْءٌ، ولم يبين في الحاشية مراده بهذه الطَّلاَسم، والله تعالى أعلم.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|-----|-----|
| المجموع للإمام النووي أو تكملته للتقي السبكي. | ع | ١. |
| محمد بن القاسم بن محمد الغَزِّي (ت٩١٨هـ) | غ | 11 |
| أحمد بن فُوران الفُورَاني (٢٦١هـ) | ف | ١٢ |
| فتاوي تقي الدين علي السبكي (٧٥٦هـ) | فس | ١٣ |
| «الشرح الكبير» للوجيز للإمام الرافعي | 5] | ١٤ |
| أحمد بن أبي بكر الناشري (ت٨٥٧هـ) | ن | ١٦ |
| عُمَر بْن مُظَفِّر بْنِ الْوَرْدِيِّ (ت٩٤٩هـ) | و | ١٧ |

ومنها: رُمُوز «بُغْيَة المُسْتَرُشِدِين» للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن عمر باعلوي الحضرمي الشافعي مفتي الديار الحضرمية، وهي كما يلي:

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|-----|-----|
| عبد الله بن الحسين بن عبد الله بافقيه العلوي الحضر مي (١٢٦٦هـ) | ب | ١ |
| علوي بن سقاف الجعفري العلوي الحضرمي (ت١٢٧٣هـ) | ج | ۲ |
| محمد بن أبي بكر الأَشْخَر اليمني (ت٩٩١هـ) | ش | ٣ |
| محمد بن سليمان الكُردي المدني (ت١١٩٤هـ) | ٤ | ٤ |
| عبد الله بن عمر بن أبي بكر بن يحيى العلوي الحضر مي (١٢٦٥هـ) | ي | 0 |

ومن الرُمُوز العامَّة: ما استعملها مُتأخِّرُو الشافعية كالشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العَبَّادي (ت٩٥٣هـ) في حاشية الغُرَر البهية، ومَن بعده من الجَمَل والبُجيرمي والسَّقَّاف وعبد الرحمن الشِّربيني وغيرهم، وهي كما يلي مرتبة ترتيب حروف الهجاء:

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|---------|-----|
| عَطية بن عَطية الأُجْهُوري (ت١٩٠هـ(١) | أج | ١ |
| أحمد بن محمد الشِّير ازي النَّادَابُرَمِي (ت ١٣٢٦هـ) | أح | ۲ |
| أحمد بن محمد الشِّير ازي النَّادَابُرَمِي (ت ١٣٢٦ هـ) | أح ش | ٣ |
| «أَسْنَى المَطَالِبِ في شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ» لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ | أُسْنَى | ٤ |
| محمد بن منصور الإِطْفِيحي الوفائي(ت١١١٥ هـ)(٢) | إط | ٥ |
| محمد بن منصور الإطفيحي الوفائي (ت١١١هـ) | إط ف | ٦ |
| الإِقْنَاعِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شُجَاعِ للخطيبِ الشِّرْبيني | إق | ٧ |
| سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (١٢٢١هـ)(٢) | ب | ٨ |
| شمس الدين محمد بن علاء الدين البابلي (١٠٧٧ هـ) | با | ٩ |
| إبراهيم الباجوري (ت١٢٧٧ هـ) [عند بعض مَنْ بَعده] | با | ١.٠ |
| إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (ت١٢٧٧ هـ) | باج | 11 |
| سعيد بن محمد باعشن صاحب «بشرى الكريم» | باعشن | ١٢ |
| سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (١٢٢١هـ) | بج | ۱۳ |

(١) هو شيخ الجمل، وقد سبقت ترجمته، وأن الأُجْهُوري بالضم.

وفي معجم البلدان: «إطفيحُ: بالكسر في أوله والفاء وياءٍ ساكنة وحاءٍ مهملة. بلد بالصعيد الأدنى من أرض مصر على شاطىء النيل» اهـ.

(٣) سبقت ترجمته.

⁽٢) في عجائب الآثار في التراجم والأخبار: «خاتمة المحدثين شمس السنة محمد بن منصور الإطفيحي الوفائي الشافعي ولد سنة اثنتين وأربعين وألف، وأخذ عن أبي الضياء على الشَّبرامَلِّسي وعن الشمس البابلي والشيخ سلطان الزَّاحِيّ والشمس محمد عمر الشَوبري والشهاب أحمد القليوبي، توفي بمصر سنة خمس عشرة ومائة وألف تاسع عشر شوال» اهـ.

| | | , |
|--|------------|-----|
| مرموز إليه | رمز | رقم |
| سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (١٢٢١هـ) | بج | ١٤ |
| شهاب الدين أحمد عميرة البُرُلُّسِي (ت٩٥٧هـ) | بر | 10 |
| محمد بن عبد الدايم بن موسى البِرْمَاوي (ت ٨٣١هـ) | ب ر | ١٦ |
| «بشرى الكريم شرح بافضل» لسَعيد بن محمد باعشن | بُشْرَى | ۱۷ |
| عُمر بن عبد الرحيم الحسيني البَصْري ١٠٣٧ هـ | ب ص | ١٨ |
| عُمر بن عبد الرحيم الحسيني البَصْري ١٠٣٧ هـ | بَصْرِي | 19 |
| السيد البكري محمد شطا الدمياطي (ت ١٣١٠)(١) | بَكْري | ۲. |
| «تحفة المحتاج» للإمام ابن حجر الهيتمي | ت | ۲۱ |
| «تحفة المحتاج» للإمام ابن حجر الهيتمي | تح | 77 |
| ترشيح المستفيدين على فتح المعين للسقاف | تر | 77 |
| محمد محفوظ التَّرْمَسِي صاحب الموهبة (ت ١٣٣٨)(٢) | تَرْ مَسِي | 7 8 |
| الإمام ابن حجر الهيتمي [كها ورد في حاشية الغرر] | ج | 70 |
| الجمل صاحب الحاشية على شرح المنهج | ج | ۲٦ |
| الجوجري محمد بن عبد المنعم (ت: ۸۸۹ هـ)(۳) | جج | ** |
| «شرح المنهاج» للإمام ابن حجر الهيتمي | ج ش | ۲۸ |
| «حاشية الجَمَل (٤٠٢١ هـ) على تفسير الجلالين (٤) | ج على ج | 79 |
| | | |

⁽١) سبقت ترجمته.

⁽٢) سبقت ترجمته.

⁽٣) سبقت ترجمته.

⁽٤) سبقت ترجمته.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|----------------|-----|
| سُليهان بن عمر منصور العُجَيْليّ الجَمَل(١٢٠٤ هـ) | ج م | ٣. |
| الإمام ابن حجر الهيتمي (١) | ح | 77 |
| حاشية | احا | 44 |
| حاشية البجيرمي (١٢٢١هـ) على الإِقْنَاع للشِّرْبيني | حاإق | 44 |
| حاشية أنوار الأَرْدُبِيلِي | حا أنوار | 78 |
| حاشية إبراهيم الباجوري (ت١٢٧٧ هـ) على الغَزِّي | حابا | 70 |
| حاشية باصبرين على فتح المعين | حابا ص | 77 |
| حاشية الشرواني (ت ١٣٠١ هـ) على التحفة | حات | ٣٧ |
| «حاشية فتح الجواد» للإمام ابن حجر الهيتمي | حا فتح | ٣٨ |
| حاشية القليوبي (ت ١٠٦٩ هـ) على شرح المنهاج للجلال المحلي | حاق على المحلي | 44 |
| حاشيتها | حاها | ٤٠ |
| الإمام ابن حجر الهيتمي | حج | ٤١ |
| الإمام ابن حجر الهيتمي | حجر | 23 |
| الإمام ابن حجر الهيتمي في «شرح الإرشاد» | ح د | ٤٣ |
| الإمام ابن حجر الهيتمي | حر | ٤٤ |
| محمد بن سالم الحَفْنَاوي أو الحَفْنِي (ت ١١٨١)(١) | ح ف | ٤٥ |

⁽١) كما استخدمه في حاشية الغرر للعبادي وبينه مجردها، وقال بعض الباحثين: «يُرمَز به إلى الحَلَبي» اهم ولا أذكر كتابًا رمَز به إليه.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|------------|-----|
| محمد بن سالم بن أحمد الحَفْناوي أو الحَفْني (ت ١١٨١) | حُف | ٤٦ |
| نور الدين علي بن إبراهيم الحَلَبي (١٠٤٤)(٢) | ح ل | ٤٧ |
| نور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد الحَلَبي (١٠٤٤) | حل | ٤٨ |
| حاشية عبد الحميد الشرواني (ت ١٣٠١ هـ) على التحفة [ذكره | حميد | ٤٩ |
| بهذا الرمز في «الترشيح»] | على تح | () |
| خط بعض العلماء | خ ب | ٥٠ |
| خط شيخنا | خ ش | ٥١ |
| خط شيخنا عن خط شيخه | خ ش عن خ ش | ٥٢ |
| الشيخ خَضِر الشَّوْبَرِيِّ (٣) | خ ض | ٥٣ |

(١) سبقت ترجمته.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) ينقل الجمل والبجيرمي عن حاشيته على التحرير كثيرا إما برمز خ ض أو خ ض على التحرير أو خَضِر على التحرير. التحرير أو خَضِري على التحرير أوالشيخ خَضِر على التحرير أو خَضِر الشَّوْبَرِيّ على التحرير.

قال بعض الباحثين: «هو خضر بن عبد الكريم الشُّوْبَرِيّ» اهم ولم أجد له ذِكرًا في كُتب التاريخ.

وقال بعضهم: «هو شمس الدين الخضر بن محمد أحمد الشَّوْبَرِيّ المتوفى سنة ١٠٦٩هـ» اهـ، والذي وجدتُ في كُتب التاريخ: شمس الدين محمد بن أحمد الشَّوْبَرِيّ المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، وذكرَتْ أن له حاشية على التحرير كما سيأتي، ولكن ما وجدتُ فيها تسميةً بالخَضِر أو الحَضِرِي الشَّوْبَرِيّ فلا أدري أهما اثنان أم واحدٌ اشتهر باسمين؟

وقال بعضهم: هو محمد بن عبد الله الدمياطي ثم المصري الشافعي الشهير بالخُضْرِي المتوفى سنة (١٢٨٨) ثمان وثمانين ومائتين وألف، وفي هدية العارفين ومعجم المطبوعات له حاشية على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك وأخذ عنه الجم الغفير وواظب على الإفادة والتدريس إلى أن مات ودفن بقرافة باب النصر» اهه، ولكن ما وجدتُ له في كُتب التاريخ ذكر حاشية على التحرير.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|--------|-----|
| الشيخ خَضِر الشَّوْبَرِيّ | خَضِر | ٥٤ |
| الشيخ خَضِر الشَّوْبَرِيِّ | خَضِري | 00 |
| محمد بن أحمد الخطيب الشِّرْبِيني (ت ٩٧٧ هـ) | خ ط | ٥٦ |
| محمد بن أحمد الخطيب الشِّرْبِيني (ت ٩٧٧ هـ) | خط | ٥٧ |
| «شرح الإرشاد» للإمام ابن حجر الهيتمي | د | ٥٨ |
| عبد الرحمن بن علي الدَّنُوشَرِي (١٠٢٥ هـ)(١) | د ش | ०९ |
| محمد بن موسى الدَّمِيري (ت ٨٠٨هـ) | دم | ٦٠ |
| مصطفی الذهبي (ت ۱۲۸۰ هـ)(۲) | ذ | 71 |

(۱) في خلاصة الأثر: «عبد الله بن عبد الرحمن بن على بن محمد الدَّنُوشَري الشافعي خليفة الحكم بمصر أحد فضلاء الزمان الذين بلغوا الغاية في التحقيق والإجادة وكان لغوياً نحوياً ولد بمصر وبها نشأ وأخذ عن الشمس الرملي والشهاب بن قاسم العبادي والشمس محمد العلقمي وغيرهم وتصدر بجامع الأزهر وأقرأ العربية وغيرها من العلوم وانتفع به جماعة أجلاء منهم الشمس البابلي والنور الشبراملسي وغيرهما وألَّف تآليف كثيرة في النحو منها حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد وكانت وفاته بمصر يوم الأحد غرة شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وألف»اه.

(٢) هذا الرمز تكرر جدا في حاشية الغرر لعبد الرحمن الشَّربيني تلميذ الذهبي، قال في معجم المؤلفين والأعلام للزِّرِكُلي: «مصطفى بن حنفي بن حسن الذهبي [ت: ١٢٨٠ هـ/ ١٨٦٣م]، الشافعي، المصري فقيه، مفسر، مشارك في بعض العلوم ولد بمصر، وأخذ عن الدَّمنهُ وري والفضل الفَضالي والقُويسني وغيرهم، وتصدر للاقراء والتدريس، من آثاره: رسالة في تحرير الدرهم والمثقال والرطل والرسالة الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية ورسالة في المناسخة ورسالة في تفسير غريب القرآن» اهـ.

وذكرتُ في «رد الهفوة» ما ملخصه: «في غلاف بعض كتبه تعريفه باسم: «مصطفى الذهبي الشافعي» و في آخر باسم «مصطفى بن حنفي الذهبي» فيَظن من لا اطلاع له على كُتب التاريخ أنها شخصان، وليس كذلك فـ«الشافعي» نسبة إلى مذهبه، و «حنفي» اسم والده وهو من أهل بيته ﷺ. وأما تاريخ ولادته فلم أر المؤرخين عيَّنوا ذلك إلا أني رأيتُ أنه صنف كتابه: «رسالة في تحرير الدرهم والمثقال والرطل» عام (١٢٥٨=

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|------|-----|
| داو د بن سليمان الرَّحماني (ت ۱۰۷۸)(۱) | رح | ٦٢ |
| «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» لقاضي صفد (٢) | رحمة | ٦٣ |
| أحمد بن عبد الرزاق المغربي الرشيدي(ت ١٠٩٦هـ) | ر ش | 78 |
| شهاب الدين أحمد الرملي (ت ٩٥٧) والد محمد الرملي | ر م | ٦٥ |
| نور الدين علي بن يحيى الزيادي (ت ١٠٢٤ هـ) ^(٣) | زي | ٦٦ |
| سُلْطان بن أحمد بن سَلامة المُزَّاحِي (ت ١٠٧٥) ^(٤) | س ل | ٦٧ |

- = هـ / ١٨٤٢ م) وهو العام الذي تلقى منه تلميذه على باصبرين بمصر كها صرح به في حاشية فتح المعين (٢/ ٤٢٤)، فلعله كان وُلِدَ في أوائل القرن الثالث عشر الهجري التي توفي فيها الشيخ الجمل محشي المنهج. تَتَلْمَذَ الإمام الذهبي على علماء أجلاء من أكابرهم الفَضَالي والقُويسِني والباجوري والشَّنْواني والدَمنهوري والدمهوجي والبراوي، رحمهم الله تعالى، وتتلمذ عليه مشاهير العلماء والفقهاء حيث تصدر للإقراء والتدريس من أكابرهم: الشيخ على باصبرين محشي فتح المعين، والسيد الجرداني، والإمام عبد الرحمن الشِّرْبيني رحمهم الله تعالى» اهـ.
- (۱) في هدية العارفين: «الرحماني المصري: داود بن السيد سليمان بن علوان ابن نور الدين بن عبد الله الشافعي من أحفاد الولي السيد نفيس الرحماني توفي سنة ١٠٧٨ ثمان وسبعين وألف. من تصانيفه: حاشية على شرح أبي شجاع وحاشية على شرح التحرير وحاشية على شرح جلال المحلي ومناسك الحج وتحفة أولي الألباب والتحفة السندسية لمن يشتغل بشرح السنوسية والجواهر السنية في أصول طريقة الصوفية وحاشية على شرح الشذور وحاشية على شرح القطر»اه.
- (٢) هو قاضي صفد محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني شمس الدين أبو عبد الله الشافعي المعروف بقاضي صفد فرغ من تصنيفه «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» من في ١١ ذي القعدة سنه ٧٨٠» هم مدية العارفين ومعجم المطبوعات.
 - (٣) سبقت ترجمته.
- (٤) في مَشْيَخَة أبي المواهب الحنبلي: «الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل، أبو العزائم المُزَّاحي الأزهري المصري الشافعي بحر العلوم خاتمة الحفاظ والقراء العابد الزاهد الناسك الصَوَّام القَوَّام قرأ بالروايات على الشيخ المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفَضالي، بفتح الفاء، وأخذ عن النور الزيادي وسالم =

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|---------|-----|
| ابن قاسم العَبَّادي (١) | س م | ٦٨ |
| ابن قاسم العَبَّادي | سم | 79 |
| محمد بن أحمد بن الشَّوْبَرِي (ت ١٠٦٩ هـ)(٢) | ش | ٧٠ |
| شيخنا | ش | ٧١ |
| محمد بن أحمد بن الشَّوْبَرِي (ت ١٠٦٩ هـ) | ش ب | ٧٢ |
| «شرح بافضل» للهيتمي [عند بعض مَن جاء مؤخَّرا] | ش ب | ٧٣ |
| «شرح بافضل» للإمام ابن حجر الهيتمي | ش با فا | ٧٤ |

الشبشيري وأحمد بن خليل السبكي، وحجازي الواعظ ومحمد القصري تلميذ محمد الشربيني، واشتغل بالعلوم العقلية على شيوخ كثيرين يَنُوفون عن ثلاثين وأجيز بالإفتاء والتدريس سنة ثمان وألف، وتصدر بالأزهر للتدريس، يجلس كل يوم للفقه إلى قريب الظهر، وأخذ عنه الشمس البابلي والشيراملسي وإبراهيم المرحومي وعبد القادر الزرقاني المالكي وغيرهم ممن لا يحصى كثرة، وجميع الفقهاء بمصر في عصرنا لم يأخذوا الفقه إلا عنه، وكان يقول: من أراد أن يصير عالما فليحضر درسي؛ لأنه كان في كل سنة يختم عدة كتب في علوم عديدة، يقرؤها قراءة مفيدة، له حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا، وكان مولده سنة خمس وثهانين وتسع مئة وألف. والمُزَّاحِي: بفتح الميم وتشديد الزاي وبعدها ألف مهملة نسبة إلى منية مَرَّاح قرية بمصر» اهـ.

وفي غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب للآلوسي: ومنها [ألفاظ شائعة في الأسانيد يَغلَط فيها كثير من الناس] المزاحي (الواقع في أحد أسانيد مشايخنا إلى صحيح البخاري وهو سلطان بن محمد المزاحي فأكثر الناس يغلطون فيه فيقولون المزاحي بكسر الميم وتخفيف الزاي ظناً منهم أنه نسبة إلى المزاح المعروف وإنها هو المزاحي بفتح الميم وتشديد الزاي وبعدها ألف وحاء مهملة نسبة إلى منية مزاح قرية من قرى مصر كما في معجم أبي المواهب الحنبلي» اهـ.

(١) سبق أنه يشترك في اسم «ابن قاسم» اثنان: «الْغَزِّيّ» و «الْعَبَّادي»، وأن الثاني هو المرموز إليه بـ «سِم»، وما ذكره بعضُ الباحثين من الرمز بـ «سِم الْغَزِّيّ» للأول لم يأتِ في كلام السابقين مثل البجيرمي إلا إن أراد مَن جاء في العصر الحديث واستخدم في نحو تقريرٍ له لبعض كُتب الفقه كذلك اصطلاحا لخاصة نفسه، فإنه لا مُشَاحَّة في الاصطلاح.

(٢) سبقت ترجمته.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|---------------|-----|
| «شرح الإرشاد» للإمام ابن حجر الهيتمي | ش د | ٧٥ |
| عبد الحميد الشرواني الداغستاني المكي (ت ١٣٠١ هـ) | ش ر | ٧٦ |
| «شرح بافضل» للإمام ابن حجر الهيتمي | شربا | ٧٧ |
| عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشَّرْقاوي (ت١٢٢٧هـ) | ش ر ق | ٧٨ |
| شيخ شيخنا | ش ش | ٧٩ |
| «شرح العباب» للإمام ابن حجر الهيتمي | شع | ۸۰ |
| «شرح العباب» للإمام ابن حجر الهيتمي | ش عب | ۸١ |
| عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشَّرْقاوي (ت١٢٢٧هـ) | ش ق | ۸۲ |
| «شَرْحِ المَنْهَجِ» لشيخ الإسلام زَكَرِيًّا الْأَنْصَارِيِّ | ش م | ۸۳ |
| شرح أحمد الرملي لمنظومة ابن العماد في المعفوات | ش مَعْفُوَّات | ٨٤ |
| محمد بن أحمد بن الشَّوبَرِي (ت ١٠٦٩هـ) | شو | ٨٥ |
| المسلَك العَدل حاشية الكردي الصغرى على شرح بافضل | صُغْرَى(١) | ٨٦ |
| ناصر الدين محمد بن سالم الطَّبَلاَوي (ت ٩٦٦ هـ)(٢) | طب | ٨٤ |

⁽۱) سبق الكلام على حواشي الكُردي على شرح بافضل الثلاثة الكُبْرَى والوُسطى والصُغرى، وأن بعض المؤرخين والباحثين تخبطوا في بيانها.

⁽٢) في الكواكب السائرة: «محمد بن سالم بن علي الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام ناصر الدين الطبكاوي الشافعي، أحد العلماء الأفراد بمصر تلقى العلم عن أجلة من المشايخ منهم قاضي القضاة زكريا والسيوطي وهو من المتبحرين في التفسير والقراءات والفقه والحديث والأصول والمعاني والبيان والطب والمنطق والكلام والتصوف، وجمع على البهجة شرحين جمع فيهما من شرح البهجة لشيخ الإسلام، وزاد فيها ما في شرح الروض وغيره توفي عاشر جمادى الآخرة سنة ست وستين وتسعمائة» اهد. وفي هدية العارفين أن له شرح الحاوي الصغير للقزويني.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|-----|-----|
| أحمد بن إبراهيم الطِّيبِي (ت ٩٧٩ هـ)(١) | طي | ۸۷ |
| «الإيعاب شرح العُباب» للإمام ابن حجر الهيتمي(٢) | ع | ٨٨ |
| «العُباب» لأحمد بن عمر المُزَجَّد (ت ٩٣٠هـ)(٣) | عب | ۸۹ |

والطبكاوي بفتح الأول والثاني ؛ قال في تاج العروس: «وطبكليَّةُ مُحُرَّكَةٌ والعامَّةُ تَقُولُ: طَبَلُوهَة: قَرْيَةٌ مِنْ
 أَعْمالِ مِصْرَ مِنْ المُنُوفِيَّةِ وقد دَخَلْتُها ومنها الإمامُ ناصِرُ الدِّينِ أبو النَّصْرِ مَنْصُورٌ الطَّبلاَوِيُّ الشَّافِعِيُّ أَحَدُ
 المُبرِّزِينَ في المَعْقُولِ والمَنْقُولِ» اهـ.

وهناك طبكاويٌّ آخر وهو سِبْط الطَّبكاويّ السابق عن الكواكب ففي الأعلام: «الطبلاوي (ت ١٠١٤ / ١٠٠٥ م) منصور الطبلاوى، سبط ناصر الدين محمد بن سالم فقيه شافعي مصرى، غزير العلم بالعربية والبلاغة، أصله من إحدى قرى المنوفية، مولده ووفاته بالقاهرة، من كتبه منهج التيسير إلى علم التفسير وحاشيةٌ على شرح المُنْهَج» اهـ. ولذا كثيراما تجد الجمل والبجيرمي يرمزان للأول بطب وللثاني بسِبط طب.

(۱) هكذا قال بعض الباحثين، وهو أقرب ؟ قال في هدية العارفين: «الطيبي: أحمد شهاب الدين بن أحمد بن بدر الدين الطيبي الفقيه الشافعي النحوي الدمشقي كان مدرساً بجامع الأموية ولد سنة ٩١٠ وتوفي سنة تسع وسبعين وتسعهائة من تصانيفه الإيضاح التام في تكبيرة الإحرام والسلام وبلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني وتيسير كفاية المحتاج للدماء الواجبة على المعتمر والحاج ورفع الإشكال في حل الأشكال من المنطق والزوائد السنية على الألفية في النحو والصحيفة فيها يحتاج إليه الشافعي في تقليد الإمام أبي حنيفة والمفيد في علم التجويد وغير ذلك من الخطب والمناسك» اهـ.

وقال بعض الباحثين هو الطيبي شارح المشكاة وهو كها في هدية العارفين: الطيبي شرف الدين: الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي بكسر الطاء والباء الموحدة الدمشقي الحافظ توفي سنة ٧٤٣ ثلاث وأربعين وسبعهائة، من تصانيفه التبيان في المعاني والبيان والخلاصة في أصول الحديث وشرح أسهاء الله الحسنى وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب حاشية على الكشاف والكاشف عن حقائق السنن» اهد.

وهناك طيبي آخر وهو كما في هدية العارفين: «الطيبي: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد أبو القاسم الواسطي ثم البغدادي الشافعي المدرس المعروف بالطيبي ولد سنة ٥٦٣ وتوفي في صفر من سنة ٦٢٤ أربع وعشرين وستمائة، صنف «مختصرٌ في الفرائض» اهـ والله تعالى أعلم.

- (٢) هذا الرمز ورد في حاشية الغرر لابن قاسم وبيَّن مَن جرَّدها في أولها أن المراد به «شرح العباب» للإمام ابن حجر الهيتمي.
- (٣) هذا الرمز ورد في حاشية الغرر متصلا (عب) كقولها: «عِبَارَةُ عب وَالشَّرْحِ لِحَجر» إلا موضعا وجدته =

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|----------------|-----|
| «العُباب» لأحمد بن عمر الْمُزَجَّد (ت ٩٣٠هـ) | ع ب | ۹. |
| عبد الحميد الشرواني (ت ١٣٠١ هـ) على التحفة | ع ب على | ٩١ |
| [ذكره بهذا الرمز في غير موضع من «الترشيح»] | التحفة | , , |
| عَطية بن عَطية الأُجْهُوري (ت١١٩هـ)(١) | عج | 97 |
| عبد الحميد الشرواني (ت ١٣٠١ هـ) | عح | ٩٣ |
| حاشية عبد الحميد الشرواني (ت ١٣٠١ هـ) على التحفة [ذكره | ع د على التحفة | ٩ ٤ |
| بهذا الرمز في «الترشيح»] | ع د علی التحله | |
| نور الدين علي بن علي الشَّبْرَامَلِّسِي (ت ١٠٨٧هـ) | ع ش | 90 |
| محمد بن داو د بن سليمان العِنَاني (ت ١٠٩٨ هـ)(٢) | ع ن | 97 |
| «فتح الجواد» للإمام ابن حجر الهيتمي | فتح | 97 |
| «فتح الجواد» للإمام ابن حجر الهيتمي | ف ج | ٩٨ |
| أحمد بن حجازي الفَشْني ^(٣) | ف ش | 99 |

منفصلا، وفي حاشية البجيرمي متصلا كقولها في العقيقة: «... فَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهَا فَلا يُنْدَبُ لَهُ قَالَهُ فِي ع ب،
 قَالَ فِي الْإِيعَابِ: «وَهُوَ كَتَعْبِيرِهِمْ فَلَا يُؤْمَرُ بِهَا...»، والمراد بهما نفس العباب كما يقضي به السَّبْر خلافا للدكتور عبد الجليل فذكر أن المراد به «شرح العباب» للإمام ابن حجر الهيتمي.

وفي لب اللباب: «الفشني: بالفتح وسكون المعجمة ونون نسبة إلى فشنة قرية ببخارى» اهـ. وفي فتح رب الأرباب: «الفَشني: لفَشن قرية بمصر من أعمال البهنسا» اهـ.

⁽١) ومن الرمز إليه قول تلميذه الجمل في صفة الصلاة: «مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا عج».

⁽٢) سبقت ترجمته وأن العِنَاني بالكسر.

⁽٣) الفَشني: شهاب الدين أحمد بن حجازي الفشني الشافعي المتوفى في حدود سنة ٩٧٨ ثمان وسبعين وتسعمائة صنف تحفة الأخوان في قراءة الميعاد في رجب وشعبان ورمضان والمجالس السنية في شرح أربعين النووية و تحفة الحبيب بشرح نظم غاية لتقريب كما في هدية العارفين ومعجم المطبوعات.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|--------|-----|
| الفاكهي | ف ك | ١ |
| فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب للشيخ زكريا الأنصاري | ف و | 1.1 |
| القاموس المحيط للْفِيرُوزَابَادِي (ت ٨١٧ هـ)(١) | قا | 1.7 |
| أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) ^(٢) | ق س | 1.4 |
| أحمد بن أحمد سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩ هـ) | ق ل | ١٠٤ |
| محمد بن سليهان الكُردي ثم المدني (ت ١١٩٤ هـ) | غ | 1.0 |
| المواهب حاشية الكردي الكُبْرَى على شرح بافضل | کُبْری | 1.7 |

(۱) في تاج العروس شرح القاموس: «هو أبو طاهر محمد بن يعقوب الصِّديقي الْفِيرُوزَابَادِي الشيرازي اللغوي ولد بكارِزين سنة ٧٢٩ ونشأ بها وانتقل إلى شيراز وهو ابن ثهان سنين وله التصانيف الكثيرة النافعة الفائقة منها هذا الكتاب المسمى بالقاموس المحيط وبصائر ذوي التمييز في لطائف كتاب الله العزيز في مجلدين وتنوير المقياس في تفسير ابن عباس وشرح صحيح البخاري والنفحة العنبريّة في مولد خير البريّة والصِّلات والبِشْر في الصَّلاة على خير البَشَر وسِفر السعادة وغير ذلك، وتوفي رحمه الله قاضياً بزبيد وقد ناهز التسعين في ليلة الثلاثاء الموفية عشرين من شوال سنة سبع أو ست عشرة وثمانهائة.

وفَيْرُوزَابَادُ بِالفتح ومعناه عِهارَةُ فَيْروزَ وهو من سلاطين العجَمِ وتُكْسَر فاؤُه ويقال: إنَّ الفتحَ عندَ الإطْلاقِ وأما في النَّسَبِ فالفاءُ مكسورَةٌ لا غير كها قاله ابن الأثير في الأنساب بلدة بفارِسَ وإليه نُسِبَ المُصَنِّفُ» اهـ.

(۲) في هدية العارفين: «القسطلاني: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك ابن أحمد القسطلاني شهاب الدين أبو العباس المصري الشافعي الخطيب ولد سنة ٥٥١ وتوفي سنة ٩٢٣ ثلاث وعشرين وتسعمائة له من التصانيف إرشاد الساري في شرح الجامع الصحيح للبخاري والإسعاد في تلخيص الإرشاد من فروع الشافعية لشرف الدين المقري وتحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري ورسالة في الرُّبع المجَيَّب والروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر ومدارك المرام في مسالك الصيام ومراصد الصلات في مقاصد الصلاة ومسالك الحنفا إلى مشارع الصلاة على النبي المصطفى على ومنهاج الابتهاج لشرح الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج إلى نحو نصفه والمواهب اللدنية بالمنح المحمدية في السيرة النبوية والنور الساطع في مختصر الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي» اهـ.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|-------|-----|
| محمد بن سليمان الكُردي ثم المدني (ت ١١٩٤ هـ) | ك ر | ١٠٧ |
| «مغني المحتاج شرح المنهاج» للْخَطِيب الشَّرْبِينِيِّ | ۴ | ۱۰۸ |
| المنجد في اللغة للويس مَعْلوف (ت ١٣٦٥ هـ)(١) | مح | 1.9 |
| محمد حسب الله بن سليهان المكي (ت ٣٥٥)(٢) | م ح س | 11. |
| مختار الصَّرِحاح في اللغة لمحمد بن أبي بكر الرازي ^(٣) | مخ | 111 |
| الحسن بن علي المُدَابِغِي (ت ١١٧٠هـ)(٤) | م د | 117 |
| الحسن بن علي المُدَابِغِي (ت ١١٧٠هـ) | مَد | 115 |
| الإمام محمد بن أحمد الرَّمْلي (ت ١٠٠٤)(٥) | م ر | ١١٤ |
| «شرح المنهاج» للإمام محمد بن أحمد الرَّمْلي (ت ١٠٠٤) | م رش | 110 |
| أحمد بن عمر المُزَجَّد (ت ٩٣٠هـ) | م ز | 117 |

(١) في الأعلام للزِّرِكْلي: «لويس معلوف (١٢٨٤ - ١٣٦٥ هـ = ١٨٦٧ - ١٩٤٦ م) لويس بن نقولا ضاهر المعلوف اليسوعين، ولد في زحلة (بلبنان)» اهـ.

⁽٢) محمد حسب الله بن سليمان المكي الشافعي ولد سنة ١٢٤٤هـ وتوفي سنة ١٣٥٥ هـ وهو تلميذ عبد الحميد الشرواني محشي التحفة (ت ١٣٠١ هـ) وله حاشية على كتاب مناسك الحج للخطيب الشّربيني والرياض البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة، انظر ترجمته في المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة للشيخ أبي الخير عبد الله المرداد (ت: ١٣٤٣ هـ) ومعجم المطبوعات.

⁽٣) في هدية العارفين: «الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر شمس الدين الرازي الفقيه الصوفي المتوفى سنة ١٦٠ ستين وستهائة من تصانيفه أسئلة القرآن وأجوبتها في مجلد مطبوع وحدائق الحقائق في المواعظ ودقائق الحقائق في التصوف وغريب القرآن وكنوز البراعة في شرح المقامات للحريري ومختار الصحاح في اللغة وهداية الاعتقاد في شرح بدء الآمالي وغير ذلك» اهـ.

⁽٤) سبقت ترجمته.

⁽٥) سبقت ترجمته.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|---------|-----|
| المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) | مصـ | 117 |
| محمد بن محمد المُرْصَفِي (ت ٩٦٦هـ)(١) | م ص | ۱۱۸ |
| مغني المحتاج للشِّربيني | مغ | 119 |
| أحمد بن عبد الفتاح المُلْوِيّ (ت١١٨١)(٢) | م ل | 17. |
| أحمد بن عبد الفتاح المُلْوِيّ (ت١٨١) | مَلْوِي | 171 |
| المُناوي | م ن | 177 |
| منهج الطلاب للشيخ زكريا الأنصاري | م ن ج | ١٢٣ |
| «نهاية المنهاج» للإمام محمد بن أحمد الرَّمْلي (ت ١٠٠٤) | ن | 178 |
| نور الدين علي بن يحيى الزِّيَادي (ت ١٠٢٤ هـ) | نز | 170 |
| «نهاية المنهاج» للإمام محمد بن أحمد الرَّمْلي (ت ١٠٠٤) | ن هـ | 177 |

(١) في فتح رب الأرباب: المُرْصَفِيّ: نسبة لِمَرْصَفَا قرية كبيرة شهالي مصر قرب مُنية غمر ويقال في النسبة لها أيضاً مَرْصَفَوِي وقد تقول العامة بمصر مَرْصَفَاوِي»اهـ.

وفي معجم البلدان: مَرْصَفَا: بالفتح ثم السكون وصاد مهملة وفاءٍ مقصورة: قرية كبيرة في شهالي مصر قرب مُنية غمر، نسب إليها قوم من أهل العلم» اهـ.

(۲) ورد هذا الرمز في البجيرمي، ويذكر البجيرمي والجمل في غير موضع رمز «مَلْوِي» والمراد واحد قال في هدية العارفين: «الملوى: أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر المجيري الملوي شهاب الدين أبو العباس القاهري الأزهري الشافعي ولد سنة ١٠٨٨ وتوفي سنة ١١٨١ إحدى وثبانين ومائة وألف له الإعلام بإرث ذوي الأرحام وشرحان على آداب السمرقندي وشرحان على متن السلم وشرح الصدور بالصلاة على الناصر المنصور وشرح إيساغوجي وعقود الدرر على شرح ديباجة المختصر وفتح الإله بعدة ما يندرج من العقائد في لا إله إلا الله ومنهل التحقيق في مسألة الغرانيق وغير ذلك من الحواشي والرسائل» اهـ. وفي فتح رب الأرباب: «الملوي: لملوة مدينة بالصعيد الأوسط» اهـ.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|--------|------|
| شرح المنهاج» للإمام ابن حجر الهيتمي (١) | هب | 177 |
| الحواشي المدنية حاشية الكردي الوُسْطَى على شرح بافضل | ۇسْطَى | ١٢٨ |
| [ورد الرمزُ بهِ وبِصُغرَى وكُبرَى في «الترشيح»] | وسطی | 1 17 |

ومن الرُّمُوز العامَّة: ما استعملتها عامَّةُ الكُتَّاب، وهي كما يلي:

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|-------------|------|-----|
| إلى آخره | إلخ | ١ |
| المصنف | المص | ۲ |
| المطلوب | المط | ٣ |
| المقصود | المق | ٤ |
| انتهى | اهـ | ٥ |
| باب | ب | ٦ |
| باطل | بط | ٧ |
| تعليق | ت | ٨ |
| جزء/ مجلَّد | ج | ٩ |
| نِيْنِ | ح | ١. |
| مخطوطة | خ | 11 |
| نسخة | خ | ١٢ |

⁽١) استعمل هذا الرمز في حاشية الغرر، وبيَّنه مجرِّدُها.

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|--|------|-----|
| رحمه الله [لكن ينبغي تجنبه] | رح | ١٣ |
| رضي الله عنه [لكن ينبغي تجنبه] | رض | ١٤ |
| طهَّر الله روحه [لكن ينبغي تجنبه] | ره | 10 |
| السَّطْر | س | ١٦ |
| الشرح/ الشارح | ش | ١٧ |
| الصواب | صـ | ١٨ |
| المصنِّف أي الماتن | ص | 19 |
| صفحة | ص | ۲. |
| الأصل للكتاب | ص | ۲۱ |
| ﷺ [لكنه مكروهٌ أو خلافُ الأولى فينبغي تجنبه] | ص | 77 |
| ﷺ [لكنه مكروةٌ أو خلافُ الأولى فينبغي تجنبه] | صلعم | 77 |
| طبعة / مطبعة / مطبوع | ط | 3.7 |
| ظاهرٌ | ظ | 70 |
| عليه السلام [لكن ينبغي تجنبه] | ع | 77 |
| عليه السلام [لكن ينبغي تجنبه] | عم | 77 |
| فحِينَئذٍ | فح | ۲۸ |
| ورقة من نحو مخطوط | ق | 79 |
| قدس الله سره [لكن ينبغي تجنبه] | قده | ٣. |
| كتاب | ٤١ | ٣١ |

| مرموز إليه | رمز | رقم |
|---|------|-----|
| لا نسلم | لانم | ٣ |
| مكرر | ٩ | ٣ |
| محال | مح | ٣٤ |
| ممنوع | مم | ٣٥ |
| نسخة | ن | ٣٦ |
| هامش | هـ | ٣٧ |
| هذا خلفٌ | هف | ٣٨ |
| وحِينَئذٍ | وح | ٣٩ |
| يخرج | يخ | ٤٠ |
| ينتج | ین | ٤١ |
| حَدُّ أي اهـ[ح = ٨ + د = ٤ = ١٢] ^(١) | 17 | ٤٢ |

هذا آخرُ ما وُفَقْتُ لإِيرادِه من اصطلاحات الشافعية الأعلام، فالحمدُ لله على الإلهام والإنعام، والشكرُ له على الإِبرام والإِتمام، وصلَّى اللهُ تعالى وسلَّم وبارَكَ على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آله وصحبه الفِخَام، والتابعين لهم والأثمة العِظام، صلاةً وسلامًا يَدُومَانِ إلى اخر الليالي والأيام، ويَقُودَانِنَا إلى دار السلام، فأسألك اللهُمَّ بهذا النبيِّ الوَسِيلةِ العُظْمَى إلى كلِّ خيرٍ مِنْك، ألا تُبْعدَنا لا في الدنيا ولا في الآخِرة عنك، وأن تُنْجِينا في الدارين من كلِّ سوءٍ وضَنْك، وأن تَجْزِيَ عني مشايخي وخاصةً أولائك الذين تَلقَّيتُ عنهم الفقة والمصطلحات، وأن تزيدهم لديك الفصل والمُكرُمات، وأن تَتَقبَّل مني هذا العمل عائدًا نَفْعُه إلى قُرَّائِه وإِلَيّ، فإنك سميعٌ كريمٌ لِكلِّ سُولٍ وَلِيّ.

⁽١) يَستخدم هذا الرقمَ ١٢ كثيرا علماءُ الهند في تقريراتهم وتهميشاتهم بمعنَى «اهـ».

والمرجوُّ ممن عَثَر فيه على فَلْتةٍ أَن يُخْطِرَني بِهَا، ويَرُدَّها بَعدَ وَفاتي إلى صَوابِهَا، فإنها حسنةٌ لها أضعافُ ثَوابِهَا.

ولا أنسى أن أشكر فضيلة الأستاذ الشيخ الفقيه عبد القادر الفُنْمَلِيّ الْفُضال، فإن كتابه «تحقيق المطلب بتعريف مصطلح المذهب» ذَكَّرَني بِضْعَ مُفْرداتٍ كانتْ في زاوية الإغفال، فتداركتُها بتدقيق وإكمال.

قال مؤلِّفه: فرغتُ من هذا الكتاب مساء يوم الجمعة بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٤٣٢ هـ [١/٤/١١/٢م] سنة ألف وأربعهائة واثنتين وثلاثين من هجرة سيدنا بدر الكهال، عليه أفضلُ صلاةِ وسلامِ ذي الجلال، بعد أن تَعَطَّلتْ أشهُرٌ بعَراقيل الأسقام والأشغال، حتى كِدتُّ أُحْجِم عن العَود إليه والإقبال، لولا تحميس صديقي العزيز الأنيس، الأستاذ عبد الجليل بن عبد الرحمن السَّعْدِي القائم بجامعة المركز بالتدريس، فجزاه الله تعالى عليه وعلى إشاراته إلى تحسينِ مواضعَ ونقدِه النفيس^(۱).

⁽١) فرغتُ من هذه الحاشية التي سايَرتُ بها المتنَ في نفس التاريخ الذي فرغتُ منه، رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيم، وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيم، وصلِّ اللهُم وسلِّمْ وبارِكْ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين، آمين برحمتك يا أرحم الراحمين.

المؤلِّف في سُطُور

- أبو لبيب عبد البصير محمد بشير بن سليان بن عبد الله بن محمد الثّقافي الشافعي
 الأشعري القادري الهندي المُليّباري.
- وُلِدَ بقرية بِيلاَكُلْ [Pilakkal] بلديَّةَ مَنْجِيرِي، مقاطعة مالابرم، كيرالا، الهند، سَحَرَ الثلاثاء بتاريخ: ٢٣/ شعبان / ١٣٩٤هـ -١٠/ سبتمبر / ١٩٧٤م. والدته: فاطمة بنت علوى.
 - تَلَقَّى التربية الدينية الابتدائية من مسقط رأسه.
- تَلَقَّى العلومَ والفنون المتداولة في مَلَيْبَار على شيوخ بارعين من أهمهم: الشيخ أبو بكر بن أحمد الكَانْدَبُرَامي، والشيخ إسمعيل بن أحمد النَّلِيكوتي، والشيخ المرحوم كُنجي أحمد مسليار الشَّرْشُولي، والشيخ عبد الله الأَلاَنِلُّوري، والشيخ بيران كوتي مسليار الصَّرْشُولي، والشيخ المرحوم بيران كوتي مسليار الكَيْبَاتِي، والشيخ المرحوم عبد الوالاَكُلاَمي تلميذ الشيخ الجليل المرحوم بيران كوتي مسليار الكَيْبَاتِي، والشيخ عبد العزيز عبد الرحمن الفيضي التُّوتُوبُوبِلي، والشيخ أحمد الدارمي الأُزُوكوري، والشيخ عبد العزيز الدارمي البيلاَكِلى بارك الله فيهم.
- تخرَّج من جامعة مركز الثقافة السنية بكارنتور، كاليكوت. وحصل منها على شهادة «المولوي الفاضل الثقافي» بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٤١٧ هـ ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧م وعلى شهادة «المولوي الكامل الثقافي» بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٤١٨ هـ ١/ ١٢/ ١٩٩٧م.
- قام بالتدريس في كلية الشريعة التابعة لمركز سي، أم، بمداوور، كاليكوت، وفي الكلية العربية «إشاعة السنة» ببُونُور، كاليكوت، وبمسجد الجامع بويتام قرب مدينة تِرُور، مالابرم، وبمسجد الجامع مُنْدَمْبَرَا أَرِيكُود. ويقوم حاليًّا مدرِّسا في كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية بجامعة مركز الثقافة السنية، كارنتور –كاليكوت، الهند.
- عائلته: الزوجة: أم سلَمة بنت محيي الدين كُنهي. الأولاد: محمد لَبيب، وفاطمة جُمانة،
 ومحمد نَجيب.

أهم تصانيفه:

- تصوير المطلب في التعبير بـ «المذهب» [ط].
 - اصطباح السّراج إلى اصطلاح «المنهاج».
- ٣. الفرائد المحوية في شرح مختصر الفوائد المكية.
 - ٤. دراسة موسوعية لاصطلاحات الشافعية.
- ٥. دعامة الألمعية إلى دراسة موسوعية لاصطلاحات الشافعية.
 - ٦. إشباع البصائر بعصارة «الأشباه والبصائر».
- ٧. إِشْعَاع الذَّخَائِر على إِشْبَاع الْبَصَائِر بِعُصَارَةِ «الأَشْبَاهِ والنَّظَائِر».
 - ٨. السر المكنون في تفطير سبق الماء في الغسل المسنون [ط].
 - ٩. رد الحفوة لزاعمي سنية صلاة الجنازة للنسوة [ط].
 - ١٠. صراحة العبارات وجوب زكاة المجوهرات.
 - ١١. النَّدْبُ الصَّيِّت إلى نظر وجه الميت.
 - ١٢. كشف المُعَمَّى من فوائدِ خلافِ: «هل الاسمُ عينُ المسمَّى؟».
 - ١٣. توحيد أقوال الأذكياء في عصمة الملائك والأنبياء.
 - ١٤. الأساسيات لفهم دخيل التفسير والإسرائيليات.
 - ١٥. حِصَّة غيهب في قصة أمنا زينب.
 - ١٦. قَذْف المجانيق لِنَسْفِ قصة الغرانيق.
 - ١٧. شَدُّ الهِمْيان لإِبطال همِّ نبينا يوسف بالعصيان.
 - ١٨. تنزيه أيوب عليه السلام عما يُروَى من سيئ الأسقام.
 - ١٩. تدقيق البصر لإثبات عصمة أبي البشر.

- ٠٢. الإمساك عن نسبة أبوينا آدم وحواء إلى الإشراك.
 - ٢١. إتقان الكلام في قصة نبينا سليان عليه السلام.
 - ٢٢. فتح الودود بتنزيه نبينا داود.
 - ٢٣. الدُّرَر البهية في شرح البدرية الحمزية.
 - ٢٤. فتح الإله بمعنى لا إله إلا الله.
 - ٢٥. بلوغ الأرب في فروق لغة العرب.
 - ٢٦. قاموس الفروق اللغوية والاصطلاحية.
 - ٢٧. إيقاظ الخُلاَّن على ألحان اللسان.
 - ٢٨. ماكنة التذهيب لضابطة «التهذيب» [ط].
 - ٢٩. سهل المباني في علم المعاني.
 - ٠٣٠. القلائد الودية شرح القصائد الوترية.
 - ٣١. لوامع الأغاني نظم عوامل الجرجاني.
 - ٣٢. النكات النحوية بالرنات الرجزية.
 - ٣٣. الرياض البهية شرح النكات النحوية.
 - ٣٤. وجود البَغِيّة بالجنود البدرية.
 - ٣٥. مولدُ الحُسْنَيْن لِسيِّد الكونَيْن (مولدُ نبوي).
- ٣٦. مَطْرَدُ الحُزْنين شرح مولدُ الحُسْنَيْن لِسيِّد الكونَيْن.
 - ٣٧. مد اليدين إلى الله وسيد الثقلين ﷺ [ط].
- ٣٨. بلوغ السول بالاستغفار ومدح الرسول على [ط].
 - ٣٩. مناقب أنيسة لسيدتنا نفيسة [ط].

- ٠٤. بَلْسَمُ الضمير بمدح خاجه أجمير.
- ٤١. الطرّب السُّنْطُوري بمدح ولي الله الكُنْدُوري[ط].
 - ٤٢. التَّيَّارُ النُّورِي فِي حَيَاةِ وَلِيِّ اللهِ المُدَاوُورِي [ط].
 - ٤٣. التميمة البصيرية بتسبيع المحمدية البوصيرية.
 - ٤٤. ديوان عبد البصير المليباري[ط].
 - ٥٥. مدخلٌ إلى الفقه الشافعي (بلغة مليالم) [ط].
- ٢٦. ثمانية آلاف اسم إسلامي أحسن وأحكام التسمية (بلغة مليالم)[ط].
 - ٤٧. أللنساء صلاة الجنازة ؟! (بلغة مليالم) [ط].

البريد الإلكتون: aboolabeebsaqafi @gmail.com

العنوان البريدي: M.Abdul Baswee saqafi, Pilakkal

Kunnumpuath House

P.o. Payyanad, Manjei

Malappuam, Keala, India 777177

الجوالة: ٢٩٥٩٨٦٥١ (٠٠٩١)

ثبت أهم المراجع

- الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج أحمد العَلَوي الحَضْرَمي
 - الابتهاج في شرح المنهاج [للنووي] التقيُّ السبكي
 - أبجد العلوم القنوجي
 - الإبهاج في شرح المنهاج [للبيضاي] التقيُّ السبكي وابنه
 - الْإِتْحَاف بِبَيَانِ أَحْكَام إجَارَةِ الْأَوْقَاف ابن حجر الهيتمي
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين مرتضى الزّبيدي
 - إِثْمِد العينين في بعض اختلاف الشيخين علي باصَبْرَين
- الأجوبة العجيبة عن الأسئلة الغريبة أحمد زين الدين المُخْدُوم الصغير
 - أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم المقدسي البشاري
 - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ابن دقيقق العيد
 - أدب المفتي والمستفتى ابن الصلاح
 - الأذكار النووي
 - إرشاد العقل السليم [تفسير أبي السعود] أبو السعود
 - أسماء المؤلّفين في ديار مليبار أحمد كُوي الشالياتي المليباري
 - أسنى المطالب في شرح روض الطالب شَيْخ الْإِسْلَامِ زَكَرِيًا
 - الأشباه والنظائر التاج السبكي
 - الأشباه والنظائر السيوطي
 - إعانة الطالبين حاشية فتح المعين السيد البكري
 - إعانة المستعين حاشية فتح المعين علي باصبرين
 - الأعلام خير الدين الزِّرِكْلِيّ
 - أعيان العصر وأعوان النصر الصفدي

- الْإِقْنَاعِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شُجَاع الخطيب الشَّرْبِينِيّ
 - اكتفاء القنوع بها هو مطبوع فنديك إدوارد
 - إلجام العوام عن علم الكلام الغزالي
 - الأم الشافعي
 - الإمداد بشرح الإرشاد- ابن حجر الهيتمي
 - الأنساب السَّمْعاني
 - أنوار البروق في أنواء الفروق القرافي
 - الأَنْوَار لأَعْمال الأَبْرار الأَرْدُبِيلي
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون البغدادي
 - الإِيعاب في شَرْح الْعُبَابِ ابن حجر الهيتمي
 - البحر المحيط الزركشي
 - بحر المذهب الرُويَاني
 - بدایة المحتاج في شرح المنهاج ابن قاضي شهبة
 - البُرْهَان الصَّرَاح محمد بن عوض
 - بستان العارفين النووي
 - بُشرَى الكريم محمد باعشن
- بصائر ذوي التمييز في لطائف كتاب الله العزيز الْفِيرُوزَابَادِي
 - بُغْيَة المُسْتَرْشِدِين عبد الرحن الحضرمي
 - بُغية الوُعَاة في طبقات اللغويين والنُّحاة السيوطي
 - البيان [شرح المهذب] العِمْرَاني
 - تاج العروس شرح القاموس مرتضى الزَّبِيدي
 - تاريخ الإسلام الذهبي
 - تاريخ مكة المشرفة أبو البقاء محمدٍ المكي الحنفي
 - التبصرة في أصول الفقه أبو إسحاق الشيرازي

- تحرير ألفاظ التنبيه [شرح التنبيه] النووي
- تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي ابن العَطَّار
 - تحفة المحتاج بشرح المنهاج ابن حجر الهيتمي
- التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية على أكبر الشُّرُواني
 - التحقيق النووى
 - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي السيوطي
 - تذكرة الإخوان العليجي
 - تذكرة النّبيه في تصْحِيح التنبيه الإسنوي
 - الترشيح السيد عَلَوِي السَّقَاف
 - تصْحِيح التنبيه النووي
 - تصحیح الکتب وصنع الفَهارس المعجمة أحمد شاکر
- التصريح بمضمون التوضيح [أوضح المسالك] خالد الأزهري
 - التعريفات الجرجاني
 - تكملة المجموع تقي الدين السبكي
 - التلويح على التوضيح شرح التَّنْقِيح التفتازاني
 - التنبيه أبو إسحق الشيرازي
 - تنشيط المطالعين على فتح المعين علي بن عبد الرحمن التانوري
 - التنقيح في شرح الوسيط النووي
- تَنْوِيرِ الْبَصَائِرِ وَالْعُيُونِ بِإِيضَاحٍ حُكْمِ بَيْعِ سَاعَةٍمِنْ قَرَارِ الْعُيُونِ الهيتمي
 - التهذيب البَغُوي
 - تهذيب الأسماء واللغات النووي
 - توجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر الجزائري الدمشقي
 - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد الصنعاني
 - التوقيف على مهات التعاريف المُناوي

- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون عبد رب النبي الأحمد نكري
- جامع العلوم والحكم بشرح خمسين حديثا من جوامع الكلم- ابن رجب
 - جمع الجوامع في الأصول التاج السبكي
 - جمع الجوامع في النحو السيوطي
 - جمهرة اللغة ابن دريد
 - حاشية أسنى المطالب في شرح روض الطالب أحمد الرملي
 - حاشية الإيضاح ابن حجر الهيتمي
 - حاشية تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب الشَّرْقاوي
 - حاشية تحفة المحتاج ابن قَاسِم الْعَبَّادِيّ
 - حاشية تحفة المحتاج البَصْري
 - حاشية تحفة المحتاج الشرواني
 - حاشية تفسير البيضاوي الخفاجي
 - حاشية شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك الخُضري
 - حاشية شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان
 - حاشية شرح جمع الجوامع [للمحلي] البناني
 - حاشية شرح جمع الجوامع [للمحلي] شيخ الإسلام زكريا
 - حاشية شرح جمع الجوامع [للمحلي] عبد الرحمن الشّربيني
 - حاشية شرح جمع الجوامع [للمحلي] العطار
 - حاشية شرح جمع الجوامع [للمحلي] اللَّقَاني
 - حاشية شرح الغَزِّي لمتن الغاية الباجوري
 - حاشية شرح المحلي للمنهاج عميرة البُرُلسي
 - حاشية شرح المحلي للمنهاج القليوبي
 - حاشية شَرْح المَنْهَج [فَتْح الْوَهَّاب] البجيرمي
 - حاشية شَرْح المَنْهَج [فَتْح الْوَهَّاب] الجمل

- حاشية شَرْح المَنْهَج [فَتْح الْوَهَّاب] الزيادي
- حاشية الْغُرُرَ الْبَهِيَّةَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْوَرْدِيَّةِ ابن قَاسِمِ الْعَبَّادِيّ
 - حاشية الْغُورَ الْبَهِيَّةَ فِي شَرْحَ الْبَهْجَة عبد الرحمن الشَّرْبَيني
 - حاشية فتح الجواد بشرح الإرشاد ابن حجر الهيتمي
- حاشية فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد[في المعفوات] الجمل
 - حاشیة فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد حسین الرَّشیدي
 - حاشية نهاية المحتاج الشَّبْرَامَلِسي
 - حاشية نهاية المحتاج أُحْمَدُ الرَّشيدي المغربي
 - الحاوي الكبير الماوردي
 - الحاوي للفتاوي السيوطي
 - الحُجَج المبينة في التفضيل بين مكة والمدينة السيوطي
 - الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة شَيْخُ الْإِسْلَام زَكَرِيًا
 - الحَقّ الْوَاضِح المُقَرَّر فِي حُكْم الْوَصِيّةِ بِالنَّصِيبِ المُقَدَّر الهيتمي
 - حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر عبد الرزاق البيطار
 - الحواشي المُدنِية على شرح المقدمة الحضرمية [وسطى] الكردي
 - خبايا الزوايا الزركشي
 - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر المُحِبِّي
 - الخيرات الجسان في مناقب أبي حنيفة النعمان ابن حجر الهيتمي
 - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة العسقلاني
 - دقائق المنهاج النووي
 - ذيل طبقات الحنابلة ابن رجب
 - رَدُّ المحتار على الدُّر المختار في الفقه الحنفي ابن عابدين
- رسالة التنبيه في اصطلاحاتِ فقهائنا-بيران كُوتِي الكَيْبَاتِي المليباري
 - الرسالة الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية مصطفى الذهبي

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة الكتاني
 - روضة الطالبين وعمدة المفتين النووي
 - روض الطالب ابن المُقْرِي
 - الزُبَد ابن رسلان
 - سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد الشامي
 - السِّراج في شرح المنهاج ابن النقيب
 - سِلك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر المرادي
 - سُلَّمُ المتعلِّم السيد أحمد مَيْقَرِيّ شُمَيلَة الأهدل
- سُمُوط الدُّرَر نظم اصطلاح تحفة ابن حجر حبيب بن يوسف
 - السهام الصائبة لأصحاب الدعاوي الكاذبة يوسف النبهاني
 - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح إبراهيم الأبناسي
 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ابن العماد
 - شرح الأربعين النووية ابن دقيق العيد
- شرح بافضل [المَنْهَج القويم شرح مسائل التعليم] ابن حجر الهيتمي
 - شرح جمع الجوامع [البروق اللوامع] المحلى
 - شرح العقائد التفتازاني
 - شرح القواعد الزرقا الحنفي
 - شرح المحلي لمنهاج الطالبين [كنز الراغبين] المحلى
 - شرح مختصر الروضة نجم الدين الطُوفي
 - شرح مسلم النووي
 - شرح مشكل الوسيط ابن الصلاح
 - شَرْح المَنْهَج [فَتْح الْوَهَّاب] شَيْخ الْإِسْلَام زَكَرِيَّا
 - شفاء السقام في زيارة خير الأنام التقي السبكي
 - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع السخاوى

- طبقات الشافعية ابن قاضي شهبة
 - طبقات الشافعية ابن هداية الله
 - طبقات الشافعية الإسنوي
 - طبقات الشافعية الشيرازي
- طبقات الشافعية الكُبرى التاج السبكى
 - طبقات النَّسَّابين أبو زيد
 - العِبَر في خبر من غَبر الذهبي
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجبرتي
 - العزيز في شرح الوجيز الرافعي
- عُقُود الدُّرَر في مصطلح تحفة الشيخ ابن حجر الكردي
 - العُقود اللؤلؤية السيد محمد علوي المالكي
 - العَوائد الدِّينية أحمد كُويَا الشالياتي المليباري
 - غاية البيان شرح زُبَد ابن رسلان الرملي
- غاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زياد عبد الرحمن الحضرمي
 - غاية الوصول في شرح لب الأصول شيخ الإسلام زكريا
 - الْغُرُر الْبَهِيَّة فِي شَرْح الْبَهْجَةِ الْوَرْدِيَّة شَيْخ الْإِسْلَام زَكَرِيًّا
- غمز عيون البصائر شرح «الأشباه والنظائر» [لابن نُجيم] الحموي
 - الفائِق الزَّخَشريّ
 - الفتاوي ابن الصلاح
 - فتاوَى الإمام النووي [بترتيب ابن العَطَّار]
 - الفتاوى الشهاب أحمد الرملي
 - الفتاوى الحديثية ابن حجر الهيتمى
 - الفتاوى الفقهية الكبرى ابن حجر الهيتمي
 - فتح الباري بشرح البخاري العسقلاني

- فتح الجواد بشرح الإرشاد ابن حجر الهيتمي
- فتح رب الأرباب بها أهمل في لب اللباب عباس المدني
 - فتح العلام بشرح مرشد الأنام الجُرْداني
 - فتح الفَتَّاح في شرح الإيضاح ابن عَلاَّن
 - فتح المبين بشرح الأربعين ابن حجر الهيتمي
 - «فتح المعين» زين الدين بن محمد الغزالي المليباري
 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث السخاوي
 - الفتوحات الربانية بشرح الأذكار النواوية ابن علان
 - فقه اللغة الثعالبي
 - الفقيه والمتفقه الخطيب البغدادي
- الفوائد الجنية على المواهب السنية شرح الفرائد البهية الفاداني
- الفوائد المدنية فيمن يُفتَى بقوله من متأخرى الشافعية الكردى
- الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية السيد عَلَوي السَّقَّاف
 - القاموس المحيط الفيروزآبادي
 - قُرَّة الْعَيْن بِبَيَانِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يُبْطِلُهُ الدَّيْن ابن حجر الهيتمي
 - القواعد-الحِصْني
 - قواعد الأحكام في مصالح الأنام ابن عبد السلام
 - كشف الأسرار شرح أصول البزدوي عبد العزيز البخاري
 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة
- كَشْفِ الْغَيْنِ عَمَّنْ ضَلَّ عَنْ مَحَاسِنِ قُرَّةِ الْعَيْنِ ابن حجر الهيتمي
 - كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد التَّرْمَسِي
 - الكُلِّيات أبو البقاء الكفوي
 - الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة النجم الغزي
 - لب الأصول مختصر جمع الجوامع شيخ الإسلام زكريا

- لب اللباب في تحرير الأنساب السيوطى
 - لسان العرب ابن منظور
 - لسان الميزان العسقلاني
- اللُّمع في أصول الفقه أبو إسحاق الشيرازي
 - المجموع شرح المهذب النووي
 - المحصول فخر الدين الرازي
 - المحكم والمحيط الأعظم ابن سِيدَهُ
 - مختار الصحاح محمد بن أبي بكر الرازي
 - المختصر المزَني
 - مختصر الفوائد المكية السيد عَلَوي السَّقَّاف
- المختصر من «نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة» عبد الله المرداد
 - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل عبد القادر الدمشقي
 - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح الملاعلى القاري
 - المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي
 - المُسْلَك العَدْل على شرح مختصر بافضل [صغرى] الكُردي
 - المُشْرَع الرَّوِيّ في مناقب السادة آل أبي علوي محمد الشلي
 - مَشيَخة أبي المواهب الحنبلي
 - مصادر الفكر الإسلامي في اليمن السيد عبدِالله بن محمد الحبشي
 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير الفيومي
 - مَطْلَبُ الأَيْقاظ السيد عبد الله بن الحُسين بَلْفَقِيه
 - معجم البلدان ياقوت الحموي
 - معجم المؤلفين عمر كحالة
 - معجم المطبوعات إليان سركيس
 - مغني المحتاج شرح المنهاج الخطيب الشُّرْبينيّ
 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام

- مفردات ألفاظ القرآن الراغب
- المقنع في علوم الحديث ابن المُلَقِّن
- منتخَب المحصول فخر الدين الرازي
 - منهاج الطالبين النووي
 - مَنْهَج الطُّلَّاب شَيْخ الْإِسْلَام زَكَرِيّا
 - المهذّب أبو إسحق الشيرازي
- مواهب الصمد في شرح الزُبَد الفَشْنِي
- المواهب المُدنية على شرح المقدمة الحضرمية [كبرى] الكُردي
 - موهبة ذي الفضل حاشية شرح بافضل التَّرْمسي
 - النجم الوهاج في شرح المنهاج الدَّمِيري
 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ابن تغري بردي
 - نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر عبد الحي اللكنوي
 - النسبة إلى المواضع والبلدان عبدالله بامخرمة الحميري
- نفائس الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر أبو بكر باعمر
- نفائس السانحات في تذييل الباقيات الصالحات محمد مراد القزاني
 - نهاية الزين شرح قرة العين محمد نووي الجاوي
 - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج الرملي
 - نهایة المطلب في درایة المذهب إمام الحرمین
 - النور السافر عن أخبار القرن العاشر العيدروس
 - هدية العارفين الباباني
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي
 - الوَجِيز الغزالي
 - الوسيط الغزالي
 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ابن خَلِّكَان.

عَبد البَصير بن سُليمان الثَقافي الملَيْباري الشافعي الأشعري

مِنْ أساتذة الفقه الشافعي وقواعده بكلية الشريعة بجامعة المركز - كاليكوت، الهند.

من أبرز ميزات الكتاب:

- استخلاصه من زُهاء مئتي مصنَّف في الفقه والاصطلاح.
- الإحاطة بمفرّدات الكتب السابقة في اصطلاحات الشافعية.
- دعمُ مصطلَحاتِ باستقراء التحفة والنهاية والمغني وما إليها.
- ملاحظاتٌ يجب الالتزام بها في الإفتاء والقضاء بها في كتب الشافعية.
 - إضافةُ مصطلَحاتٍ عديدة غير واردة في كُتب الاصطلاح.
 - أبحاثٌ قيِّمة في دقة وإحكام.
 - تعقيباتٌ هامَّة على ما في بعض كُتب الاصطلاح.
 - تنبيهٌ وإيهاء إلى غلطات بعض المؤلَّفات.
 - شرحٌ وتطبيق للمصطلَحات الغامضة.
 - وفْرة الموادِّ، وكثرة البيان.
 - إيجاز العبارات في سلاسة ووضوح.
- عرض اصطلاحات المنهاج والروضة والتحقيق في دقةٍ غير مسبوقة.

| الصفحة | العندوان |
|---------------------------|--|
| 3 | الإهداء |
| γ | الإهداء تقريظ |
| ٩ | خطبة المؤلف |
| 71 | الباب الأول |
| لقضاء القضاء المعلم | |
| ٤٥ | |
| ٤٥ | |
| ٤٥ | |
| 71 | |
| 71 | |
| 74 | |
| 77 | |
| 79 | |
| 79 | |
| | |
| V£ | |
| ، »، « طریق المراوزة » ۸۷ | |
| اوزة »، « العراقيون » ۸٤ | |
| ۸۵ | |
| عکسه | |
| ن » و « الطرق » ٧٩ | إطلاق ثالث لـ « الطريقة » و « الطريقيم |

| الصفحة | العنــوان |
|------------|---|
| 9 9 | « المذهب » |
| | الترجيح طريقا والترجيح حكما للسميم |
| | « قطع به »، « جزم به »، « القطع »، « الجزم »، « القاطعة » |
| | « قطعا »، « جزما » |
| | « الخلاف المرتب »، « الخارف المبني » |
| 114 | « النص »، « المنصوص » |
| 17. | « النص »، « الصريح »، « كالصريح » |
| 17. | «الأظهر» [في المنهاج والروضة]: |
| | « الأصح » [في المنهاج والروضة والتنقيح]: |
| 177 | «الصحيح» [في المنهاج والروضة والتنقيح]: |
| ح المحلي]: | « وقيل كذا »، « والثاني كذا »، « ومقابله كذا » [في اصطلا |
| ١٢٨ | «الأصح المنصوص»، «الصحيح المنصوص» [في المنهاج]: |
| 147 | « الجديد »، « القديم » |
| 177 | « وقيل كذا » [في المنهاج]: |
| 147 | القيلات المعتمدة: |
| ١٤٠ | « وفي قول كذا » [في المنهاج]: |
| ١٤٠ | مسائل معتمدة عبر عنها [في المنهاج] بـ « في قول كذا » |
| 1 £ 1 | « في كذا قولان »، « في كذا القولان » [في المنهاج]: |
| 1 £ 7 ···· | تعبيرالمنهاج بالأقوال: |
| 1 £ 7 ···· | « في وجه كذا »، « في كذا وجه » [في المنهاج]: |

| الصفحة | العنــوان |
|-----------------|---|
| 1 8 7 | تعبيرالمنهاج بالوجهين: |
| ١ ٤ ٤ | « في كذا اوجه » [في المنهاج]: |
| 1 80 | « قول او وجه »، « وجه أو قول » [في المنهاج]: |
| 10. | « محتمل » |
| | « وظاهر كذا »، « والظاهر كذا »، « والذي يظهر » مثلا، « يحتم |
| کلام فلان » ٤٥١ | « ظاهر كلام الأصحاب »، « ظاهر كلامهم »، « ظاهر |
| 100 | « قاله فلا تفقها لنفسه » |
| ١٥٦ | « والقياس كذا »، « وهو القياس »، « هذا هو القياس، |
| ١٥٨ | « الإقتضاء »، « اقتضى »، « يقتضي »، « مقتضى » |
| 101 | « قضيته كذا » |
| ١٥٨ | « الفحوى » |
| 109 | « اولی بگذا » |
| 109 | « وأولى بكذا » |
| 109 | « البحث »، « النّظر » |
| 17. | « فيه نظر »، « فيه بحث » |
| لك:ا | « في صحة كذا نظر »، « في حرمة نظر »، « فيه نظر »، ونحو ذا |
| 177 | « فيه ما فيه » « أقول»، « قلت » |
| 178 | « أقول»، « قلت » |
| 178 | « وقد يفرق »، « إلا أن يفرق »، «يمكن الفرق» |
| 178 | w |

| | فهرسالمحتويات |
|----------|---|
| الصفح | العنسوان |
| 177 | «لك رده » ،« يمكن رده » |
| 177 | « بعد تسليمه » ،« وإن سلم » |
| 177 | « تأمل » ، « فتأمل » ، « فليتأمل » ، « تدبر » ، « فتدبر » |
| نحو ذلك: | « حاصله » ،« محصله » ،« تحريره » ،« تنقيحه » و· |
| ۱٦٨ | «اللهم إلا أن يكون كذا » |
| ۸۶۱ | « وفي النفس منه شيء »، « وفي القلب منه شيء » |
| ١٦٨ | « لم أعثر عليه » |
| 179 | « ليس بشيء » |
| | « استدل »، « لنا » |
| | « الدليل »، « التعليل » |
| 179 | «على المعتمد »، و«على الأوجه » |
| 1 V • | « کا »، « لکن » |
| 1 🗸 1 | « كَالَ لَكِنْ» |
| 1 7 7 | «لا يبعد كذا» |
| 1 1 0 | «يمكن كذا» |
| 1 1 0 | « قيل »، « يقال »، « حكي »، ونحوهُا مِنْ صِيغَ المجهول: . |
| 177 | « ادعى »، «ادعي » - معروفاً او مجهولاً - : |
| | « نقله فلان عن فلان »، « حكاه فلان عن فلان » |
| | « فليراجع »، « فراجعه » |
| | « قال فلان كذا وخالفه فلان » |

| الصفحة | العنسوان |
|--------|--|
| 1 V A | « خلافًا لفلان » |
| 1 V A | « يجري فيه الخلاف »، « فيه الخلاف » |
| 1 V A | « قالوا: « إن الأمركذا » |
| 1 V A | « وهذا كلام فلان » |
| ١٧٨ | « وقع لفازن كذا » |
| F V I | « على ما شمله كلامهم »، « على ما قاله فلان » ونحو ذلك: |
| | « على ما اقتضاه كلامهم » |
| ١٨٠ | « على ما اقتضاه إطلاقهم » |
| ١٨٠ | «كذا قاله فلان » ، «كذا ذكره فلان » ؛ «كذا قالوه » |
| ١٨٠ | « على نزاع فيه » ،« على خلاف فيه » |
| 1 / 1 | «كذا قالوه » [بعد دليل أو تعليل] |
| 141 | « إن صح هذا فكذا » |
| 1 / 1 | « لم أره لغيره » |
| | « ثم رأیت » |
| | «سکت علیه » |
| 177 | ((سکت عنه)) |
| 184 | « أقره فلان » |
| 1 / 7 | « زعم فلان »، « الزعم »، « الحسبان » |
| | رانتحاه)) |
| ١٨٤ | « نبه عليه الأذرعي » مثلاً |

| الصفحة | العندوان |
|--------------------------------|---|
| ١٨٤ | « وعبارته كذا »، « قال فلان » |
| ١٨٤ | « اهد ملخصا » |
| ١٨٥ | « اه بالمعنى » |
| ١٨٦ | « أجمعت الأمة »، «إجماع الأمة » |
| | « لا نعلم أحدا خالفهم في ذلك »، « لا نعلم لأ- |
| ۱۸۷ | « الأشهر كذا والعمل على خلافه » |
| 119 | « وعليه العمل » |
| 1 / 9 | « وعليه العمل » |
| ، شأنه كذا »، « خوفًا من كذا » | « فيه مظنة لكذا »، « هو مظنة لكذا »، « من |
| 198 | « خشية كذا » |
| »، « اليقين »، « التحقق » ١٩٦ | « الشك »، « التوهم »، « الظن »، « غلبة الغار « التشكيك »، « الإبهام » |
| 199 | « التشكيك »، « الإبهام » |
| نادرا » ۱۹۹ | « مطردا »، « غالبا »، « كثيرا »، « قليلا »، « |
| 199 | « العرف »، « الاصطلاح »، « العادة » |
| ۲۰۰ | « کان » |
| Y · 1 | « المشروع »، « الشرع » |
| 7.7 | « أساء » |
| 7.7 | « لا يجوز »، « لم يجز »، « غير جائز » ونحوها: |
| | « يجوز »، « جاز »، « جائز »، « مباح »، « - |
| ۲۰٤ | « فرض »، « واجب »، « محتوم »، « مکتوب |

| الصفحة | العنب وان |
|-----------------------|--|
| | « وقع نفلا »، « يقع نفلا » |
| ۲۰۸ | « لو فعل كذا لكانَ حسنا »، « لو فعل كذا فهو حسن » |
| سنه »،« ما ليس بسنه » | « خلاف الأولى »، « المكروه كراهة خفيفة »، «خلاف الم |
| ۲۱۰ | « خلاف الأفضل »، « خارف الأكل » |
| دف الأولى ٰ» ٢١٢ | « الكراهة »، « المكروه »، « المكروه كراهة شديدة »، « خاه |
| 718 | «كراهة التنزيه »، «كراهة التحريم »، « الحرام » |
| بية » « تية | « الكراهة الشرعية »، « الكراهة الإرشادية »، «كراهة الأد |
| | « ينبغي »، «لا ينبغي » |
| | « لا بأس بكذا » |
| | « الصحة »، « الفساد » |
| | « الباطل »، « الفاسد » |
| 778 | « الإجزاء » |
| 777 | « الاحتياط »، « أحوط »، « أسوأ » |
| | « الضرورة »، « الحاجة » |
| | «البدعة »، «البدعة المنكرة » |
| 771 | « المبتدع في العقيدة »، « المبتدع في العمل » |
| 747 | « الفاسق »، « الفسق »، « العدل »، « العدالة » |
| | « المستأمن »، « المؤمن »، « المعاهد »، « الذمي» |
| | « دار الإسلام »، « دار الحرب » |
| | « البلد »، « القرية »، « المصر »، « الحِلة » |

| الصفحة | العندوان |
|--------|--|
| ۲۳۸ | « سور البلد » |
| | « حد الغوث »، « حد القرب »، « حد البعد |
| | « العبادة »، « القربة »، « الطاعة » |
| | « الذكر »، « الدعاء » |
| 78. | « الوصية »، « الوصاية »، « الإيصاء » |
| | « الحبة »، « الهدية »، « الصدقة »، « الحبة بثواً |
| 7 £ 7 | « الهدي »، « الهدية » |
| | « الإسكار »، « التخدير » |
| 757 | « الجزء »، « السهم » |
| | « القرض »، « الدّين » |
| 7 £ £ | « المِّن» « القيمة » |
| | « الحسبة ») « الاحتساب » |
| 7 8 0 | « التدين » |
| 7 5 7 | « المس »، « اللمس » |
| 7 5 7 | « الحدث » |
| 7 £ V | « الجنابة » |
| 7 £ V | « الروث » |
| 7 £ V | « التسري » |
| Y & A | « الاستبراء » ، « العدة » |
| | « المصنف » ، « المؤلف » |

| الصفحة | العنوان |
|-----------------------|--|
| Y £ 9 | « انتصنیف »، « التألیف » |
| Y £ 4 | « انسّباق »، « السّياق » |
| | « في الجملة »، « بالجملة » |
| | «نزل منزلته »، «أنيب منابه »، «أقيم مقامه » |
| | « أي »، « يعني » |
| To1 | « رېما » |
| 701 | « ربما » « القيد » |
| 707 | « التنظير »، « نظر » |
| ۲۵۳ | «الاستغانهار» |
| ۲٥٤ | « الاسترواح »، « قاله استرواحاً » |
| Y08 | « التضبيب » |
| Y > V | « التعسف »، « التكلف » |
| | « التساهل » |
| YOV | « التسامح » |
| ۲٥٨ | « التمحل » |
| YoA | « التحقيق »، « التدقيق »، « الترقيق »، « التنميق » |
| YOA | « الإطلاق »، « الإستعمال » |
| ۲۵۸ | « الإطلاق »، « الإستعمال » |
| تنبيه »، « الفائدة »، | « الكتَّاب »، « الباب »، « الفصل »، « المسألة »، « الفرع »، « ال |
| | « اللطيفة »، « النكته »، « الخاتمة »، « التتمة » |

| الصفحة | العنسوان |
|------------|---|
| 77. | « العامي » |
| 177 | « الأمي » |
| 771 | « الخنثي »، « الخنثي المشكل » |
| 777 | « الإمام » |
| Y7Y | « القاضي » |
| 778 | « العاضيان » |
| ۲٦٣ | « الشارح » [معرّفا] أو « الشارح المحقق » |
| 77£ | « شارح » |
| ۲٦٤ | « بعض الشّراح »، « بعض الشارحين » |
| | «بعضهم »، «البعض » ونحوه: |
| | « قال بعض العلماء » ونحوه: |
| | « الشيخ » |
| | « شيخي » |
| 777 | « شیخنا » |
| 777 | « الشيخان » |
| | « الشيوخ » |
| | « الاصحاب »، « أصحابنا » |
| | «أصحاب الوجوه »، « أهل التخريج »، « المتبحرون |
| 779 | «مجتهدو المذهب »، «المتبحرون في المذهب ». |
| TVT | «المتقدمون »، «المتأخرون » |

فؤرس المحتويات

| الصفحة | العنــوان |
|---------|---|
| ي " " ي | « الاجتهاد المطلق » ، « الاجتهاد المذهبي » ، « الاجتهاد النسم |
| TV £ | أصناف المفتين، ومراتب العلماء |
| TV7 | « أصحاب الحديث » ، « أصناب الرأي » |
| ۲۷۸ | « السلف » ،« الخلف » |
| TV9 | « الأشاعرة »، « الأشعرية » |
| TV9 | « الربيع » |
| TV9 | « شهاب الدين » ، « شمس الدين » |
| ۲۸۰ | « الشَّمس » ، « الشَّهاب » ، « الجلال » ونحوها: |
| ۲۸۱ | « شيخ الإسلام » |
| ۲۸۱ | « قاضي القَضاة » ، « أقضى القَضاة » |
| ۲۸۲ | « أبو إسحاق المروزي » ،« أبو إسحاق الشيرازي » |
| ۲۸۲ | « الشيخ أبو حامد » ،« القاضي أبو حامد » |
| ۲۸٤ | « القفال الصغير » ، « القفال الكبير » |
| ۲۸٦ | « ابن قاسم العبادي » ،« ابن قاسم الغزي » |
| YAV | « الكردي »، « الكُردي » |
| ۲۸۸ | « الشرح » |
| YA9 | « الروضة » ،« أصل الروضة » ،« زوائد الروضة » |
| ۲۸۹ | « كذا في الروضة كأصلها » ،« كذا في الروضة وأصلها » |
| 791 | « الحاوي الصغير » >«الحاوي الكبير » |
| 791 | «العدة لأبي المكارم الروياني » ، «العبدة للحسين الطبري » |

| العنــوان الصفح | الصفحة |
|--|-----------|
| « البجيرمي على شرح المنهج » ،« البجيرمي على الإقناع » | 797 |
| «البرماوي على الغزي »، « البرماوي على شرح المنهج » | 494 |
| الخاتمة | 495 |
| في المبحث الأول: في اصطلاحات الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه | 790 |
| « الكراهة » ، « أكره » ، « كرهت » | 790 |
| « لا أكره » | 497 |
| « أحِب » »« أحببت » »« أحبب » « أحبب » | 497 |
| « لا أحب » ، «لم أحب » | 797 |
| « آمر » | ۲9 |
| « لا آمر » | 79 |
| « لا خير فيه » | 491 |
| المبحث الثاني: في تسلسل كُتبُ الشافعية | 79 |
| « فتح المعين » وصاحبه: | ٣.٣ |
| ومن حواشي فتح المعين: | |
| المبحث الثالث: في رموز حرفية في كتب الشافعية | |
| المؤلف في سطور | ۳۳۱ |
| أهم تصانيفه | ٣٣٢ |
| ثبت أهم المراجع | |
| عبد البصير بن سليمان الثقافي المليباري الشافعي الأشعري | 780 |
| من أبرز ميزات الكتاب: | 450 |

مصورات أبي أحمد السريلانكي



تلفاكس: ٩٢٦٤٦١٥٨٥٩ . . * خلوي: ٩٣٦٤٩٥٣٩٤٣٠ * عمان - الأردن ص.ب ٩٢٥٤٨٠ الرمز ١١٩

www.darannor.com E-mail:darannor@gmail.com